علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى
فى التسعينيات



علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات

أعمال المؤتمر السنوى الثانى عشر للبحوث السياسية
القاهرة ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٨

علىّ الدين هلال

إبراهيم نصر الدين — إجلال رأفت
أحمد الرشيدى — أحمد عبد الحليم
السباعى محمد السباعى — جلال معوض
عراقى الشربينى — محمد السعيد إدريس
محمد حرب — محمد سعد أبو عامود
مدحت حماد — هيثم الكيلانى
وجدى كيديك — يوسف الشريف

تقديم وتحرير
نازلى معوض أحمد

الطبعة الثانية
٢٠٠١

الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين

ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الثانية ٢٠٠١

تليفون: ٥٧٢٨١١٦-٥٦٧٩٦٥١-٥٦٨٠٩٩٨

فاكس: ٥٧١١٠٢٠-٥٦٨٠٩٩٨

E.Mail: cprs@cics.feps.eun.eg

المحتويات

تقديم

إن هذا المؤلف يضم بين دفتيه الأعمال العلمية الكاملة التي عرضت خلال المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية بجامعة القاهرة في ديسمبر ١٩٩٨ والمعنون "مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينيات". ذلك المؤتمر السنوي للبحوث السياسية الذي أضحى بحق عيداً علمياً سنوياً، منتظم الانعقاد في ديسمبر من كل عام منذ عام ١٩٨٧، للجماعة الأكاديمية السياسية المصرية والعربية، حيث تتداول فيه الرؤى والتحليلات العلمية والأوراق البحثية حول شتى أوجه الشأن السياسي العلمي، الوطني والقومي والإقليمي والدولي والعالمي.

والموضوع العام لهذا المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية، هو "مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينيات" ولقد جاء هذا التحديد البحثي، استجابة لمجموعة من الأحداث التي تضمنت تطورات هامة جارية في النطاق الإقليمي المحيط بمصر، منذ بدايات عام ١٩٩٧.

فلقد تصاعدت ترتيبات التعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي في تلك الآونة، بما يحمله هذا التصاعد من دلالات خاصة وخطيرة على القضايا المعلقة والمزمنة بشأن المياه والحدود والأقليات ما بين تركيا والدول العربية، بالإضافة إلى المردود الاستراتيجي لهذه الترتيبات المذكورة، على اختلالات توازن القوى الإقليمي لصالح إسرائيل في المنطقة العربية بأسرها.

وفي إيران، تغيرت الشخصيات في قمة السلطة السياسية الرسمية عام ١٩٩٧، وأتت معها توجهات أكثر انفتاحاً وإيجابية نحو الدول العربية الخليجية على وجه الخصوص، وتجاه الدول العربية بصفة عامة، مما اقتضى اهتماماً مصرياً وعربياً، بالدراسة العلمية السياسية الشاملة، لكافة الآثار المحتملة والمرتقبة لهذا التطور الإيراني على مجمل وتفصيلات العلاقات العربية ـ الإيرانية وكذا على العلاقات المصرية ـ الإيرانية.

أما منطقتنا حوض النيل والقرن الأفريقي، وهما معاً يمثلان حزام الأمن

المائي الاستراتيجي الخطير المصيري بالنسبة للمصالح الوطنية والقومية المصرية، فهما منذ سنوات عديدة مسرح كبير لاضطرابات وتوترات وتداخلات شائكة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما ينعكس بتأثيرات حادة مباشرة على الأمن القومي المصري ومما استلزم الدراسة التحليلية العميقة لمجريات تلك المنطقتين المتاخمتين للأراضي المصرية ذاتها.

ومن ثم، تميزت الأعمال البحثية لهذا المؤتمر الثاني عشر للبحوث السياسية بالتركيز على علاقات مصر بدول جوارها الجغرافي المباشر، في إطار معالجة شاملة للموضوع تناولت بالدراسة نطاقات إقليمية ودولية أرحب وأوسع من حدود ومعايير "المتاخمة المكانية" أو "الجوار الأرضي المباشر"، وهكذا أصبح للأعمال العلمية في المؤتمر ثلاثة أعمدة تحليلية أساسية أو ثلاث غايات بحثية رئيسية: أولها مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي، وثانيها مصر وإيران وثالثها مصر وتركيا.

هذا ولقد حرص مركز البحوث والدراسات السياسية، في إعداده وإخراجه لمؤتمره الثاني عشر، على الجمع ما بين أكثر من صيغة تنظيمية لأعمال المؤتمر، ولذلك انعقدت جلسات المؤتمر على النحو التقليدي لمدة يومين كاملين، ثم خصص اليوم الثالث لحلقتين نقاشيتين عامتين دارت حول استخلاصات تحليلية مستقاة من جلسات المؤتمر المختلفة، وبالتركيز على مقاربات ومقارنات ما بين شئون وقضايا ومسائل العلاقات المصرية مع أهم دول نطاقات جوارها الجغرافي في الأقاليم الثلاثة المحددة، واستشرافاً لآفاق التطور المستقبلي، المتاح والممكن والمأمول، في تفاعلات مصر مع جوارها الجغرافي.

كذلك تميّز هذا المؤتمر بمساهمات كوكبة من العقليات الكبيرة المصرية والعربية وغير العربية، المتخصصة في شتى جزئيات موضوع المؤتمر، حيث أثرى هؤلاء الأساتذة والمفكرون أعمال المؤتمر بقدراتهم الفكرية والمهنية والسياسية الأكاديمية الرفيعة، كما تجسدت في تفاعلاتهم الفكرية خلال المؤتمر مزايا وإيجابيات الامتداد والاستمرارية ما بين أجيال الباحثين

خلال المؤتمر مزايا وإيجابيات الامتداد والاستمرارية ما بين أجيال الباحثين والدارسين.

ومما يذكر أيضاً في سياق الإطار العام لهذا المؤلف، أن اهتمام أو انشغال مركز البحوث والدراسات السياسية بموضوعات وقضايا الجوار الجغرافي لمصر وللوطن العربي، لم يظهر لأول مرة خلال مؤتمره الثاني عشر للبحوث السياسية، بل لقد كانت تلك الموضوعات والقضايا من الشواغل البحثية شبه الدائمة في عدد من المؤتمرات السنوية للمركز، خلال السنوات السابقة فلقد تداخلت قضايا الجوار الجغرافي مع محاور التحليل والبحث خلال المؤتمر السنوي الثاني للمركز عن"سياسة مصر الخارجية في عالم متغير" (ديسمبر ١٩٨٨)، وكذا خلال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية عن "مصر وتحديات التسعينيات" (ديسمبر ١٩٨٩) وأيضاً خلال المؤتمر الخامس للبحوث السياسية عن "حتى لا تنشب حرب عربية ــ عربية أخرى" (ديسمبر ١٩٩١) وأخيراً وليس آخراً خلال المؤتمر العاشر للبحوث السياسية عن "مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة" (ديسمبر ١٩٩٦). إلا أنه، وبطبيعة الحال، كانت المعالجة البحثية لموضوعات الجوار الجغرافي في جميع المؤتمرات السابقة المذكورة، تتسم بالجزئية وبالفرعية أو بالتفريعية من بين زوايا الموضوع العام الرئيسي المحدد لكل من هذه المؤتمرات سالفة الذكر.

ومن ثم أتى المؤتمر الثاني عشر بالتركيز البحثي الكامل وبشمول وبإحاطة الرؤية التحليلية الواقعية لمختلف أبعاد علاقات مصر بدول الجوار الجغرافي، وكذا بالنظرة الاستشرافية التنبؤية لمستقبل تفاعلات مصر مع دول الجوار، سواء سلباً أم إيجاباً، تناقضاً مصلحياً لدرجة الصراع، أو تعاوناً مصلحياً مثمراً ما بين أطرافه.

ويستهدف هذا المؤلف، المبني على أعمال المؤتمر السنوي الثاني عشر، تقديم إجابات، ولو نسبية الصحة، على أسئلة أربعة هامة، يمكن عرضها فيما يلي:

السؤال الأول: أين تكمن الإشكاليات النظرية في دراسة علاقات دول الجوار الجغرافي؟

السؤال الثاني: ما هي سبل معالجة التناقضات السياسية والاستراتيجية والأمنية ما بين مصر ودول الجوار الجغرافي (مشكلات المياه والحدود والأقليات ـ الصراع العربي الإسرائيلي ـ مسائل الأمن القومي المصري)؟

السؤال الثالث: كيف يمكن تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية في التفاعلات المجتمعية العامة (الاقتصادية والثقافية والاتصالية) ما بين مصر ودول جوارها الجغرافي؟

السؤال الرابع: بأي درجة من الدقة، يمكن إجراء اجتهاد تنبؤي استشرافي لمستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافي، ولو على سبيل الاحتمال دون الترجيح أو القطع؟

وينقسم هذا المؤلف إلى فصل تمهيدي استهلالي، وثلاثة أبواب رئيسية وفصل ختامي استخلاصي.

ويعالج الفصل التمهيدي الاستهلالي موضوع الإشكاليات النظرية حيث يقدم عالم السياسة المصري العربي الأستاذ الدكتور عليّ الدين هلال ورقة بحثية بعنوان "إشكاليات نظرية في تعريف مفهوم دول الجوار الجغرافي"، يطرح في مشتملاتها التحليلية البحثية مجموعة من الإشكاليات المفاهيمية والنظرية يذكر فيها ما يلي:

هل الجوار بمعنى "القرب" يضع الأساس لعلاقات التنافس والصراع أم يؤدي إلى التعاون والصداقة، وإلى أي مدى يمكن التسليم بصحة أن الدول "المتاخمة" أو القريبة جغرافياً تدخل في شبكة تفاعلات أكثر كماً وكثافة من الدول المتباعدة، وإلى أي مدى يمكن الحديث عن مصداقية مفهوم الجوار الجغرافي بعيداً عن مفهوم الجغرافيا (القرب والمتاخمة) واستناداً إلى رابطة الثقافة والحضارة ومفاهيم "المصلحة" في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم، وهل سياسات الدول التي يجاورها دول تختلف

كما وكيفاً عن سياسات الدول التي تجاورها "أقاليم" أو حتى يجاورها "نظــام إقليمي متكامل"، وهل المعيار "العددي" للــدول المجــاورة يعقــد العلاقــات السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة أم أن المعيار هــو درجــة التنــافر أو الاتساق بين الدولة ودول جوارها. وهل يمكن عزل المشكلات السياسية التــي قد تفجرها علاقات الجوار عن المصالح الاقتصادية لهذه الدول، وأيهما التــابع وأيهما المستقل في علاقات دول الجوار، المصالح السياسية والاجتماعيــة أم المصالح الاقتصادية؟

وبعد هذا الفصل التمهيدي الاســتهلالي، يــأتي البــاب الأول ليتنــاول بالدراسة، في فصول خمسة، مختلف أبعاد وقضايــا علاقــة "مصــر بــدول حوض النيل والقرن الأفريقي".

ففي الفصل الأول يقدم الأستاذ الدكتور أحمد الرشيدي ورقة بحثية عــن "مصر وقضية المياه في حوض النيل". ومن خلال اقــتراب قــانوني دولــي يطرح الباحث أركان السياسة الخارجية المصرية، لتأمين مصالحــها المائيــة في إطار علاقاتها بدول حوض النيل ويناقش صعوبة القطع نظريــاً بوجــود تناقضات أصيلة ما بين السياسات المائية لدول حوض النيل والمصالح المائيــة المصرية، ويرى أن مثل هذا التناقض المتوقــع مســتقبلاً إنمــا يــأتي مــن مشروعات توليد الطاقة الكهربائية واستغلال إمكانات الاستزراع الواسعة فــي بعض دول الجوار، كما أنه يمكن تفادي مثل هذا التعارض بــالتوصل إلــى صيغة تعاونية مشتركة لاستغلال الموارد المائية لنهر النيــل علــى أســاس مبادئ العدالة والإنصاف ما بين الدول النيلية العشر.

ويخلص الكاتب إلى أن قضايا المياه بين مصر ودول حــوض النيــل لا تثار إلا مصاحبة لتوترات سياسية أو أزمــات اقتصاديــة فــي إحــدى دول الحوض. وفيما عدا تلك الحالات الاســتثنائية، تحــترم دول حــوض النيــل الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك النهر الدولي الهام.

ويعالج الفصل الثاني من هذا الباب الأول سياسة "مصر فــي أو تجــاه قضية جنوب السودان". حيث يركز الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين فــي ورقته البحثية عن هذا الموضوع، على قضية تحول مشكلة جنوب الســودان

منذ بداية عقد التسعينيات، من مجرد مشكلة أقليات إلى معضلة وجود بالنسبة للدولة السودانية، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر جسيمة على الأمن القومي المصري وعلى السلامة الإقليمية الوطنية لأراضي مصر. ويكمن الخطر في مشكلة السودان كما تطرحها ورقة الدكتور نصر الدين في صعوبة التوصل إلى إجماع وطني مما يجعل البدائل السلمية الرضائية شبه مستحيلة ويفتح الباب واسعاً أمام بديلين صراعيين أولهما الانهيار الكامل للدولة السودانية مع تدخل قوى إقليمية ودولية، أو أن تتمكن الحركة الشعبية لتحرير السودان من السيطرة على الجنوب وتغيير هوية السودان كلية، وهنا تبرز مقتضيات الأمن القومي المصري في ضرورة الحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه وذلك بوساطة مصرية فعالة.

والفصل الثالث يحلل سياسة "مصر تجاه قضية الصومال"، فتطرح الأستاذة الدكتورة إجلال رأفت في ورقتها البحثية المعنونة "مصر وقضية الصومال" جهود الدبلوماسية المصرية في الحد من غلواء الحرب الأهلية الدائرة ما بين الفصائل المختلفة في الصومال، وتعرض البعض من هذه الجهود (إعلان القاهرة) للنقد العنيف من جانب الفصائل المتناحرة بدعوى أنها لم تعطي القدر الواجب من الاهتمام للتركيبة القبلية للصومال. وتوضح الباحثة أن حرص القيادة المصرية على معالجة الأزمة الصومالية لتأمين البوابة الشرقية لأمنها القومي، قد ألقى بظلاله على العلاقات الأثيوبية ـ المصرية، ذلك أن أثيوبيا ذات الثقل الاستراتيجي الخاص في منطقة القرن الأفريقي، تعارض أو تتناقض مصلحياً مع تصاعد الفعاليات المصرية في تلك المنطقة.

ويتركز الفصل الرابع من الباب الأول حول موضوع "العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي" حيث يحلل الأستاذ الدكتور عراقي الشربيني حالة التدهور العام في العلاقات الاقتصادية الجارية ما بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي. ويؤكد في ورقته أن هذا التدهور المذكور قد رصد مواكباً للتأزم في العلاقات السياسية ما بين الطرفين، والذي تفاقم خلال السنوات الأخيرة مما حال دون تجديد وتفعيل

الاتفاقات التجارية القائمة ـ وبعبارة أخرى فإن العلاقات الاقتصادية، في الحالة محل البحث، تعتبر متغيراً تابعاً للعلاقات السياسية. ويطرح الباحث في نهاية ورقته سيناريو تفاؤلي لعلاقات مصر بدول حوض النيل على أساس أن تطبيق القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية وانضمام مصر إلى "الكوميسا" مما يتيح لها فرص واسعة للتجارة والاستثمار على امتداد سوق متسعة تضم حالياً ١٩ دولة.

ثم نصل إلى الفصل الخامس والأخير من الباب الأول حيث يدرس الكاتب الصحفي الأستاذ يوسف الشريف موضوع "العلاقات الثقافية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي". ويؤكد الكاتب في ورقته البحثية أن التفاعل الثقافي ما بين أفريقيا والبلاد العربية قديم قدم التاريخ الإنساني في هذه المنطقة وأن نهر النيل كان همزة الوصل الديموجرافي والثقافي بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي. ويرجع الباحث سياسات أفريقية خاصة مثل قطع العلاقة مع إسرائيل إلى كثافة العلاقات الثقافية ما بين الجانبين، والتي تتعدد مظاهرها في أفريقيا وأهمها نشر العلوم الحديثة والثقافة العربية ودور الأزهر في تدريس الإسلام وإدخال الطرق الصوفية إلى المجتمعات الأفريقية المسلمة وكذلك دور مدارس الأقباط والإرساليات المصرية.

وعلى الرغم من هذه المظاهر الثقافية إلا أن الباحث يؤكد في ورقته، والتي تشغل فيها السودان حيزاً كبيراً نظراً للروابط الوثيقة شديدة الخصوصية بين مصر والسودان، يؤكد تراجع إن لم يكن غياب الدور المصري في السودان ثقافياً وسياسياً وتقلص أثرها الثقافي القيادي منذ إلغاء معهد شئون السودان بالقاهرة وإحلال معهد الدراسات الأفريقية محله. هذا كما تفتقد الدبلوماسية المصرية وفقاً لوجهة نظر الباحث، لاستراتيجية ثابتة تجاه أفريقيا وتجاه السودان خاصة.

والباب الثاني في هذا المؤلف يختص بالنظر في أبعاد علاقات مصر بإيران، ويشتمل على أربعة فصول.

في الفصل الأول من هذا الباب، يناقش الدكتور مدحت حماد في ورقتـه البحثية، عن "إيران والصراع العربي الإسرائيلي" العوامل المحـددة لموقـف السياسة الإيرانية تجاه تطورات الصراع الرئيسي في المنطقة العربية ويجتـهد في تفسير الرفض الإيراني المعلن للعملية السلمية الجارية مـا بيـن الـدول العربية وإسرائيل. وهنا يعطي الباحث الثقل الأهم للعوامل الأيديولوجية حيث يرى أن القومية الإسلامية هي المحرك الأول للنظام الإيراني القائم، ومن ثـم يكمن أساس الرفض الإيراني لإسرائيل في التناقض الأصيل للأيديولوجية مـا بين الإسلام السياسي والأيديولوجية الصهيونية التي تأسس عليها نظام الدولـة الإسرائيلية. ومن هذا المنطلق العقيدي المتشدد ترى إيران أن السـلام مـع إسرائيل ما هو إلا خدعة كبرى وأنه على الدول العربية أن تدرك ذلك بعمق. ويحلل الباحث في سياق معالجته للموقف الإيراني من إسـرائيل، تطـورات العلاقات المصرية الإيرانية في العقدين الأخيرين. فلقد اعتبرت إيـران بعـد سقوط نظام الشاه أن احتضان مصر الساداتية للشاه المخلوع عمـلاً عدائيـاً موجهاً ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية الناشئة آنذاك كما اعتبرت إيـران إعلان دمشق عقب حرب الخليج الثانية تدخلاً مصرياً فـي شـئون الخليـج. ويخلص الباحث إلى أن التقارب الإيجابي وتحسن العلاقات العربية الإيرانيـة يمثل عنصر قوة حقيقية في تدعيم الموقف التفاوضي للعرب مع إسرائيل.

والفصل الثاني من الباب الثاني يتناول السياسة الإيرانية تجاه قضايا أمـن الخليج. فيطرح الدكتور محمد السعيد إدريس في ورقته البحثيـة إشـكاليات الأمن في الخليج، ويوضح أنه بعد تداعيات غزو العـراق للكويـت ونتيجـة لضعف البنية العسكرية لمجلس التعاون الخليجي وتزايد الوجـود العسـكري الأمريكي في المنطقة، أصبحت الاستراتيجية الخليجيـة للولايـات المتحـدة تستهدف العزل الكامل لكل من العراق وإيران عن أدنى مشاركة في الشـئون الأمنية الخليجية. ويشير الباحث في ورقته إلى عـدة ثوابـت فـي الرؤيـة الإيرانية في هذا الصدد، أهمها الحرص على القيام بدور القوة الإقليميـة ذات الصدارة في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، ورفض الاعتراف بأي وجـود أو نفوذ أجنبي والحرص على الإمكانيات العسكرية الكفيلة بحمايـة الـتراب الوطني الإيراني ضد أي هجمات محلية أو خارجية عن المنطقة.

ويؤكد الباحث في تحليله أن كل هذه الثوابت لا تتعارض مـــع تأســيس منظومة جديدة للأمن الإقليمي في الخليج، بناء على توافق ثلاثــي الأركــان: إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي، ويعتقد الباحث أن تحسن العلاقــات المصرية الإيرانية وكذلك تنشيط المحور الإيراني السوري، من أهم محركات هذه الرؤية الأمنية الخليجية المرتقبة والمأمولة.

ويعالج الفصل الثالث والرابع من هذا الباب الثاني، موضوعات العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيران، ثم العلاقات الثقافية بين مصر وإيران، علـــى التوالي. ويتضح في الورقتين البحثيتين المقدمتيـــن فـــي هـذا الصـــدد، أن الاعتبارات الاقتصادية والثقافية هي عامل تابع تماماً للاعتبارات السياسية في ميادين العلاقات المصرية الإيرانية، فالتوترات السياسية بين البلديـــن تؤثــر بالسلب الشديد على أية مصالح اقتصادية أو أية روابط تراثية ثقافية مشــتركة بينهما. فيشير الأستاذ الدكتور محمد سعد أبو عامود في ورقته البحثية عـــن العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيران، إلى أن تلك العلاقـــات قـــد شـــهدت انتكاسة كبيرة منذ سقوط نظام الشاه، ويرجع الباحث أسباب التدهور، إضافـــة إلى حالة التأزم السياسي العام، إلى الأزمات الاقتصادية الإيرانية في مختلــف قطاعاته الإنتاجية، مما شكل عقبة رئيســـية أمـــام التفـــاعلات الاقتصاديـــة الخارجية خاصة مع تزايد درجة المخاطرة في ظل عدم الاستقرار الداخلـــي في البلاد.

هذا ويؤكد الباحث أن محصلة تفـــاعل العوامـــل الداخليـــة والإقليميـــة والعالمية، السياسية والاقتصادية، قد أفرزت واقعا جديدا يدفع نحـــو تطويـــر تلك العلاقات بشكل إيجابي. ففي إطار هذه المتغيرات المستجدة في الســـاحة العالمية، تبرز احتياجات للتعاون الاقتصادي، متبادلة ما بين إيران ومصـــــر، فهل يتغلب عامل "المصلحة" الاقتصـــــادي علـــى مقتضيـــات الأيديولوجيـــة الثيوقراطية الإيرانية؟ تساؤل كبير يظل دون إجابة حتى الآن.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الثقافية المصرية الإيرانيـــة، وهـــو موضـــوع الفصل الرابع من الباب الثاني، فإن الورقة البحثيـــة المقدمـــة مـــن الأســـتاذ الدكتور السباعي محمد السباعي، توضح أن سياق هذه العلاقات الثقافية قـــد

شهد ثلاثة مراحل متميزة منذ استقرار النظام الحاكم الإسلامي في إيران. فقد تراوحت العلاقات الثقافية بين مصر وإيران ما بين تلاشي مؤشرات الاتصال الثقافي بين الشعبين المصري والإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية وحتى عام ١٩٨٩ وكان ذلك نتاجا لقطع العلاقات الرسمية والدبلوماسية بين البلدين، وبين تدني مؤشرات هذا الاتصال منذ عهد هاشمي رافسنجاني بعد التحسن النسبي في العلاقات السياسية الإيرانية المصرية، وأخيرا مرحلة الانفراجة في العلاقات الثقافية وتعدد مظاهر الاتصال الثقافي منذ تولي الرئيس محمد خاتمي السلطة عام ١٩٩٧، وتبودلت الزيارات ما بين القاهرة وطهران لعدد من الشخصيات العامة في البلدين وخاصة الإعلاميين والصحفيين، كما قدمت إيران عددا من المنح للجامعات المصرية. وعلى الرغم من توافر تلك المؤشرات الإيجابية النسبية المذكورة، إلا أن العلاقات الثقافية، كما يرى الباحث، لن تشهد انفراجة حقيقية إلا إذا بنيت على تقارب سياسي فعلي ما بين البلدين والنظامين الحاكمين في كل من القاهرة وطهران.

أما الباب الثالث من هذا المؤلف فهو عن العلاقات ما بين "مصر وتركيا" بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك على مدار فصول خمسة يشتمل عليها الباب الثالث.

فالفصل الأول يركز النظر على السياسة التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يقدم الباحث الخبير الاستراتيجي الدكتور اللواء أحمد عبد الحليم تحليلا للموقف التركي من الصراع فيشير إلى التغير الذي اعترى هذا الموقف بعد أن وقفت تركيا إلى جانب العرب خلال بعض مراحل ذلك الصراع، إلا أن العلاقات العربية التركية قد توترت بشدة بسبب تحالف تركيا مع الدول الغربية الكبرى وارتباط تركيا بحلف استراتيجي مع إسرائيل. ويرى الباحث أن تركيا قد تحولت عن السياسة المتوازنة تجاه طرفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ودخلت في تحالفات استراتيجية متزايدة مع إسرائيل في المنطقة. بهدف إضعاف العراق والضغط على سوريا في القضايا الحدودية والمائية. ومن جهة أخرى التقت إرادة تركيا مع الرغبة الإسرائيلية في تطويق سوريا بسياج من التحالفات المعادية بما يجبر سوريا

على مزيد من التنازلات في إطار عملية السلام في المنطقة. ويعرض الباحث للتكتيك التركي في استثمار موقفها الجديد من الصراع العربي الإسرائيلي، من أجل تعظيم ثقلها الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

وتوضح الورقة البحثية المقدمة من الخبير الاستراتيجي لواء دكتور أحمد عبد الحليم، أن اتفاق التعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي يؤثر على مسارات الصراع العربي – الإسرائيلي ومن ثم على الأمن القومي العربي من منافذ ثلاثة: أولها الضغط على سوريا لتقليص معارضتها لأي ترتيبات أمنية إقليمية قبل إنجاز أو إنهاء عملية السلام مع إسرائيل وثانيها التأثير على عملية السلام والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربي نظرا لأن الحلف أو اتفاق التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي يقوم على مبدأ الأمر الواقع وسياسة الفرض والجبر، من قبل طرفيه تجاه الدول العربية في المنطقة.

والأثر الثالث لهذا الاتفاق الاستراتيجي يتمثل في المساس بالأمن القومي لسوريا ومصر والعراق.

ويرى الباحث أن الاتفاق الإسرائيلي التركي الحديث يعتبر مكملا للترتيبات الأمريكية في السيطرة على المنطقة وإفراغها من أي قوة عربية قائمة أو محتملة، وصولا إلى الهدف النهائي للاستراتيجية الأمريكية والغربية في المنطقة، ألا وهو تفتيت النظام العربي وإحلال نظام جديد شرق أوسطي تقوده إسرائيل.

ويعالج الفصل الثاني من الباب الثالث المواقف والسياسات من قضايا الأكراد والإرهاب. وفيه يطرح الأستاذ الدكتور محمد حرب تحليلا تاريخيا وسياسيا للمشكلة الكردية التي تلقي بظلال كثيفة على اعتبارات الأمن الإقليمي في المنطقة ويعتبر أن الشق المتفرع من هذه المشكلة، داخل تركيا يمثل التعقيد الأقصى لهذه المشكلة في المنطقة مقارنة بمشاكل الأكراد في سوريا والعراق وإيران. ويؤكد الباحث أن حل مشكلة الأكراد متمثلا في إقامة وطن قومي موحد لهم، تكاد تكون مستحيلة في الفترة الحالية نظرا لإجماع الدول المعنية بالمشكلة على رفض مثل ذلك الحل.

وفي الفصل الثالث، من الباب الثالث، يقدم الأستاذ الدكتور هيثم الكيلاني ورقة بحثية عن "تركيا وقضايا الحدود والمياه" رؤية تحليلية مؤداها أن مشكلات المياه في الشرق الأوسط في مناطق ثلاث أولها دول حوض النيل التي اعتبرها الباحث من المناطق التي قد تشهد توترا مائيا حادا خلال عقدين من الزمان، وثانيها مناطق متوترة في الوقت الحالي وهي دول حوض دجلة والفرات (سوريا والعراق) وبلدان الخليج العربي. وثالثها هي مجموعة من الدول تشهد فعلا وتعيش في أتون حروب مياه وهي الأردن وفلسطين وإسرائيل. ويؤكد الباحث أن مبعث الخطر في مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط تكمن في الأطماع التركية والتخطيط التركي في السيطرة على المياه في المنطقة وفقا لمقولة معينة فحواها أن للعرب نفطهم ولتركيا مياهها. ومن ثم تسعى تركيا إلى إطلاق صفة الوطنية على نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة النهرين للأرض التركية وبالتالي إسقاط الصفة الدولية عنهما بالإضافة إلى التهوين من شأن الأضرار التي تلحقها مشاريعها المائية بالأمن الغذائي والاقتصادي لكل من سوريا والعراق. وعلى الرغم من تركيز الدكتور هيثم الكيلاني في ورقته على حقيقة الأبعاد السياسية لقضايا المياه في المنطقة عامة وفي تركيا خاصة التي تتعارض سياستها المائية مع مبادئ وقواعد القانون الدولي الذي شدد على قاعدة الانتفاع المشترك العادل والمنصف بالمياه الدولية، ما بين الدول الشاطئية المعنية، إلا أنه يحبذ الوسائل السلمية لحل الخلافات المائية بين تركيا وجيرانها العرب.

ويأتي الفصل الرابع ببحث عن "العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا"، يبين فيه الأستاذ الدكتور جلال معوض أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتصف بضعف نسبي مقارنة بعلاقات تركيا الاقتصادية مع بلدان عربية أخرى مثل العراق (قبل حرب الخليج الثانية) ودول مجلس التعاون الخليجي، هذا على الرغم من وضوح "المصلحة المشتركة المتبادلة" بين البلدين. ذلك أن تركيا تمثل لمصر البوابة الرئيسية لدخول التجارة المصرية إلى أسواق دول آسيا الوسطى، كما تمثل مصر لتركيا البوابة الرئيسية لتركيا إلى عموم الدول الأفريقية.

وتشير الورقة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا مرشحة للتطور الإيجابي في المستقبل القريب مع ملاحظة أن تركيا أكثر مبادرة من

مصر في مجال طرح مشروعات التعاون الاقتصادي على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، ولا سيما في إطار المشروعات الكبرى مثل تصدير الغاز الطبيعي وكذلك مشروعات الربط الكهربائي فيما بين دول المنطقة عامة.

وفي الفصل الخامس والأخير من هذا الباب الثالث، يحلل الباحث والدبلوماسي التركي الدكتور وجدي كيديك، أسس وخلفيات العلاقات الثقافية المصرية التركية التي تعود إلى عصر الخلافة العباسية، ويبرهن الباحث على عمق وتجذر هذه العلاقات بملايين المصريين من أصل تركي وبملايين الأتراك المرتبطين بأواصر القربى مع المصريين. ويستند الباحث في تحليله أيضا لآلاف المخطوطات والوثائق المحفوظة في الأرشيفات الهامة داخل كل من البلدين والتي تثبت جميعها وثوق هذه العلاقات الإنسانية والثقافية بين مصر وتركيا. ويعتقد الباحث أن المستقبل القريب لابد وأن يشهد انتعاشا حقيقيا في مجالات تنمية وتعزيز هذه العلاقات الطبيعية والتاريخية بين مصر وتركيا.

أما الفصل الختامي الاستخلاصي لهذا المؤلف، فيتضمن عرضا به قدر من التفصيل لحلقتين نقاشيتين دارتا في اليوم الثالث للمؤتمر الثاني عشر للبحوث السياسية، الأولى حول مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الآسيوي، والثانية حول مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الأفريقي.

وفي الحلقة النقاشية الأولى اشترك كل من الأستاذة الدكتورة نازلي معوض أحمد والأستاذ الدكتور حسن حنفي والكاتب الإسلامي القدير الأستاذ فهمي هويدي والسفير الأستاذ محمد وفاء حجازي.

أما في الحلقة النقاشية الثانية، فقد اشترك فيها كل من الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة والكاتب الأستاذ حلمي شعراوي والأستاذ محمد فائق.

وفي ختام هذه المقدمة،أسجل تقديري للأستاذة الدكتورة نيفين مسعد التي قامت بعمليات التنسيق للمؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية. كذلك أوجه عظيم شكري إلى تلميذتي النجيبة الدكتورة أماني مسعود لمساعدتها العلمية القيمة لي في تحرير هذا المؤلف.

المحرر

نازلي معوض أحمد

الفصل التمهيدي

"إشكاليات نظرية

في تعريف مفهوم دول الجوار الجغرافي"

أ.د. عليّ الدين هلال

تثير قضية مفهوم الجوار الجغرافي بعيداً عن اتفاق أو اختلاف باحثي العلوم السياسية ومفكريها حول مفهوم الجوار الجغرافي قضايا أساسية، ليس في تحليل العلاقات الدولية والنظم الإقليمية فحسب، وإنما كذلك في علم الجغرافيا السياسية، عدة أسئلة، مثل: ماذا يقصد بمفهوم الجوار؟ وما هو معيار تحديد الجوار، هل يكون المعيار الجغرافي وحسب، أم معيار حجم وكثافة التفاعلات بين الفاعلين الدوليين بغض النظر عن المسافة الجغرافية التي تفصل بينهم؟ وما هي المداخل النظرية لتحليل العلاقة بين دول الجوار؟ ويطرح، في هذا الصدد، قضايا مثل: توازن القوى، والصراع والتعاون الدولي. ثم ما هو شكل وإطار الجوار، لأن الجوار قد يتمثل في دولة، أو في مجموعة دول، وقد يتمثل في نظام إقليمي له خصائصه المتميزة؟

إن التعامل مع هذه الموضوعات يتطلب مناقشة أربع قضايا:

أولاً: التأصيل اللغوي والاصطلاحي:

ثانياً: الجوار الجغرافي من منظور الدولة.

ثالثاً: الجوار الجغرافي من منظور النظام الإقليمي.

رابعاً: الجوار بين المفهوم الجغرافي والمفهوم التفاعلي.

أولاً: التأصيل اللغوي والاصطلاحي للمفهوم.

تشير المعاجم اللغوية إلى مفهوم الجوار بمعنى القرب المكاني؛ بما يتضمنه ذلك من صلات وروابط. ففي اللغة العربية فإن الجار هو المجاور، وفي اللغة جاوره ــ مجاورة وجواراً. والإجارة هي الغوث والنجدة[1]. وفي اللغة الإنجليزية Neighbouring بمعنى المجاورة أو المتاخمة، وتشير إلى الشيء القريب قرباً مادياً في المكان، أو قرباً معنوياً، أو تشير إلى العلاقة أو الرابطة التي تشمل معاني: الود، والصداقة، والألفة، والمحبة، والتعاون،

والمساعدة، كخصائص متوقعة من الجار[٢]. وفي اللغـــة الفرنســية، فــإن Voisinage تعني قرب مكان السكن، وتشير إلى قوة الروابط والصلات بين الجيران[٣]. ويستخلص مما تقدم، أن تعبير الجوار، مــن الناحيــة اللغويــة، يتضمن معنيين: معنى المتاخمة المكانية من ناحية، ومعنى الروابط والوشائج المترتبة على ذلك من ناحية أخرى.

وبحكم ارتباط مفهوم الجوار بالمكان، فقد ظهر المفهوم في إطار علــم الجغرافيا السياسية، الذي يهتم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية على الأوضاع السياسية في مجتمع ما أو دولة ما. ونجد جذور هذا المفهوم لدى عدد مــن المفكرين السياسيين الذين قاموا بتفسير بعض الظواهر السياسية اعتماداً على الخصائص الجغرافية للدول، مثل: أرسطو، وجان بودان، ومنتسيكو، وكارل ماركس، وأرنولد توينبي. وعلى سبيل المثال، تحدث مونتسيكو عــن الأثــر النفسي لوجود حواجز طبيعية فاصلة على الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، من ذلك مثلاً، ميل أهل الجزر للحرية وقدرتــهم علــى الحفــاظ علــى تقاليدهم؛ بحكم قلة الاتصال بالعالم الخارجي.

وهناك اتفاق على أن المفكر الألماني (راتزل) هو مؤسس علم الجغرافيا السياسية، وهو الذي كتب في نهاية القرن التاسع عشر عن الدولة؛ باعتبارها كائناً عضوياً له الحق في رقعة جغرافية مناسبة، تكون بمثابة "منطقة البقــاء" له. وكان هذا هو الأساس النظري الذي أقامت عليه النازية فكــرة المجــال الحيوي للدولة. وتوالت إسهامات: ماكندر البريطاني، وماهــان الأمريكــي، وجرينوود الكندي، في مجال تأثير الوضع الجغرافي على الدولة. وتبنى عدد من أنصار المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية مدخــل الجغرافيــا السياسية في تفسير السياسة الخارجية للدولة، مثل: مورجنثاو، وســبيكمان، وسبراوت[٤].

وبصفة عامة، فقد تنــاولت هــذه الآراء تــأثير الموقــع الجغرافــي، والخصائص الطبوغرافية للدولة، على توجهات سياستها الخارجية، كما ربط بعضهم هذا الموقع بقوة الدولة أو ضعفها وبشكل مشاركتها فــي العلاقــات

الدولية[٥]. وقام آخرون بتحديد المناطق السياسية الحيوية للدولة التي تمس أمنها على أساس جغرافي.

ولا يهمنا في هذا المجال مناقشة افتراضات مدرسة الجغرافيا السياسية، وخصوصاً في شكلها المتطرف المنطلق من مبدأ "الحتمية الجغرافية"، أو مناقشة النتائج المترتبة عليها، والتي تضمنت لدى البعض حق كل دولة في حدود طبيعية تحقق أمنها، وهو ما قدم تبريراً فكرياً للنزعات التوسعية القومية. وإنما ما يهمنا، هو أن موقع الدولة الجغرافي هو أحد عناصر وجود الدولة، فهو الذي يحدد مجال إقليم الدولة واختصاصها القانوني والسياسي، كما أنه هو الذي يحدد دول الجوار التي تقع على حدودها. وهكذا، فإن علاقات الجوار تدور في إطار المعطيات المادية التي يفرضها الموقع الجغرافي، والتي لا سبيل إلى تغييرها[٦].

وقد اختلف الدارسون حول تأثير الجوار على شكل العلاقات بين الدول، فهناك من رأى أن الجوار الجغرافي يضع الأساس لعلاقات التنافس والصراع، بينما كان هناك من رأى أن الجوار يمكن أن يؤدي إلى التعاون. ومن أنصار الرأي الأول الفيلسوف الهندي (كاتيليا)، الذي كتب في القرن الرابع: "أن نقاط الخلاف تزداد بين الدول المتجاورة التي تصبح بالتالي أعداء طبيعيين"، وكذا فريدريك شومان، الذي رأى أن كل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيرانها. وينهض هذا الرأي على أسس أن الجوار يؤدي إلى تنافس بين الدول المتجاورة بشأن السيطرة على مناطق الحدود، وأنه كلما طالت الحدود الجغرافية بين الدول، وزادت كثافة السكان في المناطق الحدودية، كلما زاد احتمال دخولها في صراعات مع بعضها البعض[٧].

وهكذا، فإن الجوار الجغرافي، طبقاً لأنصار هذا الرأي، يوجد مصادر محتملة للصراع بين الدول، نتيجة الاختلاف على تخطيط الحدود، أو بسبب اكتشاف ثروات طبيعية في المناطق الحدودية، أو بسبب التواصل البشري وانتقال السكان عبر الحدود. ويزداد هذا الاحتمال عندما يكون الجوار الجغرافي بين دول متفاوتة في القوة؛ على نحو قد يغري الدولة القوية

بمحاولة السيطرة على الدول الأقل قوة بدعوى إنشاء مناطق عازلة أو آمنة. أما وجهة النظر الثانية، فترى أن الجوار الجغرافي يمكن أن يمثل أساساً للتعاون والتكامل بين الدول؛ حيث يسهل انتقال الأفراد والسلع.

والحقيقة، أنه لا يمكن إقامة علاقة خطية أو مباشرة بين الجوار الجغرافي بين الدول من ناحية، وعلاقات الصراع أو التعاون بينها من ناحية أخرى، ذلك أن هناك عدداً من المتغيرات الوسيطة التي تحدد شكل هذه العلاقات، مثل: توازن القوى بين الأطراف، وطبيعة نظم الحكم فيها، وشكل التوجهات الخارجية والتحالفات الدولية لها. كما أن هذه العلاقات تتأثر بالميراث التاريخي لعملية تكوُّن الدول وبطريقة ترسيم الحدود فيما بينها، وما إذا كانت هناك ثروات طبيعية في المناطق الحدودية أم لا، وطبيعة التواصل البشري والثقافي بين السكان المقيمين على جانبي الحدود.

ثانياً: الجوار الجغرافي من منظور الدولة:

يمكن تحليل الجوار الجغرافي لدولة ما على مستويين: أولهما، الجوار الجغرافي بمعنى الدولة أو الدول التي تقع على حدود الدولة مباشرة. وثانيهما، الجوار الجغرافي بمعنى النظام الإقليمي المجاور للدولة والتي تقع هي على هامشه.

١-الجوار الجغرافي بمعنى الدولة أو الدول المجاورة:

ويثير مفهوم الجوار الجغرافي على هذا المستوى قضية الحدود السياسية بين الدول، وعما إذا كانت حدوداً: طبيعية أم اصطناعية، تاريخية وقديمة أم تم ترسيمها حديثاً، متفقاً عليها أم محل خلاف. كما تثير قضية الحدود مدى تطابقها أو تقاطعها مع التوزيع السكاني للبشر القاطنين على جانبيها، وخصائصهم القومية والثقافية.

وارتبط تبلور مفهوم الحدود، من الناحية القانونية والسياسية، ببروز مفهوم الدولة الوطنية الحديثة؛ فالحدود هي التي تحدد النطاق الإقليمي

لاختصاص دولة من الدول، وهي المجال الذي تبسط فيه الدولـــة سـيادتها وسلطانها وتطبق فيه قوانينها على كافة الأشخاص الموجودين فيها؛ ومن ثـم نشأ الارتباط الوثيق بين الحدود من ناحية وسيادة الدولة من ناحية أخـرى[٨]. والحدود السياسية هي النقطة التي تنتهي عندها سيادة دولة ما وتبـدأ سـيادة دولة أخرى، أو بعبارة أخرى، هي الخط الفاصل بين دولتين؛ حيث ينتـهي الاختصاص الإقليمي لإحداهما ويبدأ للأخرى. ويترتب على ذلك، أن الوظيفة الدفاعية للدولة تتمثل في حماية حدودها ضد أي غزو أو تهديد، وأن عناصر قوتها الاقتصادية تنحصر في الثروات والموارد الموجودة ضمن هذه الحدود، وأن مواطنة الدولة وجنسيتها ترتبط بالسكان الذين يعيشون داخل هذه الحدود.

ويمكن دراسة الحدود السياسية وفقاً لعدة معايير:

أ- حدود طبيعية أم اصطناعية:

أما الحدود الطبيعية، فهي تلك التي تتفق في مسارها وتحديدها مع بعض المظاهر الطبيعية: كالجبال، والأنهار، والبحار، والمستنقعات، والغابـات، والصحارى غير المأهولة. وفي مثل هذه الحالة، نكون إزاء علاقـة جـوار غير مباشرة، بمعنى وجود منطقة طبيعية عازلة تفصل بين الدول. وعادة ما يشار إلى أن هذا النوع من الحدود يوفر للدولة شعوراً بالحماية الطبيعية.

وتعتبر الدول التي تتكون من مجموعة من الجزر، كالمملكـة المتحـدة واليابان وأندونيسيا والمالديف، أمثلة على الدول التي لا تتمتع بجوار مباشر. وإن كان التأثير السياسي لهذا الموقع قد اختلف من دولة لأخرى بـاختلاف قوتها النسبية. وفي حالة الدولة القوية، كالمملكة المتحدة في القـرن التاسـع عشر، فقد كان موقعها دافعاً لتكوين قوة بحرية ضخمة. أما عندما تكون قـوة الدولة محدودة فإن موقعها الجزري قد يغري دولة أكبر بالسـيطرة عليـها؛ للاستفادة من موقعها الاستراتيجي، أو لاستغلال مواردها الاقتصاديـة فـي الحقبة الاستعمارية.

ومن أمثلة الحدود الطبيعية في المنطقة، حالة الحـدود بيـن العـراق وإيران، حيث يفصلهما شط العرب، والذي كان محلاً للخلاف لمدة طويلة، أو

حالة الحدود بين إيران ودول الخليج العربي، والتي يثار بخصوصها النزاع بين إيران ودولة الإمارات حول ملكية عدد من الجزر، ومثل نموذج الحدود الشرقية في مصر والسودان حيث يفصلهما البحر الأحمر عن المملكة السعودية. أما الحدود الاصطناعية فهي التي تتم وفقاً لاتفاقات سياسية أو لظروف تاريخية، أو تبعاً لخطوط الطول والعرض، ولا تأخذ في اعتبارها التقسيمات البشرية أو طبيعة التوزيع السكاني؛ مما يجعل نفس الجماعة البشرية أو الشعب مجزأ بين أكثر من دولة. ومن أمثلة ذلك، إنقسام الأكراد على جوانب الحدود المشتركة بين العراق وسوريا وإيران وتركيا. أو نموذج انقسام النوبة بين مصر والسودان.

ونظراً لأن الحدود الاصطناعية عادة ما تعكس الظروف والأحداث التاريخية التي مرت بها الدول والمناطق المختلفة، فإنها تكون مصدراً للنزاع. وتكفي الإشارة، في هذا المجال، إلى سلسلة النزاعات الحدودية التي شهدتها المنطقة العربية، مثل: النزاع الجزائري / المغربي، والنزاع الليبي / التشادي، والنزاع المصري / السوداني، والنزاع القطري / البحريني، والنزاع السعودي / اليمني. هذا إضافة إلى ما أثير من خلافات حول: واحة البوريمي، والحدود السعودية / الإماراتية، والحدود اليمنية / العمانية، والحدود العراقية / الإيرانية، والحدود الموريتانية / السنغالية، والنزاع المصري / الإسرائيلي حول طابا.

وتثار مشكلات الحدود لأكثر من سبب، مثل: الأهمية الاستراتيجية، أو وجود موارد اقتصادية وثروات يمكن استغلالها، أو الخلاف حول ترسيم الحدود من الناحية الفنية. ويعود كثير من مشكلات الحدود إلى الطريقة التي تم بها ترسيمها في إطار العهد الاستعماري، حيث تم ذلك دون ما نظر للاعتبارات الموضوعية، وتم اقتطاع مناطق أو ضم أخرى لدول معينة وفقاً للعلاقات بين الدول الأوربية. ولعل أوضح مثال على ذلك هو ترسيم الحدود في منطقة الخليج، والذي تم بطريقة غرست بذور النزاع؛ إذ جعلت أجزاء من دولة معينة تدخل في نطاق دولة أخرى، وقد كان التخوف مما يمكن أن يترتب على إثارة مشكلات الحدود هو ما دفع منظمة الوحدة الأفريقية إلى

التأكيد على قدسية الحدود واحترام ما خلفه الاستعمار منها؛ إدراكاً من قـادة الدول الأفريقية بأن قضايا الحدود يمكن أن تفتح الباب لنزاعات طويلة.

ب- عدد دول الجوار:

يثار، في هذا الصدد، عدد دول الجوار بالنسبة لدولة ما، وتـأثير ذلـك على احتمالات الصراع بين الدول. فهناك دول ليس لها حدود مشتركة بحكم وضعها الجُزُري. وهو ما سبق الإشارة إليه. وهناك دول لها حدود مشـتركة مع دولة واحدة فقط مثل: كندا، وكوريا الجنوبية، والبرتغال. ويـتزايد عـدد دول الجوار إلى ثلاث في حالة مصر وتونس، ويرتفع إلى ست في حالة ليبيا والعراق وتركيا، وإلى سبع في حالة إيران، وإلى تسع في حالة السودان.

ولا يقتصر الأمر على مجرد العدد، وإنما يتعلق أيضاً بمدى التجـانس الثقافي والسياسي مع دول الجوار. ففي حالة المملكة العربية السعودية مثـلاً، فإن كل دول الجوار تنتمي إلى الإطار الثقافي العربي. وفي حالة العـراق، تنتمي أربع من دول الجوار إلى الإطار العربي، وهي: الكويت، والسـعودية، وسوريا، والأردن، بينما تنتمي اثنتان، هما تركيا وإيران، إلى أطر أخـرى. وفي حالة تركيا، فإن دول الجوار بالنسبة لها تتضمن دولتين عربيتين، همـا العراق وسوريا، ودولتين أوربيتين، هما بلغاريا واليونان، ودولتين آسيويتين، هما أذربيجان وإيران.

وفي حالة إيران فإن دول الجوار تشمل دولتين عربيتين همـا العـراق وسوريا وست دول آسيوية، هي: تركمانستان، وأرمينيا، وأزربيجان، وتركيا، وأفغانستان، وباكستان.

ويمثل السودان حالة فريدة؛ حيث تجاوره تسـع دول، منـها دولتـان عربيتان، هما مصر وليبيا، وسبعة دول تختلف معه فـي الإطـار الثقـافي والتراث التاريخي وهي: تشاد، وأفريقيا الوسـطى، والكونغـو، وأوغنـدا، وكينيا، وأثيوبيا، وأرتريا.

ويثير العامل المتعلق بعدد دول الجوار الجغرافي عدة أسئلة، تتعلق بأثر العدد على السياسة الخارجية لدولة ما، وما إذا كان تعدد دول الجوار يـؤدي

إلى ازدياد مصادر التهديد، أم أنه ربما يتيح للدولة حرية أكبر في بناء التحالفات وفي الحركة السياسية. كما أنه يثير التساؤل حول الآثار المترتبة على كون دول الجوار تنتمي إلى نفس الإطار الثقافي أم تمثل انقطاعاً عنه.

جـ- الإقليم كمنطقة جوار جغرافي:

يتعلق هذا المستوى بنظرة دولة ما إلى دول جوارها؛ ليس كمجموعة دول مختلفة، ولكن كمجموعة إقليمية ذات خصائص متجانسة، أو يكون للدولة مصالح مشتركة معها. وسوف نعطي أمثلة على ذلك بكل من : تركيا، وإيران، ومصر.

أما تركيا، فهي تنظر إلى مجموعة من النظم الإقليمية كمناطق جوار؛ فالنظام العربي بمؤسساته ووشائجه هو منطقة جوار لتركيا، وتمثل أوربا منطقة جوار إقليمي آخر. كما تمثل منطقة آسيا الوسطى، والجماعات المتحدثة بالتركية فيها، منطقة جوار إقليمي ثالثة، وهي ما أسماها بعض الباحثين "العالم التركي"، الذي يشمل المنطقة الممتدة من بحر الأدرياتيك حتى الصين، والتي تضم: أذربيجان، وأوزبكستان، وكازاخستان، وتركمانستان، وقرقيزيا.

وقد انعكس هذا التعدد لمناطق الجوار في عدد المنظمات الإقليمية التي شاركت فيها تركيا، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو)، والتي تضم: تركيا، وإيران، وباكستان، وأفغانستان، وبعض جمهوريات آسيا الوسطى. ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، والتي تشمل: تركيا، وأوكرانيا، وجورجيا، ومولدافيا، ورومانيا، وأذربيجان، وأرمينيا، واليونان. فضلاً عن مشاركتها في حلف الأطلنطي والمجلس الأوربي، وكذا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي المباحثات متعددة الأطراف المتعلقة بالشرق الأوسط وتقاربها الاستراتيجي من إسرائيل. وقد سبب هذا التعدد في مناطق الجوار الجغرافي لتركيا أزمة انتماء وأزمة توجه عانتها تركيا، بحكم الميراث التاريخي الإسلامي لها وتصاعد المشاعر الإسلامية فيها. فهي ترتبط بالمنطقة العربية والعالم الإسلامي؛ دون أن تكون قادرة على الاندماج فيهما، بسبب التقاليد الكمالية والالتزام الصارم بعلمانية الدولة.

وهي عضو في حلف شمال الأطلنطي والمجلس الأوربي. وبرغم سعيها للاندماج في الاتحاد الأوربي، فقد باءت كل جهودها بالفشل. ثم أنها، في سعيها لممارسة دور قيادي في آسيا الوسطى، تواجه بمنافسة إيرانية وروسية(٩). وهكذا، فإن تعدد مناطق الجوار بالنسبة لتركيا أدى إلى تنوع الصراعات وأشكال المنافسة التي على تركيا أن تواجهها، فلديها مشكلات مع سوريا والعراق؛ بشأن المياه والأكراد، ومع إيران؛ بشأن الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، ومع اليونان؛ حول جزر بحر إيجه، فضلاً عن مشكلاتها مع قبرص وبلغاريا(١٠).

وتمثل إيران نموذجاً ثانياً للدولة التي تتعدد مناطق الجوار بالنسبة لها. فهي من ناحية، تعتبر مجموعة الدول الخليجية العربية منطقة مجال حيوي متميز لها. ثم إنها ثانياً، تجاور النظام الإقليمي العربي في مجمله. وتجاور، ثالثاً، الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى. وتجاور، رابعاً، أفغانستان وباكستان. ثم أنها، خامساً، وبحكم ثورتها الإسلامية، تعتبر العالم الإسلامي مجالاً لحركتها. وقد أدى تعدد مناطق الجوار الجغرافي، وتنوع مصالح إيران في كل منها، إلى تعدد الصراعات وعلاقات التنافس التي تواجهها. ففي منطقة الخليج تواجه مشكلة اختلافها مع دولة الإمارات بشأن الجزر الثلاث، وفي المنطقة العربية تثور قضايا تنظيم العلاقات مع العراق ودور حزب الله، الذي يتمتع بدعمها، في لبنان وتعاونها الوثيق مع سوريا، وفي آسيا الوسطى تتعرض لمنافسة تركية وإسرائيلية مدعومة أمريكياً، أما في جنوب آسيا فإن علاقاتها مع كل من باكستان وأفغانستان ــ تحت حكم طالبان ــ تتعرض لتوترات شديدة لأسباب أيديولوجية وسياسية، وفي نشاطها في الدول الإسلامية، فإنها تدخل في علاقات تنافس مع دول إسلامية أخرى.

نفس الحال بالنسبة لمصر، التي تتعدد مناطق الجوار الجغرافي بالنسبة لها. فهناك منطقة الجوار الأفريقي عموماً؛ وخصوصاً منطقة حوض النيل، وهو الأمر الذي دفع مصر إلى اتباع سياسة خارجية نشطة تجاه هذه الدول، تحرص على تحقيق الاستقرار فيها. وهناك الإطار المتوسطي، الذي له

مؤسساته وأطره ونظمه، والذي يسعى ويتطلع لإقامة مشاركة أوربية / متوسطية؛ يكون هدفها إقامة منطقة تجارة حرة في خلال ١٢ سنة. أما الإطار الثالث للجوار الجغرافي لمصر، فيتمثل في الدول المتاخمة للنظام العربي وخصوصاً إيران وتركيا.

ثالثاً: الجوار الجغرافي من منظور النظام الإقليمي:

إذا كان المستوى الأول للتحليل قد ركز على مفهوم الجوار الجغرافي منظوراً إليه من زاوية الدولة الوطنية، فإن المستوى الثاني للتحليل يركز على الجوار الجغرافي من وجهة نظر نظام إقليمي ما. فإذا كان الباحثون في العلاقات الدولية يميزون بين ثلاثة مستويات للتحليل هي: النظام العالمي، والنظام الإقليمي أو الفرعي أو التابع، والدولة والفواعل الأخرى، فإن مفهوم الجوار الجغرافي يمكن أن يستخدم بالنسبة للنظام الإقليمي.

ومفهوم النظام الإقليمي الذي تبلور في السبعينات والثمانينات يشير إلى وجود تفاعلات وثيقة بين الدول المتجاورة جغرافياً. ويتفق أغلب الدارسين، في هذا المجال، على أن مفهوم النظام الإقليمي: يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، ويشمل ثلاث دول على الأقل، وألا يكون من بين وحداته دولة عظمى، وأن توجد شبكة معقدة من التفاعلات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تربط بين أعضائه. ويضيف بعض الدارسين إلى ذلك، ضرورة وجود تماثل اجتماعي وثقافي، أو وجود هوية إقليمية، والشعور بالتضامن والتكامل بين أعضاء النظام، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة، أو السعي لذلك[١١]. ويميز دارسو النظام الإقليمي بين: دول القلب أو مركز النظام، ودول الأطراف، ودول الهامش.

أما دول القلب، فهي تلك التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي، وتشارك في الجزء الأكثر كثافة من تلك التفاعلات، وتحدد، من خلال ذلك، طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام. ومن ناحية ثانية، فإن دول الأطراف هي دول أعضاء في النظام؛ ولكنها لا تدخل في تفاعلات

مكثفة مع بقية وحدات النظام، لاعتبارات جغرافيـــة أو سياســية. أمـــا دول الهامش، فهي تلك الدول التي توجد على هامش النظام، فهي مجــــاورة لـــه جغرافياً؛ ولكنها ليست منه. ومن هنا، تأتي الصلـــة بيـــن مفـــهوم الجـــوار الجغرافي والنظم الإقليمية،، فدول الهامش هي بمثابة الجوار الجغرافي للنظام الإقليمي.

وبالنسبة للنظام العربي، فقد مثلت دول الجوار الجغرافي، وأهمها إيران وتركيا، تحدياً مستمراً، من حيث كيفية تنظيم العلاقات بين النظام العربي من ناحية، وتلك الدول من ناحية أخرى. وذلك بحكم الطبيعة المزدوجة للعلاقات معها. فمن ناحية، توجد روابط ثقافية وتاريخية عميقـــة الجـــذور بيـــن دول النظام العربي وكل من تركيا وإيران. فأغلبية السكان في العالم العربي مـــن المسلمين، والشعوب العربية كانت جزءاً من الدولة العثمانية لسنوات طويلـة. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات تضمنت بذور الصدام والعداء، فكـــل مـــن إيران وتركيا تعتبر دولاً قومية، ذات لغة وثقافة وحضارة تمتد جذورها إلـــى أعماق التاريخ، وكلتاهما (حتى نشوب الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩) كـــانت جزءاً من استراتيجية الدول الغربية تجاه النظام العربي، وكلتاهما اعتـــبرت صعود حركة القومية العربية في الخمسينات تهديداً لمصالحها. واســـتخدمت الدول الغربية هاتين الدولتين، في فترات مختلفة، للتغلغل في الجسد العربـــي وإضعافه.

ومع تغير الظروف في الثمانينات والتسعينات، فقد ظلت بعض عنـاصر هذه الازدواجية والالتباس، في العلاقات بين النظام العربي وهاتين الدولتيـن، قائمة. ففي حالة تركيا، ولأسباب مختلفة، فقد قامت بتوثيق علاقاتها العسكرية والاستراتيجية مع إسرائيل. وإزاء تنامي المشـــاعر السياســـية ذات الطـــابع الإسلامي، ووصول أربكان إلى السلطة، فقد قام الجيش بـــانقلاب صـــامت أودى بحياة الحكومة، وعلى إثره تم إلغاء الحزب الذي رأسه أربكان. أضـف إلى ذلك، القضايا المزمنة في العلاقات التركية / العربية، كمشكلة المياه مـــع سوريا والعراق، وقضايا الحدود (الإسكندرونه والموصل)، وقضايا الإرهاب والأكراد. وتنعكس هذه الازدواجية في ردود الفعل العربية إزاء تركيا، فبينما

ترتفع حدة النقد للسلوك التركي في سوريا، فإنه يصبح أكثر توازناً في مصر، ويختفي تماماً في دول عربية أخرى.

نفس الازدواجية والالتباس نجدهما في علاقة النظام العربي بإيران. فعلى الجانب الإيجابي، نرصد دعم إيران لمختلف القضايا العربية، ومساندتها لحزب الله والمقاومة المسلحة في الجنوب اللبناني المحتل، والتحسن الواضح في العلاقات مع دول الخليج عموماً والسعودية ومصر على نحو خاص، ثم علاقتها الاستراتيجية الوثيقة بسوريا.

أما على الجانب السلبي، فتبقى مشكلة الجزر الثلاث المحتلة، والتخوف من انفراد إيران بمنطقة الخليج العربي، والتخوف من وزن العناصر السياسية المتشددة، التي لا زالت موجودة داخل جهاز السلطة، والتي أبدت اعتراضها على التوجهات المعتدلة للرئيس خاتمي.

رابعاً: الجوار بين المفهوم الجغرافي والمفهوم التفاعلي:

لقد انطلق التحليل، منذ بدايته وحتى هذه الجزئية، معتمداً على مفهوم الجوار الجغرافي، وبافتراض أن الدول المتجاورة جغرافياً تدخل في شبكة تفاعلات أكثر حجماً وكثافة من الدول المتباعدة جغرافياً. فإلى أي مدى يمكن التسليم بصحة هذا الافتراض؟ ومع افتراض صحته، في حقب تاريخية سابقة، فهل يمكن اعتباره صحيحاً في إطار عملية العولمة؟

إن إثارة هذا السؤال ليست حديثة، وإنما طرحت منذ أواخر الخمسينات؛ عندما عرف "بيرسي" النظام الإقليمي معتمداً على معيار حجم التفاعلات التي تتم في إطار كل نظام، بغض النظر عما إذا كانت الفواعل المنخرطة في تلك التفاعلات تنتمي جغرافياً إلى نفس الإقليم أم لا.

وانطلاقاً من هذا المعيار في تعريف النظام الإقليمي الشرق أوسطي (معيار حجم وكثافة التفاعلات)، فقد أدخل "بيرسي" الولايات المتحدة وإنجلترا ضمن الدول أعضاء النظام الإقليمي[١٢]. فإذا أخذنا في الاعتبار الآثار المترتبة على التطورات الحديثة في مجالات: الاقتصاد، والعلم،

والتكنولوجيا، والمعلومات؛ بما أدت إليه من تقلص للحدود والمسافات بين دول العالم، فإن أهمية العنصر الجغرافي؛ كمعيار لتحديد مفهوم الجوار، تحتاج إلى إعادة نظر. فشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) أسقطت حاجزي الزمان والمكان، وأصبح بمقدور المرء أن يتصل بمن يريد، في أي مكان، وفي أي وقت؛ طالما أن الطرف الآخر مشارك في تلك الشبكة العالمية. وقد فتح ذلك الباب أمام تطورات بالغة الأهمية، في مجالات متنوعة، منها: التجارة الإلكترونية، والطب عن بعد، والتعليم عن بعد Tele-Education . وكان أن نشأ عن مجمل هذه التطورات فضاء جديد، وهو ما يسمى بالحقيقة التخيلية Virtual Reality. وإذا أضفنا إلى ذلك التدفق السريع لرؤوس الأموال عبر الحدود والقارات من خلال الحواسب الآلية، والانتشار المتزايد للنقود البلاستيكية والتداخل والاعتماد المتبادل بين الاقتصادات (وخصوصاً بين الدول المتقدمة)، فإن مفهوم الجوار لابد أن يتجاوز تعريفه الجغرافي.

ومع التسليم بذلك، فإنه يصبح من غير الصحيح إهدار العامل الجغرافي في تحديد مفهوم الجوار بشكل كامل ومطلق، فما زال الحجم الأكبر من التجارة الدولية يتم في إطار أقاليم جغرافية. فالتجارة البينية بين دول جنوب شرق آسيا، أو بين الدول الأوربية، تمثل الجزء الأكبر من إجمالي التجارة الدولية لهذه الدول. كذلك فإن قضايا الأمن مازالت تحتفظ ببعدها الجغرافي المباشر في الدول النامية. ويكفي أن نذكر العلاقة بين الهند وباكستان، وبين إيران وأفغانستان، وبين أرمينيا وأذربيجان، وبين الصين وروسيا، وبين الدول العربية وإسرائيل، لإبراز أهمية عنصر الأرض والجوار الجغرافي بمعناه التقليدي.

هوامش الدراسة

(١) مختار الصحاح (الرازي)، (القاهرة. المطبعة الأميرية، ط ٧، ١٩٥٣)، ص ص ١١٦، ١١٧.

(٢) Dictionary of Current English, (Cowie and Gison), Oxford Advanced Learner Oxford University Press, 1986, p. 565

(٣) Larousse de Poche, Librairie Larousse, Paris, 1979, p. 448

(٤) د. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ص ٢٠-٢٣.

(٥) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: جامعة الكويت، ط ٣، ١٩٨٤)، ص ص ١٧٧، ١٧٨.

(٦) د. عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ص ٤٢، ٤٦.

(٧) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ص ٢٢٢، ٢٢٣.

(٨) د. عليّ الدين هلال (مشرف)، د. نيفين مسعد (محرر ومقدم)، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ص ٢٧٧، ٢٧٨.

(٩) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري (قرطبة: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣)، ص ٩، ١٨، ٢٤.

(١٠) منى مكرم عبيد، إشكاليات التنافس الإقليمي بين مصر وإيران وتركيا، الحياة، ١٩٩٦/٩/٤، ص ١٧.

(١١) جميل مطر، د. عليّ الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، الطبعة الخامسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ص ٢١ ــ ٢٦.

(١٢) Pearcy, ETZEL, G., The Middle East: An Indefinable Region, The Department of State Bulletin: 23 March 1959, pp. 407 416.

الباب الأول

مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي

الفصل الأول: **"مصر ومياه النيل: ملاحظات حول علاقات مصر بدول الجوار الجغرافي"**

أ.د. أحمد الرشيدي

الفصل الثاني: **"قضية جنوب السودان"**

أ.د. إبراهيم نصر الدين

الفصل الثالث: **"الأزمة الصومالية وتداعياتها على دول الجوار والمحيط"**

أ.د. إجلال رأفت

الفصل الرابع: **"العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي"**

أ.د. عراقي الشربيني

الفصل الخامس: **"العلاقات الثقافية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي (التاريخ ـ الحاضر ـ المستقبل)"**

أ/ يوسف الشريف

الفصل الأول

"مصر ومياه النيل:
ملاحظات حول علاقات مصر بدول الجوار الأفريقي"

أ.د. أحمد الرشيدي



لا شك أن عامل المياه قد صار ينظر إليه اليوم باعتباره أحد العوامل المهمة التي تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي فيما بين الدول الواقعة في أحواض الأنهار الدولية. ومن المسلم به، بصفة عامة، أن الدور المتزايد لعامل المياه في السياسات الدولية المعاصرة، إنما يمكن تفسيره بإرجاعه إلى مجموعة من الاعتبارات. فمن ناحية أولى، هناك الاعتبار المتمثل في ظاهرة الجفاف التي اجتاحت العديد من دول العالم خلال العقدين الأخيرين، وبخاصة في القارة الأفريقية. فقد نجم عن هذه الظاهرة حدوث نقص ملحوظ في الموارد المائية المتاحة لدى البعض من هذه الدول. وهنالك، من ناحية ثانية، الاعتبار المتمثل في تفاقم مشكلة الغذاء في العديد من الدول الواقعة في نصف الكرة الجنوبي، الأمر الذي فرض ــ من بين أمور عديدة ــ ضرورة التوسع الزراعي على المستويين الأفقي والرأسي كمدخل مهم لمواجهة هذه المشكلة. ومن ناحية ثالثة، هناك أيضاً التزايد المطرد في استخدام المياه في الأغراض الصناعية، فضلاً عن الاحتياجات المتزايدة للمياه والناجمة عن التوسع في استخدامها في الأغراض المنزلية، وهو التوسع الذي ازداد معدله بشكل ظاهر خلال العقود الأخيرة، وذلك كنتيجة لتطور العادات الاجتماعية في الدول عامة. ثم هناك، من ناحية رابعة، الاعتبار المتمثل في ظاهرة الانفجار السكاني في العديد من البلدان ــ وخاصة في العالم النامي ــ والتي باتت تنذر بوقوع مشكلات جمة في بعض الدول، وحتمت بالتالي ضرورة التوسع في مشروعات التنمية الاقتصادية بهدف استيعاب الزيادة السكانية وتوفير مصادر الغذاء وفرص العمل المناسب لها. وفي هذا الإطار، فقد نظر إلى موارد المياه المختلفة باعتبارها تمثل إحدى الركائز المهمة التي تنهض عليها أية خطة طموحة للتنمية الاقتصادية وخاصة في المجالين الزراعي والصناعي.

والواقع، أنه إزاء هذا الطلب المتزايد على المياه في العديد من مناطق العالم وخاصة في الجنوب، فالراجح، أن التنافس الدولي من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من هذا المورد الحيوي ستزداد حدته كثيراً خلال المستقبل المنظور، وربما على نحو قد يفوق إلى حد بعيد ذلك الصراع أو التنافس الذي شهده العالم حول النفط منذ أوائل القرن الحالي.

وباعتبارها تمثل جزءاً من هذا العالم الواسع الذي ظل يطلق عليه حتى وقت قريب "العالم الثالث" ـــ وهو العالم الذي تكاد كل الدراسات تجمع على أنه هو الذي سيكون المركز الحقيقي للصراعات الدولية حول الموارد المائية خلال السنوات القادمة ـــ فإن الدول العربية لم تكن بمنأى عن محاولات استخدام المياه كسلاح سياسي في إدارة الأزمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وفي إطار العلاقات مع دول الجوار على وجه الخصوص، كما أنه من المرجح أنها لن تكون كذلك أيضاً في المستقبل. فإذا نحن غضضنا الطرف عن أحداث الماضي البعيد حيث جرت محاولات عديدة من جانب بعض القوى المعادية للعرب لاستخدام المياه أو التهديد باستخدامها كسلاح سياسي ضد إحدى أو بعض "الدول" العربية، فإنه قد يكون من الأمور ذات الدلالة أن نشير في هذا الخصوص ـــ وعلى سبيل المثال ـــ إلى بعض المحاولات التي جرت في التاريخ المعاصر.

فبداية، هناك المحاولات المتكررة من جانب إسرائيل ـــ ومنذ أوائل الخمسينات ـــ للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الموارد المائية العربية. وثانياً، هناك حالة إثيوبيا التي ما تفتأ من حين إلى آخر تلوح باستخدام مياه النيل كسلاح سياسي ضد مصر التي يعتمد اقتصادها بل وحياتها كلها على هذه المياه وبدرجة أساسية. وثالثاً، يمكن القول في هذا الخصوص أيضاً بأن التحسن النسبي الذي طرأ على العلاقات العربية ـــ التركية إجمالاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يحل دون قيام تركيا من وقت إلى آخر بإثارة الخلافات حول مسألة مياه نهري الفرات ودجلة مع جارتيها العربيتين: سوريا والعراق. ورابعاً، هناك الأطماع الإيرانية المستمرة في شط العرب ـــ كممر مائي حيوي وكمصدر للمياه في الوقت نفسه ـــ والتي هي كما نعلم ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، وإنما يمكننا أن نلمس بعض مظاهرها على الأقل منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الحالي.

ويهدف التحليل من خلال هذه الورقة إلى إلقاء بعض الضوء حول تصور مصر لمصالحها المائية فيما يتعلق بنهر النيل، والركائز الأساسية التي اعتمدت عليها سياستها الخارجية من أجل تأمين هذه المصالح، وفي

إطار علاقاتها مع دول الحوض الأخرى. على أنه قد يكون من المفيد أن نمهد لهاتين النقطتين الرئيسيتين بإعطاء فكرة موجزة عن نهر النيل كنهر دولي وعن مدى أهمية مياهه بالنسبة إلى مصر.

أولاً: نهر النيل: معلومات أساسية:

يعتبر نهر النيل واحداً من أكبر الأنهار الدولية على مستوى العالم، وهو يمر بأراضي عشر دول أفريقية هي: تنزانيا، بورندي، رواندا، كينيا، أوغندا، الكنغو الديمقراطية، إثيوبيا، إرتريا، السودان، ومصر.

ويبلغ طول نهر النيل وروافده الأساسية نحو ٦٧٠٠ كم ما بين أبعد أطراف روافده جنوباً وحتى مدينة رشيد المصرية على ساحل البحر المتوسط شمالاً، منها حوالي ١٥٣٦ كم داخل الأراضي المصرية. أما حوض النيل، فتصل مساحته إلى حوالي ٢,٩ مليون كم٢، وهو يمتد عبر ٣٥درجة من درجات العرض (من ٤ درجة جنوباً وحتى ٣١,٥ درجة شمالاً).

وأخذاً في الاعتبار للطبيعة الطوبوغرافية لحوض النيل، يمكن القول بأن النهر يستمد موارده المائية من ثلاثة مصادر رئيسية هي على التوالي وبحسب أهمية كل منها: أولاً، الهضبة الأثيوبية، وهي التي تمثل أهم منابع النيل حيث أنه يستمد منها نحو ٨٥% من متوسط موارده المائية محسوبة عند أسوان. وثانياً، هناك الهضبة الاستوائية، وهي التي تمثل أكثر المصادر انتظاماً فيما يتعلق بإمداد النيل بموارده المائية، ويصل متوسط الإيراد السنوي لهذه الهضبة إلى نحو ١٣ مليار متر مكعب محسوبة أيضاً عند أسوان. وهناك، ثالثاً، المصدر المتمثل في حوض بحر الغزال، وهو عبارة عن مجموعة من الأنهار الصغيرة التي يصل جملة إيرادها السنوي من المياه إلى حوالي ٥١,١ مليار متر مكعب، غير أن ما يضاف منها إلى رصيد مياه النيل يعتبر محدوداً جداً حيث أن معظم هذا الإيراد المائي يفقد في منطقة المستنقعات.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية لمياه النيل بالنسبة إلى مصر:

من المقطوع بصحته أن نهر النيل كان دوماً هو أصل وأساس الحياة في مصر التي كانت بحق ولا تزال هبة هذا النيل. ولذلك، فلم يكن مستغرباً أن تولي مصر وجهها دائماً ـ ومنذ بداية تاريخها المعروف ـ شطر الجنوب حيث توجد منابع النيل وحيث توجد روافده، وذلك بهدف رئيسي هو الحيلولة ـ قدر المستطاع ـ دون وقوع هذه المنابع في أيدي قوى معادية.

ولا شك، أن علاقة مصر بنهر النيل تعكس إلى حد بعيد الخصائص المميزة لهذا النهر، والتي يكاد ينفرد بها عن غيره من الأنهار الدولية الأخرى. فالدارس لجغرافية النهر وطوبوغرافيته، يستطيع أن يلاحظ ـ من بين أمور عدة ـ الأمرين الآتيين: الأول، أن هذا النهر قد سيطر سيطرة كاملة ـ وحتى اليوم تقريباً ـ على اقتصاد وحياة الدولة الأكبر من بين مجموعة الدول الواقعة في حوضه، ونعني بها مصر. وأما الأمر الثاني، فمفاده أن الدولة المستفيدة بالدرجة الأولى من هذا النهر ـ وهي أيضاً مصر ـ لا يوجد على إقليمها أي من منابعه، مما حتم عليها أن تكون دوماً على علاقة خاصة مع باقي الدول الأخرى التي توجد فيها هذه المنابع التي يمر بها النهر لمسافات طويلة قبل أن يدخل الحدود المصرية.

والواقع، أن هذا الوصف الإجمالي العام فيما يتعلق بأهمية مياه النيل بالنسبة إلى مصر يمكن تفصيله ـ بعض الشيء ـ على النحو التالي:

١- أن نهر النيل يعتبر المصدر الأول ـ إن لم يكن الأوحد ـ لماء الوادي في مصر قديماً وحديثاً، ولا يوجد أي مصدر آخر للمياه يمكن مقارنته به. فطبقاً لما جاء في أحد تقارير المجالس القومية المتخصصة، يقدر أيراد النيل من مياه في مصر بنحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً، في حين لا تزيد نسبة إسهام المياه الجوفية عن ٠,٥ مليار متر مكعب سنوياً. أما الأمطار فهي لا تسهم بأي إيراد يذكر، فمعدل الأمطار السنوية التي تسقط في منطقة الساحل الشمالي الغربي ـ أغزر مناطق مصر مطراً ـ لا يزيد عن ٢٠ إلى

١٥٠ ملليمتراً، وهو يأخذ في التناقص بشكل مطرد فوق المناطق الأخرى حتى يكاد ينعدم تماماً في أقصى الجنوب. فإذا علمنا أن المعدل المقبول للاستفادة من مياه الأمطار في المجال الاقتصادي لا يجب أن يقل عن ٦٠٠ ــ ٧٠٠ ملليمتر سنوياً، لأدركنا كيف أن المعدل سالف الذكر حتى في أعلاه ــ أي ١٥٠ ملم/سنوياً ــ يعتبر غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية.

٢- أن مياه النيل لا تستمد أهميتها من حقيقة كونها المورد الوحيد تقريباً للري في مجال الزراعة (نحو ٨٥ ــ ٩٠% من الموارد المائية المتاحة لمصر يوجه إلى الإنتاج الزراعي) فقط، بل وأيضاً من استخداماتها في الأغراض الأخرى كالملاحة الداخلية التجارية منها والسياحية ولتوليد الطاقة الكهربائية، إلى جانب استخداماتها الواسعة في الأغراض الصناعية.

٣- أنه بالنظر إلى ضخامة إسهام نهر النيل كمصدر للمياه في مصر بالمقارنة بباقي المصادر الأخرى، فإن معنى ذلك، أنه سيظل يمثل الركيزة الأساسية لأية خطط مستقبلية سواء في مجال التنمية الزراعية أو الصناعية أو الاقتصادية بوجه عام، وخاصة إذا ما استمر الحال على ما هو عليه الآن من سوء بالنسبة لسياسات عدم الترشيد أو الزيادة السكانية المطردة.

في ضوء ما سبق، نخلص إلى القول بأن ثمة مصلحة حقيقية ومؤكدة لمصر في تأمين مياه النيل إليها. وهذا الاستنتاج يصدق على الماضي كما يصدق على الحاضر. أما عن احتمالات المستقبل، فإنها تزيده توكيداً. وهذه المصلحة هي من الأهمية بحيث لا تكاد تدانيها أية مصلحة لأية دولة أخرى من دول حوض النيل، حتى ليمكن القول ــ مع قدر من التجاوز ــ بأن دول الحوض الأخرى ليس لها سوى مصالح محدودة أو هامشية فيما يتعلق بمياه النيل طالما كان حديثنا منصرفاً إلى مجال الري الزراعي. ولا يكاد يستثنى من ذلك ــ وفي حدود معينة ــ سوى السودان.

لكل ذلك، يبدو مفهوماً لماذا شكل هدف تأمين مياه النيل مبدأ رئيسياً من بين مجموعة المبادئ الحاكمة التي بنيت عليها نظرية الأمن القومي المصري عبر عصور التاريخ المختلفة. كما أننا في ضوء ذلك، يمكننا تفسير

المحاولات العديدة ــ قديماً وحديثاً ــ لاستخدام المياه كسلاح سياسـي فـي الصراع ضد مصر.

ثالثاً: التنظيم القانوني لنهر النيل:

فيما يخص المصالح المصرية في مياه النيل، أسفرت الجهود المبذولـة مع باقي دول الحوض الأخرى ــ أو مع الدول التي كانت تنوب عنها قانونـاً ــ عن التوصل إلى إبرام الاتفاقيات الآتية كإطار تنظيمي للإفادة المشـتركة من موارد المياه المتاحة لهذا النهر:

أ- ما سمي ببروتوكول روما الموقع فـي ١٨٩١/٤/١٥ بيـن بريطانيـا ــ كممثلة لمصر والسودان ــ وإيطاليا ــ كممثلة لأثيوبيا ــ بشأن تعيين الحـدود ومناطق النفوذ فيما يتعلق بأرتريا والسودان. وقد نص في هذا الـبروتوكول (المادة ٣) على تعهد الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة أيـة أعمـال أو منشآت هندسية على نهر العطبرة قد يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسـة على كمية مياه ذلك النهر، باعتباره أحد الروافد الأساسية التي تغـذي "النيـل المصري" بالمياه في وقت الفيضان.

ب- اتفاق أديس أبابا المعقود في ١٩٠٢/٥/١٥ بين بريطانيا وإيطاليـا بشأن الحدود المشتركة بين السودان المصري/البريطاني وكل مـن أثيوبيـا وأرتريا. وقد تعهد ملك أثيوبيا بموجب هذا الاتفاق (المادة ٣ أيضـاً) بعـدم إقامة أي مشروعات سواء على النيل الأزرق أو على بحيرة تانا أو على نـهر السوباط، يكون من شأنها التأثير على تدفق مياه النيل أو وقف هذا التدفـق إلا بعد الرجوع والاتفاق مع كل من بريطانيا وحكومـة السـودان المصـري/ البريطاني.

جـ- معاهدة لندن المعقودة في ١٩٠٦/٥/٩ بين بريطانيـا وبلجيكـا، والمعدلة لاتفاقية بروكسل المبرمة بينهما في ١٨٩٤/٥/١٢. وقد نصت هـذه المعاهدة على تعهد حكومة الكونغو المستقلة بعدم إقامة أو السماح بإقامة أيـة إنشاءات على نهر السمليكي أو نهر إيساجو ــ من روافد النيل ــ أو بـالقرب منهما ويكون من شأنها إنقاص حجم المياه الداخلة إلى بحيرة "ألـبرت" مـن

غير موافقة حكومة السودان المصري/ البريطاني. كما ألزمت هذه المعاهدة ذاتها حكومة الكونغو بالتشاور مع كل من مصر والسودان لضمان عدم تأثر حقوقهما نتيجة للقيام بأية مشروعات على روافد النيل الواقعة داخل الأراضي الكونغولية.

د- الاتفاق المعقود في ١٩٠٦/١٢/١٣ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، والذي قضت المادة الرابعة منه بتعهد أطرافه بالمحافظة على وحدة أثيوبيا من جانب، وعلى المحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل من جانب آخر، وعلى الأخص فيما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده.

هـ- كما تم في التاريخ السابق ذاته إبرام اتفاق بين مصر والسودان (بريطانيا) لتنظيم استغلال مياه النيل بينهما. وقد حذر بمقتضى هذا الاتفاق على السودان استعمال مياه النيل الأزرق في الفترة الواقعة بين أول فبراير وحتى ١٥ يوليو من كل عام، وذلك تأميناً لري الأراضي المصرية. كما نص الاتفاق، أيضاً، على أن لمصر الحق في مراقبة التصرفات التي تجرى على النهر من منابعه وحتى مصبه.

و- الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا وإيطاليا، والذي أخذ صورة تبادل المذكرات خلال الفترة من ١٤ ـ ١٩٢٥/١٢/٢٠. وقد اعترفت إيطاليا بموجب هذا الاتفاق بحقوق الأولوية المائية لكل من مصر والسودان فيما يتعلق بالنيلين الأزرق والأبيض وروافدهما. كما تعهدت أيضاً ـ أي إيطاليا ـ بالامتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه تعديل حجم المياه في هذين النهرين بدرجة محسوسة.

ز- الاتفاقية المعقودة في ١٩٢٩/٥/٧ بين مصر وبريطانيا (التي كانت تنوب عن كل من السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا في ذلك الوقت)، والتي أخذت صورة تبادل المذكرات بين رئيس الوزراء المصري محمد محمود باشا وبين المندوب السامي البريطاني في مصر اللورد لويد. وقد كان الموضوع الأساسي لهذا الاتفاق هو وضع القواعد الخاصة بتقسيم مياه النيل بين مصر والسودان وتعيين حصة كل منهما من هذه المياه، وحظر إقامة أي مشروعات ذات صلة بالري أو بتوليد الكهرباء متى كانت تؤثر على كمية

المياه التي تحصل عليها مصر إلا بموافقة هذه الأخيرة على ذلك. وقد حددت حصة مصر السنوية من المياه بموجب هذه الاتفاقية بـ ٤٨ مليار متر مكعب في مقابل ٤ مليار متر مكعب للسودان.

والواقع، أن هذه الاتفاقية لم تنشئ مركزاً قانونياً جديداً سواء لمصر أو للسودان فيما يتعلق بمياه النيل، فهي لم تفعل أكثر من أنها قد كشفت فقط عن المراكز القانونية القائمة وعن الحقوق التاريخية المكتسبة في هذا الشأن.

ح- اتفاقية عام ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا، والتي قضت بإنشاء مشروع خزان جبل الأولياء، وهو المشروع الذي قدرت طاقته التخزينية بنحو ٣,٥ مليار متر مكعب سنوياً.

ط- وهناك أيضاً، الاتفاقية التي عقدت في لندن في ١٩٣٤/١١/٢٣ بين بريطانيا (باعتبارها صاحبة السلطة الفعلية في تنجانيقا) وبين بلجيكا (باعتبارها صاحبة النفوذ الحقيقي في كل من رواندا وبورندي)، والخاصة بنهر كاجيرا أحد روافد بحيرة فيكتوريا. وقد نظمت هذه الاتفاقية ــ كسابقاتها ــ مسألة الانتفاع بمياه النهر المذكور على النحو الذي لا يلحق أضراراً جسيمة بمصالح الدول النهرية الأخرى، ومنها بالطبع مصر والسودان.

ى- اتفاق عام ١٩٤٩ بين مصر وأوغندا ــ الذي أخذ أيضاً صورة تبادل المذكرات خلال الفترة من ١٩٤٩/١/١٩ إلى ١٩٥٣/١/١٥ ــ وقد قضى هذا الاتفاق بأن تقوم مصر وعلى نفقتها الخاصة بإنشاء "سد أوين" عند مخرج النيل الاستوائي من بحيرة فيكتوريا، وذلك بهدف رفع منسوب البحيرة بما يسمح بتوليد الطاقة الكهربائية لمصلحة أوغندا ولاستفادة مصر من هذه المياه.

ك- اتفاقية القاهرة لمياه النيل لعام ١٩٥٩ والمعقودة بين مصر وحكومة السودان بعد الاستقلال. وأول ما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها قد أعادت التوكيد على الحقوق التاريخية للدولتين في مياه النيل، وذلك طبقا لما قررته اتفاقية عام ١٩٢٩. كما يلاحظ عليها أيضا ــ أي اتفاقية ١٩٥٩ ــ أنها وضعت إطارا قانونيا أكثر شمولا لتنظيم العلاقة فيما بين هاتين الدولتين

العربيتين الشقيقتين بشأن مسألة مياه النيل هذه. وبموجب هذا الإطار القانوني، اتفق الطرفان على أن تقوم مصر ببناء السد العالي على أن تتوزع حصيلة ما يخزنه من مياه بنسبة ١٤,٥ مليار متر مكعب سنوياً للسودان و٧,٥ مليار متر مكعب لمصر. كما نصت الاتفاقية أيضاً على تعاون الدولتين في مواجهة باقي دول الحوض الأخرى، وبالذات فيما يتعلق بمشروعات تنظيم وضبط واستغلال مياه النيل، وكذا على أن تقوم مصر بتقديم تعويض مناسب للسودان قدره ١٥ مليون جنيه مصري في مقابل الأضرار التي ستصيبه من جراء إنشاء بحيرة ناصر.

ويلاحظ بصفة عامة، أن هذه الاتفاقات جميعها قد أكدت على وجود حق إرتفاق سلبي لصالح مصر أساساً ولصالح السودان بعد ذلك، باعتبارهما الدولتين اللتين تقعان في الأجزاء الدنيا من حوض نهر النيل. وكما سلف البيان، فإن الاتفاقات المذكورة لم تنشئ مراكز قانونية جديدة لأطرافها، وإنما كشفت فقط عما هو معمول به فعلاً فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل.

ومع ذلك، فمن المهم أن نضيف هنا، أنه وإن كان التنظيم القانوني لنهر النيل يعتبر أفضل نسبياً مقارنة بأوضاع بعض الأنهار الدولية الأخرى في الوطن العربي، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن الأوضاع القانونية لهذه الأنهار عموماً لا تزال في حاجة إلى نوع جديد من التطوير أو إعادة النظر. ومن المهم التوكيد، في هذا الخصوص، على حقيقة أن أي تنظيم قانوني جديد يتم التوصل إليه في هذا الخصوص، ينبغي أن يكون شاملاً وأن تشارك فيه كل الدول الأطراف المعنية، وأن يأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي أكدتها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاستغلال المشترك لمجاري الأنهار الدولية والتي تم التوقيع عليها في مايو من عام ١٩٩٧.

رابعاً: سياسات مصر المائية والسياسات الأخرى لدول حوض النيل: حدود التوافق والتعارض.

بينا أن مياه النيل لا تكاد تهم بالدرجة الأولى ـ وطبقاً للرأي الراجح ـ غير مصر وإلى حد ما السودان، وذلك متى كنا بصدد استخدام هذه المياه في أغراض الري الزراعي. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يوجد في تقديرنا ثمة محل للحديث عن وجود تعارض حقيقي في المصالح بالنسبة إلى المجال المشار إليه ـ أي مجال الزراعة ـ بين مصر وأي من الدول الأخرى الواقعة في حوض النيل.

والقول بعدم وجود تعارض في المصالح المائية بين مصر وأي من هذه الدول ـ باستثناء السودان ـ يرجع في المقام الأول إلى الدور المهم الذي لعبته قوى الطبيعة في تحقيق التوازن المائي بين مختلف دول الحوض، وعلى الأخص بين مصر من جهة وباقي الدول الأخرى من جهة ثانية. وقد برز هذا الدور الذي لعبته العوامل الطبيعية في حقيقة أن الزراعة في أغلب دول الحوض ـ وفيما عدا مصر ـ قد قامت أساساً على المطر وليس على الري، بل إن المشكلة بالنسبة إلى بعض هذه الدول قد أضحت في بعض الأحيان ـ وكما يقول الراحل د. جمال حمدان ـ تكمن في إفراط المطر وفي الحاجة إلى مشاريع صرف. فجميع دول الحوض إذن ـ ومرة أخرى فيما عدا مصر ـ لا تحتاج إلا إلى بضعة مليارات (كما في حالة السودان) أو إلى بضعة ملايين (كما في حالة الدول الأخرى كإثيوبيا وأوغندا) تكمل بها حصتها من المطر. وربما يكون القاسم المشترك الذي يجمع بين هذه الدول ـ والذي يفرض نوعاً من التعارض بينها جميعاً أو فرادى وبين مصر ـ يكمن في استخدام مياه النيل كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية.

وإضافة إلى ما تقدم، فإنه يصعب أيضاً ـ ومن الناحية النظرية المجردة ـ القطع بوجود تعارض حقيقي في السياسات المائية فيما بين مصر وباقي دول حوض النيل وذلك طالما أن أياً من هذه الدول ـ بما في ذلك مصر ذاتها ـ لم تصل بعد إلى حد الاستفادة من كامل حصتها من المياه المقررة

قانوناً، فما بالنا لو نجحت ــ أي الدول المذكورة ــ في ترشيد استخدامها لمواردها المائية المتاحة، مستفيدة في ذلك من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها الثورة التكنولوجية المعاصرة سواء في مجال الري أو في مجال الزراعة بصفة عامة.

غاية القول إذن، أن دائرة التعارض في السياسات المائية فيما بين مصر وباقي دول الحوض الأخرى، إنما هي دائرة ضيقة بكل المقاييس ومجالها الرئيسي المتوقع هو ذلك المتعلق بمشروعات توليد الطاقة الكهربائية. غير أن هذه الدائرة يمكن أن تتسع بعض الشيء بالنسبة إلى حالة السودان، وذلك بالنظر إلى إمكانات الاستزراع الواسعة المتاحة أمامه، والتي تفرضها ضرورات الاستجابة للزيادة السكانية ومقتضيات الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

خامساً: توجهات سياسة مصر الخارجية في علاقاتها بدول الجوار فيما يتعلق بتأمين مياه النيل:

على الرغم مما انتهينا إليه حالاً بشأن التوكيد على حقيقة عدم وجود تعارض حقيقي أو ظاهر بين مصر وباقي دول الحوض فيما يتصل بمياه النيل، إلا أن الراصد لتطورات العلاقات السياسية بين الجانبين، يستطيع أن يلحظ أنه كانت ثمة محاولات عديدة ــ ومنذ القدم ــ من جانب بعض دول الحوض أو من جانب الدول الاستعمارية التي كانت تبسط نفوذها عليها لاستخدام المياه كسلاح سياسي ترفعه في وجه مصر بين الحين والآخر.

ولذلك، فإن السؤال الذي يطرح في هذا الشأن هو: كيف واجهت مصر مثل هذه المحاولات؟

بداية، يمكن القول بأن ثمة استمرارية في خط السياسة المصرية فيما يتصل بهدف تأمين مياه النيل والتصدي لمحاولات استخدامها كسلاح سياسي ضد مصر بحيث أنه ــ أي الهدف المذكور ــ ظل دوماً أحد الثوابت بل

وأحد المواجهات العليا للنظام السياسي المصري على امتداد التاريخ، وبحيث أن ما يمكن رصده من اختلاف ـــ في التطبيق ـــ في هذا الخصوص لا يعدو إلا أن يكون مجرد اختلاف في الطريقة أو الأسلوب الذي يعزى إلى تباين الاجتهادات من جانب أو إلى تغير الظروف والأوضاع الدولية والإقليمية من جانب آخر.

ولعل هذا القول هو الذي يمكن أن يفسر لنا ـــ على الرغم من الاتفاق التام من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة على أولوية الهدف المذكور ـــ ذلك التنوع في أساليب السياسة المصرية في إدارة علاقاتنا المائية مع باقي دول حوض النيل. فعلى سبيل المثال، تفاوتت هذه الأساليب ما بين العمل على السيطرة وبسط النفوذ كما كان الحال في عهد محمد علي وبعض خلفائه، وفي ظل حكومات ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، إلى انتهاج سياسات التعاون وحسن الجوار في ظل حكومات ما بعد الثورة، مع عدم استبعاد أسلوب الحسم أو المواجهة إذا كان لذلك مقتض. وبعبارة أخرى، فإن إيثار اللجوء إلى مبدأ التعاون وانتهاج سياسات مرنة في العلاقات مع الدول الأخرى الواقعة في حوض النيل، وإن كان هو الذي يجب أن تعطى له الأولوية.

ولا شك أن هذا الموقف من جانب مصر إنما يجد سندا قويا له في أحكام القانون الدولي العام ذات الصلة والتي تضع ضوابط واضحة فيما يتعلق ببيان حقوق الدول النهرية المشتركة في حوض نهر دولي معين، وبما يضمن تحقيق العدالة بينهما. ومن هذه القواعد، والتي جاءت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجاري الأنهار الدولية الموقعة في مايو ١٩٩٧ لتعيد التوكيد عليها:

١- عدالة التوزيع فيما بين الدول المنتفعة.

٢- أن هذه العدالة لا تعني توزيع المياه بنسب متساوية، وإنما بنسب عادلة تأخذ في اعتبارها العوامل الآتية:

أ- طوبوغرافية الحوض.

ب- الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر بصفة عامة.

جـ- سوابق الاستعمال بالنسبة لمياه النهر وحتى الاستعمالات الراهنة.

د- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.

هـ- العنصر السكاني.

و- التكاليف المقارنة للوسائل الأخرى البديلة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض.

ز- مدى وجود مصادر أخرى بديلة للمياه.

ح- ضرورة تفادي الإسراف غير الضروري والضرر غير الحتمي للدول الأخرى المنتفعة.

وواضح أن هذه العوامل، إنما تنطلق من المبادئ الأساسية الآتية والتي بات مسلماً بها في نطاق الفقه والعمل الدوليين:

أ- أن النهر الدولي صار ينظر إليه اليوم بوصفه يمثل "مرفقاً دولياً عاماً" فيما بين الدول الواقعة في حوضه. وقد حلت هذه النظرة الجديدة والموضوعية محل النظرية التقليدية التي نادت في السابق بوجوب إخضاع النهر للسيادة الكاملة للدولة النهرية كل في إقليمها.

ب- أن مبدأ الاستغلال العادل أو المنصف فيما بين الدول النهرية جميعاً هو المبدأ الحاكم الذي تحسم بمقتضاه أية خلافات يمكن أن تنشب بين هذه الدول. وكما هو معلوم، فقد كان للمجامع والهيئات الدولية المعنية بتطوير القانون الدولي ـ كرابطة القانون الدولي International Law Association ولجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ـ دور كبير في تحديد القواعد الاسترشادية التي تكون محل اعتبار عند البحث في تطبيق مبدأ الاستغلال العادل أو المنصف سالف الذكر.

جـ- أن مبدأ عدم الإضرار بالغير، من الدول النهرية الأخرى الواقعة في حوض النهر نفسه، يشكل واحداً من المبادئ الأساسية التي ينهض عليها

القانون الدولي للأنهار، فضلاً عن كونه قاعدة عامة مسلماً بها في عموم النظم القانونية.

على أننا ما زلنا نرى أن مبدأ التعاون بغية إيجاد نوع من التنظيم المشترك فيما يتعلق باستغلال الموارد المائية لنهر النيل بشكل عادل ومنصف بين الدول العشر — وأخذاً في الاعتبار الظروف الخاصة بكل واحدة منها — ينبغي أن يكون هو المبدأ الحاكم في كل ما يتصل بإدارة المشكلات المائية التي يمكن أن تنشأ بين هذه الدول مستقبلاً والتي يتعين على الدبلوماسية المصرية أن تعوّل عليها بالدرجة الأولى. وواقع الأمر، أن دول حوض النيل تستطيع في هذا المجال أن تفيد من التجارب الدولية السابقة والحالية فيما يتعلق بهذا الموضوع. فالثابت، أن ثمة تجارب دولية رائدة يمكن لهذه الدول أن تحذو حذوها، والتي نذكر منها على سبيل المثال: التجربة الخاصة بتنظيم استغلال نهر الدانوب في أوربا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتجربة تنظيم نهر الميكونج في جنوب شرق آسيا.

أما على الجانب العربي — وفيما يخص العلاقات المصرية السودانية تحديداً — فاقتناعنا أن أي خلافات محتملة بين البلدين بشأن مياه النيل يجب النظر إليها والتعامل معها بمعزل عن التوترات السياسية التي قد تحدث في نطاق العلاقات المتبادلة. كما أن جامعة الدول العربية يمكنها أن تضطلع بدور مهم في مجال العمل على حل مثل هذه الخلافات بالطرق السلمية، سواء من خلال التدخل المباشر ببذل المساعي الحميدة أو بالوساطة أو من خلال المساعدة في خلق قاعدة بيانات موثقة بشأن كل ما يتعلق بالأنهار الدولية في الوطن العربي مما يسهل — حال الخلاف — الوقوف على ماهية المركز القانوني الخاص بكل واحد منها والمشكلات السياسية المرتبطة به.

مراجع الدراسة

لمزيد من الاهتمام بشأن موقع قضية المياه في إطار علاقات مصر بباقي دول حوض النيل الأخرى، راجع على سبيل المثال:

١- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاستغلال المشترك لمجاري الأنهار الدولية، مايو ١٩٩٧.

٢- أحمد الرشيدي، مياه النيل في سياسة مصر الخارجية، مجلة الفكر الاستراتيجي، أكتوبر ١٩٨٩.

٣- أحمد الرشيدي، مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر). المشكلات المائية في الوطن العربي،القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤.

٤- د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، القاهرة: عالم الكتب، ص ص ٦١٩ وما بعدها.

٥- د. مصطفى عبد الرحمن، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشئون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١.

٦- د. هيثم كيلاني، المياه العربية والصراع الإقليمي: دراسة مستقبلية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (سلسلة كراسات استراتيجية، سبتمبر ١٩٩٣).

الفصل الثاني

"مصر وقضية جنوب السودان"

أ.د. إبراهيم نصر الدين

مقدمة

دخلت الحرب الأهلية في السودان في منعطف خطير منذ التسعينيات، فقلد تعددت أطراف الحرب وتناقضت وتشابكت مواقفها من جهة، وامتدت الحرب لتتعدى نطاق الجنوب وتصل إلى الشرق والغرب من جهة ثانية، ولقد أدى هذا وذاك إلى فتح الباب واسعاً أمام كافة الخيارات الصراعية للمشكلة بما في ذلك الانهيار الكامل للدولة السودانية على غرار الحالة الصومالية أو الليبيرية، أو انفصال الجنوب ومعه الشرق والغرب عنوة، أواستيلاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج على السلطة في الخرطوم وتغيير الهوية السودانية كلية. وفى المقابل فان الباب مازال موصدا أمام كافة الخيارات الرضائية لتسوية المشكلة سواء ما تمثل في القبول بإطار السودان الموحد، أو بإطار الحكم الذاتي، اوباطار الفيدرالية أوحتى الكونفدرالية، ومرجع ذلك هو صعوبة التوصل إلى أي إجماع وطني سوداني حول أي من الخيارات الرضائية السابقة بين كافة الأطراف المتورطة في الصراع نتيجة لاختلاف توجهات ومصالح كل منها. فضلا.عن اختلاف القاعدة الاجتماعية التي ترتكن عليها كل منها (دينية ــ اثنية ــ إقليمية ... الخ)، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أنه لم يتحقق أي إجماع وطني سوداني منذ استقلال السودان على أي من القضايا الرئيسية (هوية الدولة ــ شكل الدولة ــ طبيعة نظام الحكم ــ توزيع السلطة والثروة ... الخ)، لأدركنا استحالة التوصل إلى مثل هذا الإجماع.

وبناء على ما تقدم فانه يمكن القول بأن مشكلة جنوب السودان قد انتقلت نقله نوعيه منذ بداية التسعينيات لتصبح مشكلة تتعلق بالوجود السوداني برمته بكل ما يحمله ذلك من مخاطر على الأمن الوطني المصري. وبات الأمر يتطلب تفهماً موضوعياً لطبيعة الحرب الأهلية في السودان حتى يمكن التعامل معها، والسعى لتسويتها على النحو الذي يحفظ على الكيان السوداني وجوده، ولايضيف المزيد من التهديدات للآمن الوطني المصري.

ومن هنا فقد انصرف التحليل في هذه الورقة إلى البحث في تطور المشكلة، وسبل تعامل الحكومات السودانية المتعاقبة معها في مبحث أول، ثم اتجه التحليل بعد ذلك ليسعى للكشف عن طبيعة هذه المشكلة، وخيارات تسويتها صراعيا أو رضائيا في مبحث ثان.

المبحث الأول

تطور المشكلة تاريخياً، وأساليب التعامل معها

يمكن تناول هذا الجانب على مراحل تاريخية أربعة على النحو التالي:

الفترة الأولى: منذ الفتح التركي ـ المصري حتى استقلال السودان (١٨٢٠ ـ ١٩٥٦)

الفترة الثانية: منذ استقلال السودان حتى وصول نميرى إلى السلطة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٩)

الفترة الثالثة: الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب (١٩٦٩ ـ ١٩٨٣)

الفترة الرابعة: انفجار الحرب الأهلية من جديد (١٩٨٣ ـ ١٩٩٨)

أولاً: الفتح التركي المصري حتى استقلال السودان (١٨٢٠ ـ ١٩٥٦)

في الفترة التي سبقت الفتح المصري ـ التركي للسودان كانت منطقة الجنوب في السودان تعيش في حالة تسيطر عليها الفوضى والحروب القبلية، إذ كانت القبائل القوية مثل الازاندى والدنكا تسيطر على القبائل الضعيفة وتقهرها[١]، ومع دخول السودان في ظل الحكم المصري التركي منذ عام ١٨٢٠ فان هذه الأوضاع سرعان ماإنتهت، ذلك أن هذا الحكم قد أقام سلطة مركزية في السودان ككل لاول مرة، ومع استتباب الأمن في ربوع البلاد فان تجارة الرقيق قد انتشرت على نطاق واسع، وما يجب التأكد عليه هنا أن هذه التجارة كانت قائمة في السودان قبل الحكم المصري كتجارة داخلية[٢]، بل أنها مازالت موجودة حتى الوقت الحاضر لدى بعض القبائل في الجنوب.

وأيا ما قيل عن الحكم المصري السوداني والادعاء بعدم كفاءته، فان هذا الحكم قد أسهم في وحدة السودان وحافظ عليها، ونشر الأمن بين ربوعه، فضلا عن أنه ألقى بتأثيراته العربية الإسلامية على شمال السودان، وإذا كان وصول بعثات التبشير الأوربية إلى جنوب السودان سعيا لاستخدامه كرأس جسر للوصول إلى مملكة أثيوبيا المسيحية والاستيلاء على كنيستها القبطية قد أسهم في زيادة الهوة بين الشمال والجنوب ثقافيا ودينيا(٣).

وإذا كانت الثورة المهدية التي قامت في السودان في ثمانينيات القرن الماضي ضد الحكم المصري، توصف بأنها ثورة وطنية نظراً لمشاركة كل من الشمال والجنوب فيها، لاسباب مختلفة(٤) إلا انه يلاحظ أن هذه الثورة قد ألقت بتأثيرات سلبية على الجنوب، ذلك أنها دمرت كل أثر للإدارة والسلطة فيه، وهكذا سقط الجنوب مرة أخرى في غمار الفوضى والمنازعات القبلية(٥).

ومع بداية القرن الحالي فان الحكم الثنائي البريطاني ـ المصري للسودان قد فتح الطريق أمام تغلغل التجارة الأوربية وبعثات التبشير في الجنوب، بل أن سياسة بريطانيا في التطور المنفصل للجنوب أسهمت في تعميق الفوارق إلى حد كبير بين الشمال والجنوب، ذلك أن تطبيق قانون المناطق المقفلة منذ عام ١٩٢٩ في الجنوب قد انتهى إلى: إغلاق الجنوب في وجه الشماليين تماماً بما في ذلك رجال الإدارة، وخلق نظام سياسي خاص بالجنوب يعتمد على الحكم غير المباشر من جانب الزعماء القبليين، ثم إبعاد الحامية الشمالية من الجنوب ـ والتى كانت تشكل بالإضافة إلى التجار الشماليين حلقة وصل بين الشمال والجنوب ـ وحلت محلها الفرقة الاستوائية التي أنشئت عام ١٩١٧ والتى ظلت تمثل القوة العسكرية الرئيسية الدائمة في الجنوب حتى أغسطس ١٩٥٥. وقد أدى ذلك إلى تعميق الفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب خاصة وأن بريطانيا كانت ترى أن الجنوب أقرب إلى إفريقيا السوداء منه إلى السودان، بل وراحت تفكر في ضمه إلى أوغندا وحتى إلى كينيا(٦).

وأثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة تغيرت السياسة البريطانية تجاه الجنوب تحت تأثير عوامل أربعة(٧):

من جانب ــ مذكرة مؤتمر الخريجين إلى الحاكم العام البريطاني للسودان والتى تشرح الأماني القومية للسودان، وهو ما دفع بريطانيا إلى التفكير في إنشاء مجالس قومية ومحلية لتوزيع السلطة في السودان، **ومن جانب ثان** ــ قناعة بريطانيا بأنه رغم أن شعوب جنوب السودان هي شعوب متزنجة أفريقية، إلا أن " العوامل الجغرافية والاقتصادية .... تعمل على الربط بين هذه الشعوب، وبين التطور المستقبلي لبلاد الشرق الأوسط وشمال السودان الذي تسوده النزعة العربية."

أما العامل الثالث وهو الأهم ــ فقد تمثل في رغبة بريطانيا في تقوية السودان في مواجهة مصر، ففي عام ١٩٤٦ كانت المفاوضات دائرة بين بريطانيا ومصر لإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان من بين مطالب مصر ضرورة اعتبار السودان جزءا لا يتجزأ من الأرض المصرية، وقد تشككت بريطانيا في مقدرة السودان المقسم إلى شمال وجنوب على مقاومة الضغط المصري، هذا فضلا عن أن بعض الجنوبيين لم تكن لديهم الرغبة في الخضوع مرة أخرى للحكم المصري. ونتيجة لما تقدم رأت بريطانيا أنه لا مندوحة عن الاعتراف بوحدة السودان شماله وجنوبه، **ومن جهة رابعة** ــ فان مؤتمر جوبا الذي انعقد في يونيو ١٩٤٧ بهدف إنشاء جمعية تشريعية يمثل فيها الشمال والجنوب قد أبرز أن هناك اتفاقا على ضرورة الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب، وإن ظهرت شكوك الأعضاء الجنوبيين في المؤتمر حيال نوايا الشماليين. ونتيجة لاوضاع داخلية ودولية وافقت مصر على منح الاستقلال للسودان، ففي ١٢ فبراير ١٩٥٣ عقدت اتفاقية بين مصر وبريطانيا تعطى السودان الحكم الذاتي كخطوة أولية نحو الاستقلال، ورغم دعوة معظم الأحزاب في شمال السودان لحضور المفاوضات التي سبقت إبرام الاتفاقية، فان أحدا من الجنوبيين لم يدع أو يشارك في هذه المفاوضات، بل إن الاتفاقية لم تتضمن أي بند خاص يتعلق بحماية مصالح الجنوبيين، وهو الأمر الذي أدى إلى إثارة حفيظة أبناء الجنوب(٨).

وعلى أية حال فانه في خلال الفترة الانتقالية ــ والتى استمرت طــوال عامي ١٩٥٤، ١٩٥٥ ــ أدت الممارسات الخاطئــة إلــى تصعيــد مشــكلة الجنوب لتصبح مشكلة سياســية، فقــد فاز الحــزب الوطنــي الاتحــادي بغالبية مقاعـــد البرلمـــان السوداني في أول انتخابات برلمانيـــة نوفمبر/ ديسمبر ١٩٥٣، إلا أن ممارسات الأحزاب الشمالية ومناوراتها قــد أدت إلى شيوع حالة الفوضى في الجنوب، ثم إن قرارات لجنـــة الســودنة التي صدرت في أكتوبر ١٩٥٤ قد تجاهلت إلى حد كبــير تعديــل أوضــاع الجنوبيين العاملين في خدمة المدنية، وهو الأمر الذي دفع الحزب الليــبرالي الجنوبي (تشكل عام ١٩٥٣ تحت اسم الحزب الجنوبي) إلى الدعوة إلى عقــد مؤتمر في جوبا للمطالبة بإقامة " دولــة فيدراليــة " وجــاء تمــرد الفرقــة الاستوائية في أغسطس عام ١٩٥٥ وما واكبه من مذابح واضطرابــات فــي الجنوب ليضيف إلى رصيد عدم الثقة بين الطرفين، ورغم كل ما سبق فقــد وافقت الأحزاب الجنوبية مع الأحزاب الشمالية على إعلان الاســتقلال مــن داخل البرلمان في أواخر عام ١٩٥٥ على أن ينظر بعين الاعتبار إلى إيجــد حل لمشكلة الجنوب في إطار " فيدرالي " وقد وافق البرلمان فــي الســودان على ذلك في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، وأعلن استقلال السودان فــي الأول مــن يناير عام ١٩٥٦(٩).

ثانياً : استقلال السودان حتى وصول نميرى إلى السلطة (١٩٥٦ - ١٩٦٩)

وفى الفترة من أوائل عام ١٩٥٦ وحتى نوفمبر ١٩٥٨ ــ وهــي فــترة حكم الأزهري ثم عبد الله خليل ــ فان هذه الفترة شهدت في بدايتــها اتجــاه الحكومة إلى التخلص من معارضة الجنوبيين ، واللجوء إلى محاكمة العديــد منهم، ونظرت إلى مشكلة الجنــوب باعتبارهــا مشكلة ثانويــة تلــي مسألــة التأكيد على العروبة والإسلام في السودان، ثم إن اللجنة القوميــة التي أنيط بها مسئولية وضع دستور دائم للبلاد قد رفضت اقتراحا للأعضــاء

الجنوبيين فيها كان يقضى بتطبيق النظام الفيدرالي[١٠] ومع قيام الانقلاب العسكري برئاسة عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ (وحتى أكتوبر ١٩٦٤) فرض الحكم العسكري على البلاد، ألغى النظام البرلماني وما يستتبعه من تعدد حزبي وراح نظام الحكم الجديد يسعى إلى فرض " الاندماج الطائفي" بالقوة المسلحة سعيا لاستيعاب الجنوب في إطار الثقافة العربية الإسلامية إذ خطط النظام لتوطيد مليون ونصف مليون عرب شمالي في جنوب السودان، ثم قام بطرد البعثات التبشيرية من الجنوب، ولجأ إلى قمع أي وجه للمعارضة في الجنوب الأمر الذي أدى إلى هروب العديد من القيادات الحزبية الجنوبية إلى الخارج فضلا عن فرار الآلاف كلاجئين في الدول المجاورة والذين شكلوا تنظيمات سياسية وعسكرية في الخارج لمقاومة هذه السياسة، ومنها " رابطة السودان المسيحية " والاتحاد الوطني للمناطق المقفلة بالسودان الأفريقي" والذي أصبح اسمه الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو) منذ عام ١٩٦٣، إلا أن هذا الحزب ظل ينادى بحل سلمي للمشكلة، وقد شكل ظهور الانيانيا عام ١٩٦٣ بعداً جديداً في تطور مشكلة الجنوب ليس لأنها اتخذت طابع الحركة العسكرية فقط ، ولكن لأنها رفضت أيضا أي حل سلمى لمشكلة الجنوب، وفى السنوات الخمس التي تلت ذلك فان حركة المقاومة في الجنوب ظلت ضعيفة، واقتصرت الأنشطة العسكرية لها على أعمال فردية متفرقة، وكان مرجع ذلك الانقسام الذي انتاب الحركة فظهرت العديد من التنظيمات مثل " الحكومة المؤقتة لجنوبي السودان، الحكومة المؤقتة للنيل، جبهة التحرير الأفريقية، جبهة تحرير جنوبي السودان ...الخ[١١].

وعلى أية حال فقد اتجه كل من الشمال والجنوب خلال هذه الفترة إلى السعي لحل المشكلة في ميدان القتال، بل ظهرت دعاوى لدى تنظيمات الجنوب تنادى " بالانفصال " وقد أدى ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية للسودان من جهة، وتدهور أوضاع الجنوب من جهة ثانية، وإزاء ذلك شكل النظام العسكري لجنة لتقصى الحقائق ضمت شماليين وجنوبيين كي تقوم بدراسة الأسباب التي تعرقل التفاهم بين الشمال والجنوب، وأن تقدم التوصيات الكفيلة بتدعيم الثقة وخلق الاستقرار الداخلي دون مساس " بالكيان الدستوري أو بمبدأ الحكومة الموحدة " وهذا يشير إلى أن

النظام مازال مصراً على تحقيق الاندماج الطائفي. وأياً ما كان الأمر فقد كان تشكيل هذه اللجنة بمثابة بدايـــــة النهاية للحكم العسكري، فلقد سقط النظـام قبل أن تنهى اللجنة أعمالها، حيث اندلعت ثورة أكتوبـــر ١٩٦٤[١٢] والتـــى أطاحت بالنظام، ولقد كانت مشكلة الجنوب أحد العوامل الأساسية التـــي أدت إلى ثورة أكتوبر ١٩٦٤، بل يمكن القول بأنـــها كـــانت المحـــرك الأساســـي لانهيار نظام حكم عبود، ويتضح ذلك من أن هذا النظام في سعيه لإيجاد حـل للمشكلة فانه قام بتوجيه الدعوة لجماهير الشعب للمشاركة بالرأي في ســـبيل إيجاد حل سلمى، وقد سارع طلبة جامعة الخرطــوم إلـــى الاســـتجابة لـــهذه الدعوة، وهو ما أدى إلى مظاهرات طلابية، واجهها الجيش بالقوة وبـــإغلاق الجامعة، وكانت نتيجة ذلك قيام انتفاضة شعبيه عامة بـــالخرطوم أدت إلـــى انهيار الحكم العسكري[١٣] وقد تشكلت عقب ذلك حكومة سر الختـــم خليفـــة، الذي أعلن العفو العام جميع الجنوبيين الذي فروا من البلاد منذ عـــام ١٩٥٥، ودعاهم إلى العودة للعمل من أجل الحرية والمساواة في السودان، وقد مـــهد ذلك السبيل أمام عقد مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم في الفترة مـن ١٦ ــ ٢٩ مارس ١٩٦٥، والذي شاركت فيه الأحزاب الشمالية، وبعـــض مـــن تنظيمات الجنوب، بهدف إيجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب، غـــير أن هـــذا المؤتمر لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية، فعلى حين شكلت الأحزاب الشـــمالية جبهة واحدة في المؤتمر وعارضت أية دعـــاوى لانفصـــال الجنـــوب، فـــان تنظيمات الجنوب كانت منقسمة على نفســـها، وغـــلب علـــى مقترحاتـــها الدعـــوة "لانفصـــــال الجنوب" وأدى فشل المؤتمر في تحقيـــق المهمـــة التي دعى من أجلها إلى انشغال الأحزاب الشمالية مرة أخرى بالصراع علـــى السلطة في الخرطوم، وتوارت مشكلة الجنوب لتحتـــل أهميـــة ثانويـــة فـــي ممارساتها، بل إن مناوراتها وممارساتها الخاطئـــة قـــد أدت إلـــى زيـــادة تعقيـــــــدات المشكلة يتضح ذلك من أن البرلمان السوداني الذي انتخـــب عام ١٩٦٥ لم يمثل فيه الجنوب، ثم إن الأحزاب الشمالية نادت آنذاك بإقامـــة جمهورية إسلامية في السودان، وتطبيق دستور يستند إلى مبـــادئ الإســـلام وتعاليمه، هذا فضلا عن حادثة جوبا فـــي يوليـــو ١٩٦٥ وحادثـــه واو فـــي أغسطس من نفس العـــــام حيث أدى تدخل قوات الجيش والبوليـــس ضـــد

الثائرين إلى مقتل عدد من الجنوبيين، ولقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى زيادة مخاوف الجنوبيين، وتدعيم مواقف دعاة الانفصال فيما بينهم، وإلى زيادة حدة المعارك وانتشارها في الجنوب(١٤).

وعلى أية حال فان الحكومة السودانية الجديدة التي تشكلت في يوليو ١٩٦٥ قد تمكنت من تحجيم نشاط الثوار الجنوبيين، ذلك لان مؤتمر المائدة المستديرة قد زاد من الانشقاق بين تنظيمات الجنوب على نحو مكن الحكومة من تركيز ضرباتها ضد دعاة الانفصال، كذلك فان الحكومة عقدت اتفاقية مع أثيوبيا ١٩٦٥ وافقت الأخيرة بمقتضاها على عدم تأييد الجنوبيين في المنفى، وجاءت الإطاحة بحكومة تشومبى في الكونغو في أكتوبر ١٩٦٥ لتضعف من موقف الجنوبيين الذين كانوا يحصلون على الكثير من الدعم من تشومبى(١٥).

ثالثاً: الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب (١٩٦٩-١٩٨٣)

وظل الحال على هذا المنوال حتى قيام ثورة مايو ١٩٦٩ والتى أطاحت مرة أخرى بالحكم المدني وبالنظام البرلماني والتعدد الحزبي في السودان، لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ مشكلة الجنوب. وقد اعترف نظام الحكم الجديد بقيادة اللواء نميرى منذ البداية بوجود المشكلة، ولم يتجاهلها بل اعترف بوجود فوارق بين الشمال والجنوب، على نحو ما يوضح البيان الذي أذاعه اللواء نميرى في ٩ يونيو ١٩٦٩ والذي ينص على "أن حكومة الثورة لا تتهيب الاعتراف بالواقع، أنها تدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وتؤمن إيمانا أكيداً أن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية. أن من حق شعبنا في الجنوب أن يبنى ويطور ثقافاته وتقاليده في سودان اشتراكي موحد، وانتهى البيان إلى أهمية إقرار مبدأ "الحكم الذاتي الإقليمي" كحل لمشكلة الجنوب(١٦).

غير أن اتجاه نظام الحكم الجديد إلى الاتحاد مع مصر وليبيا، ثم مساعدة هاتين الدولتين لنميرى في العودة إلى السلطة عقب انقلاب يوليو ١٩٧١ قد

جعل الكثير من الجنوبيين يتشككون في نوايا وطبيعة هذا النظام، على اعتبار أن أي اتحاد مع الدول العربية إنما يعنى الاتجاه إلى احتواء الجنوب كليه في العالم العربي والإسلامي، وهو الأمر الذي عارضه الجنوبيون[١٧]. وفى الوقت الذي ركز فيه نميرى على قهر الانيانيا في الجنوب، فان حركة المقاومة الجنوبية قد استطاعت أن تحقق وحدتها، حيث أصبح الجنرال لاجو المتحدث باسم الحركة، بينما أصبحت جبهة تحرير جنوبي السودان تمثل التنظيم القائد. وفى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ وعلى خلاف توقعات معظم المراقبين أعلن عن التوصل إلى توقيع اتفاق أديس أبابا بين وزير خارجية السودان وبين ممثلي جبهة تحرير جنوبي السودان لحل مشكلة الجنوب في إطار الحكم الذاتي الإقليمي[١٨].

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن هناك عوامل ساعدت على التوصل إلى هذا الحل السياسي السلمي نذكر منها أن كلا الطرفين المتصارعين (الشمال ــ والجنوب) قد عجز عن تحقيق أهدافه بالقوة العسكرية سواء تمثلت في الاستيعاب، أو الانفصال أو إقامة دولة فيدرالية ، ثم إن الحرب قد أضرت بأوضاع كلا الطرفين، وإذا كان من الصحيح أن الجنوب قد عجز عن الحصول على العون الكافي من الدول الأفريقية المجاورة لوجود حركات انفصالية فيها من جانب، والتزاما بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والذي أقره ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من جانب أخر، إلا أنه يلاحظ أن استمرار الضغط العسكري من جانب الشمال قد أدى إلى وحدة الجنوبيين وتناسيهم لعداواتهم التاريخية على نحو أدى إلى إنماء الشعور بالاخوة الجنوبية، وزرع الثقة في نفوسهم، وفى قدرتهم على المواجهة بل والتعامل مع الشمال على قدم المساواة دون خوف. ورغم حصول السودان على أسلحة من مصر والاتحاد السوفيتي إلا أن الصراع بين الشمال والجنوب ظل، إلى حد كبير، صراعا داخليا لم يؤدى إلى تدخل دولي، وقد أدى عدم فعالية الحملات العسكرية من جانب الحكومة إلى الوصول إلى قناعة كاملة بعدم جدوى استمرار الحرب، وقد مهدت هذه العوامل السبيل أمام إمكانية عقد اتفاق أديس أبابا للحل السلمي للمشكلة، وهو الاتفاق الذي كان خاتمة المطاف لسبعة عشر عاما من الحرب الأهلية بين

الشمال والجنوب. وتنفيذا لهذا الاتفاق صدر في الثالث من مارس ١٩٨٢ قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية (بحر الغزال، والاستوائية، وأعالي النيل)، وقد خص القانون هذه المديريات بنظام متميز للامركزية بحيث تشكل فيما بينها إقليما يتمتع بالحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، وقد أكد القانون ـ الذي جاء صورة طبق الأصل للاتفاق ـ على المسائل التالية[١٩]:

ـ الإقليم الجنوبي يضم المديريات الثلاث السابق الإشارة إليها، وأي مناطق تعد ثقافيا وجغرافيا جزءا من الإقليم الجنوبي.

ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان، في حين أن اللغة الإنجليزية تعد لغة رئيسية في الإقليم الجنوبي، ولا يحول ذلك دون استخدام لغة أو لغات أخرى تفرضها الاعتبارات العملية. كما أن للأقليات حرية في استخدام لغاتها وتطوير ثقافاتها.

ـ حرية التعبير عن المعتقدات، وحق تأدية شعائرها علناً أو سراً بما في ذلك الحق في إنشاء مؤسسات دينية.

ـ تكافؤ الفرص في مجال التعليم، والعمالة، والتجارة، وحق ممارسة أي مهنة بصرف النظر عن العرق أو الأصل القبلي، أو محل الميلاد، أو النوع.

ـ يمثل القانون والأعراف القبلية التقليدية أحد مصادر التشريع الوطني.

وقد نص القانون على إنشاء مؤسسات تشريعية وتنفيذية للإقليم تتولى التشريع الإقليمي وإدارة الإقليم وهى[٢٠]:

- السلطة التشريعية في الإقليم ويتولاها مجلس الشعب الإقليمي الذي ينتخبه المواطنون المقيمون في الإقليم الجنوبي للسودان (شماليون وجنوبيون) من خلال الاقتراع السري المباشر، ومهمة المجلس إصدار التشريعات اللازمة لحفظ الأمن والنظام، وحسن الإدارة، وتطوير الإقليم ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، ويجوز للمجلس فرض الضرائب والعوائد داخل الإقليم.

- السلطة التنفيذية ويتولاها المجلس التنفيذي العالي، والذي يمارس سلطته نيابة عن رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس المجلس بناء على توصية من مجلس الشعب الإقليمي كما يعين أعضاء المجلس التنفيذي العالي بناء على توصية من رئيس المجلس، ويقوم بعزلهم بنفس الطريقة.

وقد نظم القانون العلاقات بين أجهزة الحكم الوطنية والإقليمية وجعل من رئيس الدولة وسيطا بين هذه الأجهزة.

- وفى نفس الوقت فقد كانت المناقشات دائرة حول أول دستور دائم للسودان، وقد أقر الدستور في إبريل ١٩٧٣ وتضمن مبادئ ومواد اتفاق أديس أبابا ، حيث أكد على ما يلي(٢١):

– السودان جزء من العالم العربي ــ الأفريقي.

– نظام الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب يقوم على أساس السودان الموحد، استنادا إلى قانون الحكم الإقليمي لعام ١٩٧٢ والذي يعد قانونا أساسيا لا يجوز تعديله إلا وفقا للإجراءات التي نص عليها هذا القانون.

– الشريعة الإسلامية والقانون العرفي هما المصدر الأساسي للتشريع، ويشرع لغير المسلمين وفق لقوانينهم.

– اللغة العربية هي اللغة الوطنية للبلاد.

– الإسلام ــ والمسيحية، والمعتقدات التقليدية المحلية هي عقائد شعب السودان.

وهكذا تحسنت العلاقة، إلى حد ما، بين الشمال والجنوب، وساد الهدوء في الجنوب، وبدئ العمل على تنمية وتطويره في إطار من الاندماج الوظيفي، وإن كان ذلك لم يمنع من وجود بعض التوترات بين الحكومة المركزية والإقليم الجنوبي من حين لآخر، كما لم يمنع من ظهور توترات داخل الإقليم الجنوبي بين الجنوبيين أنفسهم، ولكن هذه التوترات لم تصل إلى حد الصراع أو الصدام. وعلى أية حال فقد نظر إلى الوضع في جنوب السودان آنذاك بأنه مرحلة انتقالية نحو الاندماج الطائفي الكامل في المستقبل

أو على حد قول فرنسيس دنج فان الحل السوداني يتجه نحو تحقيق "الاندماج الوطني الكامل" وان كان دنج لم يؤيد إلغاء الحكم الذاتي الإقليمي، ونادى بتطوير "الرموز الإيجابية للتكيف مع البلاد ككل"(٢٢).

رابعاً: انفجار الحرب الأهلية من جديد (١٩٨٣-١٩٩٨)

يبدو أن الحكومة السودانية لم تكن مقتنعة بخيار الاندماج الوظيفي القائم على الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد، وأن الظروف المتفجرة في الجنوب هي التي دفعتها إلى الأخذ بهذا الخيار مؤقتا تمهيداً للعودة مرة أخرى للأخذ بخيار الاندماج الطائفي القائم على الاستيعاب ، وقد تجلى هذا بصورة واضحة منذ أوائل الثمانينات، حينما خرجت الحكومة السودانية على اتفاق أديس أبابا وقسمت الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، وحينما أعلنت عن تطبيقها للشريعة الإسلامية، وحين وقعت مع مصر ميثاق التكامل، هذا فضلا عن اكتشاف النفط في الجنوب وما أثير بشأن عملية استغلاله، وهذه العوامل وغيرها أدت إلى عودة الشكوك مرة أخرى لدى الجنوبيين، ودفعتهم إلى حمل السلاح مرة أخرى في وجه الحكومة المركزية، ومطالبة بعضهم بالانفصال.

ويمكن بإيجاز عرض الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في السودان مرة أخرى:

أ ـ إصرار النظام الحاكم في السودان على تقسيم الإقليم الجنوبي:

وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف بطريقة ملتوية، وغير مباشرة، فان نظام نميرى أعلن عن تبنية للإقليمية كسياسة عامة للسودان، وفى إطار ذلك قام مجلس الشعب السوداني بتعديل الدستور في ٢٩ يونيو ١٩٨٠ على نحو سمح بتقسيم الإقليم الشمالي إلى خمسة أقاليم، ثم اصدر المجلس تبعاً لذلك قانون الحكم الإقليمي في الأول من ديسمبر ١٩٨٠ ـ والذي صادق عليه رئيس الجمهورية في نهاية نفس الشهر، واستناداً إلى هذا القانون

تشكلت هياكل إقليمية تشريعية وتنفيذية في أقاليم الشمال الخمسة بصلاحيات أدنى بكثير من مثيلاتها في الجنوب، وهو الأمر الذي أوجد نظامين مختلفين للحكم الإقليمي في السودان، بشكل دفع إلى المطالبة بضرورة تعديل نظام الحكم الإقليمي في الجنوب ليتماشى مع نظيرة في الشمال.

وقد تحقق هذا الأمر بإصدار القرار الجمهوري رقم (١) في ٥ يونيو ١٩٨٣ الخاص بتقسيم الجنوب، ذلك أن ترويج النظام لفكرة التقسيم، قد أدى إلى حدوث انشقاقات داخل الإقليم الجنوبي بين مؤيدين يعارضون سيطرة الدنكا على السلطة الإقليمية في الجنوب، وبين معارضين للفكرة باعتبار أنها تمزق الجنوب، وتضعف من قدرته على المواجهة مع السلطة المركزية. وقد راح النظام يعمل حثيثا للتخلص من اتفاق أديس أبابا على النحو التالي:

(أ) فطرح فكرة تقسيم الجنوب إلى أقاليم يتعارض مع اتفاق أديس أبابا الذي يؤكد على أن الإقليم الجنوبي يضم المديريات الثلاث (بحر الغزال ــ الاستوائية ــ أعالي النيل)، وأي مناطق تعد ثقافيا وجغرافيا جزءا من الإقليم الجنوبي.

(ب) ثم إن قيام النظام بالعمل على ترحيل القوات الجنوبية التابعة للجيش السوداني من الجنوب إلى الشمال واستبدالها بقوات شمالية في عام ١٩٨٣ شكل هو الأخر خروجا على ملاحق اتفاق أديس أبابا التي تؤكد على ضرورة وجود ٦ آلاف جندي جنوبي في الجنوب، ومثلهم من الشماليين، وقد أسفرت عملية الإحلال هذه عن صدام عسكري بين القوتين أثناء عملية الإحلال في بور في مايو ١٩٨٣ انتهت بمقتل العديد من الطرفين، وفرار بعض الجنود والضباط الجنوبيين وانضمامهم إلى قوات الانيانيا رقم (٢) التي تشكلت مع مطلع عام ١٩٨٣ مستغلة حالة الاضطراب في الجنوب التي أثارها طرح فكرة التقسيم[٢٣].

(ج) كذلك فانه عند توقيع اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ فان بعض أبناء قبائل الدنكا الذين يعيشون في منطقة أبيى على الحدود الجنوبية لكردفان قد وافقوا على الانضمام إلى الشمال، لكن اتفاق أديس أبابا

منحهم حق تغيير موقفهم بموجب استفتاء إذا رأوا العودة للانضمام إلى الجنوب، وقد أدى اكتشاف النفط بنتيو الغربية بأعالي النيل - وحيث تتركز قبائل الدنكا - إلى مطالبة بعض من أبناء الدنكا في أبيى إجراء استفتاء حول انضمامهم إلى الجنوب، غير أن النظام واجه مطالبهم بإلقاء القبض على العديد منهم في يناير ١٩٨٣ [٢٤].

... ولم يخف نميرى نيته في إلغاء اتفاق أديس أبابا، فقد أعلن في أوائل عام ١٩٨٣ في بيان له بإذاعة جوبا عن أن هذا الاتفاق يجب أن يتغير طالما أن الموقعين الأساسيين عليه قد اتفقوا على ذلك (وهو يقصد نفسه، وجوزيف لاجو نائبه) [٢٥]. وقد مهد نميرى للتقسيم حيث أعتقل العديد من القيادات الجنوبية المعارضة لفكرة التقسيم، ثم أصدر القرار الجمهوري رقم (١) في ٥ يونيو ١٩٨٣ حول تنظيم الحكم الإقليمي في المديريات الجنوبية، وقد نص القرار على مايلى [٢٦].

(١) تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم هي:

الأول: إقليم بحر الغزال - ويضم مديريات : البحيرات، وشرق بحر الغزال، وغربي بحر الغزال، وعاصمته واو.

الثاني: الإقليم الاستوائي - ويضم مديريتي شرقي الاستوائية، وغربي الاستوائية، وعاصمته جوبا.

الثالث: إقليم أعالي النيل - ويضم مديريتي : جونجلي، وأعالي النيل، وعاصمته ملكال.

(٢) أنشأ القرار هياكل تشريعية وتنفيذية إقليمية، متماثلة في تكوينها واختصاصاتها مع ما قرره قانون الحكم الإقليمي للشمال.

(٣) حدد القرار فترة انتقالية يسرى فيها لمدة ١٨ شهراً من تاريخ توقيعه، حيث يمنح رئيس الدولة خلال هذه الفترة الصلاحيات المطلقة لتعيين وعزل حكام الإقليم ونوابهم والوزراء الإقليميين ومحافظي المديريات. أما فيما يتعلق بمجالس الشعب الإقليمية في الأقاليم الثلاثة، فانه لن يجرى

انتخابات بشأنها طوال هذه الفترة، على أن تشغل مقاعدها بالأعضاء السابقين في مجلس الشعب الإقليمي للجنوب. كل في الإقليم الذي انتخب عنه سابقاً.

٢ـ البدء في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان.

وذلك بموجب قرار رئاسي صدر في ٩ سبتمبر ١٩٨٣، وبصرف النظر عن المناقشات التي دارت حول مدى ملاءمة تطبيق الشريعة الإسلامية من عدمه في إطار ظروف التدهور الاقتصادي، وبصرف النظر أيضاً عن الدوافع الكامنة وراء تطبيقها في هذا التوقيت، بصرف النظر عما تقدم فإن تطبيق الشريعة الإسلامية على أبناء السودان ـ شماليين وجنوبيين، مسلمين ومسيحيين وأصحاب معتقدات طبيعية ـ إذا كان يستهدف في تحقيق وحدة التشريع في كافة أنحاء السودان، فانه قد شكل خروجا على اتفاق أديس أبابا الذي نص على أن القانون والأعراف القبلية التقليدية يشكلان مصدراً من مصادر التشريع الوطني، كما أنه قد شكل خروجاً على الدستور الدائم للسودان الذي نص على أن الشريعة الإسلامية والقانون العرفي هما المصدر الأساسي للتشريع، وأنه سيشرع لغير المسلمين وفقاً لقوانينهم.

وقد أدى الإعلان عن تطبيق الشريعة الإسلامية إلى معارضة من جانب العديد من الأطراف في السودان ، فقد عارض الصادق المهدى زعيم الأنصار توقيت التطبيق، واشترك في المعارضة أيضا بعض قيادات الإخوان المسلمين مثل ياسين عمر الإمام عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني. وبحلول نهاية سبتمبر من نفس العام فان ثلاث مجموعات قد أعلنت عن معارضتها العلنية لتطبيق الشريعة، ففي ٢٣ سبتمبر أصدر رئيس أساقفة الخرطوم نداء طالب فيه باحترام حقوق السودانيين غير المسلمين والذين يشكلون ٤٠ بالمائة من السكان، وقد هاجم الطلبة السودانيين الجنوبيين تطبيق الشريعة، وشاركهم في ذلك أوليفر البينو باطالى إحدى القيادات الجنوبية[٢٧].

وعلى أية حال فإذا كانت المعارضة من جانب المسلمين قد انصبت على توقيت الأخذ بالشريعة، فان معارضة المسيحيين وأصحاب المعتقدات

الطبيعية قد اتجهت إلى ضرورة استثنائهم من الخضـــوع لأحكامــها، لكــن معارضة الجنوبيين كانت ترجع بالأساس إلى أن تطبيق الشريعة الإسلامية قد جدد لديهم المخاوف مرة أخرى من أن النظام الحاكم فـــي الســـودان بـــهذا المسلك إنما يتجه لاستيعابهم في إطار من الثقافة العربيـــة الإســـلامية. وقـــد أضاف ذلك رصيداً جديداً لحركة المعارضة في الجنوب[٢٨].

٣ــ تدعيم مسيرة التكامل بين مصر والسودان.

ذلك أن صدور ميثاق متكامل في نوفمبر ١٩٨٢ وما احتواه من إنشـــاء مؤسسات سياسية تنفيذية وتشريعية، فضلا عن تأكيده لما جـــاء فـــي منـــهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان الصادر في فـــبراير ١٩٧٤ من إصرار الشعبين المصري والسوداني على المضي قدمـــاً فـــي " طريق العمل الوحدوي الرشيد "، قد جدد المخاوف مرة أخرى لدى الجنوبييـن من فقدان هويتهم لمصلحة الهوية العربية.

٤ــ اكتشاف النفط في الجنـــوب، والبـــدء فـــي عمليـــات الإعـــداد لاستخراجه وتصديره

فلقد اكتشفت شركة شيفرون الأمريكية النفط في منطقة بنتيو، وبدأ العمـل في إقامة خط أنابيب يوصل المنطقة بميناء بورسودان تمهيداً لتصديره، وقـــد شكل ذلك إغراء للجنوبيين بأنهم يستطيعون إقامة دولة مستقلة فـــي الجنـــوب تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، ولذلك نادى البعـــض منـــهم بأن يمتد خط أنابيب النفط من منطقة بنتيو إلى ميناء ممباســـا بكينيـــا عـــبر الجنوب السوداني حتى يكون تحت السيطرة التامة لهم، فـــي حيـــن طـــالب البعض الأخر بأن يكون للجنوبيين نصيب الأسد في هـــذه الـــثروة النفطيـــة. ولعلنا نلاحظ أن جانباً من عمليات قوات الانيانيا قد تركز في منطقـــة بنتيـــو النفطية[٢٩].

... وإزاء هذا الإصرار من جانب الحكومة المركزيـــة علـــى فـــرض الاندماج الطائفي اشتعلت أعمال العنف في الجنوب على يد قـــوات الانيانيـــا (٢) التي أخذت تحظى بمزيد من التأييد في الجنوب، وقدر عدد من انضمـــوا

إلى صفوفها من القوات الجنوبية في الجيش السوداني ـ مع أواخر عام ١٩٨٣ ـ بنحو ألف جندي ثم، ظهر في نفس الفترة أن الانيانيا (٢) هي الجناح العسكري لتنظيم سياسي أطلق عليه اسم جبهة تحرير جنوبي السودان، والذي تغير اسمه ليصبح الجبهة الشعبية لتحرير السودان. وقد قامت قوات الانيانيا (٢) بالعديد من العمليات العسكرية في الجنوب من أمثلتها: اختطاف خمسة من العاملين الأجانب في وأدى بوما في يونيو ١٩٨٣، والاستيلاء على قريتي لير وأدوك على النيل الأبيض في إقليم أعالي النيل لمدة أسبوع في منتصف أكتوبر ١٩٨٣، والزعم بإسقاط طائرة أف ٥ بالقرب من النصير في نهاية أكتوبر ١٩٨٣ ... الخ.

وفى الوقت الذي راحت الجبهة تروج فيه لفكرة "الانفصال" فإنها أخذت تركز في دعاواها على ضرورة إسقاط نظام نميرى[٣٠]. وقد أدى تصعيد الحرب في الجنوب إلى خسائر بشرية ومادية انعكست أثارها على تردى الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بشكل أدى إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية على نظام نميرى في ابريل١٩٨٥، وهو ما أسفر عن انهيار النظام من جهة، واضطرار العسكريين إلى إفساح الطريق لإجراء انتخابات برلمانية عام ١٩٨٦ أسفرت من جهة أخرى عن تشكيل ائتلاف حكومي برئاسة الصادق المهدى، وكانت هذه أول انتخابات تجرى في السودان منذ سبعة عشر عاماً.

غير أن ظروف الحرب في الجنوب حالت دون مشاركة ٣٦ دائرة انتخابية ـ من جملة ٦٧ دائرة في الجنوب ـ في الانتخابات، ثم إن الجيش الشعبي لتحرير السودان رفض المشاركة فيها، فعاد الشمال ليهيمن على الحكم مرة أخرى[٣١].

وطوال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ سعت الحكومة المدنية إلى البحث عن حل المشكلة من خلال تصعيد الحرب ومحاولة فرض الاندماج الطائفي الاكراهى ، وفشلت كافة المفاوضات التي جرت بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، نتيجة الصراع بين الأحزاب الشمالية ـ وبالذات الحزب الاتحادي، وحزب الأمة، والجبهة القومية الإسلامية ـ حول تجميد العمل بالشريعة الإسلامية من عدمه. وما إن لاحت بوادر التسوية بتوقيع

المهدى في مارس ١٩٨٩ على خطة نوفمبر ١٩٨٨ (والتى كان الحزب الاتحادي الديمقراطي قد توصل إليها مع الحركة الشعبية والتى تقتضي بوقف إطلاق النار، وتجميد العمل بالشريعة الإسلامية، والدعوة إلى مؤتمر دستوري تحضره كافة السودانية الشمالية والجنوبية) حتى وقع انقلاب عسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بدعم من الجبهة القومية الإسلامية تزعمه عمر حسن البشير الذي أصبح رئيسا للدولة، وأعلن إلغاء الأحزاب السياسية وفرض حالة الطوارئ، وأكد أن إحدى أولوياته هي إنهاء الحرب في الجنوب وراح يرفع الراية الإسلامية (الجهادية) في المواجهة[٣٢]. ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية ١٩٩٨ دخلت مشكلة جنوب السودان في منعطف جديد أكثر خطورة تمثل في تعدد أطراف الحرب الأهلية من جهة، وانتقال الحرب واتساع نطاقها لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب في الشرق والغرب من جهة أخرى، وتعدد الخيارات المطروحة لتسوية المشكلة من جهة ثالثه.

أ: تعدد أطراف الحرب الأهلية: ذلك أن أطراف هذه الحرب لم تعد كما كانت في السابق بين طرفين فقط هما الحكومة من جانب، والفصيل الرئيسي الجنوبي الذين يحمل السلاح من جانب أخر، وإنما تعددت الأطراف وتنافرت وتشابكت مواقفها المعلنة والخفية بشكل جعل من الصعوبة بمكان تصور التوصل إلى تسوية مقبولة لكافة الأطراف من جهة، وبشكل يحمل في طياته إمكانية استمرار أمد هذه الحرب من جهة ثانية، وينذر بإمكانية انهيار الدولة السودانية طالما أن معظم أطراف الصراع باتت مسلحة، وأن جانباً يعتد منها يرتكن إلى قواعد إثنية أو إقليمية أو دينية أو لغوية من جهة ثالثة.

فإلى جانب حكومة السودان كطرف رئيسي في الصراع، تقف أطراف جنوبية انفصالية مساندة، فيما يبدو أنه تكتيك مرحلي من الجانبين. ذلك أن الحكومة السودانية رغبة منها في شق صفوف المعارضة الجنوبية سعت إلى استقطاب دعاة الانفصال ولوحت لهم بحق تقرير المصير، وهذه الفصائل الجنوبية الانفصالية رأت في الحكومة السودانية سنداً ودعما لها للتخلص من سيطرة الدنكا المهيمنة على الحركة الشعبية

لتحرير السودان بزعامة جون جارانج. وقد وقع هؤلاء وأولئك ما سمى باتفاقية السـلام من الداخل في ٢١ أبريل ١٩٩٧، وقد دخل في هذه الاتفاقية مع الحكومة السودانية الحركات الجنوبية التالية:

الأولى: جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة لجنـوب السـودان وتتكـون من[٣٣]:

- حركة استقلال جنوب السودان SSIM بزعامة رياك مشار.
- الاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية USAP بزعامة صمويـل أروبل
- الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM بزعامـة كـاربينو كوانجين بول
- قوة دفاع الاستوائية EDF بزعامة د. ثيوفلوس أوشانق
- مجموعة جنوب السودان المستقلة SSIG بزعامة كواج مكـوى كواج

والحركات السابقة ترتكن إلى أسس إثنية بدرجة كبيرة فمعظمها من أبناء النوير والشيلوك.

وفى مقابل التحالف السابق نجد على جانب المعارضة للنظام الحاكم فـي السودان تحالفا أخر هو التجمـع الوطنـي الديمقراطـي الـذي يضـم فـي صفوفه[٣٤]:

- حزب الأمة.
- الحزب الاتحادي الديمقراطي.
- الحزب الشيوعي السوداني.
- مؤتمر البجة.
- قوات التحالف الديمقراطي (القيادة الشرعية للقوات المسلحة)

- النقابات والاتحادات الشرعية
- الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون جارانج)

وهذا التجمع فيما نعتقد هو الأخر تحالف هش تكتيكي يحمل في طياته الكثير من التناقضات، وعوامل عدم التوازن، كما يعتري بعض فصائله عوامل الضعف. ذلك أن بعض فصائل هذا التجمع ترتكن على أساس طائفي ديني (المهدية: حزب الأمة، الختمية : الحزب الاتحادي)، وقد مارست الحكم في السابق وعجزت عن تسوية مشكلة الجنوب، وبعض هذه الفصائل يعتنق العلمانية منهاجا وأسلوب حياه (الحزب الشيوعي، الحركة الشعبية لتحرير السودان) والبعض الثالث منها يرتكن على أساس اثني ثقافي (مؤتمر البجة)، والبعض الرابع يرى ضرورة عودة العسكر بشكل جديد لحكم السودان دعما للاستقرار (قوات التحالف الديمقراطي)، ثم إن هناك خللا في توازن القوى داخل التجمع بشكل يثير الريبة لدى الفصائل الضعيفة، ذلك أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تشكل الفصيل العسكري الرئيسي داخل التجمع سواء من حيث عدد القوات، وسواء من حيث مناطق العمليات، واتجهت قواتها للانتشار لا فقط في الجنوب وإنما في الشرق والغرب، في حين أن بقية الفصائل المنضوية تحت لواء التجمع مازالت ضعيفة عسكريا، بشكل لا يسمح لها في حالة انهيار النظام بالحصول على مغانم السلطة والثروة، ومازالت عمليات التوحيد العسكري لفصائل التجمع متعثرة.

ب: اتساع نطاق الحرب: ذلك أن الحرب الأهلية في السودان بدأت تظهر كأنها حرب الكل ضد الكل، فالشمال يحارب الجنوب (الحكومة في مواجهة الحركة الشعبية جارانج)، والشمال يحارب الشمال (الحكومة في مواجهة أحزاب المعارضة الشمالية)، والجنوب يحارب الجنوب (الفصائل الجنوبية الانفصالية المتحالفة مع الحكومة في مواجهة الحركة الشعبية - جارانج) بل لقد كانت هذه الحرب الأخيرة - والتى دارت رحاها عام ١٩٩١، ١٩٩٢، أشد ضراوة ووحشية وبشاعة من الحرب بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان (جارانج)[٣٥].

ولقد امتد نطاق الحرب واتسع ميدان العمليات العسكرية ليتجاوز حـــدود جنوب السودان، وليصل إلى غرب وشـــرق الســـودان، فـــي ســـعى كافـــة الجماعات المهمشة (جبال النوبة وأبيى، جبال الانجسنا وجماعة البجة) لرفـــع المظالم التاريخية من على كاهلها، وكل هؤلاء وأولئك وجدوا الدعم الداخلـــي، ووجدوا دعما من دول الجوار بشكل أو بأخر، وهو الأمر الذي جعـــل مـــن الصعوبة بمكان الحديث عن تسوية داخلية للحرب الأهلية في الســـودان دون مشاركة مباشرة من دول الجوار، والتى تحكمها هي الأخـــرى العديـــد مـــن العوامل والمصالح في تقرير توقيت التسوية، ومسارها وشكلها (مفاوضـــات أبوجا ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ومساعي دول الإيجاد .... الخ)

جـ: تعدد خيارات التسوية: إزاء تعدد أطراف الأزمة، واتســـاع نطـــاق الحرب، فأن مواقف الأطراف المشاركة فيها قد تبـــاينت وتنوعـــت لدرجـــة جعلت من الصعوبة بمكان اكتشاف النوايا الحقيقية للأطـــراف وتصوراتـــها لتسوية المشكلة، صحيح أن المواقف المعلنة لكافة الأطراف تكاد تجمع علـــى منح الجنوب حق تقرير المصير بموجب استفتاء يجرى أثناء الفترة الانتقاليـــة التي قررها النظام، أو التي تتولى فيها جماعات المعارضـــة الســـلطة عقـــب إسقاط النظام، لكن السؤال المهم هنا يتعلق بمعنى حق تقرير المصير؟ وهـــل سيكون هذا الحق مطروحا فيما لو تغيرت الظروف الحالية المحيطة بالنظـــام أوفي ما لو تمكن أحد فصائل المعارضة من حسم الصراع لصالحه؟

إن واقع الحال يشير إلى أن اعتراف كافة أطراف الأزمة بحـــق تقريـــر المصير لجنوب السودان، إنما يعبر عن ضعف وعجز كل طرف عن تســـوية الأزمة بمفرده ولصالحه، وأن الطرفين الرئيسيين فـــي الصـــراع (الحكومـــة والفصائل الجنوبية في جانب، والتجمع الوطني الديمقراطي في جانب أخـــر) قد وصلا إلى نقطة التعادل أو التوازن، وهو الأمر الذي دفع بكليـــهما إلـــى إقرار حق تقرير المصير ودون ما تحديد. فماذا لو تغيرت موازين القوى ؟؟

إن نظرة متأنية لما ورد في وثائق الأطراف المتصارعة قد تساعد فـــي إماطة اللثام عن هذا الوضع.

ـــ موقف الحكومة والفصائل الجنوبية الانفصالية :

في عام ١٩٩١ أعلنت الحكومة السودانية في المرسوم الدستوري الرابع عن الأخذ "الفيدرالية" كشكل للدولة، على أن تقسم الدولة إلى ولايات تسع (على أساس الأقاليم السابقة) ثم صدر المرسوم الدستوري الثاني عشر لسلطة ١٩٩٥ لينص على الأخذ بالنظام الاتحادي، وبموجبه تم تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية كان نصيب الجنوب منها عشر ولايات (لاحظ المزيد من تقسيم الجنوب!) ثم صدر المرسوم الدستوري الثالث عشر لسنه ١٩٩٥ والذي يتعلق بأجهزة الحكم الاتحادي واختصاصاتها، وعقدت اتفاقية السلام من الداخل في ٢١ابريل ١٩٩٧ على نحو ما ذكرنا سابقا، والتى نصت على فترة انتقالية لمدة أربع سنوات يكون للجنوب فيها وضع خاص، وقبل انقضاء هذه الفترة يمارس مواطنوا جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي لتحديد خيارهم ما بين الوحدة أو الانفصال كما نصت الاتفاقية على تشكيل مجلس التنسيق للولايات الجنوبية يكون مسئولا عن التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وبناء الثقة، ودعم السلام، والتعبئة السياسية .... الخ[٣٦].

وعقب ذلك صدر المرسوم الدستوري الرابع عشر (تنفيذ اتفاقية السلام) لسنة ١٩٩٧ تضمن نفس بنود الاتفاقية السابقة[٣٧].

وأخيراً صدر دستور جمهورية السودان الذي صادق عليه المجلس الوطني (البرلمان) في ٢٨ مارس ١٩٩٨، والذي نص على قيام النظام الاتحادي، وتقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية، ثم نصت المادة ١٣٩ منه على ما يلي[٣٨]:

" أن لجنوب السودان نظاماً انتقالياً لأجل يكون فيه اتحاديا وتنسيقيا للولايات الجنوبية، وينتهي بممارسة حق تقرير المصير".

ومن الواضح في النص الأخير أنه لا يوجد تحديد زمني للفترة الانتقالية من جهة، ثم إنه لم يتم تحديد المراد من حق تقرير المصير هل هو الوحدة أم الانفصال على نحو ما نصت اتفاقية السلام من جهة أخرى.

غير أنه يلاحظ أن رياك مشار، (زعيم الحركة الشعبية المتحدة المنشقة على جارانج، وزعيم حركة استقلال جنوب السودان حاليا) لا يرى أي خيار لتسوية مشكلة الجنوب إلا بالانفصال كخيار وحيد، يبين ذلك من خطابه أمام مؤتمر الافريكانست السابع الذي عقد بكمبالا في أبريل ١٩٩٤ حيث أعلن "أن حركته تعمل من أجل خلق دولة مستقلة ذات سيادة في جنوب السودان" كما يبين ذلك أيضا من تغييره لمسمى حركته إلى حركة استقلال جنوب السودان(٣٩).

ـ موقف التجمع الوطني الديمقراطي:

يمكن رصد موقف التجمع من خلال وثائقه التي تحدد الخطوط العريضة العامة فمؤتمر أسمرا (يونيو ١٩٩٥) والذي يسمى بمؤتمر القضايا المصيرية قد أعلن عن منح الجنوب والمناطق المهمشة حق تقرير المصير، إلا أن مؤتمر أسمرا الثاني (يناير ١٩٩٦). قد عاد ليفضل خيار الوحدة حين نص في قراراته على "تجدد هيئة القيادة بالإجماع التزامها بأن الخيار المفضل للتجمع الوطني الديمقراطي هو وحدة السودان القائمة على الطوع والاختيار، والتي تؤسس على رابطة المواطنة والعدالة والمساواة " وان عاد التجمع مرة أخرى ليؤكد في قراراته على " تجديد الالتزام والتمسك بقرار حق تقرير المصير كما ورد في مقررات أسمرا"(٤٠).

وكانت أخر وثيقة يصدرها التجمع في هذا الصدد هي مشروع دستور الفترة الانتقالية الذي أعدته أمانة الشئون الدستورية والقانونية وحقوق الإنسان أصدرته في أسمرا بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٨، ويستفاد من هذا المشروع أنه يهدف العودة بالبلاد مرة أخرى إلى ما قبل انقلاب البشير عام ١٩٨٩ حين يتحدث عن دولة موحدة، ونظام حكم برلماني تعددي لا مركزي، وحين يعود بتقسيم السودان إلى ست ولايات (أقاليم ـ مقاطعات) على النحو الذي كان عليه الوضع قبل قيام نميرى بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، حيث خمسة أقاليم في الشمال، وإقليم واحد للجنوب. ثم يعود المشروع ليفصح عن تفضيل التجمع لخيار الوحدة حين ينص على(٤١):

" لضمان وحدة السودان القائمة على العدل والرضا الحر لكل مواطن، ومع إعطاء الوحدة الأفضلية والأولوية القصوى، تكفل الدولة حق تقرير المصير لجنوب السودان بحدوده الإدارية التي كانت قائمة في الأول من يناير ١٩٥٦ " ، و " يمارس هذا الحق قبل انتهاء الفترة الانتقالية "، كما " ينظم القانون استطلاع رأى مواطني منطقة أبيي حول رغبتهم في الاستمرار في إطار الترتيبات الإدارية داخل جنوب كردفان، أو الانضمام لبحر الغزال عبر استفتاء يتم في خلال الفترة الانتقالية. فإذا ما أكد الاستفتاء أن رغبة الأغلبية هي الانضمام لبحر الغزال فانه يصبح من حقهم ممارسة حق تقرير المصير كجزء من شعب جنوب السودان " و "تقوم الحكومة الانتقالية بإزالة كافة المظالم القائمة على منطقتي جبال النوبة وجبال الانجسنا، ويستتبع ذلك إجراء استفتاء يتم عبره حسم المستقبل السياسي والإداري لهما خلال الفترة الانتقالية"

ورغم هذه الخطوط العريضة لوجهة نظر التجمع، إلا أن خلافات فرعية تعكسها وثائق بعض الفصائل المنضوية تحت راية التجمع، فالحزب الاتحادي الديمقراطي يعطى الأولوية لوحدة السودان على ماعداها[٤٢]، وفى الوقت الذي يقبل فيه حزب الأمة بحق تقرير المصير للجنوب، إلا أنه يتحفظ على منح الحق لكافة الجماعات المهمشة (جبال الأنجسنا، وجبال النوبا ومنطقة أبيى)[٤٣]، وفى المقابل فان الحركة الشعبية لتحرير السودان ترفض كلية نموذج السودان الإسلامي العربي الموحد، كما ترفض الخيار الفيدرالي، وترتب بعد ذلك أفضليات وأولويات تبدأ بإقامة السودان الديمقراطي العلماني المتحد الجديد، وتمر بخيار الكونفدرالية بين دولتين جنوبية وشمالية وتنتهي بخيار الانفصال وقيام دولتين مستقلتين جنوبية وشمالية وبين هذه الخيارات الثلاثة يتغير موقف الحركة من وقت لأخر، غير أنه يبدو أنها تفضل إلى حد ما قيام دولتين مستقلتين في إطار من رابطة كونفدرالية.وهو ما يعنى أنها بشكل أو بأخر تفضل خيار انفصال الجنوب ومعه كافة المناطق المهمشة في الشرق والغرب في دولة مستقلة[٤٤].

المبحث الثاني

طبيعة المشكلة، وسيناريوهات التسوية

يتضح مما تقدم أن السودان تعيش حالة حرب داخلية شاملة، وأن حكومتها تتعرض في الوقت الراهن لإدانة دولية لخرقها لحقوق الإنسان، ثم إنها الدولة الوحيدة في العالم التي تحكم من قبل نظام عسكري يرفع راية الأصولية الإسلامية وهو الأمر الذي جعلها أكثر النظم سلطوية في إفريقيا، ثم إن الصراع الداخلي لم يعد مقصورا على الصراع بين الشمال والجنوب، وإنما امتد ليكون صراعا بين القوى المؤيد للديمقراطية، والعدل الاقتصادي / الاجتماعي، وحقوق الإنسان في ظل من سيادة القانون، وبين الحكومة التي تنكر كل ذلك في الواقع تحت دعوى إقامة نظام سياسي يرتكن على الإسلام.

أولا : طبيعة المشكلة:

لقد أصبح الصراع الحالي في السودان "صراعا سياسيا" بالدرجة الأولى بما يعنيه من أنه صراع حول من يحصل على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ على حد قول هارولد لاسويل . أنه صراع للسيطرة على سلطة الدولة واستخدامها في دولة تفتقر إلى التماسك الوطني. وبهذا المعنى فان هذا الصراع في جوهره هو صراع سياسي، رغم انه أحيانا ما يغلف بمضامين ثقافية واقتصادية / اجتماعية.

لقد اتجه بعض المحللين للصراع إلى تغليب بعد أواخر في تفسيرهم لطبيعة هذا الصراع. فبعضهم يرى أنه صراع بين العرب المسلمين الشماليين في مواجهة الأفريقيين المسيحيين وأصحاب المعتقدات الطبيعية الجنوبيين، غير أن هذا القول مردود عليه بأن هناك عددا يعتد به من الجنوبيين المسيحيين وأصحاب المعتقدات الطبيعية الأفريقية يعيشون في

الشمال ويحاربون إلى جانب الحكومة، وأن هناك عناصر عربية مسلمة في الجنوب تؤيد الحركة الشعبية لتحرير السودان وتحارب إلى جانبها. والبعض الأخر اعتبر الصراع نتيجة لسياسة استعمارية سابقة، على اعتبار أن سياسة بريطانيا في التطور المنفصل قد أدت إلى تجاهل الجنوب وإهماله مما اضطره إلى قبول الوحدة الدستورية مع الشمال دونما أية ضمانات حقيقية لحماية مصالحه، فلما أحس الجنوب بتعرض مصالحة للخطر منذ الاستقلال اضطر لرفع السلاح في وجه الشمال. غير أن الرأي السابق، والذي يصادف هوى لدى الشماليين، قد ووجه برأي أخر ذهب إليه الجنوبيون، والذين يعتبرون الصراع تعبيراً عن حالة استعمار داخلي فالعرب المسلمون الشماليون مستعمرون للجنوب.

غير أن هناك رأيا رابعاً يرى أن الصراع هو صراع بين المركز حيث يعيش المسلمون العرب في الشمال الأوسط للبلاد، وبين الأطراف حيث الحزام الأفريقي لجنوب السودان، وجبال النوبا، وجنوب النيل الأزرق، ودارفور، ورغم أن هذه الرؤية على جانب كبير من الأهمية إلا أنها تصطدم بحقيقتين هما أن هذه الأطراف ليست متفقة وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة التنظيم السياسي ودور الإسلام في الحياة السياسية من جهة، ثم أنها تتجاهل بشكل أو بآخر وتقلل من كون الصراع بين الشمال والجنوب بصفة أساسية من جهة أخرى .

ويذهب رأى خامس. يسيطر على غالبية المفكرين العرب، إلى أن الصراع في السودان هو بين الشمال والجنوب بصفة أساسية بما يعنيه ذلك من أنه صراع إقليمي داخلي، وبناء عليه انصرفت كل الدراسات في هذا السياق إلى الحديث عن مشكلة جنوب السودان، غير أن هذا التصور من التحليل يعتوره القصور على الأقل في المرحلة الراهنة للصراع، حيث الكل يحارب الكل في السودان، الشماليون في مواجهة الشماليين، والجنوبيون في مواجهة الجنوبيين، والشماليون في مواجهة الجنوبيين، وحيث اتسع نطاق الحرب لتشمل كل الإقليم السوداني، وحيث تعددت أطراف الصراع وتداخلت

مواقفها بشكل جعل من الصعوبة بمكان الحديث عن مشكلة جنوب السودان وبات من الأنسب الحديث عن المشكلة السودانية.

وعلى أية حال فان كل الرؤى السابقة في تحليل طبيعة الصراع تعد على جانب كبير من الأهمية، ولا يمكن بحال إهمال أي منها في أية مناقشات جادة لفهم طبيعة الصراع، خصوصاً وأن كل منها يشكل مدركات من قبل أصحابها يبنى عليها سلوكهم في التعامل مع المشكلة. والملاحظ هنا أن كل الرؤى السابقة ــ باستثناء تلك التي تذهب إلى أن المشكلة تتمثل في استعمار داخلي ــ ترى أن نموذج تسوية المشكلة يتمثل في السودان الموحد، وتتجاهل كلية إمكانية تقسيم السودان إلى عدة دول باعتبار أن هذا الطرح على جانب كبير من الخطورة سواء على مستقبل السودان، وسواء على مستقبل دول الجوار. بل إنها ترى أن هناك إمكانية مستقبلية لتوصل الأطراف المتصارعة إلى نموذج السودان الموحد، وتتجاهل العوامل الهيكلية التي تعيق إمكانية التوصل إلى هذا الحل في المستقبل المنظور(٤٥).

ويمكن في هذا الإطار، واستناداً إلى ما سبق، أن تشير إلى أن القضايا الأساسية التي يتمحور حولها الصراع ظلت كما هي منذ عام ١٩٥٥ وتتمثل فيما يلي:

السعي للسيطرة على السلطة السياسية، واستخدامها لفرض الاندماج الوطني الإكراهي في ظل الغياب الكامل للإجماع الوطني حول طبيعة الدولة السودانية وركائزها المستقبلية. ذلك أن قطاعا من السودانيين قد ورث الدولة من الإدارة الاستعمارية البريطانية، وقد عزز هؤلاء من قبضتهم على السلطة، وعلى مختلف أوجه الحياة العامة في السودان من خلال استبعاد غيرهم من الجماعات الاجتماعية والاثنية والإقليمية، واستخدموا تلك السلطة لفرض رؤى وبرامج للدولة وللاندماج الوطني نظر إليها من جانب الجماعات الأخرى باعتبارها استغلالية وغير ديمقراطية، وتنطوي على ممارسة الاضطهاد.

ويمكن أن نعرض بإيجاز لأهم القضايا التي أثارت حفيظة العديد من الجماعات السودانية، وبخاصة الجماعات الجنوبية، ودفعتها إلى حمل السلاح في مواجهة الحكومة المركزية(٤٦):

١ـ غياب الإجماع الوطني :

ذلك أن هذا الإجماع لم يتحقق غير مرة واحدة حين اتفقت كافة القوى السياسية السودانية ـ شمالية وجنوبية ـ على التصويت في البرلمان لصالح استقلال السودان في ديسمبر ١٩٩٥.

٢ـ عدم العدالة في توزيع السلطة :

فمن بين ٨٠٠ وظيفة مدنية خلت برحيل الإدارة البريطانية والمصرية قبل استقلال السودان، لم يحصل الجنوبيين إلا على أربعة وظائف، ولم يحصل النوبايون أو الفور أوالفونج على أية وظيفة وقد تعزز هذا الوضع عقب الاستقلال بهدف تأكيد هيمنة الشماليين على السلطة وعلى سبيل المثال.

أ ـ فمن بين المناصب الوزارية السيادية في السودان ومنذ الاستقلال لم يحظ إلا ثلاثة من أبناء الجماعات المهمشة بمثل هذه المناصب.

ب ـ ولم يتمكن أي من الجماعات المهمشة من تولي الحكم بانقلاب عسكري، أو من رئاسة حكومة برلمانية نظراً لطبيعة التكوين الحزبي في السودان، ودور الأموال في إقامة الأحزاب وفى تقويضها.

ج ـ ورغم أن نحو ٩٢% من قوات الجيش السوداني من الحزام الأفريقي في السودان، أومن النوبا، والفور، والزغاوة، والفونج، والهدندوة والبحة، فان نحو ٩٦% من ضباط الجيش ينتمون إلى شمال ووسط السودان. فضلاً عن أن المناصب العليا في الجيش مثل القائد العام ونوابه كلها من نصيب الشمال والوسط، ولذلك فإن معظم الانقلابات قادها ضباط من شمال السودان.

٣ــ عدم العدالة في توزيع الثروة:

ذلك أن معظم المشروعات التنموية تتركز في الشمال الأوسط، ويلحق بذلك المشروعات التعليمية.

٤ــ إهمال دور الثقافة في بناء الدولة وتحقيق الاندماج الوطني:

ذلك أنه لا يوجد إجماع وطني حول هذه المسألة. ذلك أن الجماعات الحاكمة في السودان ترى تحقيق الاندماج الوطني من خلال تعريب وأسلمة غير العرب وغير المسلمين، دون محاولة لتفهم ثقافات ومعتقدات الجماعات الجنوبية، وفى المقابل فان الجنوبيين يرون ضرورة إقامة دولة علمانية يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية دون فرض أو إكراه لدين معين أو لغة معينة أو ثقافة معينة .

وربما يعود غياب الإجماع الوطني إلى كون الدولة السودانية دولة تعددية من الناحية الاثنية والثقافية والدينية، وهو الأمر الذي يجعل التوصل إلى هذا الإجماع مسألة صنعبة، لكن غياب الإجماع يعود في الجانب الأكبر منه إلى أن النخبة المسيطرة في السودان لا تسعى للتوصل إلى إجماع وطني ديمقراطي حول القضايا الرئيسية لآن هذا من شأنه أن يحدث تغييرات بعيدة المدى في الهياكل القائمة تتعارض وهيمنة هذه النخبة. ومن جهة أخرى فان هذه النخبة بات عجزها واضحاً للعيان، ويتمثلا في عدم قدرتها على فرض رؤاها واستراتيجياتها المتعلقة ببناء الدولة وتحقيق الاندماج الوطني، ذلك أن كل مساعيها في هذا الصدد قد ووجهت بمقاومة سلبية وفي معظم الأحيان بمقاومة مسلحة من جانب كافة الجماعات التي رأت في هذه السياسات والاستراتيجيات تهديداً لمصالحها وتهميشا لوجودها ودورها.

وواقع الحال يشير إلى أنه لم يكن بمقدور أي نظام سياسي، مدني أو عسكري ، ولا بمقدور أية قوى اجتماعية أو ائتلاف بين قوى اجتماعية، القدرة الكافية، مادية كانت أو معنوية، لفرض الإجماع الوطني أو تحقيقه بالإقناع. ولقد بات من المشكوك فيه أن تستطيع قوة اجتماعية، مهما بلغت قدراتها، أن تفرض رؤيتها على الدولة وتصورها لحل مشكلة الاندماج

الوطني على نحو ما تشير الخبرة التاريخية، وأسفر ذلك عن حالة عقم سياسي، وعدم استقرار دستوري، عبر عن نفسه في التأرجح ما بين حكم عسكري تسلطي، وبين حكم برلماني ديمقراطي عاجز.

ولعل ما تقدم يطرح السؤال الرئيسي حول مدى قدرة القوى الاجتماعية والسياسية السودانية على التوصل إلى إجماع وطني ديمقراطي حول طبيعة الدولة السودانية وهويتها المستقبلية.

ثانياً : سيناريوهات التسوية :

يمكن التمييز بين نوعين من السيناريوهات المحتملة للتعامل مع " المشكلة السودانية " النوع الأول : وهو سيناريوهات الصراع التي تعبر عن توازن القوى في غمار الحرب، والنوع الثاني : وهو سيناريوهات التسوية القائمة على الإجماع الوطني الرضائي.

النوع الأول : سيناريوهات الصراع:

ويمكن هنا تصور العديد من البدائل لعل أهمها[٤٧]:

١ــ البديل الأول :

وقوع "انقلاب قصر" من جانب بعض أنصار الجبهة القومية الإسلامية لتفادي انهيار السودان، وبشكل يجعل بمقدورهم إمكانية إحداث بعض التغيير في توجهات النظام إنقاذاً له ولرموزه، ورغم أن هذا البديل يمكن تصور حدوثه إلا أن تحقيقه يعتوره الكثير من المخاطر على القائمين به في حالة فشله ثم إن فصائل المعارضة لن تكون مستعدة لقبوله على اعتبار أن حدوث مثل هذا الانقلاب قد يكون مرتبا له من جانب الجبهة لضمان بقائها في السلطة.

٢ــ البديل الثاني :

أن يغير النظام السوداني توجهاته كلية، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل رفع ذلك النظام لأيديولوجية دينية، يعنى التحول عنها افتقار النظام لمبررات وجوده واستمراره.

٣ــ البديل الثالث :

وقوع انقلاب عسكري يطيح بنظام البشير / الترابي برموزه وشعاراته ويغير من ممارساته، أو حدوث انتفاضة شعبية على نحو ما حدث في أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥ تؤدى إلى إسقاط النظام، غير أن هذا البديل يصعب تصور حدوثه في المستقبل المنظور نتيجة لقيام نظام البشير/ الترابي بتصفية قيادات الجيش السوداني، وإنشائه ميليشيات خاصة تابعة له، فضلا عن تقويضه لأركان ومنظمات المجتمع المدنى، وتصفيته لقيادات النقابات والاتحادات والروابط المهنية والطلابية بشكل أفقدها القدرة على ممارسة هذا الدور.

٤ــ البديل الرابع :

تمكن الحركة الشعبية لتحرير السودان (جارانج) من السيطرة العسكرية الكاملة على الجنوب والانفصال به وإعلانه دولة مستقلة، من جانب واحد، ورغم أن هذا البديل يمكن تصور حدوثه، في حالة حدوث هزيمة عسكرية كبرى لقوات النظام السوداني، إلا أن الشرعية الأفريقية سترفض الاعتراف بهذا الانفصال (مثالنا على ذلك رفض الدول الأفريقية الاعتراف بجمهورية أرض الصومال رغم مرور أكثر من سبع سنوات على إعلانها) ثم أن دول الجوار الأفريقي بالضرورة ستناهضه خشية انتقال الانفصال ــ وبمنطقة العدوى ــ إلى أراضيها فتتمزق كياناتها، خاصة وكلها تعانى بشكل أو بآخر من ذات المشكلة. هذا فضلا عن أن انفصال الجنوب لن يحل المشكلة لأن جدارته الاجتماعية والثقافية مفتقدة نتيجة للانقسامات الأثنية بين جماعاته مما يعني أنه سيحمل في طياته ــ فيما لو انفصل ــ ذات المشكلات التي يعانى منها المجتمع السوداني ككل.

غير انه يمكن تصور مسلك أخر داخل ذات البديل، وهو أن يقوم النظام السوداني من جانبه بالإعلان عن قبول انفصال الجنوب وتسليم السلطة فيه للحركات الجنوبية الانفصالية المتعاونة معه، والاعتراف بدولة جنوبية مستقلة، وهذا المسلك يمكن تصور حدوثه في حالة عجز النظام عن بسط سيطرته على الجنوب، من جهة، ثم إن بعض عناصر الجبهة القومية الإسلامية قد روجت لهذا المسلك غير مرة رغبة في إقامة دولة إسلامية في شمال السودان تحتفظ فيها الجبهة بالحكم من جهة أخرى، وهنا لن تجد الدول الأفريقية – ومنها دول الجوار – مفراً من الاعتراف بهذه الدولة الجنوبية الجديدة.

٤– البديل الخامس :

تمكن فصائل المعارضة السودانية من الاستيلاء على السلطة في الخرطوم بعد حرب مع النظام تعتمد على مساندة دول الجوار، وتستند إلى انتفاضة شعبية في الداخل ورغم أن هذا البديل يمكن تصور حدوثه، إلا أن نتائجه ستكون كارثية على الشعب السوداني إذا ما طال أمد الحرب واتسع نطاقها لتشمل السودان ككل، بما يعنيه ذلك من تدخل قوى إقليمية ودولية فيها، وصعوبة التحكم في مسار الحرب ونتائجها بشكل قد يؤدى إلى:

أ – إما انهيار الدولة كلية على نحو ما حدث في الصومال وليبريا.

ب – أو تمكن قوى المعارضة من الاستيلاء على السلطة تحت قيادة جارانج مع ما يمكن أن يعنيه ذلك من طمس الهوية العربية الإسلامية كلية والى الأبد، ومرجع قولنا هذا يعود إلى أن قوات جارانج هي الوحيدة المؤهلة في هذه المرحلة للقيام بالدور الرئيسي إزاء ضعف القدرات العسكرية لمختلف فصائل المعارضة الأخرى، ثم إن بعض تصريحات جارانج تكشف عن هذا التصور لديه، فقد أعلن جارانج أمام المؤتمر الأفريقي الجامع السابع المنعقد بكمبالا في أبريل ١٩٩٤ ما نصه(٤٨):

" الجلابة (يقصد العرب) عبارة عن هجين عناصر عرقيـــة وجنسيات مختلفة تضم أهالي أفريقيين، ومهاجرين عرب وأتـــراك وإغريق وأرمن ... الخ " ، ويضيف "إن الجلابة الذيــن سـجلوا أنفسهم كعرب في إحصاء ١٩٥٥ يشكلون ٣١% من عدد ســكان السودان، في حين أن ٦١% سجلوا أنفسهم كأفارقة " ، ثم يذهـب جارانج إلى حد القول " لقد وجد الجلابة أنفســهم أقليــة حاكمـة متميزة طبقت أيديولوجية العروبة والإســلام السياســي لحمايــة مراكزها الاقتصادية والسياسية في المجتمع الســوداني، ومأســاة الجلابة كجماعة اجتماعية تكمن في نظرتهم العربية الإســـلامية، وفشلهم في النظر أبعد من هذين المعيارين ــ العروبة والإســلام ــ كعاملين وحيدين لتوحيد السودان " ولا يخفى جارانج إعجابـه بالتجربة الصهيونية حين يقول:

"ولنا في اسرائيل مثل، إذ نراها من مدعومة بصورة كبـيرة، وبوسيلة أو بأخرى بملايين قليلة من يهود الدياسبورا"

النوع الثاني : سيناريوهات التسوية الرضائية

وهذه السيناريوهات تقتضي اتفاق كافة الأطـــراف الســودانية حكومـة ومعارضة، شمالية وجنوبية في مؤتمر دستوري على بديل للتســوية يلقــى إجماعا وطنيا، أو اتفاق أطراف المعارضة السودانية ــ حال وصولها للحكـم ــ على ذلك وهناك العديد من البدائل المطروحـــة علــى الســاحة لتسـوية الصراع في السودان، وهذه البدائل تتدرج من الأخذ بالشكل الموحـد للدولـة في ظل الأخذ بنوع من اللامركزية التي تتيح قدراً من المشاركة، وإمكانيـــة لتقاسم السلطة والثروة، وتمر بالأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة، وتنتهي بالاتفاق على رابطة كونفدرالية بين دولتين شمالية وجنوبية، بما يعنيه ذلك بشـــكل أو بآخر بقبول خيار تقسيم السودان.

١ ـــ البديل الأول : السودان الموحد:

وذلك هو أحد البدائل التي تطرحها الحركة الشعبية لتحرير السودان (جارانج) تحت مسمى السودان الديمقراطي العلماني الموحد الجديد، كما يقترب من ذات البديل مشروع دستور الفترة الانتقالية للتجمع الوطني الديمقراطي ، رغم قبوله، بحق تقرير المصير للجنوب وكافة المناطق المهمشة. غير أن هذا البديل يصعب أن يحظى بإجماع وطني كامل ، لأن الحركات السياسية الطائفية والدينية الشمالية ـــ حتى بما فيها بعض فصائل التجمع الوطني ـــ ستتحفظ عليه أو ترفضه نظراً لما يطرحه من "علمانية"، ثم إن بقية الحركات الأخرى سترفضه نظراً لأن الشكل الموحد للدولة قد طبق منذ استقلال السودان حتى عام ١٩٩١ وصادف فشلا ذريعاً في معالجة أزمات المجتمع السوداني بل وزادها تعقيداً في ظل الهيمنة الشمالية على السلطة والثروة في البلاد.

٢ـــ البديل الثاني : الفيدرالية

وقد اقترح هذا البديل كحل لمشكلة اقتسام السلطة والثروة في السودان، وقد أخذ النظام الحاكم في السودان بهذا البديل منذ عام ١٩٩١ إلا أنه حرفه عن مضمونه كليه حيث السلطة مازالت في قبضة رئيس الدولة الذي استولى عليها بانقلاب عسكري، وهو الذي يعين حكام الولايات، وحيث الحكومة الفيدرالية مازالت تحتفظ لنفسها بكافة الصلاحيات على الولايات.

غير أن هذا البديل الفيدرالي يصعب تحقيقه في السودان لأنه يواجه بعقبات ثلاث :

ـــ من جهة فانه لا يوجد لدى الجنوبيين أية ثقة في مدى التزام الجماعات الحاكمة في الشمال بالترتيبات اللامركزية التي يسفر عنها هذا البديل خاصة إذا ما أسفرت عن ضرورة إحداث تغييرات هيكلية في طبيعة الحكومة المركزية لتعكس الطابع الفيدرالي بعدالة وبفعالية.

ورغم أن تجربة الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب لم تكن تجربة فيدرالية، إلا أنها تعكس بشكل أو بأخر حالة من حالات اللامركزية،

ومازالت أصداء فشلها تلقى بظلال الشك على إمكانية تقبل الجنوبيين لهذا البديل اللامركزي.

— ومن جهة ثانية، فان ذوى التوجهات العلمانية في السودان لن يقبلوا بهذا البديل الفيدرالى، أو أى شكل من أشكال اللامركزية طالما أن ذلك يمكن أن يتم في إطار دولة إسلامية أو دولة غير إسلامية تسلطية.ذلك أن طبيعة الدولة — سواء كانت إسلامية أو علمانية أو أي شئ غير ذلك — يجب أن تتقرر أولا من خلال إجماع وطني قبل البحث في أية ترتيبات لامركزية. ولا تبدو في الأفق أية بادرة لإمكانية تحقيق إجماع وطني ديمقراطي حول طبيعة الدولة السودانية. فالنظام السوداني الحالي أسس نظاما إسلاميا من الناحية الدستورية والقانونية، والمعارضة التي يمثلها التجمع الوطني الديمقراطي لديها برنامج للحكم يطغى عليه الطابع العلماني، غير أن وجود الأحزاب الطائفية داخل التجمع — بالتزامها الواضح نحو خلق دولة إسلامية في السودان — يشير إلى أنه لا يوجد إجماع على الالتزام بالعلمانية.

— ومن جهة ثالثة، فان الفيدرالية لا تستقر ولا تستمر إلا في إطار ديمقراطي لأن الملمح الرئيسي للفيدرالية يتمثل في طبيعتها الدستورية، حيث توجد حدود لسوء ممارسة السلطة، وتحديد للاختصاصات، وتوزيع للسلطة والثروة. وقد انهارت التجارب الديمقراطية الثلاث في السودان بفعل عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية حالت دون تحقيق الاندماج الوطني والإجماع الوطني.

٣— البديل الثالث : الكونفدرالية :

وقد اقترحت كأسلوب محتمل للتسوية عن جانب الجنوب عام ١٩٦٥، ومن جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان (جارانج) والتي فضلت هذا البديل في بداية التسعينيات .غير أن هناك صعوبات نظرية وعملية في الأخذ بهذا البديل، فمن الناحية النظرية فان تطبيق الترتيبات الكونفدرالية على السودان يعنى بشكل أو بأخر الخروج عن مظلة الدولة المركزية والتحول

نحو وضع استقلالي انفصالي، ومن شأن ذلك أن يثير تساؤلات لدى كل من الجنوب والشمال. فإذا كان الجنوب قادرا على الابتعاد عن هيمنة المركز فلماذا لا يقطع صلته به مرة واحدة والى الأبد ؟ أكثر من ذلك ـ فانه وبالنظر إلى تاريخ العهود المنقوضة بين الإقليمين ـ فما الذي يمنع الشمال من استخدام الترتيبات الكونفدرالية لفترة ثم النكوص عنها والعودة إلى المركزية ؟ وسيكون التساؤل بالنسبة للشمال هو: طالما أن المحتوى الأساسي للدولة المركزية سيضيع في ظل الكونفدرالية فما الداعي للأخذ بهذا البديل؟

ومن الناحية العملية، فان غياب رابطة كونفدرالية في العصر الحديث للحكم من خلالها على هذا البديل تجعل من الصعوبة الأخذ بها فرغم أن سويسرا، دولة كونفدرالية، إلا أنها اليوم إلى الفيدرالية أقرب. ثم إن كومنولث الدولة المستقلة هو رابطة حديثة يصعب الحكم من خلالها.

وواقع الحال يشير إلى أن الكونفدرالية أقرب إلى التقسيم والانفصال منها إلى إقامة كيان لدولة واحدة مستقلة.

٤ـ البديل الرابع : التقسيم

وقد اقترح هذا البديل من جانب الجنوبيين(٤٩) وشكل أحد البدائل المفضلة لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان، واقترح من وقت لأخر من جانب بعض الشماليين. ويعتقد أن الجبهة القومية الإسلامية الحاكمة تفضل انفصال الجنوب، غير أن هذا الموقف يعبر عن وضع انتهازي ذلك أنها تؤثر هذا البديل في حالة ما إذا كان الجنوب في وضع يمكنه من الاستيلاء على السلطة في السودان متحالفا مع غيره من القوى العلمانية والديمقراطية في الشمال. يدلنا على ذلك أن الجبهة رفضت هذا البديل في النصف الأول من التسعينيات عندما اعتقدت أنها في موضع قوة، ثم عادت وقبلته بعد ذلك عندما اختل ميزان القوى لغير صالحها.

وفى المقابل فان كل القوى السياسية في الشمال ترفض بديل انفصال الجنوب، وهى وإن اعترفت بحق تقرير المصير للجنوب وللمناطق المهمشة إلا أنها تعول على قدرتها خلال الفترة الانتقالية في إقناع الجنوب بالعدول

عن بديل الانفصال، حفاظا على الوحدة الإقليمية للسودان وهو أمر مشكوك فيه إلى حد بعيد.

ورغم أن بديل الانفصال يصعب تصور الاتفاق حوله من جانب كافة الأطراف السودانية وبخاصة الشمالية، إلا أنها يمكن أن تجبر على قبوله والتسليم به في حالة الانهيار الكامل للنظام السوداني الحالي دون وجود قوة سياسية فاعلة تملأ الفراغ، أو في حالة سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على الإقليم الجنوبي بكامله، وعجز القوى الشمالية عن الاستمرار في المواجهة.

خاتمة

رأينا فيما تقدم كيف تعقدت مشكلة جنوب السودان، وامتدت لتطال كيان الدولة السودانية ككل، ورغم أن المشكلة تبلورت في ظل الحكم الاستعماري البريطاني، إلا أن ممارسات حكومات ما بعد الاستقلال قد زادت المشكلة تعقيدا، ودفعت بأطراف عديدة شمالية وجنوبية إلى التورط فيها فتعددت المواقف وتناقضت وتشابكت بشكل جعل من الصعوبة بمكان وضع تصورات لاحتمالات حسم الصراع أو تسويته سلميا.

وواضح مما تقدم أن كافة البدائل السلمية الرضائية للتسوية يصعب التوصل إلى إجماع وطني حول أي منها في المستقبل المنظور، وأن المجال سيظل مفتوحا في المستقبل المنظور للبدائل الصراعية وبخاصة الانهيار الكامل للدولة السودانية مع احتمالات تدخل قوى إقليمية ودولية، أو تمكن الحركة الشعبية لتحرير السودان (جارانج) من السيطرة على الجنوب وكافة المناطق المهمشة في الشرق والغرب وإعلان الانفصال، أو سيطرة الحركة الشعبية على السودان بالكامل وتغيير هويته كلية.

..... وإزاء هذا الوضع الخطير الذي يهدد الوجود السوداني كلية، فإن الآمال تظل معلقة على قيام مصر بدور توفيقي بين المعارضة والحكومة يسمح بعقد مؤتمر دستوري بين كافة الأطراف المتصارعة، لتسوية القضايا الرئيسية، وذلك انطلاقا من الموقف الثابت والمعلن بضرورة الحفاظ على وحدة السودان وسلامتها الإقليمية، وحماية للأمن الوطني المصري على الحدود الجنوبية. ورغم صعوبة هذه المهمة إلا أن مصر تظل هي المؤهلة للقيام بها بحكم ثقلها الإقليمي من جهة، وبحكم اتصالها بمعظم أطراف الصراع من جهة أخرى.

هوامش ومصادر الدراسة

(١) محمد عمر بشير: جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع ـ ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ ١٩٧١) ص ٣٢.

(٢) **Sam C. Sarkesian,** Soudan, Paper delivered at The African Studies Association, Annual meeting, Nov. 8 11, 1972, Philadelphia Pennsylvania, p. 3.

(٣) **Idem**

(٤) **Robert O. Collins, The Southern Sodan, 1883 1898, Astruggle forcontrol,** (New Haven: Yale University Press, 1962), p. 12

(٤) محمد عمر بشير: م.س.ذ.ص ٣٩

(٥) **Robert O. Collins, Op. Cit., P. 57**

(٦) **Sam C. Sarkesian, Op. Cit., Pp. 7 14**

(٧) **Ibid., Pp. 14 17**

وانظر أيضاً:

Mandour El Mahdi, **A Short history of the Sodan,** - (London: Oxford University Press, 1965) Pp. 139 144,

- ولمزيد من التفصيل:

Dunstan M. Wai Pax Britanica and the Southernn Sudan; - the View **African Affairs,** Vol. 79, No. 316, July 1980, Pp. 382 385

(٨) **Eva L. R. Meyerowitz, The Southern Sudann Today, in African Affairs,** Vol. 62, No. 248, July 1963, P. 275.

(٩) Oliver Albino, **The Sodan Southernn Viewpoint,** (London: Oxford University Press, 1970), Pp. 31 39.

وانظر أيضاً:

Eva L. R. Meyerowitz, **Op. Cit.,** P. 276

(١٠) محمد عمر بشير: م.س.ذ.ص ص ١٣٦ ـ ١٣٧

(١١) م.س. ص ص ١٤١ ـ ١٤٩

وانظر أيضاً:

Eva L. R. Meyerowitz, **Op. Cit.,** 277 278.

(١٢) **Sam C. Sarkesian, Op. Cit.,** Pp. 23 26.

(١٣) **Iidem.**

(١٤) محمد عمر بشير: م.س.ذ. ص ص ١٥٨ ـ ١٦٤

وانظر أيضاً: **علي عبد الرحمن الأمين: الديمقراطية والاشتراكية في السودان** ـ (بيروت: المكتبة العصرية ـ ١٩٧٠) ص ص ٤٤ ـ ٥٦.

(١٥) **John Howell & M. Beshir Hamid, Sudan and the Outside World**, 1964 - 1968 **African Affairs**, Vol. 68, No. 273 Oct. 1969, Pp. 302 - 310.

(١٦) انظر نص البيان بالكامل في: محمد عمر بشير: م.س.ذ. ملحق رقم ٢٠ ـ ص ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥.

(١٧) يؤكد ذلك بيان صادر عن جبهة تحرير جنوبي السودان في أواخر عام ١٩٧١ حيث يقول: "إذا كان الانقلاب العسكري ضد نميري أمراً متوقعاً سواء من اليسار أو اليمين أو من جنوب السودان بطريق غير مباشرة، فإن الأمر الذي لم يكن في الحسبان هو تدخل كل من مصر وليبيا إعادة نميري إلى السلطة إن السؤال الرئيسي الذي يثيره الشعب السوداني جماعات أو أفراد هو ما إذا كانت الظروف قد تغيرت منذ عام ١٩٥٦ لتجعل الوحدة مع العرب أمراً مقبولاً.. إننا كحركة تحرير لجنوبي السودان نعتقد أنه يتعين على كل السودانيين في الشمال والغرب والشرق والوسط والجنوب العمل معاً لإسقاط النظام الديكتاتوري لنميري واستعادة الاستقلال والديمقراطية للسودان.."

The Return of Nimeri- Implications & South Sudan Reactions Official statement issuded by the Editor of the Grass Curtain, on bbehalf of The Southern Sudan Liberation Movement, official Statement, No. 1, August 4, 1971.

(١٨) **Sam C. Sarkesian, Op. Cit.**, P. 29.

وانظر أيضاً:

د. رفيعة حسن أحمد "الحكم الإقليمي كأداة للوحدة القومية في السودان" **مجلة السودان للإدارة والتنمية** (الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، المجلد رقم ١٤ العدد الأول، ١٩٩٩٨١) ص ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

(١٩) M. O. Beshir, Diversity, Regionalislism and national Unity, (Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies, Research Report, No. 54, 1979) P. 28 & 29.

(٢٠) **د. رفيعة حسن أحمد:** م.س.ذ. ص ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢١) **M.O. Beshir** **Op. Cit.**, Pp 29 30

(٢٢) **Francis M. Deng**, The Dynnamics of Identification a basis for national Integration in the Sudan in **Africa Today** Vol. 20, No. 3, Summer 1973, Pp. 19 - 28.

(٢٣) **Africa Confidential**, 13 April 1983, p. 3

(٢٤) **Ibid.**, 22 June 1983, p.

(٢٥) **Ibid.**, p. 7

(٢٦) انظر نص القرار في:

Republic of Sudan, Ministry of Guidance and National Information, **Perspective on the South**, (Khartoum, 1983) Pp. 45 - 67.

(٢٧) **Africa Confidential**, 19 Oct., 1983. Pp. 1 – 3.

(٢٨) انظر من مبررات تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان:

Republic of Sudan, **Law in Farce, Faith in the Heart, on the prudence**, Occasionnal Paper Series, No. 1, (Khartoum, 1983), Pp. 3 – 8.

(٢٩) انظر في هذا الصدد:

Africa Confidential, 19 Oct. 1984, Pp. 5 – 6, and 30 Nov. 1983, p. 5.

(٣٠) **Ibid.**, 19 Oct. 1983, Pp. 1 – 3.

(٣١) Judy Mayotte The Dynamics of Identification a basis for Integration in the Sudan: The Paradox of Humann **Journal of Interrnational Affairs**, (Columbia: The Trustees of Columbia Univ., Vol. 47, No. 2, Winter 1994), p. 504.

(٣٢) **Ibid.**, Pp. 504 – 508.

(٣٣) انظر نص اتفاقية السلام في:

مركز الدراسات الاستراتيجية (الخرطوم): **التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٦**، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٧)، ص ص ٣٣٨ ـ ٣٥٧.

(٣٤) م.س.، ص ص ٣٦ ـ ٤٤.

(٣٥) Judy Mayotte, **Op. Cit.**, Pp. 511 – 512.

(٣٦) راجع نص هذه المراسيم في:

مركز الدراسات الاستراتيجية (الخرطوم): م.س.ذ.، ص ص ٢٠٨ ـ ٢٠٤

(٣٧) انظر نص هذا المرسوم في:

المرسوم الدستوري الرابع عشر (تنفيذ اتفاقية السلام) لسنة ١٩٩٧ (مطبوع على الكمبيوتر)

(٣٨) جمهورية السودان: **دستور جمهورية السودان ـ أبريل ١٩٩٨** (الخرطوم: بدون ناشر، وبدون تاريخ)

(٣٩) **جريدة الخرطوم**: "نص خطاب رياك مشار أمام المؤتمر الأفريقي الجامع" (القاهرة: الأربعاء ١٩٩٤/٥/١١) ص ٥

(٤٠) مركز الدراسات الاستراتيجية (الخرطوم): م.س.ذ.، ص ص ٣٢٣ ـ ٣٣٠.

(٤١) التجمع الوطني الديمقراطي: أمانة الشئون الدستورية والقانونية وحقوق الإنسان: مشروع دستور الفترة الانتقالية، (مطبوع على الكمبيوتر). انظر نص المادة. ٩، ١٠، ١١، ١٢ ص ٤، ونص المادة ٣٠ ص ٨.

(٤٢) انظر في تفصيل ذلك:

وثائق الحزب الاتحادي الديمقراطي: (مطبوعة على الكمبيوتر)

(٤٣) **وثائق حزب الأمة**: (مطبوعة على الكمبيوتر)

(٤٤) **جريدة الخرطوم**: "نص خطاب قرنق أمام المؤتمر الأفريقي السابع"، (القاهرة: الاثنين ١٩٩٤/٥/٩) ص ٥.

(٤٥) Peter Nyot Kok Conflict, and racial cleavage Anyang, (ed), **Arms and Daggers in the Heart of Africa,** (Nairobi: Academy science Publishers, 1993) Pp. 33 - 35.

(٤٦) **Ibid.**, Pp. 39 - 56.

(٤٧) د. إبراهيم أحمد نصر الدين: "الوضع الراهن في السودان واحتمالاته المستقبلية" ورقة عمل قدمت لحلقة نقاشية بقسم النظم السياسية والاقتصادية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، يناير ١٩٩٧) ص ص ٥ ـ ٧.

(٤٨) جريدة الخرطوم: "نص خطاب قرنق.. م.س.ذ.، ص ٥.

(٤٩) هناك العديد من الكتابات التي يعبر فيها المثقفون الجنوبيون عن رغبتهم في انفصال الجنوب، ويطرحون فيها العديد من المبررات القانونية والسياسية التي تعطي للجنوب حق تقرير المصير والاستقلال، كما يؤازر هؤلاء في أطروحاتهم بعض الكتاب والمنظمات الأجنبية. راجع على سبيل المثال:

Peter Nyout Kok, **Op. Cit.**, Pp. 62 - 56

وانظر أيضاً:

Angela M. Lioyd The Southern Sudan: A Compelling Case for Secession in **Columbia Journal of Transnational Law**, (Vol. 32, No. 2, 1994) Pp. 439 - 454.

وانظر كذلك:

AAPPS Human Right Watch **Newsletter**, (Nairobi: African Association of Political Science, No. 16, Sept. 1994), P. 12 & 13.

Peter Woodward A New Map of African? Deflections on the Horn in **Africa Insight**, (Vol. 23, No. 1, 1993), Pp. 11 - 13.

الفصل الثالث

"الأزمة الصومالية

وتداعياتها على دول الجوار والمحيط"

د. إجلال رأفت

نظرة مدققة على القارة الأفريقية في التسعينيات، تكشف لنا أهم أسباب النزاعات التي تواجهها غالبية دول القارة. فتعم النزاعات الداخلية وتبرز في شكل قبلي أو عرقي. ويمكن إرجاع أهم أسبابها إلى عوامل ثلاثة رئيسية: العامل الاجتماعي والمتمثل في غياب الدولة القومية في أفريقيا جنوب الصحراء؛ والعامل الاقتصادي وأساسه غياب العدالة في توزيع ثروات البلاد؛ والعامل السياسي والمتمثل في غياب المشاركة في السلطة لكافة التقسيمات الاجتماعية والقوى السياسية.

أما النزاعات الخارجية، فتبرز في صور عدة، لعل من أهمها المشكلات الحدودية، والأقليات المعارضة التي تعمل ضد دولها من الدول المجاورة، والهجرات الكثيفة من دولة إلى أخرى. وتتمثل أهم أسباب تلك النزاعات في قيام الدولة الأفريقية الحديثة على التقسيم الاستعماري العشوائي للقارة؛ ودكتاتورية بعض الأنظمة الأفريقية رغم الشكل الديمقراطي الذي يطبق في بعض دول القارة منذ التسعينيات وأحياناً قبل ذلك؛ والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى الهجرة؛ وأخيراً الاستقطاب الدولي لبعض الأنظمة الأفريقية، مما يصعد الخلافات القائمة.

فإذا عدنا إلى الأزمة الصومالية، وحاولنا اختبار هذه الحقائق العامة في شأنها، وجدنا أن كثيراً منها يصلح أسباباً لانهيار تلك الدولة. ولكن ما هي طبيعة الأزمة الصومالية؟

تتمثل الأزمة الصومالية في الانهيار الكامل للدولة بمؤسساتها المختلفة الرسمية منها والأهلية، هذا الانهيار الذي نتج عنه تصادم القوى السياسية والاجتماعية الصومالية، وصل إلى حد الاشتباك المسلح في إطار حرب أهلية ممتدة بدأت بعد سقوط سياد بري في سنة ١٩٩١، واستمرت حتى الآن. وقد عمت هذه الحرب جنوب الصومال ووسطه؛ أما شماله فقد أفلت نسبياً من هذا المصير، وذلك بإعلانه الانفصال عن جمهورية الصومال وتأسيسه لجمهورية أرض الصومال في سنة ١٩٩١،بعد سقوط سياد بري بفترة وجيزة.

من ناحية أخرى، اشتعلت هذه الحرب في منطقة جغرافية واستراتيجية حساسة هي القرن الأفريقي، المطل على باب المندب، والمشاطئ للمحيط الهندي والبحر الأحمر، وهما طريقا البترول القادم من الجزيرة العربية وإيران والمتجه نحو القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. وأي اشتباكات عسكرية في هذه المنطقة، يمكن أن تؤدي إلى تهديد للأمن الإقليمي والدولي.

من ثم يصبح للأزمة الصومالية مستويان: المستوى الداخلي، وهو تعبير عن ذروة الصدام بين مصالح الأطراف الداخلية المختلفة للأزمة، هذه الذروة التي تعتبر نتاجاً لتشابك عديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والمستوى الخارجي، في شكله الإقليمي والدولي والذي يعبر هو أيضاً عن صدام في المصالح بين الأطراف الدولية للأزمة من جهة، والدولة المعنية من جهة أخرى. غير أن المستوى الثاني للأزمة في شقه الدولي، لم تصل التناقضات التي يتضمنها إلى حد الذروة كما في المستوى الأول، بل وقفت عند حد تهديد مصالح هامة ولكنها ليست حيوية للأطراف الدولية. أما في شقه الإقليمي، فالأمر يختلف، حيث أن الحرب الأهلية الصومالية تؤثر بشكل مباشر، ولأسباب عديدة، على الأمن الأثيوبي. وبالتالي يمكن أن نفترض أن إدارة الأزمة الصومالية على المستوى الداخلي والإقليمي ستكون أكثر تعقيداً من إدارتها على المستوى الدولي[1].

وفي إطار محاولات إدارة الأزمة الصومالية، تصدت لهذا الغرض أطراف دولية وإقليمية عديدة، أذكر منها جيبوتي وأثيوبيا وكينيا ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. كما أن المنظمات الإقليمية والدولية قامت أيضاً بدورها في هذا المجال، من خلال عدة محاولات أذكر منها، منظمة الإيجاد ومنتدى أصدقاء الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز ودول الاتحاد الأوربي ومنظمة الأمم المتحدة. ولكن كل هذه المبادرات ظلت تقريباً بدون نتائج إيجابية. ويمكن استثناء محاولتين استطاعتا ـ على أقل تقدير ـ أن تثيرا اهتمام جملة الفصائل الصومالية

حتى الآن، وهما المبادرة الإثيوبية في عام ١٩٩٦ والتـــي أفـــرزت اتفـــاق سودري، والمبادرة المصرية في عام ١٩٩٧ والتي أســـفرت عـــن إعـــلان القاهرة. وتعتبر هاتان المبادرتان أكمل المحاولات التي بذلـــت حتـــى الآن، وذلك رغم العقبات التي تواجههما. وجدير بالإشارة إلى أننـــا الآن بصـــدد مراقبة نتائج مبادرة منتدى أصدقاء الإيجاد، التي بدأت فـــي ١٩٩٨/١٠/٢٠ والتي مازالت سارية حتى كتابة هذه السطور.

على ذلك يمكن تقسيم البحث على النحو التالي:

أولاً: أسباب الأزمة:

١- أسباب داخلية. ٢- أسباب خارجية.

ثانيا: المحولات الدولية والإقليمية لحل الأزمة:

١- اتفاق سودري. ٢- إعلان القاهرة.

٣- محاولة منتدى شركاء الإيجاد.

ثالثا: تداعيات الأزمة على دول الجوار والمحيط (مصر - أثيوبيا)

رابعا: نتائج البحث.

أولا: أسباب الأزمة الصومالية

١.الأسباب الداخلية

رغم أن الحرب الأهلية تفجرت بعد سقوط سياد بري مباشـــرة، إلا أن جذورها تعود إلى أواخر السبعينيات، حين تكونت الفصائل العسكرية التـــي خاضت هذه الحرب. وكان لكل فصيل في هذا التوجه، كمـــا كـــانت هنـــاك عوامل أخرى موضوعية ساهمت في إزكاء هذه التوجهات القبلية. وسـنتناول

في نقطة أولى، العوامل التي دفعت كل فصيل على حدة لحمل السلاح، ثم نحلل الأسباب العامة والموضوعية لانتشار التذمر في كل أنحاء البلاد.

أ- الأسباب القبلية:

كان شمال الصومال هو المبادر إلى طلب الوحدة مع الإقليم الجنوبي للبلاد، وذلك بعد استقلالهما مباشرة عن بريطانيا وإيطاليا في سنة ١٩٦٠. إلا أن مشاكل عدة واجهت الجمهورية المتحدة الوليدة. ومن أولها الاختلافات الثقافية والإدارية والسياسية بين الشطرين، نتيجة لخضوع كل منهما إلى نوعين مختلفين من الاستعمار. فالنظم التعليمية مختلفة، واللغتان الأجنبيتان الرسميتان مختلفتان[٢]. كذلك نظم الإدارة، فالاستعمار الإيطالي كان يحكم القبضة على جنوب الصومال، بينما أدارت بريطانيا الشمال بشكل غير مباشر ترك مساحة معقولة للحريات الخاصة للمواطنين بحيث ظل القانون العرفي الصومالي "الحير" (XEER) هو السائد في التعاملات المحلية بين المواطنين[٣]. ورغم كل هذه التباينات، لم يطالب الصوماليون بفترة انتقال مناسبة قبل الاندماج الكامل بين الشطرين، كان من الممكن أن تذيب تلك الاختلافات بشكل تدريجي ومنظم.

عامل آخر دفع شمال الصومال إلى أن يكون أول من يحمل السلاح في وجه الحكم المركزي في مقديشيو، وهو استئثار الجنوب بغالبية المراكز السياسية الحساسة، والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية. أضف إلى ذلك أن الحكومات الصومالية المتتالية ركزت على تنمية الجنوب اقتصادياً وأهملت الشمال. وقد جاءت هزيمة الصومال في حربها ضد أثيوبيا على منطقة الأوجادين سنة ١٩٧٨، لتضعف سياد بري، ومن ثم تفجر المعارضة ضده، وقد نتج عن ذلك تكوين فصيلين في الشمال:

الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال (S.S.D.F.)[٤]: قامت مجموعة ضباط شماليين بمحاولة انقلاب فاشلة، أعدم فيها قائد الانقلاب محمد شيخ عثمان و ١٦ من رفاقه، وغالبيتهم من قبائل الماجرتين التي تعيش في الشمال الشرقي من البلاد. وسط هذا الجو المشحون، أسس الكولونيل عبد الله يوسف أحمد ــ ويقال أنه كان العقل المدبر للانقلاب السابق ــ الجبهة

الديمقراطية لخلاص الصومال في سنة ١٩٧٩. وقد وجدت هذه الجبهة تجاوباً كبيراً من قبائل الماجرتين. وجدير بالملاحظة هنا أن بروز المعارضة في هذه القبائل التي تتفرع عن الدارود مثل قبيلة سياد بري "الماريجان"، يشير إلى ميلاد ظاهرة خطيرة، ألا وهي الانقسام العشائري في الصومال، والذي تفشى إبان الحرب الأهلية الحالية(٥). وجدير بالذكر أن عبد الله يوسف كان لاجئاً في أثيوبيا لسنوات طويلة قبل قيادته للجبهة المذكورة. ومن ثم سهل على أثيوبيا احتضان هذا التنظيم. ملاحظة أخرى جديرة بالتسجيل هي أن هذه الحركة هي التي أعلنت في مطلع شهر يوليو سنة ١٩٩٨ تكوين ولاية أرض بونت المستقلة، والمكونة من خمس محافظات في أقصى الشمال الشرقي للبلاد، وتقرر أن تكون عاصمتها جروة، وميناؤها بوصاصو. وقد انتخب عبد الله يوسف رئيساً لهذه الولاية(٦).

الحركة القومية الصومالية (S.N.M.)(٧): هي ثاني جبهة معارضة تشكلت وكان ذلك سنة ١٩٨١. ارتكزت أيضاً هذه الجبهة على أبناء الشمال وبخاصة قبائل الإسحاق، وتزعمها عبد الرحمن أحمد علي (تور) الذي كان يعمل سفيراً في حكومة سياد بري. وقد تميز هذا التنظيم بضم نخبة من السياسيين والمثقفين والتجار الذين تضرروا من سياسات سياد بري(٨). وقد اتخذت هذه الحركة في البداية أثيوبيا مقراً لها، ثم عملت بعد ذلك على الاستقرار في شمال الصومال. بعد إبرام أثيوبيا والصومال اتفاق عدم الاعتداء في عام ١٩٨٨. غير أن قادتها ظلوا يتحركون بين أديس أبابا ولندن(٩).

جدير بالإشارة أن الحركة القومية الصومالية، هي التي أعلنت في ١٩٩١ انفصال أرض الصومال، بينما لم يكن في برنامجها عندما قامت، ما يدل على أنها حركة انفصالية. بل على العكس، كان من أهدافها المعلنة الحفاظ على الوحدة الوطنية الصومالية في إطار اللامركزية التي تهيئ للشعب الصومالي قدراً أكبر من الديمقراطية في الحكومة التي ستتولى بعد إسقاط سياد بري(١٠).

هذه هي أهم الفصائل الشمالية، وننتقل بعد ذلك إلى رصد أهم الفصائل الجنوبية وأسباب تشكيلها.

الحركة الوطنية الصومالية (.S.P.M)[11]: تشكلت هذه الحركة في عام ١٩٨٩، ودعامتها قبائل الأوجادين في الجنوب والجنوب الغربي للصومال. ويتألف معظم أعضائها من كبار المسئولين العسكريين السابقين في الجيش الصومالي. ويرأس هذه الحركة الجنرال آدن عبد الله نور (جادبيو)، وقد بدأت قبائل الأوجادين تتحفظ على سياسة سياد بري، بعد المعاهدة الصومالية الأثيوبية في عام ١٩٨٨. فقد ترجم البند الذي ينص على "عدم سماح النظامين بأي نشاط سياسي أو عسكري ضد بعضهما البعض من داخل أراضي كل منهما"، على أنه يعني تخلي حكومة سياد بري عن استرداد الأوجادين من أثيوبيا. وعندما تحول التحفظ إلى بداية تمرد في صفوف الأوجادينيين، فصل سياد بري من الجيش عدداً من المسئولين العسكريين، كانوا جميعاً من قبائل الأوجادين. فقد خشي رئيس الجمهورية من تسرب التمرد القبلي إلى الجيش الوطني الصومالي، حيث كان الأوجادينيون يشكلون السواد الأعظم من هذا الجيش[12]. وجدير بالذكر أن الجنرال آدن عبد الله نور وزير الدفاع في ذلك الوقت كان ضمن المبعدين.

توالت بعد ذلك أسباب أخرى ثانوية ساهمت في دفع عشائر الأوجادين لحمل السلاح في وجه الحكومة. واذكر من هذه الأسباب أن القبيلة الأم وهي الدارود، تعد من أكثر القبائل الصومالية عدداً وأوسعها انتشاراً في البلاد. فهي تقطن الشمال الشرقي (عشيرة الماجرتين) والغرب (الأوجادين) والجنوب الغربي (الماريجان). كما أن لها باعاً طويلاً في الحركة الوطنية الصومالية والنضال ضد الاستعمار[13]. ومن ثم يصعب عليها التنحي عن السلطة، لا سيما أنها كانت تتمتع بكثير من الامتيازات السياسية والاقتصادية وقت أن كانت متحالفة مع سياد بري.

المؤتمر الصومالي الموحد (.U.S.C)[14]: نشأ هذا الفصيل كحركة سياسية في روما سنة ١٩٨٩. وتعتبر قبائل الهوية هي دعامة هذا التنظيم، وهي تقطن في وسط البلاد وحول مدينة مقديشيو، تزعم هذه الجبهة وقت

تشكيلها الجنرال محمد فارح عيديد، وذلك بعد أن استقال من منصبه كسفير لبلاده في الهند. ويبدو أن وجوده على رأس الجبهة قد ساعد على تحولها من حركة سياسية إلى حركة سياسية عسكرية، كما سهل دخولها بعد ذلك إلى مقديشيو في سنة ١٩٩١. وقد مثلت ضربات هذا الفصيل الحلقة الأخيرة في الحرب المسلحة للمعارضة ضد سياد بري، الذي كان نظامه قد بدأ ينهار وجيشه يتفكك لاسيما بعد خروج قبائل الأوجادين من بين صفوف مؤيديه. لذلك سهل على قوات المؤتمر الموحد أن تنهي المواجهة مع سياد بري في بحر أيام معدودة. وسقط النظام وهرب الرئيس إلى جنوب البلاد حيث احتمى بقبيلة الماريجان[١٥].

إنقسم المؤتمر الصومالي الموحد بعد ذلك إلى جبهات فرعية تتناحر على السلطة. وأهم تلك الجبهات هي فصيل حسين محمد فارح عيديد "التحالف الوطني الصومالي"، وفصيل علي مهدي "تحالف إنقاذ الصومال". هناك شخصية هامة ثالثة في المؤتمر الموحد هي عثمان عاتو. وقد تقلب في تحالفاته بين عيديد وعلي مهدي، حتى استقل مؤخرا عنهما وبدأ يعارضهما.

غير أننا شاهدنا في الآونة الأخيرة، انقساما داخليا في أحد الفصيلين الرئيسيين؛ فيواجه علي مهدي تحديات كبيرة لزعامته من داخل فصيله، إذ أعلنت مجموعة من أعوانه معارضتها لاستمرار زعامته نظرا لانتهاء الفترة المخولة له. هذا بالإضافة إلى اتهامهم له بالاستبداد واحتكار سلطات واسعة داخل الفصيل، تتيح له أن ينسق مع عيديد دون الرجوع إليهم.

الجبهة الوطنية الصومالية (S.N.F.)[١٦]: نشأت هذه الجبهة بعد سقوط سياد بري، في جنوب البلاد حول مدينة قسمايو، ودعامتها قبيلة الماريجان وهي قبيلة سياد بري. وقد حملت السلاح في وجه قوات المؤتمر الصومالي الموحد الذي أسقط النظام وذلك تضامنا مع سياد بري. وكان يتزعم المؤتمر في ذلك الوقت الجنرال محمد فارح عيديد وهو والد حسين فارح عيديد الحالي. ويتزعم هذه الجبهة الآن الجنرال عمر حاجي محمد حرسي، ويتحالف معه محمد سعيد مورجن زوج ابنة سياد بري.

تقف هذه الجبهة، مع مورجن، ضد الاتحـــاد الإســلامي الصومـــالي، وينعتوه بالإرهاب. من هنا يأتي التقارب مع أثيوبيا. أما موقفهم من مصـــر فهو سلبي لأنها في عرفهم، متحيزة لحسين عيديد الذي يقاتلهم في الجنوب.

من ناحية أخرى، صرح مورجن بأنه سيشكل قريباً حكومــــة مســتقلة تشمل مناطق جوبا السفلى والعليا، بما في ذلك قسمايو. وسيطلق على هـــذه الحكومة اسم "أرض جوبا" وستنضم، فور الإعلان عنها إلى "أرض بونـــت" في اتحاد فيدرالي(١٧). وجدير بالإشارة أن أرض بونت تقوم علـــى عشـــائر الماجرتين المتفرعة عن الدارود مثل الماريجان. ومن ثم قد يكون هذا الاتحاد بوابة لتجميع قبائل الدارود في دولة مستقلة واحدة، لاسيما إذا انضم إليهم آدن عبد الله نور (الأوجادين).

جيش الرحانوين للمقاومة: تشكل هذا الفصيل سنة ١٩٩٥ بسبب استيلاء محمد فارح عيديد على مدينة بيدوة وطردهم منها. ويعيش الرحانوين إلـــى الغرب من مقديشيو في وادي نهر شبلي، وهم مستقرون في هـــذه المنطقـــة لأنهم قبائل زراعية. ويتزعم جيش الرحانوين حسن محمد نورشا تيفـــودود. ويمكن لهذه القبائل أن تستفيد من إعلان القاهرة لأنه يتضمن ســحب قـــوات عيديد من بيدوة(١٨).

الحركة الإسلامية الصومالية: أصبح أئمة المساجد، في عهد سياد بري، مصدراً هاماً للمعلومات، بعد أن أصبحت المساجد المكان الوحيـــد الـــذي لا تطبق عليه الرقابة الحكومية. وقد أخذ هؤلاء الأئمة والمشايخ يندون بتدهور الأوضاع في البلاد، نتيجة للفساد وارتفاع الأسعار والقمع الحكومي؛ فاستغلت الحكومة واقعة اغتيال المبعوث البابوي إلى الصومـــال فـــي يوليـــة ١٩٨٩ لتصفية هذه الحركة، إما بالاعتقال أو بالإعدام. وأغلب الظن أن مـــن تبقـــى منهم كون نواة للحركات الإسلامية التي تشكلت فيما بعد، وأهمـــها الاتحـــاد الإسلامي الصومالي.

ويستمد الاتحاد الإسلامي الصومالي قوته من فعاليته علـــى المســتوى الداخلي والإقليمي. فبالنسبة للداخل، يعتبر هذا التنظيم، الفصيل الصومـــالي الوحيد الذي يبتعد تكوينه نسبياً عن الأساس القبلي، معتمداً على العقيدة الدينية

كعماد له. من هنا كان انتشاره في مناطق كثيرة من الصومال وبخاصة في الجنوب والغرب، بالقرب من الحدود الأثيوبية. وكثيراً ما يشتبك هذا الفصيل في قتال عنيف مع القوات الأثيوبية في هذه المناطق.

أما على المستوى الإقليمي، فتبرز أهميته في كونه الأصل الذي يتفرع عنه الاتحاد الإسلامي في الأوجادين[١٩]، ويرفض هذا التنظيم التعاون مع حكومة زيناوي، حتى في شكلها الفيدرالي الذي أقره الدستور الأثيوبي الجديد، كما يهدف إلى الانفصال عن الدولة الأثيوبية، وتنظيم الاتحاد الإسلامي في أثيوبيا تنظيم عسكري مثل الاتحاد الإسلامي الصومالي. ويبدو أنه يقوم – حسب ادعاءات الحكومة الأثيوبية – ببعض التفجيرات في داخل أثيوبيا ومحاولات اغتيال بعض الشخصيات العامة وبعض المسئولين الأثيوبيين.

رغم أهمية هذا التنظيم، أو ربما بسبب هذه الأهمية، تتراوح علاقته بالفصائل العسكرية الصومالية الرئيسية بين الرفض والقبول. فعلى سبيل المثال، يهاجم علي مهدي التنظيم ويصفه بأنه "مجموعة إرهابية تريد الوصول إلى السلطة عبر فوهة البندقية"، ويرفض بالتالي إشراكه في عملية المصالحة الوطنية التي يرتب لها في البلاد[٢٠]. ويتماثل موقف علي مهدي مع موقف زعيمين صوماليين آخرين هما محمد سعيد مورجن وعمر حاجي محمد حرسي. وقد صرحت الحركة الوطنية الصومالية أن طائرة أثيوبية تحمل أسلحة وذخائر قد حطت في مطار قسمايو في شهر مايو سنة ١٩٩٧، وأن الجنرال مورجن تسلم هذه الشحنات[٢١]. هنا نلاحظ صلة مصلحية بين مورجن وأثيوبيا: فهو يتلقى من أثيوبيا أسلحة لمحاربة الاتحاد الإسلامي – وهذا مطلب أثيوبي – ويستخدمها في نفس الوقت ضد فصيل حسين عيديد – وهذا هدفه الشخصي.

في مقابل هذا التيار المناهض للاتحاد الإسلامي الصومالي، يوجد مؤيدون له من الفصائل الصومالية الهامة؛ فيؤيده حسين فارح عيديد كما يبدو أنه يمده أحياناً بالأسلحة كما تصرح بعض المصادر الصومالية والأثيوبية. ويقف أيضاً مع الاتحاد الإسلامي رجال المحاكم الشرعية وأئمة المساجد

وكثير من الفصائل الأخرى. فقد رؤوا فيه رمزاً لتحدي الطموحات الأثيوبية في التراب الصومالي ورأس الحربة في المواجهة. ومن ثم أصبح الاتحاد الإسلامي قاعدة شعبية حقيقية تتضح في صورة مظاهرات تأييد متكررة، لاسيما عند كل هجوم أثيوبي على الحدود الصومالية(٢٢).

حدثت نقلة نوعية في طبيعة الاتحاد الإسلامي في الآونة الأخيرة. فقد أعلن في العام الماضي أنه تحول إلى منظمة سياسية تسعى للوصول إلى السلطة في الصومال، وتؤيد أي زعيم إسلامي يتعهد بإعلان جمهورية الصومال الإسلامية(٢٣).

ب ــ الأسباب الموضوعية:

صاحبت الظروف القبلية الخاصة عوامل أخرى موضوعية، سادت على المستوى القومي، وتعلقت بالهيكل الاجتماعي الصومالي وبطبيعة نظام الحكم وبالوضع الاقتصادي المتدهور في المراحل الأخيرة من حكم سياد بري.

الهيكل الاجتماعي الصومالي: يعتبر الصومال من الدول الأفريقية النادرة التي تتمتع بوحدة عرقية ولغوية ودينية. إلا أنها تعاني من داء آخر هو القبلية التي فاجأت العالم بحدتها وعنفها في مطلع التسعينات. وقد انعكست هذه السمة القبلية على النظام السياسي الصومالي في مراحله التاريخية المختلفة، فصبغت الأحزاب السياسية المتعددة التي سادت الحياة السياسية منذ سنة ١٩٤٣ وحتى انقلاب سياد بري، فيما عدا حزب وحدة الشباب الصومالي الذي كان يعمل إلى حد كبير على مستوى قومي. كما شكلت القبلية بعد ذلك عنصراً هاماً من العناصر التي قامت عليها الفصائل المعارضة كما سبق وذكرنا. وعندما تتفشى الخلافات القبلية على النحو الذي نشاهده الآن في الصومال، يصبح من الصعب الحديث عن الاندماج الوطني والدولة القومية. فواقع الأمر أن القبلية لم تنته بإنشاء الدولة الحديثة في الصومال، واستمر ولاء الفرد لقبيلته وعشيرته وليس للوطن بمفهومه الواسع(٢٤).

من ناحية أخرى، قد يكون للنمط الإنتاجي الرعوي السائد في البلاد، دخلاً في الأزمة الصومالية. فالتنقل الدائم للفرد وراء العشب يجعله غير مرتبط بأرض محددة له فيها مصلحة دائمة، كما ينشئه على الفردية والاستقلال عن بقية الجماعات المتمثلة في القبائل والعشائر والبطون الأخرى. وبطبيعة الحال يؤدي هذا النمط في الحياة إلى إضعاف الشعور بالانتماء إلى الصومال كوطن للجميع(٢٥).

القهر السياسي: تولى سياد بري السلطة في الصومال على إثر انقلاب عسكري في سنة ١٩٦٩. وقد بدأت سمات الحكم الفردي تتضح في بداية حكمه من خلال عدة خطوات: حل الدستور، حل الأحزاب السياسية التي كانت تشكل سمة النظام السياسي منذ الأربعينيات، حكم البلاد من خلال المجلس الثوري حتى سنة ١٩٧٦، إنشاء الحزب الواحد "الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي بعد ذلك ونقل السلطة من المجلس الثوري إليه بصفته رئيساً للحزب. وتدعيماً لهذا الاتجاه الفردي في الحكم، وضع سياد بري دستوراً جديداً للبلاد في عام ١٩٧٩، يركز سلطات الدولة في شخص رئيس الجمهورية.

من ناحية أخرى، عندما زادت المعارضة ضد نظام الحكم، بدأ سياد بري يسلك سياسة قبلية واضحة، فأسند إلى أفراد قبيلته المراكز السياسية الهامة. وكلما زادت المعارضة كلما ضاقت حلقة المكاسب حتى تركزت في عائلة سياد بري نفسها. وهكذا دخلت البلاد في حلقة مفرغة، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تعددت الحركات المعارضة حتى شملت كل الصومال كما رأينا سالفا(٢٦).

التدهور الاقتصادي: صاحب الاستئثار بالسلطة تدهور عام في السياسات الاقتصادية الصومالية. فقد ساهمت الحروب بين الصومال وأثيوبيا، والاشتباكات المسلحة بين الحكومة والمعارضة، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية مثل الجفاف وتذبذب الأسعار العالمية للبترول وانخفاض أسعار السلع التي تعتمد عليها الصومال في التصدير، هذا إلى جانب إحجام الدول الأوربية عن الاستثمار في الصومال نتيجة لعدم الثقة في هيكله

الاقتصادي وارتفاع الدين العام، وضغوط صندوق النقد الدولي. ساهمت كل هذه العوامل في تراجع التنمية وتفاقم الأزمة الاقتصادية بالبلاد. وقد أدى ذلك بالقبائل المبعدة عن السلطة إلى الشعور بوطأة الظلم مرتين: مرة من النخبة الحاكمة ومرة ثانية كجزء من التدهور العام[٢٧].

من ناحية أخرى تضيف الخصوصية الصومالية عاملاً آخر، لعله ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، ألا وهو تعايش نمطين اجتماعيين مختلفين داخل الدولة الواحدة: النمط القديم المبني على القبلية كتقسيم اجتماعي، والرعي والمقايضة كمنهج اقتصادي من ناحية، والنمط الحديث المبني على الجماعة الحضرية والسياسة التجارية المندمجة في السوق العالمية من ناحية أخرى[٢٨].

وقد أربك هذا التجاور للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المجتمع بشكل باعد بين الفئات الاجتماعية المختلفة والنخبة الحاكمة والمسيطرة على السوق الداخلي والتجارة الخارجية.

كل هذه الظروف السلبية أفرزت في النهاية اقتصادا ضعيفا ومجتمعا لم يستطع التخلص من حياة البداوة والتحول التدريجي من الرعي إلى الحياة الزراعية التي تعتبر أساسا هاما من أسس تكوين الدولة القومية (٢٩).

٢.الأسباب الخارجية

التدخلات الدولية للولايات المتحدة:

أثناء الحرب الباردة: لا تخلق التدخلات الدولية في العادة المشكلات الداخلية، ولكنها تستغلها لتوسيع رقعة الخلاف الداخلي، وتستثمر النتائج لصالحها. في هذا الإطار يمكن أن نفهم التدخلات الخارجية في الصومال.

كان الصومال قد تعرض، قبل انفجار الأزمة الداخلية بسنوات عديدة، إلى تدخلات من قبل الاتحاد السوفييتي ثم الولايات المتحدة، ساعدت كثيرا في استفحال الأزمة في الثمانينات والتسعينات. ففي ظل الحرب الباردة تناوب كل من الدولتين العظميين التحالف مع الصومال، وذلك نتيجة

ثانياً: المحاولات الدولية والإقليمية لحل الأزمة

تدافعت كثير من الدول الغربية والعربية والأفريقية لتحقيق المصالحة بين الفصائل الصومالية المختلفة، كما تقدمت بعض المنظمات الدولية والإقليمية بمبادرات لنفس الغرض. وقد أضر هذا التعدد بالقضية الصومالية أكثر مما أفادها. فغالباً ما تتدخل مصالح الأطراف التي تقوم بهذه المبادرات، فتتداخل وتتعارض، وتكون الفرصة سانحة للفصائل المتحاربة لكي تلعب على هذه التناقضات. ويزيد ذلك من تناحر الفصائل، فيعطل سير المصالحة ومع ذلك كان لهذه التدخلات جانبها المضيء وسنقتصر على تحليل اتفاق سودري وإعلان القاهرة ومبادرة منتدى أصدقاء الإيجاد، وذلك كأمثلة للأداء الدبلوماسي الإيجابي الدولي والإقليمي تجاه الأزمة الصومالية.

١. اتفاق سودري

خلال الفترة ما بين ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦ و ٣ يناير ١٩٩٧، اجتمع ٢٦ فصيلاً صومالياً في مدينة سودري بأثيوبيا، وذلك بغية تحقيق المصالحة الوطنية ولم يحضر هذه الاجتماعات حسين عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي وإبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال. وقد عقد هذا المؤتمر بمجهودات مكثفة من قبل أثيوبيا، عملاً بالتفويض الذي منحه إياها كل من منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية للتنمية "إيجاد". وقد وقع الزعماء الصوماليون المشاركون على اتفاقية سودري، ونورد هنا أهم بنودها[٣٣]:

- إنشاء مجلس وطني للإنقاذ يتكون من ٤١ عضواً يمثلون ٢٦ فصيلا لتمهيد الطريق أمام قيام حكومة وطنية، انتقالية في غضون ستة أشهر.

- تشكيل المجلس الوطني المذكور من ١١ عضواً ولجنته التنفيذية من خمسة أعضاء روعي في اختيارهم أن يكونوا ممثلين تمثيلاً جيداً

بري وقدمتها بشكل سري إلى بعض الفصائل المعارضة. وجدير بالذكر أن دولا أوربية تضامنت مع الولايات المتحدة في هذا الموقف.

لم يحتمل نظام سياد بري الضغوط الخارجية والتناقضات الداخلية، فانهار في ٢٨ يناير ١٩٩١. ثم بدأ الفصل الثالث من التدخل الأمريكي في الصومال، والذي تستر فيه تحت مظلة الأمم المتحدة.

ب ـ في ظل النظام العالمي الجديد (في بداية الأزمة):

تدخلت الأمم المتحدة في الصومال لتحقيق أهداف ثلاثة: أولا، توفير الحد الأدنى من الأمن للشعب الصومالي. ثانيا، تحقيق المصالحة الصومالية والمساعدة في تشكيل حكومة ائتلافية تصبح نواة للمؤسسة التنفيذية الجديدة التي سيعهد إليها بإعادة بناء الدولة. ثالثا، تأمين وسائل الإغاثة والمساعدات الإنسانية للشعب الصومالي. ولبلوغ هذه الأهداف كان يتعين على قيادة الأمم المتحدة أن تتوخى الحياد بين جميع الأطراف المتحاربة ولكنها انحرفت عن هذا الحياد المفروض، واتخذت موقفا معاديا للجنرال محمد فارح عيديد.

من ناحية أخرى شكلت القوات الأمريكية الدعامة الرئيسية للقوات الدولية في الصومال، ورغم ذلك حدث خلاف بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة حول مفهوم كل منهما لدور القوات الدولية في الصومال، فكانت الأمم المتحدة ترى أنه يجب نزع سلاح الفصائل المتحاربة وفرض السلام بالقوة بينما رأت الولايات المتحدة أن ذلك لا يدخل ضمن مهمتها التي أرادت أن تقصرها على حفظ السلام وتأمين وسائل الإغاثة.

أدى عدم حياد الأمم المتحدة والارتباك في السياسات الأمريكية مضافا إليهما عدم التنسيق بين الأدوار، إلى تشجيع العنف والتقاتل بين الجبهات الصومالية. فقد وقف عدد كبير منها مع عيديد باعتباره رمزا لمقاومة التدخل الأمريكي والدولي. وساند البعض الآخر علي مهدي الذي كان يؤيد التدخل الدولي.

على ذلك أدى التدخل الخارجي العسكري إلى مزيد من عدم الاستقرار في الصومال، وإن استطاع، على المستوى الإنساني، أن يحقق بعض أهدافه في توصيل الغذاء وإغاثة بعض المنكوبين[٣٢].

جدير بالملاحظة أن تدخلات الولايات المتحدة في الأزمة الصومالية في ذاك الوقت كان يغلب عليها الطابع العسكري.

ثانياً: المحاولات الدولية والإقليمية لحل الأزمة

تدافعت كثير من الدول الغربية والعربية والأفريقية لتحقيق المصالحة بين الفصائل الصومالية المختلفة، كما تقدمت بعض المنظمات الدولية والإقليمية بمبادرات لنفس الغرض. وقد أضر هذا التعدد بالقضية الصومالية أكثر مما أفادها. فغالباً ما تتدخل مصالح الأطراف التي تقوم بهذه المبادرات، فتتداخل وتتعارض، وتكون الفرصة سانحة للفصائل المتحاربة لكي تلعب على هذه التناقضات. ويزيد ذلك من تناحر الفصائل، فيعطل سير المصالحة ومع ذلك كان لهذه التدخلات جانبها المضيء وسنقتصر على تحليل اتفاق سودري وإعلان القاهرة ومبادرة منتدى أصدقاء الإيجاد، وذلك كأمثلة للأداء الدبلوماسي الإيجابي الدولي والإقليمي تجاه الأزمة الصومالية.

١.اتفاق سودري

خلال الفترة ما بين ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦ و ٣ يناير ١٩٩٧، اجتمع ٢٦ فصيلاً صومالياً في مدينة سودري بأثيوبيا، وذلك بغية تحقيق المصالحة الوطنية ولم يحضر هذه الاجتماعات حسين عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي وإبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال. وقد عقد هذا المؤتمر بمجهودات مكثفة من قبل أثيوبيا، عملاً بالتفويض الذي منحه إياها كل من منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية للتنمية "إيجاد". وقد وقع الزعماء الصوماليون المشاركون على اتفاقية سودري، ونورد هنا أهم بنودها(٣٣):

- إنشاء مجلس وطني للإنقاذ يتكون من ٤١ عضواً يمثلون ٢٦ فصيلا لتمهيد الطريق أمام قيام حكومة وطنية، انتقالية في غضون ستة أشهر.
- تشكيل المجلس الوطني المذكور من ١١ عضواً ولجنته التنفيذية من خمسة أعضاء روعي في اختيارهم أن يكونوا ممثلين تمثيلاً جيداً

للقبائل. ويتولى الرئاسة فيها كل عضو من هؤلاء الأعضاء بشـــكل دوري.

- تطبيق سياسة الحكم الذاتي في الأقاليم الصومالية الـ ١٨ وتحديـــد طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف.

- عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في بوصـــاصو فـــي شـــمال شـــرق الصومال في غضون ستة أشهر.

قوبل اتفاق سودري بترحيب عالمي وإقليمي واسع، فوافق عليه مجلـــس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة الإيجاد. أمـــا على الصعيد المحلي، فقد خضع للنقد من جانب الفصائل المتحالفة مع حســين عيديد (١٥ فصيلاً) ومن جانب عدد من أنصار علي مهدي رغـــم موافقتـــه وغالبية أنصاره على هذا الاتفاق.

بتحليل اتفاق سودري والبيان الذي صدر عنه، تتضح أمامنا الملاحظـــات التالية:

أ: غياب حسين عيديد، أحد أهم زعماء الفصائل في الجنوب، يقلل مـــن فعالية هذا الاتفاق، حيث يستحيل الحل الجذري للأزمة بدون اتفاق جميع الفصائل المتحاربة، أو على الأقل أهمها وأكثرها ثقلاً علـــى أرض المعركة، والتي يمكن أن تحصل على تفويض من الفصـــائل الثانوية على تمثيل وجهة نظرها في المؤتمر.

ب: غياب رئيس أرض الصومال ــ وإن كان أقل خطورة مـــن غيـــاب عيديد لأنه ليس طرفاً في الحرب الأهلية ــ يؤكد استمرار رغبـــة الشمال في الانفصال عن باقي الصومال.

ج: رغم ورود فقرة في البيان الختامي الصادر عـــن المؤتمـــر تؤكـــد ضرورة وضع المصلحة الوطنيـــة فـــوق أي مكاســـب قبليـــة أو شخصية (البند رقم ٩)، فقد استمر التنافس قوياً بين الزعماء حـــول السيطرة على المراكز السياسية والعسكرية الحساسة، سواء داخـــل فصائلهم مثل عبد الله يوسف أحمد وأبشر موسى داخـــل "الجبهـــة

القومية لإنقاذ الصومال"، وعثمان عاتو وعلي مهدي داخل "تحالف إنقاذ الصومال"، أو على المستوى القومي بين كل الفصائل الصومالية سواء التي شاركت في سودري أو التي لم تشارك مثل آدن عبد الله نور ومحمد سعيد حارسي (مورجن) الخ.

د: ركز البند (١٢) من الإعلان على نبذ الإرهاب بجميع أشكاله ويشير البيان هنا بطرف خفي إلى الاتحاد الإسلامي الصومالي. وهذه الإشارة الصادرة في أثيوبيا توحي بتأثير هذه الدولة على المؤتمرين لتكتيلهم ضد فصيل إسلامي له قاعدة شعبية في البلاد. ومن ثم يشتم من هذا البند تأثير أثيوبيا ومصالحها على شأن من الشئون الداخلية الصومالية.

هـ: ركز البند (١٢) أيضاً على مقاومة القوى الخارجية التي تساعد على تمزيق الصومال. وجدير بالملاحظة أن أثيوبيا كانت تعترض على أي تدخل مصري أو عربي في المصالحة الوطنية الصومالية بادعاء أن تعدد المحاولات يفسد القضية. نلاحظ أيضاً أن أثيوبيا ــ وهي الدولة المضيفة لمؤتمر سودري ــ هي العدو التاريخي للصومال، وإن كل منهما كان دائماً يقوى على حساب الآخر. إذن يستخلص من هذا البند أن أثيوبيا ــ وهي أيضاً قوة خارجية لم تكن أبداً حليفاً للصومال ــ تريد أن تستأثر دون سواها بترتيب الأمور لمصالحها في الدولة المجاورة.

و: يؤكد البند (١٤) ما ذهبنا إليه، وذلك بالنص على ضرورة إقامة علاقات طيبة بكل الدول وخص بالذكر دول الإيجاد وأثيوبيا عضواً في هذه المنظمة.

ز: يلاحظ حضور سفير الولايات المتحدة الاجتماع وعرضه معونات مادية على أعضاء المؤتمر[٣٤]. وأذكر أن الولايات المتحدة هي قوة خارجية ساهمت ــ كما رأينا سالفاً ــ في تدهور الأزمة الصومالية ويشير هذا الحضور إلى:

- تناقض واضح مع البند (١٢) في الجزء الخاص بالتحذير من القوى الخارجية.

- دعم للمحور الأثيوبي الأمريكي في إدارة الأزمة الصومالية.

٣.إعلان القاهرة

اجتمع ٢٨ فصيلاً صومالياً في القاهرة في الفترة ما بين ١٢/١١ و ١٩٩٧/١٢/٢٢، في محاولة أخرى للمصالحة الوطنية الصومالية، بعد أن مرت عشرة أشهر من اتفاق سودري، ولم يعقد مؤتمر بوصاصو.

وقد حضر هذا الاجتماع حسين عيديد، ويعتبر حضوره مع علي مهدي مكسباً يسجل لمؤتمر القاهرة. غير أن إبراهيم عقال لم يحضر. وقد عقدت هذه الاجتماعات بمجهودات مكثفة من الخارجية المصرية، وذلك تحت رعاية جامعة الدول العربية. وجدير بالذكر أن هذه المنظمة الأخيرة تعني أيضاً بملف الصومال باعتبار أن الصومال دولة عربية عضواً فيها. وقد خصصت الجامعة العربية للصومال لجنة مشكلة من مصر واليمن وليبيا وتونس.

من ناحية أخرى، لم يوقع على إعلان القاهرة سوى ٢٦ فصيلاً فقط، وذلك على الرغم من حضور ٢٨ فصيلاً. فقد انسحب قبل التوقيع على الإعلان عبد الله يوسف أحمد، الرئيس السابق لجبهة خلاص الصومال والرئيس المنتخب الحالي لولاية أرض بونت المستقلة، وآدن عبد الله نور (جادبيو) زعيم الحركة الوطنية الصومالية ــ تحالف إنقاذ الصومال.

اتفق المؤتمرون على عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في مدينة بيدوة في الجنوب، وسيكون هدف المؤتمر الاتفاق على دستور مؤقت، وانتخاب مجلس رئاسي، ورئيس للوزراء، وتشكيل برلمان وسلطة قضائية مستقلة. كما اتفق الزعماء الصوماليون على تقسيم المناصب في السلطة التنفيذية والتشريعية بنسب معينة على جميع الفصائل مع إعطاء الثقل الأكبر للفصائل الرئيسية في الصومال(٣٥).

تأجل اجتماع بيدوة مرات وقيل أنه بسبب التمويل وعدم انسحاب عيديد من بيدوة. ولكن يبدو أن عدم الاتفاق والحساسيات بين الفصائل هي العامل الرئيسي لتأجيل المؤتمر. ورغم ذلك ظهرت بادرة طيبة في الآونة الأخيرة، وهي تشكيل إدارة مشتركة للعاصمة بين عيديد وعلي مهدي، وإجراء ترتيبات لفتح المطار والميناء. ويبدو أن الدعم المادي الذي تقدمه ليبيا للفصائل الصومالية قد ساعد في هذا الإنجاز.

تعرض إعلان القاهرة إلى النقد من جانب عدد من الزعماء الصوماليين وبخاصة الذين رفضوا التوقيع عليه. وقد تركزت أسباب رفض إعلان القاهرة في عاملين أساسيين:

الأول: تجاهل الإعلان قبائل أساسية في الصومال وركز على قبائل الهوية والمتحالفين معها، مما يشير إلى تحيز القاهرة إلى عيديد وعلي مهدي.

الثاني: تغيير مكان انعقاد مؤتمر المصالحة من بوصاصو في الشمال، مثلما كان مقرراً في سودري، إلى بيدوة في الجنوب، مما يؤكد انحياز مصر لعيديد[٣٦].

وعلى المستوى الإقليمي تحفظت عليه منظمة الإيجاد في اجتماعها الأخير في جيبوتي وأكدت تكليفها لأثيوبيا بملف الصومال. وقد رفضه كل من أثيوبيا وأرتريا بدعوة أن إعلان القاهرة لم يأخذ في اعتباره كل الفصائل وإن تعدد المبادرات يستقطب الفصائل ويدفعها إلى التنافس والتقاتل[٣٧].

في مقابل ذلك، لاقى إعلان القاهرة تأييداً واسعاً خارج الصومال وداخله. فقد أيدته منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي والمؤتمر الإسلامي. وعلى الصعيد الداخلي تظاهرت أعداد كبيرة من الصوماليين تأييداً لإعلان القاهرة ومطالبة بسرعة تنفيذه[٣٨].

بتحليل إعلان القاهرة تبرز الملاحظات التالية:

أ: كان هدف اجتماعات القاهرة تجميع الفصائل الصومالية ودفعها نحو عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. وحسب إعلان المسئولين المصريين، لم تتدخل مصر في المناقشات بين الفصائل، ولا في القرارات التي اتخذوها، ولا في تقسيمهم للسلطة فيما بينهم.

ب: حتى لو افترضنا أن الدولة المضيفة تلقي عادة بظلالها على المؤتمر، لم يظهر في القرارات المعلنة تحيز مع أو ضد فصيل أو دولة من الدول المعنية بقضية الصومال. وتأكيداً على ذلك أعلن المؤتمر احترامه الكامل وتقديره لكل المحاولات السابقة التي قامت بها الدول الأفريقية والعربية لحل القضية الصومالية.

ج: أكد المؤتمرون أن الدولة الصومالية الموحدة ستقوم داخل حدودها المعترف بها دولياً. ويعتبر ذلك بمثابة طمأنة لأثيوبيا وكينيا وجيبوتي أنه لن يحدث خلاف في المستقبل حول الحدود في الأوجادين والمقاطعة الشمالية الكينية ومناطق العيسى في جنوب جيبوتي.

د: اتفق زعماء الفصائل التي وقعت على إعلان القاهرة، أنه "غير مسبوق"، بمعنى أنه أكمل محاولة للمصالحة الوطنية حتى الآن.

ولا يقلل ذلك من المجهودات السابقة التي تعتبر حلقات ضرورية متتالية، ساهمت جميعها في إنضاج التقبل الصومالي للمصالحة الوطنية.

هـ: لم يحضر محادثات القاهرة أي طرف أجنبي، ونخص بالذكر الولايات المتحدة وإيطاليا، وهما أكثر دولتين غربيتين مهتمتين بتسوية الأزمة الصومالية، وبحضور المؤتمرات التي تعقد لهذا الغرض. ويشير هذا الغياب إلى رفع الضغوط الخارجية عن أعضاء المؤتمر.

و: تغيير مكان انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية من بوصاصو في الشمال الشرقي، كما كان مقررا في سودري، إلى بيدوة في

الجنوب، لم يكن موفقاً. فهناك تعقيدات أمنية وبيئية خطيرة تسود في بيدوة، فهي مسرح للاشتباكات العسكرية بين عيديد وقبائل الرحانوين، بالإضافة إلى تعرضها للفيضانات والسيول. هذه الظروف تؤثر سلباً على قدرتها على استضافة مؤتمر في مثل هذا الحجم من الأهمية والكثرة العددية.

في ذات الوقت، ليس في بوصاصو مشاكل تذكر حيث يتمتع الإقليم الشمالي الشرقي بهدوء نسبي. ومما يدل على ذلك ميلاد أرض بونت وانتخاب رئيسها وذلك باتفاق الغالبية العظمى من القبائل المقيمة هناك.

ز: قد يشير تغيير المكان إلى إعطاء أهمية خاصة لحسين عيديد حيث تقع بيدوة تحت سيطرته.

ح: يبدو أن القاهرة لم تدرس بالقدر الكافي، أو ربما لم تعط القدر الواجب من الاهتمام إلى التركيبة القبلية للصومال.

ويتضح ذلك من أسلوب كتابة قائمة أعضاء المؤتمر في نهاية الوثيقة:

- قسمت الفصائل إلى قسمين، قسم تابع لعيديد والقسم الآخر تابع لعلي مهدي. مما يشير إلى قناعة الخارجية المصرية في ذاك الوقت بأن هذين الفصيلين هما الأساس، وهذا ليس صحيحاً على أرض الواقع.
- ترتب على ذلك أن الإعلان بدا وكأنه اتفاق بين عيديد وعلي مهدي، والآخرون مجرد أعضاء تابعين لهما. وهذا أيضاً غير صحيح على أرض الواقع. فيوسف عبد الله أحمد له ثقله المنفصل عن علي مهدي. فهو يمثل قبائل الماجرتين، وهو الذي شكل أول جبهة حملت السلاح ضد سياد بري. كذلك آدن عبد الله نور فهو زعيم الحركة الوطنية الصومالية، التي حملت السلاح قبل الهوية بكثير، كذلك فهو يمثل قبائل الأوجادين ذات الثقل الكبير في الجنوب الغربي على الحدود الأثيوبية. وكلا الرجلان يمثلان قبائل الدارود، وهي الأوسع

انتشاراً في الصومال. هكذا ساهم هذا الخطأ في دفع الرجلين إلى الانسحاب.

- أن قائمة الحضور لم تتضمن سوى اسم المشارك، وذلك بدون الإشارة إلى الفصيل، مما يدل على أن الخارجية المصرية لا تعطي اهتماماً للتقسيمات الاجتماعية رغم أنها عامل أساسي في الصومال وميزان حساس للعلاقات بين الفصائل والقوى الإقليمية المعنية بهذه الدولة.

وقد يعود ذلك إلى طبيعة التفكير المصري؛ فقد اعتاد على الدولة القومية الموحدة منذ آلاف السنين، لذلك لا يدرك خطورة التقسيمات القبلية في أفريقيا التي اتضح أنها الأساس في الأزمة الصومالية.

٣. محاولة منتدى شركاء الإيجاد

انعقد في أديس أبابا في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨ "المؤتمر التداولي العالمي الثاني حول الصومال"، وذلك تحت رعاية منظمة الإيجاد[٣٩]. وقد حضره ممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية والاتحاد الأوربي ومنتدى شركاء الإيجاد[٤٠] وهيئة تنسيق المساعدات للصومال. وقد اختتم المؤتمر أعماله بتشكيل لجنة دائمة لمتابعة ملف الأزمة الصومالية والتنسيق بين الجهود المختلفة لتحقيق المصالحة الصومالية. وانبثق عن هذه اللجنة "مجموعة اتصال" مكونة من مصر وإيطاليا والولايات المتحدة وفرنسا والنرويج، وترأسها أثيوبيا باعتبارها الدولة المفوضة من منظمة الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية للسعي في المصالحة الصومالية. هذا بالإضافة إلى ممثلين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية. وقد كلفت هذه المجموعة بالسفر إلى الصومال والاتصال بكافة الفصائل الصومالية لإعادة إحياء الاهتمام الدولي بالأزمة، وذلك على المستويين الإنساني والسياسي، وإيجاد المناخ والحلول المناسبة لجميع الفصائل. وقد بدأت "مجموعة الاتصال" نشاطها بزيارة شمال الصومال، وكان ذلك في أواخر الشهر الماضي (نوفمبر)[٤١].

ما زال الوقت مبكراً للحكم على هذه المبادرة الجديدة. ورغم ذلك يمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات أولية:

أ: إعادة تدويل الأزمة الصومالية بما لها وما عليها، لا سيما أن وجود كل من الولايات المتحدة وفرنسا في مجموعة الاتصال، قد يعكس تناقضاتهما على الأزمة.

ب: قبول أثيوبيا بدخول الجانب العربي (مصر، اليمن، الجامعة العربية) كطرف في جهود المصالحة الصومالية، مما يدل على تغيير جذري في موقف أثيوبيا تجاه دول المحيط ومصر بالتحديد[٤٢]. وربما نتج الموقف الأثيوبي الجديد عن العوامل التالية:

الأول: فشل أثيوبيا في المحاولات المتكررة التي بذلتها للتنسيق بين كل الفصائل الصومالية.

الثاني: عدم تقبل بعض الفصائل الصومالية الهامة للدور الأثيوبي باعتبار أن أثيوبيا تاريخياً على خلاف مع الصومال.

الثالث: النزاع الأثيوبي الأرتري ضرب التحالف بين الدولتين، ومن ثم أضعف الجبهة المناوئة للتدخل المصري ـ العربي في الأزمة.

الرابع: في حين أعادت قمة الإيجاد التأكيد على تفويض أثيوبيا في حل الأزمة الصومالية، لم يصدر عن الاجتماع الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية في واجادوجو موقف مشابه. وقد يشير ذلك إلى إدراك منظمة الوحدة الأفريقية أن هناك أطرافاً أخرى غير أثيوبيا يمكن أن تؤثر إيجابياً في الأزمة.

ثالثاً: تداعيات الأزمة على دول الجوار والمحيط (مصر - أثيوبيا)

من أكثر الدول المجاورة للصومال تفاعلاً، من الناحية السياسية، بأزمته هي أثيوبيا، ومن أكثر دول المحيط تأثراً بها هي مصر، خاصة وأن تداعيات تلك الأزمة انعكست أيضاً على العلاقات بين مصر وأثيوبيا.

ومن ثم سيكون تركيزنا في هذا الجزء، على تحليل مواقـف كـل مـن الدولتين تجاه الأزمة الصومالية، وانعكاسات تلك الأزمة على العلاقات فيمـا بينهما.

لم تنشئ الأزمة الصومالية التوتر بين مصـر وأثيوبيـا. فـهناك مـن الأسباب التاريخية ما يسبب الفتور الغالب على هذه العلاقات.

فهناك مشكلة المياه بين الدولتين، إلى جانب الدور الإقليمي فـي القـرن الأفريقي وشرق أفريقيا، هذا الدور الذي تريد كل دولة منهما أن تستأثر به.

غير أن الأزمة الصومالية قد ألقت بظلالـها بـالفعل علـى العلاقـات المصرية الأثيوبية وذلك بإضافة عامل ثالث ألا وهو رغبة كل من الدولتيـن في تسوية الأزمة بالشكل الذي تراه مناسباً لمصالحـها. وتتنـاقض مصـالح هاتين الدولتين في هذا الشأن. فبينما ترى مصر أن مـن مصلحتـها وحـدة الصومال ومن ثم قوته، تميل أثيوبيا إلى حل الأزمة عن طريق تقسيمه إلـى دويلات مستقلة. مصر تريده صومالاً قوياً ليؤمن سلامة أمنها القومـي فـي العمق، ولكي يقيم شيئاً من التوازن في القرن الأفريقي مع أثيوبيا. ومـن ثـم ليس هناك تناقضاً بين قوة الصومال وقوة مصر بل هما في الواقع متكاملتان.

أما في حالة أثيوبيا فالوضع يختلف، فالصومال، تاريخياً كان دائماً يقـوى على حساب أثيوبيا والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، إذا استرد الصومـال عافيته وطالب بتحقيق حلمه في ميلاد الصومال الكبير[٤٣]، تصبـح منطقـة الأوجادين في أثيوبيا مهددة بالانفصال والعودة إلى دولتها الأم الصومال.

وقد تسري العدوة في باقي القوميات التي تتكون منها أثيوبيا فيطـالبون بالانفصال لاسيما قومية كثيرة العدد مثل الأورومو.

وبذلك تتعرض الدولة الأثيوبية إلى التجزئة بشكل يـهدد بحـق أمنـها القومي. من هنا نميل إلى الاعتقاد بأن أثيوبيا تفضـل الصومـال دويـلات منفصلة. وهناك مؤشرات لذلك:

- تهريب أسلحة على متن طائرة أثيوبية إلى محمد سـعيد (مورجـن) الذي يستعد لإنشاء ولاية جوبا المستقلة.

- استقطاب أثيوبيا لعبد الله يوسف والضغط عليه لكي ينسحب من اجتماعات القاهرة، ثم يؤسس بعد ذلك ولايته المستقلة أرض بونت.
- استقطاب أثيوبيا لإبراهيم عقال، ومساعدته للنهوض باقتصاد دولته المتدهوره ومن ثم مساعدته على البقاء مستقلاً بأرض الصومال. فيبدو أن هناك مفاوضات بينهما لاستخدام أثيوبيا لميناء بربرة إلى جانب ميناء جيبوتي[٤٤].
- مساعدة أثيوبيا لمواطني هاتين الدولتين في إصدار جوازات سفر مستقلة عن باقي الصومال[٤٥].
- تتوقع بعض المصادر إعلان حكومة إقليمية أخرى في محافظة هيران القريبة من الحدود الأثيوبية[٤٦].

نتيجة لتناقض المصالح المصرية والأثيوبية في القرن الأفريقي، ظهرت بوادر أزمة بينهما عقب إعلان القاهرة. إلا أن مجهودات دبلوماسية مصرية بذلت لاحتواء الأزمة، ولكن في إطار التمسك بحقها في الحفاظ على مصالحها في القرن الأفريقي. وقد أكدت مصر لأثيوبيا حرصها على التنسيق بين الجهود المختلفة المبذولة لتحقيق المصالحة الصومالية.

وقد خدمت الظروف الإقليمية مصر في هذا الشأن؛ فقد دفعت المشاكل التي تواجه أثيوبيا في القرن الأفريقي إلى مزيد من المرونة، فاستفادت مصر من ذلك وثبتت موقفها التفاوضي، على المستوى الثنائي (استمرار اتصال مصر بأهم الفصائل الصومالية)، والإقليمي والدولي (عضوية مصر في منتدى أصدقاء الإيجاد وفي مجموعة الاتصال بين الإيجاد والفصائل الصومالية).

من ناحية أخرى يبدو أن الاتحاد الأوربي يؤيد منظمة الوحدة الأفريقية في موقفها الداعي إلى إشراك الأطراف العربية في المصالحة الصومالية.

وقد مثل هذا التضامن عامل ضغط على أثيوبيا لقبول دخول مصر طرفاً في معالجة الأزمة. فجدير بالذكر أن الاتحاد الأوربي هو الذي اقترح إدخال جامعة الدول العربية في اللجنة الدائمة المسئولة عن ملف الصومال

والمنبثقة عن منتدى أصدقاء الإيجاد. هذا إلى جانب إقناع عيديـد بضـرورة طمأنة أثيوبيا والسعي لكسب تأييدها أو على الأقل تحييدها. وفي هذا الإطـار أكدت المحادثات بين عيديد والمسئولين الأثيوبيين في كمبالا على عدم مساندة الاتحاد الإسلامي الصومالي الذي ينطلق من جنـوب الصومـال لمهاجمـة أثيوبيا[٤٧].

رابعاً: نتائج البحث

١: تأثرت أثيوبيا بشكل مباشر بالأزمة الصوماليـة. وكـانت منظمـة الوحدة الأفريقية ومنظمة الإيجاد قد كلفتاها بالبحث عن مخرج لهذه الأزمـة. وظلت أثيوبيا حتى اندلاع نزاعها مع أرتريا في مايو المـاضي، ترفـض أي تدخل عربي وبخاصة مصري في المصالحة الصومالية.

٢: تأثرت مصر بشكل غير مباشـر بالأزمـة الصوماليـة، فضعـف الصومال وانهياره كدولة موحدة ينعكس على المصـالح المصريـة بالشـكل الآتي:

أ ــ ضعف الصومال يهدد الأمن القومي المصري في المحيط الـهندي وباب المندب.

ب ــ تفرض المصلحة المائية المصرية وجود توازن بيـن الصومـال وأثيوبيا فإذا اهتز هذا التوازن لحساب أثيوبيا، تبدأ المشكلات المائية بين مصر وأثيوبيا في الظهور بحدة.

ج ــ أدى انهيار الدولة في الصومال إلى بـروز الاتحـاد الإسـلامي الصومالي وتعاونه مع الحركات الإسلامية في القرن الأفريقـي. وقـد صرحت مصادر أثيوبية وأخرى أفريقية، أن عناصر غـير صوماليـة تقاتل في صفوف هذا التنظيم. من هنا تبرز خطـورة الإرهـاب علـى النظام السياسي المصري.

٣: انعكست الأزمة الصومالية على العلاقات الأثيوبية المصرية. فقد تأزمت هذه العلاقات بسبب: من ناحية إصرار أثيوبيا على انفراد منظمة الإيجاد، وأثيوبيا في مقدمة الدول الأعضاء، بالحل الصومالي، ومن ناحية أخرى، رغبة مصر في المشاركة في هذا الحل، نظرا لمصالحها في المنطقة. غير أن اشتعال النزاع الأرتري الأثيوبي حول الحدود، أثر على التوازنات السياسية في منطقة القرن الأفريقي، فأدى إلى إضعاف أثيوبيا التي أصبحت راغبة في استقطاب مصر ضد أرتريا. ومن ثم أصبحت أثيوبيا أكثر مرونة في تناول مسألتي المياه والأزمة الصومالية مع مصر، وتحسنت العلاقات بينهما. نتج عن ذلك أن وافقت أثيوبيا على إشراك مصر رسميا في حل الأزمة الصومالية، من خلال عضويتها في "مجموعة الاتصال" السابق ذكرها. أما بالنسبة لمسألة مياه النيل، فقد أدلى رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي بتصريح في القمة الفرنكو ــ أفريقية العشرين في نوفمبر الماضي في باريس، وصف فيه العلاقة بين الدولتين، فيما يتعلق بقضية المياه "بأنها علاقة تعاون وليس علاقة تعارض". كما جاء على لسان مستشار الرئيس مبارك للشئون السياسية أسامة الباز أن "ليس هناك أي قلق أثيوبي من موضوع المياه أو من مشاريع التنمية التي تنفذها مصر جنوب الوادي"(٤٨).

وقد ساعد على تغيير الموقف الأثيوبي عاملان آخران؛ أولهما فشلها حتى الآن في تجميع الفصائل الصومالية حول مصالحة وطنية يرضى عنها جميع الأطراف، وثانيهما أن بعض الفصائل الصومالية ترفض تفويض أثيوبيا في حل الأزمة وذلك بسبب الخلاف التاريخي بين البلدين.

٤: يشير بعض الباحثين إلى جهود أرترية في سبيل حل الأزمة الصومالية، ولكنها لم تأخذ حتى الآن شكلا قانونيا منفردا. وربما كان السبب في ذلك أن أرتريا كانت ــ حتى انفجار نزاعها الأخير مع أثيوبيا ــ مقتنعة تماما بتفويض أثيوبيا في حل الأزمة الصومالية، وذلك تطبيقا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الإيجاد.

٥: علمنا من التحليل السابق أن الأزمة الصومالية كانت أحد أهم أسباب بروز الاتحاد الإسلامي الصومالي على الساحة السياسية الصومالية. من

ناحية أخرى، إن كان هناك ثمة علاقة بين السودان والأزمة الصومالية تكون من خلال هذا التنظيم الإسلامي الأصولي. ومن ثم يصبح دور السودان في الأزمة مرهوناً بالموقف الداخلي للاتحاد الإسلامي وبمدى تأثيره على المستوى الوطني. ورغم قاعدته الشعبية التي تكونت وتتسع تدريجياً، لا يتصور حتى الآن، أن هذا التنظيم ستكون له في المستقبل القريب قوة توحيد الصومال تحت راية الإسلام الأصولي. ومن ثم نرى أن دور السودان في الأزمة حتى الآن محجم بظروفه الداخلية والإقليمية والدولية.

٦: لمحاولة منتدى أصدقاء الإيجاد إيجابياتها وسلبياتها.

أ ــ أهم الإيجابيات:

دخول مصر ثم اليمن بشكل قانوني معترف به دولياً بما في ذلك أثيوبيا، لأول مرة كشريكين في حل الأزمة الصومالية. وهذا الإجراء يحسب:

ــ لمصلحة الصومال: باعتباره دولة عربية إسلامية يملك الجانب العربي أوراقاً قد تفيد في المصالحة الوطنية.

ــ لمصلحة مصر: باعتبار ما يقتضي اشتراكها رسمياً في حل هذه الأزمة بشكل يخدم مصالحها في القرن الأفريقي.

ب ــ أهم السلبيات:

ــ إعادة تدويل الأزمة الصومالية بكل عيوبها التي خبرناها أثناء التدخل الدولي في بداية التسعينات.

ــ انعكاس التناقضات الفرنسية الأمريكية عليها من خلال عضويتهما في "مجموعة الاتصال".

٧: يمكن أن نتصور الوضع الآني للقضية الصومالية كالآتي:

وجود محورين أساسيين لحل الأزمة على المستوى الإقليمي والدولي:

الأول: المحور الأمريكي الأثيوبي، ويفضل الحل عن طريق تفكيك الصومال إلى دويلات مستقلة أو ذات حكم ذاتي. أي أن أفضل صورة لهذه

الدولة في المستقبل، حسب رؤية هذا المحور، تكون كنفيدرالية، أو دويلات عشائرية مستقلة. والشواهد على ذلك عديدة نذكر أهمها:

ــ تحفظت الولايات المتحدة على إعلان القاهرة.

ــ تساعد أثيوبيا الولايات التي استقلت أو في سبيلها إلى الاستقلال، بالإضافة إلى توطيد علاقاتها "بأرض الصومال" المستقلة:

- إخراج جوازات سفر إلى مواطني الولايات والدويلات التي استقلت بصفة المواطنة الجديدة.
- إعطاء أسلحة لمحمد سعيد (مورجن) الذي أعلن أنه سيفصل "أرض جوبا" قريباً كولاية مستقلة.
- مساعدة "أرض الصومال" في تجاوز أزمتها الاقتصادية الحادة والناتجة عن حظر استيراد الماشية منها، نتيجة لإصابتها بالأمراض. فيبدو أن مفاوضات أثيوبية شمال الصومال تجري الآن حول إمكانية استخدام ميناء بربرة إلى جانب ميناء جيبوتي لحركة التجارة الأثيوبية.

ــ ميلاد قريب لولاية صومالية مستقلة أخرى على الحدود الأثيوبية.

ــ يلاحظ أن ثلاث من أربع دويلات أعلنت استقلالها، إما على الحدود الأثيوبية أو لها علاقات وثيقة بها.

الثاني: المحور الأوربي العربي: ويميل هذا المحور إلى حل الأزمة في إطار الصومال الموحد والفيدرالية. فقد أثبت تحليل الأزمة أن غياب المشاركة السياسية والعدالة في توزيع الثروات والانقسامات القبلية، شكلت الأسباب الرئيسية لتلك الأزمة. وهي في ذلك، لا تخرج عن المألوف في القارة الأفريقية. ومن ثم يصبح الشكل الفيدرالي هو الأنسب لصومال المستقبل، لأنه يحقق لكل القبائل والعشائر أكبر قدر ممكن من الحرية والعدالة، ومن ثم الانتماء. ويمكن لهذه الانقسامات التي نشاهدها تحدث بالتوالي في البلاد في شكل دويلات مستقلة، أن تكون نواة لدولة فيدرالية قادمة، شريطة ألا يشجع التطرف في هذا الاتجاه حتى لا نصل إلى التفكك الكامل للصومال.

هوامش الدراسة

(١) انظر إدارة الأزمات في:

Phil Williams, Crisis Management, London: Martin Robertson, 1976, pp. 11 30

(٢) اللغة الصومالية واحدة في كل الصومال ولكنها لم تكن قد كتبت بعـــد فـــي ذلك الوقت

(٣) Prunnier, Gerard, Somaliland, le pays qui n existe pas", Le Monde Diplomatique, Paris: Le Monde, le 18 october, 1997

(٤) S.S.D.F. = Somali Salvation Democratic Front

(٥) أحمد حسن دحلي، "الأزمة الصومالية ــ أبعادها التاريخية وتطوراتها السياسية وآفاقها المستقبلية"، أريتريا الحديثة، أسمرة: الأعداد ٨، ١٠، ١٢، ١٥، سبتمبر ١٩٩٨.

(٦) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ١٩٩٨/٧/٤.

(٧) S.N.M. = Somali National Movement

(٨) حلمي شعراوي، "الصومال إلى أين؟ القبلية أم الوطنية؟". بحث غير منشور، ١٩٩١، ص١٢.

(٩) فتحي حسن عطوة، "الاضطرابات الأخيرة في الصومال ومستقبل الاستقرار السياسي". السياسة الدولية، القاهرة: الأهرام: العدد ٩٨، سنة ١٩٨٩، ص ص ١٥٩.

(١٠) أحمد حسن دحلي، مرجع سبق ذكره. نفصل هنا أن أرض الصومال تتكون من أغلبية إسحاقية إلى جانب أربع قبائل أخرى هي الدولبهانتي والورسنغلي والقدابورس والعيسى.

(١١) S.P.M. = Somali Patriotic Movement

(١٢) أحمد حسن دحلي، المرجع السابق.

(١٣) الجبهة الوطنية الصومالية، تقرير عن الصومال، ١٩٩١، ص ص ٣ و ٤

(١٤) U.S.C. = United Somali Congress

(١٥) جريدة الحياة في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٨/٤/٢

(١٦) S.N.F. = Somali National Front

(١٧) جريدة الحياة، المرجع السابق.

(١٨) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ١٩٩٨/٦/٢٥ و ١٩٩٨/٧/١٤.

(١٩) نفى الشيخ حسن ضاهر عويس، عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد الإسلامي ورئيس عمليات الطوارئ في الصومال، أن يكون للاتحاد الإسلامي الصومالي أي علاقة بالاتحاد الإسلامي الأوجاديني (جريدة الحياة في العدد الصادر بالقاهرة في ١٩٩٧/١/٥).

ورغم ذلك يدفع منطق الأشياء إلى الاعتقاد بأن هناك علاقة ما بينهما باعتبارهما: أولاً: حركتان إسلاميتان متجاورتان لهما هدف واحد هو تشكيل الدولة الإسلامية. ثانيا: عماد الحركتين القبائل الصومالية. ثالثا: هدف الاتحاد الإسلامي الأوجاديني يخدم هدف جميع الصوماليين تقريباً في عودة الأوجادين إلى الصومال الكبير.

(٢٠) جريدة الحياة في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٧/١/١٩.

(٢١) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ١٩٩٧/١١/٨

(٢٢) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ١٩٩٧/١/٣.

(٢٣) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ١٩٩٧/١/٥.

(٢٤) Lewis, I.M. "The Ogadenn and the Fragility of Somali Nationalism", Madrid: International Conference on the Conflict in the Horn of Africa, 1989, pp 11 – 12.

(٢٥) إجلال رأفت، الأمن القومي العربي ومنطقة القرن الأفريقي، باريس: المركز العربي الأوربي، سنة ١٩٩٣.

(٢٦) إجلال رأفت، "الأزمة الصومالية". المستقبل العربي، العدد ١٧٣، يوليه ١٩٩٣.

(٢٧) إجلال رأفت، "الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

(٢٨) Samatar, Ahmed, "Internal Struggles in Somalia", Lonndon, Cairo: International Institute for Strategic Studies, Center for Political Research and Studies, 1990, p 9.

(٢٩) Prunier, Gerard, op. Cit.

(٣٠) سعيد سمننر، ندوة حول الأزمة الصومالية، أريتريا الحديثة، في عددها الصادر في أسمرا في ١٩٩٨/١/١٣.

(٣١) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ١٩٩٥/٣/٢٨.

(٣٢) إجلال رأفت، "إدارة الأزمة الصومالية.. نتائجها المحلية والدولية". القاهرة:

الأهرام في ١٥/٧/١٩٩٦.

(٣٣) The High Level Consultation Conference of the Somali Political Movements, Sodere, Ethiopia, January,3 , 1997.

(٣٤) جريدة الوفد في عددها الصادر في القاهرةفي ٦/١/١٩٩٧.

(٣٥) The Cairo Declaration on Somalia, Cairo, 22 December 1997.

(٣٦) إبراهيم الدسوقي، " ردود الفعل عالمياً ومحلياً حول اتفاق زعماء الجبهات السياسية الصومالية في القاهرة". لندن: المستقلة، ١٢ يناير ١٩٩٨.

(٣٧) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ١٦/٣/١٩٩٨.

(٣٨) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ٢٩/١٢/١٩٩٧.

(٣٩) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ٢١/١٠/١٩٩٨.

(٤٠) يضم منتدى شركاء الإيجاد ١٥ دولة: الدول الأعضاء في منظمة الإيجاد وهي أثيوبيا وأريتريا وجيبوتي والصومال والسودان وكينيا وأوغندا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية من أهمها إيطاليا وفرنسا، ثم مصر التي انضمت العام الماضي وقد طلبت اليمن الانضمام إلى هذا المنتدى وقبل طلبها في هذا المؤتمر وستحضر الاجتماع القادم في ١٤ يناير ١٩٩٩.

(٤١) مقابلة شخصية مع السيد/ سمير حسني المسئول عن الملف الصومالي في جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٧/١١/١٩٩٨.

(٤٢) أذكر برفض أثيوبيا لإعلان القاهرة وإدانتها لتعدد المبادرات الإقليمية.

(٤٣) ولدت حركة صومالية في لندن مؤخراً تدعو إلى تشكيل الصومال الكبير بأجزائه الخمسة.

(٤٤) الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ٢٦/٧/١٩٩٨.

(٤٥) مقابلة شخصية مع السيد/ سمير حسني، مرجع سبق ذكره.

(٤٦) يوسف حسن، جريدة الحياة، في عددها الصادر في القاهرة في ١/٨/١٩٩٨.

(٤٧) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ٦/٨/١٩٩٨.

(٤٨) جريدة الحياة في عددها الصادر في القاهرة في ٢٨/١١/١٩٩٨.

الفصل الرابع

"العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي"

د. عراقي الشربيني

تتناول هذه الورقة العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي. وتضم هذه المنطقة إحدى عشرة دولة، هي الصومال وجيبوتي، ودول حوض نهر النيل التسع: السودان، أثيوبيا، أرتريا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية. وأهمية هذه المنطقة بالنسبة لمصر خصوصاً تحتاج إلى كثير بيان. ففيها يتداخل العديد من دوائر الاهتمام المصري سياسياً واقتصادياً وأمنياً. فهي أولاً تضم دول حوض النيل التي تشكل حجر الزاوية في منظومة الأمن القومي المصري. كما تقع أربع من دولها في قلب دائرة البحر الأحمر بأهميتها الاستراتيجية الضخمة عند مدخله الجنوبي وعلى ساحله الغربي. وثمة ثلاث دول تدخل ضمن الدائرة العربية الشقيقة. وأخيراً ــ وليس آخراً في الواقع ــ فهناك الدائرة الأفريقية التي تحتل دول المنطقة أهمية كبيرة في داخلها، بثقلها السكاني ومساحتها الضخمة، وبموقعها الجغرافي الذي يجعلها بمثابة مفتاح الدخول إلى قلب القارة الأفريقية، التي تقع مصر على بوابتها الشمالية الشرقية، وتسعى إلى توثيق الروابط معها كظهير سياسي واقتصادي عظيم الأهمية.

والمنطقة محل الدراسة، تشكل قرابة ٢٨% من مساحة القارة الأفريقية، كما تستأثر بنحو ٣٢% من سكانها (انظر الجدول رقم ١). وبينما تبلغ مساحتها قدر مساحة مصر ثماني مرات تقريباً، فإن سكانها يبلغون قدر سكان مصر أربع مرات. إلا أن هذا الحجم الكبير نسبياً مساحة وسكاناً، لا يقارن بالحجم الاقتصادي الصغير للمنطقة ككل، ولدولها كل على حدة. فمجمل الناتج المحلي للمنطقة يقل عن ٩% من الناتج المحلي للقارة ككل. بل أنه لا يزيد إلا قليلاً عن ثلثي الناتج المحلي لمصر. أما متوسط دخل الفرد فيقل عن ثلث نظيره للقارة ككل، وعن خمس نظيره في مصر[١]. وتقع دول المنطقة جميعاً ضمن طائفة الدول منخفضة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي. كما تقع كلها (عدا كينيا) ضمن طائفة "الدول الأقل تطوراً (Least Developed Countries)" حسب تصنيف الأمم المتحدة. والحقيقة أن المنطقة تضم عدداً من أكثر دول القارة بل والعالم ككل، فقراً ومعاناة بشرية. وكما يبين الجدول رقم (١)، فإن دولها تقع في ذيل قائمة دول العالم من حيث مستوى التنمية البشرية.

ومن الناحية السياسية، فإن المنطقة ظلت لفترة طويلة بؤرة خطيرة من بؤر التوتر وعدم الاستقرار في القارة. وما زالت الحروب الأهلية والصراعات الداخلية تمزق بعضاً من أهم دولها، وتستنزف الكثير من مواردها النادرة وتزيد من معاناة شعوبها. بل إن علاقات هذه الدول ببعضها البعض كانت ولا تزال متقلبة ومتوترة ولا تسمح بقيام تعاون مثمر بينها.

هذه الاعتبارات جميعاً، تلقي بظلالها على علاقات مصر الاقتصادية بدول منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي. فالأهمية الاستراتيجية والأمنية للمنطقة تقتضي أن تكون هذه العلاقات قوية ومتنامية، إلا أن الواقع الاقتصادي والسياسي المتأزم يشد هذه العلاقات إلى منحدر وعر.

وتحاول هذه الدراسة أن تقدم تقييما للوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية لمصر مع دول المنطقة، فتعرض أولا للجوانب الرئيسية لهذه العلاقات، ثم تناقش أهم محدداتها وآفاقها المستقبلية.

المبحث الأول

الجوانب الرئيسية للعلاقات الاقتصادية

يعتبر التبادل التجاري ــ على ضعفه الواضح ــ أهم جوانب العلاقات الاقتصادية بين مصر ومنطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت نمواً في جوانب أخرى، كالاستثمار المباشر والتعاون المالي والفني.

أولاً: التبادل التجاري

يوضح الجدول رقم (٢) تطور التبادل التجاري بين مصر ودول منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، خلال السنوات ١٩٩٥ ــ ١٩٩٧. ويتضح من البيانات، أن الحجم الكلي لتجارة مصر مع هذه الدول يبلغ حوالي ٥٠٠ مليون جنيه (نحو ١٤٧ مليون دولار)، كمتوسط سنوي خلال السنوات الثلاث المذكورة. وهذا يمثل نحو ٠,٩٤ من قيمة التجارة الخارجية لمصر خلال تلك الفترة (في المتوسط). غير أن نسبة دول المنطقة في الصادرات المصرية كانت أقل منها في الواردات: حوالي ٠,٨٦% من الصادرات مقابل ٠,٩٢% من الواردات.

وهذه نسبة ضئيلة جداً، تعبر عن المكانة الهامشية للمنطقة في تجارة مصر الخارجية بصفة عامة. غير أنها ربما تبدو أكثر أهمية، إذا قارناها بالأهمية النسبية لتجارة مصر مع الدول الأفريقية بصفة خاصة. فقد كانت تجارة مصر مع دول المنطقة محل الاعتبار خلال نفس الفترة المشار إليها تمثل نحو ٦٢% من تجارة مصر مع أفريقيا جنوب الصحراء ككل. وتنخفض هذه النسبة في الصادرات (٤٥%) عنها في الواردات (٦٨%). ومن ناحية أخرى، فإن التبادل التجاري مع دول المنطقة يمثل نحو ٨٦% من

جملة التبادل مع دول "السـوق المشـتركة لأفريقيـا الشـرقية والجنوبيـة (COMESA)" التي تضم كل دول المنطقة عدا الصومال وجيبوتي.

غير أن هذه الصورة الإجمالية تخفي اختلالاً شديداً في تجارة مصر مـع دول المنطقة محل الدراسة. فثمة ثلاث دول فحسب، هـي السـودان وكينيـا وأثيوبيا، تستأثر بنحو ٩٢% من جملة التبادل التجاري المصـري مـع دول المنطقة ككل، تاركة للدول التسع الأخرى مـا لا يجـاوز ٨% مـن جملـة التجارة. ومن بين هذه الدول الثلاث، نجد أن كينيا وحدها تستأثر بنحو نصـف تجارة مصر مع دول المنطقة. إلا أن نصيبها في الواردات المصريـة مـن دول المنطقة بلغ نحو ٦٣% مقابل ٧,٤% فقـط مـن الصـادرات. وتليـها السودان بنصيب من التبادل التجاري مع دول المنطقة قدره ٢٧%، إلا أنـها استأثرت بنحو ٧٦% من صادرات مصر إلى المنطقة ككل، مقابل ١٣% مـن الواردات المصرية. ثم تأتي أثيوبيا بنصيب يناهز ١٤% من تجارة مصر مـع دول المنطقة (٧% من الصادرات و ١٦% من الـواردات). هـذا بينمـا لا يتجاوز نصيب الدول التسع الأخرى نحو ١٠% من الصـادرات و٨% فقـط من الواردات. أي أن دولة واحدة من دول المنطقة، هـي السـودان تسـتأثر بحوالي ثلاثة أرباع الصادرات المصرية إلى دول المنطقة ككل، بينما تسـتأثر دولة أخرى هي كينيا، بما يقرب من ثلثي الواردات.

والواقع أن هذا النمط الذي تظهره إحصاءات السنوات الثـلاث المشـار إليها لا يختلف كثيرا عن النمط الذي اتسمت به تجارة مصر مع هذه المنطقـة منذ أول التسعينيات. إلا أنه يختلف عن النمـط الـذي سـاد خـلال فـترة الثمانينيات، حيث كان للسودان الوزن الأكبر في التبادل التجاري لمصر مـع المنطقة تصديرا واستيرادا معا.

على أنه مما يلفت النظر هنا، الاختلال الواضح في المـيزان التجـاري لصالح دول المنطقة. فبالرغم من تواضع حجم التجارة، فإن هنـاك عجـزا "كبيرا" ومزمنا في ميزان التجارة المصري مع المنطقة ككل بلغ مقداره نحـو ٢٨٧ مليون جنيه (حوالي ٨٥ مليون دولار) كمتوسط سنوي خـلال الفـترة المشار إليها (٩٥ ــ ١٩٩٧). ويأتي "كبر" هذا العجز من كونه يمثـل نحـو

٢٧٠% من صادرات مصر إلى دول المنطقة، كما يمثل من ناحية أخـــرى نحو ٨٥% من عجز الميزان التجاري المصري مـــع دول أفريقيـا جنـوب الصحراء، ونحو ٨٧% من العجز المصري مع دول القارة الأفريقية ككـل. ونحو ٨١% من العجز مع "الكوميسا".

وقد جاء هذا العجز نتيجة عجز كبير نسبياً مع دولتين اثنتين هما كينيـا وأثيوبيا، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٢). والواقع أن العجز مـع هاتين الدولتين يمثل النمط السائد منذ فترة طويلة. وكذلك الحال مع كل مـن أوغندا وتنزانيا. أما باقي الدول فالتقلب بين العجز والفائض هو سمة الميزان التجاري معها خلال العقد الأخير بصفة عامة. وبطبيعة الحال فإن ذلك العجز يعكس إلى حد كبير ضعف القدرة التصديرية للاقتصـــاد المصـري، كمـا سنرى.

التركيب السعري للتجارة:

يلخص الجدول رقم (٣) أهم البنود الرئيسية لصادرات وواردات مصـر من دول حوض النيل والقرن الأفريقي خلال عـام ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وفـي جانب الصادرات نجد أن أهم البنود تتمثل في بعض السلع الصناعية؛ وعلـى رأسها الأدوية، وإطارات السيارات، والأدوات المنزلية والأدوات الكهربائيـة ونسبة قليلة من المنسوجات والأحذية. وبالرغم من التواضع الشـديد لقيمـة الصادرات من هذه السلع وتقلبها عاماً بعد آخر، فإنها توحي بإمكانية وجـود سوق لمنتجات مصرية بعينها، يمكن التركيز على تطويرها في إطار سـعي مصر لتنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة. ونشير هنا علـى وجـه الخصوص إلى الأدوية، والأدوات المنزلية، والأحذية.

أما في جانب الواردات، فإن أهم بنودها على الإطـلاق هـو الشـاي (الكيني) والذي يمثل وحده نحو ٥٩% من واردات مصر من المنطقة محـل الدراسة (عام ١٩٩٧). بل أنه يمثل وحده أكثر من ربع (٢٧%) تجارة مصر مع أفريقيا جنوب الصحراء ككل. وتأتي أهمية هذه السلعة أيضاً مـن أنـها تشكل قرابة ٧٠% من واردات مصر من الشاي عموماً. وإذ يمثـل الشـاي

نحو ٩٥% من واردات مصر من كينيا، فإن هذه الواردات تستحوذ على حوالي ٤% من صادرات كينيا من الشاي. أما الواردات الأخرى ــ خلاف الشاي ــ ففي مقدمتها السمسم الذي يشكل الشطر الأعظم من واردات مصر من أثيوبيا، وأوغندا (مع كميات قليلة من السودان). وهنا أيضاً نجد أن واردات مصر من هذه الدول تشكل قرابة ٤٠% من وارداتها من السمسم عموما. ثم يأتي بعد ذلك عدد (قليل) من المنتجات الزراعية الأخرى: لب البطيخ والكوسة (من السودان)، والبن (أوغندا)، واللبان والمستكة (من الصومال)، والقرنفل (أرتريا)، والتبغ (جيبوتي)، بالإضافة إلى السيزال والتمر والكركديه، والفاصوليا، والقطن الخام والجلود. والواقع أن هذا النمط، لم يشهد تغيراً ملموساً منذ أول التسعينيات وإن كان يختلف عن نظيره في الثمانينيات، حين لم يكن للشاي الأفريقي وجود يذكر على قائمة الواردات المصرية، وكان للمنتجات السودانية نصيب الأسد في تجارة مصر مع دول المنطقة، كما سنرى فيما بعد.

ونخلص مما سبق إلى أن تجارة مصر مع دول المنطقة محل الاعتبار تتسم بالضعف من الناحيتين المطلقة والنسبية، وتقوم أساساً على الاستيراد، مع ضعف واضح للجانب التصديري فيها. وبالنسبة لهذا الأخير، فإنه يتسم بالتذبذب الشديد من عام إلى آخر، ويمثل معظمه صفقات عارضة غير متكررة، بما يعني أن مصر ليس لها وجود حقيقي يذكر في أسواق هذه المنطقة. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن التجارة مع مصر لا تكاد تصل إلى ١% من التجارة الخارجية لدول المنطقة ككل (عام ١٩٩٥) مع نسبة أقل كثيراً للصادرات المصرية في واردات تلك الدول (حوالي ٠,٣%).

ثانياً: الاستثمارات والتعاون الفني

شهدت السنوات القليلة الأخيرة، تطوراً هاماً في علاقات مصر مع دول منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، يتمثل في توجه رؤوس الأموال المصرية إلى الاستثمار في تلك الدول. وهو الأمر الذي جاء مواكباً لاتساع

قطاع نشاط القطاع الخاص، وتزايد دوره في الاقتصاد المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت خلال السنوات الأخيرة.

وتتركز الاستثمارات المصرية في أوغندا، التي أصبحت نموذجاً ناجحاً للتوجه الجديد. وتقدر الاستثمارات المصرية في أوغندا بنحو ٣٠ مليون دولار. وتضم بنكاً مصرياً هو "بنك القاهرة الدولي" الذي بدأ نشاطه عام ١٩٩٥ ويزمع فتح فروع له في كل دول "الكوميسا". ومشروع مجمع صناعي كبير يضم ٤٠ وحدة إنتاجية منفصلة لإنتاج مواد غذائية وعصائر معلبة، وأدوات التجميل. كما يضم المجمع منطقة تجارية حرة للتجارة العابرة ومركزاً للتدريب. وتضم الاستثمارات المصرية أيضاً مزرعة للقطن مساحتها ١٠ آلاف فدان (منحة من الحكومة الأوغندية). وبالإضافة إلى ذلك فهناك مشروع آخر دخل طور التنفيذ لإقامة فندق سياحي تقوم ببنائه شركة مقاولات مصرية. كما تتولى شركة مقاولات مصرية إقامة طريق بطول ١٧٠ كيلومتر، وتقدر تكاليفه بحوالي ٣٠ مليون دولار، وذلك بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وكذلك إقامة مصنع للملح على بحيرة كتوي بتكلفة قدرها ١٥ مليون دولار، يمولها بنك التنمية الأفريقي أيضاً. كما يذكر أن هناك مشروعاً كبيراً لإقامة محطة لتوليد الكهرباء التجارية على منابع النيل بالقرب من كمبالا، وتقدر تكلفتها بحوالي مليار دولار وستقوم بتنفيذها شركتان مصريتان للمقاولات، وذلك بنظام (BOOT). ويسهم في تمويل المشروع بعض المؤسسات الإقليمية والدولية. ومن المتوقع أن تسهم الكهرباء المتولدة من المحطة الجديدة في سد العجز في الكهرباء في أوغندا، مع وجود فائض للتصدير إلى الدول المجاورة[٢].

ومن ناحية أخرى، فقد شهدت السنوات الأخيرة أيضا مساهمة أفريقية في الاستثمار في مصر، ومن بين المساهمين بعض دول منطقة حوض النيل، إذ تشير بيانات رسمية إلى إقبال الأفارقة على المشاركة في رؤوس أموال عدد من الشركات الاستثمارية المصرية في قطاعات عديدة: زراعية وصناعية وإنشائية وسياحية ومالية. وقد بلغت حجم هذه المساهمات في آخر يونيو ١٩٩٨ نحو ٦٤ مليون جنيه، وتنتمي إلى خمسة دول أفريقية من بينها

أثيوبيا وكينيا. وقد ذهبت مساهمات أبناء الدولتين إلى ست شركات تبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو ٩٩ مليون جنيه مصري. وتوفر فرصاً للعمالة تناهز ٥٥٥ فرصة عمل. ويبين الجدولان (٤) و (٥) تفصيل هذه المساهمات. وهي وإن كانت مساهمات ضئيلة، إلا أن الاتجاه نفسه آخذ في التوسع مع تزايد الخصخصة واتساع القطاع الخاص، ونمو سوق الأوراق المالية في ظل السياسات الاقتصادية التي تتبناها مصر حالياً.

التعاون المائي والتعاون الفني:

وفي مجال التعاون المائي، هناك مشروع مع كينيا لحفر آبار ارتوازية يبلغ عددها ١٠٠ بئر تكفي لري ٢٠٠ ألف فدان. وهو مشروع ذو تكلفة زهيدة (٥ مليون دولار)، إلا أن قيمته الرمزية كبيرة باعتباره أول مشروع تقيمه مصر في دولة من دول حوض النيل بغرض تنمية مواردها المائية. ويذكر أنه أول بئر بدأ العمل بالنيل في أول عام ١٩٩٧[٣].

أما في مجال التعاون الفني فإن مصر قدمت مساعدات فنية إلى دول منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي وذلك من خلال "الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا" التابع لوزارة الخارجية، وأيضاً من خلال برامج التعاون الفني لعدد من الوزارات الأخرى. وقد أولى الصندوق ــ الذي أنشئ عام ١٩٨٠ ــ اهتماماً لا بأس به للمنطقة محل الدراسة. حيث نالت كل دول المنطقة تقريباً قدراً من مساعدات الصندوق، وذلك في مجالات الإمداد بالخبراء والتدريب والمنح الدراسية والمساعدات العينية. وحتى أغسطس ١٩٩٧ كان عدد خبراء الصندوق في المنطقة ٧٩ خبيراً يعملون في مجالات مختلفة. ويمثل هؤلاء الخبراء نحو ٢٤% من عدد خبراء الصندوق في الدول الأفريقية ككل في ذلك التاريخ. ويوضح الجدول رقم (٦) توزيع هؤلاء الخبراء ومجالات عملهم في دول المنطقة. وقد بلغ عدد هؤلاء الخبراء عام ١٩٩٦، ١٢٢ خبيراً يمثلون نحو ٢٧% من إجمالي عدد خبراء الصندوق في الدول الأفريقية (٣٩ دولة)، كما يتضح من الجدول رقم (٧) الذي يوضح أيضاً باقي أنشطة الصندوق في دول المنطقة من دورات تدريبية ومساهمات عينية ومنح وبرامج دراسية.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية مع السودان

غني عن البيان أن السودان يمثل مكانة شـديدة الخصوصيـة بالنسـبة لمصر، تفرضها الروابط الوثيقة بين البلدين تاريخيـاً وجغرافيـاً وسياسـياً وأمنياً. وبحكم هذه الخصوصية وما لها من انعكاسات قوية علـى علاقـات مصر بمنطقة حوض النيل والقرن الأفريقي عموماً، فـإن تحليـل العلاقـات الاقتصادية بين مصر ودول المنطقة تستلزم إفراد السودان بدراسـة خاصـة وإن كانت موجزة. وفي هذا الخصوص يلفت النظر لأول وهلـة أن الجـانب الاقتصادي في علاقات البلدين ظل ـ على أهميته ـ ضعيفاً نسـبياً لعـهود طويلة. وبالرغم من الآمال الكبيرة التي علقت على تعميق هذا الجانب فـإن المحاولات الفعلية لتنشيطه لم تحقق نجاحا يعتد بـه خـلال العقـود الثلاثـة الماضية. بل كان معظمها يحاط بمظاهر سياسية ودعائية تفـوق مضمونـها الحقيقي. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية أسوأ أداء لـها خلال حقبة التسعينيات، وهي الحقبة التي تدهورت فيها العلاقـات السياسـية بين البلدين، مما ألقى بظلاله على العلاقات الاقتصادية بينهما كما سنرى.

فبالنظر إلى فترة الثمانينيات نجد أن التبادل التجاري بين البلدين وصـل إلى ذروة مقدارها ١٤٦ مليون دولار في منتصف ذلك العقد (١٩٨٤). وهـذه كانت تمثل حوالي ١,٢% من تجارة مصر الخارجية ككل، وحوالي ٥% مـن تجارة السودان الخارجية. وقد انكمش حجم التبادل بين البلدين فيما بعد مـع انكماش حجم تجارتهما الخارجية عموما خلال النصف الثاني من الثمانينيـات. فوصل في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١١١ مليون دولار، وهذا الحجم كان يمثل قرابة ١% من تجارة مصر الخارجية إلا أنه كان يمثل نحو ٦% من تجـارة السودان الخارجية في تلك السنة[٤].

والواقع أن هذا الحجم يكتسب أهمية أكبر مما توحي به النسب السـابقة إذا نظرنا إليه من زاوية أخرى وهي مكانة كل من الدولتين لـدى الأخـرى بالمقارنة مع دول المنطقتين العربية والأفريقية. فمما يلفت النظر أن السـودان

كان في معظم فترات العقود الثلاث الماضية أهم الدول التي تتعامل معها مصر تجارياً في منطقة حوض النيل وفي أفريقيا عموماً. كما احتل دائماً مكانة متقدمة في تجارة مصر على الصعيد العربي. وينطبق ذلك تماماً على مكانة مصر في تجارة السودان العربية والأفريقية. ويكفي توضيحاً لذلك أن التبادل التجاري المصري مع السودان كان في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٨ سالفي الذكر يمثل نحو ٦٣% و ٦٠% على الترتيب من تجارة مصر الأفريقية. أما من ناحية السودان فإن تجارته مع مصر كانت تمثل حوالي ٦٤% و ٩٠% من تجارته الأفريقية في العامين المذكورين على التوالي.

إلا أن هذه الصورة تغيرت بعد عام ١٩٨٩ حيث تراجع مركز السودان في تجارة مصر الخارجية تراجعاً كبيراً. فقد تدهور حجم التبادل بين البلدين في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٥٥ مليون دولار؛ تمثل أقل من ٠,٥% من تجارة مصر الخارجية ككل، وحوالي ٢٤% من تجارة مصر الأفريقية. وفي المقابل فإن تجارة السودان مع مصر في ذلك العام، لم تعد تمثل إلا حوالي ٢٠% من تجارة السودان الأفريقية(٥).

وقد كان هذا التغير أكثر وضوحاً بالنظر إلى التركيب السلعي للتجارة. فقد كان الشطر الأعظم من الصادرات المصرية إلى السودان، يتركز في السلع الصناعية؛ وأهمها المنسوجات والأدوية والمصنوعات الجلدية. وكان السودان يشكل أهمية خاصة كسوق لهذه السلع مقارنة بالأسواق الأفريقية (والعربية) الأخرى. ففي عام ١٩٨٨،كانت السلع الصناعية والكيماويات (أهمها الأدوية والأسمدة)، تشكل حوالي ٩٢% من صادرات مصر إلى السودان، وكان نصيب السودان من هذه السلع يمثل نحو ٧٠% من صادرات مصر منها إلى أفريقيا في تلك السنة. وقد تغير الوضع بعد عام ١٩٨٩. ففي عام ١٩٩٠، ظلت هذه الطائفة من السلع تستأثر بنحو ٨٦% من الصادرات المصرية إلى السودان، إلا أن نصيب السودان من صادرات مصر الأفريقية من تلك السلع انخفض إلى حوالي ١٩% فحسب وهو تراجع ضخم جداً لأهمية السودان كسوق لهذه السلع التي تحتل مكانة رئيسية في الصادرات المصرية عموماً.

وبالنسبة للواردات، فإن واردات مصر من السودان (على ضعف حجمها)، تركزت في بعض المواد الغذائية (كالسمسم) والحيوانات الحية (كالجمال) وبعض الخامات (كالجلود)، حيث كانت هذه البنود تشكل قرابة ٩٩% من الواردات المصرية من السودان عام ١٩٨٨. على أنها كانت تمثل في نفس الوقت حوالي ٧٦% من واردات مصر الأفريقية من هذه السلع. أي أن السودان كان أهم الأسواق الأفريقية على الإطلاق كمورد لهذه السلع بالنسبة لمصر. وقد تغيرت هذه الصورة تماماً في عام ١٩٩١، فقد أصبحت هذه السلع تمثل قرابة ٧٢% من واردات مصر من السودان، إلا أن السودان لم يعد يستأثر إلا بحوالي ٥% فقط من واردات مصر الأفريقية من تلك البنود(٦).

وبالنسبة للميزان التجاري المصري مع السودان، فقد كان يميل دائماً لصالح السودان خلال فترة الثمانينيات وحتى عام ١٩٩٠. حيث كان ذلك العجز يشكل الجزء الأكبر من العجز التجاري المصري مع أفريقيا، إلا أنه تحول بعد ذلك ليحقق فائضاً لصالح مصر، وذلك مع التدهور في حجم التجارة عموماً بين البلدين الذي استمر حتى اليوم.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢)، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى حوالي ٤٠ مليون دولار سنوياً في المتوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٩٥ ــ ١٩٩٧). وهو حجم شديد الانخفاض، إذ لا يزيد إلا قليلاً عن ربع نظيره في منتصف الثمانينيات. بل أنه يقل كثيراً عن نظيره عام ١٩٩٠. هذا بالطبع من الناحية الاسمية، أما بالقيمة الحقيقية، فإن الراهن للتبادل التجاري بين البلدين، لا يمثل شيئاً مذكوراً بالقياس إلى حجمه خلال فترة الثمانينيات.

وكما أشرنا، فإن هذا التدهور في العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان، جاء مواكباً للتأزم في العلاقات السياسية بين البلدين، الذي تفاقم خلال السنوات الأخيرة. وقد حالت هذه الظروف السياسية، في نفس الوقت، دون سعي البلدين إلى تنمية العلاقات بينهما عن طريق تنشيط الاتفاقات التجارية القائمة فعلاً بينهما. بل إن البروتوكول التجاري القائم بين البلدين

منذ عام ١٩٦٥، تعرض للتجميد في السنوات الأخيرة. وتوقفت منذ عام ١٩٩٢ تقريباً، اجتماعات اللجان المشتركة المنوط بها متابعة وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين. وعموماً فإن تنفيذ الاتفاق كان دائماً أقل من الأهداف الموضوعة (على تواضعها أصلا). ففي عام ١٩٩٢ كانت صادرات مصر إلى السودان في ظل البروتوكول، لا تشكل إلا حوالي ٦% فقط من المستهدف. أما الواردات فلم تجاوز ٣١% فحسب من الهدف المحدد (انظر الجدول رقم ٨). أما في عام ١٩٩٣، فقد كانت الصادرات في حدود ٩% من المستهدف، بينما بلغت الواردات حوالي ١٣% من المستهدف(٧). ولم يتم تنفيذ شيء يذكر في الأعوام التالية(٨). وقد تأثرت الروابط الاقتصادية بين البلدين منذ عام ١٩٩٠، بالقيود التي وضعت على حركة النقل البري والنهري، وكذلك على التحويلات المالية والمصرفية، وذلك لاعتبارات أمنية في الغالب، الأمر الذي بات يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لإصلاح هذه الأوضاع.

ومن ناحية أخرى، فإن تأزم العلاقات، قد حال دون مضي التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الجماعي في طريقه القويم. ونشير في هذا الخصوص إلى معارضة السودان لانضمام مصر إلى عضوية "منطقة التجارة التفضيلية لأفريقيا الشرقية والجنوبية (PTA)" التي تحولت إلى سوق مشتركة (COMESA)، عام ١٩٩٣. مما حال دون أن تعمل مصر من خلال تلك المنظمة الإقليمية الهامة على تنمية علاقاتها الأفريقية عموماً، وعلاقاتها الاقتصادية مع السودان ودول حوض النيل خصوصاً.

المبحث الثاني

محددات العلاقات الاقتصادية ومستقبلها

لا شك أن الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع دول منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، يعكس بوضوح ضعف هذا الجانب من جوانب العلاقات المصرية مع هذه المنطقة عموماً. وقد لا يكون هذا الوضع مرضياً، بالنظر إلى الأهمية الخاصة للمنطقة بالنسبة لمصر، سياسياً وأمنياً. الأمر الذي يفترض قيام علاقات اقتصادية أعلى مستوى وأكثر نظاماً واستقراراً وأكبر فائدة للطرفين معاً.إلا أن الوضع الراهن قد لا يبدو غريباً وشاذاً، بالنظر إلى حقائق الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في كل من مصر وهذه الدول. والتي عملت خلال الحقبة الأخيرة على إضعاف الروابط الاقتصادية داخل المنطقة عموماً، وما زال مفعولها في هذا الاتجاه قائماً. وإن كانت هناك حقائق جديدة أخذت تتبلور على المسرح العالمي والإقليمي والمحلي، ويبدو أنها ستباشر تأثيرات متزايدة على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المنطقة.

أولاً: القيود الحالية على العلاقات الاقتصادية

إن النمو المطرد لتجارة مصر مع الدول محل الدراسة (وغيرها من الدول الأفريقية)، يتوقف بصفة رئيسية على قدرة الاقتصاد المصري على التصدير، بما يتطلبه ذلك من وجود فائض متزايد من السلع المحلية القابلة للتصدير، ووجود صناعات تصديرية تتسم بالكفاءة. وتوافر مقدرة تنافسية للمنتجات في الأسواق الخارجية.

والواقع أن هذا الجانب ــ القدرة على التصدير ــ يعتبر أضعف جوانب الاقتصاد المصري في الحقبة الراهنة. فالاقتصاد المصري يعتمد على

تصدير الخدمات أكثر من قدرته على التصدير السلعي، وكلا النوعين ضعيف نسبياً أيضاً. وكتوضيح عابر لهذه الحقيقة، نشير إلى أن حصيلة مصر من الصادرات من السلع والخدمات (غير العواملية)، بلغت عام ١٩٩٥، حوالي ١٣,١ مليار دولار. منها حوالي ٨,٣ ملياراً صادرات من الخدمات (بنسبة ٦٣%) ومن هذه الأخيرة تشكل السياحة وإيرادات قناة السويس أكثر من النصف بقليل (٥٢,٦%). أما الصادرات السلعية ــ التي بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨% فحسب عام ١٩٩٥ ــ فإنها تتشكل أساساً من البترول، الذي يستحوذ على أقل من نصفها بقليل. ثم بعض المنتجات الصناعية (بنسبة ٤٥% تقريباً)، وداخل هذه الطائفة تشكل المنسوجات قرابة النصف (بنسبة ٢٢% من جملة الصادرات السلعية). وأخيراً بعض المنتجات الزراعية ــ أهمها القطن ــ بنسبة ١٢% تقريباً من جملة الصادرات السلعية(٩). وهكذا، فإن حجم الصادرات المصرية غير البترولية، يدور حول ٢,٨ مليار دولار فحسب، ويتجه معظمها إلى الأسواق التقليدية في أوربا الغربية والولايات المتحدة، ثم بعض دول أوربا الشرقية وشرق آسيا، ولا يتبقى إلا قدر ضئيل متاح للتصدير إلى الدول الأفريقية. وهذا بدوره يواجه الكثير من العقبات التي تعرقل نموه، كما سنرى فيما بعد.

وعلى الجانب الآخر، فإن حجم التجارة الخارجية لدول منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، متواضع جداً. وتكفي الإشارة إلى أن مجمل تجارة المنطقة ككل، يحوم حول ٩٠% من حجم تجارة مصر الخارجية (على تواضعها هي الأخرى). وتشكل بضعة سلع زراعية، هي البن والشاي والسمسم والقطن واللحوم الحية، الشطر الأعظم من صادرات هذه الدول. وتتجه هذه الصادرات إلى أسواق تقليدية محدودة ترتبط بها هذه الدول بعلاقات تاريخية أو بروابط القرب الجغرافي، وتعتبر الدول الأوربية (وخصوصاً إيطاليا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا) والولايات المتحدة، أهم هذه الأسواق. يضاف إليها المملكة العربية السعودية واليمن، وأحياناً الدول الأفريقية المجاورة. أما مصر فلا تشكل أهمية تذكر كسوق لصادرات دول المنطقة، وذلك فيما عدا كينيا التي تتأثر مصر بنحو ٣% إلى ٤% من صادراتها من الشاي(١٠).

أما واردات المنطقة، فتتشكل أساساً من البترول ومعدات النقل والآلات، والمواد الغذائية وبعض السلع الاستهلاكية (وخصوصاً المنسوجات) ومواد البناء. وتأتي هذه الواردات في معظمها من الدول الغربية، مع تزايد لدور اليابان والنمور الآسيوية والهند. أما وارداتها العربية والأفريقية، فإنها تتركز في المملكة العربية السعودية (بالنسبة للبترول)، ودول الجوار المباشر في منطقة أفريقيا الشرقية ـ مع تزايد سريع لدور جنوب أفريقيا خلال العامين الأخيرين[١١]. وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن جانباً ملموساً من التبادل التجاري داخل المنطقة ومع دول الجوار لا يظهر في الإحصاءات الرسمية، وإنما يتمثل في انتقالات للسلع (والأشخاص) عبر الحدود، لا تجد طريقها للتسجيل.

وإذا كانت تلك العوامل الهيكلية، قد عملت ـ وما تزال تعمل ـ على إضعاف الروابط الاقتصادية بين مصر ودول المنطقة محل الاعتبار فإن هناك عدداً من العقبات التي تعوق نمو العلاقات التجارية بين الطرفين. والتي لم تجد بعد جهوداً كافية للتغلب عليها. ونخص بالذكر هنا أبرز العقبات التي تواجه نمو الصادرات المصرية إلى منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، وهي في حقيقة الأمر تنطبق على صادرات مصر إلى الدول الأفريقية بصفة عامة:

١. صعوبات النقل: وأبرز مظاهرها، عدم وجود خطوط مباشرة للنقل البحري، تربط مصر بدول المنطقة. وغالباً ما يتم نقل السلع المصرية إلى الأسواق الأفريقية بطريق غير مباشر عبر الموانئ الأوربية. مما يرفع تكاليف النقل ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخيرات في التسليم وإلى تلفيات في السلع المصدرة، مما يستتبع أيضاً تباطؤ في دورة رأس المال من ناحية، وربما إلغاء التعاقدات مع المصدرين المصريين من ناحية أخرى. أما النقل الجوي، فإن مصر لا تربطها خطوط مباشرة لنقل البضائع إلى دول منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، أما نقل الركاب فلا يوجد أيضاً خط جوي بين مصر وعدد من هذه الدول، فضلاً عن ضآلة عدد الرحلات الجوية إلى الدول الأخرى. وعموماً فإن تكلفة النقل

الجوي في الوقت الراهن باهظة ولا تشجع على استغلاله في التصدير إلى هذه الدول. ومن ناحية أخرى فلا توجد دوائر للاتصالات بين مصر ومعظم دول المنطقة، ويتم الاتصال معها عن طريق بلاد وسيطة (كفرنسا وإيطاليا وإنجلترا)[١٢].

٢. مشكلات التمويل: تعاني كل الدول الأفريقية تقريبا من ندرة الصرف الأجنبي، ويعتمد المستوردون فيها على الائتمان طويل الأجل (لمدد تتراوح بين ٦٠ و ١٨٠ يوما)، مع وجود مخاطر وصعوبات كبيرة في السداد. وخصوصا مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض في هذه الدول، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك خارجية (أوربية). هذا فضلا عن عدم وجود نظم فعالة لضمان الصادرات، الأمر الذي يضعف قدرة المصدرين المصريين على المنافسة في هذه الأسواق، بالمقارنة مع منافسيهم وخصوصا من دول شرق آسيا. وقد أنشئ البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (AFRIXIMBANK)، عام ١٩٩٤ (ومقره القاهرة)، بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة، وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية التي يحتاجها توسع التجارة بين الدول الأفريقية. إلا أنه ما زال في مهده.

٣. صعوبات التسويق: فهناك قصور شديد في المعلومات لدى المصدرين المصريين بشأن طبيعة الأسواق الأفريقية واحتياجاتها، يقابله قصور أشد في معرفة الأفارقة بالمنتجات المصرية ومدى قدرتها التنافسية من حيث الجودة والسعر. وهو ما يعود إلى عدم الاهتمام بإقامة المعارض الدائمة للمنتجات المصرية في الدول الأفريقية، وباستخدام البعثات الترويجية كأداة تسويقية هامة. فضلا عن ضعف التمثيل التجاري المصري في أفريقيا عموما وفي دول حوض النيل والقرن الأفريقي خصوصا. ويلاحظ أنه في الحالات التي اتجهت فيها العناية نحو هذه الأنشطة الترويجية ــ وأبرزها حالة أوغندا ــ أثمرت الجهود اكتساب المنتجات المصرية نصيبا أفضل من السوق وتزايدت قدرتها على المنافسة[١٣].

ومما ضاعف من حدة القيود على نمو العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المنطقة محل الدراسة، افتقار هذه العلاقات إلى الأطر التنظيمية والترتيبات المؤسسية المشتركة، التي تعمل على تسهيل التبادل التجاري، وتيسير المدفوعات، وضمان انتظام المعاملات، وتشجيع حركة رؤوس الأموال. ونشير في هذا الخصوص إلى أمرين:

الأمر الأول، أنه بالرغم من ارتباط مصر مع معظم دول المنطقة باتفاقيات للتجارة والتعاون الاقتصادي والفني وإنشاء لجان مشتركة، فإن هذه الاتفاقيات لم تسهم مساهمة فعالة في تنمية التبادل التجاري أو تنشيط التعاون الاقتصادي بين الطرفين. حيث أن بعضها قد تخطاه الزمن ويحتاج إلى تجديد وتعديل في ضوء المستجدات الأخيرة. والبعض الآخر لم يوضع موضع التنفيذ، بل كان توقيع الاتفاق يعتبر هدفاً في حد ذاته، ولم يتم توفير الآليات اللازمة لتنفيذه والاستفادة منه[١٤] (راجع أيضاً ما سبق بشأن بروتوكول التجارة مع السودان).

الأمر الثاني، أن مصر ظلت دائماً بعيدة عن التنظيمات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة التي كان يمكن أن تتيح لها نطاقاً أرحب من الحركة في مجال فتح الأسواق والحصول على مزايا نسبية جديدة. ونخص بالذكر هنا عدم دخول مصر (إلا منذ شهور في منتصف ١٩٩٨)، في عضوية التجمع الاقتصادي الكبير في منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية، وهي "الكوميسا"، التي تضم ١٩ دولة منها دول حوض النيل جميعاً. كما أن تجمع "الأندوجو" الذي قامت مصر بمبادرة إنشائه عام١٩٨٣، على أمل أن يتحول إلى تنظيم إقليمي للتعاون الاقتصادي والفني والمائي بين دول حوض النيل، قد انتهى إلى التجمد بعد عشر سنوات من إنشائه، وذلك بعد فترة من التوتر والتصدع في العلاقات السياسية بين أعضائه.

وأخيراً، فلابد من الإشارة إلى الدور الحاسم الذي لعبته الظروف السياسية في تدهور التعاون الاقتصادي فيما بين دول المنطقة، وفيما بينها وبين مصر. فمعظم دول المنطقة، تعاني من حالة خطيرة من عدم الاستقرار

السياسي الداخلي، الذي عصف بكيان الدولة ذاته في بعضها (الصومال وزائير)، وما زال يهدد البعض الآخر (السودان، رواندا، بوروندي وجيبوتي). كما لم تتوقف في أي وقت النزاعات بين دول الجوار فيها لأسباب مختلفة. وقد أشرنا من قبل إلى الدور الذي لعبه هذا العامل السياسي في تدهور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان في السنوات الأخيرة.

ثانياً: المتغيرات الجديدة ومستقبل العلاقات الاقتصادية

لا شك أن العوامل السابقة ـــ وهي في معظمها عوامل هيكلية مزمنة ـــ قد عملت على إضعاف الروابط الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي، وعلى تهميش دور مصر الاقتصادي في المنطقة. وهي عوامل يصعب التغلب عليها في الأجل القصير، غير أننا ينبغي أن ننتبه إلى المتغيرات الجديدة التي أخذت في الظهور والتبلور على المسرح الدولي والإقليمي والمحلي، والتي سوف يكون لها تأثيرات متزايدة على علاقات مصر الأفريقية عموماً وعلاقات مصر بمنطقة حوض النيل والقرن الأفريقي خصوصاً. ونخص بالإشارة فيما يلي أربعاً من هذه المتغيرات الجديدة.

(١) تطبيق القواعد الجديدة "للجات" ومنظمة التجارة العالمية. مما سيترتب عليه إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التبادل التجاري حالياً. وجدير بالإشارة هنا أن دول المنطقة يمكن أن تتأخر في التطبيق نسبياً، نظراً لتمتعها بالاستثناءات الخاصة "بالدول الأقل تطوراً (LLDCs)". غير أن القواعد الجديدة ستتيح لمصر في السنوات القادمة فرصاً أكبر للنفاذ إلى أسواق هذه الدول، وإن كانت ستفرض عليها تحديات أكبر من حيث ازدياد حدة المنافسة في تلك الأسواق.

(٢) أن مصر قد قطعت شوطاً طيباً في عملية الإصلاح الاقتصادي، التي بدأت خطواتها الجادة منذ أوائل التسعينيات. وبعد سنوات الانكماش الأولى فإن هناك اتجاهاً توسعياً في العامين الأخيرين، بدأ ينعكس في صورة

زيادة يعتد بها في معدلات الاستثمار والنمو، وتوسع (بطيء) في الصادرات التقليدية، مع زيادة حذرة في الاستيراد. وفي هذا الإطار فقد شهد القطاع الخاص المصري نمواً غير مسبوق. وبدأ يأخذ زمام المبادرة في كثير من الأنشطة داخلياً وخارجياً. وقد واكب هذا الاتجاه، شعور متزايد بأهمية القارة الأفريقية كمنفذ للصادرات المصرية، وكمجال لنشاط الاستثمار الخاص الآخذ في التوسع. وهو توجه بدأت بوادره تظهر بالفعل، كما في حالة أوغندا السابق الإشارة إليها.

(٣) انضمام مصر إلى "الكوميسا". مما سيتيح لمصر فرصاً أوسع للتجارة والاستثمار على امتداد سوق متسعة، تضم حالياً ١٩ دولة إلى جانب مصر. يبلغ تعداد سكانها قرابة ٢٨٠ مليون نسمة، ويزيد ناتجها المحلي على ٧٠ مليار دولار، كما يبلغ حجم تجارتها الخارجية نحو ٣٧ مليار دولار (تقديرات عام ١٩٩٥). وتستهدف السوق الوصول إلى اتحاد جمركي بحلول عام ٢٠٠٥، مع مخططات طموحة لتعاون أوسع في مجالات مشروعات البنية الأساسية والتنمية الزراعية والصناعية، وتنسيق كامل للسياسات المالية والنقدية ونظم الصرف وانتقالات الأفراد.. إلخ. وإذ تضم السوق جميع دول منطقة حوض النيل التسع (وسوف تدخلها الصومال وجيبوتي مستقبلا)، فإن انضمام مصر إلى هذا التجمع الإقليمي الهام سيكون بلا شك عاملاً فعالاً في تقوية علاقات مصر الاقتصادية بدول هذه المنطقة الحيوية. غير أن هذه الثمار لن تأتي تلقائياً بأي حال. فهي تحتاج إلى سياسات جديدة ترمي إلى تحقيق وجود فعال وتنظيم لمصر في هذه السوق، وتمكنها من اقتناء أكبر قدر من منافع التكامل الإقليمي، بأقل قدر من المخاطر والتكاليف.

(٤) ظهور جنوب أفريقيا كقوة اقتصادية عملاقة على المسرح الأفريقي بعد انتهاء العنصرية. وقد خطت خلال السنوات الأربع الماضية خطوات واسعة نحو ترسيخ دورها الأفريقي. فقد تزايدت أهميتها كشريك تجاري للعديد من الدول الأفريقية خارج منطقة أفريقيا الجنوبية، كما امتدت استثمارات شركاتها العملاقة لتبسيط سيطرتها على بعض الأنشطة في عدد من الدول، وخصوصاً في مجالات التعدين والسياحة. وفي هذا الإطار، فقد

توثقت علاقاتها بدول حوض النيل، وخصوصاً كينيا وأوغندا وزائير. وبدأت تحتل مكانها كشريك تجاري قوي، كما زادت استثماراتها في هذه الدول بسرعة كبيرة خلال السنوات الأربع الأخيرة. على أن نشاطها أثار بعض المخاوف في بعض الدول (كينيا بصفة خاصة)، من إمكانية أن يهدد دخولها إلى الأسواق الصناعية المحلية والسياحة الداخلية أيضاً[١٥] وعموماً، فإن ظهور جنوب أفريقيا على الساحة الأفريقية، يضيف منافساً شرساً في كافة مجالات التجارة والاستثمار. غير أن إمكانيات التعاون المثمر ما زالت قائمة.

ويبدو أن هذه المتغيرات الجديدة ــ وغيرها ــ قد أخذت تلاقي تفهماً متزايداً واستجابة أكبر في مصر من جانب كل من الحكومة والقطاع الخاص معاً. حيث بدأت بوادر تركيز متزايد من جانب هذه الجهات على وضع المخططات واتخاذ الإجراءات لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية وفي مقدمتها دول حوض النيل والقرن الأفريقي، والعمل على إزالة المعوقات التي تعترض هذا الهدف. ومن بين الإجراءات التي أسفر عنها هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة[١٦]:

أ ــ تأسيس شركة للنقل البحري إلى دول شرق وجنوب أفريقيا (بمساعدة بنك الاستثمار القومي).

ب ــ الإعلان عن خطط لزيادة خطوط النقل الجوي إلى عدد من الدول من أعضاء "كوميسا"، وذلك من ست دول الآن هي: أريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والسودان، إلى ١٢ دولة حتى عام ٢٠٠٠. مع زيادة عدد الرحلات وتخفيض نولون نقل البضائع.

جـ ــ إنشاء مراكز تجارية دائمة في الدول الأفريقية (مع البدء بالدول التي بها فروع لشركة النصر للتصدير والاستيراد).

د ــ استغلال المناطق الحرة المملوكة لشركة النصر في "ممباسا" كمستودعات للبضائع الحاضرة للمنتجات المصرية يتم من خلالها توفير احتياجات الأسواق القريبة.

هـ ــ دعم "شركة ضمان الصادرات المصرية"، لكي تغطي المخـــاطر بالدول الأفريقية، كما سيسهم "بنك القاهرة الدولي" الذي يزمع فتح فـــرع له في دول "كوميسا" في حل هذه المشكلة.

و ــ إقدام القطاع الخاص على إنشاء مشـــروعات تســـهم فـــي تنميـــة الصادرات المصرية. ومن المشروعات المزمع إقامتها: إنشـــاء شـــركة لتصدير الأدوية إلى الدول الأفريقية ــ إنشاء شركة للنقل الـــبري تقـــوم بنقل المنتجات المصرية من الموانئ إلـــى الـــدول الداخليـــة (كـــأوغندا ورواندا وبوروندي في شرق أفريقيا) ــ إنشاء شركة مصريـــة أفريقيـــة مشتركة للتصدير والاستيراد، تعمل على تنمية النشاط التصديـــري إلـــى الأسواق الأفريقية سواء فيما يتعلق بالسلع أو الخدمـــات (مثـــل أنشـــطة المقاولات وانتقال العمالة والاستثمار في المشروعات الصغيرة) ــ إقامـــة مخازن للسلع المصرية في المناطق في بعض الدول الأفريقيـــة (منـــها أوغندا وكينيا). تمكن من أن يتسلم المستورد بضاعتـــه بمجـــرد ســـداد قيمتها (للتغلب على مشكلة عدم إقبال المستوردين الأفارقة علـــى فتـــح خطابات الضمان) ــ السماح لشركات القطاع الخاص بتســـيير خطـــوط للنقل الجوي لنقل السلع المصرية إلى الدول الأفريقية.

هذه الجهود تعكس الوعي المتزايد بأهمية الدائـــرة الأفريقيـــة كمجـــال للتحرك الاقتصادي المصري، وخصوصاً فيما يتعلـــق بفتـــح المنـــافذ أمـــام الصادرات المصرية التي تضيق أمامها فرص المنافسة في مناطق أخـــرى. وهي تمثل بداية في الاتجاه السليم. غير أن نجاحها يتطلـــب تجميـــع كافـــة الجهود في إطار خطة شاملة ومدروسة، تشرف عليها وتدعمـــها الحكومـــة. وأن يراعى فيها الموازنة بين منافع الأجل الطويل التي يمكن أن تترتب علـــى زيادة نصيب مصر من السوق الأفريقية التي تتجه إلى التوسع وإلى التكـــامل في آن واحد، والتي تتيح لمصر فرصاً قد لا تتوفر في مناطق أخرى في ظـــل ظروف البيئة الدولية الجديدة، وبين تكاليف الأجل القصير، والتي قـــد تنجـــم عن الأعباء التي تفرضها التغيرات الهيكلية والمؤسسية اللازمة للتحول نحـــو الأسواق الأفريقية، مع صغر العائد في المراحل الأولى. هـــذا فضـــلا عـــن

الخسائر التي قد تصيب موارد الدولة نتيجة نقص إيراداتها الجمركية من ناحية، ودعم الأنشطة التصديرية والأجهزة العاملة في هذا الميدان من ناحية أخرى.

ولا شك أن مثل هذه الجهود سوف تكتسب دفعة كبيرة من خلال عضوية مصر في "الكوميسا"، وتحركها الواعي في إطارها، إلا أن هذه الجهود ستواجه أيضاً عقبات قوية بسبب حالة التوتر وعدم الاستقرار السياسي الراهنة في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي. ويبدو لنا ــ في النهاية ــ أنه ما لم يعد الاستقرار السياسي الداخلي إلى السودان (على وجه الخصوص)، وتتحسن علاقاته السياسية مع مصر، فإن مستقبل التعاون الاقتصادي المصري مع المنطقة ككل، سيظل محوطاً بظلال كثيفة.

جدول رقم (١)

دول حوض النيل والقرن الأفريقي: بعض المؤشرات الرئيسية (عام ١٩٩٥)

الدولة	المساحة ألف كم٢	السكان (بالمليون)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	توقع العمر (سنوات)	مؤشر التنمية البشرية (١٩٩٢)	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية	التجارة الخارجية (مليون دولار)	
							صادرات	واردات
أثيوبيا	١٠٠٠	٥٦,٤	١١٠	٤٩	٠,٢٤٩	١٦١	١٠٦٤	٤٥٤
أرتريا	١٠١	٣,٥٧	١٣٥	٤٨	—	—	٥١	٤٠٤
السودان	٢٣٧٦	٢٦,٧١	٢٣٠	٥٤	٠,٢٧٦	١٥١	٥٥٦	١١٨٤
الصومال	٦٢٧	٩,٤٩	—	٤٩	٠,٢١٧	١٦٥	١٥٦	٢٧٣
الكونجو الديمقراطية	٢٢٦٧	٤٣,٨٥	١٤٠	—	٠,٣٤١	١٤٠	١٦٣٢	٩٥١
أوغندا	٢٠٠	١٩.١٧	٢٩٠	٤٢	٠,٢٧٢	١٥٤	٥٩٥	١٠٨٦
بوروندي	٢٦	٦,٢٦	١٤٠	٤٩	٠,٢٧٦	١٥٢	١١٦	٢٠٩
تنزانيا	٨٨٤	٢٩,٦٥	١٣٠	٥١	٠,٣٠٦	١٤٨	٥٩٣	١٥١٠
جيبوتي	٢٣	٠,٦٣	٧٨٠	٤٩	٠,٢٢٦	١٦٣	٣٨	٢٠٥
رواندا	٢٥	٦,٤٠	١٩٠	٣٩	٠,٢٧٤	١٥٣	٤٧	١٩٤
كينيا	٥٦٩	٢٦,٦٩	٣٣٠	٥٨	٠,٤٣٤	١٢٥	١٨٧٥	٢٦٤٤

المصدر:

World Bank "African Development Indicators", 1997, (Washington, D.C., The World Bank, 1997).

- التقرير الاقتصادي العربي ـ ١٩٩٧ (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهات أخرى ـ سبتمبر ١٩٩٧).
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التنمية البشرية في أفريقيا: تقرير عام ١٩٩٥ (أديس أبابا، د.ت).

جدول رقم (٢)
التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي
(١٩٩٥ ـ ١٩٩٧)

(ألف جنيه مصري)

الدولة	١٩٩٥			١٩٩٦			١٩٩٧		
	ص	و	م	ص	و	م	ص	و	م
أثيوبيا	٤٤٥٣	٨٠١٤٣	٧٥٦٩٠-	٩٠٣٠	٥١٨١٩	٤٢٧٨٩-	٨١٦٢	٥٩٩٨٦	٥١٨٢٤-
أرتريا	٧	ـ	٧+	٣٣	١٢٥٧	١٢٢٤-	٦٤	١٧٢٢	١٩٥٨-
السودان	٨٣١٢٠	٩٣٢٤	٧٣٧٩٦+	٧١٣١٩	٧٠٧٠١	٦١٨+	٨٦٦٢٦	٧٧٠٨٥	٩٥٤١+
الصومال	٩٧٥	١٤٠٦	٤٣١-	٣٨٣	١٧٤٤	١٣٦١-	١٢١٧	٦٦٤	٥٥٣+
الكونجو	١١٣٨	٤٢٨١	٣١٤٣-	١٣٠٢	١٠٨١٨	٩٥١٦-	٢٤٨٨	٨٢٤	١٦٦٤+
أوغندا	١٧٣٢	٢٢٢٩٣	٢٠٥٦١-	٢٠٨١	١٦٢٧٣	١٤١٩٢-	١٧٠١	٢٩٣٨	١٢٣٧-
بوروندي	٥٧٤	٢٠٦	٣٦٨+	٣٤٦	١٣	٣٣٣+	٣٢٢٤	٦	٣١٨+
تنزانيا	١٦٦٦	٧٢٤٠	٥٥٧٤-	٢٢٩٥	٧٤٤٥	٥١٥٠-	٤٧٨٨	٥٦١٤	٨٢٦-
جيبوتي	٢١٢٣	ـ	٢١٢٣+	٢٦٩١	٢٩	٢٦٦٢+	٣٢٨٦	١	٣٢٨٥+
رواندا	٣١	ـ	٣١+	٥٨٦	ـ	٥٨٦+	١٠١	١	١٠٠+
كينيا	١١٥٨٠	٢٦٧٣٤١	٢٥٥٧٦١-	٢٧٦٩	٢٢٧٧٥٦	٢٢٤٩٨٧-	٩١٧٧	٢٥٠٧٧٢	٢٤١٥٩٥-

ملحوظة: ص = الصادرات؛ و = الواردات؛ م = الميزان التجاري.

المصدر:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونقطة التجارة الدولية بالقاهرة.

جدول رقم (٣)

التركيب السلعي لتجارة مصر

مع دول حوض النيل والقرن الأفريقي

(البنود الرئيسية كنسب مئوية من الإجمالي)

الدولة	١٩٩٦		١٩٩٧	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
أثيوبيا	إطارات سيارات (٢٢,٣). أدوية (٢٠,٢) منسوجات وملابس وسجاد (٨,٩) زيوت طعام (٨,٦) بسكويت (٦,٨) أدوات منزلية (٢,٤) دجاج (٢,٤)	سمسم (٩٤) فاصوليا وفول (٥,٢)	ورق (٢٦) إطارات (٢٥) منتجات بلاستيك (١١,٥) أدوات منزلية (٩,٥) أدوية (٦)	سمسم (٩٩,٤)
أرتريا	أحذية (٩٩,٧)	أجزاء آلات وأجهزة (٨٥) قرنفل (١٤)	---	قرنفل (١٠٠)
السودان	أرز (٢٨) يوريا وفوسفات (٢٢) أدوية (١٠) منتجات صناعية من الحديد والألومنيوم (١٤,٨) زجاج (٣,٥) أدوات ومواد بلاستيكية (٢,٧) ورق (٢,٥) منسوجات وملابس (١,٦)	سمسم (٣٦) قطن خام (٨,٢) تمر (٤,٢) كركديه (٣,٢)	أرز (١٩,٩) منتجات حديد والومنيوم (٢٢,٥) حديد تسليح (١٧,٥) أدوية (٥,٥)	لب بطيخ وقرع (٥٧,٨) قطن خام (٢٨,٨) سمسم (٤)
الصومال	أدوية (٤٣)	لبان (٨٣) مستكة (١٥)		
الكونجو			مواد غذائية (٢٨) كربون (٣٠) أحواض غسيل ومصنوعات أخرى (٤٠)	أخشاب (٩٤) مواسير الومنيوم (٦)

أوغندا	إطارات سيارات وأحذية ومصنوعات جلدية (٢٧) مواد غذائية (٢٥) أدوية (١٠,٥)	سمسم (٢٦) بن (٩,٥) جلود (٢,٧)	أدوية (٢٥) أحذية ومنتجات جلدية (٢٥)	سمسم (٥٨,٦) بن (١٦,٣) جلود (١٠,٤)
تنزانيا			كبريت (٤٩) أحذية (١٤) بلاط وأرضيات (١٠)	تبغ (٤٤) مواد دباغة (٢٨) سيزال (١٤)
جيبوتي	أدوية (٧٣) بلاط وأدوات صحية (١٠) مواد غذائية (٧,٤)	تبغ (١٠٠)		
رواندا			بلاط (٧٣) أدوية (٢٣)	
كينيا	أدوات كهربائية (٢٧) أدوات منزلية (٢٤) إطارات (١٨) مواد غذائية (٨,٢)	شاي (٩٢,٣) سيزال (٢)	أدوات منزلية (٤١,٥) أدوية (٢٤,٥) إطارات (١١,١) مواد غذائية (٥,٣)	شاي (٩٣,٧) سيزال (١,١) تبغ (١,٩)

المصدر:

جمعت وحسبت من بيانات تفصيلية مصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مركز المعلومات)، ونقطة التجارة الدولية بالقاهرة.

جدول رقم (٤)

مساهمات أثيوبيا في رؤوس الأموال المصدرة للشركات الاستثمارية

(حتى ٣٠ / ٦ / ٩٨)

المجالات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	فرص العمالة	قيمة المساهمة
الكيماوية	١	١,٠	١,٥	٢٥	٠,١
مواد البناء	١	٤,١	٤,١	١٠٠	٠,٣
المعدنية	١	١٠١	٣,٧	١١٠	٠,٥
المقاولات	١	١,٠	١,٠	٠	٠,١
الإجمالي	٤	٧,٢	١٠,٣	٢٣٥	١,٠

المصدر:

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات.

جدول رقم (٥)

مساهمات كينيا في رؤوس الأموال المصدرة للشركات الاستثمارية

(حتى ٣٠ / ٦ / ٩٨)

المجالات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	فرص العمالة	قيمة المساهمة
الغذائية	١	٤٩,٥	٨٧,٥	٣٢٠	٩.٩
استثمار مساهمة	١	١,٥	١,٥	٠	٠,١
الإجمالي	٢	٥١,٠	٨٩,٠	٣٢٠	١٠,٠

المصدر:

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات.

جدول رقم (٦)

خبراء الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا

في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي

حتى أغسطس ١٩٩٧

الدولة	عدد الخبراء	المجالات التي يعمل فيها الخبراء
أثيوبيا	٢٤	مدرسون
الصومال	٣	أطباء
أوغندا	٥	(٢) مدرسون، (٣) أطباء
تنزانيا	١٠	(٣) أطباء، (٢) مهندسون، (٢) بيطري، (٢) زراعيون، مدرس
جيبوتي	٢٤	(١٩) مدرسون، (٢) خبير أمن، مهندس زراعي، مترجمة، مستشار رئيس الأركان
رواندا	١	مهندس
كينيا	١٢	(٣) مدرسون، (٧) أطباء، (٢) مهندسون

المصدر:

وزارة الخارجية، الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ــ القاهرة.

الجدول رقم (٧)

نشاط الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا

في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي عام ١٩٩٦

الدولة	الخبراء	دورات تدريبية	منح وبرامج	مساهمات عينيه (بالجنيه المصري)
أثيوبيا	٢٩	٦	—	٥٤١٠٠
أرتريا	—	٣	—	—
الصومال	٤	—	٦	٥٤٦٠٠
الكونجو	٢	٣	—	١١٣٣٥٣٩
أوغندا	٨	١٠	—	—
بوروندي	١٣	٤	١	—
تنزانيا	٩	١٩	٢	٣٣٢٠٠
جيبوتي	٣٨	٧	١	١٢٨٢٠٠
رواندا	—	٨	١	١٦٨٢٨٢
كينيا	١٩	١٠	١	—

المصدر:

وزارة الخارجية، الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا.

جدول رقم (٨)

تنفيذ اتفاقيات التجارة والدفع بين مصر والسودان عام ١٩٩٢

(أ) صادرات مصر

(ملايين الدولارات الحسابية)

صادرات جمهورية مصر العربية	الهدف لعام ١٩٩٢	المنفذ خلال عام ١٩٩٢
المنسوجات	٧	١,٧٧٨
منتجات زراعية:		
تقاوي	٢	—
منتجات صناعية:		
مدخلات الإنتاج الصناعي	١٣	—
معدات طبية وحقن البلاستيك	١٠	—
قطع غيار	٢	—
عربات السكة الحديد	٣,٥	—
مواسير الصلب	٢	—
كشافات وحجار بطارية	٢	—
أدوات صحية	١	—
ماكينات ومعدات الصناعات الصغيرة	٣	—
عبوات زجاجية	٢	—
منتجات أخرى:		
أسمدة ومبيدات حشرية	٩	—
أدوية وكيماويات	١٥	١,٣٦٠
خيوط دبارة	٢	—
أفلام سينما وتلفزيون	١	—
كتب وصحف ومجلات	٤	٠,٤٩٩
أخرى	٩٦,٥	٧,٠٤٧
المجموع	١٧٥	١٠,٦٨٤
مدفوعات غير منظورة	٣٥	١٤,١٨٣
المجموع الكلي	٢١٠	٢٤,٨٦٧

(ب) صادرات السودان

صادرات السودان	الهدف لعام ١٩٩٢	المنفذ خلال عام ١٩٩٢
الحيوانات ومنتجاتها:		
ماشية ولحوم	١٠	—
الجمال	٦٤	٢٥,٠٧٣
جلود خام ونصف مدبوغة	١١	٤,٢٦٤
منتجات زراعية:		
سمسم	١٠	٩,٨٣٠
حب البطيخ	١٠	٨,٣٩٩
الذرة والذرة الشامي	١٠	—
كركديه	١٢	—
أخرى	٢٢,٥	٥,٢٠٠
منتجات صناعية:		
حديد خردة وتراب رصاص	١٣	٠,٧٨٩
علف مصنع وامباز	٥	—
عظام وحوافر	٢	—
أخرى	١٥,٥	٠,٠٦٦
المجموع	١٧٥	٥٣,٦٢١
متحصلات غير منظورة	٣٥	٩,٤٥٣
المجموع الكلي	٢١٠	٦٣,٠٧٤

المصدر:

بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والثلاثـون (١٩٩٢) (الخرطـوم، ١٩٩٣) ص ٧١، ٧٢.

هوامش الدراسة

(١) طبقا لبيانات البنك الدولي:

World Bank, African Development Indicators – 1997 (Washington, D.C., The World Bank, 1997).

(٢) انظر:

The American Chamber of Commerce in Egypt, African Markets & Egyptian Exports, (Cairo, April 1996), pp. 62 – 63.

-صحيفة الأهرام، عدد ١٩٩٧/٩/٣ (ص ١٠)، عدد ١٩٩٨/٧/٢٩ (ص ٣١).

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، النيل في السياسة الخارجية المصرية، سلسلة "حوارات ومناقشات" (القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧)، ص ٢٢.

(٤) حسبت من بيانات للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، ومصدرها:

UN, Economic Commission for Africa (ECA), Foreign Trade Statistics for Africa – Series A: Direction of Trade, No. 36, E/ECA/STAT/Ser.A/36, (Addis Ababa, United Nations, 1994), pp. 10 – 15.

(٥) حسبت جميع النسب السابقة من بيانات بنفس المرجع السابق.

(٦) حسبت النسب الخاصة بالتركيب السلعي من بيانات مصدرها:

UN, Economic Commission for Africa (ECA), Foreign Trade Statistics for Africa – Series C, No. 13, E/ECA/STAT/Ser.C/13 (Addis Ababa, 1994).

(٧) ولم تعقد أي اجتماعات بين البلدين خلال تلك السنة، واستمر العمل ببروتوكول ١٩٩٢ دون تجديد: بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والثلاثون ــ ١٩٩٣، ص ٦٤.

(٨) قد كانت النسب في عام ١٩٩٤ أقل منها عام ١٩٩٣، طبقا لبيانات بنك السودان:

بنك السودان، العرض الاقتصادي والمالي ــ أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤، (العدد ٤، المجلد ٤٠)، ص ١٦، ١٧. ثم توقف التنفيذ بعد ذلك (حسب تقارير بنك السودان في البنوك التالية).

(٩) مصدر البيانات:

World Bank, Egypt in the Global Economy: Strategic Choices for Savings, Investments, and Long – Term Growth (Washington, D.C., The World Bank, 1998), p. 91.

(١٠) طبقا للبيانات الواردة في:

- African Development Bank (ADB), Selected Statistics on Regional Member Countries – 1997 (Abidjan, ADB, 1997).
- UN, ECA, op. Cit.
- Africa Review – 1997 (Essex, Walden Publications, 1997).

(١١) نفس المصادر السابقة مباشرة.

(١٢) الهيئة العامة للطيران المدني، مذكرة بشأن تنمية التعاون بين مصر ودول حوض النيل (غير منشورة) وبيانات من وزارة النقل (غير منشورة).

(١٣) انظر:

The American Chamber of Commerce, op. Cit. P. 35 & 63.

(١٤) تقارير ومذكرات غير منشورة، من كل من: التمثيل التجاري بالقاهرة (إدارة الدول والمنظمات الأفريقية) ومركز تنمية الصادرات المصرية.

(١٥) انظر مثلا:

- Patrick Mwangi, "Kenya: Southern Discomfort", SAFARA, April – June 1996 (London: Goldcity Communications) p. 41.
- Tom Nevin, "South Africa's Business Army on the March", African Business, No. 222, June 1995, p. 11.

(١٦) مستمدة من تقارير ومذكرات غير منشورة للتمثيل التجاري بالقاهرة وكذلك تصريحات لوزير التجارة والتموين عن خطة تنمية الصادرات في المرحلة المقبلة، الأهرام، ١٩٩٨/٨/٣٠ (ص ١٥).

الفصل الخامس

"العلاقات الثقافية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي (التاريخ ـ الحاضر ـ المستقبل)"

أ/ يوسف الشريف

مقدمة

ثمة عمل فني قديم بات يمثل الآن إدراكاً معرفياً عالمياً متجدداً، يشي بما لمصر من علاقات راسخة في عمق التاريخ وسجل الحضارات بالشعوب الأفريقية، وأعني أوبرا "عايدة" التي وضع ألحانها الموسيقار الإيطالي الشهير فردي في القرن التاسع عشر احتفالاً بافتتاح قناة السويس، أو احتفاء الخديوي إسماعيل بحضور الملكة أوجيني لهذه المناسبة أي الاحتمالين صحيح.

لم تكن علاقة مصر بأفريقيا في العصر الفرعوني قاصرة فحسب كما جسدتها أحداث أوبرا عايدة على صراع الإرادات، عبر تأمين مصالحها في تخومها الجنوبية، وإنما كانت التجارة وتبادل المنافع والتلاقح الاجتماعي والاحتكاك الثقافي أهم إفرازاتها وثمارها.

وتروي البرديات وكتابات وصور المعابد والمقابر الفرعونية الكثير من الحقائق التاريخية الموثقة حول العلاقات المصرية الأفريقية، ودور النيل كشريان للحياة وهمزة وصل جغرافي وديمغرافي بين مصر والشعوب والممالك والسلطنات التي كانت حاضرة آنذاك على حوض النهر، وكيف كان ملوك مصر الفراعنة يتبادلون الحكم مع أقرانهم السودانيين على ربوع وادي النيل شماله وجنوبه وفقاً لمعايير القوة والإمكانيات والعلاقات الروحية بالآلهة المعبودة آنذاك وبينهم الملك باعنخي السوداني الهوية والجذور وكذلك طهارقة الذي حكم وادي النيل موحداً من جنوبه إلى شماله وهو أيضاً من أسرة باعنخي، وكأن تاريخ شعوب وادي النيل في تقدير المؤرخين الثقاة ـ واحداً ممتداً لم ينقطع ولم يتجزأ!.

حضارة كوش ومروى

لقد تميزت اللغة المصرية القديمة بأنها أكثر اللغات الحامية تأثراً بالسامية أو العربية القديمة، وذلك بحكم موقع مصر الجغرافي، واتصالها

بالشعوب العربية القديمة مثل الكنعانيين والسريان، وكانت الشعوب التي يسميها الغربيون بالسامية مرادفا للشعوب العربية القديمة، وهي التي زحفت إلى مصر في العصر الفرعوني من الجزيرة العربية إلى سيناء وفرع النيل البيلوزي، ولعل قصة سيدنا يوسف عليه السلام التي رواها القرآن الكريم، وقصة سيدنا موسى عليه السلام شاهد على ذلك.

وإذا كانت اللغة المصرية القديمة مزيجا ونتاجا للهجرات البشرية القادمة من الجزيرة العربية، فقد كانت أيضا وسيلة مصر الفرعونية للتخاطب مع الشعوب الأفريقية، منذ زحف المصريون على مهل صوب الجنوب عهد الأسرة الأولى ٣٠٠٠ ق.م.، حيث مدوا عمرانهم ولغتهم وثقافتهم على جانبي نهر النيل جنوبي الشلال الأول ثم الشلال الثاني وأنشأوا حصونا وقلاعا وقرى ومدن فيما بين الشلال الثاني والثالث إبان حكم الدولة الوسطى، واتصلوا بالشعوب الأفريقية القديمة في منطقة دنقلا وتزاوجوا معهم، وبعدها تكونت حضارة مصرية سودانية في بلاد النوبة تسمى "حضارة كوش" لها نفس السمات المصرية في بناء المعابد والأهرامات الفرعونية ولكنها سودانية أيضا، وعندما تعرضت مصر لغزو الآشوريين هبت لنجدتها الجماعات السودانية، وكونوا معا الأسرة الحاكمة لوادي النيل وهي الأسرة الخامسة والعشرين والتي استمرت (من ٦٦٣ إلى ٧١٢ ق.م.)، وكانت كوش ومروى عهدئذ منارتين للحضارة والثقافة التي امتد إشعاعها إلى أوغندا جنوبا والحبشة شرقا وحتى عرب أفريقيا غربا، وهكذا في كل العصور والعهود كان السودان مرحبا ومستوعبا للمؤثرات الحضارية الوافدة من مصر عبر النيل، كما كان مصدرا لهذه المؤثرات – بعد سودنتها – إلى القارة الأفريقية، وهكذا أيضا دخلت المؤثرات الإغريقية الرومانية إلى أفريقيا عبر البوابة المصرية السودانية، وهو نفس المسار الذي دخلت المسيحية والإسلام عن طريقه إلى أفريقيا.

الكنيسة القبطية المصرية

فإذا تجاوزنا العام إلى الخاص والعموميات إلى التفصيل والأقدم فـالقديم فالحديث، نجد أن العلاقات الثقافية التي كانت تربط مصر بدول حوض النيـل خلال العصر الفرعوني قد تجاوزت حوض النيل إلى ما ورائه من التخـوم، وأنها امتدت عبر البحر الأحمر إلى بلاد بونت أو مـا يعـرف الآن ببـلاد الصومال والقرن الأفريقي برمته من خلال التبادل التجـاري، وإن التوابـل والبخور والكولا كانت أهم واردات مصر من أفريقيا، بينما كـان المـردود الثقافي من هذه العلاقات موصولاً بوسائل الاتصال ولغة التخاطب بين أربـاب التجارة بشكل خاص من هذه العلاقات موصولاً بوسـائل الاتصـال ولغـة التخاطب بين أرباب التجارة بشكل خاص.

لكن مع دخول المسيحية إلى مصـر، وبنـاء الكنـائس والأديـرة فـي الصحراء بعيداً عن بطش حكام الإمبراطورية الرومانية، ونشأة أول حركـة للرهبنة في التاريخ بوادي النطرون، ثم رحلة السيدة العذراء والعائلة المقدسة إلى مصر منذ ألفي عام تقريباً، نجد أن تعزيز مكانة مصر القبطية المسـيحية قد انعكس بشكل مباشر عبر انخراط بعض الشعوب الأفريقية تباعاً في هـذه الديانة، وفي مقدمتهم النوبيين والأحباش الذين ظلوا حتى وقت قريب تـابعين للكنيسة الأرثوذكسية المصرية، حتى تقـرر انفصالـهم عنـها إبـان حكـم الإمبراطور هيلاسلاسي لأسباب سياسية بحتة، ومن هنا يمكن استقراء مـدى التأثير الإيجابي للثقافة المسيحية المصرية علـى روابـط مصـر السياسـية والاجتماعية والثقافية مع دول حوض النيل، بينما نشـطت بعثـات التبشـير المسيحي الكاثوليكية والإنجليكية والبروستانتية في مناطق أفريقية أخرى فـي ركاب الاستعمار الأوربي للقارة السوداء.

وهكذا نجد أن المسيحية القبطية قد دخلت إلى شمال السودان عبر التجار المصريين "الجلابة" الذين اختاروا حي المسالمة في أم درمان مكاناً لهم فيمـا بعد، بينما استأثرت المسيحية الأوربية بتنوعها المذهبي بجنوب السودان، بعـد أن تحول على يد الاستعمار البريطاني إلى "مناطق مقفولة" ومعزولة ممنـوع

دخولها على أبناء شمال السودان وعلى المصريين كذلك رغم الحكم الثنائي الذي انفرد الإنجليز بمصائره دون المصريين، كما انفردت جمعيات التبشير الأوربية بأبناء الجنوب الوثنيين دون أن تفسح إلى جوارها دوراً للقساوسة والرهبان والأرثوذكس المصريين والسودانيين، الأمر الذي كان وراء الازدواجية الثقافية الحالية في شمال السودان ومنطقة جبال النوبة في الغرب الموروثة عن المسيحية القبطية الأرثوذكسية بينما استأثرت الثقافة الأنجلوساكسونية بتنوعها المسيحي الأوربي الوافد مع الاستعمار البريطاني بالجنوب مع احتفاظ بعض أبنائه حتى الآن بدياناتهم الوثنية والطوطمية الأفريقية التي ظلت على فطرتها.

وعندما دخل الإسلام مصر واستقبل أقباطها عمرو بن العاص بسنابل القمح فقد كان ذلك تعبيراً عن إدراكهم لتسامح الدين الإسلامي، وإلا لما كان من أمر ماريا القبطية التي اختارها مقوقس مصر – وكان آنذاك بطريرك الأقباط الأرثوذكس – زوجة للرسول عليه الصلاة والسلام، مؤشراً على رغبتهم في الخلاص من بطش الرومان وتنكيلهم بالقسيسين والرهبان الذين أشاد بهم القرآن الكريم ووصفهم بأنهم أكثر مودة للمؤمنين وأنهم لا يستكبرون، ولعل ذاكرة التاريخ لا تنسى موقف نجاشي الحبشة المسيحي، عندما فتح بلاده لإيواء المسلمين الفارين من بطش قريش حين رأت في الإسلام تهديداً لزعامتها ومسئوليتها عن حماية الكعبة وآلهتها الوثنية المعبودة عهدئذ!.

أفريقيا والغزو الثقافي

وربما كان لهذه الأمثلة والشواهد التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية في بواكير تواصلها الثقافي، له ما يفسره في علم الاجتماع التاريخي، وذلك أن جوهر الثقافة العربية الأفريقية ينتمي إلى تكوينها البيئي، حيث لم تكن أفريقيا منعزلة عن البلاد العربية في يوم من الأيام وفي مقدمتها مصر، لأن تاريخهما واحداً مشتركاً في بنائه، كما وأن البحر الأحمر ليس سوى بحيرة

تفصل أفريقيا عن عرب آسيا، فيما كان لشق قناة السويس دورها الحديث في تسهيل عملية مرور البضائع والركاب من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي بديلاً عن السفر وتكلفته والزمن والمسافة الطويلة التي كانت تقطعها السفن عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

ومن هنا تفاعلت الحضارة المصرية وثقافتها مع حضارات وثقافات الشرق وأفريقيا وفي مقدمتها الحبشة ومن ثم تلاحقت الحضارتين الأفريقية والعربية منذ أقدم العصور. وتشاء تصاريف القدر أن تستيقظ القارة الأفريقية بعد كفاح طويل، في الوقت الذي استيقظت فيه الأمة العربية أو قبلها بقليل، لتجد نفسها كما وجد العرب أنفسهم أمام تحول فكري كبير وتقدم علمي هائل يهب عليهما من أوربا، لكنهما وقفا في تحدي للغزو الثقافي بينما سعيا إلى استيعاب الجانب العلمي فحسب، ومرد ذلك أن العرب والأفارقة يرتبطان بتاريخ مشترك وفلسفة إنسانية واحدة، وكلاهما ينتميان إلى الإيمان بالقيم الروحية، وبفطرة الإنسان وقدراته وإمكانياته لتحقيق التطور الطبيعي، ولذلك كانا وهما يستشعران ضرورات الأخذ بالتكنولوجيا الغربية يصران في نفس الوقت على الاحتفاظ بالمبادئ والقيم الثقافية والروحية الموروثة، لأن خصوصيات الإنسان العربي هي ميزات الإنسان الأفريقي، ومن ثم كان الطريق ممهدا بينهما للتلاقح الحضاري منذ دخول الإسلام إلى أفريقيا، وربما كانت تلك الخصائص الأصيلة المشتركة الحصن الواقي للعرب والأفارقة من الانهيار والاختراق الثقافي الخارجي مع زحف الاستعمار الأوربي إلى المنطقة العربية وأفريقيا.

الإسلام في أفريقيا

لقد ربط الإسلام منذ الفتوحات الإسلامية الأولى على يد عقبة بن نافع في القرن الأول الهجري بين أجزاء القارة الأفريقية برباط العقيدة الدينية وبروح قوية تضم خصائص مشتركة ومميزة بين مجموعات بشرية متماسكة. فما أن دخل ملك غانا الإسلام حتى انبرت قبيلة الفلاني إلى نشر

الإسلام في غرب أفريقيا، وأنشأت عدة مراكز إسلامية في القرن الثاني الهجري بينها مركز "فوتا تون" غرب مالي وآخر في "فوتاجالون" بغينيا، فيما نهض عبد القادر الفلاني بتأسيس أول دولة إسلامية في قلب أفريقيا، كذلك المركز الإسلامي الذي أنشأه عمر الفوتي والذي امتدت إشعاعاته الروحية والثقافية من السنغال إلى النيجر ونيجيريا،وبعدها كان تأسيس المراكز الإسلامية في سكتو والكاميرون وإنجامينا عاصمة تشاد.

والشاهد أن قبائل الفلاني كانت متأثرة إلى حد كبير بالثقافة العربية الإسلامية فيما أسهمت الطرق الصوفية كالقادرية والتيجانية في تعميق الالتزام بالعقيدة ونشر الدعوة الإسلامية، ومازالت كتابات محمد بيلو تطفح بالدعوة الإسلامية الملتزمة، وقد وضع عشرات الكتب التي تضم حواراته المفتوحة مع مريديه، مما مكن الثقافة الإسلامية السهلة التداول والاستيعاب من الحيوية والنمو والاستمرارية.

ولم يكن العامل اللغوي حائلاً دون التواصل بين أفريقيا والعروبة، خاصة وأن ثقافة الإسلام لا تعتمد على اللغة إلا كونها أداة للتواصل، بينما اعتمادها الأساسي على العقيدة المتمكنة من عقلية المسلم كيفما كانت لغته ولهجته، الأمر الذي مكن أو سهل للأفارقة المسلمين تدوين تعاليم الإسلام بلغاتهم، بينما سجلوا بالحرف العربي إنتاجهم الفكري واعتبر وافياً بأداء الكلمة ونقلها بأمانة، وهو تأكيد آخر على القيم الروحية والتأثير الثقافي الإسلامي في أفريقيا، لأن الإسلام يعتمد العقيدة فقط ولا يعتمد العرقية ولا اللونية ولا اللغة، فدعوته تكمن في السلام وتآزر البشرية مصداقاً لقوله تعالى: "**فكلكم من آدم وآدم من تراب**" وقوله تعالى: "**يا أيها الذين آمنوا إنا خلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم**".

ولذلك ما كادت دعوة الإسلام تصل إلى أفريقيا، حتى وجدت فيه ما يؤكد شخصيتها، وأن الإسلام ليس استغلالاً للشعوب ولا استيطاناً للأرض، وإنما رسالة توحيد وسلام تحافظ على القوميات في إطار وحدة التوحيد، أو هو وحدة عقائدية داخل التعدد القومي، وتلك هي عبقرية الإسلام وخلوده

على حد تقدير الأستاذ عبد الهادي بو طالب المدير العام للمنظمة الإســـلامية للتربية والعلوم والثقافة.

ومما لا شك فيه أن البلاد الأفريقية ساهمت كذلك بقسط وافر في دراسة الإسلام وإشعاعه الثقافة الإسلامية، فكان من بين أبنائـــها العلمـــاء والفقـــهاء والكتاب الذين أثروا الفكر الإسلامي مثل أحمد بابا السوداني الذي يعتبر مـــن أعلام المذهب المالكي، وكذلك ابن فرحون الذي أتم أعمال سلفه التي لا تزال تحظى باهتمام الفقهاء والمحققين، وكذلك القاضي السعدي والقاضي محمـــود كنت وغيرهم.

أيضاً ساهمت أفريقيا في نشر الإشعاع الإسلامي مبكراً عبر العديد مـــن المراكز الأفريقية التي تعنى بالثقافة الإسلامية في مدينة تمبكتو التـــي نشـــأت في عهد المرابطين وامتد إشعاعها إلى السنغال والنيجـــر ونيجيريـــا وتشـــاد وزنجبار والصومال وغيرها في بقاع القارة الأفريقية، كما لا يفوتنا التنويـــه إلى طرق التجارة القديمة التي سلكها التجار العرب والدعاة الذين حملوا علـــى عاتقهم نشر الإسلام بين قبائل وجماعات وقوميات أفريقية وبينـــهم التكـــرور والفلاتة والولوف والسوتكة والديولة والهوسا والصنغاي والماندقو والكـــنوري والكانيون.. إلخ.

وحتى ننتهي من هذا المبحث التاريخي لدور مصر الثقافي فـــي أفريقيـــا مع بدايات اعتناقها للإسلام، يلزم الإشارة سريعاً إلـــى عـــدد مـــن الشـــواهد والمعالم الثقافية الهامة:

١ـــ بعد فترة قصيرة من فتح عمرو بن العاص مصر ظلت اللغة القبطيـــة حية ومتداولة ثم اقتصرت على طقوس العبادة في الكنائس، وحتى أصبـــح المصريون تدريجياً عرباً في اللسان والفكر والروح والتقاليد وقد انعكـــس هذا التحول على تعزيز لغة التخاطب بالعربية مع أفريقيا.

٢ـــ كان أول الجماعات التي دخلت الإسلام القبائل البدوية التي تقيم فـــي المنطقة الممتدة من ساحل البحر الأحمر حتى هضبة الحبشة مثـــل البجـــا والعفر والجالا، ثم مناطق الجالا والدناقلة وبلاد الصومال.

٣ـ دخل الإسلام الحبشة في النصف الأول من القرن الرابع الهجري عبر جسور ومعابر التجارة العربية في أرخبيل جزر دهلك الأرترية ومصوع ومراسي السفن على الساحل الأفريقي المقابل لليمن، وكان الإسلام ينتشر سلمياً بواسطة التجار والدعاة بحيث لم يثير قلق ملوك الأحباش على سلطانهم بينما تحصن المسيحيون في الهضبة الحبشية وحتى وصل الإسلام إلى مناطق البحيرات العظمى وكان التأثير العربي في اللغة السواحلية واضحاً ولا يزال حتى الآن.

٤ـ تهاوت النصرانية في بلاد النوبة وغيرها من مناطق السودان وأفريقيا حين افتقدت دعمها من مصر وتحولها إلى الإسلام تدريجياً مع هجرات القبائل العربية نحو سهول السودان الشرقية والغربية وأرض الجزيرة وبين النيلين ودنقلة وكردفان، وقد لعبت القبائل السودانية العربية الأصل والمنبت مثل جهينة والجعلية والقحطانية دوراً ملموساً في نشر تعاليم الإسلام بالدول الأفريقية المتاخمة للسودان حيث تكونت قاعدة عريضة للثقافة العربية الإسلامية.

مصر الحديثة وأفريقيا

تلك كانت فزلكة تاريخية ضرورية لفهم وإدراك جذور مصر الثقافية وروافد اتصالها وتواصلها بأفريقيا موضوع هذا البحث دون أن يفوتنا في هذه المناسبة واجب الشكر والثناء على الجهد الفكري والأكاديمي والسياسي الذي ينهض به مركز البحوث والدراسات السياسية رئاسة وباحثين، على دأبهم العناية والاهتمام بإثارة وتنمية الوعي المعرفي بأهمية علاقات مصر الخارجية على صعيد النقد والتقييم والتوجيه، والبحث عن الحلول العلمية الملائمة لإشكالياتها على الصعيدين الرسمي والشعبي مع مختلف دول وشعوب العالم، وذلك أن قدر مصر التي يتناسل شعبها بالملايين ويعيش على الشريط الأخضر الضيق الممتد على طول النيل محاطاً بالصحراء الجرداء من جانبيه، أن ترنو إلى تأمين استقرارها واستثمار إمكاناتها البشرية والمادية عبر تفعيل علاقاتها الخارجية وبشكل خاص مع دول الجوار والتخوم

الأفريقية باعتبار أن السودانيين والأفريقيين أولى بالمعروف، وفي هذا الصدد يجدر الأخذ في الاعتبار أوجه النقد الذي قوبلت به الوحدة المصرية السورية، حيث رأى فريق من النخبة المصرية والسودانية أن السودان كان الأولى والأجدر بتلك الوحدة من سوريا، لما يجمع البلدين والشعبين من الأواصر الاجتماعية والعلاقات الثقافية والنشاطات التجارية والزراعية التي تؤهل البلدين للتكامل الاقتصادي فضلاً عن عوامل الجوار والنيل والكفاح المشترك والمصير الواحد، خاصة وأن تاريخ وادي النيل منذ فجر حضارته الإنسانية واحداً لا يتجزأ كما أسلفنا.

ومما لا شك فيه أن العامل الثقافي ليس ترفاً في علاقات الشعوب، ولكنه عامل قوة يصب في مجرى السياسة والتجارة والاقتصاد بشكل غير مباشر، كما وأن ازدهار العلاقات السياسية من شأنها أن تفتح الطريق أمام نمو وازدهار العلاقات الثقافية، ولعلنا لا ننسى في هذا المجال دور مصر الثقافي المعاصر وإشعاعاته في أفريقيا، حين فتحت مدارسها ومعاهدها وجامعاتها وأزهرها الشريف للدارسين من أبناء أفريقيا إبان حكم محمد علي ثم الخديوي إسماعيل نهاية بالحقبة الناصرية، وما كان للمراكز الثقافية والإعلامية المصرية من تأثير في العديد من العواصم الأفريقية المتخصصة التي كانت تبث برامج من القاهرة خلال أوج حركات التحرر التي سادت القارة السوداء في الستينيات، كما لا ننسى كم القيادات السياسية والزعامات الأفريقية الشابة التي وسعها حق اللجوء السياسي إلى مصر خاصة خلال الحقبة الناصرية، وتعهد الإدارة الأفريقية التابعة لرئاسة الجمهورية مباشرة برعايتهم ودعم توجهاتهم التحررية بالمال والسلاح والمساندة السياسية والإعلامية، ولا يسعنا في هذا المجال سوى الإشادة بالسيد محمد فايق وزير الإعلام الذي رأس الإدارة الأفريقية وجهده المقدر ومجموعة معاونيه من المتخصصين في توثيق روابط مصر الأفريقية وكذا الدور السياسي والشعبي الذي قامت به الجمعية الأفريقية بالقاهرة.

فما أن عاد الأخوة الأفارقة من الطلبة واللاجئين السياسيين إلى بلادهم وقد تحررت تباعا من نير الاستعمار الأوربي وأصبحوا حكاما ومسئولين،

حتى تباروا جميعاً إلى رد الجميل لمصر عبر قطع العلاقات مع إسرائيل في أعقاب عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧، وقطع دابر النفوذ والمصالح الإسرائيلية في أوطانهم، وتبني الموقف العربي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

والشاهد أن زخم العلاقات الثقافية بين مصر وأفريقيا تحديداً كان له الدور الحاسم في قطع العلاقات الأفريقية مع إسرائيل عبر تعرية وفضح هويتها العنصرية الكريهة وعلاقاتها مع روديسيا وجنوب أفريقيا العنصريتين، بينما لم يؤدي زخم العلاقات السياسية إلى إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها قضية عربية وليست أفريقية، ومن ثم التزمت الحياد بشأنها، بل أن ميثاق المنظمة الأفريقية كان يفرض آنذاك خيارين على مصر والدول العربية الأفريقية، فإما أن تظل على عضويتها بالجامعة العربية فحسب، أو تتخلى عنها وتنتمي إلى عضوية المنظمة الأفريقية، وربما لذلك لم تكن هزيمة إسرائيل لمصر في حرب يونيو ١٩٦٧ مثار أهمية واهتمام الدول الأفريقية بقدر ما كان التأثير المباشر لاحتلال إسرائيل العنصرية أرض دولة عضو مؤسس في منظمة الوحدة الأفريقية.

الشخصية المصرية والبوتقة الثقافية

إذا كانت مصر في تقدير المؤرخين مهد الحضارات الإنسانية، بحكم موقعها الجغرافي العبقري، وسبقها الرائد في حرفة الزراعة التي تعتمد على الري والملازمة بالضرورة للاستقرار والنظام ونشأة المجتمعات وسيادة القانون وقيام السلطة المركزية، الأمر الذي يتولد عنه تلقائياً توحيد لغة التخاطب المشترك والثقافات والعادات والتقاليد والانسجام المزاجي والوجداني وقد تضافرت كل هذه العوامل وتفاعلت في تأهيل مصر للقيام بدور همزة الوصل الحضاري بين أفريقيا وآسيا وأوربا عبر النيل والصحراء والبحر الأبيض المتوسط، وأن تظل أرض مصر مفتوحة الذراعين لاستيعاب

الهجرات البشرية والأفكار والفلسفات والعقائد الدينية، عبر تعاقب العصور الفرعونية والإغريقية والرومانية والقبطية والمسيحية والإسلامية!.

ومن هنا كانت أبرز خصوصيات الشخصية الثقافية المصرية تكمن في ظاهرة "البوتقة" التي تستوعب مختلف الثقافات الوافدة وتصهرها ثم تعيد صياغتها في نسيج ثقافي متماسك ذو نكهة وهوية مصرية خالصة، ومن هنا أيضاً ظلت مصر المنارة الثقافية التي تهتدي بنورها الكثير من شعوب دوائرها العربية والإسلامية والأفريقية، ولا أبالغ القول إن أثر وتأثير مصر الثقافي في هذه الدوائر يظل الأثمن والأبقى في عطاء مصر، وبما يفوق عطائها السياسي الذي يخضع لتقلبات أنظمة الحكم وتغير السياسات، خاصة إذا ما اتفقنا على غياب الاستراتيجية الثابتة التي تحكم علاقات مصر السياسية المعاصرة خاصة تجاه التعامل مع أفريقيا وتحديداً مع السودان، ولعل تقلب علاقات البلدين منذ استقلالهما عن الإستعمار البريطاني وتراوحت بين الازدهار والفتور شاهد على ذلك، حيث باتت سياسة مصر – على الصعيد الرسمي – مجرد ردود فعل لمواقف الحكومات المتعاقبة في السودان، بينما ظلت العلاقات الاجتماعية والثقافية تكتسب دوما صفائها ومصداقيتها، وإن كانت قد تأثرت نسبياً في الآونة الأخيرة بالسلب من جراء الخلافات الرسمية.

علاقات مصر الثقافية الحديثة بأفريقيا

منذ اختارت زعامات مصر الروحية محمد على والياً عليها، وصدقت الآستانة مقر الخلافة العثمانية على هذا الاختيار، حتى تفرغ إلى قطع دابر المماليك في مصر وفرار من نجا منهم إلى السودان، ومن هنا اتخذها محمد علي ذريعة لمطاردتهم في السودان عام ١٨٣٠م، وقد جاءته الفرصة سانحة عندما لجأ اليه نفر من الزعامات والمشايخ ودعوه للتدخل في حل الصراعات المحتدمة آنذاك بين بعض القبائل.

وكان محمد علي قد استقر قراره على قيام دولة عربية إسلامية مركزها مصر تشمل بعض دول الجوار والتخوم تأميناً لعمقها الاستراتيجي، فما أن

عارض الباب العالي الفكرة، حتى خاض غمار الحرب في الشام والجزيرة العربية والسودان، بل لقد واصل الجيش المصري زحفه تحت قيادة ابنه إبراهيم باشا إلى الأستانة وأوشك على دخولها، لولا أن محمد علي لم يوافقه على ذلك حتى لا يؤلب عليه مشاعر العرب والمسلمين الخاضعين آنذاك للخلافة العثمانية، بينما يرجع بعض المؤرخين أسباب هذا التراجع لتقدم محمد علي في العمر بينما كان إبراهيم باشا في فورة الشباب والحماس والثقة في قدراته العسكرية إثر نجاحه في حصار عكا وسقوطها، وهو ما فشل فيه نابليون من قبل.

أيضاً على غرار ذريعة تعقب المماليك كان القضاء على الوهابيين المتشددين في الجزيرة العربية ذريعة لتأديب الوهابيين المتشددين بينما يرى بعض المؤرخين أن السبب يكمن في إصراره القضاء على عملاء شركة الهند الشرقية الذين كانوا يقومون آنذاك بحراسة طريق تجارتها وإمداداتها في الجزيرة العربية وهي كانت مدخل وأداة الإمبراطورية البريطانية لبسط نفوذها الاستعماري والاقتصادي في آسيا، بينما كانت ذريعته لفتح الشام رفض الباب العالي ضمها إلى ولايته على مصر، وإدراكه الاستراتيجي أن الشام يمثل الجبهة الشرقية التي يستحيل الدفاع عن مصر بدونها.

في السودان كان الجيش المصري أداة محمد علي لضم وتوحيد رقعة واسعة مما كان يعرف عهدئذ ببلاد السود، وقيام أول كيان سياسي وإداري للسودان، وهنا يجدر بنا ـــ والبحث يتعلق بدور مصر الثقافي في دول حوض النيل والقرن الأفريقي ـــ دمج فترة محمد علي بما تلاها من فترات ومراحل الوجود السياسي المصري المتصل في السودان باعتباره مدخل وبوابة التواصل الثقافي المصري والعربي والإسلامي بأفريقيا.

في عهد محمد علي

يقول المؤرخ السوداني عبد العزيز أمين عبد المجيد في كتابه "التربية في السودان في القرن التاسع عشر" أن محمد علي كان متحمساً لنشر العلوم الحديثة والثقافة العربية في السودان، ولكنه تحاشى أن يملي إرادته على السودانيين وحملهم على ذلك فوراً، ويقول محمد محمد علي في كتابه "الشعر السوداني في المعارك السياسية" أن محمد علي وأسرته الحاكمة من بعده كان همهم تقدم السودان وإسعاد أهله وقد لجأ محمد علي في البداية إلى تشجيع السودانيين على طلب العلم في مصر، وقد تولى رفاعة الطهطاوي عبر رحلته النيلية اختيار النجباء من أبناء مصر والسودان في العديد من المدن والقرى التي زارها خصيصاً لهذا الغرض كما أشرف بنفسه على شئونهم التربوية والروحية ورعايتهم دراسياً وثقافياً، وبعضهم رُشح لبعثات دراسية في الخارج، كما اختار بعناية هيئة التدريس لأول مدرسة مصرية في السودان تحت رئاسته حيث توفي أربعة من المدرسين المصريين تباعاً بسبب الأجواء والظروف المعيشية القاسية وإصابتهم بالأمراض، وعبر هذه المدرسة تخرج منها كبار الموظفين السودانيين والضباط والموظفين ورجال الدين والكتبة والمدرسين.

امتد دور الأزهر الشريف إلى السودان قبل محمد علي، وكان أول خريجيه من السودانيين الشيخ محمود أحمد العركي، الذي نهض بإنشاء ١٥ مدرسة لنشر التعليم والثقافة العربية والإسلامية في منطقة الكوة جنوب الخرطوم، وأولاد الشيخ جابر الذين قاموا بتدريس المذهب المالكي كما مارسوا القضاء الشرعي في السودان، بينما حمل عبء تدريس العلوم الدينية والثقافية العربية في السودان عدد كبير من العلماء المصريين بينهم المشايخ محمد المصري القناوي ومحمد بن علي بن قرم الكيماني وإبراهيم بن عبودي، في الوقت الذي كان الحكم العثماني يعاني من حالة الانحطاط الثقافي، وقد شهد السودان إبان ولاية محمد علي توسعا في إعمار المساجد

والزوايا وخلاوي حفظ القرآن والمدارس الدينية، وبعدها نشأت المدارس المدنية التي كانت تعنى بتدريس اللغة العربية إلى جانب الفرنسية والتركية والرياضيات والجغرافيا والتاريخ وفقاً لنظام التعليم المتبع في مصر، وقد ظل التعليم المصري المدني قائماً في السودان حتى قيام الثورة المهدية (١٨٨٥ ــ ١٨٩٨) بينما ظل السودانيون يواصلون دراستهم الدينية في الأزهر وكان من أبرز خريجيه في ذلك الوقت المشايخ محمد نور البنا ولد نعمه والفكي أحمد عوض الله والأمين الضرير وحسين إبراهيم الزهراء والقاضي أحمد جبارة، وهم الذين نهضوا بعملية التنوير الثقافي ونشر علوم الفقه والشريعة الحديثة.

وعلى غرار الأروقة الملحقة بالأزهر التي كانت تأوي الطلبة الدارسين من كل بقاع العالم الإسلامي رعاية ومأوى ودراسة، أنشأ محمد علي أول رواق لأبناء السودان سمي "رواق السنارية" للطلبة الوافدين من سنار ثم "رواق دارفور" وبعدها تعددت الأروقة التي كانت تضم المئات من الطلبة المبتعثين من مختلف ربوع السودان، وبينهم من نهض بإنشاء المراكز الدينية والثقافية في السودان آنذاك وفي مقدمتها مركز "الدامر".

وقد عزز وجود الجيش المصري في السودان نشر الثقافة العربية الإسلامية المصرية، وكان من بين ضباطه وجنوده أدباء وشعراء وفنانين وكانت لهم ندوات للحوارات الثقافية مع أقرانهم من السودانيين، وهم الذين أدخلوا الآلات الموسيقية مثل العود إلى السودان إلى جانب الآلات الموسيقية النحاسية وموسيقى القرب التي أصبحت لها فرقاً موسيقية ملحقة بالتشكيلات العسكرية السودانية فيما بعد.

وكان انضمام أبناء السودان إلى الجيش المصري فرصة للسفر إلى مصر والإقامة فيها، حيث تعلموا فنون القتال والعلوم الحديثة، والذين عادوا منهم إلى السودان لعبوا أدواراً طليعية هامة في نشر العلم والثقافة المصرية بين ذويهم، وخاصة في المناطق المتخلفة والمنعزلة مثل الجنوب وجبال النوبة، ومن المعروف أن الضباط أبناء الجنوب من أمثال علي عبد اللطيف وعبد العزيز عبد الحي تزعموا فيما بعد ثورة اللواء الأبيض التي تجاوبت

مع ثورة ١٩١٩ المصرية والاحتجاج على طرد الإنجليز للجيش المصري من السودان في أعقاب مقتل سير لي ستاك.

شجع محمد علي الطرق الصوفية دخول السودان، وظلت العلاقة بين الطرق الصوفية في مصر والسودان حتى اليوم، مثالاً ونموذجاً رائعاً للتآخي الإسلامي بين الشعبين، وحرباً على التعصب وعوناً على حل الخلافات القبلية في السودان، علماً بأن دعاة الطرق الصوفية ومشايخها كان لهم سبق الريادة في نشر الإسلام بالسودان ومقاومة نشاطات المبشرين وأسلمة الآلاف من الوثنيين، ويعتبر السودان في مقدمة الدول والشعوب التي دخلها الإسلام عبر الحوار والإقناع والقدوة الحسنة وليس عبر القوة والجيوش الإسلامية وهو ما يفسر إصرار الشعب على الخيار الديمقراطي وثوراته في مواجهة النظم الديكتاتورية.

على أن عناية محمد علي ببسط نفوذ السلطة المركزية على ربوع السودان، استدعى بالتالي عنايته بشق الطرق وبناء المستشفيات والثكنات العسكرية والموانى الحديثة ومباني الحكومة والمدينة الصناعية في "فازوغلي"، وقد نهضت هذه المشاريع بسواعد المصريين والسودانيين، وعبر تلك المشاريع وهذا الاحتكاك انتشر الكتاب والثقافة المصرية وصحيفة الوقائع المصرية"الجازتية" في السودان، الأمر الذي يؤكد على أن حملة محمد علي إلى السودان لم تكن غزواً عسكرياً، وإنما حضارية بالأساس، وكل إنجازاتها كانت على نفقة الخزانة المصرية، ويحسب لمحمد علي أنه كان أول من اكتشف منابع النيل في أدغال التخوم الاستوائية قبل المكتشفين الأجانب الذين استكملوا المهمة من بعد (١٨٦٩ ـــ ١٨٧٢) عبر بعثتين بقيادة صمويل بيكر وغردون وبعثة ثالثة بقيادة البكباشي المصري سليم قبطان الذي اكتشف منابع النيل الأبيض الاستوائية (١٨٣٩ ـــ ١٨٤٢) وشتان بين أهداف محمد علي التي تصب في مصلحة شعبي وادي النيل، وبين الأهداف الأجنبية المشبوهة التي استثمرت تلك الاكتشافات في بسط النفوذ الاستعماري على القارة الأفريقية.

عهد الخديوي إسماعيل في أفريقيا

على أنه برحيل محمد علي الذي تكالبت الدول العظمى على إجهاض مشروعه القومي الحضاري وتوالي أبنائه على حكم مصر تباعاً حتى كان الانفتاح الأعظم على أفريقيا في عهد الخديوي إسماعيل الذي فطن إلى أهمية أفريقيا كبديل أفضل أو أكثر ملاءمة للمشروع القومي من حيث توجهاته السياسية والجغرافية والبشرية السابقة نحو المشرق العربي والتي أثارت على جده عداء الخلافة العثمانية والدول العظمى.

ورأى الخديوي إسماعيل من واقع خبراته الزراعية الناجحة في مصر، أن مختلف عناصر التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان متوفرة، مصر لديها الخبراء والعلماء وأسباب التقدم العلمي والثقافي والسودان غني بموارده وإمكاناته، وعبر ذلك التكامل استطاع تحقيق نموذجاً رائداً للنظم الاقتصادية التي أخذت بها دول السوق الأوربية فيما بعد حسبما جاء في كتاب الدكتور نسيم مقار "الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان".

والشاهد أن نجاح التجربة في إطار تكامل مصر والسودان، كان مؤهلا للامتداد وتوغلوا في بعض دول الجوار الأفريقية في حوض النيل ودول التخوم في القرن الأفريقي، مما أثار حفيظة الدول الاستعمارية الأوربية وإطلاق الشائعات إزاء نجاحات الخديوي إسماعيل الأفريقية على هذا الصعيد بزعم سعيه إلى قيام إمبراطورية مصرية استعمارية أفريقية، وتلك أكذوبة باطلة من كافة الوجوه وذلك أن مصطلح الاستعمار عرف في الأساس مع ظهور الرأسمالية الأوربية أواخر عصر الإقطاع وتأسيس الدولة القومية واتجاهها إلى الاستكشافات الجغرافية بقصد استنزاف ثروات الشعوب القديمة في أفريقيا وآسيا، بينما لم تعرف مصر في عهد الخديوي إسماعيل مثل هذه الظواهر ولا سعت إلى الاستعمار والاستنزاف، وشواهد التاريخ تؤكد على أنها كانت المعطاءة دوما وأنها كانت تتحرك في محيطها الأفريقي بشكل طبيعي في إطار العلاقات الدولية السائدة آنذاك متجردة من النزعة الشوفينية، خاصة وأن الهجرات البشرية الأفريقية المتبادلة لم تكن تشعر بها ولا سمعت

عما هو كائن حالياً من التقسيمات السياسية والحدودية.. ومثال ذلك هروب المماليك إلى السودان من جراء مطاردة الحملة الفرنسية لهم في مصر، كما لو كانوا ينتقلون إلى جزء آخر من وادي النيل،، وكذلك لجوء الزعامات القبلية والروحية السودانية إلى مصر إبان عهد محمد علي من أمثال إدريس ولد ناصر وزعماء فازوغلي ونصر الدين ملك الميرقاب وبشير ولد عقيد أحد زعامات الجعليين وأبو مدين المطالب بعرش دارفور، ومطالبتهم محمد علي بإعداد حملة لفتح السودان وحل خلافاتهم وإشاعة الاستقرار في ربوعه كما أسلفنا، ولم يكن هذا اللجوء وذلك المطلب ممكناً لولا إدراكهم أن وادي النيل شعباً وأرضاً لا يتجزأ!.

كذلك كانت القومية مفهوماً غائباً في الإدراك العربي،، فقد نصَّبت الزعامات المصرية محمد علي غير المصري حاكماً عليها، كذلك كانت فكرة الكيانات القومية الأفريقية الموحدة غائبة كذلك، حيث ظلت غير خاضعة لسلطة واحدة على حدود متماسكة ومعروفة، حتى مملكة الفونج كانت منقسمة بين إمارات ومشيخات منعزلة والصراع على أشده بين دارفور وسنار حول ضم كردفان، وأما عن الترويج الاستعماري المشبوه حول دور مصر في جلب وتجارة العبيد، فهو اختراع غير مصري، إذ كانت قائمة على قدم وساق قبل محمد علي، والقائمين عليها كانوا من زعامات الدويلات والسلطنات والممالك والمشيخات السودانية والأفريقية باعتبارها مصدراً للدخل، بينما كانت المنافسة بينهم على جني مكاسبها سبباً للحروب المتبادلة التي شهدتها دارفور والسولا والبنقة والبرقو والبرتة والبرقة والباقر والفلاتة، وكانت كوبة والفاشر وبربر وشندي وسواكن وسنار وبارة والأبيض أكبر أسواق الرقيق قبل الفتح المصري.

وفي كل الأحوال لم يروج محمد علي لهذه التجارة وإنما اكتفى بشراء الرقيق وتجنيدهم في صفوف الجيش، وتحاشى إلغائها بجرة قلم أو بالقوة حتى لا يثير عليه الزعامات السودانية القائمة عليها إلى حين التمكين لسلطته وهو ما حدث بالفعل في عهد الخديوي إسماعيل الذي أعلنها حرباً شعواء في السودان وأفريقيا ضد تجارة الرقيق التي كان يمارسها وكلاء محليين لحساب

التجار الأجانب وكانت السفن والبواخر التي تحمل الرقيق ترفع على صواريها أعلام الدول الأجنبية، وتحت إشراف وحماية قناصلها وبينهم القنصل الأمريكي وفق شهادة بير كرابيتسيس القاضي بالمحاكم المختلطة في كتابه "إسماعيل المفترى عليه" وكذا رسائل الجنرال غوردون لأخته، ومذكرات صمويل بيكر التي أكدت على أن الخديوي إسماعيل بذل الكثير من الجهود والأموال في القضاء على النخاسة ونشر التجارة الحلال وإقامة حكومة منظمة لحماية أهالي أواسط أفريقيا، وقد جلب أحدث السفن والبواخر الأوربية الباهظة الثمن خصيصاً للتوغل في أدغال أفريقيا وتعقب تجار الرقيق والقضاء على نفوذ التجار قضاء مبرماً!.

ذلك مثال بسيط من الإنجازات الحضارية الكبرى التي تحققت في السودان وأفريقيا خلال عهد الخديوي إسماعيل، وإذا كان قد نظم الزراعة والري وأقام المدارس والمستشفيات والكباري والطرق ومد السكك الحديدية وأدخل زراعة القطن وانشأ الصناعات وقضى نهائياً على قطاع الطرق وعصابات النهب والإجرام، حتى كان الأجنبي مطمئناً على حياته وماله في طريقه من مصر إلى السودان وما وراءه من مناطق أفريقية تحت الحماية المصرية، والأهم من ذلك قيام حكومة وإدارات مركزية وعمرانية كبرى في الخرطوم تضم المصالح الحكومية المعنية بشئون السودان بمشاركة السودانيين من الذين تم تأهيلهم لإدارة شئونهم، بينما خصص إدارة للتوسعات المصرية التي نعمت بالاستقرار والتنمية في المناطق البدائية بحوض النيل والقرن الأفريقي سميت "محافظة سواحل البحر الأحمر" بعد أن ارتبطت أجزائها ومناحيها براً ونهراً وحتى عبر استخدام الجمال والأفيال الهندية وسيلة للنقل في المناطق الوعرة كما جاء في كتاب الدكتور جميل عزيز "المديرية الاستوائية"، على أن الأكثر أهمية في فكر الخديوي إسماعيل تمثل في مشروعه الرامي إلى ربط السودان بالساحل الأفريقي وبالموانى التي أقامها على البحر الأحمر والقرن الأفريقي عبر حملة عسكرية هندسية مصرية عام ١٨٧٥م شارك فيها عدد من الخبراء الأجانب مثل لونج الأمريكي ومكيلوب باشا الإنجليزي لكن التطورات السياسية حالت دون تنفيذ المشروع، ولا تزال شواهد حقبة الخديوي إسماعيل الأفريقية ماثلة في

المباني والمساجد والمدارس القائمة حتى الآن في السودان والعديد من دول حوض النيل والقرن الأفريقي وفي مقدمتها الخرطوم وسواكن وبور سودان وبربر وزيلع ومصوع وعصب، ولا تزال العديد من العائلات تحتفظ بأسماء أصولها المصرية، كما وأن الروابط الثقافية مع مصر لا تزال متغلغلة وباقية في الإدراك المعرفي لدى السودانيين والأفارقة وفي مؤلفاتهم وإبداعاتهم الفنية والأدبية وذاكرتهم التاريخية.

لقد انتشر الإسلام والثقافة العربية بشكل واسع في حوض النيل والقرن الأفريقي في عهد الخديوي إسماعيل، ولأن الناس على دين ملوكهم – كما يقولون – نجد أن إسلام "أمتيسا" ملك أوغندا كان فاتحة لدخول الشعوب الخاضعة لحكمه في الإسلام وتوقيع معاهدة وضع بمقتضاها مملكته تحت الحماية المصرية، وبناء على طلبه عسكرت قوة مصرية بقيادة الضابط السوداني نور بك محمد في "روباجا" عاصمة ملكه التي كانت تقع على ساحل بحيرة فكتوريا، في الوقت الذي أرسل ابنته إلى مصر وأقامت ثماني سنوات وكادت تتزوج ضابط مصري ولكن تغير الأحوال حال دون ذلك.

والحقيقة أنني وقعت في دوامة من الحيرة الانتقائية أمام الكم الهائل من الكتب والمراجع والصحف والدوريات والبحوث القديمة والحديثة التي عنيت بعلاقات مصر الأفريقية عهد أسرة محمد علي وخاصة فترة ازدهارها إبان حكم الخديوي إسماعيل، وكلها تشي بالوعي السياسي والاستراتيجي بأهمية أفريقيا لمصر كمحيط ودائرة وركن أساسي في سياستها الخارجية، والدور الاستعماري – وخاصة البريطاني – الذي سعى إلى مقاومة وإجهاض مشروع محمد علي القومي ثم مشروع الخديوي إسماعيل الذي كان يرنو إلى قيام دولة أفريقية حديثة متجانسة ومتحدة تضم دول حوض النيل والقرن الأفريقي وتمتد من البحر المتوسط شمالا إلى البحيرات العظمى جنوبا بل وإلى كيب تاون في جنوب أفريقيا.

الدول العظمى تكالبت على محمد علي حتى تقلص حلمه القوي في حدود مصر، بعد أن أجبرته على تفكيك البنية الصناعية بما في ذلك مصانع الأسلحة والترسانة البحرية وحتى مصنع الطرابيش، وعبر إغراق الخديوي

إسماعيل بالديون وتخفيض أسعار القطن الأمريكي لإنــزال أكــبر الخســائر بالقطن المصري وأيضاً عبر دسائس الأجانب الذين استعان بهم فــي إنجــاز مشاريعه، نجح الاستعمار في عزله، فما أن انبرى أحمد عرابي إلى تصحيــح مسار المشروع القومي والأفريقي، وتبنــت الثــورة العرابيــة أول تجربــة ديمقراطية ومجلس شورى نيابي كان للسودانيين فيه مقــاعد تــوازي نســبة سكانه اعترافاً بالندية والتكافؤ، حتى عاجلته الحملة الاستعمارية البريطانية.

ومن عجب أن تندلع الثورة المهدية فــي الســودان، وأن تتمــاثل فــي توجهاتها مع توجهات الثورة العرابية في مصر على صعيد قيام دولة عربيــة إسلامية مستقلة عن الخلافة العثمانية، وأن ينضم جيش العرابيين في السودان إلى جيش المهدية، بينما رفض عرابي تنفيذ ثلاث أوامر صــــادرة لــه مــن الخديوي توفيق لتجهيز حملة عسكرية لدحر الثـــورة المهديــة، وأن يبكــي المهدي عندما جاء له الأنصار برأس غوردون، إذ كان يأمل أن يفتــدي بــه حياً حياة عرابي بعد أن نجحت بريطانيا في إجهاض الثورة العرابية، ورغــم أن عرابي والمهدي لم تكن بينهما علاقة أو معاهدة ســابقة، إلا أن الروابــط الروحية والثقافية والاجتماعية التي ترسخت بين شعبي وادي النيل كــانت أداة توحيد نضالات الشعبين وتوجهاتهما المصيرية، ويذكرنا التاريخ بما كان مــن أمر الأورطة السودانية في القاهرة التي أوشكت على قتل الخديــوي توفيــق عندما اختلف مع عرابي.

ومن هنا كان طبيعياً أن يلجأ الاستعمار البريطاني عبر حملة هكس إلــى الزج بجيش العرابيين في خصومة تاريخية مــع المهديــة، وطــرد الجيــش المصري من السودان وتقويض صرح مشروع الكيــان العربــي الإســلامي الأفريقي الموحد، وانفراد بريطانيا بحكم السودان تحت مسمى الحكم الثنــائي، وقطع الروابط الاجتماعية والثقافية المزدهرة بين شعبي وادي النيــل وأبنــاء الجنوب السوداني تحديداً عبر قانون المناطق المقفولة.

وعلينا أن نضع في الحسبان أنه لولا قوة ورسوخ تلك الروابط، لما كــان بوسع الصاغ صلاح سالم أن يحصل على تفويض النخب السياسية والروحيــة والقبلية لمصر، في مفاوضات الرئيس جمال عبد الناصر مع بريطانيا حــول

المسألة السودانية، حيث لم يقتصر التفويض على شمال السودان فحسب، وإنما أبناء الجنوب كذلك بعد أن قام صلاح سالم بزيارته وبصحبته الشيخ الباقوري وزير الأوقاف.

ولولا تلك الروابط أيضاً، لما صوت الشعب السوداني بالإجماع إلى جانب الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يتبنى الوحدة مع مصر في أول انتخابات نيابية شهدها تاريخ السودان الحديث، وكانت مصر أول من اعترف باستقلال السودان، كذلك لا ننسى مقولة عبد الناصر الشهيرة "السودان القوي المتحد والمستقل أفضل من السودان الضعيف الذي يختلف شعبه على الوحدة مع مصر"، ثم مقولته التاريخية الثانية حين أشعل دعاة الاستقلال النار في العلم المصري بالخرطوم: "ارفعوا علماً جديداً لمصر في السودان فالذي يجمع بين شعبي وادي النيل أبقى وأثمن من قطعة قماش" ولعل هذه الواقعة تذكرنا بالعدد الكبير من الصحف المشبوهة التي قام الإنجليز بتمويلها وإصدارها في السودان عقب خروج الجيش المصري عام ١٩٢٤م، ولم يكن لها دور أو هدف سوى الإساءة وتشويه الروابط الأزلية بين الشعبين، وكذا الضغوط التي مارسها الاستعمار البريطاني على الزعامات السودانية لتشكيل وفد إلى لندن والمطالبة بانفراد بريطانيا بحكم السودان وإهداء سيف الإمام المهدي إلى ملكة بريطانيا رداً على وفد ثورة ١٩١٩م بزعامة سعد زغلول للمطالبة بجلاء الإنجليز عن وادي النيل مصره وسودانه!.

ولعله من سخريات القدر أن تتجدد للمرة الثانية مؤامرة الاستعمار البريطاني لفصم الروابط الثقافية بين شعبي وادي النيل في عهد الجبهة الإسلامية التي تحكم السودان الآن عبر إلغاء التعليم المصري في السودان فجأة من طرف واحد ومصادرة نادي ناصر الثقافي والاستيلاء على مقرات المدارس المصرية وفرع جامعة القاهرة بالخرطوم، ثم احتفاء الجبهة بهذا الحدث كما لو أنه إنجاز وطني وسياسي للتحرر من نير الاستعمار الثقافي المصري في السودان، وإزالة أهم العقبات التي تعترض أيديولوجية الجبهة "الحضارية" الرامية إلى أسلمة دول الجوار وزعزعة أمنها عبر إيواء وتصدير الإرهاب.

ولكن تظل هناك علامات مضيئة حول ماضي العلاقات الثقافية بين مصر والسودان وعلامات استفهام حول حاضرها ومستقبلها الغائم:

ــ دور الإمام محمد عبده في اختيار المدرسين المصريين الذين قاموا بنشر الوعي التحرري والثقافة العربية الإسلامية في السودان على هدي مبادئ جمال الدين الأفغاني وخاصة بين طلبة كلية غوردون.

ــ جعفر مظهر حكمدار السودان في عهد الخديوي إسماعيل الذي جمع حوله علماء وأدباء السودان في أول ندوة حوارية منتظمة بالخرطوم مع أقرانهم من المصريين!.

ــ الصحف المصرية اليومية والأسبوعية والمجلات الشهرية التي ظلت تعنى بأوضاع السودان بوعي وبشكل منتظم عبر مراسليها في الخرطوم وبقية مدن السودان، كما كانت تهتم بألوان الأدب والفكر السوداني وتنقل بعض ما تنشره الصحف والمجلات السودانية ومنها "روضة الشعر" و "الرائد" التي كانت وأمثالها تنهض بنشر الأدب والشعر والفكر السوداني، ولذلك كان الاستعمار البريطاني يجرم ويعاقب على تهريب الصحف المصرية وتداولها في السودان.

ــ لعبت مدارس الأقباط والكلية القبطية المصرية دوراً شعبياً رائعاً في نشر التعليم والثقافة المصرية مما شجع زعامات السودان الروحية الإسلامية ومن بينهم السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني والشريف الهندي على دعمها مالياً ورعايتها أدبياً.

ــ في ذروة الوجود المصري في السودان كان عدد ضباط وجنود الجيش ٢٢٦٣٥ بينهم ٧٣٧٩ مصري والباقي من السودانيين، ومعظمهم من قبائل الدينكا والشيلوك الجنوبية وقبائل الفورو والشكرية والكواهلة والجعليين والبقارة من شمال وغرب السودان، وقد ورث جيش السودان الحديث روابطه ونهجه القومي منذ ذلك التاريخ.

ــ مع بداية هيمنة بريطانيا على السودان ظل الشغل الشاغل لأجهزته الأمنية تعقب السياسيين والمثقفين والأدباء السودانيين الوطنيين ومنع

اتصالهم مع أقرانهم المصريين، وكشفت وثائق الخارجية البريطانية عـن سلسلة التعليمات المشددة التي وجهها رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل إلى الحكام والمفتشين الإنجليز للعمل على موت منطقة النوبـة في السودان ومصر وحرمانها من الخدمات والتنمية، كونها تمثل همـزة الوصل الجغرافي والديمغرافي بين البلدين، وإدراكا منه لارتباط ارتفـاع مستوى المعيشة والحياة الاجتماعية بالثقافة، خاصة وأن الثقافة المصرية كانت الأكثر انسجاما مع النوبيين والأقرب للنوبة وأهل السودان عموما.

ــ كان للأمير عمر طوسون اهتمامات ثقافية واسعة بالسـودان، عـبر تعليم المئات من أبنائه على نفقته الخاصة في مصر والخارج، وتزويـد المدارس في السودان بالكتب، وإصدار العديد من الكتب الهامـة التـي تعنى بشئون السودان.

فإذا استشرفنا واقع العلاقات الثقافية المصرية مـع دول حـوض النيـل فهناك العديد من الملاحظات من واقع المعايشة الصحفية التي تضمنها كتـابي "السودان وأهل السودان ــ أسرار السياسة وخفايا المجتمع":

ــ ندرة زيارة المثقفين والفنانين المصريين للسودان من أمثال طه حسين وتوفيق الحكيم ومحمد عبـد الوهـاب، وغيـاب الاهتمـام الصحفـي المتخصص في شئونه، وهو ما انعكس بالسلب إزاء الغيـاب المعرفـي المصري بمتابعة ما يجري في السودان سياسيا وثقافيا واجتماعيا، ويكـاد المصريون لا يعرفون من أدباء السودان سوى الروائي الطيـب صـالح والشاعر محمد الفيتوري ومن الفنانين سـيد خليفـة وأغنيتـه المـامبو السوداني، بينما لا يزال كتاب محمد حسين هيكل باشا "عشرة أيـام فـي السودان" ودور رفاعة الطهطاوي في تعليم أبناء السودان، وإقامة عبـاس محمود العقاد فترة من الوقت في الخرطوم ومساجلاته مع المثقفين مـن أبناء السودان علامات مضيئة ومتواضعة على درب التواصل الثقـافي بين البلدين.

ــ السودانيون حتى بسطائهم يعرفون الكثير عـن مصـر رغـم عـدم زيارتهم لها، عبر السينما والإذاعة والصحافة والكتـاب بينمـا أخفـق

السودانيون في المقابل في التعريف والإعلام عن واقعهم بسبب ضعف أو تخلف وسائلهم الإعلامية والثقافية، ولعل زيارة السيدة أم كلثوم للسودان وغنائها على المسرح القومي في أم درمان في إطار دعم القوات المصرية وإعادة بنائها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م تمثل فتحا وجدانيا للأغنية والموسيقى المصرية الشرقية في السودان التي تعتمد موسيقاه على السلم الموسيقي السداسي، بينما الأغنية والموسيقى السودانية تعتمد على السلم الموسيقي الخماسي، ومن هنا كانت عبقرية أم كلثوم في تلوين أداء أغنياتها وهو ما نوهت عنه في مقال منشور في مجلة روز اليوسف "أم كلثوم تسودن أغانيها".

ــ من المؤسف حقا أن يتكاسل أهل الموسيقى في مصر عن تعهد المواهب الغنائية في السودان أسوة بالمطربين والمطربات العرب، وكذلك إهمال القائمين على تنظيم مهرجانات الموسيقى العربية والأغنية العربية وليالي التليفزيون عن دعوتهم للمشاركة أسوة بغيرهم من العرب والأجانب، ومن المؤسف ثالثة عدم الاستفادة بنحو مليوني سوداني يقيمون الآن في مصر وبينهم خيرة المثقفين في التنوير بشئون السودان الثقافية عبر الكتابة في الصحف والحوارات الإذاعية والتليفزيونية، ولماذا لا تنهض الهيئة المصرية ومصلحة الاستعلامات بطبع الإنتاج الثقافي السوداني وتوزيعه بأسعار رخيصة دعما لواجب الإدراك المعرفي بشئون وشجون السودان؟

ــ والحقيقة أن إذاعة ركن السودان سابقا وإذاعة وادي النيل لاحقا ظلت تكرس النظرة القطرية للسودان التي لم تجذب إليها المستمعين المصريين والعرب، بينما كان المطلوب توزيع مادتها السودانية تحديدا على مختلف الإذاعات المصرية، وعبر هذا الأسلوب يمكن للمستمع المصري والعربي استيعابها، وتذوق الموسيقى والغناء السوداني ــ على سبيل المثال ــ جنبا إلى جانب الأغاني والموسيقى المصرية واللبنانية والخليجية، ومن واقع خبرتي أستطيع التأكيد على أن تذوق الموسيقى

والغناء السوداني المدخل الطبيعي لفهم الشخصية السودانية والاقـــتراب من الوجدان السوداني.

ـــ ولعل أخطر ما يواجه علاقات مصر والسودان، اتجاه الســـودان الآن نحو أفريقيا نتيجة لغياب الاهتمام العربي بشئون السودان، فـــأين الـــدور المصري ـــ على سبيل المثال ـــ من الـــدور الأفريقـــي الـــذي اســـتأثر بالوساطة لرأب الصدع السياسي وإحلال السلام في السودان عبر رعايـــة دول الإيقاد.

ـــ إلغاء معهد شئون السودان الذي كان يعنى بتخريج الكوادر والخـــبراء في مختلف شئون السودان، وإسناد المهمة للمعهد الأفريقي.. وكأن أهمية السودان الاستراتيجية القصوى توازي أهمية أفريقيا الوسطى مثلا، بينمـــا غاب عن أساتذة الدراسات العليا في الجامعات المصرية توجيـــه طلبـــة الماجستير والدكتوراه إلى اختيار رسائلهم في شأن من شئون السودان.

ـــ ونشيد بالتقدير إلى مبادرة الدكتور مفيد شهاب وزير التعليـــم العـــالي لاستعادة دور فرع جامعة القاهرة بالخرطوم بعد إغلاقه في تعليم أبنـــاء السودان بالقاهرة، ونقترح في هذا الصدد إنشاء جامعـــة أفريقيـــة فـــي القاهرة أو أسوان على غرار جامعة لومومبا في موسكو وليكن اســـمها "مانديلا" مهمتها تخريج رسل الثقافة المصرية في أفريقيا.

ـــ ولنا أن نتساءل عن مصير توصيات العديد من الندوات التي عقدهـــا مركز البحوث والدراسات السياسية حول الشأن السوداني.. ولماذا لم تـــر النور حتى الآن على صعيد التنفيذ؟!

ـــ ومما لا شك فيه أن صيغة منظومة دول "الأندوجو" التي بادرت إليـــها الدبلوماسية المصرية في عهد الدكتور بطرس غالي إبان كـــان وزيـــرا للشئون الخارجية، إنما تمثل الآلية الواقعية والعملية للتعـــاون والتكـــامل الخلاق بين دول حوض النيل العشرة اتساقا مـــع روابطـــها الأفريقيـــة التاريخية، ومن المتعين على مصر القيام بدور فاعل ورصد الإمكانـــات المناسبة لإحيائها، بحيث لا تقتصر نشاطاتها علـــى الصعيـــد الرســـمي فحسب، وإنما المطلوب كذلك دعمها وتطويرها عبر اســـتيعاب الـــدور الشعبي للأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية.

وفي كل الأحوال من حقنا في نهاية المطـــاف أن نلقــي بـــاللوم علـــى سياسات مصر الخارجية كونها تفتقر إلى استراتيجية ثابتـــة نحـــو الســـودان وأفريقيا، رغم أن السودان أهم بلد وشعب بالنسبة لمصـــر، وكـــون أفريقيـــا واحدة من أهم دوائرها الخارجية، خاصة وأن مصر كانت في مقدمة الـــدول المنشئة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأحسب لذلك أن القـــرار السياســـي بـــالغ الضرورة في هذا الشأن لمواجهة الأخطـــار المحدقـــة بالســـودان وأفريقيـــا ومصر، عبر التدخلات الخارجية في شئون السودان والتـــآمر علـــى فصـــل جنوبه عن شماله، والدور الأمريكي الإسرائيلي الرامي إلـــى إعـــادة رســـم خريطة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى والأخطر من ذلـــك كلـــه تأجيج الدعوات المشبوهة التي تحاول منازعة مصر حول حصتها المقـــررة من مياه النيل!.

الباب الثاني

مصر وإيران

الفصل الأول: **"مصر وإيران والصراع العربي الإسرائيلي: دراسة في الأيديولوجية والسلوك"**

أ.د. مدحت حماد

الفصل الثاني: **"مصر وإيران والأمن الإقليمي في الخليج العربي"**

د. محمد السعيد إدريس

الفصل الثالث: **"العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيران"**

أ.د. محمد سعد أبو عامود

الفصل الرابع: **"العلاقات الثقافية بين مصر وإيران"**

أ.د. السباعي محمد السباعي

الفصل الأول

"إيران والصراع العربي الإسرائيلي

دراسة في الأيديولوجية والسلوك"

أ.د. مدحت أحمد حماد إبراهيم

مقدمة

شأن كل الثورات الكبرى التي شهدها العالم منذ الثورة الفرنسية وحتى الآن، كانت الثورة الإسلامية في إيران. فلم يكن الصراع الذي وقع بين " ستالين " و " تروتسكى " حول كيفية نشر الشيوعية في العالم بعد أكتوبر ١٩١٧ سوى نموذجاً للصراع الذي يحدث في أي ثورة أيديولوجية أو تقوم على الأيديولوجية. فبينما كان يرى "ستالين" ضرورة بناء الاتحاد السوفيتي أولاً ثم تقديمه كنموذج للدولة الشيوعية إلى بقية دول العالم لتعرف أن هذا هو حصاد عمل الماركسية الاشتراكية كان " تروتنسكى " يرى العكس وهو تحفيز وتشجيع الدول – بالتوازي مع بناء الدولة السوفيتية ومساعدتها حتى يتحقق رأيه في أن يتحول العالم سريعاً ليصبح دولة اشتراكية واحدة. لكن الصراع بين الاثنين انتهى بمقتل "تروتسكى " ليبدأ " ستالين " في بناء الدولة السوفيتية منتصراً بذلك إلى الرأي القائل بأن على الثورات ذات الطبيعة الأيديولوجية يجب أن تبنى نفسها وتؤسس قواعدها لكي تتحرك بعد ذلك من منطلق قوة فعال وقادر على تحقيق وإنجاز هذه الأيديولوجية في حين حدث العكس من ذلك بشكل كبير بالنسبة للثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حيث اندفعت لنشر أيديولوجية " القومية العربية والوحدة العربية " في المنطقة العربية كلها فضلاً عن دعمها لكل حركات التحرر في العالم الأمر الذي أضعف من "الدولة" المصرية سريعاً ما كان سبباً لسقوطها وانكسارها في يونيو ١٩٦٧ مما نتج عنه انكسار في "حلم" تحقيق الأيديولوجية القائمة على "الوحدة والقومية العربية".

وكما قلنا لم تختلف الثورة الإسلامية الإيرانية عند نشأتها وانتصارها وقيامها بإعلان الجمهورية في إيران عن الثورة الروسية أو الثورة المصرية من حيث وجود تياران متصارعان بين التوجه إلى " الداخل " أو الاندفاع نحو " الخارج " فسقطت الثورة الإسلامية على مدة العقد الأول من عمرها في هذا الصراع بين أجنحتها القائلة بأيديولوجية " القومية الإسلامية أولاً " وأيديولوجية " القومية الإيرانية أولاً " إلى أن انتهت إلى ضرورة عدم "

التفريط " أو " الإفراط " في أي من " القومية الإسلامية " و " القومية الإيرانية". ولقد كان العامل الأساسي في وجود هذا الصراع هو أنها قامت وفق أساس ديني يتخذ من الإسلام شريعة ومنهاجاً. ولأن الإسلام دين عالمي ولأن المسلم أخو المسلم ولأن المسلمين كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.. لكل هذا وغيره ظنت الثورة في نفسها مسئولية تجاه الأشقاء المسلمين في كل أنحاء العالم بما يعانونه من مشاكل أو ظلم واضطهاد. وكان في مقدمة هؤلاء جميعاً " الشعب الفلسطيني المسلم الذي تتشابك قضيته مع قضية أولى القبلتين وثاني الحرمين أي المسجد الأقصى.

لكل هذا وغيره اندفعت الثورة الإسلامية الإيرانية إلى فلسطين والقدس مناصرة لهما ورافضة للاحتلال الإسرائيلي غير معترفة – في الأصل بشرعية وجود الدولة الإسرائيلية- وفق هذه المسئولية الأيديولوجية التي تتبناها الثورة الإيرانية تنطلق هذه الدراسة لتتناول الأسس الأيديولوجية التي تحرك وتحكم وتوجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية في قضية " الصراع العربي الإسرائيلي " وهو ما دفع الباحث لأن يقوم بالآتي :

١. تناول طبيعة الأيديولوجية الإيرانية تجاه الصراع.

٢. عرض الرؤية الإيرانية – وفق ما تقول به من أيديولوجية – لمحاور الصراع وهى المحور الفلسطيني، المحور اللبناني والمحور السوري.

٣. محاولة البحث عن رؤية تجاه إشكالية العلاقة المصرية – الإيرانية باعتبار أن هذه العلاقة تمثل – من وجهة نظر الباحث – محور الارتكاز الذي يمكن أن يقوم عليه تعاون "عربي – إيراني " فعال تجاه قضية الصراع مع إسرائيل.

ورغم أن قضية الموقف الإيراني تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي هي قضية شائكة، ورغم انطوائها على مخاطر نسبية إلا أن تناولها هو أمر ضروري لا مفر منه. ولأن هناك تحليلات متعددة تتناول الموقف الإيراني

تجاه القضية من خلال الاعتماد على اجتهادات خاصة أو مصادر معلوماتية أوربية ولأنني أرى بضرورة تناول الموقف الإيراني من خلال ما يطرحه الإيرانيون أنفسهم ويقولون به، فقد توجهت إلى دراساتهم وأبحاثهم وتصريحاتهم وتعليقاتهم حول هذا الأمر معتقداً أن ذلك هو أفضل الطرق للتعرف على إجابة خاصة بـ لماذا وكيف ؟ أي لماذا تقف إيران موقفها الحالي تجاه القضية وكيف يمكن تفعيل دورها بشكل إيجابي يخدم الأطراف العربية الداخلة في الصراع مع إسرائيل.

ولأنني أدركت – أثناء إعداد هذه الدراسة – أن مفردات الموقف الإيراني تكاد تكون واحدة منذ قيام الثورة وحتى الآن فقد اكتفيتُ بتتبع أبعاد هذا الموقف خلال عامي ١٣٧٣هـ.ش و ١٣٧٤ هـ.ش / ١٩٩٤، ١٩٩٥ م واللذان شهدا تحولاً نوعياً في مسار المفاوضات مع إسرائيل والتي أسفرت عن اتفاق " غزه – أريحا " و" الاتفاق الأردني – الفلسطيني " وقد امتد الأمر بي – خلال الدراسة – إلى العام ١٣٧٦هـ.ش / ١٩٩٧م بل إلى عام ١٣٧٧هـ.ش / ١٩٩٨م أيضاً.

المبحث الأول

الأيديولوجية الإيرانية

تجاه قضية الصراع "العربي الإسرائيلي"

إن الحديث عن موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي يعنى – ضمن ما يعنيه – الحديث عن سياسة خارجية إقليمية ودولية لإيران. لذلك لابد من دراسة عدداً من المحاور التي تتشكل من خلالها المواقف الإيرانية تجاه هذا الصراع، وذلك بهدف الإجابة عن : لماذا ؟ وكيف ؟ أي لماذا تقف إيران موقفاً ما تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وكيف يمكن تفعيل هذا الدور الإيراني – الإسلامي وتوظيفه بنحو يجعله يحظى بقبول كل الأطراف العربية الرئيسية في الصراع. لذلك فانه يلزمنا – لكي نجيب على ما طرحناه – التعرف على :

ــ المعتقدات والمبادئ التي تشكل الأيديولوجية السياسية في النظام الإيراني المعاصر.

ــ مجموعة العناصر – المؤسسات – التي تتحكم في صياغة الممارسات السياسية الإيرانية.

ــ محاور الضغط وعوامل التأثير – قوى الضغط الداخلية – التي يمكنها التأثير في وعلى هذه الممارسات السياسية.

ــ الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الممارسات السياسية.

أولاً: المعتقدات والمبادئ التي تشكل الأيديولوجية السياسية الإيرانية المعاصرة

تتشكل هذه الأيديولوجية من مجموعة مبادئ تصل في مجملها إلى ثمانية عشر مبدأ يهمنا منها ما يلي :

١. سعادة الإنسان في كل المجتمع البشرى. (١)

٢. تنظيم السياسة الخارجية الإيرانية وفقاً للمعتقدات والمعايير الإسلامية. (٢)

٣. حماية المستضعفين في كفاحهم أمام المستكبرين في كل مكان بالعالم. (٣)

٤. الامتناع عن كل أشكال التدخل في الشئون الداخلية للأمم الأخرى.(٤)

٥. التعهد والالتزام الأخوي تجاه جميع المسلمين في العالم.(٥)

٦. ائتلاف واتحاد الأمم الإسلامية ووحدة العالم الإسلامي.(٦)

٧. الدفاع عن حقوق كل مسلمي العالم.(٧)

٨. عدم الانحياز لأي من الدول المستكبرة تطبيقاً لشعار "لا شرقية ولا غربية".(٨)

من خلال هذه المعتقدات والمبادئ التي نص عليها الدستور وتوصيات مرشد الثورة الراحل " الإمام الخميني " والحالي " آية الله على خامنه أي " نرى أن الأيديولوجية الإسلامية بكل ما تعنيه هي التي تسيطر على – وتشكل– فكر القائمين على شئون الحكم في إيران منذ العام ١٩٧٩. وقد أفرز هذه الأيديولوجية نخبة سياسية وفكرية واجتماعية و... ما صار سبباً لأن أصبحت " دائرة العالم الإسلامي " في مقدمة الدوائر التي تتحرك فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية (٩). وبالعودة إلى ما ذكر من مبادئ سوف

نلاحظ أنه من الممكن أن يبدو لنا وجود تناقض أو تباين أو تداخل بين المبادئ ٣،٤،٥. ذلك أنه في حين ينص المبدأ الرابع على عدم التدخل في الشئون الداخلية للأمم الأخرى نجد الثالث والخامس يفرضان نوعاً من السلوك الذي قد يعنى عكس ذلك. إلا أن ما قد يلغى هذا التناقض أن اللفظ الذي ورد في الدستور -بالنص الفارسي- هو "ملتها" وليس "دولتها" أي "الأمم" وليست الـ "دول" وعلى ذلك يرى القائمون على السياسة الخارجية الإيرانية أن لهم الحق في التدخل لدى الـ "دول" - أي الحكومات - في حال تعرض أي فئة من "الأمة" الإسلامية لظلم أو اضطهاد أو ما يشبه ذلك من التزامات وردت في المبادئ السابق ذكرها تجاه المسلمين وذلك استناداً إلى انتماء هؤلاء المسلمين إلى الأمة الإسلامية التي تنتمي إليها إيران. وفي المقابل فإن إيران ليس لهما الحق في التدخل في شئون الأمة "المسيحية" أو "الهندوسية" أو "الصينية" أو...

من هنا فإن السلوك الإيراني في قضايا مثل " القضية الفلسطينية "، "البوسنة"، "ألبانيا" و"جنوب لبنان" بل وحتى "قضية سلمان رشدي" يبدو طبيعياً - من وجهة النظر الإيرانية - بل وواجباً لازماً. وعليه يجب على الآخرين احترام هذا الواجب حيث يلتزم النظام القائم بتحقيق وتنفيذ ما نص عليه الدستور ووصايا الإمام الخميني بل والشريعة الإسلامية ذاتها. [١٠]

ثانياً: المصادر والمؤسسات التي تتحكم في صياغة الممارسات السياسية الخارجية لإيران وفي مقدمتها :

١. الدستور.

٢. ولاية الفقيه.

٣. مجلس الشورى الإسلامي.

٤. السلطة التنفيذية.

٥.وزارة الخارجية.

وتتمثل ولاية الفقيه في : " الفقيه المرشد " و " مجلس الخبراء " كما تتشكل السلطة التنفيذية من : رئيس الجمهورية، الحكومة ومجلس الأمن القومي. ويتحدد دور وزارة الخارجية بتنفيذ السياسات الخارجية التي يحددها المرشد بالتشاور مع مجلس الخبراء والسلطة التنفيذية في حين تراقب السلطة التشريعية تنفيذ هذه السياسات.

ثالثاً : محاور الضغط وعوامل التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية [11]

تنقسم هذه المحاور إلى نوعين داخلية وخارجية. والذي يهمنا هنا هو "الداخلي" منها.وهذه تتمثل في :

أ. الصحف.

ب.منابر صلاة الجمعة في طهران والمدن.[12]

ج.بيوت العلماء الكبار والآيات العظام.

د.جماعة "روحانيت مبارز " و "روحانيون مبارز".

ه.الحوزة الدينية – العلمية بقم.

و."سازمان تبليغات إسلامي " أي منظمة الإعلام الإسلامي.

ز." دفتر تبليغات إسلامي " أي مكتب الإعلام الإسلامي.

وما شابه ذلك من مؤسسات ومنظمات داخلية. وهذه كلها تترك أثرا أو تمارس دورا مؤثرا ونفوذا في – أو على – المسائل والسياسات الخارجية للدولة في حدود قدراتها ونفوذها داخل الدولة والمجتمع. وقد يكون هذا الدور من خلال ما تملكه من وسائل إعلام أو من خلال إثارة ردود أفعال أجنبية تجاه مؤسسات الدولة.

وبالنسبة للصحف فهي إما تابعة للحكومة أو معارضة، والثانية تكون لرجال هم في الأصل - إضافة إلى تمثيلهم تيارات فكرية - من أركان الحكومة ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإن كانوا غير قائمين على عملية تنفيذ السياسة الخارجية بشكل مباشر.

رابعاً: أهداف السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية:

هناك ثلاث اتجاهات -كلها إسلامية- حول طبيعة أهداف السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. الاتجاه الأول، يقوم على الأفكار العالمية خارج الحدود أو ما يمكن تسميته بـ "القومية الإسلامية" وفي النهاية تأخذ السياسة الخارجية للدولة أبعاداً عالمية.

الاتجاه الثاني، يقوم على العكس من ذلك حيث يكون أساس الارتباط بالأمور والشئون الداخلية هو المسيطر وبالتالي تنعطف الأهداف حول مسائل "القومية الإيرانية".

الاتجاه الثالث، وهو الغالب ويأخذ منهجاً وسطياً بين الإثنين حيث لا "إفراط" ولا "تفريط" في أي من الاتجاهين، الأول والثاني، أي القومية الإسلامية والقومية الإيرانية.

ومن ثم تتمحور أهداف السياسة الخارجية لإيران حول :

١. تأمين المصالح القومية الإيرانية.
٢. تأمين وتنفيذ المهام والوظائف التي ألقى بها الإسلام على عاتق حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وينصرف البعد الثاني - الذي يهمنا - إلى ما يلي :

أ. تنفيذ القوانين الإلهية والتحرك إلى الله.
ب. مناصرة المستضعفين ضد المستكبرين.

جـ. سعادة الإنسان على الأرض.
د. تشكيل الحكومة الإسلامية العالمية.

وفي إطار هذين البعدين يجب مراعاة كيفية الفصل بين التداخل الخلص بالأهداف القومية الإيرانية وبين الأهداف القومية الإسلامية من جانب وتأمين القدرات والطاقات والإمكانات اللازمة لإنجاز هذه المهام من جانب آخر.(١٣)

إن كل ما سبق يجيب على السؤال الأول الذي طرحناه في البداية وهو : لماذا تقف إيران موقفاً ما دون سواه تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي؟ وتحديداً لماذا تتخذ إيران موقفاً معادياً ورافضاً لعملية السلام الجارية بين العرب وإسرائيل من جانب وإعلان وقوفها في نفس الخندق الذي تقف فيه سوريا ولبنان وكذلك مناصرتها لحركة "حماس" المناهضة لسلوك وتوجهات السلطة الفلسطينية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر. فالنظام القائم هو نظام "ثيوقراطي" يتخذ من الشريعة الإسلامية دستوراً له كما يراها هو. ولا بد لهذا النظام من أن يكون إيجابياً بالسلوك الذي يراه في القضايا والأزمات السياسية والاجتماعية والدينية التي يعاني منها المسلمون في كل أنحاء العالم. ويضاف إلى ذلك ما يلي :

١.أن الأيديولوجية الإسلامية التي يقوم عليها النظام في إيران ترى أنها مقابلة لـ "الأيديولوجية الصهيونية" التي يقوم عليها النظام في إسرائيل.

٢.أن الصراع "العربي - الإسرائيلي" يتميز بخصوصية إسلامية أخرى -غير السابق ذكرها- تتمثل في "القدس" أولى القبلتين وثاني الحرمين. الأمر الذي يفرض تشدداً إسلامياً لا تفريط فيه من وجهة النظر الإسلامية.

٣.أن الصراع "العربي-الإسرائيلي" يعنى - ضمن ما يعنيه أيضاً- وجود خطر فعلى على النظام الإسلامي القائم في إيران يتمثل في الوجود

والتواجد الأمريكي بالقرب من إيران وهى الدولة التي لازالت تعيش حالة عداء متبادل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٤. أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى في "الصراع العربي- الإسرائيلي" تهديداً للعمق الإستراتيجي الإيراني من خلال الأيديولوجية الصهيونية الممثلة في إسرائيل والمناصرة الأمريكية اللامحدودة لها، الأمر الذي يدفع بالجمهورية الإسلامية الإيرانية للخروج إلى "لبنان" وكذا التحالف مع "سوريا" للتصدي لهذا التهديد.

نحن إذن أمام تصادم أيديولوجي مباشر وغير مباشر. إذا افترضنا أنه بين الأيديولوجية الإسلامية التي يقوم بها نظام الحكم في إيران وبين الأيديولوجية الصهيونية. أو إذا افترضنا أنه يقوم بين دولة إسلامية -فقط دولة إسلامية -تسعى لمناصرة أشقائها المسلمين المحتلة أراضيهم بواسطة "محتل أجنبي ". لكن يبقى الفصل بين كونه مباشراً أو غير مباشر صعب لدرجة المستحيل.

ذلك أن الفكر القائم عليه الموقف الإيراني المعاصر تجاه قضية الصراع" العربي-الإسرائيلي" ليس هو وليد انتصار الثورة الإسلامية منذ العام ١٩٧٩ وليس هو نتيجة مباشرة لحالة العداء التي اتخذتها أمريكا تجاه النظام الذي أفرزته الثورة الإسلامية بل هو وليد الإرهاصات الأولى التي بدأ "الخميني" في إخراجها من قلب المؤسسة الدينية " قم " بداية من العام ١٩٦٠ وذلك من خلال ما كان يعلنه من مواقف تجاه علاقات الشاه بكل من إسرائيل وأمريكا وتحالفه معهما. [١٤] لهذا فإن العداء لأمريكا وكراهية الصهيونية وإسرائيل هما العاملان المتحكمان في طبيعة النظرة الإيرانية المعاصرة لقضية الصراع "العربي - الإسرائيلي" والتي تعتبر في أحد أبعادها قضية صراع وجودي بين نظام الحكم الإسلامي القائم في إيران وبين كلتا الدولتين أمريكا وإسرائيل.[١٥]

إذن كيف ترى إيران طبيعة الصراع "العربي - الإسرائيلي"؟

مرة أخرى يعود إلينا الوجه الإسلامي للقضية والمتمثل في "القـــدس" حيث يعد كما سبق القول- أحد أهم الأسباب المشكلة للموقف الإيراني مـــن الصراع. وهو ما يأخذنا إلى نقطة أخرى وهى في حد ذاتها نقطة اختـــلاف وخلاف كبير بين إيران وبين الدول العربية الداخلة في الصراع.. وهى كيفية رؤية كل من الطرفين للصراع. والذي يهمنا هنا بالطبع الرؤية الإيرانية.

في حديث له مع جريدة " إطلاعـــات " الإيرانيـــة فـــي ١٣٧٣/٩/٣٠ هـــ.ش قال ولايتى :" إذا ما رجعنا إلى الوراء لوجدنا أن العرب الذيـــن كانت حركتهم السياسية تقوم على أساس "زعامة" عبد الناصر فـــي العـــالم العربي-حتى عام ١٩٦٧م لم يقولوا أو يعترفوا بأي مشـــروعية أو شـــرعية للنظام الإسرائيلي في أي نقطة أو بقعة من الأرض الفلسطينية. لكـــن بعـــد هزيمة العرب في عام ١٩٦٧ تغير الأمر، فمنذ ذلك التاريخ وحتى الآن فـــإن العرب من الثوريين وغير الثوريين قبلوا بقـــراري مجلـــس الأمـــن (٢٤٢) و(٣٣٨) بوصفهما الأساس الخاص بحل القضية الفلسطينية. وعلـــى أســـاس هذين القرارين فإن وجود إسرائيل صار مشروعاً في إطار حـــدود ١٩٤٨، أي أن الحكومات الثورية العربية قبلت شرعية إسرائيل فـــي حـــدود ١٩٤٨ وموقفنا هو نفس ما كان العرب والمسلمين يعتقدونه من البداية وهو أن حدود ١٩٦٧ غير شرعية أو مشروعه بل أن النظام الصهيوني ليس له أي شرعية في أي بقعة من الأرض الفلسطينية المحتلة ولا يجب تـــرك شـــبراً واحـــداً لإسرائيل. (١٦) وكذلك " ناطق نورى" نراه في إحدى كلماته بمجلس الشورى الإسلامي يقول: "إن إسرائيل دولة غير شرعية. وليس لها أرضـــاً قانونيـــة وهى ظهرت بالظلم والاعتـــداء وطـــردت أصحـــاب الأرض واغتصبـــت المنازل"(١٧)

وفي إحدى خطب الجمعة في طهران قال "نورى" أيضاً : " إن إســـرائيل هي هذا المولود الغير شرعي ولدت ونشأت وفق خطة إنجليزيـــة وحمايـــة أمريكية وأموال يهودية ورضا النظام الصهيوني"(١٨)

وفي اجتماعه مع أهالي مدينة "بندر عباس" قال "خامنه أي" : " إننا نقول أن النظام الصهيوني الغاصب هو نظام غير مشروع وذلك وفقا للمبادئ الفكرية والسياسية التي نؤمن ونعتقد بها. لأن هذه الأرض خاصة بالشعب الفلسطيني والذي غالبيته مسلم " (١٩)

أذن تتشكل وتقوم رؤية الجمهورية الإسلامية الإيرانية أساسا على عدم مشروعية أو شرعية وجود إسرائيل حيث لا تعترف إيران إلا بحدود ما قبل ١٩٤٨ - أي ما قبل إعلان قيام دولة إسرائيل- ومن هنا يمكننا أن نفهم المواقف الإيرانية تجاه جميع المحاور الخاصة بعملية الصراع العربي الإسرائيلي بداية من رفض الاحتلال والعمل على مقاومته وانتهاء بعدم الاعتراف بالعملية السلمية القائمة الآن.

إن النقطة الأخيرة التي نود الإشارة إليها هنا أنه بينما كانت أيديولوجية "القومية العربية" هى الأساس المحرك للدول العربية طوال الحقبة الناصرية، فإن أيديولوجية " القومية الإسلامية " هي التي تحرك النظام الإيراني القائم الآن وطالما كانت القومية العربية الناصرية رافضة للوجود الإسرائيلي فلا غرابة إذن أن تسلك "القومية الإسلامية الإيرانية " نفس السلوك الرافض له أيضا مع بقاء الأسس التي انطلقت منها وتميزت بها كل من القوميتين.

وفق هذا الأساس الأيديولوجي الذي تعتقد به - وفيه - الجمهورية الإسلامية الإيرانية سنقوم بعرض الملامح العامة لمواقفها بخصوص المحاور الرئيسية للصراع العربي الإسرائيلي وهما "المحور الفلسطيني" والمحور " السوري - اللبناني" وما آلت إليها أحداث الصراع من عملية سلام وكذا الدعوة للسوق الشرق أوسطية. وقد استبعدنا المحور المصري اعتمادا على انه لا وجود لصراع عسكري محتمل ومباشر بين مصر وإسرائيل بسبب معاهدة السلام بين البلدين دون إغفال أن رفض إيران لهذه المعاهدة صار يشكل أحد العوامل المعرقلة لنمو وتحسن وعودة العلاقات بينها وبين مصر. وسوف يعقب ذلك عرض لرؤية الباحث الخاصة بكيفية تفعيل الدور الإيراني في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي .

المبحث الثاني

"الرؤية الإيرانية

لمحاور الصراع العربي-الإسرائيلي"

أولا : المحور الفلسطيني

" في إطار الدفاع عن المصالح السياسية الإيرانية تجاه التهديدات الأمريكية فان إيران تسلك عدة طرق في إطار استراتيجية هجومية مضادة لتلك التهديدات الأمريكية تقوم أساسا على إيجاد روابط صداقة وشراكة كاملة مع جميع الجيران تشمل التوجهات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأمنية بل والعسكرية أيضا.. وفي مثل هذه الظروف فإن إمكانية سوء استخدام الجيران من جانب أمريكا سيصبح أمرا منفيا ومن هذه الأمور : تقوية الحركات الإسلامية ودعمها في جميع أنحاء العالم خاصة لبنان وفلسطين. فهذا الأمر من الخطوات اللازمة لحفظ الأمن القومي الإيراني. ذلك أن مسلمي لبنان وفلسطين هم العمق الإستراتيجي الأول لإيران ضد أمريكا وإسرائيل من ناحية وهما أيضا بوابة ورود أفكار الثورة الإسلامية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية أخرى". [٢٠]

يشكل المحور الفلسطيني إذن مصداقية للتوجهات الإسلامية التي تقول بها إيران من ناحية وعمقا استراتيجيا – إضافة إلى لبنان – بهدف الدفاع عن – وحماية – الأمن القومي الإيراني من ناحية أخرى. لهذا فإن إيران ترفض:

١.الاعتراف بأي وجود إسرائيلي في أي أرض فلسطينية.

٢. الاعتراف بعملية السلام القائمة الآن بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية على اعتبار أنها -أي المنظمة - لا تمثل كل الشعب الفلسطيني.

"إن عرفات قد وصل إلى النهاية. ومستقبله لن يكون مضيئا. لقد تفاوض مع إسرائيل لكنه لم يحصل على شيء. واليوم فإن منظمة التحرير لم تعد الممثل الشرعي للفلسطينيين. وكل الدنيا تعرف أن "حماس" لها النفوذ الغالب في الأراضي الفلسطينية."

هذا ما كان "ولايتى" قد أعلنه في ١٣٧٣/٦/٦هـ.ش في أعقاب توقيع اتفاق غزة أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. فعلى الرغم من أن الاتفاق يعطى الفلسطينيين السيطرة على "غزة أريحا" فإن المشكلات الفلسطينية ستظل قائمة. فهناك أكثر من ٢٠٠ مستوطنة يهودية، وموضوع القدس والمشردين الفلسطينيين والجولان كلها مشكلات وقضايا لم تحل بعد. كما أن جنوب لبنان لا يزال تحت الاحتلال الصهيوني". (٢١)

وإيران ترى أن هذا السلام هو "سلام مفروض" وأنه " لن يؤدى إلى الطريق الثابت والعادل لحل القضية الفلسطينية " (٢٢) وأنه "ليس طريق الحل الحقيقي لمشكلة الشرق الأوسط لأن النظام الصهيوني لا يريد السلام " (٢٣) فطريق الحل العادل والثابت للقضية الفلسطينية هو عودة الشعب الفلسطيني إلى أراضيه وإعطائه الحق في تقرير مصيره عن طريق إقامة الدولة الفلسطينية في كل أراضى فلسطين. كما أن ذلك لن يؤدى لأن تحصل منظمة التحرير والدول العربية الأخرى المشاركة في عملية السلام على أي امتياز إيجابي. ولذلك فإن " إيران تؤيد المقاومة الإسلامية في فلسطين وجنوب لبنان بشكل قوى لأن المقاومة الإسلامية هي فقط طريق إحقاق الحقوق الضائعة"(٢٤) بل إن إيران ترى أن هذا السلام ما هو إلا خدعة كبرى. " نحن نعتقد أن إسرائيل في ادعائها السلام غير صادقة. فهي تخدع العرب وتحصل على شرعيتها عن طريق توقيعهم لها. إننا نعتقد انه إذا ما تحقق ذلك الذي

يسمى "سلام" فإن حقوق العرب والمسلمين لن تؤمن. إنه لم يحدث أي اهتمام بحقوق المشردين الفلسطينيين الذين هم الأصحاب الأصليين لفلسطين" (٢٥)

"إن اتفاق الشؤم الذي يحدث اليوم -غزه أريحا- إنما هو اعتراف رسمي بتشريد الشعب الفلسطيني وإنهاء المقاومة المسلحة. إن هذا ليس بسلام بل هو ظلم وجور "(٢٦)

وأمريكا - لدى إيران - غير صالحة للوساطة في القضية الفلسطينية " إن هذا العمل (قرار أمريكا بنقل سفارتها للقدس) هو اعتداء واضح على حقوق الأمة الفلسطينية وامتهانا للأمة الإسلامية ودليلا على المواقف غير العادلة لأمريكا. وهو دليل بين ومؤكد على عدم صلاحية أمريكا في الوساطة في القضية الفلسطينية وهو ورقة أخرى في إثبات إتباع أمريكا لسياسات النظام الصهيوني من أجل تأمين المصالح الإسرائيلية ".(٢٧)

إذن " مادام استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين قائما وما دامت الدولة الفلسطينية لم تعلن، فإن الاستقرار لن يحدث في منطقة الشرق الأوسط. وقد جعلت مذبحة "الحرم الإبراهيمي" أكثر الناس تفاؤلا مترددا أمام الجرائم الصهيونية." (٢٨)

إجمالا ترفض إيران - انطلاقا من معتقداتها -، جميع الاتفاقيات التي وقعت بين الدول العربية وإسرائيل بداية من "كامب ديفيد" وحتى اتفاق "وأي بلانتيشن" (٢٩) مرورا باتفاق "غزه-أريحا" وكذلك الاتفاق" الأردني-الإسرائيلي" والذي وصفه المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بأنه " موجب خيانة الحق الفلسطيني والقدس الشريف ويعطى الشرعية للنظام الصهيوني الغاصب الذي لا يملك أي حق في الأصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ". إن الدول العربية تعلم جيدا أنه على الرغم من أنها قد وقعت عدة اتفاقيات سلام إلا أنها حتى الآن لم تحدث في الحقيقة أي عمل سلام، لكنها زادت من شدة المقاومة الإسلامية أمام هذا النظام الغاصب " (٣٠)

وجميع الاتفاقات "الفلسطينية - الإسرائيلية" ما هي إلا سبب لفتنة جديدة بهدف الانحراف عن الكفاح ضد الصهيونية وجعل الشعب الفلسطيني يحارب

بعضه بعضا. [٣١] و"عرفات أسقط في نفسه. إن اتفاقه مع النظام الصهيوني سوف يؤول إلى قيامه بقتل الفلسطينيين نيابة عن إسرائيل "[٣٢].

وأخيرا فكل النتائج التي ترتبت على الاتفاقات العربية مع إسرائيل والتي منها قرار إلغاء المقاطعة مع إسرائيل هي "بمثابة إعطاء امتياز من جانب واحد للمحتلين للقدس وإيران تدين هذه الخطوة بشدة ". [٣٣] " إن قيام دول الخليج بإلغاء المقاطعة ضد الصهيونية لم تؤيد فقط اغتصاب فلسطين والظلم المفروض على الشعب المسلم بهذه الأرض لكنها حميت النظام الصهيوني الغاصب. لقد ارتكبت أكبر خيانة في حقّ الشعوب الإسلامية والعربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة. إن فلسطين خاصة بالفلسطينيين والحكومة الصهيونية دولة غاصبة وخادعة وأرض فلسطين المحتلة ليس لها مواطنين حقيقيين سوى الفلسطينيين. وسوف يجبر الصهاينة ذات يوم على الرحيل عن فلسطين. وحلول ذلك اليوم هو أمر حتمي ولن يتأخر كثيرا" [٣٤]

ثانيا : المحور السوري – اللبناني

١ــ سوريا

لم يختلف الموقف الإيراني تجاه الاحتلال الإسرائيلي للجولان السورية عن موقفها الخاص بالقضية الفلسطينية والقدس. وفضلا عن ذلك هناك عوامل مشتركة بين الدولتين هي التي جمعت بينهما طوال العقدين الماضيين.

"إن سوريا هي حليف استراتيجي لنا.. وقد جنى العالم الإسلامي والعربي ودول المنطقة فوائد هذا التحالف.. ليست لدينا معاهدة عسكرية مع سوريا لكن ذلك لا يمنع توسيع أرضيات التعاون. ونحن استفدنا في بعض المراحل من قدرات سوريا وهى أيضا " [٣٥]

"إنه في حال عقد اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل فإن هذا الأمر سوف يؤثر بلا شك على العلاقات معها. إن إيران تدرك العقبات والصعاب التي

تواجهها سوريا في هذا الأمر. وإيران تعتبر أن سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي تستطيع أن تواجه السلطة الإسرائيلية المغتصبة " (٣٦)

في هذه الأطر تدور العلاقات الإيرانية – السورية، فالذي جمع بين الدولتين منذ العام ١٩٧٩– رغم اختلاف طبيعة نظم الحكم بين البلدين – هو العداء المشترك وحالة المواجهة مع إسرائيل لتقف الدولتان بذلك في خندق المواجهة والتصدي للمحاولات " الأمريكية – الإسرائيلية " الرامية إلى عزل إيران دوليا بهدف إخضاعها لهما من جانب ودفع سوريا للاندماج الكامل بشأن عملية السلام القائمة بين العرب وإسرائيل من جانب آخر. وعلى هذا فإن ما سبق يدخل ضمن ما يمكن تسميته بعوامل التعاون أو التقارب " السوري–الإيراني" والتي يأتي بالإضافي إليها :

أ. المواقف المشتركة تجاه الحكومتين العراقية والتركية.

ب.الحصار الاقتصادي المفروض على إيران ما يجعلها غير مستعدة للتفريط بعلاقاتها مع سوريا.

جـ. إمكانية قيام محور " عربي – إيراني " تكون سوريا هي أساسه وذلك في ظل احتمالات المواجهة مع إسرائيل.

إذن لم يمنع وجود نظام " بعثي " في سوريا من قيام علاقات خاصة مع نظام " الجمهورية الإسلامية الإيرانية " بل امتد الأمر لما يمكن وصفه بالتحالف الاستراتيجي وهو ما يدعم من الوضع السوري بشكل عام فيما يخص الصراع مع إسرائيل.

" إن علاقاتنا مع سوريا هي علاقات مستحكمة. وإيران تساند سوريا وتؤيدها في معارضتها ورفضها لعملية السلام بالأسس التي تقوم عليها الآن". (٣٧)

كان هذا هو ما تم التأكيد عليه أيضا من خلال زيارة وزير الدفاع الإيراني إلى دمشق في ١٩٩٧/٢/١٧ كآخر زيارة من نوعها حتى الآن. (٣٨)

٢ـ لبنان

تمثل لبنان وضعية خاصة بالنسبة لإيران لأسباب كثيرة أهمها :

أ. أن لبنان هي البلد العربي الوحيد الذي نجحت إيران في اختراقه بشكل قوى من خلال " حزب الله " والذي صار يمثل قاعدتها الفكرية والعسكرية على الحدود مع إسرائيل. وهو ما مكنها من إقامة علاقات مع " المجتمع اللبناني " أو لنقل مع شريحة هامة من شرائح المجتمع اللبناني.

ب. أن إيران ترتبط منذ عام ١٩٧٩ بعلاقة خاصة مع سوريا، وترتبط سوريا بعلاقة خاصة أيضا مع لبنان بسبب إسرائيل. وإيران تحظى بتأييد شريحة اجتماعية لبنانية. من الطبيعي إذن أن ينشأ مثلث تعاون بينهم ويساعد في ذلك استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان والجولان.

"إن إيران وسوريا يساندان ويدعمان مواقف الحكومة اللبنانية والمقاومة اللبنانية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية " (٣٩)

" إن وظيفتنا هي حماية لبنان في مواجهة اعتداءات النظام الصهيوني. إن النظام المحتل للقدس قام خلال السنوات الطويلة الماضية بارتكاب جرائم كثيرة في لبنان خاصة في الجنوب.. ولم يصمت المجتمع الغربي وحماة ذلك النظام فحسب بل بادروا بتقديم المساعدات له "(٤٠)

إذن تتشابه المفردات العامة للموقف الإيراني تجاه لبنان مع كل من سوريا وفلسطين من حيث رفض الاحتلال الإسرائيلي ووصفه بالاحتلال الصهيوني من جانب ورفض المواقف الأوربية – الأمريكية التي تدعم إسرائيل ولا تدفعها إلى رد حقوق الآخرين من جانب آخر والإعلان عن أنها–أي إيران – تقف في نفس الخندق مع لبنان. فقط تتميز لبنان عن سوريا بالطائفة الشيعية وتتميز فلسطين بالقدس في حين تتميز سوريا بأنها قوة يمكن الارتكان إليها والاعتماد عليها في بعض الأوقات مثلما قال " شمخانى ".

على أية حال بدأت العلاقات الإيرانية – اللبنانية منذ أواخر ١٩٩٦ وطوال عام ١٩٩٧ تتجه نحو تفعيل العلاقات بين الحكومة الإيرانية

والحكومة اللبنانية إضافة للعلاقات الإيرانية مع المجتمع اللبناني ممثلا في " حزب الله " الأمر الذي بدأ يفرض على الحكومة اللبنانية أن توازن بين أمرين-في سبيل الاستفادة من إيران في صراعها مع إسرائيل - عما : الدعم الإيراني للمقاومة الممثلة في " حزب الله " من جانب والاعتبارات الخارجية المتعلقة بتوجهات الدولة اللبنانية تجاه الغرب لأسباب مفهومة من جانب آخر. حيث قد يضعف التقارب مع إيران علاقات لبنان بالغرب.

ووسط هذا كله تبقى سوريا كعامل ضابط للعلاقات الإيرانية - اللبنانية. " إن زيارتي لإيران تهدف لجعل العلاقات بين إيران والفاعليات اللبنانية في إطار رسمي عبر الدولة اللبنانية " (٤١) وهذا هو ما حققته زيارة " نبيه برى " - التي أشار إليها - لإيران في ١٩٩٧/٩/١٥ وذلك من خلال الاتفاق على قيام إيران بالتعاطي مع الشأن اللبناني من خلال الدولة دون أن يلغى ذلك التعاون القائم بين الشعبين ومساعدة أحدهما للآخر.

تعد إذن العلاقات بين سوريا وإيران وبين إيران ولبنان عاملا إيجابيا مطمئنا ومريحا، كما تشكل أيضا أرضية صالحة لإمكانية خلق تعاون " عربي - إيراني " فعال في حال القضاء على الخلافات المصرية - الإيرانية والتي تعد حجر العثرة الأساسي في سبيل تحقيق هذا الهدف المنشود..

المبحث الثالث

"العلاقات المصرية ـ الإيرانية: محور الارتكاز في قيام تعاون عربي إيراني فعال"

"نحن نعتبر أي تهديد للدول العربية تهديد لنا أيضا. تهديد لبنان تهديد لنا.. وتهديد مصر تهديد لنا أيضا. يجب أن نعمل لمواجهة هذا التهديد الإسرائيلي ولإجبار إسرائيل على منح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاعتراف بها.. نحن نعتقد ونشعر بكل إرادتنا أن قدراتنا العسكرية هي جزء من قدرات العالم العربي وبالتالي جزء من تسلح العالم الإسلامي وهذه القوة غير موجهة على الإطلاق ضد مصالح الدول العربية بل يمكن أن تصبح عرضا لجزء من قوات العالم الإسلامي ضد المعارضين وأعداء الدول العربية والإسلامية ".

وفق هذه الرؤية التي تقول بها إيران اليوم من خلال وزير دفاعها الأميرال "على شمخانى" وتحديدا منذ تولى "خاتمى" الحكم، كيف يمكن تفعيل الدور الإيراني في قضية الصراع" العربي الإسرائيلي" ؟ وما هي طرق القضاء على الخلاف "العربي-الإيراني" من أجل تفعيل هذا الدور ؟

الإجابة على هذين السؤالين تتمثل في تحديد جوانب الاتفاق والخلاف بين الدول العربية وبين إيران. ولكي نحدد هذه الجوانب نقول إن الدول العربية المواجهة لإسرائيل تنقسم في علاقاتها مع إيران إلى ثلاث مستويات أو فئات هي :

١.دول تقوم بينها وبين إيــران علاقـات لــها طبيعـة "التحـالف الإستراتيجي" وهى سوريا ولبنان. وقد سبق تناول هذه العلاقات.

٢.دول لها علاقات "عادية " أو" شبه عادية" مــع إيــران وهــى الأردن.

٣.دول لها علاقات "متوترة " وهى مصر.

والنوع الثالث من العلاقات أو الدول – كما نرى – هو الذي تكمــن فيه القضية أو المشكلة. بعبارة أخرى يمثل "الخلاف المصري – الإيرانـــي " منذ العام ١٩٧٩ محور الارتكاز في قضية العلاقات العربية -الإيرانية. وإذا ما أمكن التغلب على هذا الخلاف أو تجاوزه أو حتى التفاهم على آلية خاصة لعدم تصعيده بنحو يعرقل أي محاولات أو مساعي للتقارب، سيكون ممكنــا الحديث عن بداية جدية وحقيقية لكيان أو لجبهة أو لتفاهم وتعاون "عربـــي- إيراني" حقيقي وفعال بصدد قضية الصراع "العربي – الإسرائيلي" . إذن مــا هي جوانب الاتفاق والخلاف بين الطرفين ؟

أولا : جوانب الخلاف. في هذا الإطار يمكننا رصد الآتي :

١ـ رفض عربي مباشر لرؤية إيران لقضية الجزر مع الإمارات.

٢ـ تحفظ ورفض عربي-خليجي للمحاولات الإيرانية للتدخل فــي الشــئون الداخلية لبعض دول الخليج مثل " البحرين" .

٣ـ تحفظ عربي-خاصة دول الخليج- بشأن القـــوة العســكرية المتناميــة لايران.

٤ـ تحفظ بعض الدول العربية إزاء طبيعة ومدى وأهمية وضرورة التواجـد الإيراني في الجنوب اللبناني.

٥ــ رفض مصري للمحاولات الإيرانية الخاصة بإقامة علاقات ذات طـابع محوري مع بعض الدول الأفريقية والمجاورة لمصر بشكل مباشر ممثلة فـي السودان.

٦ــ رفض عربي للسعي الإيراني الخاص بنشر النموذج الإسلامي الإيرانـي في الدول العربية والإسلامية.

وفي المقابل :

١ــ ترفض إيران عملية السلام القائمة بين الدول العربية وإسـرائيل وفقـا للأسس التي تقوم عليها.

٢ــ ترفض إيران القول السائد بأحقية الإمارات بالجزر.

٣ــ ترفض إيران عمليات التطبيع التي تتم بين بعض الدول العربية،خاصـة الأردن وبعض الدول الخليجية، وبين إسرائيل.

٤ــ ترفض إيران اتهام الدول العربية لها بالسعي للتدخل في شئونها الداخلية.

ثانيا : جوانب الاتفاق العربي – الإيراني.. وفي هذا الإطار يمكن رصد الآتي :

١ــ رفض الطرفان للممارسات الإسرائيلية تجاه الحقوق العربيـة خاصـة فلسطين والقدس.

٢ــ رفض الطرفان استمرار الوجود العسكري الأجنبي المطلق بالمنطقة.

٣ــ رفض الطرفان تفرد إسرائيل بأسلحة الدمار الشامل النووية.

٤ــ رفض الطرفان قيام محور عسكري "تركي-إسرائيلي" والذي من شـأنه إحداث خللا استراتيجيا في المنطقة يضر بمصالح كلا الطرفين.

مرة أخرى كيف يمكن إذن -في ظل جوانب الاختلاف والاتفاق هذه- تفعيل الدور الإيراني لصالح قضية الصراع العربي الإسرائيلي ؟

إن أهم أول العوامل التي يمكن عن طريقها- تحقيق هذا الهدف هو "تصفية الخلافات المصرية الإيرانية " باعتبار أن العلاقات بين البلدين كما سبق القول- هي محور الارتكاز في ذلك. ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق الاتفاق على ترك مواطن الخلاف بين البلدين من جانب وتقديم تطمينات يمكن أن تكون ضمانات- من كلا الطرفين من جانب آخر، وتدعيم أوجه الاتفاق والتعاون خاصة التعاون الاقتصادي من جانب ثالث.

في هذا الإطار أرى بضرورة الآتي :

١.أن تقوم إيران بتغافل ونسيان معاهدة "كامب ديفيد" كسبب تراه هي معرقلا في سبيل تطوير العلاقات مع مصر على اعتبار أن هذا شأن مصري خالص بل أن حدوثه سبق قيام "الجمهورية" في إيران. وفي مقابل هذا تقوم مصر بالتغافل عن الجزء الخاص بإيران في "إعلان دمشق" والذي تراه إيران تدخلا مصريا في شئون الخليج الذي هو-من وجهة النظر الإيرانية- لا يشكل عمقا استراتيجيا للأمن القومي المصري [٤٢] ومما يشجع مصر في هذا أن دخول إيران في علاقات تعاون وثيق مع الدول العربية سوف يفرغ "إعلان دمشق" من مضمونه فيما يخص إيران من جانب وأنها -أي مصر- لديها من خلال ميثاق جامعة الدول العربية سندا قوميا وشرعيا تقوم من خلاله بمساندة الدول الخليجية عند الضرورة وهو" معاهدة الدفاع العربي المشترك" من جانب آخر.

٢.ضرورة أن تتخلى إيران عن فكرة إن احتضان مصر للشاه كان ولا يزال يمثل صفعة للجمهورية الإسلامية ومعاداة لها استنادا إلى أن ذلك كان في ظل ظروف إقليمية ودولية صارت منتفية الآن مقابل أن تتخلى مصر عن فكرة استمرار قيام إيران بتصدير ثورتها ومحاولاتها تعريض المصالح المصرية للخطر عبر هذا الطريق.

٣.أن تقدم إيران ضمانات لمصر بشأن علاقاتها الخاصة مع نظـــام الحكم القائم في السودان وبعض الدول التي ترى فيـــها مصـــر مصـــدرا لتهديد أمنها القومي من خلال احتوائها على عناصر معارضة لنظام الحكم في مصر، في مقابل أن تقف مصر موقفا ممـــاثلا لموقفـــها بخصـــوص المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وذلك بشأن قضية الجذر. فإذا كـانت مصر تقول إنها سترضى وستقبل بما يقبلـــه الفلســـطينيون مـــن خـــلال مباحثاتهم مع إسرائيل فالأولى أن تقول مصر ذلك بشأن الإمارات وإيران خاصة وأن موقفها في الحالتين لا ولن يعني تخلي مصر عن دورها تجاه فلسطين أو الإمارات.

٤.أن تسعى الدولتان بشكل فعال في سبيل تدعيم وتنمية العلاقـــات الاقتصادية الناشئة بينهما منذ عامين تقريبا خاصة وان الفرصـــة لذلـــك صارت ممكنة الآن من خلال عمليات التنمية التي تشهدها الدولتان منـــذ أكثر من عقد مضى بالنسبة لمصر وعقد كامل بالنسبة لإيران. إذ يمكـــن أن تصبح إيران بوابة مصر الاقتصادية إلـــى الجمـــهوريات الإســـلامية المستقلة حديثا مقابل أن تصبح مصر بوابة إيران الاقتصادية في أفريقيـــا مع احتفاظ كل منهما بمكانتها الخاصة في آسيا وأفريقيا على التوالـــي.[٤٣] وإذا أضفنا لذلك كله بعدا آخر وهو أن تعتقد الدولتان بأن الأخرى تمثـــل عمقا وثقلا استراتيجيا لها سياسيا واقتصاديا وأمنيا بل وعسكريا أيضا من جانب وأن هناك قوى خارجية يهمها عرقلة قيـــام علاقـــات مصريـــة – إيرانية حقيقية، مادامت ستصبح هذه العلاقات خـــارج دائـــرة الســـيطرة المباشرة أو الاحتواء الكامل لها، من جانب آخر. وتأتي على رأس هـــذه القوى كل من أمريكا وإسرائيل -من وجهة نظر الباحث- حيـــث كـــانت العلاقات بين مصر وإيران موضع ترحيب ودعم من كلا الدولتين عندمـــا كانت كذلك في عهد رضا شاه بهلوي والرئيس الراحل أنور السادات.

٥.في نفس الإطار أيضا يمكن القول بأن وجود علاقـــات تعـــاون" مصري -أيراني" سوف يمكن من خلق جبهة تستطيع التصدي لمحـــاولات التغلغل والالتفاف الإسرائيلي في جنوب ووسط القارة الأفريقية وهو مـــا

يخدم مصر بالأساس من ناحية وكذلك تطويق المحاولات الإسرائيلية الساعية لإيجاد أرضية لها في منطقة بحر قزوين الاستراتيجية وهو ما يخدم إيران بالأساس من ناحية أخرى. أي أن تقوم " شراكة اقتصادية سياسية بينهما بخصوص أفريقيا والجمهوريات الإسلامية ".

وعلى هذا فإنه في حال إتمام ذلك يمكن القول بأن إيران ستصبح أكثر قبولا من جانب الدول العربية وبالتالي يمكن أن تمثل ورقة ضغط حقيقية في الصراع " العربي – الإسرائيلي" نظرا لما تحظى به من قدرات بشرية- اقتصادية، جيوسياسية بل وعسكرية أيضا.

أخيرا يجب أن لا تعرقل عملية السلام القائمة الآن فرص التعاون "العربي – الإيراني". فلا تطلب الدول العربية من إيران الاعتراف بها مقابل أن لا تعتبرها إيران سببا معرقلا لقيام تعاون حقيقي وفعال بينها وبين الدول العربية، وذلك انتظارا لما سوف تؤول إلية الأحداث مع استعداد الطرفان لقبول النتائج والاعتراف بها. كأن تعترف إيران بالعملية السلمية في حال نجاح الدول العربية -من خلالها- في الحصول على الحقوق العربية المشروعة مع سوريا وفلسطين ولبنان، أو أن تعترف الدول العربية بالطريق الإيراني وهو "أسلمة" الصراع مع إسرائيل في حال فشل عملية السلام القائمة الآن.

إن الثقل الذي تحظى به إيران -إقليميا وعالميا – يدفعنا للقول بأنه من المصلحة العربية أن تقوم جبهة تضم إيران إلى جانب الدول العربية لأن قيام هذه الجبهة بقوة وعلانية قد يغير الموقف الأمريكي بشأن الحقوق العربية المشروعة. إن الموقف الإيراني المتصدي لتفرد إسرائيل بامتلاك أسلحة الدمار الشامل النووية والذي تتبناه بشدة منذ قيام الثورة وحتى الآن يمثل عامل دعم حقيقي ومباشر وفعال لوجهة النظر القائلة بأهمية وثقل انضمام إيران للعالم العربي من جانب وكذلك عامل دعم حقيقي ومباشر وفعال للتصدي المصري – العربي لهذه الأسلحة التي تمتلكها إسرائيل من جانب آخر.

مصر إذن هي الباب الرئيسي لتفعيل الدور الإيراني وهى التي يمكنـــها مساعدة إيران في طريق الخروج من الإطار الذي تعلنه تجاه قضية الصراع " العربي – الإسرائيلي ".

الخــــاتمة

١.إن كل ما سبق لم يكن تأييدا أو تعاطفا أو اندفاعا لـ أو مع ونحو وجهة النظر الإيرانية. فقط كان المقصود هو عرض مفـــردات الرؤيــة الإيرانية لقضية الصراع " العربي –الإسرائيلي " لكي نعرف –كما سبق القول– الإجابة عن لماذا وكيف ؟

٢.اشتملت مفردات الرؤية الإيرانية على :

أ– رفض وجود إسرائيل ذاتها باعتبارها دولة غير شرعية.

ب– دعم أطراف الصراع مع إسرائيل بشكل مطلق سواء من خـلال المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية أي ما يسمى بالدعم السياسي مـــن جانب ومن خلال المساندة التامـــة والاستعداد الكامل للوقوف إلـــى جـانب الأطراف العربية الداخلة في الصراع وهو ما يظهر بشـــكل واضـــح فـــي الجنوب اللبناني.

ج– رفض العملية السلمية القائمة الآن.

د– رفض الدور الأمريكي بوصفها شريك غير نزيـــه فـــي عمليـــة السلام.

هـ– رفض جميع الاتفاقيات التي وقعت مع إسرائيل.

و– رفض انفراد منظمـــة التحريـــر الفلســطينية بـــالتفرد بتمثيـــل الفلسطينيين.

ز– رفض وإدانة اندفاع أو قيام بعض الدول العربية برفع المقاطعـــة عن إسرائيل.

٣.طوال عام ١٩٩٧ وكذلك عام ١٩٩٨ شهدت العلاقات الإيرانية– العربية تحسنا مضطردا على المحاور التاليـــة " الســعودية – إيـــران "، "مصر – إيران "، " إيران – الحكومة اللبنانية ". وهو ما يمثل – إضافـــة

إلى المحور السوري الإيراني القائم منذ ١٩٧٩ - فرصة جيدة لقيام محور "عربي - إيراني " أو محور:" عربي-إسلامي " بالمفهوم الشامل وهو ما يشبه إلى حد كبير محور : " إيران - مصر - السعودية - المغرب " من خلال " نادى السفارى " الذي قام في منتصف السبعينات مع اختلاف الظروف الإقليمية والدولية المحيطة الآن من جانب وطبيعة الأهداف والتوجهات من جانب آخر. هذا المحور الجديد يمكن أن يساهم في وقف التدهور الذي تشهده المنطقة العربية - الإسلامية في الشرق الأوسط.

٤.في حوار مع أحد الإيرانيين - والذي رفض ذكر اسمه وتحدث بصفة شخصية وليست رسمية - قال ردا على سؤال حول موقف إيران في حالة نجاح المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية وإعلان قيام الدولة الفلسطينية قال : " بافتراض حدوث هذا - وإن كان بعيدا جدا - فإنه تبقى لدينا عدة قضايا أخرى. فالصراع العربي - الإسرائيلي ليس كله فلسطين أو إعلان قيام دولة إسرائيل لذلك سوف تبقى هناك القضايا الآتية.. اللاجئين الفلسطينيين، القدس، الجولان وجنوب لبنان. فهل ترى - وسؤاله كان موجها لي - أن إسرائيل لديها الاستعداد الكالم لحل هذه القضايا كلها بنوايا صادقة بهدف تحقيق السلام الشامل والعادل ؟ وبعد كل هذا يبقى السؤال الأهم - والكلام لازال له- هل إسرائيل دولة شرعية أم لا ؟

هوامش الدراسة

١. " قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران." همراه با اصلاحات شورأي بـــازنكرى قانون اساسی، مصوب ١٣٦٨هـــ.ش، جاب اول، بهار ١٣٧٠، تـــهران مـــادة /١٥٢ص٧٢. مصطلح "قانون اساسی" يعنى الدستور. وسيشار له بالكلمة الشائعة "الدستور" .

٢. الدستور، مادة / ٣ بند ١٦ ص٢٣

٣. الدستور، مادة ١٥٤ ص ٧٢

٤. الدستور، مادة / ١٥٤ ص٧٢

٥. الدستور، مادة / ٣ بند ١٦ ص٢٣

٦. الدستور، مادة / ١١ ص٢٥

٧. الدستور، مادة / ١٥٢ ص٧٢

٨. الدستور، مادة / ١٥٢ ص٧٢

٩. تناول الباحث " النخبة السياسية الإيرانية " بعد الثورة في دراسة نشرت في سلسلة أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يونيـــو ١٩٩٨.

١٠. "سياست خارجی جمهوری اسلامی ایران " بيزن ايزدى، دكتر، باهمكارى حسـين صالحه، دفتر تبليغات اسلامــــــى، قـــــم، جــــاب اول، تابستـــــان ١٣٧١هـــ.ش، ص ١٤٢-١٤٦، ايضـــا: " مواضع ما ". مواضـــع واصـــول برنامه هأي جمهوری اسلامی، تهران، د.ت، ص ٨٢-٨٣.

١١. انظر : " سياست خارجی جمهوری اسلامی ایران " ص ١٦٧-١٧٣.

١٢. للتعرف على مدى " دور " و " طبيعة " صلاة الجمعة بمحوريها الديني والسياســي في إيران يمكن الرجوع إلى : محمد السعيد عبد المؤمن، دكتور " الفقه السياســي في إيران وأبعاده " القاهرة، ط١، ١٩٨٩ ص ١٠٥-١٧٣. وكذلك : محمد علـــى تسخيرى ومحمود قانصوه في " نماز جمعه در روايات شيعه وسني "، جاب أول، تهران ١٣٦٥ هـــ.ش، ص ٩-٤٢.

١٣. انظر : " سياست خارجى " مرجع سابق ص ١٥١-١٥٧. وكذلك "مواضـــع مـــا" مرجع سابق، ص ٨٣.

١٤. في حديث له مع " محمد حسنين هيكل " قال " محمد رضا شاه " : " إن تعاوننا مع إسرائيل لا يقتصر على المخابرات فقط بل انه أوسع من هذا بكثير. فلقد أرســـلت مجموعات من كل أسلحة الجيش وفروع الإدارة المدنية للتدريب فـــي إســـرائيل " كذلك في أثناء زيارة " نيكسون " و" كسينجر " إلى طهران في مايو ١٩٧٢ قـــال لهما الشاه موضحا المزايا النسبية لإيران فيما يخص عمليـــة الصـــراع العربـــي الإسرائيلي :" إن إيران ليست بلدا عربيا. لذا فهي ليست جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي المتشابك. إلا أنها بلد إسلامي ويمكنها أن تلعب دورا قياديـــا بالنســـبة للدول الإسلامية الأخرى". انظر : محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله.. قصة إيران والثورة، القاهرة، ط٤، ١٩٨٨، ص١٤٣ وص١٣٤ على التوالي.

١٥. يقول هيكل حول موقف كل من الشاه والخميني تجاه إسرائيل : " كانت إيران أيـــام الشاه عميلا جيدا في سوق الأسلحة الإسرائيلية وحتى عندما كان لشـــاه مشـــغولا بتنسيق سياسة البترول مع شركائه في "أوبك" اتسع وقته لأن يطلب من إســـرائيل أن تبيعه أسلحة صغيرة تساوى ٦٠٠ مليون دولار. أما الخمينـــى مـــن الناحيـــة الأخرى فقد أنشأ علاقة وثيقة مع الفلسطينيين الذين كان يقوم بعضهم بحراســـته، كما كان الإسرائيليون يعلمون أيضا أن الطائفة الشيعية الكبيرة التي تقطن الجنـــوب اللبناني كانت تعارض الاحتلال الإسرائيلي هناك بنفس قوة ومعارضة الفلسطينيين. انظر، مدافع آية الله : مرجع سابق، ص ١٩٧-١٩٨.

١٦. كانت الرؤية الإيرانية أيام " محمد رضا شاه بهلوى " تقوم على نفـــس الأســـاس الذي قامت عليه الرؤية العربية وهو الاعتراف بوجود إسرائيل في إطار حدود مـــا قبل عام ١٩٦٧. وقد أعلن الشاه عن هذه الرؤية في كلمته التي ألقاها في مؤتمـــر القمة الإسلامية الذي عقد في الرباط بالمغرب بعد هزيمة ١٩٦٧ فقـــال : " إننـــا يجب أن نسعى من أجل تنفيذ قرار ١٩٦٧/١١/٢٢ الصادر عن مجلس الأمـــن ". ثم قدم اقتراحاته حول كيفية معالجة قضية الصراع العربي – الإسرائيلي فقـــال : " إنني اعتقد أنه يجب أن تسعى جميع الدول خاصة الدول الأربع العظمى (لم تكـــن الصين آنذاك قد صارت عضوا دائما بمجلس الأمن) الدائمة العضوية من أجـــل حل هذه القضية. نريد أن يقولوا لنا أي خطوات سوف يتخذونها في طريق تنفيـــذ قرار ١٩٦٧/١١/٢٢. إننا يجب أن نواصل جهودهم من أجـــل الحصـــول علـــى

طريق لحل سلمى الذي هو أسلم الطرق وأكثرها منطقية. سيقولون لنا إن إسرائيل ليس لديها أي اكتراث بالعدل ولا تهتم بقرارات منظمة الأمم المتحدة ولن تبدى أي اهتمام أو مراعاة بقرارات المنظمة بسبب نشوى الانتصار (يونيو٦٧) وأنا أستطيع أن أجيب قائلا : إن إسرائيل من الممكن أن تفوز في معركة قادمة Bataille لكن لن تفوز في حرب حقيقية Guerre لأن ذلك سيكون عكس قوانين الطبيعة أن تدوس دولة واحدة حقوق سائر الدول الأخرى وتفرض عليها شروطا غير عادلة. لذلك فإن السعي عن طريق الأمم المتحدة من أجل حل القضية بالطرق السلمية سيجعل العالم كله معنا. يجب أن نكون متفائلين. فهدفنا هدف صادق وعادل وعاجلا أم آجلا سينتصر الخير. وإنني أدعو من صميم قلبي أن يتحقق هدفنا السامي بمساعدة الأمم المتحدة في مجتمع السلام. " بولتن نخستين اجلاس سران كنفرانس اسلامى.. وزارت امور خارجه ايران، ١٣٤٨هـ.ش.

١٧. جريدة كيهان، ١ آبان ماه ١٣٧٣ هـ.ش.

١٨. جريدة اطلاعات، ٦ اسفندماه ١٣٧٣هـ.ش.

١٩. جريدة كيهان، ٣ ارديبهشت ماه، ١٣٧٦ هـ.ش.

٢٠. انظر : " امنيت ملى جمهورى اسلامى ايران، تهديدات واستراتزى مقابله درزمنيه سياست خارجى " سيد محمد صدر "دكتر" مشاور وزير امور خارجه، "مجله سياست خارجى " فصلنامه دفتر مطالعات سياسى وبين المللى وزارت امور خارجه، سال نهم، بهار ١٣٧٤هـ.ش، بخش اول، ص ٧٨-٨٣

٢١. حديث " ولايتى " لصحيفتى "اشبيجل " و "فرانكفورت" الالمانيتين خلال زيارته لألمانيا في ١٣٧٣/٣/٢٥هـ.ش.

٢٢. حديث "ولايتى" في مؤتمر صحفي في إسلام اباد في ١٣٧٤/٦/١٨هـ.ش.

٢٣. كلمة "ولايتى" في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في إسلام اباد في ١٣٧٣/٦/١٥هـ.ش.

٢٤. لقاء "ولايتى" مع وزير الخارجية السوري " فاروق الشرع " في ١٣٧٣/١٠/١٧هـ.ش.

٢٥. جريدة اطلاعات، ٥خرداد ماه،١٣٧٦هـ.ش.

٢٦. جريدة اطلاعات، ٦ اسفندماه،١٣٧٣هـ.ش.

٢٧. من كلمة "رفسنجانى" في مؤتمر قمة الدول الثماني بتركيا. جريدة اطلاعات، ٢٦ خرداد ماه،١٣٧٦هـ.ش.

٢٨. لقاء "ولايتى" مع وزير خارجية كينيا "إبراهيم سيلا" في ١٣٧٣/١/١٠هـ.ش. " مواضع سياست خارجى درسال ١٣٧٣هـ.ش". تهران ١٣٧٤ هـ.ش. ص ٢١٦.

٢٩. في أول رد فعل إيراني على اتفاق "واي بلانتيشن" صرح دكتور" محمود حمدي " المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بقوله : " إن هذه الاتفاقيات تمثل استهانة وتجاهلا مفضوحا للحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني، كما أنها تستهدف إشعال الفتنة والخلافات بين الفلسطينيين أنفسهم.. إن الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية اللذين يسعيان بكل السبل إلى هدر حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز سياسة تهويد القدس الشريف عليهما أن يدركا أن القضية الفلسطينية والقدس الشريف هي قضية مقدسة لكل المسلمين الذين يجدون أنفسهم يتحملون مسئولية متساوية في الدفاع عنها وإنقاذها من الاحتلال الصهيوني ". وخلال استقباله لوزير الخارجية السوري "فاروق الشرع" قال "محمد خاتمى" : "إن الاتفاق الأخير –واي بلانتيشن_ لن يقرب المنطقة نحو السلام المنشود لأنه سيلحق الضرر بالشعب الفلسطيني والبلدان العربية.. إن بلاده لن تسمح بتضييع الحقوق المشروعة للعرب والفلسطينيين وأن إيران ستقف دائما إلى جانب استعادة هذه الحقوق ". العالم، ١٩٩٨/١٠/٣١ ص ١٧.

٣٠. تصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية. جريدة كيهان ٢٨مهرماه ١٣٧٣هـ.ش.

٣١. تصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية. جريدة كيهان ٢٩آبان ماه ١٣٧٣هـ.ش.

٣٢. تصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية. جريدة اطلاعات ٦آذرماه ١٣٧٣هـ.ش.

٣٣. تصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية مع مراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية في نيويورك. جريدة كيهان ١٢مهرماه ١٣٧٣هـ.ش.

٣٤. من كلمة "خامنه أي" في لقائه مع طلبة جامعة القيادة للقوات البرية الإيرانية. جريدة كيهان ١٤ مهرماه ١٣٧٣هـ.ش.

٣٥. من حديث وزير الدفاع الإيراني الأميرال " على شمخانى " لـ " الوسط " في : ١٩٩٨/٨/٣م.

٣٦. من حديث وزير الخارجية السابق " ولايتى " إلى جريدة " الشعب " المصرية في : ١٣٧٣/٣/١٧هـ.ش.

٣٧. من حديث " ولايتى " لـ " الوسط " في ١٣٧٣/٢/١١هـ.ش.

٣٨. لم تمنع هذه العلاقة الخاصة بين إيران وسوريا من وجود محاور اختلاف بينهما حيث توجد عدة مآخذ متبادلة بين الدولتين. فبينما تأخذ إيران على سوريا :

* رفض سوريا مطالبة إيران لها بالانسحاب من عملية السلام التي وصلت لطريق مسدود.

* احتفاظ سوريا بعلاقات جيدة مع أمريكا.

* تأييد سوريا المستمر للإمارات في قضية النزاع حول الجزر.

نجد أن سوريا تأخذ على إيران ما يلي :

* الدور الإيراني في لبنان الذي يخدم المصالح الإيرانية الخاصة والتي قد تتعارض مع المصالح السورية.

* استمرار النزاع حول الجزر مما قد يصرف الأذهان عن الصراع مع إسرائيل.

* ضآلة المساعدات الإيرانية لسوريا طوال حقبة التسعينات.

لكن رغم ذلك فقد نجحت الدولتان في التغلب على - وتحييد - مواطن الاختلاف بينهما الأمر الذي ساعدهما على خلق علاقات متميزة بينهما طوال عقدين من الزمان.

٣٩. تصريح لـ " ولايتى " بعد لقائه بالرئيس الأسد في ١٤٧٣/٣/١٤هـ.ش.

٤٠. لقاء " ولايتى " مع السفير اللبناني في إيران في ١٤٧٣/٤/١٩هـ.ش.

٤١. تصريح " نبيه برى " رئيس المجلس النيابي اللبناني في ١٩٩٧/٩/١٤ قبل زيارته لبنان بيوم واحد. وقد شهدت الدولتان عدة زيارات متصاعدة في مستوى التمثيل بها في هذا الإطار أيضا كانت كما يلي :

* زيارة وزير الاقتصاد والتجارة ووزير الدولة لشئون المالية اللبناني في ١٩٩٧/٧/١٢.

* زيارة " نبيه برى " لإيران في ١٥-١٩٩٧/٩/١٧.

* زيارة رئيس الوزراء " رفيق الحريرى " في ١٩٩٧/١٠/٢٥.

* زيارة رئيس الدولة " الياس الهراوى " في ٩-١٩٩٧/١٢/١١.

وعلى الجانب الإيراني كانت :

* زيارة " مرتضى سرمدى " مساعد وزير الخارجية الإيراني في ١٩٩٧/٣/٢٥ ؟

* زيارة " ولايتى " لبنان في ١٩٩٧/٥/٧.

٤٢. لمعرفة أكثر تفصيلا حول اعتقاد إيران بأن " الخليج " لا يمثل أو يشكل عمقا جغرافيا استراتيجيا بالنسبة لمصر يمكن الرجوع إلى : " جغرافيأي سياسى خليج فارس. كذشته، اكنون وآينده " تأليف : "مجتهد زاده " و" مهرداد خوانسارى ". نشر : انجمن بزوهشكران إيران. جاب اول، باريس، تابستان ١٣٧٣هـ.ش ص ٢١-٢٥.

٤٣. شهدت العلاقات المصرية الإيرانية تطورا ملحوظا خلال العامين الماضيين. فهناك استثمارات إيرانية في مصر من خلال المساهمة في (٦) مشروعات استثمارية بكلفة ٢٨٥ مليون جنيه ورأسمال قدره ٢١٦ مليون جنيه بحصة إيرانية تبلغ ١٢٢ مليون جنيه. فضلا عن قيام شركة "السكر " المصرية بتنفيذ صفقة فازت بها لإنشاء (٥) مصانع خاصة بإنتاج السكر في إيران. وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين ٦٠ مليون دولار خلال العام ٩٧. كما شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٧ زيادة في معدل تبادل الوفود الاقتصادية بين البلدين. لتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلى : "التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ١٩٩٧". مدحت أحمد حماد وآخرون، ط١، القاهرة ١٩٩٨. باب العلاقات المصرية - الإيرانية ".

مراجع ومصادر الدراسة

أولا : الكتب والمراجع الفارسية :

١. بولتن نخستين إجلاس سران كنفرانس اسلامى، وزارت امورخارجـــه ايـــران. ١٣٤٨هـــ. ش.

٢. جغرافيأي سياسى خليج فارسي.. كذشته، اكنون وآينده، "بيروزمجتـــهد زاده " و "مهرداد خوانسارى". انجمن بزوهشكران ايران، جاب اول، بـــاريس، تابســـتان ١٣٧٣هـــ.ش.

٣. ديدكاههأي جهانى جمهورى اسلامى ايران. مجموعه سخنرانيهأي وزير امـــور خارجه جمهورى اسلامى ايران در مجامع بين المللـــى، جـــاب اول، تـــهران، ١٣٧٣هـــ.ش، وزارت امور خارجه ايران.

٤. سياست خارجى جمهورى اسلامى ايران. بيزن ايزدى "دكتر" باهمكارى "حسـين صالحه "، دفتر تبليغات اسلامى قم، جاب اول، تابستان ١٣٧١ هـــ.ش.

٥. سياست خارجى. " مجله ". فصلنامه دفتر مطالعات سياسى وبين المللى، وزارت امور خارجه.

سال نهم بخش اول بهار ١٣٧٤ هـــ.ش

سال نهم بخش دوم تابستان ١٣٧٤ هـــ.ش

سال نهم بخش سوم بائيز ١٣٧٤ هـــ.ش

سال يازدهم بخش سوم بائيز ١٣٧٦ هـــ.ش

٦. قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران. همراه با اصلاحات شوراي بـــازنكرى قانون اساسى مصوب ١٣٦٨هـــ.ش، وزارت فرهنكـــ وارشاد اسلامى، جـــاب اول بهار ١٣٧٠ هـــ.ش.

٧. مواضع سياست خارجى. مجموعه اظهارات جناب اقاي دكتر " ولايتى " درسال ١٣٧٣ هـــ.ش، وزارت امور خارجه، تهران ١٣٧٤ هـــ.ش.

٨. مواضع ما. مواضع واصول برنامه هاي حزب جمـــهورى اســـلامى. تـــهران. د.ت.

٩. نمازجمعه در روايات شيعه وسنى. " محمد على تسخيرى " و " محمود قـلنصوه "، جاب اول، تهران ١٣٦٥ هـــ.ش.

ثانيا : الجرائد الفارسية

١٠. ابرار

١١. اطلاعات
١٢. جمهورى اسلامى
١٣. كيهان

ثالثا : المراجع العربية

١٤.محمد حسنين هيكل. مدافع آية الله – قصة إيران والثورة، القاهرة، ط٤، ١٩٨٨م.
١٥.محمد السعيد عبد المؤمن. الفقه السياسي في إيران وأبعاده، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
١٦.مدحت احمد حماد وآخرون. التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ١٩٩٧، القاهرة، ط١، ١٩٩٨

رابعا : الصحف والمجلات العربية

١٧.الحياة
١٨.الشرق الأوسط
١٩.العالم
٢٠.الوسط

الفصل الثاني

"مصر وإيران والأمن الإقليمي في الخليج العربي"

د. محمد السعيد إدريس

مقدمة

إشكالية الأمن الخليجي

على الرغم من أن التاريخ الحديث للنظام الإقليمي الخليجي يبدأ في أواخر عام ١٩٧١ مع اكتمال الانسحاب البريطاني من إقليم الخليج فإن الدول الثماني أعضاء هذا النظام (إيران والعراق والسعودية والكويت وعمان والإمارات وقطر والبحرين) لم تهيأ لها فرصة التفكير المشترك في صياغة معادلة أو منظومة للأمن الإقليمي الخليجي إلا في عدد محدود من السنوات في الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٨، وهي السنوات الثلاث التي بدأت بتوقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في مارس ١٩٧٥، وانتهت باندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩[١].

قبل ذلك التاريخ أي في الفترة من ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ كانت العلاقات، في أغلبها، متوترة وصراعية بين معظم الدول الخليجية خاصة بين العراق وإيران حيث الخلافات الحدودية حول تقسيم شط العرب وحيث الدعم الإيراني للانفصاليين الأكراد في العراق، وحيث الدعم العراقي لحركة المعارضة في إقليم عربستان (خوزستان) في إيران. وكانت العلاقات متوترة بين إيران وكل من البحرين ودولة الإمارات بسبب المطالبة الإيرانية في البحرين ومحاولات التدخل الإيرانية في الشئون الداخلية البحرينية، وبسبب احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) [٢]. وكانت العلاقات متوترة أيضاً بين العراق والدول العربية الخليجية الست الأخرى وبالذات مع سلطنة عمان بسبب اتهامات للعراق بمحاولات لتصدير أيديولوجيته البعثية والتدخل في الشئون الداخلية وتهديد الاستقرار السياسي لهذه الدول ودعم ومساندة حركات المعارضة الراديكالية (الماركسية والقومية)[٣]. هذا المناخ من العلاقات الصراعية بين الدول الخليجية حال دون تمكن هذه الدول من خلق علاقات تعاونية وبالذات في

مجال الأمن الإقليمي الذي يستلزم توفر قدر كبير من الطمأنينة والثقة المتبادلة والتقارب في الأهداف والتجانس في الرؤى السياسية.

بعد ذلك التاريخ، أي ابتداء من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٩٠ عاشت المنطقة ظروفاً صعبة كانت الثورة الإسلامية الإيرانية وتوجهاتها الأيديولوجية وتداعياتها السياسية المحور الأساسي في أغلب الأحداث والأزمات التي وقعت في تلك الفترة. فقد دخلت العلاقات بين إيران والدول العربية الخليجية الست التي أسست مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ (السعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر والبحرين) مرحلة شديدة التوتر مع تعمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول وتهديد استقرارها وشرعية النظم الحاكمة فيها تحت مسمى سياسة "تصدير الثورة". كما تفجرت الحرب بين العراق وإيران (سبتمبر ١٩٨٠)، ووجدت هذه الدول الست نفسها متورطة بشكل أو بآخر، وبدرجة أو بأخرى في تداعيات هذه الحرب. وربما كانت هناك فرصة محدودة في عام ١٩٨٩ لإعادة البحث في إمكانية خلق علاقات تعاونية، ولكن الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ وضع نهاية مؤسفة وعاجلة لهذا الاحتمال (٤).

وعلى ذلك فإن تاريخ العلاقات الخليجية ـ الخليجية منذ عام ١٩٧١ هو في أغلبه تاريخ من الأزمات والمشكلات والتفاعلات الصراعية رغم كل ما هو قائم ومتجذر بين هذه الدول الثماني من عوامل التقارب والتجانس والمصالح المشتركة. وهذه المسألة في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث للتعرف على أسبابها الحقيقية، هل هي أسباب داخلية بين الدول الخليجية أم هي أسباب خارجية ترجع إلى خصوصية البيئة الإقليمية والدولية لتلك العلاقات وخاصة دور القوى الكبرى وتدخلها في الشئون الخليجية، أم هي مزيج من الأسباب الداخلية والخارجية؟

وتعطي السنوات الثلاث من عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ الكثير من الدلالات لفهم أسباب غلبة التفاعلات الصراعية على العلاقات بين دول النظام الإقليمي الخليجي الثماني. ففي هذه السنوات الثلاث تراجعت دوافع الصراع بين هذه الدول، ولذلك أمكنها التفكير، وللمرة الأولى، على هامش مؤتمر وزراء

خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في جده (١٢ يوليو ١٩٧٥) بحث خطوط عامة لصيغة "التعاون الإقليمي" للدفاع عن الأمن في الخليج عرفت باسم "إعلان الرياض"، واتفق على أن يتم إقرار هذه الصيغة في "مؤتمر قمة خليجي". وتضمن إعلان الرياض النقاط الأساسية التالية (٥):

- كيفية إبعاد الأساطيل الأجنبية عن الخليج.
- التعاون العسكري لضمان ملاحة حرة في الخليج.
- سبل تسوية الخلافات بين دول المنطقة.
- ضمان وحدة أراضي الخليج.
- عدم السماح بإقامة قواعد عسكرية لقوى خارجية في الخليج.
- بحث تقسيم إقليمي لمياه الخليج بين الدول المشاطئة.

ولكن هذه القمة لم تعقد للأسف حتى الآن لأسباب كثيرة أبرزها المسعى السعودي للتوقيع على اتفاقية أمنية (تتعلق بالأمن الداخلي وبالذات الأمن السياسي)، وبسبب تصاعد الخلافات الإيرانية ــ السعودية، التي ترتبت على هذا المسعى السعودي وعقب النقد الذي وجهه الملك فهد (الأمير) لاستمرار الوجود العسكري الإيراني في سلطنة عمان (٦)، ثم بسبب تفاقم عدد من المنازعات الحدودية خاصة بين العراق والكويت حول جزيرتي وربة وبوبيان. وقد اكتفى بعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الثماني بالعاصمة العمانية مسقط في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ لوضع صيغة مشتركة للأمن الإقليمي الخليجي، حيث تباينت الرؤى بين دعوة عمانية ــ إيرانية لتنسيق عسكري بين الدول الثماني وبين دعوة كويتية يساندها العراق، تستبعد مشروعات التعاون الأمني، وتعطي الأولوية لعلاقات التعاون الاقتصادي والثقافي والاحتذاء بتجربة السوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوربي) التي تأسست على قاعدة التكامل الاقتصادي دون الشروع في علاقات تعاون أمني (٨).

وعلى الرغم من فشل مؤتمر مسقط فإن مجرد انعقاد هذا المؤتمر بعضوية الدول الثماني والتفكير في تنظيم علاقات التعاون في المجالات

العسكرية والأمنية ووضع منظومة مشتركة للأمن الإقليمي كان، ومـــازال، تطوراً شديد الأهمية لم يتكرر مرة أخرى حتى اليوم.

وإذا كان الغزو العراقي للكويت قد وضع نهاية سريعة ومأساوية لبارقـة الأمل التي تجددت في المنطقة عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية لإعـادة التفكير في تأسيس منظومة جديدة لعلاقات التعاون الإقليمي الخليجـي، فـإن السنوات الثماني الماضية شهدت تطورات مهمة وبصفة خاصة على صعيـد نظام الأمن الإقليمي الخليجي بعد نجاح قوات التحـالف الدوليـة بزعامـة الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير الكويت وتدمير الجانب الأكـبر مـن القدرات العسكرية والاستراتيجية العراقية، ووضع العراق تحت حظر ورقابة دولية شديدة الصرامة تستهدف التخلص من كل إمكانات وقدرات العراق فـي مجال أسلحة الدمار الشامل.

ويمكن القول أن حدث الغزو العراقي للكويت وتداعياته، وما تكشف من ضعف وهشاشة البنية العسكرية لمجلس التعاون الخليجي، ثم عملية تحريـر الكويت والدور الأساسي للقوات الدولية في هذه العمليـة وخاصـة الـدور الأمريكي، وتدمير القدرات العسكرية البارزة للعراق كلها تطورات قد خلقـت واقعاً جديداً في العلاقات الإقليمية الخليجية، وأسست معالم منظومة جديـدة للأمن الإقليمي الخليجي تعتمد بصفة أساسية على الدور الأمريكي على النحو التالي [٩]:

- وضع العراق وإيران تحت ضغوط سياسة الاحتواء المزدوج التـي تبنتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون.
- إعطاء الأولوية للأمن الذاتي لكل دولة من الدول العربية الخليجيـة الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي عن طريق إعادة بناء وتسليح القوة العسكرية لكل دولة من هذه الدول بشكل منفرد، وعقد صفقات تسليحية حديثة وضخمة، وتوقيع اتفاقيات تعاون أمني ثنائي بين كـل من هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى من الـدول الصديقة خاصة بريطانيا وفرنسا.

- تدعيم علاقات التعاون العسكري بين دول المجلس عن طريق تحديث وتطوير قوات درع الجزيرة، وبناء شبكة اتصالات وإنذار مبكر مشتركة.

- خلق وجود عسكري أمريكي مكثف في مياه الخليج مع الحصول على بعض التسهيلات والقواعد العسكرية في عدد من دول مجلس التعاون.

وهكذا، وضمن إطار هذه المنظومة الأمنية التي تعتمد بصفة أساسية على الدور الأمريكي والعزل الكامل للعراق وإيران عن أية مشاركة في الشئون الأمنية الخليجية، تم التراجع عن دعوة إنشاء جيش خليجي موحد التي طرحها السلطان قابوس سلطان عمان، حيث تم تكليفه من قبل مؤتمر القمة الخليجي في الدوحة (ديسمبر ١٩٩٠) بإعداد مشروع متكامل بشأنها [١٠] ثم تم استبعاد هذه الدعوة في قمة الكويت (ديسمبر ١٩٩١) واكتفي بتوجيه الشكر للسلطان قابوس [١١]، كما تم تجميد صيغة "إعلان دمشق" وأبقى على إطار من العلاقات الشكلية مع كل من مصر وسوريا بعد تفريغ صيغة هذا الإعلان من مضمونها الحقيقي [١٢].

هذه الصيغة تواجه الآن بتحديات كثيرة باتت تفرض مراجعتها، إذ على الرغم من كل التاريخ الصراعي للعلاقات الخليجية ـ الخليجية فإن الأوضاع بل والدول الخليجية الثماني أعضاء النظام الإقليمي الخليجي وعلاقاتها المشتركة لم تكن مأزومة في يوم من الأيام على نحو ما هي مأزومة الآن، ولم تكن اختياراتها الأمنية، بالذات، مأزومة مثلما هي عليه الآن.فعلى الرغم من اتساع مشاعر الضيق والتأفف من "الحالة الأمنية" الراهنة فإن أي من الدول الثماني ليس في مقدورها تجاوزها والسعي لتأسيس منظومة أمنية أخرى بديلة تتجاوب مع المتغيرات الجديدة وتحقق الطموحات المتوقعة. فعلى الرغم من اعتراف الجميع بأنه يعيش حالة أزمة منذ عام ١٩٩٠، وإن كانت حدة الأزمة تختلف من دولة إلى أخرى فإن الجميع يشعر بعدم القدرة على فعل شيء لتفكيك الأزمة وحلحلتها أولاً ثم عرض وتأسيس البديل ثانياً [١٣]. والأزمة الأخيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بسبب قرار العراق

تجميد تعاونه مع لجنة التفتيش الدولية عن أسلحة الدمار الشامل العراقية (يونيسكوم) وعجز الدول الخليجية عن التدخل في مسار تداعي هذه الأزمة وامتلاك الولايات المتحدة، وحدها، القدرة على التحكم في هذا المسار (الحل العسكري أو الحل الدبلوماسي) أكبر دليل على ذلك [١٤].

والصيغة الأمنية البديلة التي تعتقدها هذه الدراسة هي أن أمن الخليج لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاتفاق والمشاركة الجماعية لثلاثة أطراف هي: مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق. وسوف يظل أمن الخليج غائباً ومشكوكاً فيه إذا لم يكن هناك ثمة تعاون صريح بين الأطراف الثلاث في تأسيس منظومة للأمن الإقليمي الخليجي تحقق الأهداف والمصالح المشتركة لهذه الأطراف [١٥]. أي بإحلال "مثلث التعاون" كبديل لـ "مستطيل التوتر" الذي يحكم مسار تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي منذ عام ١٩٩٠ وكبديل لـ "مثلث الصراع" الذي ظل يحكم مسار تلك التفاعلات منذ نشأة هذا النظام وحتى عام ١٩٩٠، باستثناء سنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٧٨.

إلى أي حد يمكن أن تتجاوب إيران مع هذه الصيغة؟ وإلى أي حد يمكن أن تتوافق هذه الصيغة مع المصالح والأهداف الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي؟ وإلى أي حد يمكن أن تتجاوز إيران ميراث منظورها التاريخي والتقليدي لأمن الخليج؟

تفترض هذه الدراسة أنه إذا كانت تجربة العقود الثلاث الماضية قد أدت إلى ترسيخ عدد من الثوابت الأمنية الإيرانية التي تباعد بين إيران والدول العربية الخليجية فإن هناك متغيرات وحوافز جديدة تشجع إيران على انتهاج سياسات أمنية إقليمية تأخذ بالتعاون والمشاركة بدلاً من الصراع والتنافس على الرغم من القيود البنيوية والسياسية التي تعرقل هذا الاتجاه.

لذلك سوف تنقسم الدراسة إلى قسمين: تناقش في الأول السياسات الأمنية الإيرانية في الخليج ومراحل تطورها. وفي الثاني تناقش احتمالات تطور هذه السياسة في اتجاه القبول بتأسيس منظومة أمن تعاوني مشترك مع كل من دول مجلس التعاون والعراق.

أولاً: السياسات الأمنية الإيرانية في الخليج ومراحل تطورها

تكتسب السياسات والرؤى الإيرانية للأمن الإقليمي في الخليج أهمية كبرى لأن إيران – جغرافياً – هي نصف الخليج، فهي صاحبة الشاطئ الشرقي للخليج، وهي – تاريخياً – صاحبة الإرث الطويل في النفوذ بالمنطقة، وهي – سياسياً – القوة الإقليمية الكبرى الساعية، تاريخياً، للسيطرة والهيمنة على الخليج.

وتفيد دراسة تطور الرؤى والسياسات الإيرانية كثيراً في معرفة الثابت والمتغير في هذه الرؤى والسياسات. ويمكن تقسيم الفترة التاريخية الممتدة من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٩٨ إلى أربعة مراحل مميزة شديدة الارتباط بالتغيرات التي لحقت بالنظام السياسي الإيراني الحاكم وبالتطورات التي لحقت بالبيئة الإقليمية والدولية للنظام الإقليمي الخليجي وتفاعلاته وخاصة التفاعلات الأمنية. وهذه المراحل هي: مرحلة حكم الشاه، ومرحلة حكم الثورة الإسلامية في الفترة من فبراير ١٩٧٩ وحتى سبتمبر ١٩٨٠، ثم مرحلة الحرب العراقية – الإيرانية، وأخيراً مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية.

١- مرحلة حكم الشاه:

من الصعب الحديث عن دور إيراني مميز بالنسبة للأمن الإقليمي خلال السنوات التي سبقت الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ من الخليج حيث كان هذا الأمن مسئولية بريطانية بصفة أساسية، لكن يمكن التأكيد على وجود أطماع ومخططات إيرانية تعكس أطماع الشاه في الخليج [١٦].

سعى الشاه لفرض نفوذ إيران في الخليج كقوة إقليمية مسيطرة وحرص على أن يحظى بالإرث البريطاني، وأن يجعل إيران شرطي الخليج دون منازع وتوافقت رغبته مع السياسة الأمريكية الجديدة في الخليج التي أفرزتها التجربة الأمريكية الأليمة في فيتنام، وهي السياسة التي عرفت باسم "مبدأ نيكسون" أو "بسياسة الفتنمة"، حيث استقر الفكر الاستراتيجي الأمريكي،

بخصوص معالجة ما سمي بالفراغ الأمني الناتج عن الانسحاب البريطاني من الخليج، بإعطاء القوة الإقليمية الحليفة الدور الأساسي في الدفاع عن المصالح الأمريكية والحفاظ على الأمن والاستقرار كبديل عن التورط العسكري الأمريكي المباشر الذي لم يعد ممكناً أو مقبولاً بعد حرب فيتنام(١٧).

وقد عرفت السياسة الأمريكية في الخليج باسم "سياسة الركيزتين" أي الركيزة الإيرانية والركيزة السعودية، باعتبارهما أهم قوتين حليفتين لواشنطن في إقليم الخليج. لكنها في الواقع كانت تعطي كل الأولوية، من الناحية الأمنية، للركيزة الإيرانية.

وهكذا تلاقت أطماع وطموحات الشاه مع الأهداف الأمريكية في تلك الفترة وبدأ الشاه يسعى إلى جعل إيران أقوى وأهم قوة عسكرية في المنطقة اعتماداً على التسليح الأمريكي والأعداد الكبيرة من الخبراء والمستشارين والمدربين الأمريكيين. وكان تخطيطه الاستراتيجي أن يقتصر الدور الأمريكي على تقديم الأسلحة والمستشارين وأن تقوم إيران بباقي المهمة (١٨).

وقد سارع الشاه بتنفيذ هذا الدور مباشرة حتى قبيل إتمام الانسحاب البريطاني واستمر يؤديه حتى سقوطه وانهيار نظامه عام ١٩٧٨. فقد بادر باحتلال الجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني الرسمي، وكان هذا الاحتلال إيذاناً بحقيقة المخطط الأمني الإيراني في الخليج حيث كان الشاه يسعى إلى السيطرة على مضيق هرمز وتأكيد زعامته للمنطقة. كما كان يهدف إلى فرض وجوده ونفوذه السياسي في دول الخليج العربية ولم يكن تجديد المطامع الإيرانية في البحرين وعرقلة قيام الاتحاد التساعي إلا مؤشرات لهذه النوايا الإيرانية (١٩).

وظل جوهر المشروع الأمني الإيراني في عهد الشاه هو إقامة حلف سياسي عسكري بين دول الخليج وعقد اتفاقيات للدفاع المشترك. ولكن تشكك السعودية ودول الخليج العربية الأخرى في المشروع حال دون ذلك، كما أن الصراع العراقي ــ الإيراني كان عقبة كبرى أمام إنجاح هذا المشروع ولذلك فإنه بمجرد توقيع الشاه اتفاقية الجزائر مع صدام حسين عام ١٩٧٥

بدأ في الترويج لمشروعه مستغلاً حالة الاسترخاء الجديدة في العلاقات بين الدول الخليجية بما فيها العراق. وكان انعقاد مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة فرصة لعقد مباحثات إيرانية ــ عراقية ــ سعودية لوضع الخطوط العامة لصيغة التعاون الإقليمي للدفاع عن الأمن في الخليج، وقد تم في هذه المباحثات الاتفاق على عدة بنود كأسس للتعاون الإقليمي وهي التي عرفت باسم إعلان الرياض.

وعندما تعثرت فكرة عقد قمة خليجية لبحث هذه البنود واكتفي بانعقاد مؤتمر لوزراء الخارجية في مسقط في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦، عملت إيران على دفع الدول الخليجية باتجاه الانخراط في علاقات ــ تعاون عسكري مشترك ضمن إطار تحالف إقليمي سياسي ــ عسكري، ولكن المؤتمر فشل. وعندما فشل الشاه في فرض هذا الحلف الإقليمي بدأ في إعداد إيران للقيام بالدور منفردة من خلال الطموح في بناء قوة عسكرية إقليمية عظمى تكون قادرة على القيام بهذا الدور، وكانت الولايات المتحدة هي السند القوي لهذا الطموح رغم بعض الخلافات مع إدارة الرئيس كارتر حول مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران وهي الخلافات التي انعكست على الموقف الأمريكي من أزمة الشاه لحظة سقوطه [٢٠].

٢- مرحلة فبراير ١٩٧٩ ــ سبتمبر ١٩٨٠:

بسقوط نظام الشاه بدأ عهد جديد في إيران بتوجهات سياسية جديدة وبأيديولوجية مغايرة كلية عن أيديولوجية نظام الشاه ــ لكن سيادة هذه الأيديولوجية الجديدة والقوى السياسية المؤمنة بها جاءت في مرحلة لاحقة من قيام الثورة وسقوط نظام الشاه.. ففي المرحلة الأولى للثورة التي شاركت فيها كل القوى السياسية الإيرانية تميز المسرح السياسي الإيراني بازدواجية في مراكز القوة وبضعف الحكومة الرسمية. ونتيجة لذلك فإن السياسة الإيرانية في الخليج بصفة خاصة والسياسة الخارجية الإيرانية بصفة عامة كانت تتم على مستويين: مستوى الحكومة الرسمية ومستوى اللجان والجماعات والمنظمات الثورية التي تكاثرت في مرحلة ما بعد الثورة.

لقد تبنت حكومة مهدي بازرجان، ومن بعدها الحكومة التي خلفتها في عهد الرئيس أبو الحسن بني صدر سياسة خارجية وطنية غير منحازة ركزت على مبادئ الاستقلال عن القوتين العظميين، وإقامة علاقات حسنة مع كل دول العالم خاصة الدول المجاورة لإيران. ولكن إلى جانب هذا كان التحول الجذري في السياسة الإيرانية نحو "إسرائيل" على العكس تماماً من السياسات السابقة للشاه التي كانت أقرب إلى التحالف مع الدولة العبرية.

كان هذا يعني بالنسبة لدول الخليج العربية حرصاً من جانب إيران على إقامة علاقات ودية، وقد امتدت هذه السياسة لتشمل أيضاً العراق. لكن هذه السياسة الحكومية الرسمية كانت تمثل جزءاً واحداً من الصورة. وعلى العكس منها كانت القوى الثورية الإسلامية تعطي كل الأولوية لدعوة تصدير الثورة كهدف رئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية. وعملت هذه القوى في اتجاهين متوازيين: الأول: خوض معركة لاستئصال القوى العلمانية من الحكم وفرض السيطرة الكاملة للتيار الإسلامي على مقاليد السلطة في إيران، والثاني انتهاج سياسة تصدير الثورة الإسلامية. وكان تهديد آية الله صادق روحاني بضم البحرين إذا لم تقبل حكومتها بتأسيس نظام حكم شبيه بنظام حكم الجمهورية الإسلامية في إيران قمة الإثارة للعداءات الإيرانية ـ العربية في تلك الفترة رغم محاولات حكومة مهدي بازرجان احتواء مخاوف الدول العربية الخليجية وتأكيد حسن نواياها نحو البحرين ودول الخليج الأخرى[٢١].

في ظل هذه الازدواجية التي حكمت السياسة الإيرانية في تلك الفترة يصعب الحديث عن معالم محددة ومتفق عليها داخل إيران بالنسبة لخصائص النظام الأمني الخليجي لكن كانت هناك توجهات عامة أبرزها إظهار العداء الشديد لأي وجود أجنبي في الخليج خاصة الوجود العسكري الأمريكي، والحرص على تأكيد النفوذ الإيراني في المنطقة.

٣- مرحلة ما بعد تفجر الحرب العراقية ـ الإيرانية:

بتفجر الحرب بين العراق وإيران في سبتمبر ١٩٨٠ ونجاح العراق في احتلال مناطق إيرانية استطاع التيار الإسلامي المتشدد أن يحكم سيطرته الكاملة على السلطة بإسقاط الرئيس أبو الحسن بني صدر عن الحكم وإبعاد

القوى العلمانية والمعتدلة عن المشاركة في صنع القرار السياسي. وباتساع نطاق الحرب ودعم أغلب الدول العربية الخليجية للعراق، واقتناع إيران بأن هناك تعريباً تدريجياً للحرب، دخلت العلاقات بين إيران والدول الخليجية مرحلة شديدة التوتر خاصة بعد تشكيل مجلس التعاون الخليجي. ثم كان لاستدعاء الكويت للوجود العسكري الأجنبي لحماية الناقلات النفطية أثر بارز في تعميق مشاعر العداء بين الطرفين (٢٢).

كانت الخلافات الإيرانية ــ السعودية حول مسائل الحج، والتهديدات الإيرانية للكويت بسبب الدعم الذي كان يتلقاه العراق مؤشرات لنمط العلاقات الإيرانية ــ الخليجية الذي انعكس بشكل مباشر على المنظور الإيراني للأمن الإقليمي في الخليج، وهو منظور كان يتطور من فترة لأخرى وفقاً لتطورات السياسة الداخلية في إيران، والصراع بين التيارين الرئيسيين المسيطرين على السلطة: التيار الإسلامي المتشدد والتيار الإسلامي المعتدل أو البراجماتي. فقد تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية طيلة الفترة من ١٩٨١ ــ ١٩٨٨ بالتوتر بين هذين التيارين حيث أمكن للتيار المعتدل برئاسة الرئيس هاشمي رفسنجاني أن يفرض توجهاته عقب وفاة الإمام الخميني وكضرورة لمواجهة الأزمات الاقتصادية القوية وإعادة بناء إيران بعد انتهاء الحرب مع العراق (٢٣).

وإذا كان التوتر بين هذين التيارين قد حكم، لدرجة كبيرة، أداء السياسة الخارجية الإيرانية طيلة تلك السنوات فإن هذا لا يعني غياب قدر لا بأس به من التوافق حول المعالم الأساسية للسياسات الأمنية الإيرانية، حيث بقيت هذه المعالم محكومة بالإطار الأيديولوجي الذي أرسته الثورة الإيرانية لصياغة السياسة الخارجية والسياسات الأمنية الإيرانية وقد ظهر تأثير هذا الإطار في جانبين:

__الأول__: رفع التعارض أو التضاد الظاهري بين المبدأين القومي (الفارسي) والعالمي (الإسلامي) وذلك بالنظر إلى الجمهورية الإيرانية على أنها تعبر عن أفضل تطبيق ممكن للإسلام. ومن هنا كانت النظرة إلى الحرب العراقية ــ الإيرانية على أنها حرب ضد الإسلام من جانب نظام

البعث العلماني (الكافر)، وأن هزيمة إيران في هذه الحرب تتسبب تلقائياً، حسب تعبير آية الله سيد علي خامنئي، بهزيمة الإسلام [٢٤].

الثاني: أن الوضع السابق يرتب لإيران الإسلامية "بالقوامة السياسية" في محيطها وعلى مستوى العالم، ويحملها مسئولية محاربة المتكبرين (أي التبرؤ منهم) ودعم المستضعفين (أي موالاتهم). تلك الفكرة التي عرفتها الثورة الإسلامية تحت مسمى نظرية "التبري والتولي" أو نظرية تصدير الثورة [٢٥].

وإذا كان جانب التأثير الأول قد دفع إيران إلى خوض الحرب ضد العراق من منطلق محاربة وإسقاط النظام البعثي العلماني، فإن الجانب الثاني قد دفع إيران إلى رفض أي وجود عسكري أجنبي في الخليج، والحرص على تأكيد الزعامة الإقليمية لإيران ولذلك كان التقييم الإيراني السلبي لمجلس التعاون الخليجي باعتباره سياسة استبعادية لإيران، عن إطار التعاون الأمني الإقليمي الجديد.

وهكذا يمكن تحديد أبرز معالم المنظور الإيراني لأمن الخليج في مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية في أربعة معالم أساسية هي:

أ-الربط بين وقف الحرب ضد العراق وسقوط نظام حكم البعث العلماني.

ب-رفض الوجود العسكري الأجنبي في الخليج لدافع استراتيجي يرى أن الوجود العسكري الأجنبي في الخليج يؤثر سلبياً على مبدأ "القوامة السياسية" التي تريد إيران أن تفرضها على دول الخليج الأخرى، ويمثل تحدياً للطموح الإيراني في القيام بدور الدولة الإقليمية المهيمنة على الإقليم.

ج-الدعوة لإقامة علاقات تعاون أمني واقتصادي مشترك ورفض أي سياسات استبعادية من جانب الدول العربية الخليجية. لكن هذه الدعوة كانت مثار خلاف بين التيار البراجماتي المتحمس لها والتيار المتشدد الرافض لأي نوع من التقارب بين إيران والدول العربية الخليجية.

د-إضافة إلى المعالم الثلاثة السابقة يأتي التركيز الإيراني على إعـــادة البناء العسكري الوطني كمعلم رابع ورئيسي لمرتكزات الرؤية الإيرانية لأمن الخليج.

ولأن الإيرانيين أدركوا استحالة التوصل إلى اكتفاء ذاتي فـــي المجـــال العسكري فقد تبنوا سياسة مزدوجـــة تقـــوم فـــي آن واحـــد علـــى تـــأهيل اختصاصيين محليين مكلفين بصيانة وإصلاح أنظمة التســـلح ذات المصـــدر الخارجي، وعلى إقامة بنى تحتية صناعية عســكرية مندمجـــة فـــي إطـــار الإنشاءات المدنية وقادرة على تصنيع مركبات وقطع غيار وكذلك الطمـــوح في إنشاء أنظمة تسلح متطورة بعض الشيء من قبل مهندســـين إيرانييـــن. وعلى المديين المتوسط والبعيد رغب الإيرانيون في امتـــلاك بنـــى تحتيـــة وقدرات هندسية تمكنهم من تقليد وتجميع الأنظمـــة ذات المنشـــأ الخـــارجي وتأمين نقلها، مع حرص على تطوير علاقات مع مصـــادر بديلـــة للتســـليح الغربي، ومن هنا كان التوجه نحو كوريا الشمالية ودول أوربا الشرقية فـــي سنوات الحرب مع العراق، ثم الاعتماد على الاتحاد السوفييتي ومـــن بعـــده روسيا في السنوات التي تلت تلك الحرب [٢٦].

٤-مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية:

إذا كان التحليل السابق قد أفصح عن قدر كبير من الثبات والاستمرارية في السياسات والرؤى الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي رغم التغير الجـذري الذي لحق بالنظام السياسي الإيراني منذ تفجر الثورة الإيرانية، فإن أحـــداث حرب الخليج الثانية وتداعياتها والتطورات المتلاحقة التي حدثت في المنطقـة وداخل إيران قد أدت إلى إحداث تحول ما أو تطوير ما في تلك السياســـات والرؤى الأمنية الإيرانية.

ففي ظل التطورات الجديدة كانت إيران مضطرة لإعادة صياغة مفهومها للأمن الإقليمي الذي يحقق طموحاتها في أن تكون الدولة الإقليمية الكـــبرى المهيمنة خصوصاً مع تجدد مصادر الخطر والتهديد. فإذا كان العراق، العدو التقليدي لطموحات الهيمنة الإيرانية في الخليج، قد تلاشت، أو علـــى الأقـــل تراجعت، أخطاره في الأجل القريب، وربما المتوسط، فإن الوجود العســكري

الأمريكي والطريقة التي أدارت بها الولايات المتحدة المعركة ضد العـــراق، والأسلحة التي استخدمتها وآثارها التدميرية كلها مستجدات ضـــاعفت مـــن الأخطار التي تتهدد الأمن القومي الإيراني والطموحات الإقليمية الإيرانيـــة ومن ثم كان لابد وأن تنعكس على الوعي الأمني الإيراني والمفهوم الإيراني للأمن الإقليمي.

ـ كانت الدروس المستفادة من حرب الخليج الثانية صارخـــة وشـــديدة الوضوح وبالغة الثراء بالنسبة لإيران فهذه الدروس أوضحـــت أهميـــة الاحترافية العسكرية، والكفاءة، وفائدة نشر نظم الأسلحة الحديثة، وعـــدم حصانة البنى التحتية باهظة التكاليف وانكشافها أمام الضربات الجويـــة الدقيقة (٢٧).

ـ لقد تصرفت القوات العسكرية الأمريكية ضد العراق وأمعنـــت فـــي استعراض قوتها في الخليج بما يكفي لإحباط شعور إيـــران بأهميتـــها كأكبر دولة إقليمية في المنطقة، وبما أدى، من وجهة النظر الإيرانيـــة، إلى تشويه النظام الطبيعي للعلاقات الإقليمية. ولذلك وجدت إيران نفسها مطالبة بالرد على هذه التطورات. وقد عبرت إيـــران عـــن إدراكـــها لخطورة المستجدات في صياغتها لعناصر الأمن الإقليمي الخليجي التـــي تنسجم مع الأهداف والمصالح الإيرانية، وهذه العناصر هي:

١- رفض أي تغيير في الحدود السياسية فيما بين الدول الخليجية خصوصاً إذا كان مثل هذا التغيير تترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من الأهمية الاستراتيجية لإيران أو أن يعرض إيران لخطر التفتيت إلى دويلات قومية، أو يقوي المركز النسبي لتركيـــا على حساب إيران.

وعبرت إيران عن هذا المفهوم بوضوح شديد في مناسبتين الأولى عندما قام العراق بغزو الكويت وطالب بضم مناطق كويتية للعراق ثم أكمل ذلـــك بإعلان ضم الكويت كلية للسيادة العراقية، والمرة الثانية عندما ساندت قـــوات التحالف الدولي القوى الكردية الانفصالية في العراق. فـــي المـــرة الأولـــى حرصت إيران طيلة شهور أزمة احتلال العراق للكويت على الثبات علـــى

موقف واحد هو عدم تسامحها مع مكافأة العراق على غزوه للكويت كـــلاً أو جزءاً، وأكدت تهديدها بالاستعداد للتدخل فيما لو أسفر التفاوض عن تســوية من هذا النوع.

وعبر الرئيس رافسنجاني عن ذلك بقوله: "ما عند العراق فليحتفظ به بما في ذلك القوات المسلحة على شرط أن ينسحب من الكويت وألا يعتدي علينـا أبداً. لكن حذار، لقد نبهنا الكويتيين إذا قبلتم التنازل للعراقيين عن جزيرتـي وربه وبوبيان للوصول إلى تسوية فلن نوافق مطلقاً على أدنى تغيير للحدود. وإذا تنازلت الكويت رغم ذلك عن وربه وبوبيان فســنتصرف فـي حـدود وسائلنا للحيلولة دون ذلك" (٢٨).

وفي المرة الثانية كانت إيران حريصة على وحـدة الـتراب الوطنـي العراقي من منظور أن العراق يعد عمقاً استراتيجياً لإيران، ويعـد الحفـاظ على وحدته ضمانة أساسية من ضمانات التكامل الإقليمي والقومي الإيرانـي نفسه، كما أن حفظ حد أدنى من العلاقة معه، أو على الأقل تحييده، ضـرورة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي التركي ــ الإيراني. وتجسد مشكلة الأقليـة الكردية الإيرانية الخلفية التي ينبع منها هذا التصور الإيراني.

٢- رفض الوجود الأجنبي في الخليج. وهذا الرفض يعتبر أبـرز معالم الاستمرارية في المفهوم الإيراني للأمن الإقليمي الخليجي منذ عهد الشاه.

وإذا كانت إيران قد قبلت، ضمنياً، بوجود قوات التحالف الدولي الـذي شكلته أمريكا لطرد العراق من الكويت فإن هذا القبول كان تكتيكياً ولا يعكس تحولاً أصيلاً في الموقف الإيراني، فقد اضطرت إيران للقبول بهذا الوجـود لعجزها هي عن القيام بمهمة طرد العراق من الكويت، ولذلك فإنها، وفـور انتهاء حرب عاصفة الصحراء، عادت لتؤكد مجدداً على وجـوب خـروج القوات الأجنبية من المنطقة وعلى أن أمن الخليج مسئولية الـدول المطلـة عليه(٢٩).

وقد وسعت إيران هذه المرة من مفهوم الوجود الأجنبي ليشمل الوجود العربي أيضاً، ومن هنا كان رفضها لإعلان دمشق وإصرارها على إسقاط هذا الاتفاق انسجاماً مع رؤيتها لـ "خليجية" الخليج ومساعيها لتأكيد قوامتها السياسية على المنطقة.

٣- التأكيد على أن صيغة التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول إقليم الخليج هي أنسب الصيغ للحفاظ على الأمن الإقليمي وهي الإطار الأنسب لتنظيم العلاقات الإيرانية ـ الخليجية وتأمين المنطقة في المستقبل من أية أحداث على شاكلة العدوان العراقي على الكويت.

وبلورت إيران، ضمن هذا الإطار، مشروعاً شاملاً بديلاً لإعلان دمشق وللاتفاقيات الأمنية الثنائية بين دول الخليج والولايات المتحدة، وقدمت الحكومة الإيرانية هذا المشروع للدول الخليجية وكان ينص في جانبه الأمني على ما يلي(٣٠):

- إنشاء مجلس خليجي لشئون الأمن يضم جميع الدول الخليجية ويتولى مناقشة القضايا الأمنية والشئون الاستراتيجية وفقاً لمصالح الدول الأعضاء.
- تقسيم مسئولية الأمن بين الدول الأعضاء المطلة على الخليج على أن يكون هناك تنسيق مباشر ومستمر بين هذه الدول.
- إنشاء مراكز للاستطلاع والمراقبة في نقاط محددة بالخليج لرصد تحركات ونشاطات القوى غير الخليجية، وإذا وجدت دولة من الدول الأعضاء خطراً على مصالحها نتيجة هذه الحركات فإن بقية الأعضاء ستساهم في إزالة هذا الخطر.

وتقدمت إيران بعرض لتوقيع اتفاقيات عدم اعتداء ثنائية أو جماعية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وصرح حسن حبيبي نائب الرئيس الإيراني بأن "قدرات إيران في المنطقة أبرزت أنه لا يمكن إلغاء نفوذها، وأن الوجود الإيراني لا غنى عنه من أجل الأمن في الخليج". وعقب لقائه بوزراء

خارجية دول مجلس التعاون في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة صرح علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني (السابق) بأن "أحد الأسباب التي تجعل إيران تؤكد على التعاون مع دول حوض الخليج "الفارسي" هو أهمية الارتباط بين دول المنطقة، والذي سيؤدي بدوره إلى إضعاف دور الأجانب في المنطقة".

وكان صدور إعلان دمشق في مارس ١٩٩١ بمثابة نقطة إيرانية جديدة لبلورة مشروع أو مشروعات التحالف الإقليمي، ففي بعض الأحيان طرحت إيران تصورها الخاص لهذا المشروع على أساس أنه ينبثق من داخل مجلس التعاون الخليجي بعد توسيع عضويته ليضمها إليه مع ملاحظة أن إيران كانت قد شاركت لأول مرة أثناء أزمة الخليج الثانية في اجتماع على هامش اجتماعات وزراء خارجية المجلس في ٤ ديسمبر ١٩٩٠. ولكن في أحيان أخرى، طرحت تصوراً مختلفاً لإيجاد شكل من أشكال التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي بين الطرفين على التوازي مع مجلس التعاون أو ربما كبديل له. وفي الطرح الأول كما في الطرح الثاني كانت الحجة الإيرانية هي أن واقعة الغزو العراقي للكويت كشفت فشل المجلس في حماية الأمن والاستقرار الإقليمي، الأمر الذي يحمل على تقوية دفاعاته أو تزويده بنظام أمني مستقل[٣١].

وهنا أيضاً يمكن تلمس وجود قدر من الاستمرارية في السياسات والرؤى الأمنية بين نظام الثورة الإسلامية ونظام الشاه، وهي استمرارية يمكن ردها إلى تجذر القناعة الإيرانية بدور القوة الإقليمية الكبرى سواء كان ذلك بدافع "الهيمنة السياسية" كما أراد الشاه أو بدافع "القوامة السياسية"، كما يريدها النظام الإسلامي، فكما عملت إيران على إبعاد النفوذ الأجنبي عن الخليج نجدها تسعى لعقد تحالف جماعي أو تحالفات ثنائية مع الدول الخليجية الأخرى. ولكن هذه الرغبة لقيت رفضاً من الجناح المتشدد في السلطة الإيرانية الذي كان يعمل ضد فرض هذا الاتجاه من منطلق عدائه لدول الخليج العربية وسعيه لزعزعة استقرارها وتصدير الثورة الإيرانية. ومع ذلك فإن دعوة التحالف السياسي والأمني والاقتصادي أخذت تبرز لتصبح

واحدة من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية ومحـــوراً أساســياً للرؤيـــة الإيرانية للأمن الإقليمي في الخليج (٣٢).

٤- تطوير القوة العسكرية الإيرانية باعتبار أن ذلك يعد ركــيزة أساسية من ركائز تحقيق الرؤية الإيرانية للأمـــن الإقليمـــي فـــي الخليج. والتطوير الجديد المعني هنا ليـــس القـــدرات العســكرية التقليدية التي تحرص إيران على النهوض بها وتطويرها باستمرار على ضوء الدروس المستخلصة من سنوات الحرب مع العـــراق، لكن المعنى هو الأسلحة غير التقليدية أي أسلحة الدمـــار الشـــامل وبالذات الأسلحة النووية والكيماويـــة والبيولوجيـــة والصواريـــخ البالستية القادرة على حمل رؤوس ذات قدرة على التدمير الشامل.

وعلى الرغم من الاتهامات الأمريكية و"الإسرائيلية" الموجهة ضد إيران بالسعي لامتلاك تكنولوجيا وقدرات تصنيع أسلحة نووية وصواريـــخ بعيـــدة المدى قادرة على الوصول إلى "إسرائيل"، فليس هناك ما يؤكد أو ينفي، جدية هذا المسعى الإيراني وبالذات بالنسبة للأسلحة النووية. ومع ذلك فإن أغلـــب الدراسات التي ترجح المسعى الإيراني لامتلاك هذا النوع من الأسلحة ترتكز على استنتاجات لنوايا إيرانية بهذا الخصوص ضمن إطار الأهداف السياســية العليا لإيران على المستويين الإقليمي والعالمي وضمن إطار التهديدات التـــي واجهتها والتهديدات المحتملة في السنوات القادمة (٣٣).

ونقطة البدء المتكررة في أغلب الدراسات التي تناولت هذا الأمر هـــي تلك الفقرة التي وردت في خطاب ألقاه الرئيس الإيرانـــي الســـابق هاشـــمي رافسنجاني في أكتوبر ١٩٨٨ وعندما كان يشغل منصب القائد الأعلى للجيش الإيراني وهي الفقرة التي تعبر عن رغبة إيران في الحصول علـــى أســلحة الدمار الشامل.

وفي هذه الفقرة قال رافسنجاني: "لقد أظهرت هذه الحرب (يعني الحرب العراقية ــ الإيرانية) بوضوح إلى أي درجة يمكن أن يكون حاسماً اســتخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية. وأثبتت أيضاً أن الدروس الأخلاقيـــة التي يعطيها المجتمع الدولي تفقد الكثير من مصداقيتها عندما تدخل الحـــرب

في طور جدي، وعندما يتوقف هذا المجتمع الدولي نفسه عن احترام قراراته، مشيحاً النظر عن أعمال العنف وفظاعة ساحة المعركة. لذا ينبغـــي علينـــا امتلاك أسلحة كيماوية ونووية ســـواء للاســـتخدام الـــهجومي أو الدفـــاعي، وانطلاقاً من الآن ينبغي علينا الإفادة مـــن الفرصـــة عـــبر التزامنـــا هـــذه المهمة"(٣٤).

وينفي الإيرانيون بشدة عزمهم على امتلاك أسلحة نوويـــة وصواريـــخ بالستية لكنهم يؤكدون في الوقت نفسه حقهم في متابعـــة جـــهود وامتـــلاك وتطوير القدرات النووية للاستخدامات السليمة..

لكن هذا النفي لا يلغي وجود اعتبارات تفرض امتلاك مثل هذه الأسلحة هي:

أول: هذه الاعتبارات هي اعتبارات سياسية تتصل بالهيبـــة والمكانـــة وتأكيد القوامة السياسية من خلال توفير أسس أخرى مادية إلى جانب الأسس الأيديولوجية لتلك القوامة.فإذا ما امتلكت إيران الأســـلحة النوويـــة ســـيكون بمقدورها أن تفرض نفسها إقليمياً باعتبارها القوة الإسلامية المسيطرة إلـــى جانب باكستان وكازاخستان.

ثاني: هذه الاعتبارات هو الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية، إذ ســـيكون بمقدور إيران ردع أي عدو يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وتـــأمين وحمايـــة النفس أمام محاولات الضغط النووي من جانب القوى الأخرى، وهنا يحـــدد الخبراء ثلاثة أعداء محتملين هم على الترتيب: الولايات المتحدة الأمريكيـــة و"إسرائيل" وأخيراً العراق في مرحلة ما بعد إلغاء الحظر الدولي المفـــروض عليه وعودته مجدداً للمنافسة على الزعامة الإقليمية (٣٦).

أما ثالث: هذه الاعتبارات فيرجع إلى انتشار امتلاك الأسلحة النووية من جانب عدد من الدول المجاورة خاصة "إسرائيل". والهند وباكستان وعجـــز المجتمع الدولي عن وقف هذا الانتشار رغم تحذير إيران وغيرها من الـــدول لمخاطر هذا الانتشار.

وهنا نتلمس استمرارية ثالثة في الرؤية الإيرانية بين نظام الشاه ونظام الجمهورية الإسلامية فالشاه كان حريصاً على متابعة جهود مبكرة بهذا الشأن، ولذلك أسس مفاعل "بوشهر النووي"، وصارح الأستاذ محمد حسنين هيكل في سبتمبر ١٩٧٥ بذلك في قوله "يجب أن أقول لك بصراحة أن إيران سيكون عليها امتلاك القنبلة إذا ما توصل أحد في المنطقة إلى امتلاكها قبلنا".

ويضيف عدد من الخبراء إلى هذا القول استنتاجات تؤكد وجود هذه النية لدى الشاه لأسباب كثيرة منها: خطر أن يفرض العامل النووي نفسه على الصراع العربي ــ "الإسرائيلي" وظهور العامل النووي في شبه القارة الهندية، والآمال التي أثارتها المكانة والنفوذ في جعل إيران الشاه قوة سياسية واقتصادية وصناعية وعسكرية على المستويين الإقليمي والدولي.

هذه الأسباب كلها مازالت قائمة، ولكن يضاف إليها جدية الإدراك الإيراني حالياً للمخاطر التي تواجه الأمن الإيراني والدور الإيراني في ظل نظام دولي تقوده دولة واحدة هي الولايات المتحدة تمارس سياسة انتقائية بخصوص قضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالذات الأسلحة النووية حيث تمارس ضغوطها من أجل ذلك على كل الدول باستثناء "إسرائيل". ويكشف تحليل التصريحات الإيرانية عمق الشعور بالظلم وعدم المساواة، مما يجعل امتلاك أسلحة نووية إحدى الوسائل لتصحيح هذا الوضع، ومما يفرض وجوب التحصن والاستعداد لمواجهة خطر التهديد النووي بامتلاك السلاح نفسه لردع أي عدوان من هذا النوع.

وإذا كانت الشكوك مازالت قائمة بالنسبة لمدى قدرة إيران على امتلاك الأسلحة النووية فإن الأمر يختلف كثيراً بالنسبة للمدى الذي وصلت إليه إيران بالنسبة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية مستفيدة من الخبرات الصينية والكورية الشمالية بصفة أساسية خاصة وأن تطورات الحرب العراقية ــ الإيرانية فرضت مبكراً على إيران تحقيق قفزة نوعية بهذا الخصوص.

ثانياً: احتمالات التطور في السياسات والرؤى الإيرانية:القيود والحوافز

تكشف متابعة تطور السياسات والرؤى الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي، على مدى المراحل الأربع المذكورة، عن ثلاث حقائق. الأولى: أن إيران احتفظت بمجموعة من الثوابت في سياستها الأمنية لم تحد عنها على الرغم من كل التغيرات والتطورات التي حدثت في إيران وداخل النظام الإقليمي الخليجي وفي البيئة الإقليمية والدولية لهذا النظام. الثانية: أن هناك إمكانية لتطوير الرؤى والسياسات الأمنية الإيرانية ولكن بما لا يمس تلك الثوابت. أما الحقيقة الثالثة: فهي أن السياسات والرؤى الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي لم تكن في يوم من الأيام وليدة عوامل إيرانية بحتة سواء كانت هذه العوامل سياسية أو عسكرية أو اقتصادية بل كانت محصلة لتفاعلات مكثفة بين العوامل الداخلية في إيران والتفاعلات التي كانت تحدث داخل النظام الإقليمي الخليجي وخصائص وطبيعة هذا النظام إضافة إلى تأثير العامل الخارجي وبالذات تنافس القوتين العظميين في مرحلة الحرب الباردة والتفرد الأمريكي بالهيمنة على الإقليم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى تأثير بعض عوامل البيئة الإقليمية الشرق أوسطية.

والثوابت الأمنية التي أفصح عنها التحليل السابق هي:

- الحرص على القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي.
- رفض القبول بأي وجود أو نفوذ أجنبي من أي نوع في إقليم الخليج سواء كان دولياً أم عربياً، باعتبار أن هذا الوجود والنفوذ الأجنبي يتعارض مع الرغبة في التفرد الإيراني بالزعامة الإقليمية في الخليج.

- الحرص على امتلاك قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية كافية لحماية الأمن الوطني الإيراني من ناحية، وتمكين إيران من القيام بدور القوة الإقليمية الخليجية الكبرى من ناحية أخرى.

هذه الثوابت الثلاث لا تتعارض، بشكل مباشر، مع الطموح المتنامي في تأسيس منظومة جديدة للأمن الإقليمي في الخليج ترتكز على قاعدة الاتفاق والمشاركة الجماعية بين إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي، خصوصاً وأن هناك دوافع وحوافز إيرانية وخليجية وإقليمية بل ودولية تدفع بهذا الاتجاه المناقض لمنظومة الأمن الأمريكية الراهنة، لكن هذا لا يعني أن الأمور ميسرة كلية للأخذ بهذا التوجه، إذ أن هناك قيوداً إيرانية وخليجية وإقليمية ودولية تعرقل الاندفاع نحو هذا التوجه، وتدفع إيران لمزيد من التوجس في الآخرين، وتغليب علاقات الصراع والتنافس على علاقات التعاون والتكامل. ويمكن أن نعرض أولاً لهذه القيود والعراقيل ثم نوضح الحوافز التي يمكن أن تشجع إيران على تطوير سياساتها الأمنية الخليجية باتجاه التعاون بدلاً من الصراع.

١-القيود التي تعرقل تطوير السياسات الأمنية الإيرانية في الخليج:

يمكن إجمال هذه القيود بأربعة قيود وعراقيل أساسية هي:

أ-تزايد الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للخليج بالنسبة للأمن القومي الإيراني على ضوء تزايد التهديدات التي تواجه إيران على حدودها الغربية والشمالية.

فقد لعبت أهمية الخليج بالنسبة للمصالح القومية الإيرانية، ومازالت تلعب، دوراً رئيسياً في صياغة السياسات وبلورة المفاهيم والرؤى الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي. ويمكن تقدير هذه الأهمية من خلال فهم خصوصية البيئة الجيوستراتيجية للموقع الإيراني، ومن خلال إدراك خطورة التطورات السياسية التي تحدث في غرب وشمال إيران. فالحدود الإيرانية الشمالية ظلت تواجه روسيا القيصرية ثم الاتحاد السوفييتي (السابق) بكل ضخامته، وهي تواجه من بعده جمهوريات تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا، كما واجهت

النفوذ السوفييتي في أفغانستان، من جهة الشرق، طيلة عقد الثمانينيات. وهي تواجه في الشرق أيضاً إلى جانب أفغانستان، جمهورية باكستان ومن خلفها شبه القارة الهندية بكل اتساعها والأعداد الهائلة من السكان التي تتجاوز المليار نسمة. أما في الغرب فإنها تواجه تركيا والعراق.

يعني هذا الموقع أن إيران ليس لها منفذ إلى العالم الخارجي غير الخليج، ولولاه لكانت إيران بلداً مغلقاً دون منافذ بحرية مثلها مثل أفغانستان(٣٧). علاوة على ذلك فإن الثروة النفطية الإيرانية التي تمثل أهم موارد الدخل القومي الإجمالي الإيراني تتركز في المناطق الغربية الجنوبية الإيرانية المحاذية للخليج وفي الجرف القاري الإيراني والجزر الإيرانية بالخليج.

وبدون هذه الحقول النفطية كان يمكن أن يصبح وضع الاقتصاد الإيراني أسوأ من وضع اقتصاد بنجلاديش. لذلك فإن إيران كانت ومازالت شديدة الحساسية لأية مخاطر تهدد مصالحها في الخليج، وشديدة الحرص على أن تكون طرفاً فاعلاً في أية تطورات تخص الإطار الإقليمي الخليجي.

ومن هنا كان حرصها على امتلاك قوة عسكرية مميزة وعلى السيطرة على منافذ الخليج واحتلال جزر الإمارات الثلاث، كما كانت جادة في رفضها لأي وجود عسكري أو نفوذ سياسي أجنبي في إقليم الخليج نظراً لأن مثل هذا الوجود ارتبط تاريخياً بتهديد المصالح القومية والأمن القومي الإيراني، كما أن غياب هذا الوجود كان يتزامن مع تألق النفوذ والتوسع الإقليمي الإيراني في الخليج(٣٨).

جاءت التطورات السياسية الحديثة في شرق وشمال وغرب إيران لتزيد من قوة تمسك إيران بنفوذها في الخليج، خاصة الصراع الحديث بين إيران وحركة طالبان في أفغانستان والخلافات الإيرانية ـ التركية حول المشكلة الكردية وحول التحالف الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي، واستبعاد واشنطن لإيران من مشروعات خطوط أنابيب نفط وغاز بحر قزوين (٣٩).

فقد توترت العلاقات في الأشهر الأخيرة بين إيـــران وحركـــة طالبـــان الحاكمة في أفغانستان وكادت تصل إلى الاشتباكات المسلحة، كما امتد التوتر ليشمل العلاقات الإيرانية ــ الباكستانية بسبب اتهامات إيران لباكستان بدعـــم حركة طالبان [٤٠]. وخلافات إيران مع حركة طالبـــان تتضمـــن تـــهديدات مباشرة للأمن القومي الإيراني من منظورين أولهما أن إيران كبلـــد شـــيعي لديها قدر كبير من التوجس والعداء للتطرف السني لحركة طالبان التي قتلت أعداداً كبيرة من الشيعة الأفغان إلى جانب عدد من الدبلوماسيين الإيرانيين.

وثانيهما أن خلافات إيران مع طالبان مرتبطة ارتباطاً وثيقـــاً بمشـــكلة "المركز والطرف" فيما يتعلق بالتطور الديمجرافي لإيران خـــلال الأعـــوام الماضية. فالمناطق الطرفية لإيران بدأت تشهد عمليـــة بطيئـــة، وإن كـــانت مستمرة، من البروز السني المقترن بالتذمر السياسي والتوتـــر الاجتمـــاعي والاقتصادي خصوصاً في المناطق المتاخمة لكل من أفغانســـتان وباكســـتان [٤١].

وقد زادت مشكلة استبعاد إيران من استثمارات خطوط أنابيب حقول نفط وغاز بحر قزوين من الخلافات بين إيران وباكستان، حيث دخلت باكســـتان في منافسة مع إيران حول الاستئثار بأحد خطي هذه الأنـــابيب ليمـــر مـــن تركمانستان وأذربيجان إلى ميناء كراتشي الباكستاني عبر أفغانستان بدلاً من أن يمر في إيران ومنها إلـــى الخليـــج. وتعمقـــت الخلافـــات الإيرانيـــة ــ الباكستانية أيضاً، بسبب التنافس حول العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، وهي المنافسة التي تلعب فيها تركيا دوراً أساسياً حيـــث تتعـــامل أنقرة مع هذه الجمهوريات على أنها امتداد للقومية التركية وأنها جزء مـــن تركيا الكبرى [٤٢].

وقد تفاقمت الخلافات الإيرانية ــ التركية بسبب الاتهامات المتبادلة حول المشكلة الكردية بين أنقرة وطهران، ثـــم بســـبب التحـــالف الاســـتراتيجي التركي ــ الإسرائيلي الذي يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي الإيراني.

وهكذا تجد إيران نفسها محاطة بكماشة معادية من الدول السُـــنية فـــي الشرق والشمال الغربي وتعاني من الوجود العسكري الأمريكي المكثف فـــي

الجنوب حيث الخليج منفذها الاستراتيجي للعالم، الأمر الذي يفرض عليها أن تبقى في حالة استنفار عسكري، وأن تسعى إلى موازنة القوى المعادية المحيطة: تركيا وأفغانستان وباكستان ثم أمريكا في الخليج إضافة إلى التنافس التقليدي العراقي – الإيراني. كما يفرض عليها أن تتشبث بدعم وجودها ونفوذها في الخليج وأن تسعى إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية كاحتياط لابد منه لمواجهة وردع أي تهديدات محتملة. ومثل هذه السياسات تجعلها أكثر ترددا في القبول بسياسات تفرض عليها الاسترخاء العسكري أو القبول بالوجود العسكري الأمريكي في الخليج.

ب- أن نمط توزيع القوة بعناصرها المختلفة (الجيوستراتيجية، والمادية والاقتصادية، والبشرية، والعسكرية، والمعنوية) بين الدول الثماني أعضاء النظام الإقليمي الخليجي يدفع إلى تغليب علاقات التنافس والصراع بين هذه الدول بدلاً من علاقات التعاون والتكامل.

فدراسة نمط توزيع عناصر القوة داخل النظام الإقليمي الخليجي تكشف عن انتشارية معينة لتوزيع القوة وعن وجود درجة كبيرة من عدم تجانس القوة على مستويين: [٤٣].

المستوى الأول: عدم التجانس في توزيع عناصر القوة بين الدول الثماني أعضاء النظام حيث يمكن تمييز وجود ثلاث قوى كبرى هي إيران والسعودية والعراق، ووجود خمس دول صغيرة وصغرى هي سلطنة عمان والإمارات والكويت وقطر والبحرين. وأدى هذا النمط الانتشاري لتوزيع القوة إلى ثلاث نتائج هي:

- تنافس الدول الثلاث الكبرى على الزعامة والهيمنة داخل النظام (وقد كان التنافس أكثر بروزاً بين إيران والعراق ولعبت السعودية دور القوة الموازنة في هذا التنافس).
- حال دون تفرد دولة واحدة من الدول الثلاث الكبرى للقيام بدور القوة المهيمنة. ففي كل مرة كانت تسعى إحدى الدول الثلاث للسيطرة والهيمنة الإقليمية في الخليج كانت تبرز لها إحدى الدولتين

الأخرتين للتصدي لهذه المحاولة، والقيام بدور القوة المناوئة. كما أعطى للدولة الثالثة الفرصة للمناورة بين القوتين المنافستين. وإضافة إلى هذا كله كان حافزاً للانخراط في سباق غير محدود على التسلح وللوصول بالأزمات السياسية إلى درجة المواجهة العسكرية. والحرب العراقية ـ الإيرانية أبرز أشكال هذه المواجهة.

- أعطى للدول الصغيرة، بما تملكه من قدرات نفطية مميزة، إمكانية التحالف مع قوة أو أكثر من القوى الكبرى الإقليمية الثلاث للهروب من محاولات سيطرة أي منها. حيث أغرى ضعف هذه الدول الصغيرة الدول الثلاث الكبرى على محاولة التدخل في شئونها الداخلية وفرض السيطرة عليها، الأمر الذي أشاع علاقات التنافس بدلاً من علاقات التعاون داخل النظام.

المستوى الثاني: عدم التجانس بين عناصر القوة داخل كل دولة. إذ لا توجد دولة تمتلك قدراً متفوقاً ومتجانساً من كل عناصر القوة، بل إن الدولة التي تتفوق في امتلاك إحدى عناصر القوة (الاقتصادية أو العسكرية أو البشرية مثلاً) نجدها تعاني من عجز أو ندرة في بعض أو معظم عناصر القوة الأخرى. وقد أدى ذلك إلى نتيجتين هما:

- تأكيد استبعاد وجود قوة خليجية متفوقة في كل عناصر القوة ومن ثم امتلاك القدرة على الزعامة والهيمنة، الأمر الذي عمق دوافع التنافس بين الدول الساعية إلى هذه الزعامة والهيمنة.

- أصاب بعض الدول بأعراض سلوك الدولة غير منسجمة المكانة بكل ما يترتب عليها من آليات وتفاعلات صراعية داخل النظام.

وقد كانت هذه الحالة صارخة بالنسبة للعراق خاصة عقب انتهاء الحرب مع إيران حيث تمتع بقوة عسكرية متفوقة في حين كان يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة، الأمر الذي شجع على اتخاذ قرار غزو الكويت كمخرج من هذا المأزق.

هذه الخصوصية التي تميز بها نمط توزيع القوة داخل النظام الإقليمي الخليجي جعلت التفاعلات داخل هذا النظام تأخذ مسارين متميزين (٤٤):

المسار الأول: مثلث علاقات الهيمنة ويضم تفاعلات القوى الكبرى الثلاث: إيران والعراق والسعودية وهي تفاعلات في أغلبها تفاعلات صراعية حول الهيمنة والزعامة الإقليمية.

المسار الثاني: مثلث علاقات الاستتباع Satellisation الذي ميز تفاعلات العلاقات بين السعودية والدول الخمس الصغيرة، حيث سعت السعودية إلى فرض السيطرة على هذه الدول والحيلولة دون اختراقها من جانب أي من إيران والعراق. ولكن الدولتين الأخيرتين نافستا السعودية على هذه الدول. ووجدت الدول الصغيرة في كل من إيران والعراق ملجأ للهروب من الاستتباع السعودي. الأمر الذي زاد من حدة المنافسة والصراع داخل النظام الإقليمي الخليجي.

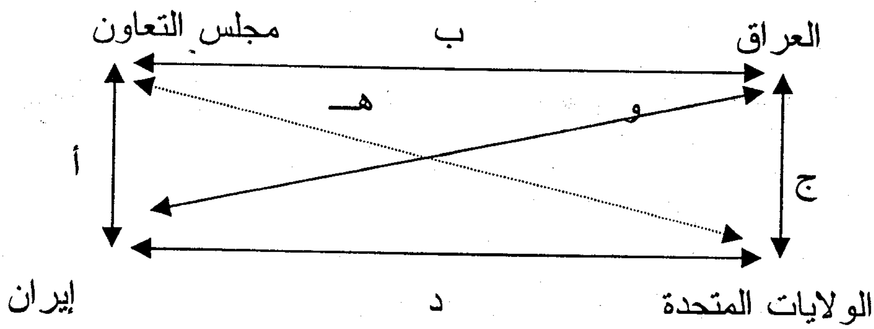
وقد سيطرت هذه الأنماط التفاعلية الصراعية والتنافسية على العلاقات بين الدول الخليجية الثماني وأثرت على صياغة سياساتها وبلورة مفاهيمها للأمن الإقليمي طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات،الأمر الذي جعل إيران شديدة الاستنفار في علاقاتها الخليجية خاصة بعد تزايد حدة العلاقات العدائية بين إيران والولايات المتحدة التي انحازت إلى جانب العراق في أحد مراحل الحرب العراقية ـ الإيرانية، وفرضت حظراً على بيع الأسلحة لإيران بما أثر سلبياً على مجريات الحرب وعلى حدة إدراك إيران للتهديدات الخارجية.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية حدث تبدل في موازين القوى الإقليمية عقب تدمير القوة الاستراتيجية العراقية، ووضع العراق تحت رقابة وحظر دولي صارمين. فقد استفادت إيران من هذا التطور، لكنها حصلت على مكاسب عسكرية أخرى مباشرة من العراق (١٤٨ طائرة مقاتلة عراقية هربت إلى إيران إضافة إلى اعتراف صدام حسين مجدداً باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التي كانت قد ألغاها قبيل دخوله الحرب مع إيران في سبتمبر ١٩٨٠). ولكن هذه التطورات العسكرية الإيجابية بالنسبة لإيران أفسدتها تطورات أخرى سلبية بسبب الوجود العسكري الأمريكي المكثف في الخليج

والاتفاقيات الدفاعية والأمنية الثنائية التي وقعتها الولايات المتحدة، مع دول مجلس التعاون بحيث أصبحت الولايات المتحدة، بسبب كثافة وجودها العسكري وقوة نفوذها السياسي، قوة أساسية بل القوة الأساسية في النظام الإقليمي الخليجي (٤٥).

وبسبب هذه التطورات أخذت تفاعلات مثلثي الهيمنة والاستتباع مساراً آخر هو "مستطيل التوتر"، الذي فاقم من حدة إدراك إيران لتهديدات أمنها القومي ودورها الإقليمي، كما يتضح من الشكل التالي (٤٦):

مستطيل التوتر في الخليج



فالزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم الفواعل الأربعة الرئيسية للنظام الإقليمي الخليجي في الوقت الراهن وهي: إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة. وهذه المنظومة المعقدة من العلاقات بين هذه الفواعل Actors تشمل أشكالاً من الصراع والتعاون والاستمرارية والتغير. فكل فاعل من هذه الفواعل الأربعة في حالة صراع متوازن ودقيق مع الفواعل الأخرى باستثناء وحيد هو العلاقة بين الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة مع الائتلاف الهش في النظام الخليجي، أي مجلس التعاون الخليجي وهو الوضع الذي يقوم فيه هذا الائتلاف الهش

باعتباره أضعف الأطراف الإقليمية، بتعزيز موقفه بالتحالف مع طرف خارجي.

وهكذا فإن القوة العالمية التي تقف بقوة خلف الطرف الأضعف الذي يؤيد استمرار الوضع الراهن تجد نفسها ــ لا محالة ــ في نزاع مع القوتين الإقليميتين المؤيدتين للتغيير أي إيران والعراق، وهما بدورهما في حالة نزاع مع بعضهما البعض فالقوة الثورية الساعية للهيمنة الإقليمية (إيران) تعتبر نفسها خصماً طبيعياً للقوة "المعتدية" ذات النزعة العسكرية (العراق)، ويسعى كل منهما إلى تغيير الوضع الأمني الإقليمي الراهن وإلى السيطرة الإقليمية. ضمن هذه المعادلة يمكن تمييز التفاعلات داخل مستطيل التوتر كالآتي [٤٨]:

ــ وجود خمسة مسارات صراعية داخل النظام هي مسار العلاقات الإيرانية ــ العراقية (الخط و) ومسار علاقات العراق ومجلس التعاون (الخط ب)، ومسار علاقات مجلس التعاون وإيران (الخط أ)، ومسار علاقات إيران والولايات المتحدة (الخط د)، ومسار علاقات الولايات المتحدة والعراق (الخط ج).

ــ وجود مسار واحد للعلاقات التعاونية ويتركز في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة (الخط هـ).

وهكذا تجد إيران نفسها تعيش في بيئة من العلاقات الصراعية المكثفة التي يزداد خطرها في ظل الإصرار الأمريكي على استمرار فرض سياسة الاحتواء على إيران ضمن سياسة الاحتواء المزدوج [٤٩]، وفي ظل تنامي الأطماع الإسرائيلية في الخليج والسعي إلى الربط بين أمن الخليج وأمن الشرق الأوسط من خلال دمج دول الخليج، في عملية التسوية من ناحية وفق ما تنص سياسة الاحتواء المزدوج ومن خلال خلق وجود أمني إسرائيلي مباشر في الخليج وفق دعوة التطبيع وتأسيس النظام الإقليمي الشرق أوسطي من ناحية أخرى [٥٠]، وهذه كلها ضغوط ضاعفت من التوجس الأمني الإيراني الأمر الذي يعرقل من إمكانية تراجع إيران عن ثوابتها الأمنية.

جـ- تفاقم خصوصية النظم الحاكمة وضعف التماسك السياسي بين الدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجي وحداثة نشأة الدول الصغيرة من تعميق التفاعلات التنافسية بين دول النظام الخليجي وتباعد بين إمكانية التعاون في المجالات الأمنية. فقد أدت خصوصية النظم الحاكمة في هذه الدول إلى ضرورة إعطاء الأولوية للتهديدات التي تستهدف شرعية واستقرار النظم أو العائلات الحاكمة في تلك الدول. كما وفرت خصوصية البنية الاجتماعية من ناحية التعدد العرقي والطائفي، وامتداد الأقليات العرقية والطائفية بين الدول أعضاء النظام، فرصاً سانحة للتدخل في الشئون الداخلية فيما بينهما، وتهديد الشرعية والاستقرار السياسي فيها بغطاءات أيديولوجية، سياسية قومية أو دينية (٥١)، على النحو التالي:

- فقد كان، ومازال، تهديد شرعية واستقرار نظم الحكم العنصر المميز للصراع بين إيران والعراق. إذ كان يحدث تصعيد في مستوى الصراع عندما كان أحد الطرفين، أو كليهما، يطرح مطالب أيديولوجية تستهدف تهديد استقرار النظام السياسي للآخر برفع دعوات السيطرة على جماعات من المواطنين في الدولة الأخرى، أو على أجزاء من أراضيها (٥٢).

وفي عام ١٩٧٥ وبعد توقيع اتفاق الجزائر بين إيران والعراق تراجعت حدة الصراع بينهما وظهرت مؤشرات لعلاقات تعاون مشترك بعد أن وافقت إيران على التوقف عن جهودها السابقة التي كانت تستهدف زعزعة استقرار النظام الحاكم في بغداد بدعم الحركة الانفصالية الكردية مقابل اعتراف العراق بالمطالب الإيرانية في شط العرب، والتوقف عن الدعوة لعروبة إقليم خوزستان (عربستان)، وعن دعم العناصر المطالبة بانفصال ذلك الإقليم وعودته إلى عروبته. ولكن على العكس في الفترة من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ لم يتخلى أي من الطرفين الإيراني والعراقي، بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه، عن مطالبه الأيديولوجية ضد الآخر. مطالب العراق القومية في خوزستان، ومطالب الثورة الإسلامية بإسقاط نظام الحكم البعثي العلماني (الكافر) في بغداد (٥٣).

كان قرار العراق بخوض الحرب ضد نظام الجمهورية الإسلامية في إيران متركزاً على ما هو أكثر من مجرد النزاع الحدودي حول شط العرب. ويمكن فهمه من خلال التأثير المزدوج للثورة الإيرانية على النظام الحاكم في بغداد: تهديد الثورة الإسلامية لشرعية واستقرار النظام الحاكم، والتهديد الذي أظهرته الثورة الإسلامية ضد طموحات صدام حسين في الزعامة والهيمنة الإقليمية. وعلى نحو مشابه كان قرار إيران بالتقدم إلى داخل الأراضي العراقية (العسكري والأيديولوجي). عام ١٩٨٢ عندما تحولت المعركة لصالحها نتاجاً لرغبة الجمهورية الإسلامية في نشر رسالتها الأيديولوجية ومفاهيمها في وقت كان فيه النظام العراقي غير قادر على تحدي هذه الرغبة [٥٤]. وكانت مخاوف تهديد الاستقرار السياسي في العراق وزعزعة شرعية النظام الحاكم وراء قرار صدام حسين بغزو الكويت عام ١٩٩٠ حيث اعتقد أن هناك مؤامرة محلية وإقليمية ودولية تستهدف العراق في ذلك الوقت، وأن للكويت دوراً مميزاً في هذه المؤامرة، وتصور أن بمقدوره احتواء هذه المؤامرة باحتلال الكويت، كما اعتقد أن بمقدوره تعزيز انتصاره في الكويت بإثارة المواطنين في الكويت والسعودية ودول الخليج العربية الأخرى ضد حكوماتهم [٥٥].

● على نحو مماثل كان إدراك الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي للتهديد الذي يستهدف شرعية واستقرار نظمها الحاكمة عنصراً أساسياً في صياغة أنماط التحالف التي قامت بها تلك الدول في علاقتها مع إيران والعراق. فعندما كانت هذه الدول تواجه بتهديدين محتملين: التهديد الأول قائم على القدرة العسكرية والتهديد الثاني قائم على التهديد الأيديولوجي، فإنها كانت تتحالف مع القوة أو الدولة الأقوى عسكرياً ضد الدولة الأضعف عسكرياً لكن الأخطر أيديولوجياً على شرعية نظم الحكم واستقرارها. لكن عندما يندمج الخطران أو التهديدان في دولة واحدة، على نحو إيران في منتصف الثمانينيات، وحال العراق عند غزوه للكويت، فإن قرار التحالف يصبح سهلاً وواضحاً. وفي الفترة القصيرة والوحيدة بين عام ١٩٧٥ و ١٩٧٨، عندما لم تكن أي من الدولتين الإقليميتين الكبيرتين إيران والعراق تمثل تهديداً أيديولوجياً لشرعية واستقرار النظم الحاكمة في هذه

الدول الست، فإنها استطاعت أن تأخذ موقفاً وسطاً بين هاتين القوتين (رفضت السعودية فكرة التحالف الأمني التي طرحها الشاه وتحركت لعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع الدول الخمس الصغيرة)، كما تمكنت بعض الدول الخمس الصغيرة من عقد تحالفات مع إيران والعراق (عمان والكويت) للهروب من مساعي الرياض فرض سياسة الاستتباع السعودي عليها. فقد كان هناك ارتباط بين نجاح السعودية في الحفاظ على سيطرتها وزعامتها على الدول الخمس الصغيرة ومستوى التحديات الأيديولوجية والعسكرية التي كانت تهدد شرعية واستقرار النظم الحاكمة في هذه الدول [٥٦].

فعندما كانت تزداد حدة التهديدات كانت تقبل بالانضواء تحت السيطرة السعودية (الحرب العراقية الإيرانية، والتهديد الإيراني بتصدير الثورة الإسلامية كان وراء قبول الدول الخمس بالدخول مع السعودية في مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١). وعندما كان يتراجع هذا التهديد كان في مقدور هذه الدول أن تتمرد على السيطرة السعودية (ظهر ذلك في الفترة من ٧٥ ــ ١٩٧٨ وفي عام ١٩٨٩ عقب انتهاء الحرب العراقية ــ الإيرانية، ثم بعد زوال الخطر العراقي عام ١٩٩١ وتوقيع الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة).

لقد كانت إيران هي الأقوى، بمقاييس القوة المعروفة، عن العراق في أوائل السبعينيات، ومع ذلك فإن السعودية انحازت إلى إيران (وهنا لعب العامل الدولي تأثيره الواضح حيث كان التحالف الإيراني ــ السعودي مع الولايات المتحدة في أوج قوته، وكان التحالف العراقي ــ السوفييتي حديثاً وكانت الحرب الباردة بين القوتين العظميين قائمة). كما طلبت سلطنة عمان مساعدات عسكرية إيرانية لمحاربة ثوار ظفار الذين كانوا يحصلون على مساعدات عراقية،، ولم يظهر التمرد السعودي علنياً ضد الوجود العسكري الإيراني في عمان إلا بعد توقيع اتفاقية الجزائر بين إيران والعراق عام ١٩٧٥، وشيوع حالة من الاسترخاء السياسي والعسكري في أجواء العلاقات الإقليمية الخليجية.

وفي بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، عندما توقع المراقبون انتصاراً سهلاً للعراق، فإن دول مجلس التعاون تحالفت، رغم ذلك، مع العراق وليس مع إيران التي بدت الأضعف عسكرياً لكن الأخطر أيديولوجياً. وحدث نفس السلوك في نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية حيث كان العراق يمسك بناصية الموقف العسكري فقد أبقت السعودية على دعمها وتحالفها مع العراق ولم تتحالف مع إيران بل أن السعودية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام ١٩٨٧، مع ازدياد حدة الخلافات الإيرانية ـ السعودية على السلوك الإيراني في موسم الحج، وجمدت السعودية أي مشاركة إيرانية في الحج حتى عام ١٩٩١. ولم تستأنف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران إلا عقب غزو العراق للكويت. لقد حدث الانحياز أو التحالف ضد العراق عندما قام بغزو الكويت، خصوصاً وأنه قام عقب هذا الغزو وبوقت قصير، بدعوة أبناء السعودية والكويت ودول الخليج الأخرى بالتمرد ضد حكوماتهم، وإسقاط هذه الحكومات. فما ظهر على أنه تهديد عسكري سرعان ما تحول إلى تهديد أيديولوجي خطير للشرعية واستقرار نظم الحكم في هذه الدول (٥٧).

وإذا كانت خصوصية النظم الحاكمة وضعف التماسك السياسي بين هذه النظم قد أشاع مناخ التفاعلات التنافسية والصراعية داخل النظام الخليجي فإن استمرار الخلافات الأيديولوجية بين هذه النظم يزيد من تباعدها السياسي ويعمق من خلافاتها الأمنية خصوصاً وأن الميول الأيديولوجية تنعكس بوضوح على التحالفات الإقليمية والدولية لهذه الدول. فخصوصية النظام الحاكم في السعودية وأيديولوجيته السياسية تجعل الرياض أكثر استعداداً للتحالف مع الولايات المتحدة. ولقد كانت للعلاقات الخاصة بين السعودية والولايات المتحدة ومازال، دور في صعوبة تطبيع العلاقات الإيرانية ـ السعودية. فالراديكاليون الإيرانيون يرون في هذه زيادة المسألة (تطبيع العلاقات) بداية الانزلاق للتنكر لقيم إيران الإسلامية والثورية وللتصالح مع الولايات المتحدة في نهاية المطاف (٥٨).

د- ضبابية وغموض المستقبل السياسي للعراق. فعلى الرغم من العداء الإيراني مع النظام البعثي الحاكم في بغداد برئاسة صدام حسين، وعلى الرغم من إيواء إيران ودعمها للمعارضة الإسلامية (الشيعية) لنظام صدام حسين، فإن طهران ضد تهديد الاستقرار السياسي للعراق، وبالذات ضد تقسيم العراق، حتى ولو أدى هذا التقسيم إلى قيام دويلة شيعية موالية في جنوب العراق. فمثل هذا التقسيم سيؤدي بالضرورة إلى قيام دولة كردية في الشمال العراقي وهو تطور خطير بالنسبة للاستقرار والتكامل القومي الإيراني حيث قد يدفع بأكراد إيران إلى التمرد والمطالبة بدويلة كردية مشابهة، وإذا حدث ذلك فإن البلوش والأقليات العرقية الإيرانية ستكون لها مطالب مشابهة قد تدفع إلى تقسيم إيران نفسها إلى عدد أكبر من الدويلات العرقية والطائفية (٥٩).

لذلك فإن الدور الأمريكي المتزايد في الخليج والتهديدات الأمريكية الأخيرة بضرورة العمل على إسقاط نظام صدام حسين تزيد إيران حساسية إزاء انعكاسات مثل هذا التطور على الأستقرار الإقليمي، ويزيدها تصلباً في التمسك بثوابتها الأمنية في الخليج، في ظل تصور إمكانية نجاح الجهود الأمريكية في فرض نظام حكم موال في بغداد بدلاً من نظام صدام حسين.

٢-الحوافز التي تشجع إيران على تطوير سياساتها الأمنية في الخليج:

إذا كانت القيود الأربعة السابقة تعرقل إمكانية تطوير سياسات ورؤى إيران للأمن الإقليمي الخليجي باتجاه التعاون بدلاً من الصراع والمشاركة بدلاً من التباعد فإن هناك عوامل ومتغيرات أخرى جديدة تدفع بالاتجاه الآخر وتحفز الإيرانيين على انتهاج سياسات أمنية وسياسية خليجية أكثر ليونة وأكثر ميلاً لعدم التشبث بكل الثوابت الأمنية التي أفرزتها تجارب العقود الثلاث الماضية.

من أهم الحوافز التي تشجع إيران على مراجعة سياساتها الأمنية في الخليج باتجاه المشاركة والتعاون الأمني الإقليمي التطورات والمتغيرات التالية:

أ- زيادة حدة الآثار السلبية للإنفاق العسكري المتزايد في إيـــران فـــي وقت تتجه فيه أسعار النفط نحو مزيد من الانخفاض.

فالإنفاق العسكري المتزايد الذي يستهدف تحديـــث القـــوات المســـلحة الإيرانية والسعي لامتلاك وتصنيع نظم تسليحية متطورة تقليدية وغير تقليدية يفاقم من حدة الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية والسياســـية داخـــل إيران (٦٠). ومع الانهيار الحاد والمتواصل في أسعار النفط الذي وصل بسعر برميل النفط عام ١٩٩٨ إلى معدل ١٢ دولاراً للبرميل، وهو نفـــس الســـعر الذي كان سائداً في مطلع السبعينيات، أي قبيل الثورة السعرية المترتبة علـــى حرب أكتوبر، فإن الأزمة الاقتصادية ــ الاجتماعية سوف تزداد سوءاً فـــي إيران حيث يمثل النفط ٤٠% من قيمة الإيرادات و٨٠% من حصيلة إيـــران من العملة الصعبة (٦١).

هذا التطور يعمل حتماً في اتجاه دفع إيران نحو الحرص على الســـعي للحد من مخاطر التهديدات الخارجية ولتخفيض الإنفاق العســـكري وللعمـــل على رفع أسعار النفط. وكلا الهدفين يستوجب إقامة علاقـــات تعـــاون مـــع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي للحد من اعتماد هذه الـــدول علـــى الوجود العسكري الأمريكي وللتعاون في المجال النفطي لرفع الأسعار.

ب- تزايد ثقل التيار الإصلاحي الذي يتزعمه الرئيس محمـــد خـــاتمي داخل مؤسسة الحكم الإيرانية منذ فوزه المميز في انتخابات الرئاســـة عـــام ١٩٩٧. وترجع أهمية هذا التطور للدور الذي يمكن أن يؤديه أنصـــار هـــذا التيار في اتجاهين:

الأول: تراجع حدة تهديد الأيديولوجية الحاكمة فـــي طـــهران لشـــرعية واستقرار النظم الحاكمة في الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وإمكانية تأسيس علاقة جديدة مع العراق تسمح بإشاعة منـــاخ مـــن الثقـــة والتفاهم المشترك بين الدول الثماني في النظام الإقليمي الخليجي.

الثاني: فتح مجال للحوار مع الولايات المتحدة وتحسين العلاقـــات مـــع الدول الأوربية بما يؤثر إيجابياً على تراجع حدة تجييش الأوضاع الأمنية في

الخليج، وبما يدفع باتجاه إمكانية تحسين العلاقات بين إيــران ودول مجلــس التعاون الخليجي، وهو التحسن الذي يرتبط بدرجة كبيرة على مناخ العلاقات الأمريكية ــ الإيرانية.

جــ- تزايد حدة الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة لتحسين العلاقات مع إيران والتجاوب مع دعوة الحوار الإيرانية والتخلي عن سياسة الاحتــواء المزدوج بعد أن ثبت فشلها، والتوجه نحو انتــهاج سياســة أخــرى بديلــة "الاحتواء المتمايز" تسمح بتحسين العلاقات مع إيران دون تراجع بخصــوص العراق [٦٣].

هذه الضغوط بعضها سياسي نابع من إدراك لمخاطر سياسة الاحتـــواء المزدوج ولتقدير أهمية التطورات السياسية الداخلية في إيـــران، وبعضـــها اقتصادي نابع من مخاوف استئثار الشركات الأوربيـــة بالســوق الإيرانيــة تجارياً واستثمارياً بعد نجاح أوربا في تحدي "قـــانون دامـــاتو" الأمريكـــي، وتطوير علاقة "الحوار الانتقادي" مع إيران إلى "الحوار البناء" [٦٤].

وإذا كانت الإدارة الأمريكية مازالت متمسكة بسياستها العدائيـــة نحــو إيران فإن التعاطف الإقليمي والدولي مع هذه السياسة بدأ يخفت لدرجة قـــد تسمح مستقبلاً بمراجعة الإدارة الأمريكية لهذه السياسة، وقد تقنع دول مجلس التعاون بالانفكاك من قيود الضغوط الأمريكية فيما يتعلق بالنظـــام الأمنـــي، خصوصاً إذا ما أمكن لإيران إقناع هذه الدول بجدية التغيـــير فـــي سياســة طهران الإقليمية. لكن ستبقى مشكلة استمرار احتلال إيران لجزر الإمـــارات الثلاث عائقاً أمام هذه القناعة.

د- ضغوط التحالف التركي ــ الإسرائيلي على صانع القرار السياســي الإيراني للعمل من أجل خلق تحالف إقليمي بديل [٦٥]. فقـــد شـــهد العامـــان الأخيران تحركات إيرانية في هذا الاتجاه أخذت مسعى جاداً لإقامة محـــور بديل يضم طهران ودمشق وبغداد مع حرص على تحسين العلاقات مع مصر والسعودية وباقي دول مجلس التعاون وتشجيع دمشق للقيام بدور وساطة بين القاهرة وطهران[٦٦].

فإذا كان التحالف الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي يدفع بإيران لمزيد من الاهتمام بقوتها العسكرية فإنه يفرض على طهران نفي أي نوايا عدوانية إيرانية ضد دول إقليم الخليج والقيام بدور رئيسي في محاصرة مخاطر هذا التحالف. وكان الاهتمام الإيراني للقيام بدور وسيط بين سوريا وتركيا لاحتواء الأزمة التركية – السورية الأخيرة يهدف إلى الحيلولة دون حدوث مواجهة عسكرية بين البلدين تخدم المصالح الاستراتيجية – الإسرائيلية. كما كانت إيران حريصة على أن تكون وساطتها بمحاذاة الوساطة المصرية في هذه الأزمة ودون تقاطع معها (٦٧).

هـ- بروز تحديات حقيقية للنفوذ الأمريكي في الخليج يتمثل في تراجع ثقة دول الخليج في التعويل الكامل على الدور الأمريكي في الأمن الإقليمي الخليجي، وزيادة تأفف هذه الدول من السياسة الأمريكية نحو العراق، والتشكك في نوايا واشنطن إزاء نظام صدام حسين في وقت بدأت تعاني فيه هذه الدول من عبء تمويل العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق مع انخفاض أسعار النفط، وارتفاع مديونيتها، وتزايد التعاطف الشعبي مع العراق نتيجة قسوة المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي من استمرار الحظر المفروض عليه من جانب الأمم المتحدة بسبب حدة الموقف الأمريكي من هذا الحظر (٦٨).

يدعم هذا الاتجاه تفكك التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩٠. إذ لم يساند واشنطن في سياستها العدائية ضد العراق وإيران غير بريطانيا من بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. واستمرار كل من روسيا والصين في مساعدة إيران عسكرياً ورفض فرنسا ودول الاتحاد الأوربي الالتزام بالسياسة الأمريكية ضد إيران وحرصها على التعجيل بإسقاط الحظر الدولي المفروض على العراق (٦٩).

و- تعثر عملية التسوية على المسار الفلسطيني وجمودها على المسارين السوري واللبناني، وتزايد الخلافات المصرية – الإسرائيلية بسبب تلك السياسات الإسرائيلية وبسبب التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي – التركي

الذي يمثل، بقدر ما، نوعاً من الالتفاف حول الدور الإقليمي المصري، بما يعنيه ذلك من إمكانية للتقارب المصري – الإيراني (٧٠).

هذه التطورات والمتغيرات الجديدة أخذت تدفع الطرفين الإيراني والعربي نحو انتهاج سياسات ترمي إلى تحسين العلاقات والتنسيق في مواجهة التهديدات والأخطار المشتركة. وهناك مؤشرات كثيرة تؤكد هذا الاتجاه أبرزها:

- تأكيد إيران أن الأمن الإيراني مرتبط بأمن دول الخليج(٧١).
- دعوة إيران لإقامة تعاون أمني جماعي في الخليج يضم العراق واليمن.فقد أوضح علي أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران (السابق) أن تحقيق الأمن في الخليج يتطلب تحسين العلاقات بين دول المنطقة دون استبعاد العراق واليمن من المنظومة الخليجية. وقال أمام ندوة استراتيجية حول "الأمن في الخليج": "نريد علاقات حسنة في إطار التعاون الجماعي لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة". ولكن هذا التوجه نحو التعاون الأمني الجماعي ظل على تمسكه باستبعاد التدخل الأجنبي في شئون المنطقة (٧٢).
- وقد جدد كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني هذا التوجه بتأكيد رغبة بلاده في إقامة نظام أمني إقليمي جديد في الخليج يقوم أولاً على نهج إجراءات لإعادة بناء الثقة بين دول المنطقة، "وإذا تأسست الثقة فلن تكون هناك حاجة لقوات أجنبية" (٧٣).
- تحسن العلاقات الإيرانية – السعودية، وزيادة عدد الزيارات الرسمية لكبار المسئولين في البلدين (٧٤).
- اهتمام إيران بتنشيط المحور الإيراني – السوري – العراقي بما يستلزمه ذلك من تحسين العلاقات الإيرانية – العراقية، والعلاقات السورية – العراقية، وقد ظهرت بوادر هذا التحسن في شكل تنشيط الزيارات المتبادلة بين الوزراء السوريين والعراقيين وإعادة تشغيل خط النفط العراقي إلى ميناء بانياس السوري، كما ظهر في شكل

اهتمام طهران وبغداد بتوقيع معاهدة سلام، وتنشيط عملية الإفـــراج عن الأسرى من الجانبين، واستئناف زيـــارة الإيرانييـــن للعتبـــات الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء والكوفة بالعراق [٧٥].

- اهتمام إيران بشكل جاد بتحسين العلاقات مع مصـــر. فقـــد أبـــدت طهران هذا الاهتمام عبر كل من سوريا والسعودية وأوضح حســـن روحاني نائب رئيس البرلمان الإيراني (مجلس الشورى) أن طهران تريد هذا التعاون مع مصر من أجل إفشال المؤامرات الإسرائيلية.

وقد برزت ملامح لتعاون إيراني ــ مصري في موقـــف مشـــترك إزاء تركيا في "مجموعة دول الثماني" حيث تم تأجيل قمة هذه المجموعة بناء على طلب مصري ــ إيراني بعد تلقي البلدين ردوداً ســلبية مـــن تركيـــا حـــول مطلبهما لتركيا بضرورة تجميد التحالف العسكري التركي ــ الإسرائيلي [٧٦].

هذه مجرد مؤشرات لكنها يمكن أن تتطور مستقبلاً في شكل سياســـات تساهم في تشكيل وبلورة رؤى وتوجهات وسياسات إيرانية خاصـــة بـــالأمن الإقليمي الخليجي في اتجاه التعاون والمشاركة والحد من التركيز على صيغة "الأمن الاستراتيجي" السائدة منذ ثلاثة عقود ولم تـــؤد إلا إلـــى مزيـــد مـــن زعزعة الأمن وعدم الاستقرار على ضفتي الخليـــج، واســـتنزاف المـــوارد والقدرات ، وتعميق الاختراق الخارجي، وجعل الأمن بل وشئون الإقليم كلـــه رهناً بالإرادة الأمريكية.

وإذا كان الأخذ بالأمن التعاوني كبديل للأمن الاستراتيجي يمثل الحـــل الأمثل للأوضاع في الخليج ومصالح دوله وشعوبه فإن الأمر لا يتوقف فقـــط على ما سوف يحدث داخل إيران، رغم أهميته، بل سوف يتوقف أيضاً علـــى ما سوف يحدث في البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي سواء من ناحيـــة الحد من خلل توازن القوى الإقليمي بنهوض مجلس التعاون كقوة إقليمية ثالثة إلى جانب إيران والعراق، أو بالحد من الخلافات والصراعات الأيديولوجيـــة والحدودية.

كما يتوقف على مستقبل الدور الأمريكي في الخليج وموقف دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الدور حيث يمثل الموقف الراهن لهذه الدول المؤيد لهذا الوجود عقبة أمام التقارب السياسي والأمني مع إيران.

وإذا كانت دعوة عقد مؤتمر قمة إقليمي خليجي تضم قادة الدول الخليجية الثماني لبحث وضع أسس صيغة جديدة للأمن الإقليمي تعتبر ضرورة يجب الإعداد لها بجدية، فإن الأمر يتطلب الشروع بداية في الأخذ بمجموعة من إجراءات "إعادة بناء الثقة" بين هذه الدول. وسوف يبقى موقف إيران من جزر الإمارات، وموقف دول مجلس التعاون وإيران من المستقبل السياسي للعراق من أهم الإجراءات الاختبارية لصدق النوايا باتجاه إعادة بناء الثقة المطلوبة.

هوامش الدراسة

(١) تعتمد الدراسة على استخدام مفهوم للنظام الإقليمي الخليجي يرى أن هذا النظـــام يضم الدول الثماني المشاطئة للخليج وهي إيران والعراق والسعودية والكويـــت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والبحرين انظر في ذلك:

محمد السعيد إدريس، "النظام الإقليمي للخليج العربي ١٩٧١ ـــ ١٩٩٢" دراســـة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، (القاهرة، كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية ـــ جامعة القاهرة ١٩٩٨) ص ١٤٩ـــ ١٥٨.

د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، (بيروت، المؤسسة الجامعيـــة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ص ٢١ ـــ ٣٠

liesl Graz, The Turlpulent Gulf, (London. L.B, Towris & Ltd, 1990).

M.S. Agwani, Politics in the Gulf, (New Delhi, Tikas Publishing House PVT – LTO. 1978)

(٢) حول الخلفيات التاريخية للنزاعات الحدودية العراقية ـــ الإيرانية انظر:

Danial Pipes. The Long Shadow: Culture and Politics in the Middle East, (New Brunswisk, N.J., Trans ction Publisher, 1989).

Majid Khaduri, The Gulf War, (New York, Oxford University Press, 1988), pp.35 – 52.

(٣) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، (بيروت، دار النـــهار للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ص ١٨٧.

(٤) F. Greggory Gause 111, "Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry" in: Howard W. Wriggins and Others, eds., Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim, (New york, Columbia University Press 1992), pp. 55 – 56.

(٥) علي حسين علي، "أمن الخليج العربي" رسالة لنيل درجة الماجستير في العلـــوم السياسية (بغداد ـــ جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٢)، ص ١١٥.

(٦) المرجع السابق، ص ١١٥ ــ ١١٦.

(٧) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب البـــاردة، مرجـــع ســـابق، ص ٢٠٨.

(٨) خليل إلياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، (بغـداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧)، ص ١٠٩.

(٩) محمد السعيد إدريس، "دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعـــاون الخليجي"، المستقبل العربي، العدد ٢١٥ (يناير ١٩٩٧)، ص ٤٧ ــ ٥١.

(١٠) راجع نص البيان الختامي لقمة الكويت في جريدة "الاتحاد" ١٩٩١/١٢/٢٦.

(١١) جريدة "الراية" (القطرية) ١٩٩٢/١/١١.

(١٢) راجع تبرير عبد الله بشارة وفلســـفته فـــي ذلـــك: جريـــدة "الشـــرق الأوســـط" ١٩٩١/٧/٢٦.

(١٣) د. عبد الله النفيسي، "جميع أطـــراف الإقليـــم فـــي أزمـــة"، جريـــدة "الخليـــج" ١٩٩٧/١١/٨.

(١٤) راجع شروط الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للتراجع عن شن عدوان على العراق وتأكيده على ضرورة إسقاط نظام صدام حسين واستبداله بنظام آخـــر وتكثيـــف التعاون مع المعارضة العراقية، جريدة "الخليج" ١٥، ١٦، ١٧ نوفمبر ١٩٩٨.

(١٥) Jerrold D. Green, "Iran and the Gulf Security", in: David E. Long and Christion Koch, eds., Gulf Security in the Twenty – First Century, (Abu Dhabi, The Emirates Center for Strategic Research and Studies, 1997), pp. 15 – 16.

(١٦) حول البيئة السياسية للانسحاب البريطاني من الخليج انظر:

فريد هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة زاهـــر ماجد، (بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، ص ١٢٥ ــ ١٣٦. انظر أيضاً:

نجدة فتحي صفوان، من نافذة السفارة ــ العرب في ضوء الوثائق البريطانيـــة، (لندن، قبرص، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٢)، ص ٢٧٥ ــ ٢٧٨.

(١٧) F. Gregory Gause 111, Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry, op. Cit. Pp. 26.

انظر أيضاً:

مايكل كلير، إيران ١٩٠٠ ــ ١٩٨٠، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٧٢.

(١٨) Enwer M. Kowry, Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area, (Beirut and London, 1973), p 48.

انظر أيضا:

د. بهجت قرني، "السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير"، من: د. بهجت قرني ود. علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة د. جابر سعيد عوض، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٥٤٧.

(١٩) د. محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ ــ ١٩٧١، (الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٢٠١ ــ ٢٠٨، ٢١٥ ــ ٢١٨، ص ٣٨٥ ــ ٤٠٩.

(٢٠) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي ١٩٧١ ــ ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٥٥٢ ــ ٥٥٩.

(٢١) Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran – Saudi Arabia Relations and Regional Order, ADELPHI Paper, (London, The International Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 15 – 16.

(٢٢) Shirin Hunter, "Gulf Security – An Iranian Perspective", in: M.E. Ahrari, ed., The Gulf and International Security in the 1980's and Beyond, (New York, St. Martin Press, Inc., 1989), pp. 63 – 65.

(٢٣) Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran – Saudi Arabia Relations and Regional Order, op. Cit., pp.14 – 18.

(٢٤) Liesel Graz, The Turbulent Gulf, op. Cit., p. 23.

(٢٥) د. نيفين مسعد، "الرؤية الإيرانية لأمن الخليج" في: د. عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربي ــ دراسة في الإدراك والسياسات، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٢٩٧.

(٢٦) Anthony H. Cordesman, "Threat and Non Threat from Iran" , in: Jamal S. Al-Suwidi, ed., Iran and the Gulf, Abu

Dhabi, The Emirate Center for Strategic Studies and Research, 1996), pp 241 – 262.

(٢٧) Shahram Chubin, "Does Iran Want Nuclear Weapon?", Survival. Vol. 37, No.1, (Spring 1995), pp. 86 – 89.

(٢٨) د. نازلي معوض، "تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٩، العدد ١، ٢ (ربيع، صيف ١٩٩١)، ص ٢٦ ــ ٢٧.

(٢٩) Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran – Saudi Arabia Relations and Regional Order, op. Cit., p. 5.

(٣٠) د. نيفين مسعد، الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، مرجع سابق، ص ٣١٦ ــ ٣١٨.

(٣١) د. محمد السعيد إدريس، "نحو هندسة جديدة لبنية الأمن الإقليمي في الخليج العربي ــ الرؤية الإيرانية لأمن الخليج: مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية" جريدة "الخليج" ٧ سبتمبر ١٩٩٨.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) Jerrold D. Green, Iran and Gulf Security, op. Cit., pp 21 – 24.

(٣٤) Shahram Chubin, "Does Iran Want Nuclear Weapon?", op. Cit., pp 86 – 95.

(٣٥) Ahmed Hashim, "The Crisis of the Iranian State", ADELPHI Paper, No. 296, pp. 58 – 69.

(٣٦) د. محمد السعيد إدريس، "نحو هندسة جديدة لبنية الأمن الإقليمي في الخليج العربي ــ الرؤية الإيرانية لأمن الخليج: مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية" مرجع سابق.

(٣٧) Shiren Hunter, "Gulf Security – An Iranian Perspective", op. Cit., pp. 32 - 35.

(٣٨) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي ١٩٧١ ــ ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ١٥٧ ــ ١٥٨.

(٣٩) د. جمال حسين، "رائحة الغاز في النزاع بين إيران وطالبان"، جريدة "القبس" الكويتية ١٢ أكتوبر ١٩٩٨.

(٤٠) أمير طاهري، "أسئلة ومعادلات صعبة في طهران"، جريدة "الشرق الأوسط" ٢١ أغسطس ١٩٩٨.

د. عماد جاد، "الصراع في أفغانستان: الانعكاسات الإقليمية والدولية"، جريدة "الخليج" ٢٤ أغسطس ١٩٩٨.

د. سعيد اللاوندي، "إيران ــ أفغانستان: طبول الحرب هل تقرع" جريدة "الأهرام" ٦ أكتوبر ١٩٩٨.

(٤١) ندوة "القبس" حول الوضع الراهن في الخليج وآفاق المستقبل ــ ٦" جريدة "الخليج" ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨.

(٤٢) محمد أبو الفضل، "صراع المصالح يشتعل في آسيا الوسطى "٣ ــ ٣" جريدة الخليج، ٩ أكتوبر ١٩٩٧.

د. عفيف رزق، "أضواء على دور الدبلوماسية في الصراع على بحر قزوين" جريدة "الاتحاد"، ٢٥ أكتوبر ١٩٩٧.

(٤٣) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي ١٩٧١ ــ ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٣١٣ ــ ٣١٤.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٤٩٩.

(٤٥) المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٤٦) James A. Bill, "The Geometry of Instability in the Gulf" in, Jamal S. Al-Suwidi, ed., Iran and the Gulf, op. Cit., pp 101 – 102.

(٤٧) Ibid, Pp. 111 – 112.

(٤٨) Ibid., pp. 109 – 110.

(٤٩) راجع تفاصيل سياسة الأضواء المزدوج والسياسات الأمريكية إزاء إيران والعراق في:

Zbigniew Bbrzezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, "Differentiated Containment", Foreign Affairs, Vol. 76, No. 3, (May – June 1997), pp. 20 – 30.

Graham E. fullr and Irn O. Lesser, "Persian Gulf Myths", Foreign Affairs. Vol. 76, No. 3, (May – June 1997), pp. 42 – 50.

(٥٠) أبرز من تحدث عن هذه الطموحات الإسرائيلية في صياغة واضحة دوري جولد المستشار السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والذي يعمل حاليـــا مندوباً لإسرائيل في الأمم المتحدة.

Dore Gold, "Israel and the Gulf New Security Frame Works for the Middle East", Policy focus – The Washington Institute, Research Memorandum, No. 31, (November 1990), pp. 1 – 5.

(٥١) راجع حول التكوين العرقي والطائفي في دول النظام الإقليمي الخليجي كل من:

James A. Bill, The Geometry of Instability in the Gulf, op. Cit., p. 100.

د. سمعان بطرس فرج الله، "الرؤية الكويتية لأمن الخليج" في: د. عبـــد المنعـــم المشاط، أمن الخليج العربي ــ دراسة في الإدراك والسياسات، مرجع سابق، ص ٨٩ ــ ٩٥.

د. وليد محمود عبد الناصر، "إيران نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار" السياســة الدولية، العدد ١١٧، (يوليو ١٩٩٤)، ص ٣٠ ــ ٣١.

Christine Moss Helms, IRAQ – Eastern Flank of the Arab World, (Washington, Brockings Institution, 1984), pp 25 – 26.

(٥٢) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي ١٩٨١ ــ ١٩٩٢، مرجـــع سابق، ص ٦٧٨.

(٥٣) F. Gregory Gause 111, Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry, op. Cit., p. 49.

(٥٤) Ibid., pp. 59 – 64.

(٥٥) Ibid., pp. 76 – 77.

(٥٦) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي ١٩٨١ ــ ١٩٩٢، مرجـــع سابق، ص ٦٧٩ ــ ٦٨١.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٦٧٩ ــ ٦٨١.

(٥٨) Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran – Saudi Arabia Relations and Regional Order, op. Cit., pp. 3 -8.

(٥٩) Phebe Marr, "Iraq Faces the Twinty First Century: Potentiel Challenges for Gulf States", in: David E. Long and Christicen Koch, Gulf Security in the Twenty – First Century, op. Cit., pp. 26 – 54.

(٦٠) د. وليد محمود عبد الناصر، إيران نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار، مرجع سابق، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٦١) د. نيفين مسعد، "الجديد في العلاقات العربية ـ الإيرانية" بحث مقدم إلى ندوة: العلاقات العربية بدول الجوار: المتغيرات الراهنة والرؤى المستقبلية، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية بالجامعة العربية، ١٦ يونيو ١٩٩٨)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٦٢) Ahmed Hashim, The Crisis of the Iranian State op. Cit., pp. 7 – 24.

راجع أيضا:

ندوة "القبس" حول الوضع الراهن في الخليج وآفاق المستقبل ـ ٧: الوضع الراهن والتجربة الخاتمية"، جريدة "الخليج"، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٨.

خالد السرجاني، "انتخابات مجلس الخبراء ومستقبل خاتمي"، جريدة "الخليج"، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨.

محمد صادق الحسيني، "إيران.. وعودة ترويكا القرار"، جريدة "البيان"، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨.

(٦٣) راجع:

Zbigniew Brezezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, Differentiated Containment, op. Cit., pp. 24 – 30.

Graham E. fullr and Irn O. Lesser, Persian Gulf Myths, op. Cit., pp. 47 – 52.

(٦٤) ريتشارد بوكر، "مخاطر التقارب الأمريكي ـ الإيراني"، جريدة "الاتحاد"، ١١ يوليو ١٩٩٨.

جوزيف سماحة "مقال يكشف جذرية المراجعة الاستراتيجية" جريدة "الخليج"، ٢٩

أكتوبر ١٩٩٨.

مصطفى الحسيني، "التقارب الأمريكي ـ الإيراني": قائمة المطالب والحـزازات والتقابل"، جريدة "الخليج" ٩ أغسطس ١٩٩٨.

(٦٥) د. نيفين مسعد، الجديد في العلاقات العربية ـ الإيرانية، مرجع سابق، ص ٦ ـ ٨.

(٦٦) محمد أبو الفضل، "على هامش زيارة الأسد لطهران ـ آليـات دعـم الموقـف السوري إقليمياً"، جريدة "الخليج"، ٧ أغسطس ١٩٩٧.

(٦٧) "الأسد يدعو لتكتل عربي ـ إيراني"، جريدة "الخليج"، ٢ أغسطس ١٩٩٧.

(٦٨) العزب الطيب الطاهر، "قطر لا ترى تهديدات لأمنها في المنظـور القريـب ـ ريشار: لا أولوية لنظام مضاد للصواريخ في الخليـج"، جريـدة "الخليـج"، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨.

ندوة "القبس" حول الوضع الراهن في الخليج وآفاق المستقبل ـ الكويت والعراق: أية علاقة، أي مستقبل"، جريدة "الخليج"، ٣ نوفمبر ١٩٩٨.

(٦٩) راجع بهذا الخصوص: جميل مطر، "الخلافات تزداد بين دول الغرب"، جريـدة "الخليج"، ١٢ يوليو ١٩٩٧.

شريف الشوباشي، "قانون داماتو..خطوة مهمة في مسلسل المواجهات الاقتصادية بين القوى العظمى" جريدة "الأهرام"، ١٩٩٦/٨/١٢.

د. حسن بكر، "قانون داماتو والشراكة الأوربية ـ الأمريكية"، جريدة "الخليـج"، ٢٨ أغسطس ١٩٩٦.

(٧٠) د. نيفين مسعد، الجديد في العلاقات العربية ـ الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤ ـ ٦.

(٧١) "رضائي: أمن إيران مرتبط بأمن العراق"، جريدة "الخليج"، ٧ يناير ١٩سس٩٨.

(٧٢) جريدة "الخليج"، ٣٠ يونيو ١٩٩٧.

(٧٣) جريدة "الخليج"، ٤ أكتوبر ١٩٩٨.

(٧٤) د. نيفين مسعد، الجديد في العلاقات العربية ـ الإيرانية، مرجع سـابق، ص ٢٣ ـ ٢٨.

(٧٥) سلوى الاسطواني، "مبعوث رافسنجاني اختتم زيارته إلى بغـداد بلقـاء صـدام: دمشق تسعى لمواجهة المتغيرات بمحور سوري ـ عراقي ـ إيرانـي، جريـدة "الشرق الأوسط"، ٢٣ يونيو ١٩٩٧. انظر أيضاً:

- "أول مجموعة إيرانية تصل العراق مجموعة إيرانية تصل العراق لزيـارة العتبات المقدسة"، "الخليج" ١٦ أغسطس ١٩٩٨.

- الإفراج عن٥٩٠٣ عراقيين وإيرانيين في أكبر عملية تبادل أسرى، جريدة "الخليج" ٨ أبريل ١٩٩٨.

(٧٦) د. نيفين مسعد، الجديد في العلاقات العربية ــ الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣١ ــ ٣٦.

انظر أيضاً:

"تأجيل قمة دول الثماني بناء على طلب مصر وإيران"، جريدة "الخليج"، ١٦ نوفمبر ١٩٩٨.

-"طهران: التعاون مع مصر يفشل المؤامرات الإسرائيلية"، جريدة "الخليج"، ٢ نوفمبر ١٩٩٨.

الفصل الثالث

"العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيران"

د. محمد سعد أبو عامود

بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء نظام ما بعد الحرب الثانية ثنائي القطبية شهد العالم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة والتي تتسم بطابع جذري وغير تقليدي الأمر الذي أدى إلى بروز العامل الاقتصادي بوصفه أحد العوامل ذات التأثير الفعال في العلاقات بين الدول، بل أن البعض يرى أنه العامل الحاكم أو المحدد لطبيعة اتجاه العلاقات الدولية المعاصرة، سواء كانت باتجاه التعاون أو التنافس والصراع ومن هنا تأتي أهمية دراسة الجانب الاقتصادي للعلاقات المصرية الإيرانية خلال عقد التسعينيات، خاصة وأن الإطار الإقليمي الذي يضم الدولتين قد شهد مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية الجديدة التي لا تقل في حدتها وجذريتها عما شهده العالم.

وتثير دراسة هذه العلاقات من الناحية الاقتصادية عدة تساؤلات:

أولاً: ما هو واقع العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الإيرانية القائم الآن؟

ثانياً: ما هي أهم العوامل المؤثرة على هذه العلاقات؟

ثالثاً: ما هو تأثير المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة على هذه العلاقات؟

رابعاً: ماذا عن الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية؟ وتثير دراسة الرؤية المستقبلية عدة تساؤلات منها ما يتعلق بالفرص المتاحة للتعاون ومجالات هذا التعاون، وكذلك المجالات التي يمكن أن تكون محلاً للتنافس والصراع وذلك من أجل التوصل إلى رؤية لتنمية مجالات التعاون وآلية للتعامل مع عوامل التنافس والصراع.

خامساً: هل يمكن خلق أرضية اقتصادية مشتركة تكون أساساً للعلاقات الاقتصادية والسياسية المصرية في المستقبل؟ بحيث يتحول العامل السياسي إلى عامل تابع للعامل الاقتصادي.

للإجابة على هذه التساؤلات تتحدد خطة البحث على النحو التالي:

١- واقع العلاقات الاقتصادية المصرية ـــ الإيرانية القائم الآن.

٢- العوامل المؤثرة على هذه العلاقات.

٣- نحو رؤية مستقبلية للعلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية.

٤- خاتمة الدراسة: نحو بناء أرضية اقتصاديـــة مشـــتركة للعلاقـــات الاقتصادية المصرية ـــ الإيرانية.

المبحث الأول

واقع العلاقات الاقتصادية المصرية - الإيرانية

شهدت العلاقات الاقتصادية المصرية – الإيرانية نمواً ملحوظاً في عهد الشاه محمد رضا بهلوي والرئيس أنور السادات نتيجة لتوجههما السياسي المتقارب فضلاً عن الصداقة الشخصية التي جمعت بينهما، ولقد تجسد ذلك في قائمة متنوعة من مجالات الاستثمار المشترك كان من ثمارها، شركة مصر – إيران للغزل والنسيج والتي تأسست عام ١٩٧٥ برأس مال مصري (٥١%) ، إيراني (٤٩%)، والمؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي والتي يبلغ إنتاجها السنوي ١٧٠ مليون دولار، وبنكا مصر – إيران للتنمية ومصر إيران، ولقد بلغت أصول الأول مليار و ١٤٦ مليون دولار.هذا فضلاً عن تدفق النفط الإيراني إلى الأسواق الأوربية عبر خط سوميد المصري (١).

كما قدم قرضاً ميسراً لمصر خلال هذه الفترة تصل قيمته إلى ١٥٠ مليون دولار وقدم هدية للشعب المصري تمثلت في ١٠٠٠ أتوبيس من المصانع الإيرانية (٢).

إلا أن العلاقات المصرية – الإيرانية قد شهدت انتكاسة واضحة بعد سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية التي قطعت حكومتها العلاقات الدبلوماسية مع مصر عام ١٩٧٩ وقد تداخلت بعد ذلك العديد من العوامل الإقليمية والدولية التي جعلت العلاقات بين البلدين تأخذ طابعاً صراعياً على مدى حوالي خمسة عشر عاماً، وهو ما كان له تأثير واضح على العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي شهدت حالة من الجمود الواضح إذ يمكن القول أنها اقتصرت على استمرار عمل المشروعات المشتركة التي سبق إقامتها

قبل عام ١٩٧٩ واستمرار استخدام إيران لخط سوميد في نقل صادراتها البترولية إلى الدول الأوربية.

ويتفق عدد من الباحثين على أن الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى الآن قد شهدت هدوءاً نسبياً في العلاقات المصرية ـ الإيرانية وانخفاضاً ملحوظاً في حدة التوتر، الأمر الذي كان له أثر واضح على العلاقات الاقتصادية بين البلدين حيث شهدت هذه الفترة تبادلاً للزيارات بين رجال الأعمال والمسئولين الاقتصاديين في البلدين، كما شهدت تنسيقاً وتقارباً في المواقف في نطاق بعض المؤتمرات الدولية التي انعقدت خلال هذه الفترة. ومن ثم سنعرض لأهم جوانب التطور في هذه العلاقات خلال الفترة من علم ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨ من خلال مؤشرين أساسيين هما:

أولاً: نشاط حركة الوفود الاقتصادية بين القاهرة وطهران.

ثانياً: التنسيق في المواقف من خلال اللقاءات التي تمت في المؤتمرات الدولية (٤).

أولاً: نشاط حركة الوفود الاقتصادية بين القاهرة وطهران

بدءاً من عام ١٩٩٤ بدأت حركة الوفود الاقتصادية المتبادلة بين البلدين وكانت القضايا محل البحث آنذاك تدور حول معالجة مسألة الديون المستحقة لإيران على مصر، ووضع المؤسسات المالية والاقتصادية المشتركة التي تم إنشاؤها قبل عام ١٩٧٩، وفي نوفمبر ١٩٩٤ وافقت مصر على تقديم آلات ومعدات لإيران قيمتها ١٤٨ مليون دولار كمدفوعات لقرض حصلت عليه مصر عام ١٩٧٥، ومن ثم فإن مشكلة الديون الإيرانية قد تم حلها، وهو ما اعتبره بعض المسئولين المصريين مقدمة أساسية لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين (٥).

أما فيما يتعلق بأوضاع المؤسسات المالية والاقتصادية المشتركة القائمة فيبدو أنه قد تم الاتفاق على استمرارها وفقاً للقواعد القانونية والتي أنشئت في إطارها.

بعد ذلك اتجه البحث نحو سبل تنشيط التعاون المشترك بين البلدين في بعض المجالات الاقتصادية كإنتاج السكر والنقل وصناعة الغزل والنسيج، وقد بدأ هذا التنسيق بلقاء على هامش قمة استانبول للدول الثماني الإسلامية عام ١٩٩٧، ثم عقد لقاء آخر بعد ذلك بين أعضاء اتحادي الصناعات في البلدين في نوفمبر ١٩٩٧ تم خلاله الاتفاق على مساهمة مصر في تأسيس خمسة مصانع للسكر في إيران، وتزويدها بخبرات ومعدات مصرية، ومساهمة إيران في المقابل في إنشاء مصنعين للغزل والنسيج في مصر وتصديرها ١٠٠٠ حافلة ركاب لها، كما تم بحث سبل مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ ٧٠ مليون دولار تشمل ٢٩ مليون دولار واردات إيران من مصر، و ٤١ مليون دولار صادرات إيرانية لمصر، هذا علاوة على بحث التنسيق في مجال تصدير منتجات البلدين إلى دول شمال أفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز [٦].

وفي مطلع عام ١٩٩٨ زار وفد من اتحاد الصناعات المصرية ضم رجال أعمال ومستثمرين مصريين إيران تلبية لدعوة من نظيره الإيراني وقد ضم الوفد ممثلين للقطاعات المعنية بالتعاون الثنائي بين البلدين وهي: الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية، السيارات والأدوية.

وقد صرح د. عبد المنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات المصرية، بأن الوفد سيبحث مع المسئولين الإيرانيين سبل تنفيذ المشاريع المشتركة التي تم الاتفاق عليها في لقاء سابق عقد بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٧ بالإضافة إلى مناقشة المعوقات التي تواجه إنشاء الشركة الإسلامية للتسويق بين دول مجموعة الثماني الإسلامية برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار،وإقامة معرض للمنتجات المصرية في طهران [٧].

وفي يونيو ١٩٩٨ وصل إلى القاهرة وفد صناعي واقتصادي إيراني برئاسة علي حاموش رئيس اتحاد الصناعات والمناجم رداً على الزيارة التي

قام بها وفد اتحاد الصناعات المصرية في فبراير ١٩٩٨ وقد تركزت المباحثات حول عقد صفقة متكافئة قيمتها ٤٠ مليون دولار وتنفيذ عدة مشاريع في مجالات الملابس الجاهزة والحديد والصلب والصناعات الكيماوية وتقطير السكر وقطع غيار السيارات وبناء السفن والأثاث وتنظيم معرض للسلع والمنتجات المصرية في الربع الأخير من عام ١٩٩٨.

وقد صرح وكيل اتحاد الصناعات المصرية بأن المباحثات أكدت على أولويات التعاون الاقتصادي والاستثماري والصناعي بين الجانبين، من خلال استكشاف الفرص التصديرية والاستيرادية والاستثمارية، وقد تم بحث إمكانية تشكيل مجلس رجال أعمال مشترك، ومساهمة الجانب الإيراني في المشروعات كمشروع توشكى وشرق العوينات وتنمية سيناء.

وقد التقى الوفد الإيراني في أثناء زيارته بوزراء الصناعة والتجارة والصحة في مصر وخلال هذه الزيارات تم توقيع اتفاق تجاري بين البلدين لأول مرة منذ تسعة عشر عاماً (٨).

وقد أوضح مدير الشركة المصرية لضمان الصادرات في أكتوبر ١٩٩٨ أن هناك رغبة لدى بعض المصدرين المصريين لتوجيه صادراتهم إلى إيران في قطاعات الأدوية والمنسوجات والغزل وبعض القطاعات الأخرى الأمر الذي جعل الشركة تعد لزيارة وفد منها إلى طهران خلال عام ١٩٩٨ للاتفاق النهائي مع ثلاثة مصارف إيرانية على التعاون في مجال ضمان الصادرات المصرية إلى إيران وقد صرح رئيس الشركة المصرية لضمان الصادرات بأن الوفد سيجري محادثات مع مسئولي ثلاثة مصارف إيرانية هي ميلات صادرات إيران، ملي إيران مشيراً إلى أن الزيارة تلبي رغبة المصدرين المصريين في تصدير منتجاتهم إلى إيران في ظل التقارب الاقتصادي المشترك بين البلدين، وأوضح أن الشركة ستوفر تغطية تأمينية للمصدر المصري في حدود ٨٠% من قيمة العمليات التجارية ضد مخاطر عدم السداد بسبب وقوع الأخطار التجارية الخاصة بالمستورد وكذلك المخاطر السياسية الخاصة بدولة المستورد (٩).

ثانياً: التنسيق في المواقف الاقتصادية بين الدولتين من خلال اللقاءات التي تمت في المؤتمرات الدولية.

كانت اللقاءات التي تمت بين المسئولين المصريين والإيرانيين في المؤتمرات الدولية بمثابة أحد المجالات التي تم فيها التنسيق في المواقف في العديد من المجالات ومنها المجال الاقتصادي، وكانت نقطة البداية لهذا الاتجاه في مؤتمر القاهرة للسكان الذي عقد عام ١٩٩٤ والذي شاركت فيه إيران، وكان الموقف الإيراني محل اهتمام وتقدير من الجانب المصري، ثم شاركت مصر في مؤتمر نظمته منظمة التجارة العالمية الحرة في طهران عام ١٩٩٥ حول الإغراق البيئي والإغراق الاجتماعي، وهما من الموضوعات التي أثارتها الدول الصناعية المتقدمة تجاه الدول النامية، حيث رأت الدول الصناعية أن الدول النامية لا تأخذ بالجوانب الخاصة بحماية البيئة ولا حماية العمالة عند قيامها بالنشاط الإنتاجي وهي الأمور التي تراعيها الدول المتقدمة الأمر الذي يجعل من حق الدول المتقدمة فرض رسوم إغراق على وارداتها من الدول النامية وقد حدث تنسيق في هذا المؤتمر بين الجانب المصري والجانب الإيراني وبقية الدول النامية للرد على هذه الدعاوى وطالبت الدولتان بإعطاء مهلة للدول النامية لتوفيق أوضاعها البيئية والاجتماعية بما يتوافق واتفاقية التجارة الحرة، كما طالبت الدول بتقديم المساعدات الفنية للدول النامية وفاءاً بالالتزامات المقررة عليها في هذه الاتفاقية (١٠)، كما أيدت إيران الموقف المصري في اجتماعات منظمة العمل الدولية بجنيف عام ١٩٩٧ حول ضرورة مراعاة ظروف الدول النامية عند وضع قواعد تشغيل العمال (١١). ثم كان دخول الدولتين إلى تجمع الدول الثماني الإسلامية الذي دعا إليه رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان وقد جاء في الوثيقة التأسيسية لهذا التجمع والتي وقعت باستانبول في ١٩٩٧/٦/١٥ أن أهداف هذا التجمع تتلخص في الآتي:

١ـ تنسيق المواقف في المحافل الدولية والتبادل التجاري والصناعي والعلمي والتكنولوجي والمعلوماتي والاتصالي.

٢ـ التعاون في مجال البنوك والسياحة والثقافة والبيئة والرياضة.

٣ـ تفعيل سياسات الخصخصة والعمل على مكافحة الفقر، وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية.

وقد اعتمدت لتحقيق ذلك ستة مشاريع هي: تأسيس بنك المعلومات، شركة دولية لتسويق إنتاج الدول الأعضاء فيما بينهم، ومع الخارج، شركة إسلامية للتأمين، ومشروع لإنتاج الطائرات الزراعية، وآخر للتعاون في مجال الثروة السمكية، وثالث لمكافحة الفقر (١٢).

والملاحظ أن الجانب المصري ممثلاً في رجال الأعمال المصريين قد أبدى اهتماماً بإنشاء شركة التسويق بين الدول الأعضاء باعتبار أنها يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مجال تنمية حركة التبادل التجاري بين دول المجموعة (١٣).

قمة طهران ديسمبر ١٩٩٧

كانت قمة طهران الإسلامية والتي انعقدت في الفترة من ٩ إلى ١١ديسمبر ١٩٩٧ إحدى المناسبات التي شهدت تفاعلات مصرية إيرانية هامة، وقد صدر عن هذه القمة ثلاثة وثائق رسمية الأولى بعنوان إعلان طهران، والثانية رؤية لإعلان طهران، والثالثة البيان الختامي.

وأكثر هذه الوثائق تفصيلاً هي إعلان طهران، وقد ربط هذا الإعلان بين تحقيق التضامن والأمن في العالم الإسلامي وإنشاء سوق إسلامية مشتركة بوصفها تمثل خطوة مهمة نحو تدعيم التضامن الإسلامي وتعزيز حصة العالم الإسلامي في التجارة العالمية.

كما خصص الإعلان جزءاً مستقلاً للمسائل الاقتصادية وهو الجزء الثالث بعنوان التنمية الشاملة والمتوازنة والشاملة، وقد أبرز هذا الجزء أهمية التنمية المستدامة والمتوازنة والشاملة في كافة المجالات بالنسبة للعالم الإسلامي، وأكد على أهمية المشاركة الفعالة لأوسع فئات المجتمع في مختلف مجالات التنمية، ودعا إلى زيادة التجارة والاستثمارات داخل العالم الإسلامي وأكد على الحاجة إلى التنسيق بين الدول الأعضاء لتعزيز دورها ومشاركتها

في النظام الاقتصادي العالمي، وفي عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ورفضت الدول الإسلامية التصرف من جانب واحد وتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق أراضي الدولة، وحصر الإعلان جميع الدول على اعتبار ما يسمى بقانون داماتو الأمريكي لاغياً وكأن لم يكن [١٤].

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية

من خلال متابعة تطورات العلاقات المصرية الإيرانية خلال السنوات الثماني الأخيرة يمكن القول بأن العوامل السياسية كان لها تأثير واضح على العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلا أن هذا لا يعني عدم وجود عوامل أخرى لعبت دوراً مؤثراً على هذه العلاقات خاصة العوامل ذات الطابع الاقتصادي ومن ثم سنحاول أن نوضح بعض العوامل الاقتصادية التي أثرت بالفعل على العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الإيرانية، إلى جانب العوامل السياسية المعروفة والتي عالجتها العديد من الدراسات الأخرى، ثم ننتقل بعد ذلك إلى الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي حد يمكن أن تؤثر المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة على العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الإيرانية؟

ومن ثم تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى فرعين هما:

أولاً: العوامل الاقتصادية وأثرها على العلاقات المصرية الإيرانية.

ثانياً: المتغيرات العالمية والإقليمية وأثرها على هذه العلاقات ولنتابع ذلك بالتفصيل.

أولاً: العوامل الاقتصادية وأثرها على العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية.

نقصد بالعوامل الاقتصادية في هذه الدراسة العوامل المرتبطة بالنظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في البلدين وإلى أي حد كان لها تأثير على هذه العلاقات.

فيما يتعلق بإيران فمنذ الإطاحة بنظام الشاه عام ١٩٧٩ وتغير هوية الحكم على كافة الأصعدة والاقتصاد يشكل إحدى هذه المشكلات الكبيرة التي ظهرت مع بزوغ نظام يقوم على أيديولوجية قلما اعتمدت في إدارة بلد ما، وما دام الحكم دينياً بحسب التأويل الخميني كان لابد من إخضاع الاقتصاد إلى جانب الأمور الأخرى إلى الأيديولوجية الدينية، إلا أن علماء الدين في إيران لم يستطيعوا التوصل إلى نظرية تكون أساساً لنظام اقتصادي متكامل، فما جرى منذ ١٩٧٩ إنما كان تجريب لنظريات وأساليب لكل حالة على انفراد وحتى هذه المعالجة كانت تصطدم بعقبات نابعة من مواقف العلماء المستمدة من الشرع وعلى أساس اجتهاداتهم، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الإسلامية بوضع يدها على أراضي الإقطاعيين وكبار الملاك وقامت بتوزيع الأراضي على الفلاحين لزراعتها إلا أن ذلك لم يتم على أساس دستوري لأن مسألة الملكية ومشروعيتها تجاذبتها آراء متباينة لفقهاء الدستور الذين يتولون مسئولية مطابقة القوانين التي يسنها مجلس الشورى مع الموازين والأحكام الفقهية، ولقد ظل الخلاف الفقهي قائماً ومستمراً حول العديد من القضايا الاقتصادية حتى الآن، وذلك بالرغم من قيام مرشد الثورة السيد علي خامنئي بتشكيل لجنة جديدة عام ١٩٩٣ مهمتها تحديث الفقه بما يلبي حاجة الدولة والمجتمع [١٥].

من ناحية أخرى فإن الاقتصاد الإيراني لا زال يعتمد أساساً على النفط وهذا ما يؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي نتيجة التذبذب المستمر في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، والتراجع المستمر للعائدات النفطية لانخفاض أسعاره عالمياً.

وإذا نظرنا إلى الوضع في المؤسسات الاقتصادية الإيرانية فسنجد أن النظام المصرفي الإيراني لا يلبي حاجة الاقتصاد، بل أن عدداً من الخبراء الاقتصاديين الإيرانيين قد أوضحوا في أكثر من مناسبة بأنه على الرغم من التحول إلى النظام المصرفي اللا ربوي إلا أن النظام المصرفي لم يستطع حتى الآن ترتيب أوضاعه بما يتلاءم والحياة الاقتصادية في البلاد.

أما القطاع الصناعي فقد تراجع بوضوح خلال السنوات الأخيرة لأن الصناعة الإيرانية كانت مرتبطة بشركات ومصانع غربية وأمريكية، وقد أدى الحصار الاقتصادي والإجراءات التي طبقت بعد الثورة وظروف الحرب، إلى انقطاع الصلة بالشركات الأم مما أصاب الصناعة الإيرانية بالشلل، وأضحت المصانع الإيرانية بحاجة إلى تحديث وهو ما يعني العودة للاتصال بالشركات الأم الخارجية، إلا أن هذا الأمر أيضاً محل خلاف فقهي.

كما أن المصانع التي صودرت من أصحابها من كبار الشخصيات المالية والسياسية إبان عهد الشاه أنيطت ملكيتها بمؤسسات أنشئت بعد الثورة مثل مؤسسة المستضعفين ومؤسسة عوائل الشهداء ومؤسسة السهادي هذه المؤسسات تعمل كلها خارج إطار القوانين المالية الأمر الذي يضر بالاقتصاد الإيراني.

ومن العوامل الأخرى التي أضرت بالاقتصاد الإيراني خروج أعداد كبيرة تقدر بمئات الآلاف من المهندسين والخبراء وأصحاب رؤوس الأموال وهؤلاء يستثمرون أموالهم في الخارج ويرى الخبراء الاقتصاديون الإيرانيون أن الأموال الإيرانية المستثمرة في أوربا تكفي لمعالجة أزمة الاقتصاد الإيراني، وبالرغم من جهود الحكومة الإيرانية لإقناع رجال الأعمال الإيرانيين المقيمين بالخارج بالعودة إلى إيران إلا أن هذه المساعي لم تنجح في تحقيق النتائج المرجوة وذلك خوفاً من تكرار عمليات التأميم التي طاولت غالبية الشركات والمصانع في بداية العهد الجمهوري [١٦].

أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية التي يمكن اتباعها، فهي محل جدل ونقاش لم يحسم بعد، فبينما يرى التيار المعتدل أن السياسة الاقتصادية التي اتبعت في عهد الخوميني كانت العامل الأساسي في تدهور الأوضاع

الاقتصادية في البلاد ومن ثم يدعو الجناح المعتدل إلى بيع المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص بأسعار مناسبة وإلغاء الضرائب والاكتفاء بضريبتي الخمس والزكاة وإيجاد حريات اقتصادية أكبر، فإن التيار المتشدد يهاجم هذه المقترحات ويوجه النقد إلى سياسة التوازن الاقتصادي التي بدأ تطبيقها في عهد الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني ويرى هذا التيار أن هذه السياسة كانت سبباً في مظاهر الفقر والحياة الصعبة التي يعيشها المواطن الإيراني بسبب التضخم والأزمة الاقتصادية وعدم وجود سيولة نقدية [١٧] ومع تولي السيد محمد خاتمي مهام الرئاسة أعلن في أكتوبر ١٩٩٨ عن عزمه التقدم إلى مجلس الشورى بسياسة اقتصادية جديدة من أبرز معالمها إتاحة المزيد من الفرص للقطاع الخاص، والانفتاح الاقتصادي على العالم، وجذب رجال الأعمال الإيرانيين المقيمين بالخارج للاستثمار بإيران، إلا أنه منذ بداية فترة رئاسة خاتمي فإن التوتر يتصاعد في إيران بين المعتدلين والمتشددين الأمر الذي يؤثر على الاستقرار السياسي اللازم للبدء في تطبيق هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، إلا أن الملاحظ أن سياسة خاتمي الخارجية قد حققت لإيران مكاسب سياسية هامة في الفترة الأخيرة خاصة في نطاق علاقاتها بدول الجوار الأمر الذي قد يساعد في المرحلة المقبلة على ترجمة هذه المكاسب السياسية إلى أنشطة اقتصادية [١٨].

إن ما نخلص إليه من خلال هذا العرض يتلخص في أن العوامل الاقتصادية النابعة من البيئة الداخلية الإيرانية قد جعلت الاقتصاد الإيراني يعاني من أزمات عديدة على مستوى القطاعات الإنتاجية المختلفة والمؤسسات والسياسات الاقتصادية الأمر الذي يشكل عقبة أمام التفاعلات الاقتصادية الخارجية.

أما فيما يتعلق بمصر فإن الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية المصرية خلال السنوات الأخيرة كان صوب الأخذ بنظام اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخلق البيئة المواتية للاستثمار، وقد حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري نجاحاً واضحاً في الفترة الأخيرة[١٩]، إلا أنه فيما يتعلق بموضوع هذه الدراسة فإن النظام الاقتصادي

المصري والسياسات الاقتصادية المصرية، كانت باتجاه مختلف إلى حد كبير حتى عام ١٩٩٣ مع السياسات الاقتصادية الإيرانية، ومن ثم نجد أن بداية التفاعلات الاقتصادية المصرية الإيرانية قد بدأت منذ عام ١٩٩٤ أي منذ بدأت إيران تحاول تطبيق بعض السياسات الاقتصادية الجديدة، ومن ثم يمكن القول بأن العوامل الاقتصادية بالمفهوم المتقدم لم تكن تشجع على تطوير العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية لاختلاف النظم والسياسات الاقتصادية بين البلدين، ولعدم وضوح الرؤية لمن يرغب في التعامل مع إيران حول طبيعة السياسات الاقتصادية الإيرانية إضافة إلى ازدياد درجة المخاطرة نتيجة لعدم الاستقرار الداخلي في إيران التي تمر بمرحلة انتقال صعبة بين مرحلة الثورة ومرحلة الدولة[٢٠].

ثانياً: المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة وأثرها على العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية

منذ بداية عقد التسعينيات يشهد العالم مجموعة من المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة في مختلف المجالات خاصة المجال الاقتصادي وفي هذا الجزء من الدراسة سنبدأ بعرض لأهم المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة خاصة ذات التأثير على العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الإيرانية.

وأبرز هذه المتغيرات إنشاء منظمة التجارة العالمية الحرة ووضع القواعد الدولية لتحرير حركة التجارة العالمية من كافة القيود وفتح الأسواق الوطنية أمام السلع والخدمات الأجنبية بالإضافة إلى تنظيم حقوق الملكية الفكرية.

ولقد أدى هذا الوضع إلى بروز العديد من المشكلات أمام الدول النامية ومنها مصر وإيران خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة اقتصادها ومؤسساتها الاقتصادية بما يتواءم والظروف الجديدة، كما برزت مشكلات أخرى تتعلق بالقيود التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على صادرات الدول النامية

إلى أسواقها، بالإضافة إلى عدم التزام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها المبرمة في نطاق اتفاقية التجارة العالمية الحرة من حيث تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية للدول النامية.

هذه المشكلات خلقت واقعاً اقتصادياً جديداً يمثل تهديداً للمصالح الاقتصادية للدول النامية الأمر الذي يتطلب تنسيقاً في المواقف فيما بينها ومن هذه الدول مصر وإيران.

متغير آخر من المتغيرات الجديدة يتمثل في ازدياد أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات بين الدول على حساب العامل الأيديولوجي، فالمصالح الاقتصادية أصبح لها الأولوية في نطاق هذه العلاقات، ومن ثم اتجهت معظم دول العالم إلى إعادة صياغة علاقاتها الدولية استناداً إلى هذا المعيار الجديد ولا تخرج مصر وإيران عن هذه القاعدة.

متغير ثالث تمثل في الاتجاه المتنامي نحو الأخذ بنظام اقتصاد السوق في معظم دول العالم باعتباره من أفضل الأنظمة الاقتصادية التي أثبتت جدارتها النسبية في إدارة النشاط الاقتصادي، وما ترتب على ذلك من ازدياد قوة رجال الأعمال بوصفهم قوة مؤثرة في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم، وهو ما وضح في كل من مصر وإيران، ففي مصر ازدادت قوة تأثير رجال الأعمال، وفي إيران أضيفت عناصر قوة جديدة لما يطلق عليه قوة البازار وهم رجال الأعمال الإيرانيون، كما أن الأخذ بنظام اقتصاد السوق يتطلب إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من حدة الآثار السلبية المتوقعة على شرائح اجتماعية كبيرة في الدول التي تطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وهو ما يفرض على هذه الدول تبادل الخبرات في هذا المجال.

عامل رابع يتمثل في ازدياد أهمية الاعتماد المتبادل بوصفه يشكل عاملاً مؤثراً في الأوضاع الاقتصادية في معظم دول العالم دون استثناء وهو ما يفرض نوعاً من التنسيق بين الدول لتعظيم المكاسب وتجنب الخسائر أو التقليل من حدتها.

العامل الخامس تمثل في الانخفاض الواضح في أسعار المواد الأولية في العالم خاصة النفط والذي يمثل مصدراً أساسياً للدخل في كل من مصر وإيران.

هذه العوامل الخمس يمكن القول بأنها خلقت مساحة مشتركة بين مصر وإيران تتطلب درجة من درجات التنسيق الاقتصادي فيما بينهما حيث تواجه الدولتان العديد من المشكلات الناتجة عن هذه المتغيرات الجديدة، فالمشكلات الناتجة عن تطبيق اتفاقية التجارة الحرة، وضعف القدرة التنافسية، والعجز المزمن في الميزان التجاري، وتراجع العوائد المالية الخارجية من العملات الحرة خاصة العوائد النفطية المباشرة وغير المباشرة، ومشكلة جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار، ونقل التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتطوير القطاع الإنتاجي، إضافة إلى مواجهة القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدولتين.

إن هذه العوامل والمشكلات الناتجة عنها وإن اختلفت في حدتها ومضمونها بالنسبة لكل من مصر وإيران إلا أنها في المحصلة النهائية قد أوجدت مجالات لتنسيق المواقف فيما بينهما خاصة على الصعيد الاقتصادي، وهو ما وضح في العديد من المؤتمرات الدولية التي جمعت بين البلدين.

ثالثاً: المتغيرات الإقليمية الجديدة وأثرها على العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الإيرانية

خلال عقد التسعينات ظهرت مجموعة من المتغيرات الإقليمية الجديدة التي يرى الباحث أن لها أثراً على العلاقات المصرية الإيرانية بصفة عامة العلاقات الاقتصادية بصفة خاصة وفيما يلي تعرض لأهم هذه العوامل من زاوية تأثيرها على العلاقات الاقتصادية بين البلدين:

١ــ بدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي ــ الإسرائيلي وطرح العديد من المشروعات الإقليمية لتنظيم التعاون الاقتصادي والعلاقات

الاقتصادية الإقليمية، وقد مثلت بعض هذه المشروعات مجالات للاختلاف ومجالات أخرى للاتفاق بين مصر وإيران، فالرؤية الإيرانية لدور وموقع دول الخليج العربية في سياق التعاون الاقتصادي الإقليمي تختلف عن الرؤية المصرية، فإيران تريد تكوين تكتل خليجي تلعب فيه دوراً مؤثراً ومصر ترى ضرورة ربط دول الخليج العربية بالإطار العام الشامل للتعاون الاقتصادي العربي الأمر الذي أوجد نوعاً من التنافس بين الدور المصري والدور الإيراني في هذا المجال، أما المشروع الشرق أوسطي والذي كانت تمثل فيه إسرائيل موقع القلب والقيادة، فقد أوجد نوعاً من أنواع التلاقي بين إيران ومصر حيث أن بروز الدور الإقليمي الإسرائيلي المهيمن والمدعوم من الولايات المتحدة يمثل تهديداً مباشراً للدور الإقليمي لكل من مصر وإيران، ومن ثم كان دخول مصر وإيران لتكتل الدول الثماني الإسلامية وإن كانت إمكانية تفعيله محدودة إلا أنه يعبر عن محاولة من جانب كل من إيران ومصر لإقامة مشروع إقليمي مختلف عن المشروع الشرق أوسطي أما المشروع التركي الذي يقوم على أساس فكرة الماء مقابل النفط فقد أوجد أيضاً مجالاً للتلاقي بين مصر وإيران، باعتبار أن هذا المشروع سيؤدي إلى ازدياد قوة الدور الإقليمي التركي اقتصادياً وسياسياً الأمر الذي يؤدي إلى خلل جديد في التوازن الإقليمي خاصة بين الدول الإقليمية الكبيرة كمصر وإيران (٢١).

٢-التحالف التركي الإسرائيلي: أوجد هذا التحالف التركي الإسرائيلي والذي يشمل مجالات عديدة دافعاً جديداً للتنسيق بين مصر وإيران، خاصة وأن الرؤية المصرية تلاقت مع الرؤية الإيرانية حول خطورة الآثار الناتجة عن هذا التحالف على الأوضاع في المنطقة (٢٢).

٣-الأزمة العراقية بعد حرب الخليج الثانية: مثلت الأوضاع المتأزمة في العراق بعد حرب الخليج الثانية والتي باتت تهدد بتقسيم هذا البلد مجالاً آخر للتلاقي بين المصالح الإيرانية والمصرية، فإيران وإن كانت ترغب في بقاء العراق ضعيفاً حتى لا يمثل تهديداً لها في المستقبل إلا أنها في ذات الوقت لا ترغب في

تقسيم العراق لأن هذا يمثل خللاً يهدد الأمن القومي الإيراني خاصة فيما يتعلق بالأكراد، كما أنه يقدم نموذجاً أو سابقة يمكن أن تتكرر في إيران التي يتكون شعبها من عدة أعراق، كما أن مصر ترى أن تقسيم العراق يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي ويقود إلى حالة من الفوضى في المنطقة تؤثر على الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الإقليمي [٢٣].

٤- التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز: ازداد الاهتمام الإيراني التركي بهذه المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وبروز واقع جديد يتصف بفراغ القوة الأمر الذي شجع طهران وأنقرة على الدخول في تنافس شديد لاستغلال هذا الفراغ وخدمة طموحاتها الوطنية ويقوم هذا التنافس على توظيف معطيات راسخة تميز علاقات هذين البلدين بهذه المنطقة وأبرزها الجوار الجغرافي والامتداد الحضاري والدين الإسلامي والتواصل العرقي وتداخل الأقليات وانتشار اللغتين التركية والفارسية، من ناحية أخرى يقوم هذا التنافس على الخصوصيات السياسية والاقتصادية والجغرافية لكل من البلدين حيث تتقدم تركيا وإيران نحو جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز في شكل نموذجين متميزين إذ تعمل تركيا على تقديم نفسها كنموذج يقتدى به بما يتضمنه هذا النموذج من ديمقراطية برلمانية ودولة قومية علمانية قوية متعددة الثقافات واقتصاد للسوق متطور وانتماء للحلف الأطلسي في حين تجتهد إيران في إعطاء الأولوية لأهمية مصادرها النفطية واستقلال سياستها تجاه روسيا والولايات المتحدة والترويج لنموذجها السياسي في هدوء واعتدال.

والملاحظ أن النشاط التركي في هذه الدول يركز على الروابط الثقافية والحضارية بين تركيا وهذه الدول إذ يقوم التحرك التركي على أساس إحياء الفكرة الطورانية أما التحرك الإيراني فإنه يركز على العامل الديني والاقتصادي وفي مقدمة ذلك استغلال إمكانات إيران في ميدان الطاقة وتطوير دور إيران كخط عبور نحو الخليج العربي والعالم الخارجي وبالتالي فك العزلة الجغرافية التي تعاني منها جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز

الإسلامية وقد قامت إيران بالفعل بالعديد من المشروعات الحيوية في هذا المجال خاصة في مجال النقل والمواصلات وفي مجال صناعة النفط ونقله (٢٤).

أما الدور المصري في نطاق الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز فإنه يركز على تقديم الدعم الفني والثقافي لهذه الدول من خلال إنشاء صندوق للدعم الفني لهذه الدول، كما تسعى مصر إلى تطوير علاقاتها الثقافية مع هذه الدول ذات الأغلبية السنية من خلال الأزهر الشريف، وتسعى كذلك إلى إقامة علاقات اقتصادية معها بوصفها كانت تمثل أسواقاً لتصدير المنتجات المصرية في ظل الاتحاد السوفييتي السابق (٢٥).

ولا شك أن التنافس التركي – الإيراني في هذه المنطقة الهامة التي أصبحت تنال اهتماماً دولياً كبيراً بحكم الاحتياطيات النفطية الكبيرة بها إضافة إلى قربها الجغرافي من المنطقة العربية وروابطها التاريخية والثقافية والحضارية بالدول العربية، يتطلب سياسة عربية مشتركة مدروسة تجاه هذه الدول وبالنسبة لمصر فإن لها مصالح اقتصادية مع هذه الدول خاصة في مجال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وهو ما يتطلب نوعاً من أنواع التنسيق بين مصر وتركيا وإيران، من أجل التوصل إلى صياغة لوضع منظومة من السياسات الاقتصادية المنسقة على الأقل بين الدول الثلاث على أساس المصالح المتبادلة والمتوازنة بما يؤدي إلى إحلال التعاون محل التنافس والصراع فيما بينهما.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن المتغيرات العالمية الإقليمية الجديدة كان لها أثر على العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية من حيث أنها خلقت فرصاً يمكن الاستفادة منها ومخاطر يجب تجنبها أو التخفيف من حدتها، كما أنها خلقت مساحة بين مصر وإيران تتيح الفرصة للتنسيق والتعاون بدلاً من الصراع والتنافس حيث أن تكلفة البديل الآخر وفقاً لكل المعطيات لا تتناسب مع أي عائد متوقع في حين أن العائد من التنسيق والتعاون يمكن أن يكون أكبر من أي تكلفة يتطلبها.

المبحث الثالث

نحو رؤية مستقبلية للعلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية

من خلال التحليل المتقدم في المبحثين الأول والثاني يمكن القول بأن ثمة عوامل جديدة قد برزت خلال السنوات الأخيرة سواء على المستوى الداخلي في مصر وإيران أو على المستوى الإقليمي وكذلك على المستوى العالمي، وأن محصلة التفاعل بين هذه العوامل قد أوجدت واقعاً جديداً يدفع نحو ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية وفي ذات الوقت أوجد بعض المحددات التي تمثل عوائق أو عقبات أمام تطوير هذه العلاقات، الأمر الذي يفرض على طرفي العلاقة اتخاذ خطوات مدروسة بدقة من أجل تطوير هذه العلاقة وإزالة العقبات أو التخفيف من حدتها أو الالتفاف من حولها، خاصة وأن تطوير هذه العلاقات الاقتصادية سوف يكون له نتائجه ليس على المستوى الثنائي فحسب ولكن على المستوى الإقليمي والدولي في ظل الواقع المعاصر الذي يتسم بالتعقيد وتشابك المصالح (٢٦).

ومن ثم فنقطة البدء لتطوير هذه العلاقات لابد وأن تكون نقطة ملائمة بالنسبة للعوامل التي تدفع نحو تطوير هذه العلاقات وفي ذات الوقت بعيدة بدرجة مناسبة عن الضغوط التي تحد من هذا التطور، ويبدو أن البلدين قد حددا هذه النقطة بدائرة رجال الأعمال في البلدين، حيث أن معظم التفاعلات الاقتصادية المصرية ــ الإيرانية قد تركزت في نطاق اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الصناعة والمناجم الإيراني، وقد أوجدت هذه التفاعلات إمكانية التعرف على فرص الاستثمار والاستيراد والتصدير في البلدين، بدليل أن المصدرين المصريين وفقاً لتصريحات مسئول باتحاد الصناعات المصرية قد أبدوا رغبة في تصدير منتجاتهم إلى إيران.

ولا شك في أن اختيار دائرة رجال الأعمال كمركز لحركة التفاعلات الاقتصادية المصرية الإيرانية هو اختيار ملائم للظروف الموضوعية المحيطة بالعلاقات بين البلدين، كما أنها تتركز في نطاق أصحاب المصالح الحقيقية في تطوير التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين وهم رجال الأعمال، ومن ثم فرجال الأعمال كقوة بازغة في مصر، وقوة أصيلة في نطاق التفاعلات السياسية الداخلية في إيران يمكن أن يساهما في اقتراح وصياغة الوسائل العملية الملائمة لتحقيق هذا الهدف ولقد وضحت بعض هذه الجوانب في الفترة الأخيرة من خلال الشركة المصرية لضمان الصادرات التي ستبحث مع الجانب الإيراني إمكانية توفير الغطاء التأميني للصادرات المصرية لإيران، ومن المتوقع أن يحدث نفس الشيء بالنسبة للصادرات الإيرانية لمصر، الأمر الذي يوفر الضمانات الملائمة لرجال الأعمال في البلدين للانطلاق في العمل، ولا شك في أن هذه الآلية، آلية ضمان تأمين الصادرات، تمثل محاولة للتعامل مع العقبات والمحددات التي تواجه تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين من جانب آخر فإن هناك بعض المصالح الاقتصادية المتبادلة بين مصر وإيران خاصة في نطاق الجمهوريات الإسلامية الآسيوية، فمصر تريد العودة إلى أسواق هذه الدول التي كانت سوقاً للصادرات المصرية في ظل الاتحاد السوفييتي السابق وإيران تريد أن تلعب دوراً في نطاق حركة المعاملات الاقتصادية بين هذه الدول والعالم الخارجي،خاصة وأن هذه الدول بحكم موقعها الجغرافي لا تملك منافذ للتعامل الخارجي ومن ثم يمكن من خلال التنسيق مع الجانب الإيراني التوصل إلى صياغة ملائمة لتحقيق المصالح المتبادلة في هذا المجال، خاصة وأن هناك سابقة إيرانية عربية يمكن القياس عليها، وهي أن إمارة دبي التي تمثل جزءاً من دولة الإمارات العربية المتحدة والتي لها خلافات حدودية مع إيران هي المعبر الأساسي لحركة التبادل التجاري مع دول الخليج العربية والدول الأخرى، فالخلافات السياسية بين الإمارات العربية لم تمنع حركة التبادل التجاري الإيراني الخليجي ولم تمنع استفادة دبي من موقعها وخدماتها المتميزة من حركة المعاملات الإيرانية الخارجية، من ناحية أخرى فإن الخلافات السياسية المصرية الإيرانية في السنوات السابقة لم تمنع إيران من

استخدام خط أنابيب سوميد المصري في تصدير بترولها إلى أوربـا فوفقـاً للمهندس حازم أمين رئيس الشركة العربية لأنابيب البترول (سـوميد) فـإن إيران قد احتلت المركز الثاني بين الدول المستخدمة للخط في نقل الخام إلـى أوربا بنسبة ٢٥% من إجمالي طاقة الخط مؤكداً أن إيران ظلـت حريصـة على عدم توقف ضخ بترولها عبر الخط منذ قيام الثـورة الإسـلامية عـام ١٩٧٩ [٢٧].

وبالتالي يمكن القول بأنه من الممكن وفي ظل الواقع المعاصر بمتغيراته العديدة الالتفاف حول المحددات السياسية لتطوير العلاقات الاقتصادية بيـن البلدين.

ويبقى أن نشير إلى واقع التحول الذي يشهده الاقتصـاد الإيرانـي الآن يجب تشجيعه من جانب كافة القوى الإقليمية ذات المصالح المشتركة بحيـث يأتي هذا التحول في الاتجاه الملائم لحركة التفاعلات والمعاملات الاقتصادية في العالم الجديد الذي يتشكل من حولنا الآن، فعلى سبيل المثال تسعى إيـران إلى جذب رؤوس الأموال الإيرانية في الخارج والاستثمار في إيران، ويمكن من خلال قيام نوع من المشاركة بين رجال الأعمال المصرييـن ورجـال الأعمال الإيرانيين في الخارج توفير قدر ملائم من الاطمئنان لرجال الأعمال الإيرانيين بحيث يقومون بالمشاركة في بعض هذه المشروعات في إيـران، كما أن المشروعات الاقتصادية العملاقة التي تقوم مصر بتنفيذها تفتح البـاب واسعاً أمام رجال الأعمال المصريين والإيرانيين سواء مقيمين في إيـران أو في الخارج للقيام بمشروعات مشتركة فيما بينهم، إن هذا التنسيق المطلـوب خاصة في مجال جذب الاستثمارات عبر آلية الشراكة بين رجـال الأعمـال المصريين والإيرانيين يمكن أن يحقق هدفاً هاماً بالإضافـة إلـى تطويـر العلاقات الاقتصادية بين البلدين ويتمثل في التقليل من حدة التنـافس علـى جذب الاستثمارات بين البلدين.

ومن ثم يمكن القول استناداً إلى التحليل المتقدم بأن أحد العوامل الهامـة التي ستشكل مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية تتمثل في مـدى نجاح رجال الأعمال المصريين والإيرانيين في التوصل إلى صيغة ملائمـة للتعاون والشراكة بما يحقق مصالح الطرفين، ويفتح آفاقاً جديدة للمستقبل.

ويأتي بعد ذلك العامل المتعلق بضرورة استثمار التنسيق في المواقف الرسمية المصرية الإيرانية على المستوى العالمي بصدد القضايا الاقتصادية محل الاهتمام المشترك ليضيف بعداً جديداً من الأبعاد التي تدفع نحو تطوير العلاقات الاقتصادية الإيرانية المصرية.

خاتمة الدراسة

نحو بناء أرضية اقتصادية مشتركة للعلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية

في البداية يمكن القول بأن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تتمثل في أنه بالرغم من ثقل تأثير العوامل السياسية على العلاقات المصرية الإيرانية في المجال الاقتصادي، إلا أنها ليست العوامل الوحيدة التي تؤثر على هذه العلاقات، فثمة عوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية وإقليمية وعالمية لها تأثير على هذه العلاقات وإن كانت العوامل السياسية لا يمكن التحكم فيها بدقة فإن العوامل الأخرى توفر فرصة ملائمة للتعامل معها بما يؤدي إلى التقليل من حدة تأثير الضغوط السياسية على العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية،وبما يساعد على تحقيق الدولتين لبعض المنافع والمكاسب المشتركة الممكنة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحسين العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات.

ولا شك في أن الخبرة العملية المكتسبة من خلال تحليل العلاقات الإقليمية في الواقع المعاصر توضح أن بناء أرضية مشتركة بين الأطراف الإقليمية تؤدي إلى التقليل من حدة الصراع والتنافس فيما بينها وتمثل قاعدة المصالح الاقتصادية المشتركة والمتوازنة التي يمكن التوصل إليها بين الأطراف الإقليمية أساساً قوياً في بناء الأرضية المشتركة في نطاق العلاقات الإقليمية.

والباحث يرى أنه يمكن الاستفادة من الخبرة المعاصرة بالمفهوم المتقدم فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية، حيث تتوافر العديد من الفرص لإقامة قاعدة من المصالح المشتركة والمتوازنة اقتصادياً بين البلدين خاصة في ظل بروز أهمية العامل الاقتصادي بوصفه العامل المحوري لانتظام التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر.

هوامش الدراسة

(١) د. نيفين مسعد، الجديد في العلاقات العربية الإيرانية، بحث مقدم إلى ندوة "العلاقات العربية بدول الجوار: المتغيرات الراهنة والرؤى المستقبلية" القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٦/٦/١٩٩٨، ص ٣٢.

(٢) د. محمد سعيد عبد المؤمن، العلاقات المصرية الإيرانية، بحث مقدم إلى ندوة الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، الإسكندرية، ١٥ ــ ١٧ديسمبر ١٩٩٤، مركز البحوث والدراسات السياسية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ١٥ ــ ١٧.

(٣) انظر في ذلك، د. نيفين مسعد: المرجع السابق ص ٣٢، د. وليد عبد الناصر، ثلاث دوائر إقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية، كراسات استراتيجية، العدد ٣٨، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦، ص ص ٢٠ ــ ٢١.

(٤) د. نيفين مسعد، مرجع سابق، ص٣٣.

(٥) د. وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٢١.

(٦) الحياة، لندن، ٣/١/١٩٩٨.

(٧) الحياة، لندن، ٦/١/١٩٩٨.

(٨) الحياة، لندن، ٧/٦/١٩٩٨.

(٩) الحياة، لندن، ١٢/١٠/١٩٩٨.

(١٠) لقاء السيد يحيى المقدم عضو الوفد المصري إلى مؤتمر طهران عام ١٩٩٥، الإسكندرية ٢٨/١٠/١٩٩٨.

(١١) تصريح للسيد/ محمد العماوي وزير القوى العاملة المصري، الأهرام ٧/٧/١٩٩٧، القاهرة.

(١٢) انظر في تفاصيل مؤتمر استانبول: د. نيفين مسعد، مجموعة الثماني دول إسلامية، في د. سمعان بطرس (محرر). مستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨، ص ص ٣٧٣ ــ ٤٠١.

(١٣) الحياة، لندن، ١٩٩٨/١/٣.

(١٤) طلعت رميح، القمة الإسلامية الثامنة في طهران، شئون الأوسط، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٦٨، ديسمبر ٩٧ يناير ١٩٩٨، ص ص ٩٢ ـ ٩٥.

(١٥) سالم مشكور، الاقتصاد الإيراني منه تبدأ الأزمات، وبه لا تنتهي، الحياة، لندن، ١٩٩٣/٧/٢٤.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) د. منى مكرم عبيد، إشكاليات التنافس الإقليمي بين مصر وإيران وتركيا، الحياة، لندن، ١٩٩٦/٩/٤.

(١٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة،١٩٩٨، ص ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(١٩) حول سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر انظر: الهيئة العام للاستعلامات، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة،١٩٩٧.

يضم هذا المجلد كافة القوانين والقرارات الخاصة بسياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، وتقارير المؤسسات الدولية حول هذه السياسة، إضافة إلى بعض الدراسات للباحثين المصريين حول هذا الموضوع.

(٢٠) حول التناقض في التصريحات والمواقف بين المسئولين الإيرانيين انظر: الحياة، لندن، ١٩٩٨/٧/٢٢ ، الحياة، لندن، ١٩٩٨/٧/٢٣

(٢١) د. وليد عبد الناصر، مصر وإيران رقعة التفاهم وحدود الخلاف، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧/٥/١٦.

(٢٢) انظر في ذلك حديث الدكتور/ كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني،الأهرام، ١٩٩٨/٥/١٤.

(٢٣) صلاح الدين حافظ، بين الترغيب الإيراني والترهيب التركي، الأهرام، ١٩٩٨/٥/١٤.

(٢٤) جفال عمار، التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، شئون الأوسط، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٧٤، يوليو/أغسطس ١٩٩٨،ص ص ١٠٨ ـ ١١٦.

(٢٥) حول سياسة مصر تجاه دول آسيا الوسطى انظر: ندوة الأهرام حول مصر ودول

آسيا الوسطى: ماذا نريد منهم؟ وماذا يريدون منـــا؟ **ملحـــق الأهـــرام** ٦و ١٣و ١٩٩٨/٣/٢٠.

(٢٦) انظر في ذلك: د. محمد السعيد عبد المؤمن، قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني المنتخب، الأهرام ١٩٩٧/٥/٣٠.

ـ رغيد الصالح؛ بعد انتخاب خاتمي رئيساً: فرصة مناسبة لتحســـين العلاقـــات العربية ـ الإيرانية، الحياة، لندن، ١٩٩٧/٦/٢.

ـ د. سعد الدين إبراهيم، الدبلوماسية المصرية ودول الجوار: ربيع الديمقراطيـــة ونهاية الثورة في إيران، الأهرام، ١٩٩٧/٦/١٦.

ـ فهمي هويدي، ربيع العرب في إيران، الأهرام، ١٩٩٨/٤/٢٨.

(٢٧) الحياة، لندن، ١٩٩٨/١/٣.

الفصل الرابـع

"العلاقة الثقافية بـين مصر وإيـران"

أ.د. السباعي محمد السباعي

مصر وفارس (إيران)[١] دولتان كبيرتان في المنطقة قبل الإسلام وبعده فهما صاحبتا حضارتين لهما دورهما في الحضارة الإنسانية منذ التاريخ القديم، ولهما دورهما المميز في الحضارة الإسلامية، بعد دخول الإسلام إليهما، وبعد أن أصبحتا مصرين من أمصار الدولة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية.

ترجع الصلات بين مصر وفارس ــ كما سجلت ذلك النقوش وسجلها المؤرخون اليونانيون وعلى رأسهم هيرودوت، إلى عصر كوروش الكبير الذي أسس أول إمبراطورية فارسية في التاريخ الفارسي، منذ منتصف القرن السادس ق.م. حوالي عام ٥٥٠ ق.م.، حيث جرت اتصالات بين بلاط الشاهنشاه الخمانشي (الأكمبتى) قدروش وبين بلاط فرعون مصر أحمس الثاني قبل أكثر من ألفين وخمسمائة عام.

فقد أشار هيرودوت إلى أن قوروش طلب من أحمس الثاني أن يبعث إليه واحدا من أمهر أطباء العيون المصريين[٢].

وطبقا لما أورده هيرودوت، فقد سعى أحمس إلى كسب ود فارس، وكسب صداقتها، فبعث بأميرة مصرية حسناء هي الأميرة "تي يتيس" Neitus ابنة سلفه Apries إلى البلاط الهخمانشي. وأن ولده الأكبر كمبوجيه (قمبيز) هو ابنه من تلك الأميرة[٣].

غزا قمبيز مصر ودخلها عام ٥٢٥ ق.م. وأقام بها ثلاث سنوات ثبت فيها حكمه، ومد سلطانه حتى الحبشة وليبيا، وقام بالعديد من الإصلاحات الذي أمر بتكريم العجل أبيس الذي نفق ٥٢٤ ق.م. وما زال التابوت الذي أمر قمبيز بنحته للعجل أبيس محفوظا في متحف اللوفر ببالي شاهدا على احترام قمبيز لرمز الشعور الديني للمصريين، فقد نقشت على هذا التابوت صورة لقمبيز وهو يرتدي الزي المصري ويحني هامته أمام العجل وأمامه عنزة قدمها قربانا وفداء، وفوق رأسه قرص الشمس، وكتب فوق رأس أبيس بالخط الهيروغليفي:

"أبيس اتوم ذو القرن فوق رأسه قوي، ليهب الحياة الكاملة"

وكتب فوق رأس قمبيز، في دائرة بيضاوية الشكل ما يلي:

"مظهر حورس، خالق الشمس الساطعة ملك مصر العليا والسفلى، خليفة الإله (رع) قمبيز الإله الرحيم لدولتي مصر العليا والسفلى"

وفي أسفل التابوت نقش تاريخ موت أبيس.

وتذكر المصادر المختلفة أن سياسته تغيرت من الموادعة واللين إلى الشراسة والغلظة بعد فشل حملته على الغرب والجنوب وقيل أنه هو الذي قتل العجل.

مات قمبيز عام ٥٢٢ ق.م. أثناء عودته من مصر وهو بالشام، وتولى خليفته دارا الأول الأمر من بعده في حكم فارس (٥٢٢ ــ ٤٨٦ ق.م.) وكان أحد قادة جيش قمبيز في الهجوم على مصر، فأصدر عام ٥١٨ ق.م. أمراً إلى آرياندس Aryandes الوالي الإيراني على مصر ــ قبل عودة دارا إلى مصر ــ بأن يقوم بالتعاون مع حكماء وعلماء مصر بجمع القوانين والمقررات السائدة منها وتدوينها(٤).

وقد ترجمت مجموعة القوانين المذكورة بأمر دارا الأول إلى عدة لغات ونشرت الترجمة الآرامية في إيران(٥).

وقد اشتملت القوانين والمقررات التي تم جمعها وتدوينها على جميع القوانين التي صدرت في مصر وكانت سارية بها حتى العام الرابع والأربعين من حكم أحمس الثاني أي عام ٥٢٥ ق.م.

كما كان من أبرز الأعمال التي قام بها دارا الأول في مصر، إعادة شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق إعادة حفر القناة التي انطمست معالمها، وكانت تصل النيل بالبحر الأحمر من قبل ــ وكان نما وفرعون مصر قد أتم هذا العمل عام ٦٠٩ ق.م. فأمر دارا بتطهيرها(٦). وتخليدا لذكر هذا العمل الكبير أمر دارا بنحت أربعة أحجار، نقش عليها بأربع لغات هي: الفارسية القديمة، البابلية، العيلامية والهيروغليفية. وثبتت عند طرفي القناة حتى يتعرف كل من يعبر القناة ــ التي كان يتراوح

عرضها بين ٣٠ و ٤٠ متراً، وعمقها عشرة أمتار حتى يتعرف على عظمة هذا الإنجاز الكبير.

يقول دارا في نقش مسماري وجد في ميناء رشيد يقول للملك الفارسي دارا "أنا فارس فتحت مصر بمعونة الفرس، وأمرت بحفر قناة من النهر المسمى بالنيل إلى البحر الذي يسيرون فيه إلى فارس". وتم حفر القناة المصرية تنفيذاً لأوامري.. وبدأت السفن تسير من داخل القناة المصرية إلى فارس فعلاً كما سارت بذلك إرادتي.

بهذا الإنجاز الكبير تمكن دارا من فتح طريق التجارة بين مصر والهند وسواحل الخليج (الفارسي) وبابل وفارس والجزيرة العربية، كما تمكن بواسطة هذه القناة من دعم قوته في البحر المتوسط، وفي مواجهة اليونان(٧).

من أعمال دارا أيضاً والتي توضح عمق العلاقة بين فارس ومصر إصداره أمراً إلى الطبيب المصري المقيم في البلاط الشاهنشاه منذ عام ٥١٩ ق.م. "أوجاهورسن Udjahorresne" بالعودة إلى مصر وإعادة بناء وتجديد مدرسة الطب بها في (سائبس)(٨).

كما أمر دارا بترميم المعابد وإصلاحها، وإنشاء الطرق التي تربط منف عاصمة مصر القديمة بعاصمة تورونش على شاطئ نهر سايجون، وامتدت تلك الطريق حتى حدود الصين، عابرة شبه جزيرة سيناء، وزود الطريق بأماكن لراحة القوافل والدواب ومراكز حراسة ومراكز اتصال(٩).

وقد أفادت فارس من مصر، كما أفادت مصر من فارس. فقد نقل الفرس عن المصريين علمهم في الطب وخبرتهم في العلوم، كما أخذوا عنهم فكرة بناء المعابد والقبور والتماثيل الضخمة، ونقشوا بعض نقوشهم التي جهدت أعمالهم بالهيروغليفية مع غيرها، كما سجلت بعض وقائع تاريخهم على أوراق البردي الذي كان سائداً ومنتشراً في مصر القديمة.

كما اشتملت كتابات المرحلة الثانية من حكم أرديشير الثالث ٣٢٨ ــ ٣٣٨ ق.م. حتى نهاية الإمبراطورية الهخمانية عام ٣٣٠ ق.م. وقد نشر عالم المصريات الفرنسي ج. بوزنر G. Posener المجموعة الكاملة لنقوش

الهيروغليفية الخاصة بالعصر الهخمانشي تحت عنوان "المرحلة الأولى للوجود الفارسي في مصر عام ١٩٤٦" وقد اشتملت هذه المجموعة على سبعة عشر ومائة متن بالخط الهيروغليفي تتعلق بتاريخ أربعة من ملوك الدولة الهخمانشية، وأشار بوزنر إلى سبعة عشر نقشاً أخرى كتبت في تلك الفترة على شواهد عجل أبيس(١٠).

عاد الفرس وسيطروا على مصر مرة ثانية في عهد كسرى برويز الساساني الذي اعتبر نفسه خليفة دارا الهخمانشي وأصر على مد حدود إمبراطوريته إلى مصر.

وجاء الإسلام ودخلت مصر وفارس في الإسلام، وانمحت نصرة الجنس.

ومع بداية خلافة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، استدعى عليه السلام مالك بن الحارث الأشتر ت ٣٩ ـ وكان من زعماء العراق الأشداء، وكان في السياسة من الأكياس الحازمين يجمع بين اللين والعنف، وقد شهد له بذلك أمير المؤمنين علي فقال عنه: "إنه ممن لا يخاف وهفه ولا سقطته، ولا بطؤه عما الإسراع إليه أحزم ولا إسراعه إلى ما البطء عنه أمثل".

استدعاه أمير المؤمنين حين اضطربت مصر على محمد بن أبي بكر رضي الله عنهما وهو في نصبين وأرسل إليه هذا الكتاب: "أما بعد فإنك ممن استظهر به على إقامة الدين، وأقمع به نخوة الأليم وأسد به الثغر المخوف.. إلى أن قال: فأقدم علي للنظر فيما ينبغي واستخلف على عملك أهل الثقة والنصيحة من أصحابك والسلام".

فلما دخل الأشتر على علي حدثه أهل مصر وخبره خبر أهلها، وقال له: ليس لها غيرك فاخرج إليهم رحمك الله فإني لا أوصيك اكتفاء برأيك واستعن بالله على ما أهمك واخلط الشدة باللين وارفق ما كان الرفق أبلغ واعزم على الشدة حين لا يغني عنك إلا الشدة.

نشر علي لمالك في إيران بوصفه أفضل دستور سياسي واجتماعي ونشر عدة مرات بترجمات وتحقيقات مختلفة وهو ما يجعل كل إيراني يهفو قلبه إلى مصر(١١).

رغم أن مالك قد قتل مسموماً قبل وصوله إلى مصر، كذلك كان للصحابي الجليل سلمان الفارسي ثلاث بنات: بنت بأصفهان واثنتان في مصر. وسلمان شخصية إسلامية لها عظيم منزلتها عند المصريين وعند الفرس.

ونزح إلى مصر كثير من الفرس، واتخذوا منها دار مقام، وهذا الليث بن سعد إمام أهل مصر حديثاً وفقهاً، والذي قال عنه الإمام الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به(١٢) كان مولده بقلقشنده عام ٩٤هـ(١٣).

وقبل هذا وبعده فإن مصر مجبولة على حب أهل بيت رسول الله وضم ترابها الكثير من أجسادهم الطاهرة، فهناك رأس الحسين عليه السلام، ومقام السيدة زينب، والسيدة نفيسة، ومرقد الإمام الشافعي وقبر مالك بن الأشتر والسيدة عائشة وعشرات من الصحابة والتابعين مما زاد في الوشيجة الروحية بين الإيرانيين والمصريين، وكان ولا يزال سبباً في حب الإيرانيين بعودتهم لتلك الأرض وأهلها.

وقد انتقل مركز الخلافة الفاطمية من المغرب العربي من مدينة مهدية إلى مصر وتم تخطيط مدينة القاهرة وتأسيس الجامع الأزهر الذي لعب دورا فعالا في نشر الثقافة الإسلامية والفكر الفاطمي الإسماعيلي فزاد الارتباط المعنوي الإيراني المصري.

ومن أكبر الدعاة لهذه الدولة داعي الدعاة "المؤيد في الدين هبة الله بن أبي عمران موسى بن داود الشيرازي" الذي ولد في الفترة الأخيرة من القرن الرابع الهجري في شيراز، ولقب هناك بحجة جزيرة فارس من قبل الخليفة الفاطمي. وفي عام ٤٣٧ هـ جاء إلى مصر ووصل إلى مقام داعي الدعاة(١٤).

وزار مصر ناصر خسرو وهو واحد من كبار الفكر والفلاسفة والعـواء الفرس، وفد إلى مصر عام ٤٣٩ هـ / ١٠٦١ م وبقى بها ثلاث سنوات في رحلته التي خرج فيها باحثاً عن الحقيقة واستمرت سبع سنوات. وقد كتـب العديد من المؤلفات وقرض العديد من الأشعار. ويعتبر كتاب سفرنامه أفضل ما سجل من وصف لمصر الفاطمية، وقد ترجمه ونشره المرحـوم الأستاذ الدكتور يحيى الخشاب كما نشر وحقق له بعض مؤلفاته.

انتهت الدولة الفاطمية في مصر عام ٥٥٧ هـ / ١١٧٩ م علـى يـد صلاح الدين الأيوبي وفي عصره جاء إلى مصر الشاعر الفارسـي الكبـير سعدي الشيرازي الملقب بشاعر الإنسانية، وخص مصر في كتابته الكلسـتان – أي الروضة والبستان – بمكانين في كتابه الأول المنشور، وبقصيدة فـي كتابه الثاني المنوم. واسم مصر حين يذكر في الأدب الفارسي، يثير معـاني متنوعة وأفكاراً سامية، يرمز بها إلى كل جميل. إنها موطن حب زليخة التي تدلهت في عشق يوسف وجماله، وكانت مجالاً خصباً رحباً لخيـال الأدبـاء الفرس الذين نظموا تلك القصة العديد من المرات.

واسم مصر على لسان سعدي الشيرازي في القرن السـابع الـهجري وحافظ الشيرازي الملقـب بلسـان الغيـب، مـرادف للعذوبـة والحـلاوة والطلاوة[١٥].

كل إناء بما فيه ينضح فالسكر من مصر وسعدي من شيراز.

قلت لنفسي لقد أحضروا السكر من مصر، وقدموه هدية إلى الأحبـاء، فإذا كنت خالي الوفاض من ذلك السكر فإن هناك أقوالاً أفضل منه.

ويقول حافظ: من الذي يتحدث عن السكر المصري، فليعلـم أن جمـال الحسناوات ليس من حلو مذاقه.

ويقول حافان أحد الشعراء الفرس الكبار: إن الناي المصري يقطر منـه أحاديث السكر فيتسامر بها الناس حتى سمرقند.

كما حظي نهر النيل وقصة موسى وفرعون وعبور موسى لنهر النيـل بأهمية كبيرة ومنزلة سامية في الأدب الفارسي فقد فجرت الآيـة الكريمـة

"أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي"[١٦] فجرت في الخيال الفارسي الكثير عن مصر وأرضها ونيلها.

وتحدث مولانا جلال الدين الروحي شاعر الصوفية الأكبر وصاحب المثنوى عن نهر النيل وعبور موسى له[١٧].

وأحيانا يذكر اسم مصر حدا للعالم كما في شعر حافظ "من الذي يساويك في المسك في مصر حتى بلاد الروم، ومن الصين حتى القيروان".

لم يقتصر الأمر على الأدباء القدامى، بل امتد إلى المعاصرين، يقول الشاعر الخراساني محمود فرح واصفا مصر: "لقد طرت إلى مصر ومعي من الأشواق الكثير ومنذ زمن بعيد كان هذا الشوق يغالبني. ويقول: ماذا أقول عن رحلتي التي قطعتها من طوس إلى مصر وما شاهدت خلالها من عجائب.

رأيت يا إلهي بغداد ودمشق وبيروت وجبال لبنان وشواطئها:

"أجمل تلك البقاع جميعا مصر فقد رأيتها ببصري وبصيرتي".

كما كانت مصر مجال سياحة المتصوفة الفرس لأسباب عديدة، وكانت أولى سياحات المتصوفة الإيرانيين (الفرس) إلى مصر على عهد الصوفي الأشهر ذي النون المصري، ت ٢٤٥ أو ٢٤٨ هـ. فقد ظل ذو النون المصري ومريدوه طيلة ما يقرب من قرن من الزمان قبلة متصوفي العالم الإسلامي وخاصة من الإيرانيين، إذ كانت شهرة ذي النون في علم الكيمياء سببا في تقاطر الشيوخ عليه.

ومن مشايخ الإيرانيين الذين حضروا على ذي النون سهل بن عبد الله التستري ت ٢٨٣ هـ وعباس بن حمزة اليشايورى ت ٢٨٨ هـ.

ويوسف بن الحسين الرازي ت ٣٠٤ هـ الذي ذكر روايات كثيرة عن لقائه مع ذي النون، والتي قال في إحداها ليوسف بن الحسين: "يا بني صحح حالك مع الله، ولا يشغلك عنه شاغل، ولا تشغل بما يقول الخلق عنك، فإنهم لن يغنوا عنك من الله، وإذا صححت حالك مع الله أرشدك إلى الطريق إليه

واقتد بسنة النبي عليه السلام وظاهر العلم وإياك أن تدعي فيما ليس لك فما أهلك عامة المريدين إلا الدعاوى"[١٨].

كما اختارها بعض الصوفية دار مقام لما كان فيها من استقرار، مثل: الشيخ أبو علي الروزبارى وتوفي بها عام ٣٢٢ هـ وكذلك الشيخ الكبير أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي ويعد الشيخ روزبهان البقلي الشيرازي واحداً من أشهر الشيوخ الإيرانيين الذين وفدوا على مصر.

وغير هؤلاء الصوفية الكثير الذين وفدوا إلى مصر والتقوا بشيوخ الصوفية فيها أو أقاموا بها وعلى رأسهم أيضا نجم الدين كثرى الملقب ولى تراش (صانع الأولياء) ولد ٥٤٠ هـ وت ٦١٨ هـ ورحل إلى مصر عام ٥٦٨ هـ.

كل هذا عمق الروابط الروحية والفكرية والثقافية بين الأمتين ودخلت إيران تحت حكم الدولة الصفوية التي اتخذت من الشيع مذهبا رسميا فرضته بالقوة، ودخل الأتراك مصر حين فتحها السلطان سليم عام ١٥١٧ م، وتحاربت الدولتان إيران الصفوية وتركيا العثمانية ومصر إحدى ولاياتها. فباعدت بينهما السياسة ثم دخلت الدولتان فيما بعد تحت نير التدخل الأجنبي والاستعمار وظهر دعاة الإصلاح من المفكرين في كل من مصر وإيران وظهرت ثورات فارقة في كلتا الدولتين، كان لها تأثيرها السياسي والفكري والاجتماعي وشغلت الأبجدية وقضية المرأة معلما واضحا، وحين ألف قاسم أمين كتابه عن تحرير المرأة عام ١٨٩٩، ترجم هذا الكتاب إلى الفارسية في العام التالي، يوسف اعتصامى[١٩].

بداية العلاقات السياسية بين البلدين:

ظهرت فكرة تبادل السفراء والسفارات بين إيران والدولة العثمانية في عهد سلطنة نادر شاه الأفشاري، حين نادى بمشروع من خمس نقاط إلى السلطان العثماني، تضمن البند الخامس منه أن تتبادل الدولتان السفراء في

عاصمتيهما بصورة دائمة، ورغم قبول السلطان العثماني بالاتفاقية، إلا إن تبادل السفراء تأخر حتى عام ١٨١٥ في عهد فتحعليشاه القاجاري. في ذلك العام عين حاجي ميرزا أحمد خان خوئي وزيراً إيرانياً مقيماً في استانبول، معاهدة مؤتمر فيينا ١٨١٥ م.

في عام ١٨٤٨ وقعت اتفاقية أرض روم بين الدولة العثمانية وإيران ونصت الاتفاقية على إمكانية إيران أن تؤسس لها قنصليات في ولايات الدولة العثمانية التي لإيران مصالح تجارية فيها عدا مكة والمدينة[٢٠].

بعد ثمان سنوات من توقيع الاتفاقية أوفدت الحكومة الإيرانية راعياً لمصالحها من استانبول إلى القاهرة وهي حاجي محمد صادق خان كموظف دائم في مصر.

في عام ١٨٦٩ حضر وفد من إيران لحضور حفل افتتاح قناة السويس.

مع بروز رضا شاه وقبل تسلمه الحكم في إيران كشاهنشاه لها، باكروان كأول وزير مفوض لإيران في مصر.

كان السفير علي أكبر بهمن أول سفير لإيران في مصر من ١٩٢٣ م ــ ١٩٢٥ م وتوالي تعيين السفراء الإيرانيين في مصر منذ ذلك التاريخ، حتى بلغ عددهم حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران في ١١ فبراير ١٩٧٩ ستة عشر سفيراً. كان آخرهم الدكتور عباس نيري من مارس ١٩٧٨ م.

يلاحظ من استعراض أسماء هؤلاء السفراء والتعرف عليهم، أن عدداً منهم كان من أبرز أدباء إيران ومثقفيها وأساتذة الجامعات بها. مثل الدكتور قاسم غني أستاذ التصوف الإسلامي والأدب الفارسي، والأديب الكبير علي دشتي استمر الأول سفيراً في مصر من ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩، والثاني من ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢ م. قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين من ١٩٦١ إلى ١٩٧١. وظل الاتصال الثقافي مستمراً بصورة محددة، حيث تواجد في مصر عدد من الأساتذة الإيرانيين، كان على رأسهم المرحوم الأستاذ صادق نشأت الذي حظيت بشرف التعلم على يديه، وعدد من طلاب المنح الإيرانيين وكانوا ثلاثة يدرسون في القاهرة للحصول على الماجستير. كان من بينهم

مرتضى آية الله زاده الشيرازي الأستاذ حالياً بجامعة طهران وقد تعلمت على يديه حين انتدب لتدريس الفارسية لطلاب قسم اللغات الشرقية إلى أن حصلوا على الدرجة العلمية وعادوا بها إلى إيران.

تم خلال فترة تبادل العلاقات السياسية وتوقيع عدد من الاتفاقيات كان من بينها اتفاقيات ثقافية تم تنفيذ بنودها جميعاً، كان من أبرزها تبادل المنح الطلابية بين الدولتين. أفاد منها عدد من الأساتذة الذين تولوا تدريس اللغة الفارسية وآدابها ونقل الكثير من التراث الفارسي إلى اللغة العربية والتعريف بتاريخ إيران ودورها في الحضارة الإسلامية.

في عام ١٩٣٩ م أقيمت صلة نسب ومصاهرة بين الأسرتين المالكتين في إيران ومصر، فازدادت أواصر العلاقات بين البلدين، بزواج الأمير محمد رضا بهلوي بالأميرة فوزية.

وتم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى سفارة كبرى أو سفارة ممتازة. وحظيت اللغة الفارسية وآدابها باهتمام أكبر في مصر(٢١).

الثقافة الفارسية في مصر:

تبوأت مصر مكانة علمية وروحية وعسكرية متميزة منذ دخولها في الإسلام، وأضحت منذ العصر الفاطمي وتأسيس الأزهر بها، موطناً ومقاماً تشد إليه الرحال، ومحطاً لأنظار العلماء والباحثين، وموضعاً لطالبي الحق والحقيقة. فأمها أولئك وهؤلاء من أقطار العالم الإسلامي الأخرى ومن بينها فارس أو إيران. فازداد اهتمام العلماء بما أبدعه العلماء من أصل فارسي، كتبوا جل مؤلفاتهم بالعربية. وبعضها بل وأقلها آنذاك بالفارسية. ثم زاد التأليف بالفارسية، فكثر الاهتمام في مصر بما أنتجته العقول الإيرانية في مجال الثقافة والفنون بعامة والعلوم الإسلامية بخاصة.

ومع دخول العثمانيين مصر وقد تغلغلت الثقافة الفارسية واللغة الفارسية اللغة العثمانية، فدخلت العربية واللهجة المصرية الكثير من المفردات الفارسية، وزاد نفوذ الفارسية في مصر، وازدادت الرغبة لدى ذوي اليسار والأدباء في معرفة الفارسية واقتناء كنوزها من المخطوطات والكتب، فرأينا مكتبات بعض هؤلاء مثل أحمد زكي باشا وطلعت باشا ومصطفى كامل وأحمد تيمور باشا تحتوي على كنوز من المخطوطات الفارسية والمخطوطات المزينة بالصور، وقد تم إهداؤها إلى مكتبة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، فأضيفت إلى ما كانت الدار قد اقتنته من قبل، وبلغت المخطوطات الفارسية في مصر حسب الفهرس الذي أعده الأستاذ نصران الطرازي عام ٦٦ ــ ١٩٦٧، بلغت ٢٥٤٢ مخطوطاً فارسياً، كما اشتمل فهرس وصفي صدر عن الدار أيضاً على دراسة لواحد وسبعين مخطوطاً فارسياً مزيناً بالصور (المنمنمات) التي كتبت اعتباراً من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، حتى القرن الرابع عشر الهجري (العشرين الميلادي).

بعض هذه المخطوطات، نسخة وحيدة في العالم، رغم ما أصاب المخطوطات لما به من نقل وسرقات في الداخل والخارج.

كما يجري مركز الدراسات الشرقية بالقاهرة منذ ثلاث سنوات بالاشتراك مع جامعة القاهرة حصراً وفهرسة للمخطوطات الفارسية الموجودة بمكتبة جامعة القاهرة، بلغت حتى منتصف العام الماضي أكثر من سبعمائة مخطوطة بعضها في مجموعات مما قد يصل بها إلى أكثر من هذا العدد بكثير ولا يزال العمل مستمراً. كما توجد بعض المخطوطات الفارسية النادرة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة وكذلك في مكتبة الجامع الأزهر. غير ما هو موجود عند بعض العلماء وبعض هواة جمع المخطوطات.

مع إنشاء مطبعة بولاق كانت الكتب الفارسية والمنون الأدبية صاحبة رصيد كبير في مطبوعات تلك الدار. فكان أول كتاب فارسي محفوظا في دار الكتب هو كتاب "تحفة وهبي في تعليم اللغة الفارسية" وتم طبعه سنة ١٢٤٣ هـ ثم تلاه طبع الكتب التالية على سبيل المثال:

١- بند نامة لفريد الدين العطار ١٢٥٣ هـ

٢- كلستان سعدي ١٢٦١ هـ

٣- بند نامة (مرة أخرى) ١٢٦٢ هـ ١٢٨٠ هـ

٤- ديوان حافظ الشيرازي ١٢٨١ هـ[٢٢]

وغير ذلك الكثير.

ساعد هذا على الاهتمام بالفارسية فرأينا في مؤلفات وإنتاج أصحاب القلم والقرار في مصر معرفة بالفارسية إطلاعا على أدبها، كما تشاهد عند محمود سامي البارودي ت ١٩٠٤ وعائشة التيمورية.

في عام ١٩٠٨ م ـ ١٣٢٦ هـ افتتحت في مصر رسمياً المدرسة الإيرانية الخيرية التي أسسها ميرزا محمد علي بك بن فضل الله التاجر الشيرازي المقيم في مصر مسبق ذلك عام ١٩٠٤ م ـ ١٣٢٢ هـ نشر أول صحيفة ناطقة بالفارسية في مصر أسسها ميرزا عبد الحميد مؤدب السلطنة الأصفهاني.

كما نشرت بالقاهرة عدد من الصحف الإيرانية، والتي لم يكن إصدارها في طهران ممكناً وكانت مجلة حكمت من المطبوعات الفارسية التياستمر طبعها وصدورها في القاهرة لفترة طويلة وصدرت عام ١٣١٠ هـ. وكانت تصدر كل عشرة أيام وصحيفة ثريا، صدر العدد الأول منها في ١٤ جملدى الآخر عام ١٣١٦ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٩٨ م، وكذلك صحيفة ثريا التي صدرت في العاشر من صفر ١٣١٨ هـ / ٨ يونيو ١٩٠٠ م[٢٣].

وبعد إنشاء الجامعة الأهلية ١٩٠٨ وبداية المحاضرات بها، بدأ الاهتمام بدراسة اللغة الفارسية والعبرية. ثم لغات إسلامية وسامية أخرى، ودعا الدكتور طه حسين إلى ضرورة الاهتمام باللغات الأوربية القديمة، كاليونانية واللاتينية.

عاد عبد الوهاب عزام من إنجلترا بعد أن درس في مدرسة اللغات الشرقية، الفارسية وحصل على درجة الماجستير في واحد من أبرز السفراء

الصوفية الفرس وهو فريد الدين العطار. تحت عنوان "التصـــوف ــ فريـــد الدين العطار" عام ١٩٢٧ م.

ثم سجل لدرجة الدكتوراه في الجامعة المصرية. وكان موضوع رســالة عن الشاهنامة (أو كتاب الملوك) للفردوس عاش في القرنين الرابع وأوائـــل الخامس الهجريين. وهو واحد من أبرز شعراء الملاحم في الأدب الفارســي إن لم يكن أبرزهم. كان قد ترجمها نثراً إلى اللغة العربية أبو الفتح بن علــي محمد البنداري الأصفهاني، هو أديب شاعر، فقيه مؤرخ، عاش في القرنيــن السادس والسابع الهجريين، وأتم الترجمة في بداية القرن السابع.

قام عزام بمراجعة الترجمة مع الأصل الفارسي وإكمالها في مواضـــع، وصححها وعلق عليها وقدم لها.

وقد صدر عزام رسالته ببيتين للفردوس نقلهما نظماً، توضـــح منزلـــة الشاهنامة:

يخر على الدهر كل بنـــاء

بقطر السحاب وحر ذكاء

بنيت من الشعر صرحاً أغر

يمل الرياح ويعيي المطـــر

حصل عزام على درجة الكتوراه عام ١٩٣٢ م. وعين مدرساً للغـــات الشرقية في جامعة فؤاد الأول وكانت اللغات الشرقية مع اللغة العربية فـــي قسم واحد.

وكان ذلك بداية مرحلة جديدة في الاهتمام بالآداب الإسلامية، وبتـــاريخ فارس وحضارتها.

يبرز عزام أهمية الدراسات الشرقية لأبناء الأمة العربيـــة والإســـلامية كتراث مشترك للأمة الإسلامية بجناحيها، العرى وغير العرى،حيث قال:

"قل للذين يلتفتون عن المشرق، ليولوا وجوههم شطر المغرب، إنما تعرضون عن أنفسكم وتاريخكم، فابدأوا بأنفسكم فاعرفوها، وبمآثركم فعظموها، ثم اعرفوا لغيركم أقدارهم، ولا تبخسوا الناس أشياءهم".

تعددت أبحاث ودراسات عزام وترجماته من الفارسية وسائر لغات العالم الإسلامي، فنقل كنوزها إلى العربية فازداد المصريون والعرب معرفة بالتراث الفارسي والإسلامي. وشارك في مؤتمر في طهران عن الفردوس عام ١٩٤٤ م وألقى بحث بالفارسية، وعقب عليه رئيس المؤتمر ووزير المعارف آنذاك (علي أصغر حكمت) وكان من بين ما قال: "إن العرب الذين يتحدثون بالفارسية يمنحونني شعورا بالحياة"[٢٤].

عاد عزام وأقنع الجامعة بإنشاء معهد مستقل للغات الشرقية بفرعيها: الإسلامي والسامي، فكان درجة متقدمة في الاهتمام بالثقافة الإسلامية. وكان هذا المعهد نواة لخريجين أضحوا أساتذة الدراسات الشرقية فيما بعد. وكان هذا المعهد أرضاً لإنشاء أقسام متخصصة للغات الشرقية كأقسام مستقلة كان أولها قسم اللغات الشرقية بآداب عين شمس ثم القاهرة ثم سائر الجامعات. فتم نقل كنوز الثقافة الإسلامية الفارسية والتركية والأوربية والسامية. مما زاد حتى تقوية أواصر الصداقة والثقافة بين مصر وإيران فقد تحملت مصر الجانب الأكبر في نقل هذا التراث الفارسي الإسلامي والتعريف به.

ولم يقتصر الأمر على ترجمة الكتب بالفارسية إلى العربية، بل ترجمت كتب عربية كثيرة إلى الفارسية. وذاك خير دليل على اهتمام كل طرف بثقافة الطرف الآخر. واحتلت الكتب التي ألفها أدباء مصر وعلماؤها المقام الأول (أمثال مؤلفات الأساتذة أحمد أمين، أحمد زكي، توفيق الطويل، خالد محمد خالد، زكي محمد حسن، زكي عبد المتعال، سيد قطب، طه حسين، عائشة عبد الرحمن، عباس محمود العقاد، قاسم أمين، محمد حسنين هيكل، محمد رشيد رضا، محمد الغزالي، محمود شلتوت، مصطفى لطفي المنفلوطي، حسب ترتيب أسمائهم الأبجدية.

أما ما ترجم عن الفارسية على يد الأساتذة المصريين، فقد تجاوز المائتين بكثير، وقد عجزت عن حصره في هذا الوقت.

وازداد التلاحم بين الأمتين المصرية والإيرانية واستحكمت أواصر الصداقة ووشائج التعاون والتسامح، ومصداق ذلك ما ذكره المرحوم الدكتور إبراهيم بيومي مدكور من أنه في عام ١٩٤٩ م فكر في إحياء الذكرى الألفية لميلاد الشيخ الرئيس ابن سينا، وأشهد أن إيران أبدت روح تعاون صادقة وكريمة، فاضطلعت بنشر كتب ابن سينا الفارسية، وقامت مصر بنشر موسوعته الفلسفية الكبرى، وأعني بها كتاب "الشفاء" وتكونت لجنتان هما لجنة ابن سينا الإيرانية، ولجنة ابن سينا المصرية.

"أضاف أيضاً" ويكفي أن أسير الذكرى المئوية الثمنة لوفاة شيخ الأشراق السهروردي. وكنا نود أن نختص به على نحو ما احتفينا بالشيخ الرئيس. فيقام له مهرجان مشترك أو مهرجانان فيطهران والقاهرة ولكن حالت دون ذلك أحداث فلسطين، قمنا بإخراج كتاب تذكاري زوده صديقنا الدكتور حسن نصر الذي عاش مع السهروردي سنين طويلة ببحث دقيق ودرس عميق(٢٥).

وفي أوائل السبعينيات "أثير في اليونسكو أمر إحياء ذكرى عالم إسلامي جليل هو أبو الريحان البيروني. وأحسبت مصر برغبة إيران في أن تتولى هي هذا الإحياء، فلم تتردد في أن تنقله إليها وأن تؤثرها على نفسها(٢٦).

ومن الوشائج التي وجدت بين الشعبين، وقربت الثقافتين الوشيجة فمنذ انتصار الشيع الاثنى عشرى في العصر الصفوي منذ عام ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م وأعلن المذهب الشيعي الاثنى عشرى مذهباً رسمياً للدولة الجديدة في عام ٩٠٧ هـ بغية التخلص من التبعية للعثمانيين حماة المذهب السني، وما صاحب ذلك من صراعات سياسية وعسكرية وفكرية حيث كان التعصب المذهبي في إيران عميقاً ما يعكس ذلك على الحركة الثقافية. عملت مصر وإيران بعد فترة الشدة على محاولة إيقاف التدهور والتدني بين أتباع المذهبين، وتأسست دار التقريب بين المذاهب الإسلامية على يد علماء من الدولتين أمثال الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر، وظهرت آثار هذا التقارب على يد آية الله بروجردي والشيخ محمد تقي الغنمي والإمام الشيخ محمود شلتوت، الذي أصدر فتواه الشهيرة باعتبار المذهب الجعفري مذهباً

خامساً يضاف إلى المذاهب السنية الأربعة وتم الأخذ عن الفقه الشيعي في بعض الأحكام في المواريث وكان ذلك عام ١٣٧٨ هـ.

لم تكن الفنون في معزل عن أداء دورها الثقافي والفكري بين مصر وإيران فكانت أغاني أعلام الغناء في مصر.. أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وفريد الأطرش وغيرهم في بيوت الإيرانيين، وتتردد نغماتها في شوارع طهران وغيرها من المدن الإيرانية. وكذلك الأفلام المصرية، رغم القطيعة الدبلوماسية التي استمرت من ١٩٦١ حتى ١٩٧١ م.

المركز الثقافي الإيراني الأول بالقاهرة:

بعد عودة العلاقات المصرية والإيرانية في عهد الرئيس محمد أنور السادات أولت إيران الناحية الثقافية اهتماماً كبيراً ــ لم يقابله من جانب مصر خطوة مماثلة مستقلة. وإن كانت الاتفاقات الثقافية بين الدولتين قد وقعت بين الدولتين منذ سبتمبر ١٩٥٨ حين وقع وزير الثقافة الإيراني آنذاك علي أصغر حكمت مع وزير الخارجية المصري أول اتفاقية بين مصر وإيران نفذت الدولتان بنودها.

كما وقعت وثائق الاتفاقية الثقافية بين مصر وإيران ١٩٧١، وقعها عن مصر وزير الخارجية السيد محمود رياض، مع السيد اردشير زاهدى وزير خارجية إيران آنذاك، أثناء زيارة الوفد المصري لطهران.

وفي ١٩٧٢/٢/١٩ قام المرحوم الدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر آنذاك زيارة إلى إيران، وهو المتخصص في الدراسات الشرقية، حيث وقع مع السيد/ عباس علي خلعتبرى وزير الخارجية الإيراني آنذاك، على البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية بين البلدين لأعوام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ وفي فبراير ١٩٧٨ قام الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير التربية والتعليم بزيارة لإيران حيث وقع مع نظيره الإيراني البرنامج التنفيذي للتبادل الثقافي بين البلدين العامي ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ م لقطع العلاقات

بين الدولتين من جانب إيران بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ١١ فبراير ١٩٧٩ م. ومنذ عودة العلاقات عام ١٩٧١ وضعت وزارة الثقافة الإيرانية على رأس أهدافها إقامة مركز ثقافي إيراني في القاهرة، لما للبلدين من تراث ثقافي عريق ولما بين تراثهما من صلات وروابط متصلة ودائمة ولما بين البلدين من وشائج روحية وثقافية[٢٧].

كلف لأداء هذه المهمة ــ الدكتور نور الدين آل علي وآخر مستشار ثقافي إيراني في مصر، وذلك في عام ١٩٧٢، ثم زار مصر ثانية في عام ١٩٧٤ لاستكمال ما بدأه في سفرته الأولى. وكان ذلك مصادقاً لاقتراب زيارة الشاه محمد رضا بهلوي للقاهرة. حيث شارك عدد من علماء مصر وأساتذتها في مهرجان ثقافي مصري إيراني مشترك. ونظمت خمس محاضرات عام للتعريف بثقافة إيران وحضارتها ودورها في الحضارة الإسلامية.

ألقاها كل من: الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود وكان عنوانها "الإمام الغزالي وتجديد الفكر الإسلامي" وألقيت بقاعة محمد عبده بالأزهر في ١٢ ديسمبر ١٩٧٤.

وألقى الثانية الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف الأسبق وكان عنوانها "أثر إيران في الثقافة العربية" في ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ بقاعة مركز الدراسات العربية.

وألقى الثالثة الدكتور عبد النعيم حسنين بعنوان "التقاء الثقافتين الفارسية والعربية" في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ ــ بآداب عين شمس.

وألقى الرابعة الدكتور أحمد محمود الساداني بآداب القاهرة وعنوانها "رضا شاه بهلوي الكبير مؤسس إيران الحديثة" في ١٩٧٤/١٢/١٨.

وألقى المحاضرة الخامسة الدكتور أحمد فؤاد الصياد في الجامعة الأمريكية في ديسمبر ١٩٧٤ وكانت بعنوان "دور الفرس في بقاء الحضارة الإسلامية".

وقد جمع هذه المحاضرات ونشرها بالقاهرة الدكتور نور الدين آل علي ١٩٧٥[٢٨]. كما أقيم بالقاهرة معرض لإيران بالصور لمدة أسبوع، ضم صوراً عن أوجه النشاط في إيران المختلفة وطبيعتها جغرافياً، ودورها التاريخي، وضم صوراً لصحفي مصري هو الأستاذ حسين الرملي زار إيران والتقط ما عرض من صور، وتم المعرض في نقابة الصحفيين ابتداء من ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ حتى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٤، وأقيم أسبوع للفيلم الإيراني. عرض فيه ستة أفلام روائية في خمس من دور العرض الرئيسية بالقاهرة اعتباراً من ٦ يناير ١٩٧٥[٢٩].

افتتاح المركز الثقافي بالقاهرة:

تم كل ما سبق قبل افتتاح المركز الثقافي بالقاهرة في ١٤ من فبراير ١٩٧٧ في مبنى كبير بالجيزة على مقربة من النيل إلى جوار متحف أحمد شوقي.

وخلال عام من افتتاح هذا المركز، تمكن من أداء دور مهم في دفع تيار العلاقات الثقافية بين مصر وإيران دفعاً قوياً: فتم تزويد مكتبات أقسام اللغات الشرقية بالمؤلفات والمصادر والمراجع الإيرانية الحديثة والقديمة بلغت ثلاثة آلاف كتاب، تتعلق بتاريخ إيران وحضارتها وأعمال أبرز مؤلفيها المعاصرين.

كما نظمت محاضرات وندوات وعرضت أفلام تاريخية وثقافية توضح ما جرى في إيران من تطورات وأحداث.

نظمت فصول تعليم وتقوية للراغبين في تعلم الفارسية، وطلاب الجامعات، وتم تزويد المركز بمكتبة ضخمة ضمت العديد من المصادر والمراجع التي كان الباحثون والمهتمون بتاريخ إيران وحضارتها وأدبها في أمس الحاجة إليها.

ساهم المركز في نشر عدد من الرسائل الجامعية في حقل الأدب الفارسي وتاريخ إيران وحضارتها.

كما أصدر المركز مجلة فصلية باسم المنتدى، كانت ساحة التقاء للمثقفين في كل من مصر وإيران والعالم العربي.

دعت وزارة الثقافة الإيرانية في أغسطس ١٩٧٥ ستة من الأساتذة المصريين لزيارة إيران لمدة شهر. من القاهرة وعين شمس والأزهر، حيث شاركوا آنذاك في مؤتمر لتعليم اللغة الفارسية خارج إيران، وكنت واحداً من هؤلاء.

في عام ١٩٧٧ دعت منظمة الثقافة الإيرانية وفدين من الأساتذة والطلاب لزيارة إيران لمدة ثلاثة أشهر خلال فصل الصيف، كان وفد الأساتذة مكوناً من سبعة وعشرين عضواً، بينما ضم وفد الطلاب خمسين طالباً.

وتوالت دعوة المصريين لزيارات إلى إيران في أغسطس ١٩٧٨ وانضم إليهم طلاب من تونس والمغرب وباقي الدول العربية.

كما شارك وفد من مصر في أبريل ١٩٧٧ في مؤتمر لمركز الأبحاث الذرية عقد في برسيوليس بشيراز، شارك فيه مدير مركز الطاقة الذرية في مصر والدكتور محمود محفوظ وزير الصحة الأسبق.

كما انعقد في مدينة همدان في ٥ أكتوبر ١٩٧٧ مؤتمر علمي لدراسة النظم الإدارية الإيرانية. وشاركت مصر في هذا المؤتمر ومثلها أستاذ للتاريخ بجامعة عين شمس، هو الدكتور عبد المنعم ماجد، الذي ألقى بحثاً بعنوان "التشريعات والمراسيم الفارسية في قصور الخلفاء العباسيين".

وفي الجانب الإيراني، تمت زيارات للعديد من الأساتذة والوفود من الجامعات الإيرانية إلى القاهرة ونظمت في المركز وفي كليات الآداب لقاءات وندوات مشتركة مع الأساتذة المصريين تناولت العلاقات الثقافية بين البلدين، كما اشتركت مصر في مهرجان طهران الدولي للسينما بوفد مكون من ستة

وعشرين شخصاً وبفيلم (أريد حلا) وفازت بطلة الفيلم السيدة/ فاتن حمامة بجائزة أحسن ممثلة في المهرجان.

كما شاركت إيران في المهرجان الدولي الثاني للسينما بالقاهرة سنة ١٩٧٧، وشاركت إيران في معرض القاهرة الدولي للكتاب بالقاهرة من ١٢/٢٦ حتى ٦ يناير ١٩٧٨. وعرضت مجموعة كبيرة من أحدث المطبوعات الإيرانية في التراث والثقافة الفارسية والإسلامية.

واضطرد نمو العلاقات الثقافية مع غيرها من أوجه العلاقات المختلفة بين مصر وإيران، حتى قامت الثورة الإيرانية في ١٩٧٩/٢/١١.

مصر وإيران بعد الثورة الإسلامية. من المنظور الثقافي:

كانت السفرة الأخيرة للشاه والشاهبانو قد بدأت بزيارة مصر ولقاء الرئيس أنور السادات في أسوان، وقد تحدث الشاه عن تلك الرحلة حديثا مفعما بالحب والتقدير لما لقيه من حفاوة وتقدير. رغم تلك الظروف، أشاد بذلك في كتابه المعنون بـ "آخر سفر للشاه" الذي كتبه بالإنجليزية وترجم إلى الفارسية.وبعد نجاح الثورة وبعد أن طوف الشاه بعدد من الدول،استقبلته مصر لأسباب كثيرة مما أغضب زعماء الثورة في إيران وزاد غضبهم وثورتهم ضد مصر بعد اتخاذ مصر قرارها وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.

فقطع الإمام الخميني علاقة إيران بمصر كما قطع مع الولايات المتحدة وإسرائيل وتداعت الأحداث وبدأت الثورة الإيرانية محاولة تطبيق إحدى مبادئها.

عهد الإمام الخميني بعد الثورة بمهمة إلقاء خطبة الجمعة في مسجد جامعة طهران الذي أصبح المسجد الجامع بها وما حولها إلى حجة الإسلام آنذاك علي خامنه اى خلفا لآية الله طالعاني المقتول وآية الله منتظرى الذي انتقل إلى قم للتدريس في حوزتها العلمية.

وقد بدأ حجة الإسلام خامنة أول خطبة جمعة في السادس والعشرين من الثورة التي نجحت في ١٣٥٧ هــ ش / في ١٣٥٨/١٠/٢٨ هــ س وانتهاء بالأسبوع المائة في ١٣٦٠/٣/٢٩ هــ س ثم خلفه حجة الإســلام هاشــمي رافسنجاني ثم عاد خامنه اى فتناوب معه خطبة الجمعة ومنذ أربعة أســابيع فقط كان الاحتفال بمرور ألف جمعة منذ بداية هذا التقليد.

خلال الفترة الأولى للسيد علي خامنه اى يمكن حصر ما نال مصر فــي هذه الخطب والمحاور الأخرى التي تضمنتها على النحو التالي:

١- اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

٢- القضية الاتفاقية وموقف مصر منها.

٣- قضية تصدير الثورة إلى مصر.

٤- قضية العلاقات المصرية الإيرانية.

٥- قضية لجوء محمد رضا شاه إلى مصر.

٦- قضية الدعم المصري للعراق أثناء حرب الثماني سنوات.

٧- قضية حرمة الحرب العراقية الإيرانية.

٨- قضية حرب مجاهدي خلق والقلاقل داخل إيران.

٩- قضية الوحدة الإسلامية.

١٠- قضيــة مواجهــة أمريكــا وحصارهــا الاقتصــادي والرهــائن الإيرانيين(٣٠).

منذ نجاح الثورة الإسلامية وحتى يومنا هذا، يمكن تقسيم تلك الفترة إلــى ثلاث مراحل:

الأولى: مرحلة الإمام الخميني وهو ما يطلق عليه المرحلة الثورية التــي استمرت منذ نجاح الثورة حتى وفاة الإمام الخميني ٤ يونيو ١٩٨٩.

الثانية: مرحلة هاشمي رافســنجاني مــن أغســطس ١٩٨٩ ــ حتــى أغسطس ١٩٩٧ وهي الفترة التي تغلبت فيها الشــرعية الدســتورية علــى

الشرعية الثورية إلى حد ما وتم فيها إلغاء رئاسة الوزارة وضمها إلى رئاسة الجمهورية.

الثالثة: هو مرحلة الرئيس محمد خاتمي من أغسطس ١٩٩٧.

وقد مرت العلاقات بين مصر وإيران بعامة والعلاقات الثقافية بخاصة خلال تلك المراحل الثلاث بدروب مختلفة.

فهناك قطيعة رسمية في العلاقات السياسية بين البلدين، كانت حادة خلال فترة الإمام الخميني حتى عام ١٩٨٩ م حتى لها أثرها السيئ في العلاقات الثقافية، حيث كان الاتصال بين المثقفين غير مباشر ولم يكن فعالا. مع بداية حكم الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني، عملت وزارة الخارجية الإيرانية ووزير الخارجية علي أكبر ولايتي على تحقيق أهدافها والتنظير لها وفقا للقواعد والأعراف الدبلوماسية والسياسية المتعارف عليها، وأصدرت الوزارة عددا من الكتب حول التجربة الصينية للاقتداء بها في السياسة الخارجية وعلاقاتها الدولية، لما رأته من تشابه بين التجربتين، حيث مرت الصين بعزلة استمرت ثلاثين عاما مع المجتمع الدولي، وفرضت عليها الدول المتقدمة عزلة دولية لم تستطع كسرها إلا بعد تراجعها، وها هي إيران قد مرت بنفس الظروف وفعلت نفس الشيء في عهد رافسنجاني.

ونشرت مجلة البيان في عدد من أعداد قبيل منتصف عام ١٩٩١ م نشرت مقالا تحت عنوان "وزارة الخارجية والانحراف عن المبادئ" تساءلت فيه بالنص "لماذا يقع في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاوز صارخ للمواقف والمبادئ التي حددها إمامنا الراحل؟، وأكد مرشد النهرة آية الله خامنه علي للعالم استمراريتها؟" واستمر التساؤل مشيرا إلى مصر وسبها بالألفاظ أقل ما توصف به أنها بعيدة عن خلق وبعيدة عن مبادئ كل دين.

وتولىمرشد الثورة، مسئولية الدفاع وبقوة عن هيبة وزارة الخارجية والنهج الذي تسير عليه، مشيرا إلى أن وزارة الخارجية تمثل طليعة التحرك الدبلوماسي والارتباط السياسي والاقتصادي والثقافي(٣١).

وقد ورد في هذا العدد أيضا، أنه كان من المتوقع من خلال تطور العلاقات الإيرانية المصرية، أن تعود العلاقات الدبلوماسية الكاملة خلال ستة أشهر بين البلدين إلا أن مسيرة العلاقات تعثرت بعد تصريحات نائب وزير الخارجية الإيراني السيد علي محمد بشارتي الذي هاجم دول إعلان دمشق الذي وصفه وأسمته الإذاعة الإيرانية مؤتمر الدول ٦ + ٢، وخص مصر وسوريا بهجوم عنيف وإن كان الهجوم على مصر كان أكثر عنفا، مشيرا إلى أن مصر لا تستطيع أن تقوم بأي دور أساسي للدفاع عن المنطقة حيث أن مصر تعاني من مشاكل اقتصادية عميقة الجذور.

ومع هذا منذ استطاعت الخارجية الإيرانية المضي في سبيلها وحاولت إجهاض ما يحاول المتشددون في إيران فرضه عليها، باتباع منهج الدبلوماسية الشعبية القائمة على دعوة وفود وهيئات وعلماء وأساتذة جامعات من شتى أقطار العالم الإسلامي للمشاركة في الندوات والمؤتمرات والمهرجانات التي تخص إيران أو تعالج موضوعات وأمور إسلامية، كذلك ترعى السفارات ومكاتب رعاية المصالح إقامة العديد من الاحتفالات ذات الطابع الثقافي أو الديني والسياسي إن أمكن.

من خلال تلك الدبلوماسية الشعبية تم تحقيق العديد من خطوات التبادل والعلاقات الثقافية بين مصر وإيران.

ففي عام ١٩٩١ م زار مصر المسئول على مكتبة آية الله شهاب الدين المرعشي النجفي[٣٢] بقم وهي واحدة من أكبر المكتبات في إيران وموقع اتفاقية بين مركز الدراسات الشرقية ومكتبة المرعشي النجفي، يتم بمقتضاها تبادل الكتب بين الجانبين، بحيث يقوم المركز بإرسال الكتب العربية التي تطلبها المكتبة، وتقوم مكتبة المرعشي بإرسال ما يطلبه المركز من كتب فارسية وجرى تنفيذ مرحلة من التبادل بعد توقيع الاتفاقية.

وخلال نفس العام وجهت إيران دعوة رسمية لأربعة من أساتذة اللغات الشرقية بالجامعات المصرية، وكنت واحدا من هذا الوفد للمشاركة في مؤتمر عقد بمناسبة تكريم الشاعر الفارسي الكبير الفردوس، وشارك أحد الأساتذة المصريين في هذا المؤتمر ممثلا لجامعة قطر. وقد حظي الوفد المصري

الممثل لمصر ولقطر باهتمام إعلامي وتقدير من جامعة طهران ومن المسئولين الإيرانيين.

قامت إيران تكريماً لأساتذة اللغة الفارسية خارج إيران، بتكريم سنوي لأحد الأساتذة في الدول المهتمة بتدريس الفارسية. فكرمت في مصر الدكتور عبد النعيم حسانين أثناء وجودنا في طهران، كما كرمت الدكتور أمين عبد المجيد بدوي وكان قد حصل على الدكتوراه من طهران، ومنحته شهادة تقدير ومكافأة مالية، وحضر لهذا الهدف أساتذة من إيران وأقيم الاحتفال بقصر الزعفران بعين شمس، كما وصل إلى مصر عدد من الأساتذة الإيرانيين مثل الدكتور سيد جعفر شهيدى والدكتور آذرشب والتقيا بفضيلة الإمام الأكبر وقاما بزيارة جامعة القاهرة وعين شمس ومركز الدراسات الشرقية وأقيمت ندوات ثقافية.

كما شارك أساتذة إيرانيون في مؤتمرات مجمع اللغة العربية خلال حقبة التسعينيات بدعوة من المجمع. وزيارة الجامعات ولقاء الأساتذة وإهداء بعض مؤلفاتهم لجامعة القاهرة وعين شمس والأزهر.

كما قام السيد وزير الخارجية علي أكبر ولايتي بزيارة القاهرة بدعوة من مركز البحوث والدراسات السياسية وألقى محاضرة شارك فيها لفيف من المثقفين، وتحدث عن العلاقات بين مصر وإيران، والتقى بأساتذة اللغات الشرقية بعد ذلك.

وقام السيد قاسم ملكي بزيارة لمصر وألقى محاضرة في مركز البحوث والدراسات السياسية والتقى في مركز الدراسات الشرقية بعدد من أساتذة اللغات الشرقية في جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر.

خلال عام ١٩٩٥ في سبتمبر من هذا قمت وزميلي المرحوم الدكتور ابراهيم شتا بزيارة إلى إيران للاشتراك في مؤتمر عن ناصر خسرو أقيم في نيساور وألقينا بحثين في هذا المؤتمر والتقينا بنخبة كبيرة من أساتذة جامعة طهران والجامعات الأخرى وبعدد من المثقفين والصحفيين

والإعلاميين الإيرانيين وتم إجراء أحاديث طويلة تركزت علـــى العلاقــات الثقافية بين البلدين.

وأفردت صحيفة اطلاعات وكيهان صفحة كاملة لهذا الحدث وكرمتنـــا إدارة المؤتمر وشارك الزميل د. شتا في رئاسة الجلسة الأخيرة.

قام السيد محمود أسعدي المسئول عن مجلة كيهان فرهنلي أي كيـــهان الثقافية بزيارة للقاهرة قبل هذا التاريخ والتقى بأساتذة الجامعات في القـــاهرة وعين شمس وأجرى أحاديث معهم نشرها في مجلته فيمـــا بعـــد، كمـــا زار مركز الدراسات الشرقية. وأفرد له حديثاً خاصاً في مقالاته في إيران.

مع بداية المرحلة الثالثة من مراحل الثورة وتولي الرئيس محمد خـــاتمي السلطة في أغسطس ١٩٩٧ خطت إيران خطوة أكبر في علاقاتها الخارجيـــة طبقاً للسياسة التي أعلنها السيد محمد خاتمي في برنامجه الانتخابي الذي حاز به أغلبية كبيرة من أصوات الناخبين خاصة من الشباب والنساء.

تحتل الثقافة جانباً كبيراً من اهتمام الرئيس محمد خاتمي فقد شغل موقـــع وزير الثقافة في عهد الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني حتـــى ١٩٩٢، ثـــم تولى الإشراف وإدارة مكتبة جامعة طهران بعد ذلك. وموقعـــاً ثقافيـــاً فـــي الخارج.

لذا نرى اهتماماً أكبر بالثقافة في فكره وأصـــدر العديـــد مـــن الكتـــب والمقالات في هذا الجانب، منها: كتاب بيميه مـــوح أي مخافـــة المـــوج ــ المشهد الثقافي في إيران ــ مخاوف وآمال. ضمنه عدداً من الدراسات هـــي: الإمام الخميني رائد الإحياء الإسلامي المعاصر، الشهيد مطهري: تألق الفكر وأصالة الديانة، الشهيد الصدر: إدراك العصر والهم الديني، مخاوف وآمـــال ــثورتنا ومستقبل الإسلام، وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية ونشـــرته دار الجبل ١٩٩٨ وهو مثل باقي مؤلفات خاتمي يحتل أهمية كبرى للوقـــوف على فكره واتجاهاته.

وقد انعكس هذا الفكر على وفود إيران إلى الخــــارج، رغـــم صفاتـــها الدبلوماسية فقد حرصت على إعطاء العلاقات الثقافية دفعة إلى الأمام.

فقد زار مصر بعد انتخاب الرئيس خاتمي عدد من الشخصيات الإيرانية.

ففي خلال شهر نوفمبر ١٩٩٨ زار مصر مسئول بالخارجية الإيرانية ومكث بالقاهرة فترة التقى خلالها مع وفد من أساتذة اللغة الفارسية وآدابها وعقد ببيت السفير أو القائم بالأعمال الإيراني بالقاهرة، حيث تناول العلاقات الثقافية والرغبة في توجيه دعوات لزيارة إيران وإمداد الجامعات المصرية بما تحتاجه من كتب.

كما زار وفد من الصحفيين والتقى المسئولين المصريين وعلى رأسهم الإمام الأكبر الدكتور سيد طنطاوي.

وحرصت نائبة الرئيس خاتمي أثناء حضور المؤتمر العالمي حول البيئة على زيارة جامعة الأزهر فتيات والتقت بأساتذة اللغات الشرقية، وتناولت سبل دفع العلاقات الثقافية بين البلدين.

كما وجهت إيران منذ عدة أشهر دعوات لعدد من المنح للجامعات المصرية، ولم يلب الدعوة سوى اثنين من جامعة الأزهر فقد مكثا ما يقرب من شهر لدراسة اللغة، وكان السبب في تدني العدد إلى اثنين خطأ في الاتصال المباشر دون اتخاذ ما يلزم من خطوات لتبليغ الدعوات. والدعوة لا تزال متجددة.

إن مصر حريصة على العلاقات مع إيران بعامة، والعلاقات الثقافية جانب منها لما فيه خير الأمتين، وقد صرح السيد عمرو موسى وزير الخارجية في حديث لإذاعة بي بي سي مساء الأربعاء ١٩٩٧/١٢/٣١ أنه لا يتصور أن تضع مصر شروطاً لتحسين العلاقات بين البلدين. ولا أعتقد كذلك أن إيران ستضع شروطاً في المدة، ولكن العلاقات بين البلدين رغم التفاؤل تتقدم خطوة وتتأخر خطوتين.

هوامش الدراسة

(١) فارس وإيران لفظان يدلان على مسمى واحد، ولكل منهما سبب في إطلاقـــه. فارس هو الاسم الأكثر شيوعاً في تاريخ إيران القديم، وبعد الإســـلام، حتـــى أصدر رضا شاه الكبير أمراً عام ١٩٣٥ م بأن يتم التعامل رسمياً باسم إيــران داخلياً وخارجياً.

(٢) كزارش روابط شاهنشاهى إيران طهران ١٩٧٧، ص ٦٤.

(٣) علي شاهبازي كورس بزرك ٣٢٣.

(٤) يقال أن رئيس كهنة مصر هو الذي شجع الشاهنشاه الهخمانشي على إصــــدار هذا الأمر إلى واليه في مصر، وأنه هو الذي ساهم أكثر من غيره في ذلـــك، نور الدين آل علي: إيران ومصر قبل الإسلام.

(٥) علي شهبازى، داريوس يكم ص ١٢١.

(٦) حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم الترجمة العربية، د. محمد نـــور الديـــن، ود. السباعي محمد السباعي ط٢، ١٩٩٢ ص ١٠١.

(٧) حسن بيرنيا، إيران باستان حــ٢ طبع طهران ص ١٤٩٢.

(٨) علي شاهبازي، داريوش بكم ص ٦٥.

(٩) سليم حسن، مصر القديمة حــ ١٣، ص ٥٠٩٥.

(١٠) السباعي محمد السباعي، لمحة عن الجهود المتبادلة بين العرب والإيرانيين من الناحية التاريخية مقال في كتاب جوانب من الصـــلات الثقافيـــة، ص ٢٧١ ــ ٢٨٥، حــ٢ ١٩٧٨.

(١١) نور الدين آل علي إيران ومصر ص ق.

(١٢) خير الدين الزركلي، الإعلام، ص ٨٢٣ حــ ٣ القاهرة ١٩٢٨.

(١٣) حسين محب المصري، إيران ومصر عبر التاريخ، ص ١٩.

(١٤) محمد كامل حسين، أدب مصر الفاطمية، ص ٨٢ ــ ٨٤، القاهرة ١٩٧٠.

(١٥) مرتضى، آية الله زادة الشيرازي. حوله جول الروابط المعنويـــة بيـــن إيـــران ومصر والكتاب المصري في إيران. جوانب من الصلات الثقافيـــة، ص ١٦٩ إلى ص ١٧٩.

(١٦) الزخرف ٢٠.

(١٧) المصدر السابق، ص ١٧٢.

(١٨) إبراهيم الدسوقي شتا، دور المتصوفة الإيرانيين في ميدان التصوف، وسياحتهم في مصر. جوانب من الصلات ص ٢٤٥ ــ ٢٧٠.

(١٩) بديع من جمعه ــ العلاقات الثقافية بين العرب والإيرانيين في العصر الحديث ص ٣٣٥ ــ ٣٦١، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

(٢٠) معاهدة أرض روم ١٦ ــ حـ٢ ١٢٦٣ هـ ــ نور الدين آل علي ص ذ.

(٢١) نور الدين آل علي ص ض.

(٢٢) نصران مبشر الترازي الكتاب الإيراني في مصر من ١٢٩ ــ ١٦٧ ــ في كتابي جوانب من الصلات الثقافية.

(٢٣) بديع جمعة المصدر السابق ص ٣٥٢.

(٢٤) زكي المحاسني. عبد الوهاب عزام في حياته وأناره ص ١٠٠.

(٢٥) إبراهيم مدكور. كلمة في كتاب جوانب من الصلات الثقافية بين إيران ومصر ص ١ ــ ٣.

(٢٦) المصدر السابق ص٢.

(٢٧) نور الدين آل علي ص م.م

(٢٨) الصلات الثقافية بين إيران والعرب. محاضرات الموسم الثقافي الإيراني الأول بالقاهرة في مائة وثلاثين صفحة.

(٢٩) نور الدين آل علي. جوانب من الصلات الثقافية ص س.س ١٩٧٥

(٣٠) محمد علاء الدين منصور. مصر في خطب خامنه اى. مجلة رسالة الشرق العدد ٣/٢ ديسمبر ١٩٩٣ مركز الدراسات الشرقية ص ٥٤ ــ ٨١.

(٣١) الموجز على درب الصداقة الإيرانية العربية عدد ٤ السنة الثالثة أغسطس ١٩٩١ ص ٩.

(٣٢) آية الله شهاب الدين المرعشي النجفي ــ توفي منذ عدة سنوات. وكان واحدا من أربعة من آيات الله المشهورين في إيران وقت عودة الإمام الخميني ١٩٧٩. وهم ٢- آيةالله حسن طباطبائي القمي في مدينة مشهد. ٣- آية الله شريعتمداري،والرابع ــ آية الله محمد رضا كلبايكاني الذي أعلن معارضته لولاية الفقيه.

الباب الثالث

"مصر وتركيا"

الفصل الأول: **"مصر وتركيا والصراع العربي ـ الإسرائيلي"**

لواء د. أحمد عبد الحليم

الفصل الثاني: **"مصر وتركيا وقضايا الإرهاب والأكراد"**

أ.د. محمد حرب

الفصل الثالث: **"مصر وتركيا وقضايا الحدود والمياه"**

أ.د. هيثم الكيلاني

الفصل الرابع: **"العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا"**

أ.د. جلال معوض

الفصل الخامس: **"العلاقات الثقافية بين مصر وتركيا"**

أ. وجدي كيديك

الفصل الأول

"تركيا والصراع العربي الإسرائيلي"

ل. د. أحمد عبد الحليم

مقدمة

العلاقات العربية التركية هي علاقات أزلية ضاربة في التاريخ، ولا يستطيع أياً من العرب أو الأتراك الفكاك منها حتى لو أراد أحد الطرفين ذلك، حيث يتوفر الكثير من العوامل التي تفرض استمرار هذه العلاقة. وخلال هذه العلاقة الممتدة يتباعد الطرفان أو يتقاربان، نتيجة لتطور العلاقة بينهما، أو لوجود عوامل خارجية تؤثر على هذه العلاقة سلباً أو إيجاباً. والعامل الإقليمي الرئيسي في هذا الشأن هو نشوء دولة إسرائيل، بينما العامل الدولي هو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة، وسياستها ومصالحها تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وتمثل المنطقة العربية أهمية خاصة لتركيا، لاعتماد الاقتصاد التركي على النفط العربي، ولاعتبارات سياسية وأمنية واستراتيجية. وكان من الطبيعي للمتغيرات المستمرة التي تطرأ على النظام العالمي وعلى منطقة الشرق الأوسط، أن تؤثر في الأهمية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية لمجموعة الدول العربية وتركيا. ولا شك أن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كان أهم هذه المتغيرات كما كان عنصراً جديداً أضيف إلى مسرح أحداث الشرق الأوسط. وخلال مرحلة نشوء الدولة اليهودية. تأسست نمطية جديدة للعلاقات العربية التركية من خلال المشاكل التي عاشتها المنطقة وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي فبعد أن وقفت تركيا إلى جانب العرب في الأمم المتحدة ضد قرار تقسيم فلسطين (١٩٤٧)، انضمت في العام التالي ـ بتأثير الضغط الغربي ـ إلى عضوية لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية مع بريطانيا وفرنسا، واعترفت بإسرائيل في ٢٩ مارس ١٩٤٩. ومع مجيء حكومة "عدنان مندريس" (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠)، بدأت عمليات التقارب مع العرب والمسلمين. ولكن هذه العملية اصطدمت بعقبتين: علاقة تركيا بإسرائيل، وارتباط تركيا بسياسات الغرب ومصالحه في الشرق الأوسط، والتي لم تكن في معظم الأحوال تناسب الأطراف العربية. ومع انغماس الأتراك في عملية التحديث والتوجه نحو الغرب، أصبحت الطبقة السياسية الحاكمة في تركيا غير مبالية بالعالم العربي

ومشكلاته، كما انتقد العرب التوجه الراديكالي العلماني في تركيا ومطامعها الإقليمية تجاه سوريا والعراق والمنطقة العربية عموماً. وهكذا سيطر شعور باللامبالاة وعدم المودة بين العرب والأتراك. وفي أعقاب انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلنطي (١٩٥٢)، اشتركت في بناء تحالفات إقليمية في الشرق الأوسط موالية للغرب. فأسست مع العراق حلف بغداد (١٩٥٥) بتخطيط أمريكي ودعم بريطاني، بهدف التصدي للدول العربية غير الموالية للغرب والالتفاف على منابع البترول، وإحكام الطوق حول الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وبريطانيا لتوسيع إطار الحلف، فشل حلف بغداد في ضم دول عربية أخرى إليه، بل وأدى إلى تقارب بين القاهرة ودمشق والرياض، الأمر الذي أزعج الغرب لفترة طويلة من الزمن. وبعد قيام ثورة العراق (١٩٥٨)، خرجت العراق من حلف بغداد، وتحول الحلف إلى الحلف المركزي الذي ضم دولاً من خارج المنطقة العربية (تركيا، إيران، باكستان). وفي هذه المرحلة عارضت تركيا تأميم مصر لقناة السويس (١٩٥٦)، ووقفت ضد الثورة الجزائرية عندما عرضت قضيتها في الأمم المتحدة (١٩٥٨). وخلال الستينيات، تراجع هذا المسار التصادمي للعلاقات العربية التركية نسبياً، وبدأت تركيا تسعى في تقوية علاقاتها مع الدول العربية. وحينما جرت الانتخابات النيابية التركية عام ١٩٦٥، تضمن برنامج حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل رئيس الجمهورية الحالي توثيق العلاقات مع الدول العربية، ووقوف تركيا إلى جانب العرب في قضاياهم المشروعة. وكانت حرب ١٩٦٧ نقطة تغير واضحة في المسار التركي تجاه العرب، حيث وقفت إلى جانبهم في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب.

وفي السبعينيات، سعت الحكومة التركية إلى توطيد علاقاتها اقتصادياً ودبلوماسياً مع مختلف الدول العربية وبخاصة دول الخليج المنتجة للنفط. ووقفت تركيا موقفاً ودياً من العرب في حرب ١٩٧٣، حيث أكدت على مواقفها السابقة بشأن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. ثم وسعت تركيا دائرة

علاقاتها من العالم العربي إلى العالم الإسلامي فانضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٥)، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٩)، وبذا أصبحت أول دولة من تحالف الأطلنطي تقيم علاقات دبلوماسية مع المنظمة. وفي الثمانينيات حولت تركيا توجهاتها مرة أخرى إلى المعسكر الغربي نتيجة لتراجع أسعار النفط، وضغوط الجيش التركي على الأحزاب، وضغوط الاستراتيجية الأمريكية على تركيا. وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي واعتباره صراعاً أمريكياً سوفيتياً، وضعف الاهتمام التركي به. وبدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية التركية والعلاقات التركية الإسرائيلية خلال التسعينيات، وقد بدأت هذه المرحلة أثناء حرب الخليج الثانية وفي أعقابها مباشرة، وما أدت إليه من متغيرات إقليمية ودولية، كان أهمها إحياء الدور الإقليمي لتركيا، حيث اشتركت في التحالف الدولي لتحرير الكويت ووضعت بعض قواعدها الجوية تحت تصرف قوات التحالف. وأعقب ذلك انطلاق عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بدءً من مؤتمر مدريد (١٩٩١)، وبدء تقوية روابط تركيا مع إسرائيل والتي بلغت ذروتها في اتفاق التحالف الاستراتيجي التركي الإسرائيلي (١٩٩٦).

ومع بروز الإطار الإقليمي الذي تسعى تركيا إلى أن تكون دولة محورية فيه، ومع استعادتها لأهميتها الاستراتيجية في المنطقة، ونتيجة للوضع العربي العام المتفكك، بدأت في إثارة بعض القضايا مع عدة دول عربية، كان أبرزها مشاكل مياه نهري دجلة والفرات مع سوريا والعراق، وقيامها بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الأكراد في شمال العراق، ثم أخيراً حشودها العسكرية على حدود سوريا. وفي إطار ذلك مالت السياسة التركية لدعم سياسات واستراتيجيات إسرائيل، الأمر الذي دعم موقف الأخيرة في مفاوضات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وخاصة على المسار السوري. وفي إطار ذلك تبذل تركيا محاولات مستميتة للانضمام للاتحاد الأوربي لم تنجح حتى الآن، كما تصيغ خطة إقليمية كبرى لها بدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل، في محاولة لبناء نظام إقليمي فرعي جديد يضم المنطقة العربية ومنطقة الخليج ومنطقة آسيا الوسطى، تكون تركيا في مركزه. إلا أن الوضع السياسي حالياً يشير إلى أن ثمة تنافس

تركي/إيراني/سعودي، إضافة لأطراف إقليمية أخرى في آسيا مثل باكستان والهند، حول النفوذ في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

أصول الموقف التركي من الصراع العربي الإسرائيلي وتطوره

تنبهت الصهيونية منذ عهد تيودور هرتزل إلى مدى أهمية تركيا للعالمين العربي والإسلامي ولم يفت الأتراك أيضاً ملاحظة خطر الصهيونية، وهو ما يفسر وقوف تركيا إلى جانب العرب عند التصويت على قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة (١٩٤٧). وعندما شعرت الصهيونية بخطر تحول تركيا نحو العالم العربي، استعانت بالضغوط الغربية ــ وبخاصة الأمريكية ــ لتحقيق التحول في الموقف التركي. وبالوصول إلى التسعينيات، ومع انتهاء حرب الخليج الثانية وبدأ عمليات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورات متنامية بلغت ذروتها بعقد اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين (١٩٩٦). ومن الضروري النظر إلى هذه التطورات كنتيجة لعوامل وتطورات داخلية وإقليمية ودولية فاعلة منذ بداية عقد التسعينيات، وكنتيجة أيضاً لتطورات متواصلة في العلاقات الثنائية بين البلدين منذ الاعتراف التركي بإسرائيل في ٢٩ مارس ١٩٤٩ حتى نهاية الثمانينيات. فمنذ أن بدأ الصراع العربي الإسرائيلي يتسع إطاره وتتواتر أحداثه، لم يكن ثمة مهرب لتركيا من أن تتخذ موقفاً إزاءه. وبدأ ذلك بالاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات كاملة معها. وبعد حرب ١٩٦٧ اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية، موازنة بذلك اعترافها بإسرائيل، كما ساندت قرار مجلس الأمن رقم٢٤٢ (١٩٦٧). وأدت هذه السياسة إلى ضعف علاقات تركيا بإسرائيل في هذه الفترة، رغم استمرار الارتباط بينهما وتفهم كل منهما لاهتمامات الآخر.

وقد أخذ العرب على تركيا وقوفها إلى جانب الغرب وإسرائيل أكثر مما تقف إلى جانبهم، لهذا كان للصراع العربي الإسرائيلي دور مقيد لإمكانات تحسين العلاقات العربية التركية. يضاف إلى ذلك دخول الصراع دائرة التنافس والنفوذ الدوليين والحرب الباردة، وهنا لم يكن بوسع تركيا أن تتغاضى عن تحالفها مع الولايات المتحدة وعضويتها في حلف الأطلنطي.

وقد خففت عملية السلام من إمكان نشوب مواجهة عربية إسرائيلية جديدة، ولم يعد هناك خطر لتطور المواجهة العربية الإسرائيلية لتشمل دائرة أوسع، كما كان للعملية السلمية تأثير إيجابي في البيئة الأمنية للشرق الأوسط من المنظور التركي. وقد حاولت تركيا طوال فترة الصراع أن تسلك سياسة متوازنة تجاه طرفي الصراع، إلا أنها لم تستطع من خلال سياساتها هذه أن تكسب سياسياً أو اقتصادياً، وهو ما أثر سلباً على علاقاتها مع طرفي الصراع وحجم تبادلها التجاري معهما. وقد أنهى مشروع التسوية السياسية في الشرق الأوسط هذه الازدواجية — أو التوازنية — في السياسة التركية، وأراح صانعي السياسة الخارجية لتركيا من جزء هام من الحسابات السياسية والاستراتيجية المعقدة لكل خطوة يخطونها إزاء الشرق الأوسط. وقد تحررت تركيا اليوم من مثل هذه السياسة التوازنية، ورأت أن بإمكانها تطوير علاقاتها بحرية مع إسرائيل والعرب في آن واحد، وإن لم يكن ذلك بنفس الحجم أو المستوى أو معدل التطور.

واحتلت إسرائيل مكانة خاصة في المبادرات التركية بشأن التعاون الإقليمي خلال أزمة الخليج الثانية وما بعدها، حيث نالت هذه المبادرات دعم الولايات المتحدة والدول الغربية. وقد بدأ الأمر بفكرة تركية تردد أن الولايات المتحدة تدعم حلفاً في الشرق الأوسط تقوده تركيا ويضم إسرائيل بعد التوقيع على اتفاقيات السلام مع العرب كأساس لترتيبات أمنية جديدة في المنطقة، أو في أضعف الإيمان إقامة نوع من التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لتمكين تركيا من أداء دورها في أي ترتيبات أمنية تقوم في الشرق الأوسط. واتخذت تركيا خطوتين في مجال الترجمة الفعلية لتعاونها مع الولايات المتحدة. الأولى هي تحالفها مع إسرائيل وهي الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة في مجال الأمن الإقليمي، والثانية استمرار إضعافها للعراق والنيل من سيادته إضافة إلى استمرار الضغط على سوريا سياسياً وعسكرياً بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة. كما شملت المبادرات التركية على الصعيد الاقتصادي الإقليمي دعوة للتعاون الشرق أوسطي بمشاركة كافة دول المنطقة بما فيها إسرائيل، باعتبار ذلك من وجهة نظرها ضرورة لإحلال السلام في المنطقة.

بوادر الاتفاق الاستراتيجي التركي الإسرائيلي:

حرصت إسرائيل وتركيا قبيل الإعلان مباشرة عن اتفاق التعاون العسكري والاستراتيجي بينهما على إبراز طبيعته الحقيقية وتسريب الكثير من المعلومات عن بنوده، باعتبار ذلك يمثل بالون اختبار لردود الأفعال العربية. ونظراً إلى ضعف وسلبية ردود الفعل العربية من وجهة نظر طرفي الاتفاق، فقد آثرت إسرائيل التزام الصمت مؤقتاً، فيما لجأت تركيا إلى نفي صفة "التحالف" عن الاتفاق واعتبرته اتفاقاً عادياً للتدريب والتعاون العسكري بينها وبين إسرائيل، لا يختلف عن اتفاقات مماثلة تربطها ببعض البلدان العربية. إلا أن إسرائيل اضطرت بعد ذلك إلى الإعلان في إذاعتها تعقيباً على مباحثات ديميريل وبيريز أن المباحثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وأن زيارة الرئيس التركي لإسرائيل تستهدف بلورة تحالف عسكري وسياسي بين البلدين في المستقبل القريب، على أن يضم التحالف في مرحلة لاحقة بعض دول المنطقة المرتبطة بعلاقات وثيقة مع تركيا وإسرائيل، وأن هذا التحالف يحظى بتأييد ودعم مباشر من الرئيس الأمريكي والولايات المتحدة. وبعد حوالي أسبوع أذاعت وزارة الدفاع الإسرائيلية بيان في أعقاب زيارة وفد عسكري تركي لإسرائيل جاء فيه أنه "تم الاتفاق بين إسرائيل وتركيا على إجراء تدريبات ومناورات مشتركة". ومن بين ما يتضمنه الاتفاق أيضاً إنشاء "منتدى أمني" للحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا. ورغم أن إسرائيل بدأت في تسريب معلومات عن هذا التحالف، إلا أن تناولها للموضوع ظل محدوداً.وقد دفعت الانتقادات العربية والإيرانية لهذا الاتفاق وما تسرب من أنباء حول بنوده تركيا إلى التقليل من شأنه، ونفي أن يكون اتفاقاً عسكرياً موجهاً ضد أي بلد عربي في المنطقة. وقد صرح وزير خارجية تركيا في أنقره بأن بلاده ليست في حاجة لمساعدة إسرائيل لضرب سوريا، وليست لديها الرغبة أو النية في ذلك، كما أن الاتفاقية لا تعتبر معاهدة دفاع مشترك ولا تستهدف سوريا أو إيران، وإنما تهدف لقيام إسرائيل بمساعدة تركيا في تحديث وتجهيز طائرات الفانتوم التركية، وتبادل الخبرات في المجال العسكري. كما صرح وكيل وزارة الخارجية التركية خلال

زيارته لمصر بأن الاتفاق لا يعتبر تحالفاً استراتيجياً، وليس موجهاً ضد مصالح أي دولة عربية في المنطقة وبالذات سوريا والعراق أو أي دولة أخرى مجاورة، وأن ما فعلته تركيا هو مجرد تطبيع للعلاقات مع إسرائيل كما فعلت الكثير من الدول العربية بعد اتفاقيات السلام التي وقعتها مع إسرائيل، وأن الهدف من الاتفاق هو الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة لإسرائيل في مجال صيانة الطائرات العسكرية. كما أكد الرئيس ديميريل خلال زيارة وزير الخارجية المصري لتركيا، أن الاتفاقية بين تركيا وإسرائيل تدريبية وليست استراتيجية.

ورغم التأكيدات التركية الرسمية بأن الاتفاق مع إسرائيل لا يتضمن تحالفاً استراتيجياً وليس موجهاً ضد أحد، إلا أن هناك نقاط كثيرة مثيرة للجدل. فرغم أن هناك بالفعل فوارق بين ما يسمى بالتعاون العسكري وبين التعاون الدفاعي الاستراتيجي، وأن التنسيق في الخطط والتحركات العسكرية والتي هي صفة التعاون الدفاعي الاستراتيجي لم تظهر في الاتفاق، إلا أنه طبقاً لبيان وزارة الدفاع الإسرائيلية المتعلقة بإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل يؤكد أنه اتفاق دفاعي استراتيجي. يضاف إلى ذلك أن مساحة الالتقاء والاتفاق بين التوجهات السياسية والاستراتيجية الإسرائيلية والتركية كبيرة، سواء تعلق الأمر بالترتيبات الشرق أوسطية، أو تعلقه بمخاطر بعض الدول مثل سوريا والعراق وإيران. كما أن الاتفاق يمثل تطوراً مهماً وخطيراً، ويصعب أن تنظر إليه الدول المجاورة على أساس تحليل النصوص والبيانات الرسمية فقط، خاصة وأن المنطقة بدأت تشهد تفاعلات عسكرية وصراعية في الفترة الأخيرة أكثر مما تشهد تفاعلات سلمية.

وفي ظل ما تسرب من معلومات عن الاتفاق ومضمونه، يتأكد بدرجة كبيرة محتواه العسكري والاستراتيجي، وأن أحد أهدافه الضغط على دول عربية معينة. ففي مجال الرؤية الواقعية الفعلية، قامت الطائرات الإسرائيلية في منتصف عام ١٩٩٦ بإجراء أول تدريبات جوية في الأجواء التركية أعقبها تدريبات أخرى متطورة، كما تم إجراء المناورات البحرية بين تركيا

وإسرائيل خلال عام ١٩٩٧، بشتراك الولايات المتحدة بقطع من أسطولها البحري، والأردن بصفة مراقب. وهو إعلان عملي دون كلام عن شكل ومحتوى وطبيعة هذا الاتفاق.

تطورات الموقف السياسي التركي:

خلال معظم سنوات تركيا الحديثة، سعت الدولة التركية إلى انتزاع نفسها من عالم الشرق الأوسط وربط نفسها بأوربا لأسباب عديدة، أساسها المنفعة الاقتصادية والتجارية والسعي إلى التماثل مع أوربا. إلا أن هذا لم يحقق سوى نجاحات محدودة، إلى درجة يصعب معها القول أن تركيا بعد كل هذا التاريخ منذ إقامة دولة أتاتورك نجحت فعلياً في الخروج من عالم الشرق الأوسط، بل ربما العكس هو الصحيح، وهو ما عكسته التطورات الأخيرة. ولا شك أن سياسات تركيا في الثمانينيات وأوائل التسعينيات قد أحيت شعوراً لدى الأتراك بأن أمامهم فرصة كبيرة للعب دور اقتصادي، ومن ثم سياسي وأمني في الشرق الأوسط، ينعكس إيجابياً على فرصهم في الارتباط بأوربا الغربية، على أساس أن تكون تركيا مدخلاً لأوربا إلى عدة مناطق أبرزها منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى.

وقد سعت حكومة تركيا إلى إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل والجالية اليهودية في تركيا والجاليات اليهودية في أنحاء العالم وبالأخص الولايات المتحدة، في عملية تهدف لاستقطاب الولايات المتحدة والغرب عموماً إلى جانب الحكومة التركية لإقامة توازن معقول مع العالم العربي. وقد نجحت الحكومة التركية في استثمار العلاقة التركية الإسرائيلية في تحسين فرص تركيا الاقتصادية والسياسية في المنطقة وفي العالم، علاوة على الدور الرئيسي الذي أعطى لها في إعادة رسم خريطة الشرق الوسط عبر عملية التسوية السياسية والارتباط بالسياسات الإسرائيلية والأمريكية. وترى أنقره أن مدخلها الفعلي إلى ذلك كله هو عبر البوابة الإسرائيلية (الأمريكية) الواسعة وليس عبر النوافذ العربية الضيقة وطبقاً لتوازنات مفترضة غير صحيحة من وجهة نظرها.

وقد ساهم الدور التركي خلال أزمة الخليج الثانية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق، فضلاً عن استخدام الأراضي التركية في القتال وتحويلها إلى قاعدة للحلفاء، إضافة إلى الدور التركي الذي اتسم بدرجة عالية من الانسجام مع الأهداف والمصالح الأمريكية. وقد جسد سلوك تركيا خلال الأزمة طموحاتها للعب دور إقليمي قيادي ومؤثر في المنطقة، هادفة من ذلك إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، بالإضافة إلى إعادة تسويق الأهمية السياسية والاستراتيجية لتركيا إلى الولايات المتحدة والغرب عموماً. فقد شكلت أزمة الخليج الثانية نقطة تحول للدور التركي في المنطقة وهيأت مخرجاً مناسباً لإعادة توظيف موقع تركيا الاستراتيجي، عن طريق إعادة تفعيل دورها في الشرق والغرب. كما عملت تركيا خلال الأزمة وبعدها على تحقيق أكبر فائدة ممكنة لخدمة أهدافها في زيادة قدراتها العسكرية وتحديث بنية قواتها المسلحة، ورفع مستوى الاقتصاد التركي وتطويره، وتوطيد العلاقة مع السوق الأوربية المشتركة.

وفي هذا الإطار يأتي التقارب التركي مع إسرائيل في إطار السياسة التركية الباحثة عن دور إقليمي مؤثر، يستمد مقوماته من المنطقة ذاتها وليس من خارجها، خاصة بعد أن فشلت بعد عقود طويلة من الزمن من استبدال هويتها الشرق أوسطية بأخرى أوربية. ومن هنا أيضاً إدراك تركيا أن أهميتها المرتجاة بالنسبة للغرب سوف تنبع من دورها الإقليمي الجديد، الذي يجب أن تسعى لبنائه بنفسها. ومن زاوية أخرى، فإن التقارب الإسرائيلي التركي سوف يستجيب لرغبة تركيا في ممارسة الضغوط على سوريا التي تتنازع معها على مياه نهري دجلة والفرات وبعض الخلافات الحدودية. واتفقت رغبة تركيا في هذا السياق مع رغبة إسرائيل التي تسعى لتطويق سوريا وإحاطتها بسياج من التحالفات لدفعها لمزيد من المرونة وتقديم التنازلات في إطار عملية السلام في المنطقة.

وفي نفس الوقت ترغب في الاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي في تطوير بعض نظم تسليحها ومعداتها، والتعاون معها في مجالات الصناعة والزراعة، بالإضافة لكسب إسرائيل إلى جانبها في صراعها مع اليونان وفي

معركتها لدخول الاتحاد الأوربي، وذلك من منطلق اعتبار تركيا أن إسرائيل سنداً قوياً للتقارب مع الغرب. وفي كل هذه الأمور وغيرها، التقت أهداف ومصالح تركيا وإسرائيل.

أثر الاتفاق التركي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي:

يشكل اتفاق التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي تهديداً جدياً للأمن القومي العربي يجب أن تؤخذ مخاطره بعين الاعتبار، رغم المواقف التركية الرسمية المعلنة بشأن هذا الاتفاق وطبيعته. ويرتبط هذا التهديد بثلاثة جوانب على الأقل يتعلق الأول بالضغط على بلدان عربية معينة مثل سوريا التي تعارض أي ترتيبات أمنية إقليمية في إطار مفاوضات السلام قبل إنجاز السلام بشكل كامل. ويتعلق الثاني بالأثر المتوقع للاتفاق في عملية السلام القائم على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وأنه قد يشكل مقدمة لترتيبات أخرى تقوم على مبدأ الأمر الواقع. أما الثالث فيتعلق باستهداف أمن بلدان عربية مثل سوريا والعراق وأيضاً مصر.

كما يعد الاتفاق إخلالاً بالتوازن الأمني في منطقة الشرق الأوسط، قد يؤدي إلى تعديلات استراتيجية وجيوستراتيجية رئيسية في التحالفات بالمنطقة، ويمهد الأرض لإقامة تحالفات مضادة أكبر من قدرة الشرق الأوسط على استيعابها أو احتمالها. كما قد تتحول تركيا بفضل هذا الاتفاق إلى قاعدة عسكرية للقوات الجوية الإسرائيلية للتحليق في الأجواء العربية، مما يساعد إسرائيل في الهجوم على جيرانها بسهولة إذا ما قررت ذلك. ويلاحظ هنا أن صفقة الطائرات الأمريكية (ف ــ ١٥) لإسرائيل خلال شهر سبتمبر ١٩٩٨ لها علاقة مباشرة بالتحالف التركي الإسرائيلي، حيث من الممكن أن تتمركز هذه الطائرات في القواعد الجوية التركية لتنفيذ المهام السالف ذكرها وغيرها. وفي المقابل، فإن الطائرات التركية التي ستحلق في المجال الجوي الإسرائيلي لابد من إيجاد دور لها في ظل الترتيبات الأمنية التي من المزمع إجراؤها بين سوريا وإسرائيل. ولا شك أن الوضع الجديد

يعد خطيراً بالنسبة لسوريا، حيث تحاط بإسرائيل من الجنوب، وتركيا من الشمال، إضافة إلى توتر علاقاتها مع الأردن والعراق. كما أن هناك مصلحة أكيدة للعرب في أن لا يوجد على أراضي تركيا من يمكنه أن يشكل خطراً على أمن العرب، وألا تكون تركيا نفسها مصدراً لتهديد الوطن العربي، أو أن تكون قاعدة لقوات أجنبية تعتدي على أراضيه.

ويتيح الاتفاق التركي الإسرائيلي في ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية عمقاً إقليمياً واستراتيجياً جديداً لإسرائيل، ويمتد هذا العمق في مجالات الاستراتيجية الثلاثة الرئيسية: المجال الجوي، والمسطحات المائية البحرية، والقطاعات البرية، مما يوفر لها فرصة أكبر للانتشار والتوزيع الاستراتيجى الأفضل للقوات، وتنفيذ مهام استراتيجية أكثر وأوسع وضد أهداف استراتيجية متعددة في بلاد عربية مختلفة، كما يمكنها من ممارسة ضغوط سياسية وعسكرية واستراتيجية على دول عربية ذات دور إقليمي مؤثر، وخصوصاً سوريا بما لها من موقف ثابت بصدد أسلوب التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وحيث تطلب تسوية حقيقية للصراع قبل الشروع في أي مفاوضات لإقامة ترتيبات أمنية أو اقتصادية في المنطقة. وبهذا المعنى فإن هذا الاتفاق يشكل فعلاً مقدمة لترتيبات أمنية إقليمية، وكذا حلف شرق أوسطي جديد يتم في إطار التزام أمريكي بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري واحتكارها السلاح النووي في المنطقة وقدرتها المتفردة على الاستخدام العسكري للفضاء، وفي إطار فعلي يتجاوز الصعوبات المثارة أمام التوصل إلى ترتيبات أمنية متفق عليها إقليمياً ضمن مفاوضات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، والتي هي إحدى اللجان الخمس في المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد.

وقد أكدت الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها في مايو ١٩٩٦ (بعد شهرين من توقيع الاتفاق) استبعاد عقد تحالف ثلاثي بينها وبين تركيا وإسرائيل، على أساس أن الولايات المتحدة تعمل بشكل ثنائي في المجال الأمني في الشرق الأوسط، وأن المحادثات متعددة الأطراف المنبثقة عن مدريد تناولت في معظمها قضايا اقتصادية ولم تصل إلى اتفاق عام

بخصوص قضايا التعاون الأمن ولم يمضي فترة طويلة على تصريح الخارجية الأمريكية حتى اشتركت الولايات المتحدة مع تركيا وإسرائيل في التخطيط لمناورة بحرية مشتركة في البحر المتوسط أجريت بالفعل في نهاية عام ١٩٩٧ وبداية عام ١٩٩٨، بل وشجعت الأردن على حضور المناورة بصفة مراقب، وحضور المفاوضات الاستراتيجية بصفة مشارك. ودلالة ذلك أن الولايات المتحدة تعمل على فرض هذه الترتيبات الأمنية الإقليمية بالأمر الواقع، من خلال إبرام اتفاقية عسكرية وأمنية مع البلدان المعنية (إسرائيل، تركيا، الأردن) مع تشجيع هذه البلدان على إبرام اتفاقات ثنائية للتعاون العسكري والاستراتيجي فيما بينها، وهو ما يجعل الولايات المتحدة بمثابة القابض على ميزان التوازنات الإقليمية الجديدة والترتيبات الأمنية المعبرة عنها. ثم تفويض صلاحيتها في هذا المجال إلى إسرائيل.

وتحاول الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية حرب الخليج الثانية إقامة منظومة أمنية في منطقة الشرق الوسط ووضعها في أيدي دول حليفة يمكن الوثوق بها للحفاظ على المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، وذلك في مواجهة ما تطلق عليه دول الأزمات (إيران، العراق، السودان، ليبيا). ويبدو أن الولايات المتحدة كانت تعول كثيراً على انضمام بلدان عربية أخرى للحلف، وخصوصاً مصر التي تعتبرها الولايات المتحدة من الدول المحورية الأساسية على صعيد العالم في إطار المفهوم الاستراتيجي الأمريكي الجديد. إلا أن مصر رفضت ذلك، بل وهاجمت التحالف التركي الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، وحذرت من مغبة إنشاء تحالفات مضادة لهذا الحلف، الأمر الذي يعرض أمن كل دول المنطقة لخطر مؤكد جسيم. والهدف النهائي لهذه الاستراتيجية الأمريكية هو بناء منظومة أمنية إسرائيلية أمريكية شرق أوسطية. ويعني بناء هذه المنظومة الأمنية الإقليمية، حتى لو تم عبر اتفاقات ثنائية وفقاً للتفضيل الأمريكي، نجاح إسرائيل في فرض أهدافها وسياساتها في المنطقة، كما يشجعها مستقبلاً على إقامة تحالفات إقليمية أخرى على نمط الاتفاق الإسرائيلي التركي، أو تحالفات دولية جديدة على غرار التحالف الإسرائيلي الأمريكي.

ويبرز تأثير الاتفاق التركي الإسرائيلي في سياق عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي على نحو سلبي. فإضافة إلى ما يعنيه من بداية فرض ترتيبات أمنية إقليمية تستند على فرض الأمر الواقع، فإن الاتفاق بما يضفيه من عناصر قوة إضافية لإسرائيل وفي إطار تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وما يضمنه هذا التحالف من استمرار التفوق العسكري المطلق لإسرائيل واحتكارها للخيار النووي، يضعف إلى حد كبير احتمال تقديم إسرائيل لأي تنازلات وهي مقبلة على التفاوض على قضايا الوضع النهائي مع الفلسطينيين، وقضية الجولان مع سوريا، والانسحاب من الشريط اللبناني الجنوبي مع لبنان. ونحن لا نتحدث هنا عن الموقف العربية المقابلة فلذلك مجال آخر، وإنما نحاول فقط توضيح تأثير الاتفاق على قضايا تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى مجمل القضايا السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

ورغم اتساع نطاق الدول المستهدفة من الاتفاق ليشمل دولاً عربية، وأخرى مجاورة غير عربية (إيران)، فإن المستهدف الرئيسي هو الجانب العربي، تحديداً سوريا والعراق أيضاً ومصر. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى رغبة الولايات المتحدة وإسرائيل في تمهيد الشرق الأوسط لرسم خريطته الجديدة، إضافة لأن علاقات هذه الدول العربية الثلاثة أو بعضها بطرفي الاتفاق أو أحدهما تشوبها العديد من المشكلات والتوترات الكامنة لأسباب مختلفة واعتبارات متباينة. والمقصود من ذلك كله من وجهة نظر السياسة والاستراتيجية الأمريكية هو الإعداد لبناء القوة الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط (إسرائيل)، والإعداد لنظام أمني إقليمي شرق أوسطي يحل محل النظام العربي.

وتهدف الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية القائمة على أساس الاحتفاظ بالتفوق العسكري واحتكار الرادع الاستراتيجي النووي، إلى معاونة الاستراتيجية الأمريكية في خلق هذه القوة الإقليمية الكبرى. وهو الأمر الذي يجعل من إسرائيل ــ ولأجل غير منظور ــ الخصم الرئيسي للأمن القومي العربي. وينطبق ذلك بوجه خاص على الدول المعنية في إطار الاتفاق

التركي الإسرائيلي، والموجه ضدها هذا الاتفاق، والمذكورة بالاسم في أحد التقارير الإسرائيلية الصادر من مركز جافى للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب والمقدم إلى الحكومة الإسرائيلية في فبراير ١٩٩٥، وهي "سوريا ومصر والعراق". ومن جانب آخر، ترى إسرائيل في تركيا ثقلاً مضاداً لإيران والعراق على حد سواء، ولسوريا أيضاً في حالة الضرورة. ويترتب على ذلك وفي إطار الاتفاق التركي الإسرائيلي، أن يفتح المجال الجوي التركي بأكمله أمام السلاح الجوي الإسرائيلي لقيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأي دولة من دول المنطقة ومن اتجاهات غير متوقعة. والصفقة الإسرائيلية الأخيرة الخاصة بحصولها على طائرات (ف ــ ١٥) الأمريكية خلال شهر سبتمبر ١٩٩٨، هي خير برهان على ترجيح مثل هذا الاحتمال. وهي الأمور التي تعكس دلالات وأبعاد خطيرة لهذا الاتفاق على الأمن القومي العربي، وتفتح الباب واسعاً لإعادة إحياء الأحلاف العسكرية الإقليمية على نمط التحالف التركي الإسرائيلي، بعد أن أجهضت مصر في الماضي حلف بغداد ثم الحلف المركزي.

وبتحقيق الهدف الإسرائيلي الأمريكي في إحكام السيطرة على المنطقة العربية عن طريق إقامة أحلاف استراتيجية ثنائية على غرار التحالف التركي الإسرائيلي، وتحت ستار السلام وتسوياته، تصبح الخطوة التالية هي إفراغ المنطقة من كل قوة حقيقية قائمة أو محتملة. وتتعدد أساليب تحقيق هذا الهدف بين إشغال البعض بالتسوية السياسية المنتظرة، وتوريط البعض الآخر في صراعات سياسية وعسكرية، والضغط على البعض الثالث لقطع روابطه وتحالفاته القومية التي كانت تشكل في الماضي ركيزة الأمن القومي العربي. والهدف النهائي تفتيت النظام العربي، وإحلال نظام جديد شرق أوسطي تعلو قمته إسرائيل، في إطار نظام عربي ممزق.

رؤية إسرائيلية للاتفاق وتصور شكل مستقبل المنطقة:

انصبت الرؤية على ثلاثة موضوعات: تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، والحلف التركي الإسرائيلي نفسه، والتفكير الاستراتيجي لتركيا (وأيضاً لإسرائيل). وفي إطار ذلك جاء تصوير الموقف السياسي والاستراتيجي الجديد في منطقة الشرق الأوسط.

وبعد سرد تاريخي لتطور العلاقات بين الدولتين منذ نشوء دولة إسرائيل، فإن الحلف الأخير ليس هو الحلف الوحيد الذي عقدته إسرائيل خلال تاريخها. فقد أقام بن جوريون تحالفاً مع إيران وأثيوبيا عام ١٩٥٨، وهو تحالف مع غير العرب في المنطقة، وكان له بعد عسكري. وبدأ الحلف في الانهيار في منتصف الستينيات (منذ عام ١٩٦٧). وكانت العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩١ علاقات نظرية فقط. وبدأ التغيير الحقيقي عام ١٩٩١ بعد مؤتمر مدريد. وخلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ حدث تغير جذري في العلاقات الأمر الذي أدى لنشوء التحالف الجديد عام ١٩٩٦، وهو تحالف ليس له علاقة بالمنطقة كما أعلنت أنقره أكثر من مرة.

والتحالف هو امتداد لتعاون وثيق واتفاقات كثيرة بين الدولتين. وقد وقع الجانب العسكري من هذا التحالف في مارس ١٩٩٦، حيث كان تعبيراً عن قمة العلاقات بين الدولتين. وهو تحالف علني، رغم أن كل البيانات الرسمية جاءت من أنقره (وليس إسرائيل). ويتضمن الحلف بعض الأمور العسكرية، مثل: تحديث الأسلحة بما فيها الطائرات، والتدريبات المشتركة، والسماح بتحليق الطيران الإسرائيلي فوق تركيا، وتبادل المعلومات المخابراتية، وإجراء محادثات استراتيجية وعسكرية معمقة بين الجيش التركي والإسرائيلي، وبيع دبابات "الميركافا" الإسرائيلية لتركيا، وتطوير الصواريخ، وغير ذلك من العلاقات العسكرية والاستراتيجية العميقة. وقد أوجد هذا الحلف اعتراض إقليمي في سوريا وإيران والعراق وليبيا ومصر، وأيضاً في اليونان وقبرص. أما الأردن فله موقف خاص. ففي العلن، يعلن الأردن بين

الحين و ... عن اعتراضه على هذا التحالف، ولكن الواقع أن الأردن جزء من التحالف، وتشترك الأردن في المحادثات الاستراتيجية.

ولكل طرف من أطراف التحالف افتراضات أساسية. وتركيا دولة علمانية وديمقراطية، وتنظر إليها إسرائيل على المدى الطويل كدولة مستقرة. وقد افترض الجانب التركي أن عملية السلام لا تراجع عنها، وأن الأخطار المحتملة للحلف هي في علاقته بالصراع العربي الإسرائيلي، وعلاقته بصراع الأكراد، والموقف في قبرص، والهيمنة الإسلامية. أما بالنسبة لإسرائيل فهو حلم تحقق. وتحتاج تركيا إلى خطة إقليمية رئيسية كبرى، ونظراً لحاجاتها الاستراتيجية فقد نظرت إلى إسرائيل كحلقة اتصال استراتيجية بالمنطقة. أما بالنسبة لإسرائيل فهو تحالف عسكري / اقتصادي / مخابراتي، ويسمح باستغلال تركيا لهذه العناصر خاصة مع محدودية مساحة إسرائيل الجغرافية (فقد تكون الإشارة هنا لوضع بعض الوسائل العسكرية ووسائل الردع على الأراضي التركية).

لقد كان التركيز في إسرائيل خلال حكومة رابين / بيريز على حل الصراع العربي الإسرائيلي، وفكرة الشرق أوسطية. وفكرة الشرق أوسطية هي "نكتة" بكل المعايير. وكان رفض اشتراك تركيا في الاتحاد الأوربي سبباً دافعاً لها لتوثيق علاقاتها بإسرائيل (وقد يكون موقف الاتحاد الأوربي منسقاً مع الموقف الأمريكي بهذا الشأن لدفع تركيا لتوثيق علاقاتها بإسرائيل). ويتمحور الفكر السياسي والاستراتيجي التركي حالياً في: بناء إقليمي فرعي جديد، يضم المنطقة العربية ومنطقة الخليج ومنطقة آسيا الوسطى، تكون تركيا في مركزه. وحددت لإسرائيل وتركيا أدواراً في هذه الاستراتيجية، حيث أن عليهما معاً ضمان استقرار واستمرار الديمقراطية والاستقرار السياسي والعسكري في هذه المنطقة الفرعية، واستمرار ربط هذه المنطقة بالولايات المتحدة والغرب. وفي إطار ذلك يبرز دور روسيا. وسوف يتعاظم هذا الدور في ظل استمرار رفض التوجه الغربي لتركيا، وحيث توفر هذه المنطقة الاقليمية الفرعية امتداداً لروسيا تجاه الجنوب.

بالنسبة لإسرائيل فإن الحلف يعطي احتمالات واعدة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل في المنطقة (تستغله إسرائيل لتوجيه ضرباتها الجوية ضد الدول النووية المحتملة بنفس الطريقة التي ضربت بها إسرائيل المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، ومع اختلاف مكان توجيه الضربة: القواعد الجوية بتركيا، والطائرات طويلة المدى التي لا تحتاج لإعادة التموين خلال تنفيذ المهمة: الطائرات الأمريكية (ف ــ ١٥). وأدت التفجيرات النووية للهند وباكستان خلال شهر مايو ١٩٩٨ أيضاً إلى تقوية التحالف.

وقد مضى على الاتفاق مع مصر سلمياً فترة طويلة حوالي عشرين عاماً، بقيت خلاله الكراهية كما هي، وكان ذلك ضمن أسباب أخرى من أسباب دعم بعض الدوائر المهمة في إسرائيل للتحالف مع تركيا، وإنشاء هذه المنطقة الإقليمية الفرعية الجديدة. وبخصوص الشرق الأوسط، تتكون الاستراتيجية الإقليمية الحالية لبنيامين نتنياهو وحكومته من شقين: الأول، هو ردع المنطقة باستخدام كافة الوسائل (بما فيها القدرة النووية). والثاني هو إقامة السلام عن طريق فرضه "بالقوة" على المنطقة.

الحشود التركية على حدود سوريا: أكتوبر ١٩٩٨:

فجأة، وبدون مقدمات، قامت تركيا في أوائل شهر أكتوبر ١٩٩٨ بحشد جزء من قواتها المسلحة على حدودها مع سوريا. وكان السبب الذي أعلنته تركيا تفسيراً لهذا الأمر هو إيواء سوريا لعبد الله أوجلان رئيس حزب العمل الكردستاني، ودعم سوريا لهذا الحزب خلال عمله في الأراضي التركية. وبذا اتخذت تركيا قضية الأكراد ذريعة لنشوب هذه الأزمة الأخيرة، رغم قدم هذه القضية في الملف التركي السوري. إلا أنه في هذا السياق يلاحظ أمرين. الأمر الأول هو توقيت نشوب الأزمة، والذي توافق مع اصطدام عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي بعقبات هددت بتوقفها نتيجة لمواقف بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي ارتد عن كل الاتفاقات الموقعة في هذا الشأن فكان لابد من وجود أزمة تصرف الأنظار

عن تعنت الموقف الإسرائيلي في عملية التسوية، كما أن انتهاء الأزمة توافق مع توصل الإسرائيليين والفلسطينيين وبالوساطة الأمريكية إلى اتفاق انتقالي — لم يتم تنفيذه — تم توقيعه وسط احتفال كبير بالبيت الأبيض بواشنطن في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨. الأمر الثاني هو أحد أسباب الأزمة، وحيث كان من شروط تركيا، وهي تهدد بعمل عسكري ضد سوريا، أن تكف دمشق عن انتقاد التحالف التركي الإسرائيلي. وهما أمران يستحقان مزيد من الفحص والتحليل.

وكان موضع الشك في هذا الحدث هو ارتباطه بالاتفاق الاستراتيجي التركي الإسرائيلي. فللوهلة الأولى هناك رباطين. الأول هو أزمة التفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين كما سبق ذكره. والثاني هو إعداد المسار السوري للعمل بالضغط التركي على سوريا من الشمال، لتصبح أكثر مرونة في تفاوضها مع إسرائيل في الجنوب، وهو الأمر الذي يرغبه رئيس الحكومة الإسرائيلية. وبالطبع لا يمكن اعتبار ذلك نتيجة علمية مؤكدة، حيث ما زالت كل عناصر الأزمة غير معلومة، ولكنه على أية حال دعوة للتفكير في بعض نماذج تطبيق الاتفاق الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، ومدى قابلية هذا النموذج للتكرار.

وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال الدور المصري الفاعل والدور الإيراني المعاون في الأزمة التركية السورية الأخيرة. فقد كان لمبادرة الرئيس حسني مبارك بصفته رئيساً للقمة العربية، وجهود الرئيس الإيراني محمد خاتمي رئيس الدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي،دوراً فعالاً في انعقاد اللجنة الأمنية السورية التركية في "أضفه" بتركيا، الأمر الذي ترتب عليه توقيع اتفاق بين البلدين أدى إلى إنهاء الأزمة التي نشبت بينهما، نتيجة لاتهام أنقره لدمشق بمساندة المتمردين الأكراد. وهو اتفاق استهدف عودة الأوضاع الطبيعية بين البلدين، ووضع حداً للأزمة وبداية الحوار الطبيعي بين تركيا وسوريا.

ويتمثل الإطار العام لآلية الإشراف على الاتفاق، وفقاً لما جاء في الاتفاقية، في بندين رئيسيين هما: إقامة خط تليفوني مباشر بين دمشق

وأنقره، وتعيين ممثلين خاصين بسفارة كل دولة لدى الأخرى. وهـــو أمـــر حميد لا يشوبه سوى إعلان تركيا أن أنقره تحتفظ بحـــق اتخـــاذ إجـــراءات عسكرية في المستقبل إذا أخفقت دمشق في تنفيذ الاتفاق، وعلى نمط ما تفعله إسرائيل مع الفلسطينيين، والولايات المتحدة مع العراق. وهو الأمر الذي يثير شكوكاً جديدة حول طبيعة الاتفاق الاستراتيجي التركي الإسرائيلي، كما يثـير شكوك أخرى ليست بعيدة عن أصابع خارجية ــ إقليمية ودولية ــ تحركـــها في الخفاء.

خلاصة

العلاقات العربية ــ التركية علاقات ممتدة ومستمرة. وخلال هذه العلاقات يتباعد الطرفان أو يتقاربان، نتيجة لتطور العلاقات بينهما، أو لوجود عوامل خارجية تؤثر على هذه العلاقة سلباً أو إيجاباً. العامل الإقليمي الرئيسي هو: دولة إسرائيل. والعامل الدولي هو: الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة، وسياستها ومصالحها تجاه الشرق الأوسط.

١ــ تمثل المنطقة العربية أهمية خاصة لتركيا: لاعتماد الاقتصاد التركي على النفط العربي. ولاعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية واستراتيجية.

٢ــ كان من الطبيعي للمتغيرات المستمرة التي تطرأ على النظام العالمي ومنطقة الشرق الأوسط، أن تؤثر على الأهمية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية لمجموعة الدول العربية وتركيا. ولا شك أن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كان أهم هذه المتغيرات الأساسية، كما كان عنصراً جديداً أضيف إلى مسرح أحداث الشرق الأوسط.

٣ــ أن موقف تركيا بصفة عامة خلال الصراع العربي الإسرائيلي كان يتراوح بين قطبي الصراع ــ بعداً أو قرباً ــ طبقاً لسياسات معينة، وحسابات تركية معقدة، إضافة لتأثيرات العوامل الخارجية.

٤ــ وقد اصطدمت علاقات تركيا مع العرب والمسلمين بعقبتين:

علاقات تركيا بإسرائيل.

وارتباط تركيا بسياسات الغرب ومصالحه في الشرق الأوسط، والتي لم تكن في معظم الأحوال تناسب الأطراف العربية. وفي إطار ذلك:

(١) انضمت إلى حلف الأطلنطي (١٩٥٢)

(٢) وحلف بغداد (١٩٥٥)

(٣) والحلف المركزي (١٩٥٨)

٥ـ واشتركت في التحالف الدولي لتحرير الكويت، ووضعت بعض قواعدها الجوية تحت تصرف قوات التحالف. ومع انطلاق عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بدءاً من مؤتمر مدريد (١٩٩١)، تدعمت العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي بلغت ذروتها في اتفاق التحالف الاستراتيجي التركي الإسرائيلي (١٩٩٦).

٦ـ وهناك خلافات تركية مع بعض الدول العربية المحددة، كان أبرز مظاهرها:

مشاكل نهري دجلة والفرات مع سوريا والعراق.

وقيامها بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الأكراد في شمال العراق، واحتلال أجزاء من ترابه. ثم أخيراً حشودها العسكرية على حدود سوريا. وفي إطار ذلك مالت السياسة التركية لدعم سياسات واستراتيجيات إسرائيل، الأمر الذي دعم موقف الأخيرة في مفاوضات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة على المسار السوري.

٧ـ ومع تغير الإطار الإقليمي الذي تسعى تركيا أن تكون دولة محورية فيه، نتيجة فشلها في الانضمام للاتحاد الأوربي، تحاول صياغة نظام إقليمي فرعي جديد يضم: المنطقة العربية، ومنطقة الخليج، ومنطقة آسيا الوسطى، تكون تركيا في مركزه، وتعاونها في ذلك إسرائيل.

أصول الموقف التركي من الصراع العربي الإسرائيلي وتطوره:

١- تنبهت الصهيونية العالمية منذ البداية إلى مدى أهمية تركيا للعالمين العربي والإسلامي. ولم يفت الأتراك ملاحظة خطر الصهيونية.

٢- وخلال مرحلة نشوء الدولة اليهودية، تأسست نمطية جديدة للعلاقات العربية التركية من خلال المشاكل التي عاشتها المنطقة. وتراوح الموقف التركي خلال الصراع في الآتي:

- في البداية، وقفت تركيا إلى جانب العرب في الأمم المتحدة ضد قرار تقسيم فلسطين (١٩٤٧). إلا أنها انضمت في العام التالي (١٩٤٨) ـ بتأثير الضغط الغربي ـ إلى عضوية لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية مع بريطانيا وفرنسا. واعترفت بإسرائيل في ٢٩ مارس ١٩٤٩.

- خلال الخمسينيات (حكومة عدنان مندريس) بدأت عملية التقارب مع العرب والمسلمين، إلا أنها اصطدمت بالعلاقات التركية بإسرائيل، وتوجه تركيا للغرب، وفي هذه المرحلة:
  - عارضت تركيا تأميم مصر لقناة السويس (١٩٥٦).
  - ووقفت ضد الثورة الجزائرية عند عرض قضيتها في الأمم المتحدة (١٩٥٨).

- **خلال الستينيات**، تراجع المسار التصادمي للعلاقات العربية التركية نسبياً، وسعت تركيا لتقوية علاقاتها مع الدول العربية. وكانت حرب ١٩٦٧، نقطة تغير واضحة في المسار التركي تجاه العرب، حيث وقفت إلى جانبهم في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب.

- **وفي السبعينيات**، سعت الحكومة التركية إلى توطيد علاقاتها اقتصادياً وسياسياً مع مختلف الدول العربية، وبخاصة دول الخليج المنتجة للنفط. ووقفت تركيا موقفاً ودياً من العرب في حرب ١٩٧٣، حيث أكدت على مواقفها السابقة بشأن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ثم وسَّعت تركيا دائرة علاقاتها من العالم العربي إلى العالم الإسلامي، فانضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٥)، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٩).

- **وفي الثمانينيات**، حولت تركيا توجهاتها مرة أخرى إلى المعسكر الغربي نتيجة لـ:

- تراجع أسعار النفط.

- وضغوط الجيش التركي على الأحزاب.

- وضغوط الاستراتيجية الأمريكية على تركيا.

وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر إلى الصـــراع العربـــي الإســـرائيلي ضَعْفْ الاهتمام التركي به.

- **وفي التسعينيات**، ومع انتهاء حرب الخليج الثانية وبدء عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، شهدت العلاقات التركيـــة الإســـرائيلية تطورات متنامية، بلغت ذروتها بعقد اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين (١٩٩٦).

٣-ومن الضروري النظر إلـــى هـــذه التطـــورات كنتيجـــة لعوامـــل وتطورات داخلية وإقليمية ودولية فاعلة خلال مراحـــل العلاقـــة، وكنتيجة أيضاً لتطورات متواصلة في العلاقات الثنائية بين البلديـــن منذ الاعتراف التركي بإسرائيل في ٢٩ مارس ١٩٤٩. فمنذ أن بدأ الصراع العربي الإسرائيلي يتسع إطاره وتتواتر أحداثه، لم يكـــن ثمة مهرب لتركيا من أن تتخذ موقف إزاءه.

- بدأ ذلك بالاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات كاملة معها.

- وبعد حرب ١٩٦٧ اعترفت تركيا بمنظمة التحريـــر الفلســـطينية، موازنة بذلك اعترافها بإسرائيل. كما ساندت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧).

- وصولاً للتحالف الاستراتيجي التركي الإسرائيلي (١٩٩٦).

٤- وقد كان للصراع العربي الإسرائيلي دور مقيد لإمكانـــات تحســـين العلاقات العربية التركية. وقد حاولت تركيا خلال فـــترة الصـــراع أن تسلك سياسة متوازنة تجاه طرفي الصراع، إلا أنها لم تستطع من خـــلال سياستها هذه أن تكسب سياسياً أو اقتصادياً. كما أثر موقفها هذا سلباً مع طرفي الصراع. وقد أنهى مشروع التسوية السياسية في الشرق الأوسط

هذه الازدواجية – أو التوازنية – في السياسة التركية، وأراح صانعي السياسة الخارجية لتركيا من جزء هام من الحسابات السياسية والاستراتيجية العقدة لكل خطوة يخطونها إزاء الشرق الأوسط. وقد تحررت تركيا اليوم من مثل هذه السياسة التوازنية، ورأت أن بإمكانها تطوير علاقاتها بحرية مع إسرائيل والعرب في آن واحد، وإن لم يكن ذلك بنفس الحجم أو المستوى أو معدل التطور.

٥- وفي مجال تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، اتخذت تركيا خطوتين في مجال الترجمة الفعلية لهذا التعاون:

- الأولى هي تحالفها مع إسرائيل، وهي الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة في مجال الأمن الإقليمي.
- والثانية استمرار إضعافها للعراق والنيل من سيادته، إضافة إلى استمرار الضغط على سوريا سياسياً وعسكرياً، بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة.

٦- كما شملت المبادرات التركية على الصعيد الاقتصادي الإقليمي دعوة للتعاون الشرق أوسطي، بمشاركة كافة دول المنطقة بما فيها إسرائيل، باعتبار ذلك – من وجهة نظرها – ضرورة لإحلال السلام في المنطقة. ولا شك أن سياسات تركيا في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، قد أحيت شعوراً لدى الأتراك بأن أمامهم فرصة كبيرة للعب دور اقتصادي، ومن ثم سياسي وأمني في الشرق الوسط، ينعكس إيجابياً على فرصهم في الارتباط بأوربا الغربية، على أساس أن تكون تركيا مدخلاً لأوربا إلى عدة مناطق، أبرزها منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى. ومن هنا إدراك تركيا أن أهميتها المرتجاة بالنسبة للغرب سوف تنبع من دورها الإقليمي الجديد، الذي يجب أن تسعى لبنائه بنفسها.

وقد نجحت الحكومة التركية في استثمار العلاقة التركية الإسرائيلية في تحسين فرص تركيا الاقتصادية والسياسية في المنطقة وفي العالم،

علاوة على الدور الرئيسي الذي أعطي لها في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط عبر عملية التسوية السياسية والارتباط بالسياسات الإسرائيلية والأمريكية. {وترى أنقرة أن مدخلها الفعلي إلى ذلك كله هو عبر البوابة الإسرائيلية (الأمريكية) الواسعة، وليس عبر النوافذ العربية الضيقة}.

الاتفاق التركي الإسرائيلي

١- الحلف الأخير ليس هو الحلف الوحيد الذي عقدته إسرائيل خلال تاريخها. فقد أقام بن جوريون تحالفاً مع إيران وأثيوبيا عام ١٩٥٨ كان له بعد عسكري. وبدأ الحلف في الانهيار في منتصف الستينيات (منذ ١٩٦٧).

٢- وقد حرصت إسرائيل وتركيا قبيل الإعلان مباشرة عن اتفاق التعاون العسكري والاستراتيجي بينهما على تسريب الكثير من المعلومات عن بنوده، باعتبار ذلك بالون اختبار لردود الأفعال العربية. ونظراً لضعف وسلبية ردود الأفعال العربية، تم الإعلان عن قيام التحالف، وعلى أن يضم هذا التحالف في مراحل لاحقة بعض دول المنطقة المرتبطة بعلاقات وثيقة مع تركيا وإسرائيل. ومن بين ما يتضمنه الاتفاق إنشاء "منتدى أمني" للحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا، تحضره كمراقب الدول المحتمل انضمامها إليه في المستقبل.

٣- والتحالف هو امتداد لتعاون وثيق واتفاقات كثيرة بين الدولتين. وقد وقع الجانب العسكري منه في مارس ١٩٩٦، حيث كان تعبيراً عن قمة العلاقات بين الدولتين. كما يتضمن بعض الأمور العسكرية مثل: تحديث الأسلحة بما فيها الطائرات، والتدريبات المشتركة، والسماح بتحليق الطيران الإسرائيلي فوق تركيا، وتبادل المعلومات

المخابراتية، وإجراء محادثات استراتيجية وعسكرية متعمقة بين الجيش التركي والإسرائيلي، وبيع دبابات "الميركافا" الإسرائيلية لتركيا، وتطوير الصواريخ، وغير ذلك من العلاقات العسكرية والاستراتيجية العميقة.

٤- وإضافة للأهداف المشتركة للتحالف، فلكل طرف من أطرافه افتراضات أساسية. فيعاون الحلف تركيا في تحقيق خطتها الإقليمية الرئيسية الكبرى، والاستفادة من إسرائيل كحلقة اتصال استراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط. أما بالنسبة لإسرائيل، فهو تحالف عسكري / اقتصادي / مخابراتي، ويسمح باستغلال تركيا لهذه العناصر خاصة مع محدودية مساحة إسرائيل الجغرافية (وضع بعض الوسائل العسكرية ووسائل الردع على الأراضي التركية، أو قد تستغله إسرائيل لتوجيه ضرباتها الجوية ضد الدول النووية المحتملة بنفس الطريقة التي ضربت بها إسرائيل المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، ومع اختلاف مكان توجيه الضربة: القواعد الجوية بتركيا، والطائرات طويلة المدى التي لا تحتاج لإعادة التموين خلال تنفيذ المهمة: صفقة الطائرات ف ـ ١٥ الأمريكية الأخيرة).

٥- وفي إطار الاتفاق تم حدثين هامين: الأول، إجراء المناورات البحرية بين تركيا وإسرائيل خلال العام ١٩٩٧، باشتراك الولايات المتحدة بقطع من أسطولها البحري، والأردن بصفة مراقب. الثاني، قيام تركيا في أوائل شهر أكتوبر ١٩٩٨ بحشد جزء من قواتها المسلحة على حدودها مع سوريا. وكان السبب الذي أعلنته تركيا هو إيواء سوريا لعبد الله أوجلان رئيس حزب العمل الكردستاني، ودعم سوريا لهذا الحزب خلال عمله في الأراضي التركية، رغم قدم هذه القضية في الملف التركي السوري. ورغم حل الأزمة سياسياً، فقد أعلنت أنقرة أنها تحتفظ بحق اتخاذ إجراءات عسكرية في المستقبل إذا أخفقت دمشق في تنفيذ الاتفاق. وهو الأمر الذي

يثير شكوكاً جديدة حول طبيعة الاتفاق الاستراتيجي التركي الإسرائيلي، وأهداف هذا الاتفاق. كما يشكل هذا الحدث نموذجاً للاتفاق الاستراتيجي بين الدولتين في مجال التطبيق، والذي يمكن أن يتكرر مستقبلاً.

أثر الاتفاق التركي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي

١- بصفة عامة، يشكل اتفاق التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي تهديداً جدياً للأمن القومي العربي، يجب أن تؤخذ مخاطره بعين الاعتبار. ويرتبط هذا التهديد بثلاثة جوانب على الأقل:

- الأول، الضغط على بلدان عربية معينة مثل سوريا، لتسهيل حركة المسار السوري الإسرائيلي لصالح إسرائيل.
- الثاني، تشكيل الآثار المترتبة عن التسوية السياسية في المنطقة، لصالح الخريطة السياسية الجديدة، التي تلعب فيها تركيا وإسرائيل الدور المحوري.
- الثالث، أنه يشكل مقدمة لترتيبات أمنية تقوم على أساس الأمر الواقع، والقفز فوق اعتراضات الدول العربية في الإطارين الثنائي والمتعدد للتسوية السياسية.

٢- كما يعد الاتفاق إخلال بالتوازن الأمني في منطقة الشرق الأوسط، سوف يؤدي بالضرورة إلى تعديلات استراتيجية وجيوبوليتيكية وجيوستراتيجية رئيسية في تحالفات المنطقة، ويمهد الأرض لإقامة تحالفات مضادة، أكبر من قدرة الشرق الأوسط على استيعابها أو احتمالها.

٣- قد تتحول تركيا بفضل هذا الاتفاق إلى قاعدة عسكرية للقوات الجوية الإسرائيلية، مما يمكّن إسرائيل من الهجوم على جيرانها بسهولة إذا ما قررت ذلك. وفي المقابل، قد تضطلع القوات الجوية

التركية بدور جديد في ظل الترتيبات الأمنية المزمع إجراؤها بين سوريا وإسرائيل.

٤- ويتيح الاتفاق ــ في ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية ــ عمقاً إقليمياً واستراتيجياً جديداً لإسرائيل، في مجالات الاستراتيجية الثلاثة الرئيسية: المجال الجوي، والبحري، والبري؛ مما يمكنها من:

- توفير فرصة أفضل للانتشار والتوزيع الاستراتيجي للقوات الإسرائيلية.
- وتنفيذ مهام استراتيجية أكبر وأوسع وضد أهداف استراتيجية متعددة في بلاد عربية مختلفة وإيران.
- ثم ممارسة ضغوط سياسية وعسكرية واستراتيجية على دول المنطقة، بما يخدم استراتيجية الدولتين وسياستهما الخارجية الجديدة في الشرق الأوسط.

وبهذا المعنى، فإن الاتفاق يشكل مقدمة لترتيبات أمنية إقليمية، هي ليست في صالح دول المنطقة الأخرى بأي حال من الأحوال، وفي إطار فعلي يتجاوز الصعوبات المثارة أمام التوصل إلى ترتيبات أمنية متفق عليها إقليمياً ضمن مفاوضات لجنة "ضبط التسلح والأمن الإقليمي"، والتي هي إحدى اللجان الخمس في المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد.

٥- أيضاً هناك: أخطار التدريبات العسكرية المشتركة ــ جوية وبحرية وأيضاً جوية ــ باشتراك الولايات المتحدة على أمن دول المنطقة. وحيث يمكن النظر إلى مثل هذه التدريبات على أنها استعداد لفرض التسوية السياسية في المنطقة بالقوة، وفرض ترتيبات أمنية وعسكرية مع البلدان المعنية (إسرائيل، تركيا، الأردن)، مع تشجيع هذه البلدان ــ وغيرها ــ على إبرام اتفاقات ثنائية للتعاون العسكري والاستراتيجي فيما بينها. وهو الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة بمثابة القابضة على ميزان التوازنات الإقليمية الجديدة

والترتيبات الأمنية المعبرة عنها، ثم تفويض صلاحياتها في هذا المجال إلى إسرائيل.

٦- والهدف النهائي لهذه الاستراتيجية الأمريكية هو بناء منظومة أمنية إسرائيلية أمريكية شرق أوسطية. ويعني بناء هذه المنظومة ـ حتى لو تم عبر اتفاقات ثنائية وفقاً للتفضيل الأمريكي ـ نجاح إسرائيل في فرض أهدافها وسياساتها في المنطقة، كما يشجعها مستقبلاً على إقامة تحالفات إقليمية أخرى على نمط الاتفاق الإسرائيلي التركي، أو تحالفات دولية جديدة على غرار التحالف الإسرائيلي الأمريكي. ولنا أن تصور الأضرار التي تقع على الأمن القومي العربي نتيجة لمثل هذه التحالفات.

٧- نقطة أخرى هي: تأثير الاتفاق في سياق عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي على نحو سلبي. فإضافة إلى ما يعنيه من بداية فرض ترتيبات أمنية إقليمية تستند على فرض الأمر الواقع، فإن الاتفاق بما يضفيه من عناصر قوة إضافية لإسرائيل، وفي إطار تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وما يضمنه هذا التحالف من استمرار التفوق العسكري المطلق لإسرائيل واحتكارها للخيار النووي، يضعف إلى حد كبير احتمال تقديم إسرائيل لأي تنازلات وهي مقبلة على:

- التفاوض على قضايا الوضع النهائي مع الفلسطينيين.
- وقضية الجولان مع سوريا.
- والانسحاب من الشريط اللبناني الجنوبي مع لبنان.

٨- والمقصود من ذلك كله ـ من وجهة نظر الاستراتيجية والسياسة الأمريكية ـ هو الإعداد لبناء القوة الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط (إسرائيل)، والإعداد لنظام أمني إقليمي شرق أوسطي يحل محل النظام العربي. وهو الأمر الذي يجعل من

إسرائيل ـ ولأجل غير منظور ـ الخصم الرئيسي للأمن القومي العربي.

٩- وبتحقيق الهدف الإسرائيلي الأمريكي في إحكام السيطرة على المنطقة العربية، وتحت ستار السلام وتسوياته، تصبح الخطوة التالية هي إفراغ المنطقة من كل قوة حقيقية قائمة أو محتملة. وتتعدد أساليب تحقيق هذا الهدف بين إشغال البعض بالتسوية السياسية المنتظرة، وتوريط البعض الآخر في صراعات سياسية وعسكرية، والضغط على البعض الثالث لقطع روابطه وتحالفاته القومية التي كانت تشكل في الماضي ركيزة الأمن القومي العربي. والهدف النهائي تفتيت النظام العربي، وإحلال نظام جديد شرق أوسطي تعلو قمته إسرائيل، في إطار نظام عربي ممزق.

١٠- وفي النهاية، أحب أن أؤكد، أن كل ذلك لا يعني أن تركيا قد ضاعت من يد العرب إلى الأبد. أو أن القوة التركية قد اندمجت تماماً مع قوة إسرائيل بشكل نهائي. ولكنها إحدى تلك الفترات التي تتطلب منا نحن العرب:

- تفهم أوضاع ومصالح تركيا لتجنب الصدام معها.
- والتحرك الإيجابي السريع تجاه تركيا لتعميق المصالح المشتركة معها، وهو ما قصَدَتْهُ رحلة الرئيس مبارك الحالية لأنقرة. حيث أن تعميق وتوسيع العلاقات المصرية ـ التركية هو واجب قومي لخلق نموذج جديد لتطوير العلاقات العربية التركية.

مراجع الدراسة

(١) أنيس صايغ. يوميات هرتزل، ترجمة هيلدا شعبان، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٨.

(٢) كمال المنوفي. التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٤٤، أبريل ١٩٧٦.

(٣) نبيه الأصفهاني. التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٥٢، أبريل ١٩٧٨.

(٤) عبد المنعم سعيد. العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.

(٥) جلال معوض. تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد ٦٧، سبتمبر ١٩٩١.

(٦) جلال معوض. الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد ٨٠، يناير ١٩٩٤.

(٧) هيثم الكيلاني. الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد ٨٠، يناير ١٩٩٤. (إضافة لدراسته: تركيا والعرب).

(٨) هاني رسلان. تركيا وأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩٥.

(٩) جلال معوض. تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينيات، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، يونيو ١٩٩٦.

(١٠) أشرف عبد الحميد كشك. الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي، شئون الأوسط، العدد ٥٢، يونيو ١٩٩٦.

(١١) غسان مكحل. الحلف التركي الإسرائيلي وفرصه في عالم متغير: العرب بين تركيا وإسرائيل، المركز العربي للمعلومات، العدد ٢٥، يوليو ١٩٩٦.

(١٢) أخبار ومقالات وتعليقات بالصحف السيارة: الأهرام، والحياة، والشرق الأوسط، وإضافة لبعض الصحف الإسرائيلية.

(١٣) نتائج بعض المؤتمرات غير المنشورة والتي حضرها الباحث بنفسه.

(١٤) سعد محمد العريفي. المملكة العربية السعودية، مسودات رسالة دكتوراه.

الفصل الثاني

"مصر وتركيا وقضايا الإرهاب والأكراد"

أ.د. محمد حرب

يرتبط الكيان السياسي للجمهورية التركية بمبادئ مصطفى كمال أتاتورك، وهي مبادئ تقوم القوات المسلحة التركية والمؤسسات التركية الرسمية بحمايتها، وبالتالي التصدي لكل مبدأ سواها. وبالتالي ينقسم هذا البحث إلى خمس نقاط ، تتناولها في أسسها العامة دون الدخول في تفصيلاتها. وهي : أسس الدولة في المفهوم الكمالي ــ الأهمية الاستراتيجية والجيوبولتيكية لتركيا ــ الأخطار التي تتعرض لها تركيا : وجهة النظر الرسمية ــ الإرهاب المهدّد لتركيا : رؤية القوات المسلحة التركية ــ الأكراد.

أولاً : أسس الدولة في المفهوم الكمالي :

تعتمد نظرية الأمن التركي ، على مبادئ الزعيم مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية وهي ٦ مبادئ أساسية :

١ – النظام الجمهوري

٢ – الوطنية

٣ – الشعبية : بمعنى المساواة أمام القانون

٤ – إشراف الدولة

٥ – العلمانية

٦ – الثورية[١]

وهناك أيضاً خط السياسة التي رسمها أتاتورك لهذه الدولة : سلام في الداخل ، سلام في الخارج.

ونصّبت القوات المسلحة التركية نفسها قيماً على تنفيذ المبادئ الكمالية منذ قيام الجمهورية لكن هذه الوصاية أخذت شكلاً دستورياً بعد ثورة الجنرال كنعان إيفرين (EVREN) في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ بثلاث سنوات إذ نص دستور ١٩٨٣ فيما نص عليه، أن يتكون " مجلس الأمن القومي " برئاسة رئيس الجمهورية ويضم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية وقادة القوات المسلحة وقائد قوات الجاندارما" للنظر في الأمن القومي ومصلحة البلاد ، ولهذا المجلس إصدار " توصيات للحكومة " . وبهذا الدستور أوجدت القوات المسلحة التركية سبيلاً رسمياً للحفاظ على الأمن التركي ومبادئ أتاتورك.[٢]

ولقد حدّد مصطفى كمال باشا، بعد انهيار الدولة العثمانية ونجاح حرب الاستقلال التركية ضد قوات الحلفاء وطردها من الأناضول ، حدود الدولة التي تزعم هو نفسه الحرب في سبيلها. لقد تولى مصطفى كمال أتاتورك السلطة بعد معارك وطنية، اشترك فيها كل من علي التراب التركي من: أتراك وأكراد وشركس وعرب وغيرهم. ورأى أتاتورك أن الأيديولوجيات الجامعة هي التي أودت ببلاده إلى الهزيمة العسكرية التي عانت الدولة من ويلاتها. ولقد تبلور مفهوم الوطن في : الوطن التركي الذي حارب من أجله المحاربون ، لا يرضى بأن يتجزأ بعد تحريره مهما كانت الظروف. وأن وحدة الوطن الجديد يودعه الزعيم أمانة في عنق الشعب. واعتبر أتاتورك أن الوطن كل لا يتجزأ ولا يقبل التجزئة. وهذا هو الذريعة الأساسية في قيام القوات المسلحة التركية التي جعلت من نفسها حامية لاستمرار مبادئ أتاتورك وضد أي حركة كردية تنادي بتجزئة تركيا وإقامة دولة انفصالية وخاصة حزب العمال الكردستاني. وأن الأمة متحدة ستدافع[٣] وتقاوم التدخل والاحتلال الأجنبي بكل أشكاله.

بناء على هذا الوطن المحدد في فكر مؤسس الجمهورية التركية، تم رفض كل تجمع إمبراطوري أو أيديولوجي، وبالتالي فلم يرتبط "الزعيم" بالمفاهيم السياسية السائدة وقته بل عدّها أفكاراً خيالية غير مناسبة للعصر،

مثل التجمع الطوراني Pan Turkizm أو التجمع الإسلامي (الجامعة الإسلامية) Pan islamizm .

وبذلك أسس أتاتورك حدود الوطن التركي وأرسى دعائم وفكر تركيا الحالية. وبالتالي فإن هذا المفهوم هو الذي تحافظ عليه الآن القوات المسلحة التركية ومؤسسات الدولة.

وعن رفض أتاتورك للإسلام وتمسكه بالاتجاه نحو الغرب فقد قال في أكتوبر ١٩٢٥ "إننا – أي هو والدولة التركية – قد اعترفنا بوجوب اتخاذ جميع أسلحة الغرب المدنية، ويجب علينا، أن نكون منصفين في إتباع الطريق المؤدية إلى خيرنا ونجاحنا. لقد أخذنا من الشرق عاداته ولغته وأحرفه فلم نستفد مما أخذناه إلا الرجوع إلى الوراء والتقهقر المتتابع في عاداتنا وأخلاقنا".(٤)

ومن هنا يأتي موقف القوات المسلحة التركية من الدين الإسلامي.

ولقد خاض أتاتورك باقتدار، حرب الاستقلال التركية موحِّدا الشعب التركي خلفه في حرب شعبية في سبيل الاستقلال راح ضحيتها الكثير من أبناء شعبه. ويبدو كما هو ظاهر أن هذا هو السبب الذي فضّل بعده أتاتورك حل مسائل بلاده تركيا بالطرق الودية وبعدم اللجوء إلى الحرب وإطلاق شعاره سلام في الداخل سلام في الخارج. والذي اتخذته الخارجية التركية مبدأ لسياستها.(٥)

ثانياً : الأهمية الإستراتيجية والجيوبوليتكية لتركيا:

لتركيا وضع جغرافي حساس. بلد مساحته ٦٢٣ و٧٨٠ كم يعيش على أرضه ٦٥ مليون نسمة (١٩٩٨م). حدود تركيا مع جيرانها : أرمينيا وجورجيا ٥٩٠ كم ، ومع إيران ٤٧٠كم ومع العراق ٣٧٨كم ومع سوريا ٧٨٩كم ومع اليونان ٢٠٤ كم ومع بلغاريا ٢٠٠ كم.

وتركيا تطل على البحر المتوسط وجزء من الشرق الأوسط مما يعطيها امتداد استراتيجيا في أفريقيا وآسيا بالإضافة إلى إنها معبر بين آسيا وأوربا وهي منفذ طبيعي إلى العالم التركي خاصة آسيا الوسطى والقوقاز. كما أن تركيا نقطة انطلاق عسكري سريع على مستوى البحر والجو والأرض من آسيا إلى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وأفريقيا.

أما عن أهمية تركيا في الشرق الأوسط وآسيا وأوربا فقد عبّر عنه وزير الخارجية التركية (١٩٩٢) حكمت جنين : "أن الوضع الجيوبوليتيكي لتركيا شديد الأهمية لاستقرار المنطقة ككل، خاصة أنها تتوسط بؤرا شديدة التوتر في البلقان والقوقاز والاتحاد السوفييتي السابق الذي أصبح مجموعة مفككة من الجمهوريات المختلفة يرتبط بعضها بحدود مشتركة مع تركيا ، كما ترتبط كذلك بروابط تاريخية ودينية واجتماعية".(٦)

وينبع نهر الفرات من تركيا ويمتد فيها على مسافة ٩٥٣كم ثم يتخطى الحدود بعدها ليدخل سوريا. أما نهر دجلة فينبع أيضاً من تركيا ويجري فيها مقدار ٤٥٢كم يعبر بعدها الحدود إلى العراق.

أما نهر آراسب فينبع أيضاً من تركيا ويستمر داخل حدودها بمقدار ٤٣٥كم يتخطى بعدها الحدود إلى روسيا.

وفي تركيا عدة أنهار تنبع منها أيضاً : نهر قيزيل إيرماق ١,١٥١كم ونهر صقاريا وسيمون وجيمون ومندريس الصغير ومندريس الكبير.

كما أن هناك : نهر مريج الذي ينبع من بلغاريا ويدخل تركيا ويشكل الحدود الحالية بين تركيا واليونان ، ويصب في بحر إيجة. ونهر العاصي الذي ينبع من سوريا ويخترق الحدود إلى تركيا ليصب في البحر بالقرب من الأسكندرون.(٧)

وفي تركيا مضيق البسفور ومضيق الدردنيل ولهما دورهما في التجارة العالمية.

ورغم أن القسم الأعظم من تركيا يقع في آسيا من الوجهة الجغرافية إلا أن تركيا، باعتبار التصنيف السياسي، دولة أوربية ، وهي تقع داخل

مجموعة أوربا الغربية ، من ناحية التنظيم السياسي لدول أوربا، كما تـــرى المصادر التركية التي تقول أيضاً بأن أربعة أدوار من التصنيف الجغرافـــي ، فهي :

١ ـــ دولة بلقانية   ٢ ـــ دولة شرق أوسطية

٣ ـــ دولة بحر متوسطية   ٤ ـــ دولة أطلنطية

ثالثاً : أسباب الأخطار التي تتعرض لها تركيـا من دول الجوار، وجهة النظر الرسمية :

أن النبع الأساسي للأخطار المهددة لتركيا من دول الجوار تكمن في قيمة موقعها الجغرافي والجيوبوليتكي. وبجانب هذا ، ذلك التنـــوع فـــي البنـــاء الاجتماعي والديمغرافي للمنطقة التي تقع فيها تركيا. مثال ذلـــك أن الـــدول المحيطة بتركيا تحتوي على أجناس مختلفة يونان وسلاف وايرانيون وعرب وغيرهم يتحدثون بعدة لغات مختلفة ولها معتقدات دينية وتقـــاليد وأعـــراف مختلفة ، وتدار بانظمة حكم سياسية تتشابه وتختلف عما في تركيا.

والرؤية الرسمية التركية في أخطار دول الجوار ، كما يلي :

١ ـــ بلغـــــــاريا :

تقول الرؤية الرسمية التركية أن لبلغاريا هدف قومي يتجلى في إحيـــاء الإمبراطورية البلغارية التي قامت في القرن التاسع الميلادي والتـــي تتحـــدد بحدود تمتد من البحر الأسود إلى البحر الأدرياتيكي ، ومن نهر الدانوب إلـــى بحر إيجة". وبموجب هذه الأيديولوجية يرى البلغار دخول كل من إســـتانبول وإقليم تراقيا الشرقية التركي وهو إقليم تبلغ مساحته ٢٣,٦٢٣ كم٢ ضمـــن إمبراطوريتهم التي يسعون إلى إحيائها وبذلك تشكل بلغاريا تـــهديدا للأمـــن القومي التركي وللأيديولوجية التركية.

٢ ــ اليـــــونان :

لليونانيين حلم تاريخي بإقامة اليونان الكبرى، وهذا المبدأ اليوناني يقض مضاجع الساسة والعسكريين الأتراك. ويهدف مبدأ إحياء اليونـــان الكـبرى إحياء الإمبراطورية الرومانية الشرقية وهي الدولة البيزنطية بأوسع حدودهـا وإقامة دولة اليونان الكبرى في الشرق الأدنى علـــى أن تكـون إسـتانبول عاصمة لهذه الدولة. وحدود دولة اليونان الكبرى كما وصفها أحد مفكريـها، لا بد أن تقتطع من تركيا : "... الأناضول كله حتى بحر مرمرة بما في ذلـك أزمير وقبرص وجزر بحر إيجة وكل منطقة تراقيا وإسـتانبول". وتحـاول البطريركية اليونانية توحيد كل أرثوذكسي العالم ضـد تركيـا، أمـلاً فـي الوصول إلى هدفها التاريخي.

٣ ــ العــــراق :

في السبعينات ، كانت المصادر الرسمية التركية تعتقـد أن العـراق لا يشكل تهديدا جديا لتركيا، إلا أن هذه المصادر تؤكد أن العراق لا يرغب فـي رؤية تركيا قوية في أي وقت من الأوقات. وتقول نفس المصـادر أن فـي العراق أكثر من مليون تركي (تركماني) وهم تركمان العراق.

ثم أصبح العراق خطراً على الأمن التركي من مسألتين :

الأولى : أن هناك تجمعاً كرديا يشكل نواة لدولة كردستان وهـذه النواة تتمتع بحماية الأمم المتحدة.

الثانية : أن منطلق إغارات حزب العمال الكردستاني تنطلق مـن داخل مناطق الحدود العراقية القريبة من الحدود التركية لضرب تركيا في داخلها.

٤ ــ ســــوريا :

وترى المصادر الرسمية التركية أن الخطر السوري على تركيا يكمـن في الآتي : –

الأول : "آمال" سوريا التاريخية في الأراضي الممتدة إلى جبال طوروس الشرقية بما في ذلك لواء الاسكندرون التي يسميها الأتراك "هاتاي".

الثاني : إيواء الحكم السوري لعناصر وقيادات حزب العمال الكردستاني وفتح المعسكرات لتدريب فدائيي الحزب على العمل العسكري ضد تركيا في سوريا نفسها وفي سهل البقاع اللبناني الخاضع للسيطرة السورية .

الثالث : تشجيع سوريا الخفي لكل الفعاليات التي تقوم بها المنظمات الإرهابية الانفصالية ضد تركيا ، من أرمنية وماركسية لينينية ، وإثارة السكان الأتراك الذين يتحدون مع السوريين من سكان أنطاكية التركية وما حواليها.

ويبدو أن العنصر الثالث قد خفّ نتيجة إخفاق الماركسية اللينية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وعقد اتفاق أضنه بين السوريين والأتراك والذي بموجبه خرج عبد أوجلان من تركيا والقبض عليه في إيطاليا.[٨]

رابعاً : الإرهاب المهدد لتركيا : رؤية القوات المسلحة التركية :

ترى القوات المسلحة التركية أن للعناصر الإرهابية التخريبية هدف قريب وهدف نهائي.

يتمثل الهدف القريب في هز سلطة الدولة بخلق جو من الإرهاب، وبالتالي هز ثقة الكتل البشرية في الدولة وخلق الفوضى بحيث لا يمكن إدارة المجتمع.

أما الهدف النهائي فيتمثل في تفتيت وحدة البلاد وتغيير شكل النظام وجعله في الاتجاه الأيديولوجي والسياسي الذي تؤمن به هذه العناصر.

وتعطي الدولة التركية مثالاً في أحداث ما قبل ثورة ١٢ سبتمبر (١٩٨٠) ببلوغ عدد القتلى في الأعمال الإرهابية في تركيا قد وصل شهرياً إلى معدل ٢٠٠٠ قتيل والجرحى ٥٦٤ ، وبذلك وصل عدد القتلى في فترة العشرين شهراً السابقة على الانقلاب ٤٠٠٣٠ قتيلاً . إلى جانب الخسارة المادية والمعنوية.

وكان للنشاط الطلابي في حوادث الإرهاب المتبادل بين الجمعيات المختلفة دوراً بارزاً وتعلل الحكومة التركية أن الجماعات الإرهابية كانت تنشط للحصول على أنصار من الوسط الطلابي الجامعي مستفيدة من بعض النقص الإداري في الجامعات خاصة وأن بعض أعضاء هيئة التدريس كانت لهم مواقف "متعنتة" في تأييد بعض الجماعات الطلابية المناوئة للدولة.

وتسمى التقارير الرسمية الإرهاب مسميات :

١ــ إرهاب اليسار المتطرف وهي : حزب تركيا الشيوعي وجيش تحرير شعب تركيا وجبهة جيش تحرير شعب تركيا وحزب تركيا الشيوعي الماركسي اللينيني وحزب فلاحي وعمال تركيا الثوريين.

٢ــ إرهاب اليمين المتطرف والذي تمثل في ٢٥ منظمة قومية متطرفة منها، جمعية الشباب القومي وجمعية الفلاحين القوميين.

٣ــ الإرهاب الرجعي : وتقصد إرهاب الجمعيات الإسلامية والتي تمثلت في :

أ ــ الطرق الصوفية : وتشمل (النورسيون، السليمانيون، النقشبنديون، الخمينيون).

ب ــ المؤسسات أو المنظمات : (البهايتون، حزب التحرير، الأخوان المسلمون، شهود يهوه).

٤ــ إرهاب المنظمات الانفصالية : وهي المنظمات التي تقول عنها الدولة التركية إنها تهدف لاقتطاع الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا وإقامة دولة منفصلة عن تركيا عليه. وهي غير قانونية تتمثل في الجمعيات والأحزاب التالية وكلها تهدف إلى إقامة دولة كردية منفصلة عن تركيا، وهي

دنكة كاوا ــ تك أوشين ــ ريزكاري ــ الحزب الاجتماعي لتركستان تركيا ــ الحزب الديمقراطي لكردستان تركيا ــ فاوا ــ تحرير كردستان القومي ــ آلا يزكاري ــ حزب العمال الكردستاني.(٩)

وقد استطاعت القوات المسلحة التركية القضاء على ثلاث منظمات كردية هي: دنكة كاوا ــ تك أوشين ــ الحزب الديمقراطي لكردستان تركيا.

٥ــ إرهاب المنظمات الأرمنية وهي :

أ ــ آصالا : بمعنى الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا. A.S.A.L.A.

ب ــ قوات الكوماندوز للانتقام من المذابح الأرمنية J.C.A.G.

جـ ــ الجيش الثوري الأرمني A.R.A.

وتذكر المصادر الرسمية التركية أن الدول الآتية تساعد أصالا وتعطيها المأوى : اليونان ــ العراق ــ سوريا ــ قبرص اليونانية ــ لبنان .(١٠)

خامساً : الأكراد :

يعيش الأكراد في خمس دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا وأرمينيا. اختلفت التقديرات في أعدادهم. والشائع أن عددهم في العالم ٣٥ مليون نسمة يعيش معظمهم في تركيا ويصل عددهم فيها إلى نحو ١٠ مليون وفي تقدير آخر ٢٠ مليون وفي إيران نحو ٧ مليون وفي العراق حوالي ٤ ملايين نسمة وفي أرمينيا وجورجيا معا حوالي ٣٥٠ ألف كردي. وفي سوريا تتراوح تقديراتهم بين مليون نسمة و ٦٥٠ ألف نسمة بالإضافة إلى أعداد أخرى منهم في مناطق متفرقة من العالم لا تمثل تجمعات كبيرة كما هو الحال في الدول الخمس السابقة.

وعلى الرغم من أن كل هذا العدد من الأكراد في تجمعاتهم الكبيرة في الدول المذكورة يعيشون في منطقة تشبه القوس إلا أنهم موزعون فيما بين هذه الدول وتفصل بينهم حدودها حيث تمثل هذه الحدود السد المنيع والسبب الرئيسي وراء تكوين كيان مستقبل الشعب الكردي.

وعلى امتداد تاريخ الأكراد الحديث ، قام الأكراد بالعديد من المحاولات لتكوين وطن متحد تمثلت في الغالب في صراعات مسلحة من أجل توحيد الكرد خاصة منذ ظهور مفهوم القومية الكردية الحديثة عام ١٨٨٠م حين بدأت محاولات لتجميع القبائل الكردية السُنيّة التي تسكن الجبال وتتكلم لغة مشتركة شبيه باللغة الإيرانية.

ومنذ إعلان الحدود السياسية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية عرفت مناطق الأكراد سلسلة من الحركات المسلحة بعد أن استبعدت اتفاقية لوزان التي أعلنت بمقتضاها الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣ ، فكرة استقلال الأكراد والتي وردت في اتفاقية سيفر عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى والتي كانت فرصة حقيقية ضائعة لإقامة وطن قومي مستقل استقلالاً ذاتيا للأكراد.

وقد شهدت إيران في الأربعينات قيام جمهورية كردية بمساعدة الاتحاد السوفييتي عام ١٩٤٦ وكانت عاصمتها مهاباد برياسة القاضي محمد وأطلق عليها اسم جمهورية أذربيجان الكردية. وعندما انسحبت القوات السوفيتية من المنطقة تمكن شاه إيران من القضاء على هذه الجمهورية وأعدم قادتها.

وفي العراق قام الأكراد بعديد من الحركات الثورية أعوام ١٩١٩ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٨ عندما بدأ مصطفى البرزاني أشهر قادة الأكراد نشاطه ضد الحكم العراقي ولم يكلل هذا النشاط بالنجاح على الرغم من اتساع نطاقه وتعدد محاولاته.

وخلال حرب الخليج الأولى تصاعد نشاط المقاومة الكردية من جديد اعتماداً على انشغال العراق وإيران بالحرب فيما بينهما ، إلا أن تركيا قامت بعد الاتفاق مع كل من الدولتين بسحق محاولات الأكراد لمنعهم من تحقيق أي

مكاسب وتعرض الشعب الكردي وقتها لفظائع كثيرة كان آخرها ما قــام بـه الرئيس العراقي صدام حسين فور انتهاء حربه مع إيــران عندمــا استخدم الأسلحة الكيماوية في إبادة الثائرين الأكراد وهو ما استنكره العالم في حينه.

لكن كان أكبر نجاح حققه الأكراد هو حصولــهم علــى اعــتراف مــن الحكومة العراقية بحقوقهم القومية من خلال اتفاق الحكم الذاتي الــذي وقعه العراق والأكراد في ١١ مارس عام ١٩٧٠ عندما دب الخلاف بيــن القـادة الأكراد والمسئولين العراقيين بعد أن رفض هؤلاء، إدخال منطقــة كركـوك الغنية بالنفط ضمن مناطق الحكم الذاتي، وهو مــا أصــر عليــه مصطفى البرزاني.

ثم تحقق للأكراد قدر اكبر من الحكم الذاتي في أعقاب المذابح التي نفذت ضدهم من النظام العراقي وعندما قررت الأمــم المتحــدة إقامــة منطقتيــن محميتين واحدة في جنوب العراق للشيعة والأخرى للأكراد في الشمال. ومنـذ ذلك الحين والأكراد يقيمون حكمهم الذاتي هناك وأنشأوا لهم حكومة كرديــة وبرلماناً ، لكنهم ما لبثوا أن أشعلوا الحرب فيما بينهم . وحتى ما قبل العمليـة العسكرية التركية في شمال العراق، مباشرة (٢٠ مارس ١٩٩٥) كانت قوات الحزبين الرئيسيين في العراق بزعامة جلال طالبــاني ومســعود الـبرزاني تتقاتل بعنف لم تظهره ولم تبديه من قبل في معاركها الأساسية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وهكذا نجد أن حل مشكلة الأكراد في إقامة وطن قومي لهم تكاد تكــون مستحيلة للآتي :

١ ــ إن إنشاء وطن قومي للأكراد لا بد وأن يقوم علــى أنقــاض مناطق شاسعة من الدول التي يقيم فيــها الأكــراد حيــث يفــترض أن تستأصل هذه الأراضي من جسم كل دولة من الدول المذكورة لتكويــن دولة كردية كبرى (الأكراد يقيمون على ٢٩% مــن أراضــي العــراق وحدها) أو حتى دويلات كردية متعددة. علماً بأن مــن البديــهي أن أي دولة من هذه الدول لن تسمح بانتقاص ولو شبر واحد من أراضيها.

٢ ــ هناك إجماع من الدول المعنية بالمشكلة على ضــرورة منــع الأكراد من الوصول إلى أهدافهم ولو في أي واحدة من هذه الــدول، لأن ذلك سيعني بالضرورة امتداد طموح الأكراد لغيرها من هذه الدول، بدليل تكفل تركيا بضرب الأكراد نيابة عن العــراق وإيــران عندمــا كانتــا مشغولتين بالحرب بينهما.

٣ ــ أن القوة العسكرية لأي من التجمعات الكردية الرئيســية فــي العراق وإيران أو تركيا، لا يمكن مقارنتها بأي حال من الأحوال بــالقوة العسكرية لأي جيش من جيوش هذه الدول علاوة على أنه لم يظــهر أي إتجاه قوي حتى الآن بين الأكراد لتوحيد قواتهم، بل العكس هو الحادث.

ومع ذلك فالأكراد يتمتعون بحكم ذاتي تحت مظلة الأمم المتحــدة، هــذا الحكم الذي تحميه الأمم المتحدة في شمال العراق، فإذا نجح الأكراد في توحيد قواهم وحل مشاكل الحكم الذاتي ودوام مظلة الأمم المتحدة فــإن طموحــهم سينتقل إلى مرحلة أخرى من تحقيق أملهم القومي.[١١]

خامساً: الأكراد في تركيا :

المسألة الكردية في تركيا هي الأكثر تعقيداً ضمن المشكلات الكردية فــي منطقة الشرق الأوسط، رغم قدر الحرية والتسامح والمعاملة الطبيعية في كــل الدوائر التركية وهناك فرق ملحوظ في وضع الأكراد في تركيا ووضعهم في ظل الحكومتين الإيرانية والعراقية.

وقد يرجع التعقيد في المسألة الكردية في تركيا إلى الآتي :

١ ــ أن تعداد الأكراد في تركيا في متوسط التعدادات المطروحــة ١٠ مليون نسمة أي ٢٠% تقريبا من عدد سكان كل تركيا وبالتالي فــهم الأكثر عددا بالنسبة لمجموع السكان في العراق وإيران.

٢ ــ إن القتلى من الأكراد منذ اندلاع المواجهة الكردية ـ التركية المسلحة في ١٥ أغسطس ١٩٤٤ راح ضحيتها حتى الآن (نوفمبر ١٩٩٨) ٣٠,٠٠٠ كردي و ٨٥٠٠ تركي.

٣ ــ أن ٣٧٥ ألفاً من سكان المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا يقدمون دعما لحزب العمال الكردستاني، الأمر الذي يجعل سيطرته شبه كاملة على هذه المناطق (تقرير المخابرات التركية في ديسمبر ١٩٩٣).

٤ ــ انتشار الأكراد في شتى المناطق التركية وفي المدن الكبرى وبعض المناطق الريفية، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون له تداعياته الخاصة على عملية الضبط الأمني.

٥ ــ رفض القيادات السياسية التركية وقادة الجيش التركي، بأن يعبر الأكراد عن هويتهم القومية السياسية عن طريق إلغاء الأحزاب وإغلاق الصحف المتحدثة باسم الحركة الكردية.[١٢]

٦ ــ ما يقرب من ٣٠% من ميزانية الدولة التركية تنفق على حرب حزب العمال الكردستاني. ما هو ٨,٢ مليار دولار سنوياً.[١٣]

٧ ــ من الثوابت الأمريكية في سياستها في الشرق الأوسط: منع المساس بشرعية الدول القائمة في المنطقة سواء عن طريق الغزو الخارجي أو من خلال ثورات الأقليات العرقية أو الدينية أو الطائفية، ومكافحة الأنظمة والمنظمات المتطرفة يساريا أو يمينيا.[١٤]

في ١٥ أغسطس ١٩٨٤ أعلن عن قيام "قوات تحرير كردستان، وجوّب حزب العمال الكردستاني وقتها تنظيم حملة عسكرية واسعة على الجيش التركي، منى فيها الحزب بخسائر فادحة وقتل قائد الحملة الكردية وهو معصوم قورقماز الذي سميت الأكاديمية العسكرية الكردية في ينطافي البقاع بلبنان، باسمه، وهي الأكاديمية التي خرّجت الآلاف من كوادر المقاتلين الأكراد من مواطني تركيا منذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٢.

والمعروف أن بلدة يانطا اللبنانية في البقاع اللبناني تشبه في تضاريسها منطقة جنوب شرق تركيا حيث الأكثرية الكردية.

الجدير بالذكر هنا أن الأكراد يحاربون الجيش التركي منذ عام ١٩٧٨م. أما أولى الطلائع الكردية المقاتلة ضد الجيش التركي كانت عام ١٩٧١م وكانت هذه الطلائع في الأردن ونزحت عنه بعد أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠، وتدربت على أنماط قتال حرب العصابات في معسكرات فتح بإشراف "القطاع الغربي" التابع لقوات العاصفة بقيادة خليل الوزير (أبو جهاد) قائد فتح العسكري إلى حين اغتالته المخابرات الإسرائيلية عام ١٩٨٨ في تونس.

نزحت الطلائع الكردية المقاتلة إلى لبنان، كما تدربت مجموعات كردية قتالية في معسكرات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وعدد قليل منها على يد منظمة الصاعقة السورية. لكن مع اندلاع الحرب الداخلية في لبنان عام ١٩٧٥ لم يبق من المقاتلين الأكراد في لبنان سوى القليل.

وكانت تجربة الحزب في لبنان والتطورات الداخلية التركية، نقلت حزب العمال الكردستاني إلى مرحلة جديدة، فاستدعى جميع عناصره من الخارج واعدّهم للمشاركة مع الكوادر في تركيا للبدء بالثورة في جنوب شرقي تركيا. وفي ١٥ أغسطس ١٩٨٤ تم إعلان تأسيس نواة حركة تحرير كردستان، مرّ من قبل، وفي عام ١٩٩٢ صدر قرار الحكومة اللبنانية بإغلاق معسكر حزب العمال الكردستاني في يَنْطا اللبنانية، والتزمت القيادة الكردية بتنفيذ القرار، كما أوقفت الاتصالات بالقوى اللبنانية "احتراماً للشرعية اللبنانية والشعب اللبناني".(١٥)

وبسبب تزايد الحركة العسكرية الكردية ضد القوات المسلحة التركية، أنشأت الحكومة التركية عام ١٩٨٧م محافظة خاصة فرضت عليها حالة الطوارئ العسكرية وهذه المحافظة تضم أقاليم جنوب شرقي الأناضول ذات الأغلبية الكردية بهدف الحد من تصاعد العنف والقضاء على الإرهاب الذي يثيره حزب العمال الكردستاني.

وفي تطور للحركة الكردية في تركيا انحدث معارك الكردستاني ضد القوات الحكومية التركية منذ أغسطس ١٩٩٢م وجهة مختلفة، فلم تعد الأهداف التي يختارها المقاتلون الأكراد مجرد دوريات أو مخافر حكومية، بل إحتل أكثر من ١٥٠٠ مقاتل كردي مدينة تركية يبلغ عدد سكانها ٠٠٠،٠٠٠ نسمة هي مدينة شيرناك. ودارت المعارك بين المقاتلين الأكراد وجنود الجيش التركي من بيت إلى بيت استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة وانتهت باستعادة الحكومة التركية المدينة من يد المقاتلين الأكراد، وبتشريد معظم سكانها. وبعدها خرجت مظاهرات كبيرة في بعض مدن جنوب شرقي الأناضول رُفعت فيها صورة عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني وصورة معصوم قورقماز القائد العسكري الشعبي الكردي.

وفي مدينة أضنة التركية حمل المتظاهرون شعارات معادية للحكومة التركية منها :

"تسقط الدولة !" و "يحيا حزب العمال الكردستاني" و "لسنا إرهابيون"

وأدت هذه المظاهرات إلى اجتماع عاجل للحكومة وأعلن دميرال أن الدولة في تركيا لن تكون مغلوبة ولن نسمح بأن تكون مغلوبة في الشارع، وأعلن دميرال وقتها أن في الجبال التركية ١٧٠٠٠ مقاتل تركي من حزب العمال الكردستاني وقال : أن الصراع مستمر، وأن الدولة تدفع الثمن شهداء وأن تركيا أمام قضية كبيرة. وأن منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابي في عملية شيرناك قد دخلت إلى مستوى جديد .. وأن مقاتلي الكردستاني يسعون لهدم الدولة".(١٦)

أسفرت عملية الهجوم التركي على مقاتلي حزب العمال الكردستاني المتمركزين في شمال العراق عام ١٩٩٢ من خسائر فادحة في صفوف الحزب. ويلفت النظر في نشرة رياسة الأركان التركية عن نتائج العملية حصول حركة الكردستاني على أسلحة ثقيلة وكثيرة حيث استولت القوات التركية من المقاتلين الأكراد على أسلحة منها على سبيل المثال ٤٠٠ قاذفة آر . بي . جي، صاروخ سام ــ ٧ ، وأدى الهجوم التركي إلى مقتل ٤٥٠٠

عنصراً كردياً. وذكرت النشرة أن هناك ٢٥٠٠ مقاتل كردي بعضهم يقاتل وبعضهم يحاول الفرار.[١٧]

وفي حديث لعثمان أوجلان الأخ الأصغر لعبد الله أوجلان وصف فيه الحركة الكردية في تركيا إنها ليست حركة إرهابية وإنما "انتفاضة شعبية شاملة".

وإن احتضان بعض الأوساط الأوربية لقضية الكردستاني بالإضافة إلى مساعدة السوريين للكردستاني وإيوائهم لعبد الله أوجلان - على حد قول المصادر التركية، أدى إلى تصميم القوات المسلحة التركية على تجفيف منابع العون والمساعدة للكردستاني.

هوامش الدراسة

(١) George Lanczowski, The Middle East in World Affairs, p. 120 – New York 1926.

(٢) The Constitution of the Republic of Turkey, Art. 118 Ankara 1995.

(٣) Afet Inan, Ataturkte Vatan Mefhumu Ankara, Dil Tarih ve cografya Eakultesi Degrisi, C. 8. Sayr 4, (12) 1949.

(٤) تصريح مصطفى كمال باشا للأهرام (القاهرية) في ١٦/١٠/١٩٢٥

(٥) Ministry of Foreign Affairs, Foreign Policy of Turkey, Ankara 1998

(٦) طه المجدوب، تركيا وعقدة المياه، الأهرام ١٤/ ٩/١٩٩٢.

(٧) لمزيد من المعلومات الجغرافية انظر:

Sevket Rado Hayat Ansiklopedisi S. 1130 – 1136, Istambul 1968.

(٧) ثريا شاهين، دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ترجمة محمد حرب، جـــده، ١٩٩٧.

(٨) Ihsan Dogramau, Turkiyede Auarsi ve Terorun Sebepleri ve Hede Heri, S. 22/ Ankara 1985.

(٩) المرجع السابق فقرة التنظيمات الإسلامية والماركسية. ص ٥٤ و ١٨٨.

(١٠) المرجع السابق ص ١٠٢.

(١١) (بدون مؤلف)، الأكراد مشكلة تفرق دمها بين القبائل، الاتحاد، ٢٦/٤/١٩٩٥.

(١٢) خالد السرجاني، الأكراد فـــي تركيـــا بيـــن الـــترغيب والـــترهيب،الخليـــج، ١٦/١٢/١٩٩٣.

(١٣) محمد نور الدين، فيدرالية أوزالية أو مواطنية متكافئة، الحياة، ٥/١٢/١٩٩٣.

(١٤) مجاهد جميل سمعان، المشكلة الكردية، تداخلات في الأمن القومي والإقليمـــي، الاتحاد، ٧/٥/١٩٩٥.

(١٥) طارق إبراهيم، حزب العمال الكردستاني، الحياة، ٢٨/٨/١٩٩٣.

(١٦) محمد نور الدين، الأكراد في تركيا، النمط الجديد للمواجهة ص ٩ شئون تركية، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩٢، بيروت.

(١٧) محمد نور الدين، تطورات المسألة الكردية، شئون تركية العدد ٣ نوفمبر ١٩٩٣.

الفصل الثالث

"مصر وتركيا وقضايا الحدود والمياه"

أ.د. هيثم الكيلاني

المدخـــل

"في تاريخية وحدة الأمن القومي العربي"

كان انضواء مصر وبلاد الشام تحت قيادة واحدة ، أو قيادات متعاونة يشكل محور الفكر الاستراتيجي في الدائرة التي تضم مصر وبلاد الشام . وشواهد التاريخ على هذه الفكرة كثيرة . وهي تؤكد أن مصر تجد خطها الدفاعي في بلاد الشام ، وأن بلاد الشام تجد في مصر ظهرها وظهيرها .

وحتى لا يأخذنا الاستطراد التاريخي بعيدا في الماضي وتاريخه ، فسنكتفي بالإشارة إلى بعض الأحداث التاريخية كأمثلة لمحات على تلك الفكرة . ففي عصر الفراعنة ، فتح تحتمس الأول (١٥٢٨ - ١٥١٠ ق.م.) وتحتمس الثالث (١٤٩٠ - ١٤٣٦ ق.م.) بلاد الشام ، ووصل الجنود المصريون إلى نهر الفرات . وتعامل الفراعنة مع الآشوريين والبابليين والحثيين . وحينما زحف الحثيون على بلاد الشام ، تصدى لهم رمسيس الثاني (١٢٩٠ - ١٢٢٤ ق.م.) في معركة قادش . وبين رسائل تل العمارنة بمصر الوسطى رسائل بعث بها أمراء سوريون يطلبون من أمنحوتب الثالث ومن ابنه النجدة ضد أعدائهم وأعداء مصر في القرن الرابع عشر قبل الميلاد. وما كان للعرب المسلمين أن يفتحوا بلاد الشام (بعد معركة اليرموك ١٥هـ - ٦٣٦م) ، حتى أردفوا ذلك بفتح مصر (١٨هـ - ٦٤٠م) . وحين خطط عماد الدين زنكي حاكم الموصل، ثم نور الدين محمود بن زنكي، لتطويق الخطر الصليبي وخنقه وسط محيط عربي وإسلامي ، مد نور الدين نفوذه من حلب إلى دمشق فالقاهرة عبر فلسطين ، حتى إذا ما توفي (٥٧٠هـ - ١١٧٤م) ، انطلق صلاح الدين الأيوبي من مصر ليحول هذه الوحدة إلى طاقة تقوض البناء الصليبي على أرض الشام . وهذا ما حققه صلاح الدين في معركة حطين (٥٨٣هـ - ١١٨٧م) ، وأتبعها بتحرير القدس يوم ٢٧ رجب ٥٨٣هـ (١١٨٧/١٠/٢م) .

وعلى الرغم من أن صلاح الدين أشاع الأمن والاستقرار في المنطقة في إثر " معاهدة الرملة " التي عقدها مع ريتشارد قلب الأسد في العام ٥٨٧هـ - ١١٩١م ، لم يدم هذا الاستقرار طويلا في عصر خلفاء صلاح الدين ، بسبب الصراع الذي نشب بين أبناء البيت الأيوبي المالك في القاهرة ودمشق، وأدى إلى تكاثر الحروب والفتن والاستعانة بالصليبيين الأعداء .

فقد انتقل حكم مدينة القدس من الملك الأفضل صاحب دمشق ، إلى الملك العزيز صاحب مصر ، ثم الملك العادل حاكم مصر ، ثم المعظم عيسى صاحب دمشق ، ثم الكامل بن العادل صاحب مصر. وجميعهم من أبناء أو أخوة أو أبناء أخوة صلاح الدين . وهكذا أصبح حكام القاهرة ودمشق - وهم من أسرة واحدة هي الأيوبية - يتحاربون ويتنازعون . وكانت مدينة القدس محور تلك الحروب والنزاعات [1]. وكان كل حاكم يحرص على تكوين عصبية خاصة به ، من خلال اصطناعه المماليك والرقيق الأبيض [2]. ولكن الحقيقة المؤلمة في هذا الصراع بين أمراء الأسرة الواحدة ، أنهم استعانوا، بعضهم على بعض ، بالصليبيين [3]، في حين كان هؤلاء الأعداء يسعون إلى القضاء على الإسلام والمسلمين في السواحل العربية الإسلامية الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط . ويبدو أن هذه الحقيقة لم تكن خافية عن أعين المعاصرين ، فمن ذلك ما يرويه لنا المؤرخ المعاصر ابن واصل من أنه عندما شرع حنا دي بريين في غزو مصر العام ٦١٤هـ - ١٢١٨م ، على رأس الحملة الصليبية الخامسة ، قال الصليبيون: " إن الملك الناصر صلاح الدين إنما استولى على الممالك ، وأخرج القدس والساحل من أيدي الفرنج بملكه ديار مصر ، وتقويته برجالها . فالمصلحة أن نقصد مصر ونملكها ، وحينئذ لا يبقى لنا مانع من أخذ القدس وغيرها من البلاد " [4].

ولقد سيطرت على الغرب المسيحي ، منذ أواسط القرن الثاني عشر الميلادي ، فكرة فحواها أنه مادامت مصر باقية على ما هي عليه من القوة والبأس ، فان المشروعات الصليبية في بلاد الشام معرضة للفشل ، ولابد من حرمان الجبهة العربية الإسلامية من تلك القاعدة الحربية المهمة [5]. وهذا ما

سعى إليه لويس التاسع ، حينما قاد الحملة الصليبية السابعة ، فقد " حدثته نفسه بأن يستعيد بيت المقدس إلى الفرنج ، وعلم أن ذلك لا يتم إلا بملك الديار المصرية " [٦]. وكانت النتيجة الطبيعية لتفريط بعض أمراء بني أيوب من أبناء العادل الأيوبي – أخي صلاح الدين – أن سقطت القدس مرة ثانية بيد الصليبيين بدون قتال (٦٢٦هـ – ١٢٢٨م) ، حتى حررها المسلمون نهائياً في العام (٦٤٢هـ – ١٢٤٤م) .

وفي حين كانت قوات لويس التاسع تخوض مياه البحر المتوسط قبالة دمياط ، وكانت جحافل المغول بقيادة هولاكو تطوي بلدان الشرق الإسلامي ، وهي تقترب من عاصمة الخلافة العباسية بغداد ، وكان على العالم الإسلامي أن يلتزم جانب الدفاع إزاء الهجوم الذي كان يتعرض له من الشرق والغرب على حد سواء ، كان انتصار فرسان المماليك في مصر على الصليبيين قرب المنصورة (٦٤٦هـ – ١٢٥٠م) إيذاناً بولادة دولة المماليك ، ثم سقوط بغداد في أيدي المغول (٦٥٦هـ – ١٢٥٨م) .

وإذ قامت دولة المماليك في مصر ، ظلت بلاد الشام ميدانا لصراعات عديدة بين المسلمين والغزاة الصليبيين ، وكذلك بين الأيوبيين في الشام والمماليك في مصر ، حتى إن الملك الأيوبي الناصر يوسف ، صاحب دمشق ، طلب العون من لويس التاسع وهو في عكا (١٢٥٠-١٢٥١م) ضد الملك المملوكي المعز أيبك صاحب مصر . وقد وعد حاكم دمشق ملك الفرنج أن يسلمه بيت المقدس إذا ما ساعده ضد حاكم مصر [٧].

وقبل أن تتعرض بلاد الشام لاجتياح المغول بقيادة هولاكو (٦٥٨هـ – ١٢٦٠م) ، أرسل الناصر يوسف الأيوبي ، صاحب دمشق وحلب ، (٦٥٦هـ – ١٢٥٨م) ابنه الملك العزيز محمد إلى هولاكو يخطب وده ويسأله أن يعينه على أخذ مصر من المماليك[٨]، في حين جابه هؤلاء الخطر المغولي وكسروا طغيانه في معركة عين جالوت (٦٥٨هـ – ١٢٦٠م) فوق أرض الشام .

وطوال مراحل هذا التاريخ القديم ، كانت حدود بلاد الشام محددة بجبال طوروس ، التي تقع اليوم داخل الحدود التركية . وكانت موجات غازية من

الشمال تخرق أحياناً هذه السمة الجغرافية ، فتدخل غازية حتى حلب أو مـــا بعدها . وحدث أن صدت الجيوش المصرية القديمة بعض هذه الغـــزوات ، وحافظت على الحد الشمالي الطبيعي لبلاد الشام . وكانت منطقة الموصـــل جزءاً أصيلاً من سواد العراق .

استمر هذا الوضع حتى في عصر ما قبل الإسلام ، حينما كانت بـــلاد الشام خاضعة للدولة البيزنطية ، وكان العراق تحت تأثير الدولة الفارســية . وكانت القبائل العربية تتوطن في أطراف البلاد مرحلـــة فمرحلـــة . وبعــد معركتي القادسية واليرموك ودخول القوات العربية الإسلامية العراق وبـــلاد الشام ، توقف المسلمون عند حدود سواد العراق وعند جبـــال طـــوروس ، وأنشأوا نظام الصوائف والشواتي ، للدفاع والسبر والردع . واستمرت هـــذه الحال طوال العهدين الأموي والعباسي ، مع ظهور شخصية مصر الإسلامية المستقلة ، وتطلعها إلى حماية الثغور واستناد الدفاع إلى بلاد الشام. وهذا مـــا نجده ، بأشكال ومناسبات مختلفة ، في عهود الدول الطولونية والاخشـــيدية والفاطمية .

ولقد ترسخ في التاريخ الإسلامي أن الحد الشمالي لبلاد الشام هو جبـــال طوروس ، وأن منطقة الموصل جزء أصيل من العراق . واستقرت في تلـــك المنطقة قبائل عربية . ففي شمالي بلاد الشام استقرت قبيلة بنـــي حمـــدان . وكانت مدينة " ميا فارقين " عاصمة لإمارة سيف الدولة الحمداني قبل انتقالـــه إلى حلب . وتقع ميا فارقين اليوم في ديار بكر في تركيا ، وفيها قبر ســـيف الدولة . إضافة إلى ذلك ، قامت عدة إمارات وقبائل عربية في تلك المنطقـــة، منها قبيلة نمير في حران والرها ، وكلا البلدتين في تركيا اليوم .

ولم تختلف الحال – كما رأينا – في عهد الحروب الصليبية ، ثـــم فـــي عهد الغزو المغولي ، وبخاصة أن المماليك الذين حكموا مصر والشام حـــالوا دون عمليات خرق للحدود الشمالية . واستمرت الحال كذلك في عهد الخلافة العثمانية التي استمرت حوالي أربعة قرون ، فقد كانت ولاية حلب العربيـــة السورية تضم في حدودها منطقة اسكندرونة وانطاكيـــة ، وكـــانت منطقـــة

الموصل جزءاً أصيلاً من العراق . وكانت بلاد الشام والعراق ولايات في إطار الإمبراطورية العثمانية .

كانت هذه لمحة عابرة من صفحات متفرقة من تاريخ العلاقة العضوية بين مصر وبلاد الشام . ولقد أتينا على ذكرها لأن تلك العلاقة تمتد إلى يومنا هذا ، وتحكم مفهوم الأمن القومي العربي ، وساحته الجغرافية والبشرية والدفاعية ، وتجعل أمن مصر الوطني، بمثل ما هو أمن بلاد الشام والعراق وسواهما من الأقطار العربية ، جزءاً من الأمن القومي العربي .

واستناداً إلى مفهوم شمولية الأمن القومي العربي ، ستتناول هذه الدراسة موضوعين محددين في إطار العلاقة العربية – التركية هما : الحدود والمياه، وذلك من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : قضيتا منطقة الموصل ولواء الاسكندرونة (قضايا الحدود) .

المبحث الثاني : قضية نهري دجلة والفرات (قضية المياه) .

المبحث الثالث : التحالف التركي – الإسرائيلي وتأثيره في قضايا الحدود والمياه .

المبحث الأول

"قضايا الحدود"

أولاً: جذور قضايا الحدود بين تركيا وبين العراق وسورية

كانت التطورات الجارية في إطار الامبراطورية العثمانية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، تدل على أن العرب والأتراك يسيرون في درب فراق، بعد علاقة حميمة دامت أربعة قرون. فقبل قيام الحرب كان الوجود العثماني في المنطقة العربية بدأ ينحسر، تدريجياً، حتى انتهى في تونس (١٨٨١)، وفي ليبيا (١٩١٢)، ثم في مصر (١٩١٤) . ولم يكن قد بقي من الامبراطورية الفسيحة حين نشبت الحرب سوى بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية، أي البلاد العربية المتاخمة لتركيا .

وفي أثناء الحرب، أعلن شريف مكة، الشريف حسين بن علي، يوم ١٩١٦/٦/١٠، الثورة ضد العثمانيين، متفقاً في ذلك مع البريطانيين. وكان قد عبّر في رسائله إلى مكماهون، نائب الملك البريطاني في مصر، عن أمله في قيام دولة عربية تمتد شمالاً إلى مرسنيا في طوروس. وفي ١٩١٨/٩/٣٠ دخلت القوات العربية مدينة دمشق، حيث أعلن فيصل بن الحسين قيام الحكومة العربية. وتم تنصيب فيصل ملكاً على سورية. بيد أن فترة الاستقلال لم تطل، إذ اجتاحت القوات الفرنسية سورية واحتلتها بعد معركة ميسلون (١٩٢٠/٧/٢٤).

خرجت الامبراطورية العثمانية من الحرب العالمية الأولى مندحرة. فوقعت في ١٩١٨/١٠/٣٠ مع الحلفاء هدنة " موندروس ". وفي نوفمبير / تشرين الثاني ١٩٢٠ ألغى المجلس الوطني التركي الكبير بقيادة مصطفى

كمال أتاتورك السلطنة العثمانية. وفي العام ١٩٢٣ أعلن الجمهوريـــة. ولــم يؤثر هذا التحول الجذري على الأوضاع في الولايات العربية التي انســلخت جميعها من بنية الدولة العثمانية. فقد أكدت الجمهورية التركية التنازل عـــن تلك الولايات بمقتضى أحكام معاهدة لوزان (١٩٢٣/٧/٢٤). وما أن استقرت أحوال الجمهورية الجديدة، حتى أصدرت قراراً فـــي مـــارس / آذار ١٩٢٤ بإلغاء الخلافة، وبدء القطيعة العميقة بين الدولـــة الجديـــدة والامبراطوريـــة القديمة المنهارة وما كان فيها من ولايات.

وقبل أن تنهار الامبراطورية العثمانية، عقدت بريطانيا وفرنسا مباحثات من أجل اقتسام الولايات العربية المشرقية التي كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية. وقد مثل بريطانيا مارك سايكس، وفرنسا جورج بيكو، وانتهيا إلـــى عقد اتفاقية (١٩١٦/٥/١٦) حملت اسميهما " ســـايكس – بيكـــو، Sykes-Picot ". وقد ظلت هذه الاتفاقية مكتومة، حتى نشرتها الثورة البلشفية فـــي روسيا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧.

وفي إثر انهيار الدولة العثمانية، واحتلال فرنسا سورية ولبنان، واحتلال بريطانيا العراق وفلسطين والأردن، وبعد توقيع تركيا مع الحلفـــاء معـــاهدة السلام في لوزان، نشب خلافان مهمان حول الحدود : الأول بشـــأن منطقـــة الموصل في العراق حيث فرضت بريطانيا انتدابها، والثـــاني بشـــأن لـــواء الاسكندرونة الذي كان جزءاً من سورية، حيث فرضت فرنسا انتدابها علـــى سورية ولبنان. وقد كان ذلك ضداً للميثاق الوطني الذي تبناه آخـــر برلمـــان عثماني في ١٩٢٠/١/٢٨، والذي نص على أن تكون منطقـــة الموصـــل (وفيها مدن الموصل وكركوك والسليمانية والمنـــاطق المحيطـــة) وســـنجق الاسكندرونة (وفيه الاسكندرونة وانطاكية والمناطق المحيطة) داخل الحدود التركية. وفي ١٩٢٠/٥/١ قال مصطفى كمال أتاتورك " سوف تمر حدودنـــا الجنوبية جنوبي الاسكندرونة وتمتد شـــرقا لتضـــم الموصـــل والســـليمانية وكركوك ".

وهكذا نشأت مشكلتا الاسكندرونة والموصل في إطار تـاريخي واحـد. ولهذا كان من الطبيعي أن تكون بين المشكلتين أوجه تشابه وأوجه اختـلاف، يمكن ملاحظتها في :

١ – نشوء المشكلتين بسبب ظاهرة الاستعمار الغربي التي نمـت وتوسعت في إثر الحرب العالمية الأولى.

٢ – وجود أقليـة تركيـة استندت إليها الحكومة التركيـة الجديدة في ادعاءاتها للمطالبة بلواءي الاسكندرونـة والموصل.

٣ – مطالبة تركيا باللواءين بكاملهما، أي ان القضية في نظر أنقرة لم تكن قضية حدود، وانما هي مطالبة ذات طابع تاريخي إثني سياسي.

٤ – في حين كانت بريطانيا تتطلع إلى مواقع النفط في العـراق، باعتبار النفط سلاح المستقبل، كانت فرنسا التي توضّع استعمارها علـى سواحل طويلة من البحر المتوسط، تنظر إلى هذا البحر على أنه " بحـر شبه فرنسي "، وأن لتركيا دوراً فيه. ومن هذا القبيل عـالجت فرنسـا مشكلة لواء الاسكندرونة المطل على البحر المتوسط، بطريقة تختلـف كل الاختلاف عن الطريقة التي عالجت بها بريطانيا مشـكلة الموصـل النفطية.

٥ – كان المطلب التركي بالسيادة على منطقة الموصل كبيرا فـي حجمه وأرضه ونفطه ومغزاه، ومستندا إلى أقلية تركية محدودة العـدد، في حين كان المطلب التركي بالسيادة على منطقة الاسكندرونة أصغـر أرضا من المطلب الأول، ولا نفط فيها، والأقليـة التركيـة فيـها ذات غنى وثقافة نسبيين، وحدودها مفتوحة على تركيا كل الانفتاح، بحيـث تأتي الامدادات والغزوات التركية إلى المنطقة بشكل مباشر وسريع.

٦ – اختلفت علاقة تركيا مع سورية والعـراق (الاسـكندرونة، الموصل) عن علاقتها بسائر الأقطار العربية الأخرى التـي اتسـمت علاقتها بها بأنها ذات طبيعة سياسية، انتهت بإسقاط الدولـة العثمانيـة سيادتها عنها، وهو ما جرى في مؤتمر لوزان (١٩٢٣)، في حيـن أن

العلاقة بين تركيا وبين سورية والعراق كانت، إضافة إلى أنها سياسية، ذات طبيعة بشرية اقتصادية.

٧ – نظراً إلى اختلاف طبيعة الاستعمار البريطاني عن طبيعة الاستعمار الفرنسي، فقد كانت بعض مظاهر الاستقلال في العراق أكثر وضوحاً مما هي في سورية. وعلى هذا عقد العراق معاهدة مع تركيا (١٩٢٦) أنهت ادعاء تركيا عائدية لواء الموصل إليها، واعترفت تركيا بأنه جزء لا يتجزأ من العراق وحصلت، في الوقت نفسه، على عائدات مالية من شركة نفط الموصل لمدة ٢٥ عاماً. في حين سلكت فرنسا سبيل المساومة والتضحية بأرض ليست أرضها، وتخلت عن بعض التزاماتها التي تعهدت بادائها أمام مجلس عصبة الأمم حين أوكل إليها مهمة الانتداب على سورية والحفاظ على سلامتها وحدودها.

ثانياً: قضية منطقة الموصل

ما أن بدأت أزمة وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، حتى باشرت وسائل الاعلام التركية حملة واسعة، أبرزت فيها " تركيّة " منطقة الموصل – كركوك، مستعيدة الأدلة ومستعيرة الوثائق من العهد العثماني. واستندت إلى الوعد الذي قطعه مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك للمجلس الوطني التركي الكبير الذي اعترض بعض نوابه على المعاهدة الثلاثية بين بريطانيا وتركيا والعراق (١٩٢٦/٦/٥) بشأن تسوية الحدود ورسمها بين العراق وتركيا. فقد وعد أتاتورك النواب المعترضين بالعمل على استعادة الموصل " في الوقت المناسب " و " ريثما يأتي وقت نكون فيه أقوياء، ونضع يدنا عليها (الموصل) ".(٩)

يدخل المطمع التركي المتحدد بشأن الموصل وشمالي العراق ضمن إطار ما يمكن أن يسمى [illegible]عثمانية الجديدة ". فقد وجدت تركيا نفسها في العام ١٩٩١ – وهو عام تفكك الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية –

راغبة في القيام بدور حيوي في محيطها الذي كان في وقت مضى جزءاً من الامبراطورية العثمانية، مضافاً إليه الجمهوريات الاسلامية الجديدة في القوقاز وآسيا الوسطى [١٠]، وهي الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي المنهار. وقد ولد هذا الوضع توجهات تركية مبنية على التواصل الجغرافي بين تركيا و " العالم التركي ".

وفي إطار هذه التطلعات الجديدة، تندرج " قضية الموصل - كركوك "، حيث توجد أقلية تركمانية، تشكل مع الأكراد أكثرية في المنطقة. وحتى تفتح تركيا مدخلاً لها إلى هذه القضية، اندفعت في تأييد التحالف الدولي ضد العراق. ووافقت على أن تقيم في تركيا (قاعدة انجيرليك الجوية) منذ تموز / يوليو ١٩٩١، قوات أمريكية وبريطانية، تحمل اسم " قوات المطرقة "، ومخصصة لحماية أكراد العراق ومنطقة الحظر الجوي في الشمال العراقي.

ثمة دعامتان بنت عليهما تركيا مطالبتها بضم منطقة الموصل إليها : الدعامة الأولى هي الأقلية التركمانية في المنطقة. ففي إحصاء أورده باحث عراقي [١١] أن عدد الأتراك في أعقاب الحرب العالمية الأولى بلغ في الموصل ١٤٧ ألفاً. والدعامة الثانية هي ثراء المنطقة بالنفط. وكانت بريطانيا قد سبقت القوى العالمية الأخرى إلى التطلع إلى استثمار النفط العراقي، فحصلت على وعد من الصدر الأعظم العثماني في ١٩١٤/٦/٢٨ بالسماح لها بالبحث عن آبار للنفط في الموصل وبغداد. وأسست، لهذا الغرض "شركة النفط التركية ". بيد أن نشوب الحرب أوقف تنفيذ المشروع.

وكانت بريطانيا تنازلت لفرنسا، بمقتضى أحكام معاهدة سايكس - بيكو (١٩١٦) عن منطقة الموصل، لتكون ضمن الأراضي التي تقع تحت الانتداب الفرنسي. ولكن مطامع بريطانيا في الحصول على النفط، وبخاصة بعد أن اتسعت دائرة حركة الأساطيل البريطانية وبدأ تحويل مصدر الطاقة فيها من الفحم إلى النفط، دفعت بريطانيا إلى مساومة فرنسا لكي تتخلى لها عن منطقة الموصل. ولقد تم ذلك في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠/٤/٤) الذي نظم شؤون الانتداب وقسم البلاد العربية بين الدولتين العظميين فرنسا

وبريطانيا. وحصلت فرنساء مقابل تخليها عن الموصل، على ٢٥ بالمئة من نفط الموصل.[١٢]

نقلت تركيا وبريطانيا قضية الموصل إلى مؤتمر لوزان الذي انتهى إلى عقد " معاهدة للسلام مع تركيا " [١٣] (١٩٢٣/٧/٢٤). وقد نصت المادة الثالثة (الفقرة الثانية) من المعاهدة على أن " الحدود بين تركيا والعراق ستحدد باتفاق ودي يعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر ". وإذا لم يتوصل الطرفان إلى ذلك الاتفاق في المدة المحددة يعرض الأمر على مجلس عصبة الأمم. وريثما يتم ذلك، لا يجوز للدولتين أن تقوما بأي تحرك عسكري أو غير عسكري يؤدي إلى أي تغيير في الحالة الراهنة للحدود .(Status Quo)

التقى المندوبون الأتراك والبريطانيون في شهري آيار / مايو وحزيران / يونيو ١٩٢٤ دون أن يتوصلوا إلى " الاتفاق الودي " المطلوب. وقال الوفد البريطاني أثناء المباحثات إن انضمام الموصل إلى العراق " أمر واقع الآن " ؛ وأن المسألة محصورة الآن في تحديد الحد الشمالي لمنطقة الموصل. ورد الوفد التركي بان حجم الوجود التركي في منطقة الموصل يستدعي النظر في تحديد الحد الجنوبي للمنطقة ليكون الفاصل بين تركيا والعراق. ونظراً إلى تصادم وجهتي نظر الوفدين، فقد رفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٢٤. فتبنى المجلس ما يسمى " خط بروكسيل " كخط حدود مؤقت بين العراق وتركيا، وهو خط يستجيب للرأي البريطاني. وشكل المجلس لجنة للتشاور مع الحكومتين التركية والبريطانية، ولتبحث الأمر على الطبيعة. وقدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس العصبة في ١٩٢٥/٧/١٦، وجاء فيه أن تركيا تقترح إجراء استفتاء للسكان يكون أساساً لرسم الحدود. وقد ربطت اللجنة قبول الاقتراح التركي بموافقة سائر الأطراف عليه. ونظراً إلى تعذر ذلك، قرر مجلس العصبة في أيلول / سبتمبر ١٩٢٥ استشارة محكمة العدل في لاهاي. اعترضت تركيا على إحالة القضية إلى المحكمة، ذلك أن القضية، في

نظرها، ذات جوهر سياسي وليست ذات طبيعة قانونية. ولهذا فانها لم ترسل إلى المحكمة من يمثلها. وخرجت المحكمة برأي استشاري قوامه : ١- أن قرار مجلس العصبة إذا ما استند إلى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان (١٩٢٣)، فان القرار يغدو حينذاك إلزامياً واجب التنفيذ ويرسم الحدود بين العراق وتركيا بشكل نهائي. ٢- يصبح قرار مجلس العصبة نافذاً من الناحية القانونية إذا ما صدر بالاجماع دون احتساب صوتي الطرفين المعنيين (تركيا وبريطانيا).

وعل هذا قرر المجلس في كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥، بالاجماع، أن يسير خط الحدود طبقاً لـ " خط بروكسيل " الذي أقر الحالة القائمة (Status Quo). ومن ثم بقيت ولاية الموصل كلها جزءاً أصيلاً من العراق.

وقعت تركيا وبريطانيا والعراق يوم ١٩٢٦/٦/٥ في أنقرة، معاهدة تضمنت :

١ – تثبيت الحدود بشكل نهائي كما أقرها مجلس عصبة الأمم، وعلى اساس " خط بروكسيل "، مع تعديل طفيف تضمن تنازل العراق عن طريق وبضعة كيلو مترات مربعة. وشكلت الدول الثلاث لجنة حدودية مشتركة لترسيم الحدود. وقد انتهى الترسيم في أيلول / سبتمبر ١٩٢٧ (طول الحدود ٣٥٢ كلم).

٢ – مبادئ حسن الجوار، وتنظيم التعاون بين الدولتين للقضاء على التسلل والتهريب، وتشكيل لجنة مشتركة دائمة لمعالجة الشؤون الناجمة عن مشكلات الحدود.

٣ – تعهد الحكومة العراقية بالتنازل عن ١٠ في المئة من عائداتها من شركة النفط لمصلحة تركيا، وذلك طوال مدة ٢٥ عاما.

وكان يظن ان معاهدة انقرة للعام ١٩٢٦ قد أغلقت ملف الحدود بين العراق وتركيا، وأنه لم يعد هناك مكان لمطمع تركي في أرض عراقية. بيد

أن أزمة الخليج [illegible] والحرب التي انتهت إليها كانتا مناسبة لتعيد تركيا [illegible] منطقة الموصل النفطية. وتلجأ تركيا، منذ صيف العام ١٩٩٠، حين نشبت أزمة الخليج، إلى عدة مداخل كي تمهد لمطلبها الاقليمي، كمثل الأقلية التركمانية في منطقة الموصل، ومطاردة المتمردين من أكراد تركيا الأعضاء في حزب العمال الكردستاني، وإقامة منطقة أمن عازلة في شمالي العراق.

ومن أمثلة المدخل التركماني، ذلك التصريح الذى أدلى به المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية يوم ١٩٩٨/٨/٢٧ بشأن ضرورة حماية التركمان في شمالي العراق. وقد جاء هذا التصريح في إثر اجتماع عقده وزير الخارجية مع الجنرال نائب رئيس هيئة أركان القوات التركية والجنرال سكرتير مجلس الأمن القومي. وتقول المصادر التركية ان عدد التركمان في شمالي العراق، أي في المنطقة التي يغلب فيها العنصر الكردي، يبلغ مليوناً ونصف مليون شخص، في حين تؤكد المصادر الكردية أن أن عددهم لا يتجاوز بضع مئات الألاف (١٤) . وتؤدي المبالغة التركية في حجم الأقلية التركمانية في العراق، إلى اقتباس النموذج التركي في قبرص، من أجل احتلال أرض الأقلية التركية في قبرص، وإقامة دولة فيها تنضم إلى تركيا الأم، في إطار شكل من أشكال الاتحاد.

ولقد توضحت هذه النية، شيئاً فشيئاً، في عهد الرئيس الراحل طورغوت أوزال، وبخاصة في إثر حرب الخليج الثانية. ومن ذلك أن أوزال، وهو رئيس للجمهورية، دعا رئيس الحكومة ورئيس أركان القوات المسلحة الى اجتماع عقد قبل بدء القصف الجوي الدولي للعراق في ١٩٩١/١/١٥. وقد كشف عن هذا الأمر الصحفي التركي توفان تورينتش في جريدة " حريت " يوم ١٩٩٤/٧/٦ (١٥). وفي هذا الاجتماع طرح أوزال فكرة اجتياح القوات التركية العراق من الشمال حتى الموصل وكركوك، حالما تطأ قوات التحالف الدولي أرض العراق. ورد رئيس الأركان أن ذلك خطأ كبير جداً " لأننا لا نستطيع أن نخرج بسهولة من هناك "، إضافة إلى أن الدعم اللوجستي للجيش

لا يمكن ضمانه لأكثر من أسبوعين. ورد رئيس الحكومة بان هذا الاجتياح سيكون " مغامرة. وسيهدد أمننا ".

بعد هذا اللقاء، أحجم أوزال عن فكرة طرح المشروع على مجلس الأمن القومي، الذي يضمه وكلاً من رئيس الحكومة وقادة القوات المسلحة وبعض الوزراء الأساسيين. ولكنه، أي أوزال، كان يتحدث، من وقت إلى أخر، عن مشروعه، الذي يرى فيه حلاً للقضية الكردية، إذ يضع " أكراد شمال العراق وحزب العمال الكردستاني تحت إشرافنا "، إضافة إلى الثروة النفطية التي ستحوزها تركيا في منطقة الموصل.

ويروي مسعود يلمز، الذي تولى رئاسة الحكومة عدة مرات، وزعيم حزب " الوطن الأم "، أن الرئيس أوزال، بعد نشوب أزمة الخليج الثانية، سافر إلى الولايات المتحدة (هيوستن) لاجراء جراحة. وقد اختلى يلمز به في غرفته في المستشفى مدة ثلاث ساعات. ويذكر يلمز أن أوزال أفشى له سراً مذهلاً هو أنه " تفاهم مع الرئيس (الأمريكي السابق) جورج بوش حول هذا الموضوع ". وكانت المعلومات التي تسرّبت من لقاء أوزال - بوش آنذاك تتعلق بخطة حول شمالي العراق. وهناك احتمال كبير أن يكون ذلك السرّ موافقة بوش على احتلال تركيا الموصل وكركوك. ويرفض يلمز الافصاح عن ذلك السر المذهل، بالقول إن الكشف عنه يشكّل خطراً كبيراً على علاقات تركيا الخارجية. ومن المفيد أن نذكر هنا أن مجلة " نقطة " التركية، في خضم الحديث عن خطة بين أنقرة وواشنطن حول شمالي العراق، كانت سألت في أواسط أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ السفير الأمريكي في أنقرة عن حقيقة ما يشاع عن اتفاق سري تركي - أمريكي لإعطاء تركيا الموصل وكركوك. وقد نفى السفير، في إجابته، هذه المعلومات لكنه أردف : " إن واشنطن ضدّ كردستان مستقلة " (١٦) .

وكان طورغوت أوزال، أثناء توليه رئاسة الحكومة (١٩٨٣-١٩٨٩) ثم رئاسة الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩١) وحتى وفاته في ١٩٩٣/٤/١٧، البادئ بالدعوة إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات : عربية، وكردية،

وتركمانيـــة. وقد شجع أكراد العراق على تأسيس " الدويلة " الكرديـــة فـــي شمالي العراق. ودفع هذا التوجه الكثيرين من السياسيين الأتراك إلى التخوف من انعكاس تأسيس الدولة الكردية في الشمال العراقي على الوضـــع داخـــل تركيا، ما أتاح لزعماء المعارضة التركية اتهام أوزال بالتفريط فـــي وحـــدة الشعب والأرض.

وكانت المقالات والتعليقات الصحفية التركية أشارت مراراً إلى ما سمي " خريطة أوزال " التي تقسم العراق – كما ذكرنا – إلـــى ثـــلاث دويـــلات، والتي نشرت في خريف ١٩٩٠. وكان أوزال يهدف مـــن وراء ذلـــك إلـــى تسهيل ضمّ شمالي العراق، الكردي والتركماني، إلى تركيا (١٧) . وإذا مـــا حقق غايته هذه، فانه سيجعل تركيا دولة عظمى في المنطقة، غنيـــة بـــالنفط والطاقة البشرية والنهضة " الأوروبية ". ويحلّ، في الوقت نفســـه، مشـــكلة أكراد تركيا.

وهذا ما يفسر الحشد التركي على حدود العراق، في الأشهر الأولى مـــن أزمة الخليج الثانية، بالرغم من أن تركيا لم تشترك بقواتها مع قوات التحالف الدولي في تحرير الكويت والهجوم على العراق. ولقد حشدت تركيا، يومذاك، حوالي مئة ألف جندي، من أجل احتلال شـــمالي العـــراق حتـــى الموصـــل وكركوك، متى ما سنحت الفرصة المناسبة لذلك.

وقد رافق هذه الدعوى حملة اعلامية. وقالت احدى الصحف، في أواخر شباط / فبراير ١٩٩١، ان الرئيس أوزال منكب على جمع وإعداد الوثـــائق العائدة إلى ما قبل العام ١٩٢٦، والتي يفيد بعضها بضرورة إعـــادة ولايـــة الموصل إلى تركيا، وان الأكراد والتركمان والكلدان والـــيزيديين يفضلـــون الحكم التركي على الحكم العربي (١٨) . وغاية أوزال من ذلك هو الاســـتناد إلى أسباب قانونية وتاريخية للمطالبة بمنطقة الموصل.

وإذا كان الرئيس الراحل أوزال يوحي بأفكاره إلى آخرين، فلا يتحمـــل وزرها علناً، فان خلفه الرئيس سليمان ديميريل عبر، بصراحة، عن أفكـــاره، في إثر انتهاء " عملية فولاذ ٩٥ " التي غزا بها الجيـــش الـــتركي شـــمالي

العراق. فقد أعلن ديميريل، يو ١/٥/١٩٩٥، " ضرورة تعديل الحدود العراقية – التركية " لأسباب أمنية. وقال ان الموصل " مازالت تابعة لتركيا"(١٩) . وهكذا لم تعد مسألة منطقة الموصل ذكرى تاريخية أو موضوعاً ماضياً للتاريخ، وانما غدت قضية تتطلب " الحل " من وجهة نظر تركيا. ولقد ذهب الرئيس ديميريل بعيداً وصريحاً في التخطيط لسياسة تركيا تجاه العراق والحدود المشتركة معه. وهي سياسة يمكن أن تطال دائرة واسعة تضم جميع جيران تركيا الأقربين والأبعدين. ذلك أن الدائرة التي تتطلع إليها تركيا هي دائرة الامبراطورية العثمانية، ولكن بمفهوم معاصر.

ويمكن القول، ببعض الوضوح والجزم، ان مواصلة تركيا غزو شمالي العراق، قد أدى إلى توضع عسكري مقيم في تلك المنطقة، وإلى انشاء حزام تستقر فيه قوات عسكرية تركية. وليس مستبعدا أن تنتهز تركيا مناسبة قادمة، فتوسع منطقة الاحتلال حتى تضم في حدودها الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل. وليس مستبعداً أيضا، كاحتمال ثان، أن تستخدم تركيا احتلالها شمالي العراق، للمساومة بالضغط على بغداد، حتى تحصل على نسبة ما من الانتاج النفطي العراقي في منطقة الموصل، فيكون ذلك جزءا من " حق " تركيا في تلك المنطقة. وفي كلا الاحتمالين، وما قد يرد من احتمالات أخرى مستقبلية، يبدو الربط واضحا بين سياسة تركيا الاقليمية المطالبة بتعديل الحدود، وبين سياستها المائية في شأن نهري دجلة والفرات، حيث تستخدم حقوق العراق وسورية في مياه النهرين سلاحا ضدهما لأغراض أخرى، في مقدمتها غرض تعديل الحدود.

كانت الغزوات التركية المتواصلة لشمالي العراق مقدمة لكي تعبر الحكومة التركية عن نيتها في إقامة منطقة أمنية عازلة في شمالي العراق، مماثلة للمنطقة الأمنية العازلة التي تحتلها إسرائيل في جنوبي لبنان. وقد عبرت الحكومة التركية يوم ٤/٩/١٩٩٦ عن نيتها في اقامة هذه المنطقة على عمق يراوح بين ٥ و ٢٠ كلم داخل العراق على امتداد الحدود بين البلدين لمنع متمرديها الأكراد من شن هجماتهم أنطلاقا من المنطقة. وعلى الرغم من أن تركيا كانت اقترحت خطة مماثلة، إبان عمليتها العسكرية

الضخمة " فولاذ ٩٥ " في ربيع ١٩٩٥ ورفضتها آنذاك الولايات المتحـــدة، فإن الأخيرة ساندت الخطة الجديدة بعد ذلك، واستهدفت من ذلك صرف أنقرة عن احتمال التعاون مع بغداد في تأمين الحدود. كما استهدفت تقليص نفـــوذ بغداد في شمالي العراق.

صدرت أكثر ردود الفعل العربية وضوحا في معارضة هذه الخطة مـــن جانب جامعة الدول العربية والعراق ومصر وسورية. كما عـــارضت هـــذه الخطة إيران والصين وروسيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى. وبســـبب هـــذه المعارضة، تراجعت تركيا، ظاهريا فقط، عن الاحتفاظ بقوات مقيمة في هـــذه المنطقة، على أن تواصل توجيه الضربات الوقائية ضــــد متمـــردي حـــزب العمال الكردستاني، ومعتبرة هذه المنطقة " منطقة خطورة مؤقتة ".

بدأت تركيا غزواتها المتواصلة شمالي العراق في نوفمــــبر / تشـــرين الثاني ١٩٩٢، بذريعة تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني الـــذي تنطلـــق عملياته عبر الحدود. وقد كثفت تركيا غزواتها هذه بشكل متواصل. وتمكـــن الاشارة إلى أكبر هذه الغزوات وأهمها فيما يلي :

١ - ٣/٣١ - ١٩٩٥/٥/١ : عملية عسكرية ضخمة وعميقة في الأراضي العراقية، سميت " عملية فولاذ ٩٥ ".

٢ - ١٩٩٦/٦/١٥ : عملية عسكرية توغل أفرادها إلى ٧ كلم.

٣ - ١٩٩٦/٦/٢٧ : عملية عسكرية توغل الجنود الأتراك فيـــها إلى ٢٧ كلم.

٤ - ١٩٩٦/١١/٨ : ٨ آلاف جندي تدعمهم طـــائرات (ف-١٦) والطائرات العمودية، توغلوا إلى عمق ٢٠ كلم.

٥ - ٥/١٤-١٩٩٧/٦/٣٠ : ٣٠ ألف جندي معززون بالطـــائرات والدبابات والمدفعية يتوغلون حتى خط العرض ٣٦.

٦ - ٥/١٤-١٩٩٧/٨/٢٦ : عملية عسكرية ضخمة وعميقة فـــي الأراضي العراقية، سميت " عملية فولاذ ٩٧ ".

٧ – ٢٠-٩/٢٠-١٤/١٠/١٩٩٧ : ٢٠ ألف جندي، و١٠٠ دبابة، توغلوا إلى مسافة ٢٠ كلم.

٨ – ٥-١٧/١٢/١٩٩٧ : ٢٠ ألف جندي تدعمهم الطائرات والدبابات يتوغلون إلى عمق ٤٠ كلم.

٩ – ٢٦-٢٩/١٢/١٩٩٧ : ١٥ ألف جندي يتوغلون إلى عمق ١٠ كلم.

١٠- ١٢-١٣/٤/١٩٩٨ : عملية برية وصفت بأنها كانت ضد آخر معاقل حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق.

أدت هذه الغزوات التركية المتواصلة إلى تحويل المنطقة الشمالية من العراق إلى منطقة حامية للأمن التركي، إحدى وسائلها ذلك الشريط الحدودي المماثل لما اصطنعته إسرائيل في جنوبي لبنان. وهو ما يساعدها على تهديد سورية وإيران، إضافة إلى استعمال الوجود العسكري في تلك المنطقة سلاح ضغط على بغداد في الوقت المناسب ولأغراض مستقبلية.

لا ريب في ان هذه العمليات تهدد، بصورة مباشرة، سيادة العراق ووحدة أراضيه، وتعبر عن نية تركيا في تطويرها واستخدامها، في " الظرف المناسب "، لتحقيق مطامع إقليمية تتمثل في سلخ منطقة الموصل – كركوك عن الوطن العراقي وضمها إلى تركيا. وإذا ما شعرت تركيا باستحالة تحقيق هذا الهدف، فمن المحتمل أن تساوم على أهداف أصغر، موظفة في مساومتها ما تحققه الآن على الأرض العراقية من وجود وسلطة ونفوذ.

ولقد ظهرت ملامح " ظرف مناسب " في فبراير / شباط ١٩٩٨، حينما نشأت أزمة بين العراق والولايات المتحدة بشأن السماح للمفتشين الدوليين بدخول القصور الرئاسية والمواقع الحساسة الأخرى. وقد أعلنت تركيا يومذاك معارضتها اللجوء إلى الوسيلة العسكرية لحل الأزمة، وعدم مشاركتها في أي ضربة عسكرية أمريكية محتملة ضد العراق. غير ان تركيا، في الوقت نفسه، عبرت بلسان وزير خارجيتها عن " قلق تركيا من حدوث فوضى بالعراق إذا ما تعرض لضربة عسكرية أمريكية ليس بشأن

الجانب الاقتصادي فحسب بل السياسي أيضا، حيث سيؤدي تقسيم العراق إلى نشوء وضع لا يتناسب مع مصالح تركيا " [٢٠] . ولهذا أعلنت " أنها قررت اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة الآثار السلبية التي تنعكس على تركيا نتيجة أي تدخل عسكري أمريكي في العراق، وبدء الاستعدادات لتنظيم عمليات المساعدة الإنسانية تحسبا لتدفق الأكراد العراقيين " [٢١] . ومن بين هذه التدابير، حشد قوات كبيرة على الحدود مع العراق [٢٢] ، ودخول آلاف من الجنود الأتراك إلى شمالي العراق [٢٣] .

إن خشية تركيا من حدوث " فوضى داخلية " في العراق، ومن احتمال " تدفق الأكراد العراقيين " على تركيا لجوءا إليها، ومعارضة تركيا قيام الولايات المتحدة وإنجلترا بضربة عسكرية، جميعها لم تكن سوى واجهة للتحرك نحو منطقة الموصل ـ كركوك، واحتلالها، مستغلة " الفوضى الداخلية " التي ستخلقها الضربة العسكرية. وقد عبر عن ذلك متحدث باسم " الاتحاد الوطني الكردستاني ـ حزب جلال طالباني "، إذ قال يوم ١٩٩٨/٢/١١ " إن ما يراوح بين ١٠ و ١٥ ألف جندي تركي دخلوا بالفعل شمالي العراق منذ أيام، وان الأتراك يخططون لإقامة جمهورية تركمانية في الموصل وكركوك. وانهم يدربون حاليا أربعة آلاف من التركمان في مدينة أربيل الخاضعة لسيطرة بارازاني " [٢٤] . (أي الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ مسعود البارازاني).

ولقد حظيت التدابير العسكرية التركية بتفهم الولايات المتحدة ودعمها. فقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن واشنطن تقدر القلق الذي يساور تركيا حول أمنها وتدفق اللاجئين إليها. ووصف هذا الموقف بأنه " إعطاء واشنطن الضوء الأخضر لتدخل القوات التركية في شمالي العراق"[٢٥]. ولأن الولايات المتحدة وبريطانيا تراجعتا عن فكرة الضربة العسكرية، فقد زالت أسباب " الظرف المناسب " للنية التركية .

ولنا أن نستخلص من هذا العرض التاريخي والراهن لقضية الحدود بين العراق وتركيا، الملاحظات التالية :

١ – إن إعلان السياسة التركية تجاه تعديل الحدود مع العراق، يعني أن ملف الحرب العالمية الأولى لم يطو بعد، بل فتحته تركيا من جديد. وهو أمر جد خطير يمس، كما قلنا، دائرة واسعة جدا هي دائرة الإمبراطورية العثمانية وما كان في داخلها من دول وشعوب وأديان ولغات. وبذلك تدشن تركيا نوعا جديدا وعنيفا وواسعا من الصراعات الدبلوماسية والسياسية والإعلامية والثقافية والحضارية بينها وبين جيرانها الأقربين والأبعدين. وهو نوع من الصراع قد يدفع المنطقة إلى دوامة من التوتر والعنف.

٢ – إن مواصلة تركيا عملياتها العسكرية ضد شمالي العراق تعني أن الأمر أصبح تقليدا عسكريا تركيا. ويشجع تركيا على هذا المسلك قصور الحكومة العراقية عن صد هذه الاعتداءات بسبب حالة الحصار المفروضة على العراق.

٣ – عدم اهتمام تركيا باحتجاجات جامعة الدول العربية والعراق وغيره من الأقطار العربية. وقد وضعت تركيا في حسبانها أن الموقف العربي لا يتجاوز أسلوب الاحتجاجات والبيانات والمذكرات والشكاوي.

٤ – إن الوضع العراقي القاصر والموقف العربي المحدود جعلا تركيا تصور غزواتها هذه بأنها " حق " تمارسه ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني، و " تدبير وقائي " ضد المتمردين الأكراد. وقد أكدت تركيا على هذا " الحق " حين ردت على بيان قمة منظمة المؤتمر الإسلامي (طهران، ١٩٩٧/١٢/١١) المتضمن " المطالبة بوقف الاعتداءات المتكررة على شمالي العراق... والحفاظ على أمن الدول الإسلامية وسلامتها الإقليمية " [٢٦] ، في إشارة إلى ضرورة وقف التدخل العسكري التركي في شمالي العراق. فقد قال بيان هيئة الأركان العامة التركية يوم ١٩٩٧/١٢/١٧ " إن القوات المسلحة التركية ستواصل كفاحها ضد حزب العمال الكردستاني الانفصالي، بنفس التصميم والقوة داخل تركيا، وإذا لزم الأمر داخل شمالي العراق " [٢٧] .

وفي ١٩٩٨/١/٧ أرسلت الحكومة التركية مذكرة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد فيها تحفظها على قرار القمة بشأن العراق. [٢٨]

٥ – أن إعلان تركيا في ١٩٩٧/١٠/٢٢ إقامة " منطقة أمنية " في شمالي العراق جاء تكريسا لوجود عسكري تركي مقيم في المنطقة، ومعبرا عن اقتباس النموذج الاحتلالي الإسرائيلي في جنوبي لبنان. وهي منطقة يراوح عمقها بين ٥ و ٣٠ كلم، ويقيم فيها حوالي ثمانية آلاف جندي [٢٩]. وكان مسؤولون أتراك تحدثوا عن نشر أجهزة إلكترونية بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة لمراقبة الحدود مع العراق.

٦ – أصبح التدخل العسكري في شمالي العراق، من حيث استمراره وطول مدته الزمنية وإقامة المنطقة الأمنية، يتجاوز إلى حد بعيد السبب الذي تعللت به الحكومة التركية، ولا تزال تتمسك به، وهو مطاردة حزب العمال الكردستاني المتمرد، وحماية الوطن التركي وسلامه أرضه وحدوده. فقد اصبح هذا التدخل يشكل استقرارا وديمومة تجعلان منه آلية عسكرية جاهزة للتحرك مستقبلا، وحينما تسمح الظروف وتتوافر العوامل اللازمة، نحو غزو منطقة الموصل وضمها إليها أو إقامة دويلة تركمانية فيها. ونعيد هنا ذكر تصريح الرئيس ديميريل يوم ١٩٩٥/٥/٣، إبان عملية " فولاذ ٩٥ "، فقد طالب " بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد إقليم الموصل " [٣٠] بحيث تنتهي حدود تركيا عند نهاية نفط الموصل – كركوك. ومن الجدير أن نشير هنا إلى أن القوات التركية في عملية " فولاذ ٩٧ " توغلت حتى أصبحت على مشارف الموصل ولا تفصلها عن القوات العراقية سوى ثلاثة كيلو مترات.

٧ – إن جميع العوامل والوقائع والذرائع التي أشرنا إليها توضح أن تركيا تنوي إحياء ميثاقها الوطني للعام ١٩٢١ الذي يعتبر منطقة الموصل – كركوك ولاية تركية، وتعمل لإحياء وتحقيق هذا المطمع الإقليمي، مستغلة سلبية المجتمع الدولي والدعم الأمريكي والتحالف مع

إسرائيل والحصار المفروض على العراق ومحدودية العمـــل العربـــي. وكان وزير الدفاع السوري أشار إلى ذلك بقوله : " إن وجود القـــوات التركية على جزء من شمالي العراق هو ثمرة من ثمار التحالف التركي – الاسرائيلي، وتعبير عن أطماع تركيا في إقامة حزام أمني يسهل أمـر أي خطوة لاحتلال آبار النفط في شمالي العراق من جهة وللضغط علـى سورية من جهة ثانية " (٣١) .

ثالثا: قضية لواء الاسكندرونة

ثمة حقيقة تاريخية، هي أن الحدود بين سورية وتركيا خططت في عـهد الاستعمار الفرنسي لسورية، أي في غياب الإرادة السورية السيادية المستقلة، إضافة إلى أن الحدود، في مواقع كثيرة، رسمت بصورة اعتباطية. وهي تبلغ في طولها ١٣٤٧ كلم، ما يؤدي إلى فسح المجال أمام عمليات تهريب وتسلل من كلا الجانبين، وإلى حدوث خلافات حدودية كثـيرة بلغـت أحيانـا حـد التصادم المسلح بين دوريات حرس الحـدود ورجـال الأمـن والجمـارك. ولمعالجة هذه الحالات ألف الطرفان، السوري والتركي، لجانـا مشـتركة، ووضعا قواعد لتسوية قضايا الحدود. وقد تقنن ذلك في اتفاق تم العام ١٩٩٢ أثناء زيارة وزير الداخلية التركي لدمشق، ثم تعزز مع زيارة رئيس الوزراء التركي لسورية العام ١٩٩٣.

تعاني العلاقة بين سورية وتركيا ــ وهي علاقـة متمـيزة بمقومـات خاصة، منها الجوار والمياه المشتركة والدين والصلات التاريخيـة ــ مـن قضية لواء الاسكندرونة الذي سلخ من الوطن السوري وضم إلى تركيا فـي عهد الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٢-١٩٤٦) .

إن دراسة جذور قضية لواء الاسكندرونة ترتبط ارتباطا كاملا بسياسـة فرنسا في شرقي البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الأولى، وفي إثر احتلال فرنسا سورية ولبنان وفق أحكام معاهدة سايكس ــ بيكو (١٩١٦). وكـانت

منطقة الاسكندرونة، طوال عهد الخلافة العثمانية، تابعة لولاية حلب. وحينما جزأت فرنسا سورية إلى عدة دويلات (دمشق، حلب، اللاذقية، جبل الدروز) ظلت الاسكندرونة تابعة لحلب. وكانت الأقلية التركية يومذاك في لواء الاسكندرونة تعد ٢٨,٥٢% من مجموع سكان اللواء (٣٢) . وفي إحصاء آخر حديث، ظهر في العام ١٩٩٨ (٣٣) وأورده كاتب بريطاني، ما يدل على أن مجموع سكان لواء الاسكندرونة كان في العام ١٩٢١ يبلغ ٢٢٠ ألف نسمة منهم ٨٧ ألف نسمة من أصل تركي، أي أن نسبتهم إلى مجموع السكان هي ٣٩%.

بيد أن فرنسا سلكت في استعمارها سورية سبيل تقسيم السكان إلى طوائف ومذاهب، بقصد تسهيل شؤون الاحتلال وإدارة البلاد وتفتيت المقاومة الوطنية. وعلى هذا قسم الإحصاء الفرنسي سكان لواء الاسكندرونة العام ١٩٣٨ إلى طوائف : الأتراك ٨٥ ألفا، العلويين ٦٥ ألفا، العرب السنة ٤٠ ألفا، الأرمن ٣٠ ألفا، الأرثوذكس ٢٠ ألفا (٣٤) . وهو تقسيم غير موثوق ومغرض وممهد لسلخ اللواء. فقد أهمل المستعمر الفرنسي الهوية القومية للعرب، فوزعهم على طوائف حسب الدين أو المذهب، ولم يحسب الأتراك بين المسلمين السنة. ولو أنه اعتمد على التصنيف الاثني، لوجد أن العرب - بموجب إحصائه - يبلغون ١٢٥ ألفا (العلويون والسنيون والأرثوذكس)، أي إنهم الأكثرية، وليس السكان من أصل تركي الذين يشكلون الأقلية.

كان الحلفاء عقدوا مع تركيا معاهدة سلام أولى، عرفت بـ " معاهدة سيفر Sevres ١٩٢٠/٨/١٠ ". ونصت المادة ٢٧ منها على رسم الحدود بين تركيا وسورية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. وقد أعطت المعاهدة تركيا أراضي عربية واسعة، هي كيليكيا والسفوح الجنوبية من جبال طوروس (أي بلاد مرعش وديار بكر). ثم عقدت تركيا وفرنسا اتفاقية حملت عنوان " اتفاقية تخطيط الحدود السورية ـ التركية ـ ١٩٢١/١٠/٢٠"، عرفت بـ " اتفاقية أنقرة " أو " بويون ـ كمال "، إذ وقع عليها المفوض الفرنسي فرانكلين بويون ووزير الخارجية التركي يوسف

كمال. وقد أنهت الاتفاقيـــة حالة الحرب بين الدولتين، وتخلت فيـــها فرنســا لتركيا عن أراض سوريــة جديدة هي : عنتاب، كلس، أورفـــه، مـــاردين، جزيرة ابن عمرو. ورسمت في مادتها الثامنة خطا حدوديا جديدا، تنازلت فيه فرنسا لتركيا، إضافة إلى المناطق التي ذكرناهـــا، عـــن أراض فـــي لـــواء الاسكندرونة. ونصت الاتفاقية، في مادتها السابعة، على أن " يوضع لمنطقـــة الاسكندرونة نظام إداري خاص. ويتمتع الذين هم من العرق التركي في هـذه المنطقة بكل التسهيلات اللازمة لتنمية ثقافتهم. ويكون للغة التركية في هـــذه المنطقة صبغة رسمية " [٣٥] . وقد تم تثبيـــت ذلـــك فـــي معـــاهدة لـــوزان (١٩٢٣/٧/٢٤).

تأسيساً على هذه الاتفاقيات، راحت تركيا توظف المادة الســـابعة مـــن اتفاقية أنقرة (١٩٢١/١٠/٢٠) لغرض سياسي محدد، هو سلب الاسـكندرونة ـ تدريجاً ـ بتضخيم حجم الأقلية التركية، وتزوير نســـبة ذلـــك الحجـــم، وتحريكه للتأثير والفعل في النظام الإداري الخاص وفـــي مجمـــل الجـــهاز الحكومي وبخاصة المؤسسات التعليمية. يضاف إلى ذلك ان تركيا أيقنت بـأن احتمالات تراجـــع فرنسا، بصورة تدريجيـــة، عن وجـــودها في منطقـــة الاسكندرونة، أمر وارد، ويحتاج إلى مثابرة في الضغط على فرنسا، وإلـــى مواصلة إنشاء واقع على الأرض. وفي حين كـــانت حكومـــة الجمهوريـــة التركية الفتية مستقرة وذات تطلعات إقليمية جوارية، كانت فرنســـا تعيـش تقلبات وظروفاً سياسية حادة، داخلية وخارجية. إضافة إلى أن فرنسا، كدولة منتدبة، لم تكن تعالج " قضية وطنية "، وإنما تعالج " قضيـــة اســتعمارية ". ومن مظاهر ذلك أن الموظفين الفرنسيين في اللواء كانوا يشجعون العنصـــر التركي على حساب العنصر العربي[٣٦] .

سارت فرنسا المنتدبة خطوة أخرى في إرضاء تركيا، حينما وافقت على تعديل خط الحدود المتفق عليه في اتفاقية ١٩٢١/١٠/٢٠. فعقـــدت اتفاقيـــة ثانية حملت عنوان " اتفاقية الصداقة وحسن الجوار " وقعها في أنقـــرة يـــوم ١٩٢٦/٥/٣٠ [٣٧] وزير الخارجية التركية والمفوض السامي الفرنسي فـــي

سورية ولبنان. ونصت على تعديل خط الحدود تعديلاً جاء كلــه لمصلحـة تركيا.

ولقد اعترضت لجنة الانتداب الدائمة في عصبـة الأمـم علـى هـذه التنازلات التي تقوم بها الدولة المنتدبة من أراضي الإقليـم الواقـع تحـت الانتداب. فأكدت في قرار صادر في العام ١٩٢٦ السيطرة الكاملة للسـلطة المنتدبة على السياسة الخارجية للإقليم الواقـع تحـت الانتـداب، وقـالت " وبصورة عامة فان السلطات التي تمارسها هـذه السـلطة حسـب شـروط الانتداب لا تشمل حق التنازل عن أو تأجير أي جزء من الإقليم مهما كـان صغيراً " [٣٨] .

وتلا ذلك تنازل آخر قامت به فرنسا لمصلحة تركيا بموجـب اتفاقيـة ثنائية وقعت يوم ١٩٢٩/٦/٢٢، وكانت هذه التنازلات المتتابعة التي وصفتها السلطة الفرنسية المنتدبة بأنها " تعديلات بسيطة " على الحـدود المرسـومة باتفاقية أنقرة (١٩٢١/١٠/٢٠) أكبر دليل على عدم قيام فرنسـا، كسـلطة انتداب، بواجباتها التي حددتها لها اتفاقية سان ريمو (١٩٢٠/٤/٤) الخاصـة بنظام الانتداب، وقرارات مجلس عصبة الأمم ولجنة الانتداب الدائمـة فـي العصبة. لقد كان كل تنازل فرنسي لتركيا دعوة واضحة لتركيا كي تطلـب المزيد من التنازلات، في حين أنه ظنًّ، أن اتفاقية أنقـرة (١٩٢١/١٠/٢٠)، التي تنازلت فرنسا بموجبها إلى تركيا عن كيليكيا السورية في الشمال، قـد حسمت أمر الحدود بين سورية وتركيا، ولكن النية التركية في ضـم اللـواء إليها، بخطوات تدريجية، أخذت تظهر شيئاً فشـيئاً، وبخاصـة مـا يتعلـق بتضخيم حجم الأقلية التركية، وتوظيفها لغرض سلب اللواء.

أدى نضال الشعب السوري ضد الانتداب الفرنسي، إلى عقد معاهدة مـع فرنسا في العام ١٩٣٦، أنهت، من حيث الشكل، الانتداب، واحتفظت فرنسـا بشؤون الدفاع وبعض الاختصاصات في السياسة الخارجيـة، إذ أخضعـت المعاهدة سوريا لوجوب التشاور مع فرنسا في شؤون السياسة الخارجية.

وإذ نظرت تركيا إلى قرب احتمال حصول سورية على الاستقلال الكامل، أغذت السير في خطتها لـ " تتريك " اللواء، فدعمت أتراك اللواء في تأليف " جمعية استقلال هاتاي " [٣٩] . وحينما حان وقت انتخابات المجلس النيابي السوري قاطعها الأتراك في اللواء.

استند وزير الخارجية التركية إلى هذه الوقائع، لينادي في اجتماع مجلس عصبة الأمم بجنيف، بأن تدخل فرنسا في مفاوضات مع الحكومة التركية لحل قضية الاسكندرونة حيث تسكن المنطقة " أكثرية تركية " [٤٠] . وقد استجابت فرنسا للنداء التركي. وعقدت الدولتان مفاوضات في باريس. وطلبت تركيا فصل اللواء عن سورية، ومنحه استقلالاً كدولة ذات سيادة، وعقد معاهدة مع هذه الدولة مماثلة للمعاهدة الفرنسية – السورية (١٩٣٦). أما فرنسا فتمسكت بالتزاماتها التي يفرضها عليها ميثاق عصبة الأمم ونظام الانتداب، بشأن الحفاظ على سلامة أراضي الأقطار الواقعة تحت الانتداب. ونظراً إلى اختلاف وجهات نظر الطرفين، فقد اتفقا على إحالة القضية إلى عصبة الأمم.

ويبدو أن تركيا، كي تحقق هدفها الأخير، وهو سلخ لواء الاسكندرونة عن سورية وضمه إليها، اتبعت أسلوب التدرج في المطالب، مع توظيف عاملين رئيسيين في خدمة هذا الهدف : أولهما تطوير الواقع على أرض اللواء، وثانيهما استغلال الظروف الدولية المتطورة والمتجهة آنذاك نحو الحرب العالمية الثانية.

واستناداً إلى هذه الخطة التركية، طلبت تركيا في مجلس عصبة الأمم فصل اللواء عن سورية. ثم عادت فطلبت في مفاوضات عقدتها مع فرنسا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٦ تشكيل اتحاد كونفدرالي يضم سورية ولبنان والاسكندرونة، على أن يكون لكل من أعضائه السيادة الكاملة في العلاقات الخارجية، وفيها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وأن تكون التركية هي اللغة الرسمية للواء.

ناقش مجلس عصبة الأمم القضية. وانتهى إلى أن كلف المندوب السويدي ساندلر (Sandler) دراسة القضية ووضع تقرير عنها. وقد عمد ساندلر في تقريره إلى إضعاف الروابط بين اللواء وسورية، في مقابل تعزيزها بين اللواء وتركيا. فقد اقترح اعتبار اللغة التركية لغة رسمية، ومنح تركيا منطقة مرور حر في ميناء الاسكندرونة.

وحينما اجتمع مجلس العصبة يوم ١٩٣٧/١/٢٠، ناقش تقرير ساندلر، وانتهى إلى منح اللواء وضعية خاصة، اعتبرتها تركيا مرحلة انتقالية نحو السلخ فالضم. ومن أجل توضيح ورسم معالم تلك " الوضعية الخاصة "، كلف مجلس العصبة يوم ١٩٣٧/٢/٢٠ لجنة تتولى : تعيين حدود اللواء، وتحديد وضعيته، ودستوره. وقدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس الذي وافق عليه يوم ١٩٣٧/٥/٢٩. وبذلك أصبح اللواء " كياناً متميزاً ". وفي اليوم نفسه، ومن أجل تنظيم ذلك الكيان وقع وزيرا الخارجية التركي والفرنسي في جنيف اتفاقية تضمن وحدة أراضي اللواء، واتفاقية أخرى تضمن سلامة الحدود السورية – التركية. وقد دخلت هذه الوثائق حيز التنفيذ في ١٩٣٧/٧/٢٢.

ولقد تضمنت هذه الوثائق أن العلاقات الخارجية للواء تسند إلى الحكومة السورية (أي إلى فرنسا الدولة المنتدبة طالما أن سورية لم تحز استقلالها يومذاك) وأن على سورية (أي فرنسا) أن تمتنع عن عقد أي معاهدة أو اتفاقية دولية " تمس استقلال أو سيادة اللواء دون تخويل من مجلس عصبة الأمم " (المواد ١٥-١٦ من القانون الأساسي للواء). واعترف القانون الأساسي (الدستور) الذي أقره مجلس العصبة بالتركية لغة رسمية أولى، وبالعربية لغة ثانية. وشكل مجلساً نيابياً مؤلفاً من ٤٠ عضواً، ينتخبون رئيس الجمهورية. وحدد مساحة اللواء التي تشكل " كياناً متميزاً " بـ ٤٨٠٥ كلم[٢].

احتج المجلس النيابي السوري يوم ١٩٣٧/٦/٣ على هذه الاتفاقيات والإجراءات. وعمت المظاهرات الشعبية جميع أنحاء سورية. ومع ذلك شهد صيف العام ١٩٣٨ مفاوضات سورية – تركية لحل القضية بشكل مرض للطرفين. وفي حين كانت هذه المفاوضات جارية، كان الأتراك يتفاوضون مع فرنسا. وقد انتهى الطرفان إلى عقد اتفاقية يوم ١٩٣٨/٧/٤ تنازلت فيها فرنسا لتركيا عن جزء من اللواء. وقبل نهاية شهر تموز / يوليو ١٩٣٨، وتنفيذاً لأحكام هذه الاتفاقية، عبرت قوات مسلحة تركية حدود اللواء،

وأخذت الاسكندرونة وبلدتي بيلان وقرقخان، في حين انسحبت القوات الفرنسية إلى أنطاكية.

وحتى يكتمل السلخ والضم، أعلن المجلس النيابي في اللواء - الذي تدخلت تركيا في انتخاب أعضائه تزويرا - في سبتمبر / أيلول ١٩٣٨ قيام " جمهورية هاتاي ". وإذ برزت مقدمات الحرب العالمية، وراحت فرنسا تطلب ود تركيا بغية اجتذابها إلى صف الحلفاء، وقعت فرنسا وتركيا (السفير الفرنسي في أنقرة رينه ماسيغلي ووزير الخارجية التركية شكري ساراكوغلو) في أنقرة اتفاقية يوم ١٩٣٩/٦/٢٣، حملت عنوان " التسوية النهائية للقضايا الإقليمية بين تركيا وسورية " [٤١] ، وقضت بضم اللواء إلى تركيا، ليصبح الولاية التركية الثالثة والستين.

وكما قال كاتب بريطاني في جريدة " ذي انديبندنت " اللندنية في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ : " إن أوروبا التي كانت مشغولة بالكارثة الوشيكة (أي الحرب العالمية الثانية) لم تول اهتماما يذكر لتأثير هذا التنازل الذليل عن أراض في العام ١٩٣٩ على العرب، تماما مثل عدم اكتراثها بما ترتب على إقامة إسرائيل بعد ذلك بتسع سنوات من نتائج بالنسبة إلى العرب. لكن السوريين لم ينسوا بالطبع، فهم لم يتخلوا أبدا بشكل رسمي عن مطالبتهم بأرض الاسكندرونة ومدينتها التاريخية انطاكية " [٤٢] .

وما أن حازت سورية استقلالها الشكلي (١٩٤٣) ثم استقلالها الكامل (١٩٤٦/٤/١٧) حتى أعلنت أول حكومة فيها أن لواء الاسكندرونة جزء لا يتجزأ من الوطن السوري، وأن فرنسا، الدولة المنتدبة، لا تملك حق التنازل عنه، وأعلنت رفضها لكل الاتفاقيات التي تمت في عهد الانتداب وأدت إلى سلخ اللواء، وضمه إلى تركيا[٤٣] . وقد واصلت خرائط الدولة السورية رسم اللواء ضمن حدودها، معتبرة الاسكندرونة أرضا سورية مغتصبة. بيد أن هذا الوضع لم يحل دون توجه الدولتين نحو معالجة القضايا الناجمة عن كونهما متجاورتين جغرافيا، وتشتركان في مصادر المياه.

ثمة ملاحظة مهمة جديرة بالاعتبار تتعلق بما فعلته فرنسا، كدولة منتدبة، بلواء الاسكندرونة. ذلك أن الانتداب على سورية منح لفرنسا من قبل قوى الحلفاء في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠/٤/٤). وقد وافقت عصبة الأمم على الانتداب في ١٩٢٢/٧/٢٤. أما معاهدة السلام بين الحلفاء وتركيا فقد عقدت في لوزان (١٩٢٣/٧/٢٤).

ان التأريخ لهذه الوثائق هو في غاية الأهمية. ذلك أن أي نص تعـاقدي بين فرنسا وتركيا يتعلق بسورية أو يمس حدودها وسيادتها قبل بدء الانتـداب الفرنسي على سورية في ١٩٢٢/٧/٢٤ يعتبر، من الناحية القانونية، بـاطلا ولاغيا. ومن هذا القبيل تلـك الاتفاقيـة التـي وقعـها فـي أنقـرة يـوم ١٩٢١/١٠/٢٠، مندوب الحكومة الفرنسية هنري فرانكلين بويون، ووزيـر الخارجية التركية يوسف كمال، والتي أشرنا إليها في هذا البحث.

لقد رسمت اتفاقية " بويون – كمال " هذه الحدود السورية – التركيـة، على أساس أن اللواء جزء من الإطار السياسي السـوري وتحـت سـلطة الانتداب الفرنسي، ولكنه يتمتع بنظام إداري خـاص، خلافـا للنظـم التـي فرضتها فرنسا على سورية حين قسمتها إلى أربعة أجزاء. ولقد هدفت تركيـا يومذاك من " النظام الإداري الخاص " هو البدء، تدريجا، بتكوين كيان خاص تتراكم مقوماته وسماته الخاصة بمرور الزمن، ريثما يحين الوقت المناسـب لسلخ ذلك الكيان وضمه إلى تركيا. مع العلم ان خط الحدود الـذي رسـمته اتفاقية " بويون ـ كمال " قد اكتسب قوته القانونية الدولية بموجـب المـادة الثالثة من معاهدة السلام بين الحلفاء وتركيا (لوزان ١٩٢٣/٧/٢٤). وهـذا هو نص المادة الثالثة [٤٤] : " تصبح حدود تركيا من البحر المتوسط حتـى الحدود مع إيران كما يلي :

١ـ مع سورية : الحدود المرسومة في المادة ٨ من الاتفاقية الفرنسـية ـ التركية المؤرخة في ١٩٢١/١٠/٢٠ [٤٥] .

إن تتبع مواقع خـط الحـدود هـذا على الخريطـة، وكمـا حددتـها المادة الثامنـة من الاتفاقيـة الفرنسية – التركية (أنقـرة، ١٩٢١/١٠/٢٠) تؤكد بوضوح كامل لا لبس فيه أن لواء الاسكندرونة جـزء مـن الوطـن السوري. وكل ما فعلته هذه الاتفاقية، التي لم تكن سورية طرفا فيها، هو منح اللواء " نظاما إداريا خاصا " تمهيدا لتمييزه ثم سلخه وضمه إلى تركيا.

إن قبول تركيا الواضح لخط الحدود المذكور، وتنازلها عن السيادة على أي منطقة خارج حدودها المرسومة في معاهدة لوزان، ينقضـان حججـها ودعواها بأي مطلب إقليمي في لواء الاسكندرونة.

لقد كان تخلي فرنسا، كدولة منتدبة، عن واجباتها في الحفاظ على سلامة وحدود الإقليم السوري الواقع تحت الانتداب، والموقع الاستراتيجي لتركيـا كدولة ناهضة تتطلع إلى أداء دور في المجالين الإقليمي والدولي، وتدهـور

الوضع الدولي، ونشوء بوادر حرب عالمية، والتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا، وإنماء الشعور الوطني التركي على أساس استعادة أمجاد الماضي بالتوسع والاحتلال حيث توجد أقلية تركية، والنهوض الألماني الهادف إلى تحطيم قيود معاهدة فرساي في إثر هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وبزوغ النظام الفاشي في ايطاليا، جميعها كانت بعض الأسباب التي ولدت الشعور الوطني التركي الذي أثارته الحركة الكمالية التي تمحورت حول فكرة " تركيا للأتراك ". ولقد نما هذا الشعور حتى طغى بمطالبه خارج حدود الجمهورية التركية الفتية. ومع أن تركيا تخلت، رسميا وبالتزامات تعاقدية دولية، عن كل مطمع أو مطلب خارج حدودها، فإن الحكومة والصحافة في تركيا لم تبديا أي احترام أو التزام بالحدود المرسومة مع سورية، بل كانتا تثيران، باستمرار الشعور الوطني التركي من أجل انتهاك تلك الحدود. ففي ١٩٣٨/٦/٧ كتبت جريدة " الجمهورية " في اسطنبول : " إن رغبتنا الكبرى والمخلصة هي أن نرى في أقرب وقت يقظة جميع الأتراك في الدول التي فصلت عن الإمبراطورية وانضمامهم إلى الحياة الجديدة. وإننا نضيف أن سعادة الأتراك في الجمهورية التركية تجعل من واجبهم أن يهتموا بوضع اخوتهم الأتراك وبمستقبلهم ".(٤٦)

ولقد بلغ التواطؤ بين فرنسا وتركيا حد اتفاقهما على إحالة النزاع إلى مجلس عصبة الأمم، وليس إلى محكمة العدل الدولية، معتبرتين أن القضية سياسية، في حين أنها في أساسها وأصلها قانونية. ونذكر هنا بموقف بريطانيا حينما اختلفت مع تركيا على تبعية منطقة الموصل، فأحالت عصبة الأمم في العام ١٩٢٥ القضية إلى محكمة العدل الدولية، باعتبار أن الدولتين صاحبتي العلاقة، وهما بريطانيا وتركيا قد اختلفتا على طبيعة القضية. وقد جاء قرار المحكمة، كما رأينا، مؤيداً وجهة نظر بريطانيا، الدولة المنتدبة على العراق. وكان أن بقيت منطقة الموصل جزءاً من الوطن العراقي. أما قضية الاسكندرونة، فإن اتفاق فرنسا وتركيا على إحالة القضية إلى مجلس العصبة، فتح الباب أمام الحل السياسي، دونما نظر إلى أحكام القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات التي تحكم قضية لواء الاسكندرونة. وقد تأكد هذا التوجه في الرسالة التي وجهها رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم إلى السفير التركي في باريس في كانون الثاني / يناير ١٩٣٧، وفيها نقل النزاع بشأن لواء الاسكندرونة من إطاره القانوني إلى إطار السياسة الدولية، وهو ما أضعف الموقف الفرنسي في عصبة الأمم، ودفع بالسياسة الفرنسية، التي

كانت تعاني أزمات داخلية وخارجية، إلى أن تقوم بسلسلة من التنازلات الهادفة إلى استرضاء تركيا.

وإذا كانت تركيا، من أجل الضغط على فرنسا، قد اتبعت أساليب استخدام القوة والإرهاب والاغتيال وإثارة الاضطرابات والمشكلات وتزوير الانتخابات وشن حرب إعلامية ونفسية ضد فرنسا والسكان العرب في اللواء، فان هذه الأساليب قد أثرت في السياسة الفرنسية، وبخاصة أن هذه السياسة كانت تحكمها اعتبارات المصلحة العسكرية والسياسية حيث وضعت فرنسا أمنها في أوروبا وشرقي المتوسط فوق اعتبارات مسؤولياتها كدولة منتدبة على سورية. فقد كان احتواء دول المحور في أوروبا وضمان أمن مضائق الدردنيل أكثر أهمية لأمن فرنسا من لواء الاسكندرونة الذي يمكن الاستغناء عنه من وجهة نظر فرنسا. انه لمن المؤكد أن استرضاء تركيا لم يكن يقضي أبداً بالتضحية بمصالح وحقوق سورية. ولقد استغلت تركيا هذا التضارب الأساسي بين التزامات فرنسا الداخلية والخارجية من جهة، ومصالحها الدولية من جهة أخرى، على الرغم من الاحتجاجات الصارخة لسكان اللواء في كل مرحلة من مراحل القضية. إن إجراءات الإحصاء السكاني في اللواء تبرز كنموذج حي على هدر الحق والعدالة في مختلف مراحل القضية. وان السياسة اللاأخلاقية التي اتبعتها فرنسا " الديمقراطية " في موضوع الإحصاء السكاني مسجلة بصورة لا تمحى في تقرير لجنة الانتخاب التي أوفدتها عصبة الأمم.

يضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية لعبت دوراً مهماً في هذه القضية. فمع أن النزاع كان يشمل مبادئ نظام الانتداب الذي كانت كلتا الدولتين تعمل به، فان هذا الأمر كان ثانوياً بالمقارنة بالمسائل الأكثر أهمية مثل الوضع الأوروبي واشتراك تركيا في مخططات الحلفاء للدفاع ضد دول المحور. لذا مارست بريطانيا كل نفوذها على فرنسا لكي تحل النزاع بشكل يرضي تركيا.

ومع أن لجنة الوصاية الدائمة في عصبة الأمم كانت لا تزال تملك بعض السلطة بمراقبة ومتابعة التطورات في اللواء الذي ما زال جزءاً من المناطق تحت الانتداب، فقد ثبت أن اللجنة كانت بلا حول ولا قوة، وغير ذات تأثير في فرض سلطانها. فبعد أن توصلت فرنسا وتركيا في تموز / يوليو ١٩٣٨ إلى اتفاقيات دعت إليها اعتبارات سياسية خاصة بظروف ما

قبل الحرب العالمية الثانية، غدا الفرنسيون غير راغبين في التعاون مع اللجنة بذريعة أن القضية كانت محاطة بضرورات ذات أبعاد كبيرة واعتبارات ذات صفة دولية. وعندما أصرت اللجنة على اختصاصها بدراسة شؤون اللواء في حزيران / يونيو ١٩٣٩ قال الممثل الفرنسي للجنة انه بالنظر إلى الطبيعة الدولية للقضية فان الموضوع قد خرج عن نطاق الوصاية، وبان " انفصال اللواء كان في مصلحة أمن سورية"، وأن التخلي عن اللواء أملته " ضغوط الظروف السياسية ". ولأن النظر في قضية اللواء قد خرج من نطاق الوصاية فقد اقترح المندوب الفرنسي إيقاف أي مناقشة بشأنه. (٤٧)

ومن الجدير بالملاحظة أن رئيس لجنة الوصاية، مع اعترافه بأن إدارة اللواء لم تعد، في الواقع، ضمن سلطة اللجنة، صرح بأن اللجنة مازالت تعتبر اللواء جزءاً من سورية. ولكن اللجنة كانت بحالة من الضعف جعلتها لا تستطيع في تقريرها إلى مجلس العصبة إلا التذكير بأحكام المادة ٤ من نظام الانتداب فيما يتعلق بتخلي فرنسا عن اللواء وضمه إلى تركيا.

وحينما وقعت الحرب العالمية الثانية في أيلول / سبتمبر ١٩٣٩، أغلقت عصبة الأمم أبوابها. ولم يعد من الممكن بحث "حق" فرنسا بالتخلي عن اللواء على مستوى دولي. وهكذا لم تعط العصبة موافقتها الرسمية قط على التخلي عن المنطقة لتركيا.

لا ريب في أن التنازلات المتتابعة التي قامت بها فرنسا لتركيا منذ العام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٩ تمت دون أي اعتبار قط لحقوق سورية ومصالحها، ولرغبات الأكثرية العربية من مواطني لواء الاسكندرونة. ولقد تمت تلك التنازلات، التي بلغت ذروتها في العام ١٩٣٩، على أسس سياسية صرف وليس على أي أساس قانوني. وان جميع الوثائق الدولية والمحلية في اللواء تأتي ضداً للسياسة الفرنسية في التنازلات التي أدت إلى سلخ اللواء عن سورية وضمه إلى تركيا. ففي مقدمة ميثاق عصبة الأمم كانت فرنسا ملزمة "احترام جميع الالتزامات التعاقدية احتراماً دقيقاً ". كما ان نظام الانتداب قد أعطى السلطة المنتدبة صلاحية تشجيع الحكم الذاتي المحلي، ولكنه اشترط التطور التدريجي نحو الاستقلال الوطني لسورية ولبنان فقط. وقد جعلت المادة ٤ من النظام بوضوح فرنسا " مسؤولة عن التنازل عن أي إقليم من سورية ولبنان أو تأجيره أو وضعه بأي طريقة تحت

سيطرة سلطة أجنبية ". كما أن النظام نص في مادته ١٨ على أنــــه يمكــن تعديل شروط الانتداب فقط بموافقة مجلس العصبة. وهو ما لم يحدث قط.

وهكذا فان التنازل عن اللواء كان منافياً لجميع الاتفاقيات الدولية التـــي تحكم المنطقة، وبصورة خاصة المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمـــم ونظــام الانتداب. كما انه يتنافى مع اتفاقية فرانكلين – بويون، التي أشرنا إليها، لأنها لم ترسم قط لدولة مستقلة في اللواء، ولا للتنازل عنه لتركيا، بل اقتصـــرت على ضمان نظام حكم ذاتي خاص ضمن الإطار السياسي السوري.

يضاف إلى ذلك أن التنازل عن اللواء كان انتهاكاً لقرار مجلس العصبــة للعام ١٩٣٧، الذي أعاد التأكيد على وضع اللواء الخاص ضمـــن الإطــار السياسي السوري. وهو قرار قبلته، دون مواربة، وبكل وضوح، الحكومتــان الفرنسية والتركية في إعلانيهما إلى المجلس وفي الاتفاقيــة التـــي وقعتاهــا بتاريخ ١٩٣٧/٥/٢٩، وفيها تضمنان سلامة أراضي اللواء، والحدود التركية – السورية، واحترامهما المتبادل لسلامة أراضي سورية. ولقد كـــان ذلــك القرار في منزلة التسوية الكاملة والأخيرة لقضية اللواء.

ان تركيا بضمها منطقة الاسكندرونة قد انتهكت دون ريـــب قـــرارات العصبة التي كانت قبلاً قد قبلتها. وكما لاحظ جورج سكيل، الحجة الفرنســي في القانون الدولي، فان فرنسا حين وافقت على ضم اللـــواء إلـــى تركيــا " ارتكبت عملاً غير قانوني، وذلك بالتصرف بإقليم لم تكن لها حرية التصرف به ".(٤٨)

إن المطمع التركي بلواء الاسكندرونة أصبح هوساً يسيطر على الحكــم التركي منذئذ حتى اليوم. ففي خطاب ألقاه رئيــس الــوزراء الــتركي يــوم ١٩٩٨/٧/٢٣، حذّر سورية – بدون أي سبب أو داع – من " مغبة أطمـــاع توسعية في محافظة هاتاي (أي لواء الاسكندرونة) " وأن " من يضع عينـــه على الأراضي التركية مصيره العمى ". وقد رد وزير الإعلام السوري على هذا التهديد بقوله " حرصنا كل الحرص على الاستمرار فـــي الحـــوار مـــع جارتنا تركيا ومع الشعب التركي... إن مصلحة هذا الشعب (التركي) هـــي مع العرب والمسلمين في الحاضر والمستقبل ".(٤٩)

المبحث الثاني

"قضايا المياه"

أولاً: جذور قضايا المياه بين تركيا وبين سورية والعراق

بعد انهيار الدولة العثمانية في أواخر الحرب العالمية الأولى، وقع الحلفاء مع حكومة السلطان محمد الخامس في استنبول معاهدة سيفر (١٩٢٠). وبموجب هذه المعاهدة احتفظت تركيا بأراض عربية هي : حوض نهري سيحان وجيحان (كيليكيا)، ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية (بلاد مرعش وديار بكر). ثم عقدت الحكومة التركية مع فرنسا، بصفتها الدولة المنتدبة على سورية، اتفاقية أنقرة (١٩٢٠)، تخلت فيها فرنسا لتركيا عن أراض جديدة شملت عينتاب، كلس، أورفة، ماردين، جزيرة ابن عمرو. وجرى ترسيم الحدود سياسياً إلى الجنوب من خط الحدود الطبيعي (وهو مقسم المياه في طوروس). ولم تكتف الحكومة التركية بهذا التوغل والاندفاع جنوباً، بل طالبت بمنطقتي الموصل العراقية والاسكندرونة السورية.

وبسبب حرص بريطانيا، الدولة المنتدبة على العراق، على حقول النفط في الموصل، فقد اعترفت تركيا بالموصل عراقياً (١٩٢٦)، وغنمت الاسكندرونة بالاتفاق مع فرنسا (١٩٣٩). وتشكل منطقة الاسكندرونة حوضاً مائياً مهماً، تتوسطه بحيرة العمق، وتنتهي إليه ثلاثة أنهار هي : عفرين، الأسود، العاصي.

وهكذا سيطرت تركيا على أعالي دجلة والفرات، وعلى مجمل حوضي سيحان وجيحان، والمجمع المائي في الاسكندرونة، إضافة إلى أعلي أنهار

قويق، الذهب، الساجور، بليخ، الخابور (والثلاثة الأخيرة هي من روافد الفرات في سورية).

ونظراً إلى توسع خطط التنمية في جمع دول منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبح الماء يشكل محوراً للنزاعات وأساساً في سياسات الدول وعلاقاتها فيما بينها. وهكذا أصبح مسرح الصراع الجغراسياسي (الجيوبوليتيكي) القائم في المنطقة واسعاً، ويشتمل على جميع أحواض المصادر المائية في المنطقة، وعلى أهم الموارد الاقتصادية السياسية الأخرى، وبخاصة النفط، وأهم المنافذ والممرات البحرية في العالم. وتتحرك في هذا المسرح خمس قوى إقليمية هي : العربية والايرانية والتركية والأثيوبية والإسرائيلية. وتتحكم بحركة هذه القوى في إطار العلاقات فيما بينها جملة عوامل داخلية وخارجية، تاريخية وجغرافية، إقليمية ودولية، إضافة إلى موازين القوى.

وعلى هذا يمكن تفسير العديد من المواقف والممارسات السياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط في ضوء النزاعات على المياه. فصراع العراق مع ايران بدأ حول شط العرب. وسعي تركيا إلى التحالف مع إسرائيل هو لاضعاف الوضع في سورية والعراق حتى تتمكن تركيا من تطبيق خططها وسياساتها الخاصة بدجلة والفرات. وتوسع إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى يقرأ في خريطة منابع المياه. ولقد تحدثت بعض التقارير الصحفية (٥٠) في الولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠، أي بعد الاحتلال العراقي للكويت، بأن واشنطن اقترحت على تركيا استخدام المياه سلاحاً سياسياً لارغام العراق على الانسحاب من الكويت، وذلك بقطع مياه دجلة والفرات. ولكن تركيا لم تستجب للاقتراح، بسبب خطورته، فهو سيكون كارثة على سورية والعراق معاً، قد تؤدي إلى عكس الهدف الذي قصد إليه قطع المياه عكساً تاماً.

يجدر بنا هنا أن نشير إلى تقرير نشرته المخابرات المركزية الأميركية (CIA) في أواخر العام ١٩٩٣ (٥١) ، حددت فيه عشر مناطق في العالم، ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه. ويقع الوطن العربي في قلب تلك

المناطق. وقسم التقرير المناطق المرشحة للدخول في صراعات ومواجهات – وفيها منطقة الشرق الأوسط – إلى ثلاثة مستويات من الخطر :

١ – مناطق قد تشتعل فيها حروب المياه. وفي مقدمتها : الأردن وفلسطين وإسرائيل.

٢ – مناطق محفوفة بالمخاطر، وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي. وتقع في هذه الدائرة دول حوض دجلة والفرات (سورية والعراق) وبلدان الخليج العربي.

٣ – مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال عشرين عاماً أو ربع قرن. وتدخل في هذه الدائرة دول حوض النيل (مصر والسودان).

وتتفاقم مشكلة المياه مع زيادة النمو السكاني في المنطقة، وبخاصة الهجرات الوافدة إلى إسرائيل، ومع التوقعات البيئية التي تقول إن مناخ المنطقة سيشهد تقلبات حارة وموجات جفاف ستؤدي إلى انخفاض حاد في منسوب المياه في الأحواض المائية المكشوفة والجوفية على السواء. ان صيف ١٩٩٨ يشكل احدى وقائع ذلك الجفاف.

يحذر التقرير الأميركي من مخاطر أي محاولة للسيطرة على المنابع المائية أو لاحتكار مياهها أو أي خلل في تقسيم الحصص تقسيماً عادلاً ومنصفاً، لأن ذلك سيؤدي – حسب رأي التقرير – إلى حروب قد يتجاوز خطرها منطقة الشرق الأوسط، فيهدد السلم العالمي.

ثانياً: أوصاف نهري دجلة والفرات

يبلغ طول نهر الفرات حوالي ٢٣٠٠ كلم، موزعة على النحو التالي : ٤٢٠ كلم في تركيا، ٦٨٠ كلم في سورية، ١٢٠٠ كلم في العراق. وتبلغ مساحة حوضه ٤٤٤٠٠٠ كلم^{٢}، موزعة على النحو التالي : ١٢٢٠٠٠ كلم^{٢} في تركيا، ٧١٠٠٠ كلم^{٢} في سورية، ٢٠٦٠٠٠ كلم^{٢} في العراق [٥٢].

يلتقي نهـر الفـرات، قبل أن يصل إلى مصبـه في الخليج العربـي، بنهـر دجلـة عنـد المنطقـة التي تعـرف باسم " كرمة علي "، ويكوّنـان شط العرب الذي يشكل الحدود النهرية الفاصلة بين العراق وايران.

تبلغ مساحة حوضي دجلة والفرات مجتمعين ٧٨٤,٥ ألف كلم٢، يشـكل الفرات منها ٤٤٤ ألف كلم٢، ودجلة ٣٤٠,٥ ألف كلم٢. ومن أصل مسـاحة الحوضين، يقع ٣٥٩,٣ ألف كلم٢ داخل حدود العراق، أي ما نسبته ٤٥,٨% من مساحة الحوضين.

أما مساحة حوض الفرات في سورية فهي حوالي ٦٤٠ ألـف هكتـار، مازال جزء منها غير مستصلح، ومساحته ١٤٠ ألف هكتـار فـي الجهـة الشرقية من الحوض. وكانت خطة استصلاحه مقررة للبدء بها فـي مطلـع التسعينيات. ولكن تخفيض نسبة جريان النهر بسبب سد أتاتورك أجّل تنفيـذ الخطة السورية.

يصل صبيب الفرات عند دخوله الحدود السورية إلى ٣١,٤ مليـار م٣ سنوياً. وعندما تكتمل السدود التركية على النهر في العام ٢٠٠٥، سـينخفض الصبيب السنوي إلى ١٥ مليار م٣. وسيبلغ مجموع ما تختزنه تلك السـدود ٩٠ مليار م٣، مقابل ١٦ مليار م٣ يختزنهما سدا الفرات وتشرين في سورية، و ١٢ مليار م٣ يختزنهما سدا حديثة والقادسية في العراق. ويعني هذا ان مـا تختزنه السدود التركية يفوق ثلاثة أضعاف كامل الـوارد المـائي السـنوي للنهر، ويزيد على ثلاثة أضعاف ما تختزنه السدود السورية والعراقيـة. أي ان حصة تركيا من مياه الفرات تفوق أضعافاً مضاعفـة حصتـي سـورية والعراق، خلافاً للقانون الدولي الذي يحكم بقسمة منصفة ومعقولـة للميـاه. ويعني هذا أن السدود السورية والعراقية التي كلفت البلدين أموالاً وجـهوداً كبيرة، ستصبح بدون جدوى وتفقد فوائدها كمشروعات للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية.

ينبع نهر دجلة من تركيا. وتغذيه في العراق أربعـة روافـد رئيسـية جميعها تنبع من الأراضي العراقية. وطوله من منبعه حتى مصبه في شـط

العرب ١٩٠٠ كلم، منها ٤٨٥ كلم في الأراضي التركية و ١٤٠٠ كلم تقريباً في الأراضي العراقية. ويصل صبيبه السنوي إلى ٤٢ مليار م^{3}. ويشكل حدوداً طبيعية بين سورية وتركيا لمسافة ٣٧ كلم، وبين سورية والعراق لمسافة ٧ كلم.

أقامت تركيا على دجلة ثلاثة سدود صغيرة. ثم يعبر النهر الأراضي السورية مسافة ٤٥ كلم. وعلى الرغم من صعوبة الاستفادة من هذا القسم من النهر، بسبب العوامل الطبوغرافية، أقامت سورية مشروعاً للري من دجلة، يتألف من محطتين للضخ، وقنوات للري، وسداً يختزن ٧١٨ مليون م^{3}.

أقام العراق على دجلة سد الموصل للري والطاقة الكهربائية، وسداً آخر في سامراء، وسداً ثالثاً في الكوت، قبل أن يصب في شط العرب.

ثالثاً: المشروعات المائية التركية

يقدم نهرا دجلة والفرات نموذجاً حياً لكافة المخاطر التي تتعرض لها دول الممر والمصب (سورية والعراق) من جراء سياسات وبرامج دولة المنبع (تركيا). ولقد ولدت هذه السياسات والبرامج التركية مشكلة جد حادة بدأت في العام ١٩٦٢. وهي مرشحة لزيادة التأزم والتعقيد. وتتمثل تلك المشكلة في مشروع جنوبي شرق الأناضول " غاب " الذي تقيمه تركيا على منابع ومجاري نهري دجلة والفرات. ولقد كانت تركيا تستغل، قبل المشروع الجديد، ١٠% من مياه الفرات. فقفزت هذه الكمية بعد إنشاء مشروع " غاب " إلى ٥٣%، من أصل صبيب الفرات السنوي البالغ ٣١,٤ مليار م^{3}. وستزداد هذه النسبة بتوسع المشاريع وزيادة عددها. وفي حين تنقص المياه التي تتلقاها سورية اليوم من الفرات ٤٠% عما كانت عليه، تنقص هذه النسبة أكثر في العراق لتصبح ٨٠%. ويعني هذا أن تركيا تستهلك من مياه الفرات نسبة جد كبيرة أصبحت تنزل الضرر المباشر بجارتيها سورية والعراق.

وجوهر المشكلة ان تركيا تنوي تعزيز سيادتها على مياه النهرين — على الرغم من انها ثروة مائية مشتركة مع سورية والعراق — والانفراد الكلي باستثمارها، أي ممارسة السيادة المطلقة كما عبر عنها رئيس الوزراء التركي بقوله " إذا كان هذا المورد الطبيعي (أي المياه) في بلادنا، فلنا كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة... ليس لسورية أو العراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا ".[٥٣]

وباسم مبدأ السيادة المطلقة، أي سيادة دول المنبع على مجاريها المائية ونزع صفة " الدولية " عن الأنهار المشتركة، كانت تركيا قطعت مياه نهر قويق – وهو نهر ينبع من تركيا ويمر بمدينة حلب ويروي سهلها – في الخمسينيات. وتبني تركيا الآن على مجرى نهر الساجور – الذي يجتاز الحدود مع سورية ليصب في نهر الفرات – سداً كبيراً. ومن المنتظر أن يلقى الساجور مصير قويق.[٥٤]

ويهدف مشروع " غاب " التركي إلى ريّ ١,٧ مليون هكتار، وتوليد ٢٦ مليار كيلو واط / ساعة من الكهرباء سنوياً. ويتضمن بناء ٢٢ سداً و ١٩ محطة توليد كهرباء على منابع دجلة والفرات وفروعهما. وتبلغ تكاليفه حين انتهائه في العام ٢٠٠٥ حوالي ٣٤ مليار دولار. ويعني هذا كله بالنسبة إلى سورية والعراق أن صبيب الفرات سينخفض من ٢٨ مليار م^3 إلى ١٣ مليار م^3، أي إلى نقصان كمية ١٥ مليار م^3، أي بنسبة ٤٠% لسورية، و ٨٠% للعراق.[٥٥] وبالرغم من ذلك يصرح الرئيس التركي سليمان ديميريل أثناء زيارته للولايات المتحدة (١٩٩٦/٣/٢٩) بان "سورية تحصل على كميات من مياه الفرات تفوق احتياجاتها عشرة أضعاف".[٥٦]

ولقد تضررت الحقوق والمصالح السورية والعراقية من اقامة السدود التركية على مجرى الفرات. وظهرت أولى هذه الاضرار بانخفاض الصبيب من ٥٠٠ إلى ١٢٠ م^3 / ثانية لمدة شهر في مطلع العام ١٩٩٠، من أجل رفع منسوب المياه خلف سد أتاتورك. وفي سورية توقفت سبع وحدات من

أصل ثماني وحدات في محطة كهرباء " سدّ الطبقة "، وتضررت مســاحات واسعة من المزروعات الشتوية. وفي العراق كانت الأضرار أشد وقعاً علــى المزارعين في حوض الفرات وعلى محطة كهرباء " ســد القادسـية " [٥٧]. وفي منتصف العام ١٩٩٧ انخفض تدفق الفرات مــن ٢٩ – ٣٠ مليـار م٣ سنوياً إلى ١٣ – ١٥ مليار م٣ سنوياً.

وفي إثر ملاحظة سورية والعراق ظهور تلوث في مياه دجلة والفـرات، عقدت اللجنة السورية – العراقية للمياه اجتماعاً (١٩٩٦/٢/١٥) في دمشـق. وتم الاتفاق على القيام بتحرك عربي ودولي للضغـط علـى تركيـا بغيـة التوصل إلى قسمة عادلة ومقبولة لمياه الفرات بين الدول الثلاث.[٥٨]

وبالرغم من وجود لجنة ثلاثية فنية من الدول الثلاث بغـرض "اقتسـام عادل " لمياه دجلة والفرات، لم يتحقق الغرض المطلوب، إذ لم تستجب تركيا للطلب السوري ـــ العراقي بزيادة معدل الصبيب الحالي (٥٠٠ م٣ / ثانية) لنهر الفرات. ولم تأخذ بوجهة نظرهما القائلة ان مشـروع غـاب عـرّض مشروعات الري وتوليد الطاقة في سورية والعراق للضرر والخطر. وتسعى سورية والعراق إلى حل مسألة اقتسام المياه من خلال الاتفاق علــى أسـس ومعايير تستطيع اللجنة الثلاثية على أساسها تحقيق هدفها وهو التوصل إلــى قسمة عادلة لمياه النهرين، تصاغ في اتفاقية ثلاثية، وتكون بديلاً للبروتوكول السوري – التركي (١٩٨٧) وللاتفاقية السورية – العراقية (١٩٩٠). وهـذا ما عبر عنه مجلس جامعة الدول العربية بقراره (١٩٩٦/٣/٢١) ثم بقراراته في دوراته التالية، حين دعا الدول الثلاث إلى التفاوض فيمــا بينـها بغيـة التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق سائر الأطـراف وفقـاً لأحكام وقواعد القانون الدولي المنظمة للمياه الدولية، وتساعد على توطيـد علاقات حسن الجوار مع تركيا.

ترى تركيا ان نهري دجلة والفرات يشكلان ثروة وطنية خاضعة لسيادة الدولة التركية. ويعني هذا – من وجهة نظر تركيا – ان هذين النهرين ليسـا "نهرين دوليين " وان مياههما " مياه عابرة للحدود "، فلا تنطبق عليهما أحكام

القوانين الدولية والقيود التي تفرضها هذه الأحكام. كما ان تركيا تحاول التهوين من شأن ما سيلحقه مشروع " غاب " من آثار سلبية في كل من سورية والعراق، بل وادعاء امكانية استفادة الأخيرين من هذا المشروع، الذي لا تقصد منه تركيا أي أهداف سياسية. وفي هذا الصدد ذكر الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال في ١٩٩٠/١/١٨ (٥٩) : "إن الشائعات المتواترة بشأن امكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه تعبر عن رؤية خاطئة ومضللة. ولا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سورية والعراق، لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين. وتركيا لا ترغب في دخول أي نزاعات مع جيرانها وينصرف جلّ اهتمامها إلى تعبئة امكانياتها للتنمية الاقتصادية. ولماذا لا يتم التعامل مع سد أتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي ".

عبر الرئيس التركي سليمان ديميريل عن قلق سورية والعراق من جراء الاضرار التي ستلحق بهما بسبب المشروع التركي. فقال في ١٩٩٧/١٢/١٢: " إن تركيا تواصل العمل في مشروع غاب الذي يعمل على الاستغلال الأمثل للثروة المائية وإعادة بناء مناطق جنوبي شرق تركيا وسيغطي خلال عشر سنوات تكاليفه المقدرة بـ ٣٦ مليار دولار، بالرغم من أن هذا المشروع يثير استياء وقلق الحكومتين السورية والعراقية ".(٦٠) وكان ديميريل شدد في ١٩٩٧/٩/١٥ على " عدم قبول تركيا إصرار سورية والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاث حصص متساوية "، وتمسكها بخطة ثلاثية المراحل اقترحتها تركيا من قبل. وقال ايضاً " إن تركيا تولي اهتماماً بالغاً لمسألة تجنب أن تؤدي مشروعاتها التنموية إلى الإضرار بهذين البلدين وتسمح بمرور كميات كافية من المياه إليهما. وليس في نيتها أن توقف المياه عن البلدين اللذين تذهب إليهما حالياً مياه كثيرة من النهرين. ولن تكون هناك شكوى من جانب أي منهما من مسألة المياه في غضون ٢٠ – ٢٥ سنة ".

يضاف إلى ذلك ان تركيا لا تزال ترفض المطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه والتي لم تجتمع منذ نهاية العام ١٩٩٢ من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات .

ومايزيد في قلق سورية والعراق وفي تخوفهما من السلوك التركي هو امتداد التعاون التركي – الإسرائيلي إلى مشروع غاب، وما يعنيه ذلك من إقحام تركيا إسرائيل في علاقات تركيا بسورية والعراق بشأن مياه الفرات ودجلة، وما يعنيه أيضاً من تحويل هذا المشروع وغيره من المشروعات المائية إلى جزء من التحالف الاستراتيجي بين البلدين. ففي ختام زيارته لأنقرة حيث رأس الوفد الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة، أعلن وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في ١٩٩٨/٣/٢٥ " ان تركيا وإسرائيل سوف تتعاونان في مشروع جنوبي شرق الأناضول، وأن إسرائيل ستضع خبراتها في مجالي الزراعة والري في خدمة هذا المشروع حيث تمتلك تكنولوجيا متقدمة في هذين المجالين ".(٦١)

والظاهرة الخطيرة في أمر دجلة والفرات، هو توجه تركيا نحو بيع مياه النهرين وتسويقها عالمياً. وقد عبر عن هذه الظاهرة وزير الدولة التركي المسؤول عن مشروع غاب. فقد أعلن غرض بلاده في " مقايضة المياه بالنفط " حين قال (٦٢) : إن في الشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة. وهي هبة من الله كالمياه. وإنه إذا رضي العرب بضخ نمفطهم دون مقابل، فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها في بحيرات السدود. وإن تركيا ستباشر في بورصة المياه لبيع مياه غاب إلى العرب ودول الشرق الأوسط لأنها ليست مستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل. ولذلك ستعمل على تسويقها بحيث تتمكن الإدارة الخاصة بغاب من طرح سندات بورصته في أسواق البورصة العالمية ".

وعلى الرغم من نفي الرئيس ديميريل لفكرة بيع مياه دجلة والفرات، تشكل هذه المسألة تطوراً نوعياً مهماً في السياسة المائية التركية، لاقتصار

مشروعاتها المعلنة حتى الآن لبيع المياه على ثلاثة أنهار وطنية تركية هي : سيحان وجيحان في إطار مشروع مياه السلام، ومانجوت في إطـــار اتفـــاق المياه التركي – الإسرائيلي الجاري بحثه والتفاوض بشأنه منذ منتصف العام ١٩٩٠. يضاف إلى ذلك أن مجرد إثارة هذه المسألة يشكل في حد ذاته وسيلة إضافية للضغط التركي على سورية والعراق لقبول " الوضع القائم" أو فـــي أفضل الأحول " التسوية الفنية " المقترحة من جانب تركيا لمشكلة المياه .

وقد انتقد العراق وسورية بشدة هذه الدعوة التركية. كما نددت ســـورية بمشروع " السوق الدولية للمياه " المطروح أمام مؤتمر "مياه العالم : تمويـــل مشروعات المستقبل " الذي انعقـــد فـــي اسـطنبول (٢٩ - ١٩٩٧/٩/٣٠) ودعت الدول العربية إلى مقاطعته لمخاطره على سورية والمشرق العربـــي بأكمله، لأنه يساهم في إيجاد رأي عام دولي لمصلحة تركيا التـــي صـرح مسؤولوها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربي، وأنهم يعتبرون ميـــاه الفرات ودجلة من أنهارهم الوطنية. وقد انعقد هذا المؤتمـــر بمبـــادرة مـــن الحكومة التركية وصحيفة " هيرالد تريبيون الدولية " الأمريكية، وبمشـــاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبيـــة والكندية.

ولمواجهة السلوك الـــتركي الضـــاغط، اجتمـــع مســـئولون عراقيـــون وسوريون واتفقوا (ابريل / نيسان ١٩٩٠) على توزيع مياه الفرات بينهما، بحيث تكون حصة سورية من كمية المياه التي تعبر الحـــدود إلـــى ســـورية ٤٢% وحصة العراق ٥٨%. وبذلك فانه في حالة الصبيب الذي تصر عليـــه تركيا ستكون حصة سورية ٦,٣ مليار م^{٣} / السنة وحصة العراق ٨,٧ مليار م^{٣} / السنة، في حين أنه في حالة إذا ما ارتفع معدل الصبيب إلـــى ٢٢,١٠ مليار م^{٣} / السنة، فان حصة سورية ستبلغ ٩,٣ مليار م^{٣} / السنة، والعـــراق ١٢,٨ مليار م^{٣} / السنة. وشتان ما بين الصبيبين، إذ في حالة الصبيب الثاني من المتوقع ألا يعاني البلدان العربيان من مشكلة ندرة المياه لفـــترة طويلـــة قادمة. فعدد سكان العراق حاليا نحو ٢٣ مليون نسمة، يبلغ استهلاكهم مـــن مياه الفرات نحو ٨,٦ مليار م^{٣}/السنة، أما في العـــام ٢٠٠٠ فســـيقفز عـــدد

السكان إلى حوالي ٢٥ مليون نسمة سيكونون بحاجة إلى نحو ١٠ مليار م^3 / السنة على الأقل. أما عدد سكان سورية فسيقفز إلى حدود ٢٠ مليون نسمة مع مطلع القرن القادم. ولأن الفرات يشكل نحو ٨٠% - ٨٧% من موارد سورية المائية، فان سورية لا تستطيع معالجة الخلل بين الانتاج والاستهلاك إلا برفع حصتها المستغلة من مياه النهر. وحسب الاحصاءات السورية الأخيرة فان البلاد ستكون بحاجة لرفع استخداماتها لمياه الفرات من ٤.٤ مليار م^3 / السنة (ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦) إلى ما يقدر بحوالي ١٣ مليار م^3 / السنة في العام ٢٠٠٠. (٦٣)

إضافة إلى مشكلات الفرات، فان من المنتظر نشوء خلافات جديدة بين تركيا والعراق بشأن مياه نهر دجلة، خاصة أن صبيب نهر دجلة يعد أكبر من الفرات حيث يصل إجمالي صبيبه السنوي إلى ٤٩,٢ مليار م^3 في المتوسط، يستفيد العراق منه بـ ٢٥% فقط في الوقت الراهن. وقد أقدمت تركيا في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٧ على إعلان إنشاء سدين على نهر دجلة بعد إنشاء العديد من السدود على نهر الفرات.

رابعاً: المركز القانوني الدولي لنهري دجلة والفرات

تجدر الإشارة، بداية، إلى حقيقة أن المركز القانوني الدولي لنهري دجلة والفرات لم يتحدد إلا منذ أوائل العشرينيات من القرن العشرين، وذلك باعلان تركيا، بموجب معاهدة لوزان (١٩٢٣)، تنازلها عن " ولاياتها " العربية، التي بادرت، إلى اقامة كياناتها السياسية المستقلة. ولقد كان هذا النهران نهرين وطنيين طول مدة الحكم العثماني. وبعد معاهدة لوزان أصبحا نهرين دوليين، بمران بأراضي ثلاث دول، هي من المنبع إلى المصب : تركيا، سورية، العراق. واخصت تركيا بالمجرى الأعلى، وسورية بالمجرى الأوسط، والعراق بالمجرى الأدنى. وبعد أن كان النهران وطنيين، اصبحا نهرين دوليين. وأصبح استغلالهما يخضع لاختصاص دول ثلاث. وبذلك انتقل الاختصاص من القانون الداخلي إلى القانون الدولي.

عقدت عدة معاهدات واتفاقيات بين دولتي الانتداب فرنسا وبريطانيا (نيابة عن سورية والعراق) وتركيا، منها معاهدات الحدود ومعاهدات السلام وهي تشمل فقرات عن الفرات، اضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بمياه النهرين وان كانت لا تشمل جميع الجوانب المتعلقة بهما وكذلك توزيع مياههما، إلا أن هدفها الأساسي كان حماية المياه من تصرف انفرادي أو تحكم بالمياه تلجأ له دولة المجرى الأعلى. وقد عقدت هذه المعاهدات والاتفاقيات تطبيقاً لمبدأ، حسن الجوار، واستناداً إلى القواعد العامة للقانون الدولي في مجال المياه. وهي كما يلي وفقاً للترتيب الزمني:

١ – معاهدة باريس (ديسمبر / كانون الأول ١٩٢٠): بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما الدولتين المنتدبتين على سورية والعراق. وقد نصت المادة الماة الثالثة منها على تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسورية والعراق، مهمتها معالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين وبخاصة في حال بناء منشآت هندسية في أعالي النهرين، تؤثر تأثيراً مباشراً على كمية وتوزيع تصريف النهرين في حوضهما.

٢ – اتفاقية تخطيط الحدود السورية – التركية (أنقرة، ١٩٢١/١٠/٢٠) بين فرنسا وتركيا. ونصت في المادة ١٢ على ان مياه نهر قويق توزع بين مدينة حلب والمنطقة الشمالية الباقية لتركيا بصورة عادلة يبقى معها الطرفان (السوري والتركي) راضيين عنها. ويحق لمدينة حلب أن تأخذ قسماً من مياه نهر الفرات في الأراضي التركية على نفقتها وذلك لسد حاجات المنطقة.

٣ – معاهدة السلام (لوزان، ١٩٢٣/٧/٢٤) بين تركيا والحلفاء. وقضت الماد ١٠٩ منها انه اذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة بين تركيا وسورية ان نظام المياه في احداهما يتوقف على الأعمال المنفذة في اقليم الدولة الأخرى أو عندما ينتفع أحد الاقليمين بمقتضى عرف قائم قبل الحرب (العالمية الأولى) بالمياه والطاقات التي يوجد منبعها في أراضي الدولة الأخرى، فانه تعقد اتفاقية بين الدولتين للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم.

٤ – اتفاقية الصداقة وحسن الجوار (أنقرة، ١٩٢٦/٥/٣٠) : بين فرنسا وتركيا. وقد جاءت المادة ١٣ فيها تطبيقاً للمادة ١٢ من اتفاقية انقرة السابقة والمؤرخة في ١٩٢١/١٠/٢٠ بحيث يوضع فوراً برنامج يهدف إلى سد حاجات المناطق التي تسقى حالياً من مياه نهر قويق وحاجات منطقة مدينة حلب، وذلك إما بزيادة كمية نهر قويق أو باستعارة قسم من الماء على نهر الفرات في الأراضي التركية أو بجمع هاتين الطريقتين. وتجري هذه الدراسة من قبل المفوضية العليا الفرنسية وعلى نفقة سورية. وتمنح الحكومة التركية من جهتها المؤازرة التامة لهذه الدراسة.

٥ – اتفاقية حلب (١٩٣٠/٥/٣) : بين تركيا وفرنسا وبريطانيا. ونصت على ان لسورية وتركيا حقوقاً متساوية بالانتفاع من مياه نهر دجلة بوصفه نهراً مشتركاً.

٦ – معاهدة الصداقة وحسن الجوار (١٩٤٦/٣/٢٩) : بين تركيا والعراق. وقد نصت المادة السادسة منها على التزام الطرفين تحقيق التعاون في جميع مجالات العلاقات بينهما. ولهذا عقدا البروتوكولات التالية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة : " البروتوكول الأول: يتعلق بقنونة مياه دجلة والفرات ". وقد تضمن هذا البروتوكول اعتراف الحكومتين بأهمية بناء المنشآت الخاصة بحفظ مياه دجلة والفرات وروافدهما، بغية الحفاظ على تزويد منتظم بالمياه وبغية ضبط صبيب النهرين من أجل تجنب خطر الفيضان أثناء المواسم السنوية للفيضان. ولهذا نص البروتوكول على السماح للحكومة العراقية باقامة منشآت ومحطات مراقبة، تتكلف هي بنفقاتها، على نهري دجلة والفرات وروافدهما. وتتعهد الحكومة التركية بابلاغ الحكومة العراقية بأي منشأة تريد إقامتها على أحد النهرين أو أحد روافدهما وذلك بغرض جعل تلك المنشآت تخدم، قدر الامكان، مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا.

٧ - بروتوكـول التعـاون الاقتصـادي والفنـــي (أنقـــرة، ١٩٧١/١/١٧): بين العراق وتركيا. ونصت مادته الثالثة على أن :

أ - تُجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان جميع المشاورات التي تعتبر مفيـدة مـع السـلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بمـا في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيبان .

ب- يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حـول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية .

٨ - بروتوكـول التعـاون الاقتصـادي والفنـــي (أنقـــرة، ١٩٨٠/١٢/٢٥) : بين العراق وتركيا. ثم انضمت سورية إليه في العام ١٩٨٣. وتضمن ما يلي :

أ - حول مسألة المياه اتفق الطرفان على التعاون في مجـال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة.

ب- وافق الطرفان على انعقاد لجنـة فنيـة مشتركة خـلال شهرين لدراسـة المواضيع المتعلقـة بالمياه الاقليميـة (وبشـكل خاص حوضي نهري الفرات ودجلة). وتقدم اللجنة تقريرها إلـى حكومات البلدان الثلاثة خلال سنتين قابلة للتمديد سنة أخرى. وبعـد استلام التقرير ستدعى الحكومات الثلاث إلى عقد اجتمـاع علـى مستوى وزاري لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة ولتقريـر الطرق والاجراءات التي توصي بـها اللجنـة الفنيـة المشـتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة مـن الميـاه التـي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشاركة.

٩ - بروتوكول ١٩٨٧ : بين سورية وتركيا. وفيه اتفق الطرفان على أنه :

أ - خلال فترة ملء حوض سد أتـاتورك، وحتـى التوزيـع النهائي لمياه الفرات بين البلدان الثلاثة يتعهد الجانب التركي بـأن

يوفر معدلاً سنوياً يزيد على ٥٠٠ م³ بالثانية عند الحدود التركية السورية.

ب- سوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري الفرات ودجلة بأسرع وقت ممكن.

١٠- اتفاق ١٩٩٠ : بين سورية والعراق، وبموجبه اتفقت الدولتان على أن تكون حصة العراق ٥٨% من المياه الوارة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية، وحصة سورية ٤٢% منها، وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ثلاثي حول قسمة مياه نهر الفرات.

هذا عن الاتفاقيات الثنائية أو الثلاثية بين تركيا وسورية والعراق، منذ تفكك الامبراطورية العثمانية ووقوع سورية والعراق تحت الانتداب ثم استقلالهما، حتى اليوم. أما في الإطار الدولي، حيث تستند الدولتان العربيتان إلى القانون الدولي، فتجدر الإشارة إلى ان موضوع المياه أصبح من أهم المسائل التي تعنى بها الجهات الاقليمية والدولية المتخصصة بشؤون القانون الدولي. وقد نظمت هذه الجهات الكثير من المؤتمرات والندوات على المستويين الاقليمي والدولي لبحث موضوع المياه. وتراكمت، بمرور الزمن، أحكام وقواعد ومبادئ وأعراف أصبحت تشكل المرجعية القانونية لموضوع المياه. ومن المتعارف عليه بين الدول أن مصادر القانون الدولي هي التي ذكرتها المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية، هذا النظام الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة. والمصادر المشار إليها في هذه المادة هي : الاتفاقيات العامة والخاصة، والعرف الدولي (ويستدل عليه في ممارسة الدول وتواتر الاستعمال)، والمبادئ العامة للقانون. وتعتبر هذه المصادر الثلاثة مصادر رئيسية. أما المصادر المساعدة فهي أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في الفقه الدولي والقانون العام.

لذلك فانه في حال عدم وجود اتفاقيات بين الدول يُلجأ إلى تطبيق القواعد القانونية المتعارف عليها لكي لا يبقى استخدام الأنهار الدولية دون ضابط قانوني وحتى لا تتصرف الدول وفق مصالحها فقط.

وتتفق هذه المصادر، الرئيسية والمساعدة، على : ١- أن النهر الدولي هو ذلك الذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر، أو يفصل ما بين هذه الأراضي، ٢- تطبيق مبدأ المساواة بين الدول في استخدام المياه الدولية، ٣- حرية الدول في استخدام المياه التي تمر في أراضيها استخداماً منصفاً ومعقولاً شريطة مراعاة حقوق الدول الأخرى المشتركة في النهر وعدم الإضرار بالغير، ٤- مبدأ المساواة في استعمال المياه ومبدأ التوزيع المنصف والمعقول.

وتعتبر " اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "[٦٤] التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٥/٢١، آخر وثيقة جامعة لمختلف الأحكام والقواعد والمبادئ والأعراف الخاصة بمياه الأنهار الدولية. ونشير، فيما يلي، إلى نصوص بعض المواد التي تنطبق أحكامها على قضية نهري دجلة والفرات، مع العلم ان ثلاث دول فقط - منها تركيا - رفضت الموافقة على هذه الاتفاقية :

١ - المادة ٢ : عرّفت المجرى المائي الدولي بأنه هو المجرى المائي الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة. ودولة المجرى المائي هي الدولة التي يقع في إقليمها جزء من مجرى مائي دولي.

٢ - المادة ٥ : الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان:

أ - تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة، وبصورة خاصة، تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتُنمّيه بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه، مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي.

ب- تشارك دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة. وتشمل هذه

المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

٣ - المادة ٦ : العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول :

أ - يتطلب الانتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة منصفة ومعقولة، بالمعنى المقصود في المادة ٥، أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار بما في ذلك ما يلي :

- العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية، والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية،

- الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية،

- السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي،

- آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في إحدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي،

- الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي،

- حفظ الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة في هذا الصدد،

- مدى توافر بدائل، ذات قيمة مقارنة، لاستخدام معين مزمع أو قائم.

ب- لدى تطبيق المادة ٥ أو الفقرة ١ من هذه المادة، تدخل دول المجرى المائي المعنية، إذا مادعت الحاجة، في مشاورات بروح التعاون.

ج- يُحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقاً لأهميته بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى ذات الصلة، وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول، يجب النظر في جميع العوامل ذات الصلة معاً والتوصل إلى استنتاج على أساسها ككل.

٤ - المادة ٧ : الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن : تتخذ دول المجرى المائي، عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى.

٥ - المادة ٨ : الالتزام العام بالتعاون :

أ - تتعاون دول المجرى المائي على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائي الدولي وتوفير الحماية الكافية له.

ب- لدى تحديد طريقة هذا التعاون، لدول المجرى المائي أن تنظر في إنشاء آليات أو لجان مشتركة حسبما تراه ضرورياً لتيسير التعاون بشأن اتخاذ التدابير والإجراءات ذات الصلة في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال التعاون في إطار الآليات واللجان المشتركة القائمة في مختلف المناطق.

٦ - المادة ٩ : التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات :

أ - عملاً بالمادة ٨، تتبادل دول المجرى المائي، بصفة منتظمة، البيانات والمعلومات المتوافرة عادة عن حالة المجرى المائي، وخاصة البيانات والمعلومات ذات الطابع الهيدرولوجي والمتعلقة بحالة الجو وبالجيولوجيا المائية وذات الطابع الإيكولوجي والمتصلة بنوعية المياه وكذلك بالتنبؤات المتعلقة بهذه العوامل.

ب- إذا طلبت دولة من دول المجرى المائي من دولة أخرى من دول المجرى المائي تقديم بيانات أو معلومات غير متوافرة

عادة، تبذل الدولة الثانية قصارى جهدها للامتثال للطلب، ولكن يجوز لها أن تجعل امتثالها متوقفاً على قيام الدولة الطالبة بسداد التكاليف المعقولة لجمع هذه البيانات أو المعلومات ولتجهيز هذه البيانات والمعلومات عندما يكون ذلك مناسباً.

ج – تبذل دول المجرى المائي قصارى جهدها من أجل جمع البيانات والمعلومات، ومن أجل تجهيزها عندما يكون ذلك مناسباً، بطريقة تيسّر لدول المجرى المائي الأخرى الانتفاع بها عند إبلاغها إليها.

٧ – المادة ١١ : المعلومات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها : تتبادل دول المجرى المائي المعلومات وتتشاور بعضها مع بعض وتتفاوض، حسب الاقتضاء، بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها على حالة مجرى مائي دولي.

٨ – المادة ١٧ : المشاورات والمفاوضات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها :

أ – ....

ب– تجرى المشاورات والمفاوضات على أساس وجوب قيام كل دولة، بحسن نية، بإيلاء قدر معقول من الاعتبار لحقوق الدولة الأخرى ومصالحها المشروعة.

ج – تمتنع الدولة التي وجهت الإخطار، أثناء المشاورات والمفاوضات عن تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها أو السماح بتنفيذها لفترة ستة أشهر، إذا طلبت إليها ذلك الدولة التي تم إخطارها وقت قيامها بالإبلاغ، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

رفضت تركيا الموافقة على هذه الاتفاقية الدولية الجديدة، بحجة أنها "مجحفة بالدول التي بنت سدوداً في أراضيها "، في حين أنها وجدت في الاتفاقية ما ينقض خطتها وسياستها الخاصتين بمشروع غاب، وبالأضرار

التي أنزلهما هذا المشروع بسورية والعراق، والزام تركيا بوجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي، أي سورية والعراق، والالتزام بتجنب الضرر للغير وازالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والإخطار المسبق عن الاجراءات المزمع اتخاذها. وجميع هذه الأمور قيود تفرضها الاتفاقية الدولية على تركيا، ما دعاها إلى رفضها والتهرب من الالتزام بأحكامها.

وفي مقابل هذا المنهج التركي، تعتمد سورية والعراق في معالجتهما لموضوع مياه نهري دجلة والفرات على الأحكام العامة القابلة للتطبيق على هذا الموضوع الخاص، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة ونظام محكمة العدل الدولية وخاصة المادة ٣٨ منه، وعلى أحكام القانون الدولي العام والعرف الدولي الناجم عن مئات الاتفاقيات التي أبرمتها الدول فيما بينها لتنظيم علاقاتها بخصوص مياهها الدولية المشتركة حسبما نشرتها الأمم المتحدة، وعلى اجتهادات رابطة القانون الدولي (قواعد هلسنكي للعام ١٩٦٦)، ومعهد القانون الدولي (توصيات سالزبورغ للعام ١٩٦١)، والكثير من المؤتمرات الدولية حول المياه والبيئة (وخاصة مؤتمر ماردل بلاتا للعام ١٩٧٧ ومؤتمر ريو دي جانيرو للعام ١٩٩٢)، وعلى نتائج أعمال لجان القانون الدولي غير الحكومية والحكومية، وفي مقدمتها اللجنة الاستشارية القانونية للدول الآسيوية - الأفريقية (وخاصة دورة نيودلهي للعام ١٩٧٣ : مشروع قانون الأنهار الدولية). والأهم من هذا كله " اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٥/٢١، والتي انتقينا، فيما سبق، بعض نصوص منها، والتي أصبحت المرجعية الشاملة لموضوع الأنهار الدولية.

ان الكم الهائل من الوثائق القانونية الدولية، التي أشرنا إلى بعضها، ليس سوى دليل يشكل إجماعاً راسخاً على مبدأين اثنين هما : عدم جواز الاضرار بالغير، وضرورة اقتسام استخدامات المياه المشتركة بشكل منصف ومعقول. لقد أصبح هذان المبدآن القاعدتين الأساسيتين الناظمتين لعلاقة

الدول المتشاطئة على أنهار دولية. كما تجمع هذه الوثائق القانونية على أن المجرى المائي الدولي هو المجرى المائي الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة، والذي يشمل المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها بعضاً كلاً واحداً، وتتدفق صوب نقطة وصول مشتركة. أن هذا التعريف الجامع المانع للمجرى المائي الدولي قد تضمن، عن عمد، جميع التعاريف المتداولة سابقاً في هذا المجال كالأنهار الدولية، والمياه العابرة للحدود، والأنهار المتاخمة، والأنهار التعاقبية... الخ، إذ انها جميعها مجار مائية دولية.

وهكذا فان الحقوق التي تريد تركيا اشتقاقها لنفسها من وراء تسمية نهري دجلة والفرات بانهما مياه عابرة للحدود، ليس لها سند قانوني.

واستناداً إلى المبادئ المستقرة والأعراف السائدة في القانون الدولي بشأن استخدام مياه الانهار الدولية، فقد تبنى البنك الدولي سياسة تقوم على عدم تمويل أي مشروع خاص بنهر دولي إلا إذا تحققت الشروط التالية : ١- إذا اتفقت عليه الدول المتشاطئة جميعها، ٢- إذا لم يعترض عليه أي من الدول المتشاطئة، ٣- إذا رأى البنك الدولي أن مصالح الدول المتشاطئة لا تتأثر بالمشروع وان الاعتراضات لا أساس لها.

وقد يكون مفيداً هنا أن نشير إلى بعض الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع دول أخرى في مجال تنظيم استخدام الأنهار الدولية المشتركة بينها، والمماثلة لوضع نهري دجلة والفرات، بصفتهما نهرين دوليين. ومن هذه الاتفاقيات :

١ - الاتفاقية التركية ـ السوفيتية (١٩٢٧/١/٧) بشأن نهر آراكس الحدودي والمتعلقة ببناء الاتحاد السوفييتي لسد " سردارا " على هذا النهر. وتقضي هذه الاتفاقية بأن توزع المياه مناصفة بين الطرفين، وأن تأخذ تركيا نفس كمية المياه التي كانت تأخذها قبل بناء السد. كما يتعهد الاتحاد السوفييتي ازاء تركيا بأخذ كل التدابير لحماية المصالح التركية من الأضرار الناجمة عن بناء السد. ويحق لتركيا وفقاً للاتفاقية مراقبة بناء السد كما انها تساهم بتكاليفه.

٢ – الاتفاقية التركية – اليونانية (١٩٣٤/٦/٢٠) بشأن نهر ماريزا – ابيروس. وتقضي بالغاء انشاء سدين في الأراضي التركية وبناء انشاءات أخرى بعد دراسة مشتركة بين البلدين. كما تقضي بامكانية بناء أعمال انفرادية في الحالات المستعجلة شرط موافقة الطرف الآخر.

٣ – الاتفاقية التركية – اليونانية (١٩٣٥/٦/٣٠) وتقضي بأن يقدم كل طرف دراسة فنية للطرف الآخر عن مشاريعه، ويعطيه مهلة ثلاثة أشهر للجواب. كما تقضي بضرورة اجراء اتصالات بين الطرفين عند اجراء أي تعديل على الخطة الأصلية. وفي حالة رفض الطرف الآخر للخطة أو وضع شروط غير مقبولة يُلجأ إلى التحكيم.

٤ – الاتفاقية التركية – البلغارية (١٩٦٨/١٠/٢٣) التي أصبحت نافذة في ١٩٧١/١٠/٢٦. وتخص الأنهار التي تعبر البلدين. وتضمنت نصوصاً تفيد أنه بعد استلهام مبادئ القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، فان الطرفين اتفقا على التعاون فيما بينهما لتحديد الانشاءات والأعمال التي يمكن اقامتها على الأنهار التي تجتاز البلدين. كما يتعهدان بعدم التسبب في اضرار هامة نتيجة اقامة وتشغيل الانشاءات على الأنهار المذكورة.

خامساً: مواقف الدول المشاطئة

يؤخذ من محاضر الاجتماعات في اللجان المشتركة بين العراق وسورية وتركيا، ومن تصريحات بعض المسؤولين فيها، وأدبيات وسائل الاعلام، أن مواقف الدول الثلاث بشأن استخدام مياه دجلة والفرات يمكن ايجازها في النقاط التالية : (٦٥)

١ – موقف تركيا :

أ – إن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين. وينطبق عليهما وصف المياه العابرة للحدود (Transboundary Rivers). ولتركيا

حق السيادة على مياههما. وأن المباحثات حول وضع النهرين يجب أن لا تتركز على موضوع قسمة المياه، وانما على موضوع الاستخدام الأمثل. وان هذين النهرين اللذين ينبعان من أراضيها يشكلان مصدراً طبيعياً خاصاً بها، وبالتالي فان لها مطلق الحق في التصرف بمياههما على اعتبار " أن الفرات ودجلة وروافدهما هي ملك لتركيا إلى الحدود مع هذين البلدين (سورية والعراق) وأن تركيا يمكنها أن تستخدمهما مثلما تريد "، وذلك حسبما ورد في خطاب رئيس الوزراء عند تدشين سد أتاتورك.

ب – إن تطبيق مبدأ " الاستخدام الأمثل " وفق وجهة النظر التركية، يتطلب القيام بدراسات فنية موسعة للتربة في البلدان الثلاثة. ويتم ذلك بتشكيل لجان فرعية تتولى تحديد أصناف التربة وتحديد أنواع المحاصيل الزراعية التي يتوجب زراعتها دون غيرها، وفي ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية.

ج – إن حوضي النهرين حوض واحد. فهما ينبعان من حوض واحد في تركيا، ويلتقيان في العراق مكوّنين شط العرب. وعلى هذا فان دجلة والفرات هما رافدان لنهر شط العرب. ويترتب على ذلك أن يجرى التعامل معهما على أساس أنهما رافدان، وأن يتم وضع الحسابات الفنية وبحث موضوع الاحتياجات المائية للبلدان الثلاثة وفقاً لذلك.

د – يترتب على النقاط / الحقائق السابقة حرية تركيا الكاملة في انشاء السدود والمنشآت على نهري دجلة والفرات دونما اعتبار لحقوق سورية والعراق في هذه المياه، وللأضرار التي تتعرضان لها من جراء ذلك.

هـ – استناداً إلى ان مياه نهري دجلة والفرات مياه تركية، فقد خططت تركيا لانشاء مجموعة من السدود على حوضي دجلة والفرات بما يؤمن استغلال مياه هذين النهرين داخل أراضيها. وهذا سيقود عملياً إلى عدم تحقق فائض في تلك المياه. وقد أعلنت عن ذلك السلطات

التركية المختصة بقولها بوجود اختلال في التوازن الجغرافي للمياه داخل تركيا، خاصة في المناطق الغربية من البلاد. وهذا الواقع يجعلها تعتقد بامكانية الاستحواذ على كامل مياه هذين النهرين.

و – ان تربة الأراضي التركية أجود من أصناف تُرَب الأراضي في كل من سورية والعراق. وعليه فان المياه يجب أن تتم الاستفادة منها في هذه التربة الجيدة بدلاً من الترب غير الجيدة. وهذا يعني أن هذه المياه يجب أن تستفيد منها تركيا بشكل كامل لأغراض الزراعة، وذلك في اطار فهمها لمبدأ الاستخدام الأمثل للمياه، بمعنى أن على العراق وسورية الاعتماد في غذائهما على ما تنتجه تركيا وأن يتخليا عن الكثير من مشاريعهما الزراعية.

٢ – موقف العراق وسورية :

بدأت التأثيرات السلبية للمشروعات التركية على الموارد المائية للعراق وسورية وعلى الزراعة فيهما تتفاقم بمرور الزمن. وازدادت خطورة تلك التأثيرات مع قيام تركيا بوضع خططها لتنفيذ مشروعها العملاق " غاب "، إضافة إلى الكيفية التي تعاملت بها تركيا مع الموضوع برمته وبما ينطوي على عدم إكتراث بالدولتين المشاطئتين، وعدم التشاور معهما وفق مقتضيات التعامل الدولي في هذا المجال. وبررت تركيا موقفها بآراء وأسس غير قانونية وغير مقبولة دولياً.

وازاء ذلك بلورت سورية والعراق موقفهما مستندين إلى مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار ومصالحهما الوطنية وحقوقهما التاريخية في مياه دجلة والفرات، واضعين في الاعتبار الأضرار التي لحقت بهما، وما سيلحق بهما من أضرار في المستقبل، من جرّاء استمرار الموقف التركي بصيغته التي يتعامل وفقها مع هذا الموضوع الحيوي. ويمكن ايجاز مرتكزات الموقف العراقي – السوري بالنقاط التالية :

أ – إن نهري دجلة والفرات نهران دوليان وفق مختلف القواعد والمبادئ القانونية الدولية المستقرة. ويترتب على ذلك أن تكون السيادة

على مياه النهرين مشتركة بين الدول الثلاث. وإن تأكيد تركيا على سيادتها المطلقة على النهرين حتى حدودها الاقليمية، وتأكيدها على اعتبار مياه النهرين مياهاً تركية عابرة للحدود، وعدم اعترافها بكون النهرين نهرين دوليين لا تعني سوى ان تركيا تبيح لنفسها حقاً مطلقاً في التصرف بمياههما، غير أبهة بحقوق الدولتين المتشاطئتين، ما يُعدّ انتهاكاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي وللأعراف الدولية ذات العلاقة.

ب – ضرورة التوصل إلى إتفاق ثلاثي يحدد الحصة المائية لكل بلد على أسس معقولة ومنصفة، تقوم على قواعد القانون الدولي وما جرى عليه التعامل بين الدول في مجال استغلال مياه الأنهار الدولية، إضافة إلى الأحكام القانونية المتعلقة بهذين النهرين. وفي هذا الصدد قدم العراق مقترحات تهدف إلى قسمة عادلة لمياه نهر الفرات بما يضمن حقوق الأطراف الثلاثة. ولكن تركيا، ومن خلال طروحاتها، اتجهت نحو التنصل من التزاماتها بشأن موضوع تحديد الحصص المائية، الذي كان يفترض أن يتم في فترة أقصاها سنتان من تاريخ تشكيل اللجنة المشتركة في العام ١٩٨٠. ولذلك فان اللجنة، وبالرغم من عقدها ستة عشر اجتماعاً كان آخرها في العام ١٩٩٢، فشلت في تحقيق هذه المهمة بسبب رفض تركيا مبدأ تحديد الحصص المائية.

ج – إن تحديد الحصص المائية يجب أن يضع في الاعتبار الحقوق المكتسبة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المشاطئة، إذ لا يمكن أن نلغي تاريخاً، ونطوي حضارة عمرها آلاف السنين قامت ومازالت تقوم في وادي الرافدين (دجلة والفرات) وما حوله، مع كل ما يترتب على ذلك من حقوق تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية. ولذلك فمن غير المتصور أن يتناسى أي اتفاق الحقوق المكتسبة لعشرات الملايين من المزارعين العراقيين والسوريين الذين يعيشون على الزراعة في حوضي دجلة والفرات منذ فجر التاريخ. فالمعروف أن نقص مليار م^{3} واحد يؤدي إلى خروج ٦٢,٥ ألف هكتار من الأراضي الزراعية،

وتحويلها إلى أراض بور، وعلينا أن نتصور كم من البشر ستتهدد حياتهم من جراء ذلك.

د - إن دجلة والفرات نهران منفصلان قائمان كل بذاته. ويؤكد ذلك الواقع الفعلي والظروف الجغرافية. فلكل نهر منهما منابعه وحوضه ومجراه ومنطقته. وان التقاءهما بعد آلاف الكيلومترات من المنبع لا يعني أبداً أنهما رافدان للنهر الذي يشكلانه (شط العرب) لمسافة لا تتجاوز ١٠٠ كم. وعلى ذلك فهما نهران مستقلان بكل المقاييس والحسابات والاعتبارات الفنية والجغرافية والقانونية والتاريخية.

هـ - ضرورة مراعاة قاعدة عدم الاضرار بالغير عند تنفيذ المشاريع الإروائية على النهرين. فهذه القاعدة تنشئ التزاماً قانونياً على دول المجرى المائي الدولي بضرورة التشاور المسبق عند وجود نية لدى إحدى هذه الدول لتنفيذ أي مشروع قد يؤثر على الدول المشاطئة الأخرى. ووفق هذا المبدأ جرى التعامل الدولي بين مختلف الدول المشاطئة للأنهار الدولية. إن إنشاء تركيا لمشاريع إروائية وسدود عديدة، وخاصة على نهر الفرات، قد رتّب أضراراً كبيرة على الزراعة والحياة البشرية في سورية والعراق بسبب تدني كمية ونوعية المياه المتدفقة التي تطلقها تركيا. وترى الدولتان العربيتان ان انشاء السدود التركية يمكن أن يكون ذا فائدة لجميع الأطراف المعنية فيما لو تم التنسيق والتشاور مسبقاً بشأنها، بحيث لا يؤثر تنفيذها على الموارد المائية لسورية والعراق. أما بخلاف ذلك، فان استمرار تركيا بمشروعها العملاق دون اكتراث بمصالح الأطراف الأخرى تترتب عليه آثار وكوارث نتيجة تدني الموارد المائية بشكل غير محسوب.

و - إن قاعدة الاستخدام الأمثل للموارد المائية لا تعني بأي حال (كما هو المفهوم التركي لها) تحديد أصناف التُرَب وما يترتب عليها من تحديد لنوعية المحاصيل الزراعية، وبما يفضي إلى التدخل في السياسات الزراعية والاقتصادية لكل دولة، الأمر الذي يعني التدخل في

شؤون داخلية كثيرة، وهو أمر لا يمكن قبولــه. إن قــاعدة الاســتخدام الأمثل ترتبط بضرورة قيام كل دولة بترشيد استخدام المياه، والمحافظــة عليها وتخطيط استخدامها للاستفادة منها استفادة قصـــوى مــن خـــلال تحسين كفاءة الريّ واستصلاح الأراضي والسيطرة على مياه الفيضانات والأمطار... الخ. وهي لا تتعارض أبداً مع قسمة المياه قســمة عادلــة، ومع ما يؤمن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية ويضمن استمرار التمتع بالحقوق المكتسبة تاريخياً.

ز – ترى الدولتان العربيتان أن تفاهم البلدان الثلاثة ووصولها إلــى إتفاق يحدد الحصص المائية من المياه المشتركة يمكن أن يكون عــاملاً يساعد في تقوية سبل التعاون البنّاء، ويفتح أفاقاً جديدة من العلاقات التي تقوم على مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، بعيداً عن ربــط قضية المياه بأهداف سياسية ومواقف اقتصادية ترمي إلى الضغط علــى الدول المشاطئة لتحقيق أغراض ومنافع ذاتية، لأن ذلك مخالف لأســس التعامل الدولي، ولا يؤدي إلى حل عادل ومعقول للمشكلة.

إن محور الموقف التركي الذي يؤدي إلى رفض تركيا مبــدأ الاقتســام المنصف والمعقول، هو خطتها للتعاون الفني بين الــدول الثــلاث، والتــي تتضمن ثلاث مراحل هي : ١- مرحلة المســح الــهيدرولوجي (ويتطلــب تنفيذها سنوات عديدة مع العلم ان هذا المسح متوافر لدى سورية والعـراق). ٢- مرحلة تصنيف التُرب (ويتطلب تنفيذ هذه المرحلة ٢٥ عاماً مع تعـــذر الاتفاق على تصنيف أنواع التُرب). ٣- التقويم الاقتصـــادي (أي تحديــد أفضلية توظيف المياه، وفي هذا تدخل مباشر في الشؤون الداخليـــة، كمثــل إصرار تركيا على ان يمتنع العراق عن زراعة الأرز لأنه يستهلك كميـــات كبيرة من المياه، في حين يرى العراق أن زراعة الأرز جد ضرورية لتأمين احدى مواد الغذاء الرئيسية).

وكان الجانب التركي في اللجنة الفنية الثلاثية عرض هذه الخطـــة فـــي اجتماع أنقرة (٧ – ١٢/٣/١٩٩٠)، ثم أعاد طرحها فـــي اجتمـــاع وزاري ثلاثي عقد في العاصمة التركية (٢٦ – ٢٧/٦/١٩٩٠) مضيفاً إليـــها فقـــرة

تتعلق بتنظيم تدفق مياه الفرات طبقا للحاجات الموسمية، بحيث يصبح الصبيب المتوسط السنوي ١٥,٧٦٨ مليار م٣، على أساس أن يكون الصبيب في الثانية عند الحدود السورية – التركية ٥٠٠ م٣، يرتفع إلى ٧٠٠ م٣ في الثانية في الصيف، وينخفض إلى ٣٠٠ م٣ في الثانية في الشتاء.

سادساً: خلاصة

تسعى تركيا إلى أن تتزعم ما يمكن أن نسميه " ادارة المياه " في منطقة الشرق الأوسط. وإذا كانت " أوبك " هي المنظمة التي ارتضتها الدول المنتجة للنفط كي تتولى شؤون ادارة النفط للدول الأعضاء في المنظمة، فلن تركيا تسعى إلى أن تتفرد بادارة المياه في المنطقة. لهذا دعت في العام ١٩٩١ إلى " قمة مياه الشرق الأوسط " التي عقدت في اسطنبول. ثم دعت في العام ١٩٩٧ إلى " مؤتمر مياه العالم : تمويل مشاريع المستقبل ". وعلى الرغم من هذا التوجه التركي الاقليمي والعالمي بشأن المياه، لاتزال تركيا تؤمن بأن للعرب نفطهم، ولتركيا ماءها، وهي حرة في التصرف فيها بمثل ما هم العرب أحرار في التصرف في نفطهم. وعلى هذا الأساس تعالج تركيا شؤون نهري دجلة والفرات مع سورية والعراق.

وحتى تتهرب تركيا من ضغط الالتزامات التي تفرضها صفة " النهر الدولي " الملازمة لدجلة والفرات، ترى تركيا أن حرصها على مراعاة الاحتياجات المائية لسورية والعراق لا يفرض عليها أي التزام بالدخول في أي نوع من المساومات أو المفاوضات التي تمس حقوقها السيادية (Sovereign Rights) على النهرين. ويعني هذا أنه لا توجد مشكلة بين الدول الثلاث بسبب سد أتاتورك وغيره من مشروعات غاب. ولا يمكن لمسألة المياه أن تكون موضوع نزاع بين هذه الدول لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم واستغلال المياه. وهو ما ركز عليه العديد من المسؤولين وعلماء السياسة والقانون الأتراك خلال فترة تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر ابتداء من ١٩٩٠/١/١٣، حيث تم خلالها خزن ٢,٥ مليار

متر مكعب من المياه خلف سد أتاتورك. وأعقب ذلك تشغيل أولـــى وحــدات محطته الكهرمائية في أيار / مايو ١٩٩١ ثم الوحدات السبع الأخرى.

وتتكئ هذه السياسة التركية على مسندين مهمين :

١ – اطلاق الصفـــة الوطنيـــة على نهري دجلة والفـــرات حتـــى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية، واسقاط صفـــــة " الدوليـــة " عنهما. ويعني هذا ان لتركيا السيادة المطلقة على النهرين حتـــى هـــذه النقطة، ولا يجوز للعراق وسورية إثارة أي مشكلة بشأن السدود التـــي تبنيها تركيا على النهرين وروافدهما داخل اقليمها. وفي هذا السياق قـــال رئيس الوزراء سليمان ديميريل في ١٩٩٠/٥/٦ : " إن لتركيا الســـيادة على مواردها المائية. ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نـــهري الفرات ودجلة أي مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع أنــــه لا نـــهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية. فهما من الأنهار التركية حتـــى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي ".(٦٦)

٢ – التهوين من شأن الأضرار التي ســـيلحقها مشـــروع غـــاب بسورية والعراق. وبلغ هذا التهوين حد ادعاء إمكانية اســـتفادة البلديـــن العربيين من هذا المشروع، كمثل ما أشرنا إليه في غضون البحث.

ومن الملاحظ أنه لا توجد، حتى اليوم، بسبب الرفض التركي، اتفاقيـــة مشتركة بين تركيا وسورية والعراق، تنظم طريقة الافادة من نـــهري دجلـــة والفرات. ولهذا فان أحكام القانون الدولي، وبخاصة " اتفاقية قانون اســـتخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "، التي أشـــرنا إليـــها، تسري على هذين النهرين، حتى تتوصل الدول المشاطئة الثلاث إلى اتفاقيـــة خاصة تنظم الافادة من النهرين.

إن هذه الاتفاقية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحـــدة فـــي العام ١٩٩٧، أصبحت أهم وأبرز المراجع القانونية الرئيسية فـــي معالجـــة شؤون الأنهار الدولية، إن لم تكن المرجع الجامع المـــانع. وتؤكـــد موادهـــا ونصوص وثائق القانون الدولي المماثلة والأعراف الدولية السائدة أنـــه : ١–

لا توجد سيادة مطلقة لدولة ما في التصرف بمياه نهر دولي، ٢- ولا وجود لما سمي " المياه العابرة للحدود "، ٣- ولا يجوز الإضرار بالغير، ٤- وأن من الضروري التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق يؤمن حقوق الدول المشاطئة للنهر الدولي ويحدد النصيب المعقول والمنصف لكل دولة مشاطئة.

تنفي تركيا امكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في إطار العلاقات مع سورية والعراق. بيد أنه من الناحية الواقعية تستخدم تركيا الفرات سلاح ضغط على البلدين العربيين، وبخاصة سورية، نتيجة خلط تركيا مسألة المياه مع المشكلة الكردية التي تعانيها. وهو خلط مقصود تتبناه المؤسسة العسكرية، في حين ترى وزارة الخارجية الفصل بين المسألتين عند التعامل مع سورية. (٦٧) ومن ذلك تحذير رئيس الأركان العامة في منتصف أيلول / سبتمبر ١٩٩١ من أن اقتسام مياه الفرات بين الدول الثلاث قد يشكل احدى المشكلات الرئيسية في المستقبل، اذا ما شعرت دمشق وبغداد بانهما يتمتعان بما يكفي من القوة لمواصلة إثارة هذه المسألة. (٦٨)

لقد أصبح واضحا أن تركيا تتصرف بمياه نهري دجلة والفرات وفق ما تمليه عليها مصالحها الخاصة على حساب مصالح كل من العراق وسورية. وهو أمر يتعارض مع المبادئ والقواعد القانونية الدولية المعروفة ومع الفقه الدولي الذي يشدد على موضوع الانتفاع المنصف والمعقول، والأخذ بنظر الاعتبار الحقوق المكتسبة.

إن اختلاف الدول في كيفية الانتفاع من المياه المشتركة أمر طبيعي يفترض أن لا يؤدئ إلى انفراد طرف بذلك الانتفاع على حساب الأطراف الأخرى. وينبغي أن لا تكون المصلحة الذاتية هي وحدها التي تركن إليها دولة المنبع في تقرير كيفية تصرفها بمياه النهر الدولي. وان عدم وجود إتفاق دولي بين الأطراف بشأن توزيع حصص النهر الدولي، لا يعني إطلاق يد دولة واحدة في التصرف المطلق بمياه ذلك النهر، بل يجب اللجوء إلى التفاوض بين تلك الأطراف، وفي حالة عدم التوصل إلى الحل المنطقي والعادل الذي يحقق توازناً بين مصالح الدول المشاطئة، فلابد من اللجوء إلى الوسائل السلمية الأخرى المعروفة دولياً لحل الخلافات التي تنشأ بين الدول،

والتي تستند إلى القواعد القانونية الدولية، إضافة إلى الفقه القانوني الدولـــي.
إن مثل هذا التوجه لم يتحقق في موضوع إستغلال نهري دجلـــة والفـــرات، حيث استمرت تركيا في استغلال مياه النهرين وفق طموحاتـــها الاقتصاديـــة والسياسية دون الاكتراث بمصالح العراق وسورية. وقد حـــاولت تركيـــا أن تضفي الشرعية على موقفها هذا من خلال تفسيرات ومســـميات ليـــس لـــها أساس في الفقه القانوني الدولي، القديم والحديث .

المبحث الثالث

"التحالف التركي - الإسرائيلي

وتأثيره في قضايا الحدود والمياه"

ثمة تفسيرات كثيرة لأسباب التلاقي بين تركيا وإسرائيل. وسواء كان هذا التلاقي بلغ حد التنسيق والتعاون الفني، أو بلغ حد التحالف بين الدولتين، فان التفسيرات تراوح بين هذا الحد أو ذاك، حسبما تكون عليه درجة التلاقي ومستواه ومجالاته. وقد نذهب مذهباً يفسر أشكال هذا التلاقي وأنواعه المعلنة حتى الآن، حين نرى أن الغرض الرئيسي والأكبر لتلاقي تركيا وإسرائيل هو " قهر العرب". ويمكن تحت هذا الغرض أن تندرج مختلف أنواع التلاقي بين الدولتين ومستوياته، سواء بدأ بالتعاون الفني " البريء " أو انتهى بالتحالف الاستراتيجي.

وتحت هذا الغرض العام الشمولي، تندرج جميع الأعمال التي تقوم بها تركيا ضد سورية والعراق، سواء فيما يتعلق بالحدود (المطالبة بمنطقة الموصل والتمسك حتى الحرب بلواء الاسكندرونة، وانتهاك الحقوق التاريخية والقانونية والمكتسبة لسورية والعراق في مياه نهري دجلة والفرات). وهي أعمال ومواقف تهدف إلى " قهر العرب " والغلبة عليهم، وهو هدف تسعى إليه إسرائيل بكل ما أوتيت من قوة.

إن ما تقوم به تركيا عند حدودها مع سورية والعراق، سواء باستخدامها مياه دجلة والفرات استخداماً يضرّ بالبلدين العربيين ضرراً جسيماً ومباشراً وفورياً، أو بمواصلة غزواتها العسكرية لشمالي العراق، مستخدمة الماء كسلاح إلى جانب التهديد بالمطالبة بمنطقة الموصل، ليس سوى تهديد مباشر للأمن القومي العربي بمجمله، من خلال ضربها قوام الخطط التنموية في كل

من سورية والعراق، وسعيها إلى احتلال جزء من الوطن العراقي. وسيكون من غير المنطقي نفي تأثير التحالف التركي – الإسرائيلي في المسلك التركي حيال أزمة الفرات والمطامع الإقليمية التركية في شمالي العراق، واستخدام ذلك التحالف للضغط على البلدين العربيين، وبخاصة على سورية بشأن المفاوضات الخاصة بالمسار السوري – الإسرائيلي. ومن بين الأدلة على ذلك تصريح السفير الإسرائيلي في واشنطن (١٩/١/١٩٩٦) بان هناك بعداً تركياً للسلام مع سورية. (٦٩)

إضافة إلى ذلك، يمكن القول أن القضية الكردية اختلطت بقضية المياه والغزوات التركية لشمالي العراق في العلاقات بين تركيا وسورية والعراق، بحيث لم يعد ممكناً الحديث عن إحداهما دون الأخرى. وفيما كثرت الاتهامات والتهديدات التركية ضد سورية، كانت تركيا تغذ السير في تطوير تلاقيها مع إسرائيل إلى حد التحالف الاستراتيجي، حتى ان هذه الاتهامات تصاعدت قبيل الإعلان عن الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي في مارس / آذار ١٩٩٦. وجاء هذا التصعيد مع بدء إنشاء تركيا سدين جديدين على الفرات " بيرجيك ` قرقاميش "، ورفضها مذكرتي احتجاج تقدمت بهما دمشق وبغداد كل على حدة، في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٥ ويناير / كانون الثاني ١٩٩٦ على التوالي، احتجاجاً على انخفاض وتلويث مياه الفرات، واتجاه مصادر وصحف تركية عديدة آنذاك إلى القول بأن " مشكلة الفرات في طريقها إلى أن تصبح موضوعاً لنزاع مسلح بين تركيا وجارتيها"(٧٠). وعقدت اجتماعات فنية سورية عراقية في دمشق في فبراير / شباط ١٩٩٦ بغرض التنسيق بين البلدين في إطار سعيهما للتوصل إلى اتفاق نهائي مع تركيا بشأن التوزيع المعقول والمنصف لمياه الفرات وفق قواعد القانون الدولي بما يضمن مصالح الأطراف المعنية. (٧١)

صعّدت تركيا خطابها السياسي مع سورية والعراق واتهمتهما بأنهما يحاولان " تدويل " النزاع معها على مياه نهر الفرات وتصويره كأنه مشكلة بين تركيا من جهة والعالم العربي من جهة أخرى. وحذرت من أن جهود الذين يحاولون تشويه طبيعة النزاع قد تسفر عن نتائج سلبية. وجاء هذا

التصعيد بعد تصريحات أدلى بها في واشـنطن الرئيـس الـتركي سـليمان ديميريل الذي اتهم دمشق بأنها " تدعم الإرهاب في لبنان وإسـرائيل " (٧٢). وتأكيداً لهذا التصعيد قال رئيس وزراء تركيا " إن تركيا لا يمكنها أن تقبـل بتقاسم المياه أبداً"(٧٣).

وكانت تركيا مهدت للتحالف بينها وبيـن إسـرائيل بعـرض مشـاهد (سيناريوهات) لاحتمال صراع مسلح بين تركيا وسورية. ففي تقرير لرئاسة أركان الجيش التركي (٧٤)، حول العلاقات مع سورية واحتمالات الحرب، أن موازين القوى العسكرية بين البلدين متكافئة نسبياً، مع رجحان واضح مـن الناحية التكنولوجية لمصلحة تركيا. كما يذكر التقرير أن تركيا تتمتع بأفضلية بالنسبة إلى جغرافية الأرض التي قد تكون " مسرحاً " للمعـارك، وتشـمل شمالي سورية وجنوبي شرق تركيا. فسورية، جغرافياً – وفق مـا ورد فـي التقرير – في موقع ضعيف بسبب الطبيعة السهلية لأراضيها، فيمـا تمتـاز الأراضي التركية الموازية للحدود مع سورية بطبيعتها الجبلية ذات الممـرات الضيقة. ويتطرق التقرير إلى مسألة بالغة الخطورة، وهي أن سلسلة السـدود التي بنتها تركيا على نهر الفرات، في إطار مشروع غاب لتنميـة جنوبـي شرق الأناضول، ستكون عاملاً حاسماً لمنع أي تقدم بري للقوات السـورية في المناطق السهلية من جنوبي شرق الأناضول، إذ أن أقنية الري المتصلـة بالسدود المذكورة والممتدة آلاف الكيلو مترات في طول السهول وعرضـها، ومئات البحيرات الصغيرة، ستكون عاملاً حاسماً في تغيير " البنية الجغرافية" للمنطقة. ففي حال نشوب حرب مع سورية ــ حسب قول التقرير دائمـاً ــ ستعمد تركيا إلى ضخ كميات إضافية من مياه السدود إلى الأقنيـة المنشـأة، فتغرق سهول " شانلي أورفة وحرّان وغازي عينتاب وماردين " في الميـاه، ما يعيق تحرك الدبابات والمدرعات السورية. وإذ ينسحب هذا العائق علـى الدبابات التركية نفسها، فان العامل الحاسم في تقرير نتيجة الحرب سـيكون لسلاح الجو والصواريخ الذي تتمتع فيه تركيا، في ظـل موازيـن القـوى الحالية، بتفوق على سورية.

تحاول تركيا، من خلال نشر هذه المشاهد (السـيناريوهات) إظـهار تصميمها على عدم " التنازل " لسورية والعراق في مسألة المياه، حتـى لـو وصلت الأمور إلى حد " نشوب حرب ". وهي تقوم ــ بصورة متواصلـة ــ بحملة إعلاميـة ودبلوماسـية ليـس فقـط ضـد سوريـة والعـراق، بـل ضـد كل الـدول العربيـة التـي تدعمهـما. وفـي مقدمـة "الأسلحة " السياسية التي تستخدمها أنقرة، تقديم الدعم للأقليات التركمانية في الموصل وكركوك في العراق، وإثارة مسألتي الديموقراطية وحقوق الإنسـان في بعض الدول العربية. كذلك ستوفر أنقرة الظروف والإمكانـات لتنشـيط بعض قوى المعارضة العربية التي تتخذ من تركيا مقراً لإقامتها.

إن استقراء مجمل العوامل والظروف المتعلقـة بالعلاقـة التركيـة – العربية بصورة عامة، وعلاقة تركيا بسورية والعـراق بصـورة خاصـة، وقضايا الحدود والمياه والمطامع الإقليمية التركية بشكل محدد، يـؤدي إلـى كشف الروابط بين سياسات تركيا ومواقفها تجاه القضايـا العربيـة وبيـن الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل. ويمكن تلمّس معالم هذه الروابط فـي النقاط التالية :

١ – الهدف الرئيسي لتركيا من الاتفاقية الضغـط علـى سـورية والعراق في قضية مياه نهري دجلة والفرات. ذلك أن تركيا ليست راغبة في الوقت الحالي في الاستجابة إلى الطلب العربي الذي أقـره مجلـس جامعة الدول العربية في ١٩٩٧/٣/٣١، وأكد عليه في كل دورة لاحقة، وهو دعوة الدول الثلاث (سورية والعراق وتركيا) إلى الدخـول فـي مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق جميـع الأطراف على أساس أحكام القانون الدولي.

٢ – الهدف الرئيسي لطرفي الاتفاقية الضغط على سـورية فـي المرحلة الراهنة مـن المفاوضـات الخاصـة بالمسـار السـوري ــ الإسرائيلي. ففي أثناء عملية " عناقيد الغضب " التي شنتها إسرائيل ضـد لبنان (١١ ١٩٩٦/٤/٢٧) وجه رئيس الحكومة التركية إبان زيارتـه للاسكندرونة في ١٩٩٦/٤/٢٠ تهديدات مباشرة لسورية، جاءت " فـي

إطار حملة إعلامية وسياسية تركية ضد سورية. وترددت أحاديث في أنقرة عن احتمال استعداد تركيا للقيام بعمل عسكري محدود ضد سورية في إطار تحالفها العسكري مع إسرائيل، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة أو على الأقل الحصول على موافقتها " [٧٥] . وفي إثر ذلك أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بيانا في ١٩٩٦/٤/٢٢ أعربت فيه عن " الدهشة البالغة لتصريحات رئيس وزراء تركيا وكذلك وزير خارجيتها والتي تضمنت هجوما على دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية " [٧٦]. ولم يخف مدير " معهد موشي دايان " في تل أبيب هذه النية حين قال : [٧٧] " إن نشر قوات جوية إسرائيلية في شرقي تركيا موجه ضد إيران أولا وليس ضد سورية في المرحلة الراهنة. ولكن انهيار مفاوضات السلام بين إسرائيل وسورية يمكن أن يقلب هذا الأمر ".

٣ – تشكل الاتفاقية، بغرضها العام في المنطقة العربية، تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي، بتطويقه والالتفاف عليه وزرع مواقع الوجود العسكري الأجنبي فيما حوله، وبخاصة ان الاتفاقية تفتح المجال الجوي التركي بأكمله أمام السلاح الجوي الإسرائيلي، ما يعني إمكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأي دولة من دول المنطقة من اتجاهات لا تتوقعها تلك الدولة.

٤ – إن مصطلح " الأخطار المشتركة " الوارد في الاتفاقية، ينسحب ليشمل سورية والعراق وإيران وسائر البلاد العربية، بالرغم من أن سورية طرف في عملية السلام، ولا تشكل قط خطرا عسكريا أو أمنيا على تركيا، وأن العراق في وضعه الراهن ولمدى زمني منظور لا يشمل خطرا قط، وأن ايران محتواة بالخطة الأمريكية المعروفة. ولهذا فقد لا يبقى تحت عنوان " الأخطار المشتركة " سوى ما يسمى " الخطر الإسلامي ". وهو عدو اصطنعه بعض السياسيين والمفكرين في أوروبا وأمريكا اصطناعا، وهولوا كثيرا فيما يخص جناحه المتطرف. وفي جميع الأحوال، ودون الانجرار وراء ذلك الخطر المصطنع، وفي حال

افتراض وجوده، فان مجابهته لا تقتضي هذا النوع من العمل العسكري المشترك، ولا تتطلب جيوشاً ومدافع ودبابات، ولا تتطلب - تحديداً وحصراً - طائرات مقاتلة.

٥ - في تصورنا أن أحد الدوافع التي تكمن في خلفية الاتفاقية هو التحسب لتطورات مستقبلية محتملة، ترتسم في آفاقها احتمالات حيازة التقانة (التكنولوجيا) النووية من قبل دولة ما شرق أوسطية غير إسرائيل. وتجري الإشارة هنا إلى إيران والعراق وليبيا تحديداً.

٦ - ثمة معلم آخر يمكن تلمّسه من الاتفاقية، وهو أن الولايات المتحدة تنوي، في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية، وعلى أساس انفرادها بمنزلة الدولة الأعظم في العالم، أن تنقل بعض أعبائها الدفاعية عن النظام الشرق أوسطي المأمول إلى تركيا وإسرائيل - وربما إلى غيرهما من دول المنطقة أيضاً - نقلاً بطيئاً ومتتابع الخطوات والمراحل، يتناسب وإيقاع خطوات التسوية وبناء النظام الشرق أوسطي. وهي، إذ تفعل ذلك، تواصل، في الوقت نفسه، رفع تحالفها الدفاعي الاستراتيجي مع إسرائيل إلى مستويات لا يحدها سقف أو قيد، كمثل الاتفاقيات الأمنية العسكرية التي وقعت عليها الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء زيارة رئيس وزراء إسرائيل لواشنطن في أواخر أبريل / نيسان ١٩٩٦ (٧٨).

٧ - يمكن القول ان الاتفاقية تجيء توثيقاً لموجبات الارتباط الجذري بين تركيا والاستراتيجيات الأمريكية. وهو ارتباط يضمّ في دائرته تركيا وإسرائيل معاً. وهذا هو أحد الأسس التي بنيت عليها الاتفاقية. ولعل في قولة أحد المسؤولين الأمريكيين، بان هذه الاتفاقية "تتم بين دولتين حليفتين للولايات المتحدة وأنها ستقوي أمن الشرق الأوسط " (٧٩) ما يلقي الضوء على مشمولية الاتفاقية في إطار الاستراتيجية الأمريكية، إضافة إلى المنافع والأغراض الثنائية لطرفي الاتفاقية. ويتلاقى هذا المفهوم مع قولة مسؤول في وزارة الدفاع التركية، ان الاتفاقية " تنطلق من كون إسرائيل دولة معادية لدولة معادية لنا " (٨٠).

٨ – ربط مدير " معهد موشي دايان " في تل أبيب بين الاتفاقية وبين احتلال اريتريا جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر بأنهما " يندرجان في إطار استراتيجية وقائية تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات سودانية محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية في المياه الدولية في البحر الأحمر... إن ما يحدث في تركيا (أي الاتفاقية العسكرية التركية – الإسرائيلية) وما حدث في البحر الأحمر هما وجهان لعملة واحدة : تمركز مبدئي في الوقت الحالي تحسباً لحاجة مستقبلية " (٨١).

٩ – ليس من الحكمة أن نسقط من حساباتنا أن هذه الاتفاقية قد تشكل مقدمة لترتيبات أمنية إقليمية تنتهي إلى " حلف شرق أوسطي " أو " نظام أمني إقليمي " يتم في إطار التزام أمريكي بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري واحتكارها السلاح النووي كرادع استراتيجي حتى في ظل السلام. إن زيارة رئيس الحكومة التركية إلى إسرائيل والأردن (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨) تندرج ضمن إطار السعي إلى إقامة هذا النظام الأمني الإقليمي.

١٠– ترى تركيا في إسرائيل " ثقلاً مضاداً لإيران والعراق على السواء، وفي حال الضرورة ثقلاً مضاداً لسورية " (٨٢). ولذلك أسباب، منها أن تركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة وحلف الأطلسي، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفييتي السابق. ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبي لها، وبينهما تنافس على النفوذ والسيطرة في جمهوريات آسيا الوسطى. وتركيا قادرة على الضغط على سورية. وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة وقديمة ومتبادلة. وتقيّم تركيا نفسها ـ كما يقول الرئيس الراحل تورغوت أوزال ـ على أنها " أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن. وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص، وليس كشرطي للغرب في المنطقة " (٨٣). كما أنها تتطلع إلى أن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم، بعد الولايات المتحدة وألمانيا والصين (٨٤).

١١– تجد تركيا في تحالفها مع إسرائيل سبيلاً إلى إقامة مشروع النظام الشرق أوسطي، أو النظام الأمني الإقليمي. وهي تهدف من وراء ذينك التحالف ومشروع النظام إلى أن تسهم في ضمان أمن الخليج

العربي، وتضع العراق وسورية في إطار محدد لا يتعارض قط مع الدور الإقليمي التركي :

أ - ففيما يتعلق بأمن الخليج، فان اهتمامات تركيا به ترتبط باحتمالات تعرضه للتهديد مجدداً من جانب قوة مسيطرة يمكنها أيضاً أن تشكل خطراً محتملاً على المصالح التركية.

ب- ولمستقبل العراق ارتباط مباشر بالأمن التركي. ذلك أن التطورات الناجمة عن حرب الخليج الثانية في العراق أضحت تمس المصالح التركية الحيوية مساً مباشراً.

ج - أما العلاقات بين تركيا وسورية فلم تكن دون أسباب للنزاع. فسورية لم تعترف قط بسلخ لواء الاسكندرونة عنها في عهد الانتداب الفرنسي وضم تركيا له. وسورية والعراق، يطالبان بقسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات حسب قواعد القانون الدولي. ويذهب أحد قادة القوات المسلحة التركية السابقين إلى حد المغالاة حينما يقول [٨٥] : " وحتى توقيع اتفاق بشأن المياه لا يضمن إحداث تأثير في سورية لتغير موقفها من تركيا. وحين يتم الوصول إلى تسوية في العملية السلمية (للصراع العربي - الإسرائيلي)، هذا إذا تم ذلك، وتتخلص سورية من مواجهتها الأهم مع إسرائيل، فمن الممكن أن تواجه تركيا موقفاً أكثر عدائية من جانب سورية. وستتشجع سورية إلى مدى أبعد في طموحاتها القومية إذا ما تُرك العراق ليبقى مشلولاً ومعزولاً. من هنا، فإن تركيا مهتمة اهتماماً مخلصاً في تطوير نظام أمن إقليمي يتوازى مع العملية السلمية ".

ان النقاط الكثيرة التي أشرنا إليها، بإيجاز، تفسّر وتكمن وراء التهديدات التركية المتتابعة ضد سورية، وبخاصة في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، ومنها تصريح رئيس أركان القوات المسلحة التركية، حين قال إن تركيا في حالة حرب غير معلنة مع سورية [٨٦].

هوامش الدراسة

(١) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٦ ، ج١٢ ، ص٣٥١ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور ، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص١٩٨ .

(٣) المقريزي ، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، طبعة ثانية ١٩٥٦ ، ج١ ، القسم ١ ، ص٢٢٨-٢٣٢ ، وفيه – على سبيل المثال – أن الملك الكامل صاحب مصر استعان بملك الفرنج فريدريك الثاني إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة ضد أخيه الملك المعظم صاحب دمشق – والكامل والمعظم ابنا الملك العادل أخي صلاح الدين – مقابل التنازل له عن بيت المقدس .

(٤) ابن واصل ، مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٥٣ ، ج٢ ، ص٣ ، ٢٥٨ . سعيد عبد الفتاح عاشور " بعض أضواء جديدة على مدينة القدس في العصرين الأموي والمملوكي " ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام ، ابريل / نيسان ١٩٨١ ، ص١ ، ٣ .

(٥) د. إبراهيم محمود زعرور " القدس في العصر الأيوبي " ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٩٦ ، ١٩٩٨/١٢ .

(٦) ابن واصل ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص٣٥١ .

(٧) د. ابراهيم محمود زعرور ، مرجع سابق .

(٨) المقريزي ، ج١ ، قسم ١ ، ص٣٩٨ .

(٩) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ١٩٩٧ ، ص٢٤٨ .

(١٠) المرجع السابق ، ص١٨ .

(١١) المقدم شاكر ، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا ، بغداد ١٩٥٥ ، ص١٥٢ . في حين أن المندوب التركي في مؤتمر لوزان للسلام (١٩٢٣) ذكر ، كما ورد في محاضر المؤتمر ، أن أتراك الموصل بلغوا ١٥٣ ألفا .

(١٢) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص٨٠-٨١.

(١٣) انظر نص المعاهدة وجميع المعاهدات والاتفاقيات والوثائق والمذكرات والرسائل والبرقيات وسواها الخاصة بالحدود العراقية – التركية في :

Arabian Boundary Disputes, Vol. 9, Part 1, Edited by Richard Schofield, Archive Editions, Oxford 1992.

(١٤) جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٨/٨/٢٨ .

(١٥) محمد نور الدين ، مرجع سابق ، ص٢٤٥-٢٤٧ .

(١٦) المرجع السابق ، ص٢٤٦ .

(١٧) المرجع السابق ، ص٢٤٤ .

(١٨) المرجع السابق , ص٢٤٥ .

(١٩) المرجع السابق ، ص٢٤٨ .

(٢٠) جريدة الأهرام المصرية ، ١٩٩٨/٢/٩ .

(٢١) جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/٢/٢٨ .

(٢٢) جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/٢/١٤ .

(٢٣) جريدة الأهرام ، ٢/٨ و ١٩٩٨/٢/١٣ .

(٢٤) نص أورده د. جلال معوض ، " الجديد في العلاقات التركية – العربية " ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص٣١ ، نقلاً عن اذاعة مونت كارلو ، يوم ١٩٩٨/٢/١٢ .

(٢٥) جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/٢/١٣ .

(٢٦) جريدة الأهرام ، ١٩٩٧/١٢/١١ .

(٢٧) جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/١٢/١٨ .

(٢٨) جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/١/٨ .

(٢٩) د. جلال معوض ، " الجديد في العلاقات التركية – العربية " ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص٢٧ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص٢٨ .

(٣١) جريدة الأهرام ، ١٩٩٧/١٢/١ .

(٣٢) أفاريس سانجيان ، سنجق الاسكندرونة ، ترجمة ونشر مركز الدراسات والأبحاث العسكرية ، دمشق ١٩٨٠ ، ص٢١٢ .

(٣٣) الكاتب البريطاني السير سيريل تاونسند ، " تركيا والعالم العربي " ، جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٨/٩/١٤ .

(٣٤) محمد علي زرقة ، قضية لواء الاسكندرونة ، دار العروبة ، بـيروت ١٩٩٣ ، ج١ ، ص٢٣٩ .

(٣٥) انظر نص الاتفاقية في : وزارة الداخلية السورية ، مجموعة نصوص المعـــاهدات والاتفاقيات المتعلقة بقضايا الحدود بين سورية والدول المجـــاورة ، دمشــق ١٩٦٩ ، ص٧-٩ .

(٣٦) د. مجيد خدوري ، قضية الاسكندرونة ، دمشق ١٩٥٣ ، ص١١ .

(٣٧) انظر نص المعاهدة في : وزارة الداخلية السورية ، مرجع سابق ، ص٣٧-٤١ .

(٣٨) أفاريس سانجيان ، مرجع سابق ، ص٢١٦ .

(٣٩) هاتاي اسم أطلقته الحكومة التركية على لواء الاسكندرونة . والكلمة حثّية الأصل .

(٤٠) د. مجيد خدوري ، مرجع سابق ، ص٢٨ .

(٤١) انظر نص الاتفاقية في : وزارة الداخلية السورية ، مرجع سابق ، ص٨٢-٨٥ .

(٤٢) مقتطف أورده الكاتب البريطاني السير سيريل تاونسند في مقالته " تركيـــا والعـــالم العربي " ، جريدة الحياة اللندنية، ١٤/٩/١٩٩٨ .

(٤٣) محمد زهير دياب ، " العلاقات السورية - التركية : حسن جوار أم أعداء " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع٢٨، خريف ١٩٩٦ .

(٤٤) انظر معاهدة لوزان وغيرها من المعاهدات والاتفاقيـــات والوثـــائق والمذكـــرات والرسائل والبرقيات وسواها الخاصة بالحدود السورية - التركية في :

Arabian Boundary Disputes, Edited by Richard Schofield, Vol. 9, Archive Editions, Oxford 1992, pp. 16-19.

(٤٥) انظر نص المادة الثامنة في : وزارة الداخلية السورية ، مرجع سابق ، ص٨ .

(٤٦) أفاريس سانجيان ، مرجع سابق ، ص٢١٨ .

(٤٧) المرجع نفسه ، ص٢٢١ .

(٤٨) المرجع نفسه ، ص٢٢٣ .

(٤٩) جريدة الحياة ، ٢/٨/١٩٩٨ .

(٥٠) Mary E. Morris, The Politics of Water in the Middle East, Middle East Insight, Vol. 8 (2), 1991, p. 36 – 37

انظر أيضا: د. عبد الملك خلف التميمي، المياه في المشرق العربي قضية حـــدود، مجلة عالم الفكر، ٦/١٩٩٧، الكويت، ص ١٢٤.

(٥١) انظر موجز التقرير في جريدة الحياة، ٣٠ ـــ ٣١/١٢/١٩٩٣.

(٥٢) د. عز الدين الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي، وزارة الإعلام، بغـداد ١٩٧٦، ص ١١٧ ــ ١٢٥.

(٥٣) عباس قاسم، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكيـة"، مجلـة المسـتقبل العربي، ع ١٦٤، ١٩٩٣/٨، ص ٢٨.

(٥٤) جريدة الاتحاد الإماراتية، ١٩٩٢/٤/١١.

(٥٥) جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/١/١٥. انظر أيضاً: بروس أ. هورويتز "أزمة الميـاه في الشرق الأوسط"، ترجمة غسان رملاوي، مجلة شئون الأوسط، ع ٥، ١٩٩٢/١، ص ٧٩.

(٥٦) جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٦/٣/٣٠.

(٥٧) د. جلال معوض، "مياه الفرات والعلاقات العربية ــ التركية"، مجلة شئون عربيـة، ع ٦٥، أبريل / نيسان ١٩٩١، ص ١٣٦ ــ ١٣٨.

(٥٨) جريدة السفير اللبنانية، ١٩٩٦/٢/١٦.

(٥٩) Turkish Daily News, 19/1/1990

(٦٠) جريدة الأهرام، ١٩٩٧/١٢/١٣.

(٦١) جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٣/٢٦.

(٦٢) المرجع السابق، ١٩٩٧/١١/١١.

(٦٣) مجدي صبحي، "الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه في الشرق الأوسط"، بحث مقـدم إلى ندوة نظمها معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٧ ــ ١٩٩٧/١٢/٢٩، ص ٢٥ ــ ٢٦.

(٦٤) من وثيقة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، رقم A/51/869 وتاريخ ١٩٩٧/٤/١١.

(٦٥) د. محمد عبد الله الدوري: المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكـام القانون الدولي، بحث مقدم إلى: ندوة المشكلات المائية في الوطن العربـي، معـهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٩ ــ ١٩٩٤/١٠/٣١، ص ٣٦ ــ ٤١.

(٦٦) Turkish Daily News, 7/5/1990.

(٦٧) د. جلال معوض، "ندوة المستقبل العربي"، المستقبل العربـي، ع ١٦٠، ١٩٩٢/٦، ص ٩٩.

(٦٨) المرجع نفسه.

(٦٩) جريدة الحياة، ١٩٩٦/١/٢١.

(٧٠) جريدة الأهرام، ١٩٩٦/٢/١٩.

(٧١) المرجع نفسه، ١٩٩٦/٢/٢١.

(٧٢) جريدة الحياة، ١٩٩٦/٣/٣١.

(٧٣) المرجع نفسه، ١٩٩٦/٤/٢٢.

(٧٤) المرجع نفسه، ١٩٩٦/٢/١.

(٧٥) من تقرير لمراسل هيئة الإذاعة البريطانية في تركيا، بُثّ عقب نشرة أنباء الساعة التاسعة ليلاً بتوقيت غرينتش، يوم ١٩٩٦/٤/٢٠.

(٧٦) جريدة الأهرام، ١٩٩٦/٤/٢٣.

(٧٧) جريدة الحياة، ١٩٩٦/٤/١٦.

(٧٨) جريدة الأهرام، ١٩٩٦/٥/١٤.

(٧٩) جريدة الحياة، ١٩٩٦/٤/٩.

(٨٠) المرجع نفسه، ١٩٩٦/٤/٢٥.

(٨١) المرجع نفسه، ١٩٩٦/٤/١٦.

(٨٢) نداف سفران، الأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية، جريدة معاريف، ١٩٩٣/٣/٥.

(٨٣) د. جلال معوض، "تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج"، مجلة شئون عربية، العدد ٦٧، سبتمبر / أيلول ١٩٩١، ص ٥٦.

(٨٤) جريدة الحياة، ١٩٩٣/٣/٢٩.

(٨٥) انظر مقالة الجنرال المتقاعد شادي أرغوفنتش من معهد السياسة الخارجية في جامعة Hacettepi بأنقره، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ٩٩.

(٨٦) جريدة الحياة، ٢ ـ ١٩٩٨/١٠/٣.

الفصل الرابع

"العلاقات الاقتصادية بين مصـــر وتركيا"

د. جلال عبد الله معوض

مقدمة

سمات العلاقات المصرية - التركية

تستهدف هذه الدراسة بحث واقع واحتمالات تطور علاقات مصر الاقتصادية بتركيا، وكذا تقدير مدى التعاون أو التنافس أو الصراع بين البلدين في منطقة الخليج أو في ما يُسمى "بالشرق الأوسط" وغيرها. وتتصف هذه العلاقات عموما بسمات ثلاث أساسية هي:

١- تعدد مجالات هذه العلاقات ما بين التجارة والاستثمارات والمشروعات المشتركة والطاقة والسياحة وغيرها، وكذا تنوع أطرها ما بين علاقات ثنائية - ما يزال لها الوزن النسبي الأكبر في شبكة التفاعلات الاقتصادية بين البلدين - وعلاقات متعددة الأطراف سواء كانت هذه الأطراف عربية كتلك الأعضاء في مشروع الربط الكهربائي أو غير عربية كمجموعة الثماني للتنمية والتعاون السياحي بين البلدين وإسرائيل ومشروعات أخرى للتعاون الإقليمي في إطار الترتيبات "الشرق أوسطية".

٢- الضعف النسبي لهذه العلاقات مقارنة بعلاقات تركيا الاقتصادية مع بلدان عربية أخرى كبلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق (قبل أزمة الخليج الثانية)، وإن كان ذلك قد لا يحول مستقبلا دون تطور هذه العلاقات بدرجة أكبر ستحتل مصر معها مكانة متقدمة نسبيا بين هذه البلدان العربية.

٣- محدودية أو حتى عدم تأثر هذه العلاقات سلبيا "بالتوترات السياسية" المثارة بين البلدين لا سيما بصدد تعاون/ تحالف تركيا العسكري والإستراتيجي مع إسرائيل ودورها في شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية. هذه السمة المميزة أيضاً للعلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية عموماً بما فيها الدول الأكثر "تضررا" من أفعال

وتحركات السياسة التركية كسوريا والعراق، تعنى من ناحية عجز وقصور مصر وغيرها من البلدان العربية عن توظيف علاقاتها الاقتصادية مع تركيا كوسيلة للتأثير على الأخيرة لإعادة النظر في سياستها، وتعكس من ناحية أخرى نجاح تركيا وقدرتها على "تحييد" علاقاتها الاقتصادية مع مصر والوطن العربي عموماً وما تحققه في إطارها من مزايا عن سياستها المهددة لمصالح وأمن العرب في كثير من جوانبها.

أولا: العلاقات التجارية بين مصر وتركيا

تشكل هذه العلاقات جانباً مهماً من جوانب العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ويشغل بحث سبل تطويرها حيزا "كبيرا" من اهتمامات الدورات المتعاقبة للجنة العليا المشتركة التي انعقدت أولها في "أنقرة" في مايو ١٩٨٣ والثانية في "القاهرة" في نوفمبر ١٩٨٤ وتتالت اجتماعاتها بعد ذلك في العاصمتين، وكان من أبرزها الدورة المنعقدة إبان زيارة رئيس الوزراء المصري لتركيا في ١٧-١٨ يوليو ١٩٩٤ ونُوقشت خلالها عدة تدابير لدعم هذه العلاقات ومنها[1]:

١- إبرام اتفاقية جديدة للنقل البرى للركاب والبضائع بين البلدين.

٢- تشغيل خط ملاحي منتظم بين "الإسكندرية" و"استانبول" عن طريق شركة مصرية وأخرى تركية.

٣- بحث اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني لوضع أسس تبادل السلع المطلوبة في كل من البلدين.

ووقع البلدان في ١٩٩٥/١٢/١٦ على مذكرة تفاهم خاصة بتحديد حصة للصادرات المصرية لتركيا من الغزول القطنية والمنسوجات. وفي ختام اجتماع اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين في

"القاهرة" في ١٩٩٦/١٠/٤، تم التوقيع على اتفاقية تجارية حلت محل اتفاقية سابقة موقعة في ١٩٩٦/٤/٢٠، كما تم التوقيع في نفس اليوم على بروتوكول اللجنة التجارية المشتركة الذي استهدف – والاتفاقية – تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجمه من (٤٥٧) مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ملياري دولار سنويا بحلول عام ١٩٩٧[٢].

التطور الكمي للتبادل التجاري بين مصر وتركيا

بالاعتماد على البيانات الواردة بجدولي [١-١] و [١-٢]، ومصادر أخرى، يمكن إبراز أهم سمات هذا التطور على النحو التالي:

١- تزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين في التسعينيات مقارنة بالعقد السابق: فخلال الثمانينيات بلغ حجم هذا التبادل (١٣١٢,٦٩) مليون دولار وارتفع بنسبة (٧٠,٢٧%) في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ ليصل إلى (٢٢٣٥,١٣) مليونا، وزاد بنسبة (٩٠,٨٩%) منذ عام ١٩٩٠ وحتى النصف الأول من عام ١٩٩٧ ليبلغ (٢٥٠٥,٧٦) مليون دولار، وذلك على النحو المبين بجدول[١-١].

٢- اختلال الميزان التجاري بين البلدين لصالح تركيا: ويعود ذلك إلى تزايد قيم ومعدلات نمو الصادرات التركية إلى مصر مقارنة بصادرات الأخيرة إلى تركيا، وإن كانت حدة هذا الاحتلال أخذت في التناقص في الآونة الأخيرة. فكما يتضح من جدول [١-١]، تحول هذا الميزان في الثمانينيات من تسجيل فائض لصالح مصر عام ١٩٨٠ قدره (٣,٧٤) مليون دولار إلى عجز عام ١٩٨٩ قدره (١٢٤,٨١) مليون دولار. ورغم ارتفاع هذا العجز من (١٢٣,٢٧) مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى (١٣٢) مليوناً في كل من عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣، إلا أنه انخفض إلى (٧١) مليوناً عام ١٩٩٤ و (٣٥) مليونا عام ١٩٩٥ و (٤٣,٦) مليونا عام ١٩٩٦، وتحول إلى فائض لصالح مصر في النصف الأول من عام ١٩٩٧ قدره (١٥,٣١) مليون دولار.

٣- "تواضع" مكانة مصر [illegible] في معاملات التجارية التركية – العربية: تظهر البيانات المتاحة عن تطور [illegible] العلاقات في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤ والواردة بجدول [١-٢]، كانت حصة مصر من مجموع الصادرات التركية إلى البلدان العربية في الثمانينيات تتراوح بين (٣,٦١%) و (٧,٦٨%) وارتفعت منـــذ مطلع العقد الحالي إلى (٩,٢٢%) عام ١٩٩٠، وانخفضت إلـــى (٨,٠٣%) عام ١٩٩٢ و (٨,٣٢%) عام ١٩٩٣ و (٧,٥٥%) عام ١٩٩٤، بينما بلـــغ نصيب السعودية من إجمالي هذه الصادرات (٢٣,٦%) في عام ١٩٩٤(٣).

أما حصة مصر من إجمالي واردات تركيا من البلـــدان العربيـــة فـــي الثمانينيات فكانت تتراوح بين (٠,٠٢%) و (١,٠٤%)، وارتفعت أيضاً منـــذ مطلع التسعينيات إلى (١,١٩%) عـــام ١٩٩٠ و (١,٦٨%) عـــام ١٩٩٢ و (٢,٣٥%) عام ١٩٩٣ و (٥,٠٣%) عام ١٩٩٤ مقارنـــة بـــ (٤٩,٨%) للسعودية و (١٣,٧%) للإمارات العربية في العام الأخير(٤).

ويمكن تفسير الارتفاع النسبي في نصيب مصر من التجارة التركيـــة – العربية منذ بداية هذا العقد مقارنة بالعقد السابق في ضوء اتجاه تركيا منـــذ فرض الخطر الدولي على العراق عام ١٩٩٠ إلى تنويع مصادر تزويدهـــا بالنفط والبحث عن أسواق جديدة لصادراتها كبديل "مؤقت" عن العراق الـــذي كان يمثل قبل أزمة الخليج الثانية شريكها التجاري الأول في العالم العربـــي، حيث بلغت حصته (٣٣,٩%) من إجمالي صادراتها إلى البلدان العربيـــة و (٥١,١%) من إجمالي وارداتها من هذه البلدان في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩(٥).

درجة الاعتماد المتبادل بين مصر وتركيا في مجال التجارة

يتبين من متابعة بيانات جدول [١-٣] محدوديـــة درجـــة الاعتمـــاد المتبادل في المجال التجاري بين مصر وتركيا، حيث ما تزال صادرات كـــل دولة منهما إلى الأخرى تمثل نسبة "متواضعة" من إجمالي صادراتها. وكانت هذه النسبة بخصوص تركيا أعلى في الثمانينيات مقارنة" بمصر، حيث كانت تتراوح بيـــن (١,١٨%) و (١.٩٧%) لتركيـــا مقارنـــة بـــ (٠,١١%) و (٠,٧٥%) لمصر في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٩.

واختلف هذا الوضع كثيراً في النصف الأول من التسعينيات، حيث أصبحت السوق التركية تشكل أهمية أكبر للصادرات المصرية مقارنة بما تمثله السوق المصرية للصادرات التركية، حيث تراوحت هذه النسبة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ بين (١,٠١%) و (١,٩١%) لمصر مقارنة بـ (١,١٦%) و (١,٢٤%) لتركيا.

التكوين السلعي للتجارة بين مصر وتركيا

يعكس هذا التوزيع اختلالاً نوعياً لصالح تركيا، بمعنى أن نسبة كبيرة من صادرات الأخيرة إلى مصر - وغيرها من البلدان العربية - تتمثل في سلع متنوعة صناعية وغذائية، بينما تتركز وارداتها في عدد محدود من السلع المتمثلة بالأساس في النفط الخام وبعض الخامات الزراعية والمعدنية والسلع الصناعية المحدودة.

تؤكد ذلك البيانات الواردة بجداول [١-٤] و [١-٥] و [١-٦]، ففي عام ١٩٩٢ بلغت نسبة السلع الصناعية والآلات والمعدات المتنوعة (٦٤,٤١%) من إجمالي الصادرات التركية إلى مصر، بينما وصلت في نفس العام نسبة السلع الصناعية إلى (٢٥,٩٣%) من إجمالي الصادرات المصرية إلى تركيا واقتصرت على أنواع محدودة نسبياً من المنتجات كالمصنوعات القطنية بنسبة (٢٣,٣١%) من الإجمالي وارتفعت نسبة النفط ومنتجاته إلى (٤٣,٤%) من الإجمالي. وفي عام ١٩٩٦ شكل النفط الخام (٧٠,١٦%) من إجمالي هذه الصادرات المصرية، وزادت هذه النسبة إلى (٧٨,٧٦%) في النصف الأول من عام ١٩٩٧.

ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي:

١- أن هذا الاختلال يرجع إلى التطور النسبي للقطاع الصناعي في تركيا وارتفاع حصته في ناتجها المحلى الإجمالي وفي إجمالي صادراتها مقارنة بمصر. ففي الفترة ١٩٨٠-١٩٩١ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصناعة في تركيا (٦%) مقابل (٤,٢%) في مصر، وبلغ نصيب الصناعة من الناتج المحلى الإجمالي (٣٤%) في تركيا مقابل (٣٠%) في مصر عام

١٩٩١. وفي نفس العام ١٩٩١ توزع إجمالي الصادرات المصرية لدول العالم بواقع (٤٠%) للوقود والمعادن والفلزات و (٢٠%) للسلع الأولية الأخرى و (٤٠%) للسلع الصناعية، بينما توزع إجمالي الصادرات التركية على هذه المجموعات بواقع (٧%) و (٢٦%) و (٦٧%) على التوالي(٦).

وفي يناير ١٩٩٦ توزعت صادرات مصر الإجمالية بواقع (٤٥,٦٥%) للبترول و (٤٦,٣٢%) للسلع المصنعة ونصف المصنعة و (٨,٠٣%) للمواد الخام والقطن، وبلغت هذه النسب (٤٨,٦٠%) و (٤٣,٤٨%) و (٧,٩٢%) على التوالي في يناير ١٩٩٧(٧). أما الصادرات التركية الإجمالية في يناير - فبراير ١٩٩٦ فكان منها (٨٥,١%) من السلع الصناعية و (١٣,٤%) من المنتجات الزراعية والحيوانية و (١,٥%) من المعادن ومنتجات المناجم(٨).

٢- أن ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى تركيا منذ عام ١٩٩٠ يُعزى في جانب كبير منه إلى تزايد استيراد تركيا للنفط من مصر وبلدان أخرى عربية وغير عربية في إطار سعيها منذ نشوب أزمة الخليج الثانية إلى تنويع مصادر إمدادها بالنفط في ظل الحظر الدولي المفروض على العراق الذي كان يزودها بنسبة كبيرة من احتياجاتها النفطية قبل هذه الأزمة. ويثير ذلك التساؤل عما يمكن أن يترتب على معاودة استيراد تركيا لنفط العراق في حالة الرفع الكامل للحظر المفروض على الأخير من آثار "سلبية" على الصادرات النفطية المصرية إلى تركيا. وإن كان من المتوقع أيضاً أن يؤدى تنفيذ اتفاق الغاز الطبيعي بين البلدين إلى تقليل حدة هذه الآثار "السلبية" على حجم التبادل التجاري بين البلدين.

٣- أن انخفاض نسبة الصادرات المصرية إلى تركيا من غزل القطن والخيوط القطنية والأقمشة والمنسوجات والملابس الجاهزة من (٢٣,٣١%) من إجمالي هذه الصادرات عام ١٩٩٢ إلى (٤%) فقط عام ١٩٩٦ و (٢,٥%) في النصف الأول من عام ١٩٩٧ على النحو المبين بجدولي [١-٥] و [١-٦]، لا يعود فحسب إلى تزايد حصة النفط الخام من هذا الإجمالي، وإنما يعود أيضاً إلى عدم استفادة مصر بشكل كاف من مذكرة التفاهم

الموقعة في ١٩٩٥/١٢/١٦ والخاصة بتحديد حصة للصادرات المصرية إلى تركيا من غزل القطن والمنسوجات قدرها (٤٨٥٠) طن غزل و ألف طن أقمشة. ومقابل ذلك يُتوقع مستقبلاً أن يسفر قرار مصر بالسماح باستيراد الملابس الجاهزة عن زيادة وارداتها منها من تركيا المتقدمة في هذه الصناعة والقادرة على تصديرها بأسعار رخيصة تنافسية.

آفاق تطور العلاقات التجارية بين مصر وتركيا

لا يزال حجم هذه العلاقات محدوداً بما لا يتفق والإمكانات المتاحة لتطويرها والتي تفوق في ثقلها وأهميتها ما يواجه ذلك من عقبات من قبيل تشابه منتجات كلا البلدين مثل الملابس الجاهزة والسيراميك والمواد الغذائية وعدم وجود خطوط ملاحية بحرية منتظمة، والعقبة الأخيرة لا تخفف كثيراً من حدتها رحلات الطيران الأسبوعية العشر المنظمة مناصفة من جانب الشركة المصرية والخطوط الجوية التركية.

ورغم عدم وصول حجم التجارة بين البلدين في نهاية ١٩٩٧ إلى الحجم المستهدف والمقدر بملياري دولار سنويا طبقا للاتفاقية التجارية والبروتوكول التجاري المبرمين في ١٩٩٦/١٠/٤، إلا أنه يُتوقع في فترة مقبلة تتراوح بين ٥-١٠ سنوات الوصول إلى هذا الحجم أو ما يفوقه، وذلك في ضوء أكثر من اعتبار. فإضافة إلى الأثر الإيجابي المتوقع لتنفيذ اتفاق الغاز الطبيعي، تشمل هذه الاعتبارات(٩):

١- اهتمام البلدين بتوفير ما يلزم لبلوغ هذا الهدف من آليات من قبيل تنشيط اللجنة الاقتصادية المشتركة، ومشاركة كل من البلدين بشكل مستمر وفعال في المعارض والأسواق الصناعية والتجارية لدى الآخر، وتطوير خط النقل البحري المباشر بين البلدين، وتفعيل اتصالات المصدرين ورجال الأعمال في البلدين. ويُلاحظ اهتمام البلدين مؤخراً بتنشيط دور مجلس رجال الأعمال المصري - التركي ليواكب التطلعات الرامية إلى زيادة التبادل التجاري والتعاون الاستثماري والاقتصادي عموماً بين البلدين. ففي الفترة ٢٠-٢٣ مارس ١٩٩٧ زار مصر وفد ضم (٢٢) من رجال الأعمال الأتراك لإجراء اتصالات مع نظرائهم المصريين بغرض تطوير التجارة بين

البلدين خاصة في المنتجات النسيجية ومنتجات وآلات صناعة الأحذية وتدعيم العلاقات بين القطاع الخاص في البلدين(١٠). ولنفس الغرض، وأغراض أخرى، زار تركيا في يوليو ١٩٩٧ وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين حيث شاركوا في اجتماع الدورة الرابعة لهذا المجلس في "استانبول" في الفترة ٦-٨ يوليو ١٩٩٧(١١).

٢- توافر الإرادة السياسية على أعلى مستوى في البلدين لدعم العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية، وعدم تأثر اهتمام الجانبين بتطوير هذه العلاقات بما يثور بينهما من "خلافات" في وجهات النظر بشأن بعض القضايا الإقليمية كالدور التركي المتزايد في شمال العراق وتطور العلاقات التركية- الإسرائيلية. وقد ظهر ذلك مؤخراً إبان زيارة وزير خارجية تركيا "إسماعيل جيم" واجتماعه مع نظيره المصري "عمرو موسى" في ١٩٩٨/٣/٢١. فرغم تأكيد الأخير في ١٩٩٨/٣/٢٣ "أن الرأي العام العربي لا يؤيد التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي الذي يسميه الإسرائيليون تحالفا استراتيجيا"، وإشارته إلى "الرفض العربي للأعمال العسكرية التركية بشمال العراق ومبادرة تركيا الجديدة التي أطلقت عليها اسم منتدى الحوار – وتضم تركيا والأردن وجيران العراق – وما أثارته هذه المبادرة من قلق كبير خاصة بعد قيام التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل"(١٢)، وتأكيده في ١٩٩٨/٣/٢١ "أن المبادرات والترتيبات الإقليمية بالمنطقة يجب أن تأخذ في اعتبارها المشاعر والعوامل التي تحدد أو تشكل الوضع الحالي"، إلا أنه أكد في نفس اليوم "أنه تم الاتفاق على المستوى الثنائي على دعم العلاقات الثنائية بين البلدين عبر وضع نظام للتشاور والتنسيق بينهما على مستوى كبار المسئولين ونواب وزيري خارجية البلدين، على أن يجتمعوا مرتين في السنة، ويتم اللقاء بين وزيري الخارجية مرة كل عام حتى يتسنى بحث الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية والقضايا المشتركة لتحاشى أى سوء فهم بين البلدين وإزالة أى تفسير خاطئ لأي من الأفكار والمبادرات التي تُطرح، كما تم الاتفاق على تنشيط الاتفاقيات التي يجرى بحثها بين البلدين والهادفة إلى توثيق العلاقات بصورة أكبر، وأن هناك ارتياحا مصريا – تركياً لزيادة حجم التجارة بين البلدين خلال الشهور الأحد عشر الماضية إلى

(٦٠٠) مليون دولار، وأن هناك توجهاً نحو زيادة حجم التبادل والتعاون الاقتصادي"[١٣].

٣- نظرة كل من البلدين إلى الآخر كشريك تجارى واقتصادي مهم للتعامل مع أسواق بلدان أخرى. وتثور في هذا الخصوص أهمية تركيا لمصر في التعامل مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز المرتبطة بتركيا عبر شبكة متنوعة من العلاقات التاريخية والثقافية والاقتصادية، وكذا أهمية مصر لتركيا في التعامل مع الأسواق الأفريقية. وكان الرئيس "دميريل" قد ذكر في ١٩٩٤/٥/٦ "إن مصر هي بوابة البلاد العربية وأفريقيا، وتركيا هى بوابة الجمهوريات الإسلامية الآسيوية التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتوجد بها إمكانات ضخمة للعمل المشترك بين مصر وتركيا سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، والفرصة الآن متاحة أمام البلدين للتعاون والعمل في هذه الجمهوريات"[١٤].

ويطرح الجانبان المصري والتركي أكثر من اقتراح لتحقيق هذا التعاون. فرئيس الوزراء التركي السابق "أربكان" اقترح إبان اجتماع اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين في "القاهرة" في ١٩٩٦/١٠/٣ إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية في ميناء "الاسكندرونة" لتشجيع تصديرها إلى دول آسيا الوسطى[١٥]. وكان هذا التعاون، وكذا التعاون بين البلدين في مشروعات مشتركة في دول أخرى كالدول الأفريقية وغيرها، محل اهتمام اجتماعات الدورة الرابعة لمجلس رجال الأعمال المصري - التركي في "استانبول" في ٦-٨ يوليو ١٩٩٧ والتي "تضمنت مناقشات مستفيضة عن إمكانات التعاون في تنمية التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين الدولتين، والإفادة من توافر الإمكانيات والخبرات في مجال التشييد والبناء في تحقيق تعاون أكبر بالتشاور والتنسيق بين الشركات المصرية والتركية خاصة في تنفيذ بعض أعمال المقاولات في دول ثالثة"[١٦].

وفي نفس السياق ذكر وزير التجارة المصري لدى افتتاحه اجتماعات الدورة الخامسة لهذا المجلس في القاهرة في ١٩٩٨/٥/٦ "أن مصر ستوقع

خلال أسابيع قليلة اتفاقية لانضمامها إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا)، ويمكنها أن تُعتبر بوابة للشركات التركية للدخول إلى أفريقيا والشرق الأوسط"، مؤكدا "أهمية تنشيط التعاون بين مصر وتركيا للتجارة والاستثمار والتصدير لدول ثالثة"، مضيفا "أنه تم الاتفاق على مناقشة تأسيس منطقة تجارة حرة مع تركيا". وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين "أهمية التعاون في مجالات السياحة والمقاولات وإمكانات مصر كمدخل للسوق الأفريقية والشرق الأوسط، وإمكانات تركيا كمدخل لدول الكومنولث"(١٧).

ومن الممكن الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين بخصوص هذا الاعتبار الأخير المدعم لاحتمالات تطور العلاقات التجارية التركية – المصرية في المستقبل المنظور، وهما:

١- أن التعاون المقترح بين البلدين في مشروعات مشتركة في الجمهوريات الإسلامية سيعزز كثيراً مكانة تركيا باعتبارها "بوابة التعامل" بين المنطقة العربية وهذه الجمهوريات التي تُوصف في المصادر التركية الرسمية "بالجمهوريات التركية"، كما أن المصالح الاقتصادية المشتركة المتوقع تحقيقها في إطار هذا التعاون – وكذا التعاون في الأسواق الأفريقية – سوف تدعم العلاقات السياسية بين البلدين بما يتيح لتركيا الإفادة من مكانة مصر السياسية سواء في إطار الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي في "تهدئة" أو تخفيف حدة الانتقادات العربية والإسلامية لبعض سياسات تركيا ومواقفها كتلك المتعلقة بالتعاون/التحالف العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل وعملياتها العسكرية في شمال العراق وموقفها الرافض لتسوية مشكلة مياه الفرات وتأزيم العلاقات مع سوريا.

جدير بالذكر أن التعاون المصري – التركي في الجمهوريات الإسلامية يحظى بمساندة عدة أوساط مصرية حكومية وغير حكومية – من رجال الأعمال المصريين وغيرهم – من منظور اقتصادي "نفعي" بحت باعتبار "أن الدخول في علاقات مع تركيا يتيح لمصر الدخول إلى أسواق دول آسيا

الوسطى، إلى جانب شق قناة مستقلة للتعامل الاقتصادي والاتصالات مع هذه الدول المستعدة لشراء المنتجات المصرية"[١٨].

٢- أن تركيا لا تحتاج حقيقة إلى مصر "كبوابة للتعامل" مع الدول العربية حالياً أو مستقبلاً، ذلك أن حجم العلاقات التجارية والاقتصادية عموماً بين تركيا وهذه الدول يفوق كثيراً حجم العلاقات المصرية - العربية[١٩]. بيد أن الأمر يختلف في حالة التعامل مع الدول الأفريقية (غير العربية) التي ما يزال حجم التجارة والتعاون الاقتصادي بينها وبين تركيا محدوداً. وبالتالي فإن انضمام مصر إلى منظمة "الكوميسا" في ١٩٩٨/٦/٢٩ قد يفتح الباب مستقبلاً أمام مشروعات مشتركة تركية - مصرية في الدول الأفريقية، حيث تضم دول المنظمة العشرين - بعد انضمام مصر - نحو (٣٥٠) مليون نسمة، أي ما يعادل نصف سكان القارة الأفريقية، ويصل إجمالي تجارتها الخارجية مع دول العالم إلى حوالي (٤٤) مليار دولار سنوياً، ويبلغ حجم التجارة البينية لمصر والدول الأعضاء أكثر من (٢٠٠) مليون دولار سنوياً قابلة للزيادة، وتقدم مصر تكنولوجياً وصناعياً مقارنة بأكثرية هذه الدول يتيح فرصاً ضخمة للاستثمار المشترك في شتى المجالات، كما أن المنظمة التي نجحت بالفعل حتى منتصف ١٩٩٨ في خفض التعريفات الجمركية بين دولها بنسبة (٨٠%) تستهدف الوصول في نهاية ٢٠٠٠ إلى إقامة سوق مشتركة تتحقق فيها حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والعمالة والأفراد، ويعني ذلك أن أى منتج مصري سوف يُصدر إلى أي دولة عضو دون رسوم جمركية، وأن أي مستثمر مصري سيكون بمقدوره إقامة أي مشروع سواء كان مصرياً أو مشتركاً - مع تركيا أو غيرها - في أي من هذه الدول بالحصول على إعفاءات وامتيازات عديدة[٢٠].

ثانياً: التعاون المصري التركي في مجالات الطاقة

يغطي هذا التعاون قطاعات النفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية، ويتم في بعضها على أساس ثنائي، وفي بعضها الآخر في إطار متعدد

الأطراف. ويساعد على قيام وتطور هذا التعاون سـواء في مشروعات ومعاملات قائمة بالفعل أو متفق عليها أو محتملة، اختلاف وضـع ميزان الطاقة في البلدين، ولا سيما بصدد هذه القطاعات الثلاثة، حيث يتفقان في تمتعهما بفائض في الكهرباء، ويختلفان في قطاعي النفط والغاز وتعاني فيهما تركيا من عجز يقابله فائض لدى مصر.

١- التعاون بين مصر وتركيا في قطاع النفط

إضافة إلى استيراد تركيا للنفط ومنتجاته من مصر، يتعاون البلدان في مجال اكتشاف واستخراج النفط. ففي ١٩٩٤/١١/٦ تم افتتاح حقل "غـرب قارون" بالصحراء الغربية واكتشفته الشركة التركية العالمية للبترول "تيبـك" وتقوم بتشغيله وتنميته الشركة المصرية - التركية للبترول "اتبكو"، والأخيرة شركة مشتركة بين هيئة البترول المصرية وشركة "تيبك" التركية التي تبلـغ استثماراتها في هذا الحقل (٢٥) مليون دولار. ويُتوقع زيادة إنتاج هذا الحقل من (٢٠٠٠) برميل يومياً حالياً إلى (٤) آلاف برميل يومياً.

وقد تأسست "اتبكو" كشركة مشتركة في ١٩٩٣/٩/٢٦ بمقتضى اتفاقية مبرمة في إطار القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٥ والمعدل بالقانون رقـم (٢١) لسنة ١٩٨٩ والتنازل الصادر لصالح شركة "تيبك" التركية في يوليـو ١٩٩١ من جانب شركة "أموكو" الأمريكية التي كانت تتعاون مع "تيبك" في منطقـة "غرب قارون" منذ نوفمبر ١٩٩٠.

وإضافة إلى هذا الحقل، تقوم "تيبك" المملوكة لمؤسسة البترول التركيـة الحكومية بالتنقيب عن النفط في منطقتين أخريين في مصر، وهمـا منطقـة غرب الواحات البحرية ومساحتها (٢٨) ألف كيلو متر مربـع بـالصحراء الغربية ومنطقة "غرب جبل الزيت" ومساحتها (٧٤٠) كيلـو متر مربـع بالصحراء الشرقية[٢١].

٢- اتفاقية الغاز الطبيعي بين مصر وتركيا

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في "القاهرة" في ١٩٩٦/١١/١٣ بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة "بوتاشـي BOTASI" التركيـة وشـركة

"أموكو" AMOCO الأمريكية، وتنص على تصديــــر (١٠) مليـــارات م٣ سنوياً من الغاز الطبيعي المصري المسال والمنتج من حقـــول دلتـــا النيـــل (احتياطياتها المؤكدة ٧ ترليون قدم كعب) إلى تركيا ابتداء من عـــام ٢٠١٠ عبر خط أنابيب سيتم إنشاؤه تحت البحر المتوسط من مصـــر إلـــى ميناء "الاسكندرونة" جنوب تركيا.

ويتكلف المشروع (٤) مليارات دولار نصفها بتمويل أمريكي، والآخـــر بتمويل إيطالي- مصري عبر مشاركة شركة "اينال" الإيطالية في المشـروع. وتم التوقيع في ١٩٩٧/٨/٢٤ على اتفاق بين الشركتين المصرية والأمريكية لإقامة محطة/ مصنع غرب "بورسعيد" بتكلفة قدرهـــا (١,٢) مليـــار دولار لتجميع ومعالجة وإسالة الغاز الذي سيتم تصديره بحرا إلى تركيـــا، وكـــانت الشركتان قد اختارتا هذا الموقع لإقامة المحطة في ١٩٩٧/٥/٩ لقربه مـــن مناطق الإنتاج وسهولة التصدير. واتفقت الشركات الثلاث المصرية والتركية والأمريكية في ١٩٩٧/٧/١٤ على اختيار مصرف "ســـيتى بنـــك" ليكـــون المستشار المالي للمشروع، وذلك في مواكبة استمرار المباحثات بينها بشـــأن تفصيلات مبيعات هذا الغاز لتركيا[٢٢].

ويلاحظ في هذا السياق ما يلي:

١- أن هذا المشروع اتفق عليه بعد تعذر تنفيذ ما يُسمى "بأنبوب السلام" لنقل وتصدير الغاز الطبيعي المصري عبر غزة إلى إسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا بسبب جمود عملية السلام. وذكر في هذا الخصوص رئيس "أموكـــو للزيت مصر" في ١٩٩٧/١٢/١[٢٣]:

"إن شركة مصر لنقل الغاز تأسست عام ١٩٩٤ كشركة مشتركة بيـــن هيئة البترول المصرية وأموكو للزيت لتتولى أساساً إنشاء خط أنابيب لنقـــل الغاز من مصر إلى إسرائيل. ولكن مشروع تصدير الغـــاز إلـــى الأســـواق القريبة في المنطقة وبالدرجة الأولى إلى إسرائيل لا يحرز تقدماً في الوقـــت الراهن بسبب الصعوبات التي يمر بها الموقف السياسي. ونتيجة لهذا تم حـــل الشركة، بما أن الغرض الأصلي من إنشائها لم يتحقق".

٢- أن اهتمام الجانبين المصري والتركي بتنفيذ هذا المشروع تجلى مؤخراً في بحثه خلال زيارة وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي "للقاهرة" في نهاية يونيو ١٩٩٨، وكذا خلال زيارة مساعد وزير الخارجية المصري "فتحي الشاذلي" لتركيا في ١٩٩٨/٦/٢٦[٢٤]. وينبع هذا الاهتمام من إدراك الجانبين لأهمية المشروع في تحقيق مصالحهما المشتركة، حيث يُتوقع أن يؤدى تنفيذه إلى:[٢٥]

(أ) زيادة صادرات مصر إلى تركيا، وبالتالي زيادة حجم التجارة بين البلدين بما قد يتجاوز الحجم المستهدف (٢) مليار دولار سنوياً بموجب الاتفاق والبروتوكول التجاريين الموقع عليهما في "القاهرة" في ١٩٩٦/١٠/٤.

(ب) مساعدة تركيا في تنويع مصادر إمدادها بالطاقة التي يزداد الطلب المحلى عليها بنسبة تتراوح بين ١١-١٢% سنوياً، وذلك عن طريق زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي والمتوقع - طبقاً لتقدير وزارة الطاقة التركية - زيادة الطلب عليه إلى ما يتراوح بين ٣٠-٣٥ مليار م٣ سنويا عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٨ مليارات عام ١٩٩٦. ومن ناحية أخرى سيكون من شأن هذا المشروع، وغيره من المشروعات كتلك القائمة بين تركيا وكل من الجزائر وقطر والعراق وإيران وبعض الجمهوريات الآسيوية، تحقيق طموحات وتطلعات تركيا بالتحول مستقبلاً إلى مركز عالمي لنقل وتصدير الغاز - والنفط - عبر موانيها على البحر المتوسط.

٣- التعاون بين مصر وتركيا في قطاع الكهرباء

يتم هذا التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. فعلى الصعيد الأول أسفرت مباحثات وزير الكهرباء والطاقة المصري ووزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي في "القاهرة" في ١٩٩٨/٦/٢٢ عن التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين في مجالات الكهرباء والطاقة من الخبراء والفنيين تجتمع مرتين في العام بالتبادل بين البلدين للتعاون في مجال الخصخصة ومشروعات المقاولات والتصنيع لمعدات الكهرباء وتبادل

الخبرات والاستفادة من خبرة تركيا في مجال تسعير الكهرباء، كما استعرض الجانبان خلال هذه المباحثات المشروعات المشتركة التي يسهم في تنفيذها الجانب التركي ومنها مشروعات مد الشبكة الكهربائية الموحدة للجمهورية لمناطق سيناء وجنوب الصعيد والبحر الأحمر[٢٦].

أما على الصعيد متعدد الأطراف فيجرى هذا التعاون في نطاق مشروع ربط شبكات الكهرباء بين تركيا ومصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان، ويُلاحظ بشأنه ما يلي:[٢٧]

١- أن تركيا اقترحت تنفيذ هذا المشروع في نهاية الثمانينيات، في مواكبة دعوتها لتزويد سوريا والأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي بفائض مياه نهري "سيهان" و "جيهان" في إطار مشروع "مياه السلام". واستضافت "أنقرة" في ١٦-١٧ يناير ١٩٨٩ الجولة الأولى من مباحثات وزراء الدول المعنية بمشروع الربط الكهربائي، وانعقدت الجولة السادسة "بالقاهرة" في مايو ١٩٩٤، وتلتها جولة أخرى "بدمشق" في أكتوبر ١٩٩٤، وانضم لبنان إليه عام ١٩٩٦ لدى مشاركته في اجتماع المجلس الوزاري لدول المشروع في "دمشق" في ٦-٧ نوفمبر ١٩٩٦.

٢- أن المشروع يتكلف حوالي (١,٢) مليار دولار يساهم في تغطيتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية، وتوفر البلدان المعنية التمويل الباقي غير المشمول بالقروض. وتوقع وزير الكهرباء المصري في ١٩٩٨/٦/٢٢ أن يغطى المشروع تكلفته خلال عامين من بدء تبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الست[٢٨].

٣- أن المرحلة الأولى للمشروع تتضمن ربط الشبكتين المصرية والأردنية قبل نهاية ١٩٩٧ بواسطة كابل بحري على جهد (٤٠٠) كيلو فولت بطول (١٣) كم وعلى عمق (٨٥٠) متراً عبر خليج العقبة، وربط الشبكتين السورية والأردنية بواسطة خط هوائي على جهد (٤٠٠) كيلو فولت بطول (٢١٠) كم، وربط الشبكتين السورية واللبنانية، وربط شبكات البلدان العربية الثلاثة الأخيرة بتركيا قبل نهاية ١٩٩٨. أما المرحلة الثانية فتبدأ عام ٢٠٠٦ وتتضمن ربط الشبكتين السورية والعراقية بطول (١٦٥) كم، وربط

الشبكتين العراقية والتركية بطول (١٢٩) كم بنفس الجهود ابتداء من "بغداد" حتى "زاخو" على الحدود ثم تصل الشبكة المشتركة إلى "أنقرة" وتلتقي بالخط المصري قرب "استانبول".

٤- أن العمل يجرى قدماً في تنفيذ هذا المشروع، ومن أهم تطورات ذلك ما يلي:

(أ) الانتهاء في أغسطس ١٩٩٧ من مشروع ربط الشبكتين المصرية والأردنية لتصبح الشبكة المشتركة جاهزة للتشغيل في يناير ١٩٩٨. وتكلف المشروع (٢٥٠) مليون دولار، منها (٨٠) مليوناً تكلفة الكابل البحرى، وساهم في تمويلها الصندوق العربي للإنماء. وبغوض بحث تفاصيل تشغيل هذه الشبكة، التقى وزيرا الكهرباء المصري والأردني في القاهرة في ١٩٩٧/٩/٢١ وفي ١٩٩٨/١/٢١، وصرح الوزير المصري إثر الاجتماع الأخير أن الأردن استكمل شبكة الربط إلى سوريا لتقوم الأخيرة بدورها في استكمالها إلى "استانبول" في أواخر ١٩٩٨[٢٩].

(ب) اجتماع اللجنة المشتركة لدول المشروع الست في "أنقرة" في أبريل ١٩٩٧ لبحث الخطوات التنفيذية للمشروع واستكمال مرحلته الأولى قبل نهاية ١٩٩٨.

(جـ) عقد اجتماع بين وزيري الكهرباء المصري والسوري في "القاهرة" في ١٩٩٧/٦/٣، وأشار بعده الأول إلى أنه سيتم في منتصف ١٩٩٨ الانتهاء من تنفيذ الربط الكهربائي بين مصر وسوريا عبر الأردن، بينما ذكر الثاني أن العمل يجرى حالياً في سوريا لتنفيذ المشروع على (٤) مراحل بتكلفة قدرها (٢٠٠) مليون دولار يمولها الصندوق العربي للإنماء وأن الأولوية في التنفيذ ستكون للمرحلة الأولى لربط شبكات البلدان العربية الثلاثة وأن المراحل الأخرى ستتضمن ربط الشبكة السورية بكل من الشبكتين اللبنانية والتركية قبل نهاية ١٩٩٨.

(د) إعلان وزير الكهرباء المصري في ١٩٩٧/١٢/٩ عن بدء أعمال ورش عمل تستمر كل منها أسبوعاً بمشاركة خبراء فرنسيين ودوليين لتأهيل خبراء مصر والأردن وسوريا وتركيا على عمليات تشغيل وصيانة شبكات الربط الكهربائي لدول المشرق والمغرب العرب وأوروبا قبل بدء عمليات التشغيل الاقتصادي والتجاري والفني لهذه الشبكات[٣٠].

(هـ) إجراء مباحثات بين وزيري الكهرباء والطاقة المصري والتركي "بالقاهرة" في ١٩٩٨/٦/٢٢ لبحث مشروع الربط الكهربائي السداسي وتطوراته، وأعلن الأول إثرها أن الربط الكهربائي بين دول المشرق والمغرب العربي وتركيا سيكون جاهزاً للتشغيل في الربع الأول من عام ١٩٩٩، مشيراً إلى أن الربط مع دول أوروبا سيتم عبر شبكات تركيا وأسبانيا[٣١].

٥- أن مشروع الربط السداسي قد تنضم إليه مستقبلاً بلدان أخرى عربية وغير عربية. ومن هذه البلدان، بلدان مجلس التعاون الخليجي والتي كانت مصادر تركية قد أشارت في أبريل ١٩٨٩ إلى احتمال انضمام السعودية والكويت والإمارات العربية إلى المشروع[٣٢]، كما ذكر وزير الكهرباء المصري في ١٩٩٨/١/٢١ أنه بعد موافقة دول مجلس التعاون الخليجي على تنفيذ الربط الكهربائي بينها سيضم مشروع الربط الكهربائي (١٢) دولة تشمل هذه الدول الخليجية ودول مشروع الربط السداسي[٣٣]. ويُخطط أيضاً، طبقاً لمباحثات وزيري الكهرباء والطاقة المصري والتركي "بالقاهرة" في يونيو ١٩٩٨، لإتمام الربط الكهربائي بين الدول الست ودول المغرب العربي من خلال ثلاثة محاور في الشرق عن طريق تركيا (المرتبطة بالشبكة الأوروبية الموحدة عبر اليونان) بعد استكمال الربط بين سوريا وتركيا، وفي الغرب من المغرب إلى أسبانيا عبر كابل بحري تم الانتهاء منه ووُضع تحت التشغيل الفعلي - ويُستكمل حالياً دراسة مشروع الربط بين مصر والمغرب ومن الأخيرة إلى أسبانيا والاستعداد للتشغيل النهائي لمشروع الربط بين مصر وليبيا، وفي الوسط يتم دراسة أفضل

البدائل للربط مع أوروبا عن طريق إيطاليا وإحدى الدول العربية في شمال أفريقيا[٣٤]. ويُتوقع أيضاً اتساع نطاق الربط في إطار المشروع باتجاه الجمهوريات الآسيوية الإسلامية، حيث أعلن وزير الكهرباء المصري في ١٩٩٧/٧/١ أن تركيا عقدت اتفاقاً لمد الشبكة الكهربائية العربية إلى هذه الجمهوريات[٣٥].

٦- أن المشروع القائم على تبادل الطاقة الكهربائية بين دوله لاختلاف أوقات وصول استهلاكها فيها إلى "الذروة"، يضم حالياً ست دول مختلفة من حيث إنتاجها واستهلاكها من هذه الطاقة ونصيب الأخيرة من إجمالي استهلاك الطاقة، وذلك على النحو المبين بجدول [٢]. ويتضح من هذا الجدول أن أفضل هذه الدول حظاً في هذا الخصوص هي تركيا، وبدرجة ما مصر التي بلغت نسبة الفائض من إجمالي إنتاجها (٢٩,٢٥%) في يناير ١٩٩٥ و (١٧,٥%) في نفس الشهر من عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. أما تركيا فبلغ فائضها من الطاقة الكهربائية ما يعادل مليوني طن من مكافئات النفط عام ١٩٩٥ على النحو المبين بنفس الجدول، ويُتوقع في السنوات القليلة المقبلة زيادة هذا الفائض بالنظر إلى:

(أ) زيادة إنتاج تركيا من الكهرباء بفضل (١٧) محطة للطاقة الكهرومائية يتم تشييدها ضمن السدود التركية على الفرات ودجلة في إطار مشروع "جاب" المتوقع استكماله قبل عام ٢٠٠٢، مما سيؤدى إلى زيادة هذا الإنتاج بحوالي (٢٧,٧٣٨) مليون كيلو وات/ ساعة من الكهرباء سنويا[٣٦].

(ب) إعلان تركيا في ديسمبر ١٩٩٦ مناقصة لإقامة محطة نووية للطاقة الكهربائية قرب ميناء "مرسين" بتكلفة قدرها (١.٥) مليار دولار، وستنتج لدى اكتمالها عام ٢٠٠٥ ما لا يقل عن (١٤٠٠) ميجا وات/ساعة من الكهرباء[٣٧].

٧- أن ما نالته تركيا من ردود فعل إيجابية إزاء مشروع الربط الكهربائي، على خلاف مشروع مياه السلام، وكذا التقدم الجاري في تنفيذ الأول وفقاً للبرامج الزمنية المقررة، أمران يمكن تفسيرهما في ضوء المزايا

المتبادلة والمتوازنة نسبياً التي سيحققها المشروع للجانبين التركي والعربي عموماً من ناحية، و "الطبيعة الاقتصادية البحتة" للمشروع من ناحية أخرى. فمن هذه المزايا[٣٨]:

(أ) إتاحة الفرصة للبلدان ذات الفائض، أي تركيا ومصر، للحصول على عائدات من بيع وتصدير فائضها الكهربائي إلى بلدان المشروع ذات العجز.

(ب) تأمين مصدر بديل للطاقة في حالة حدوث أعطال تؤدى إلى انقطاع التيار الكهربائي، وكذلك في حالة عدم قدرة محطات توليد الكهرباء على تأمين الحاجة القصوى للاستهلاك المحلى. ففي مثل هذه الحالات تنجم خسائر كبيرة للمؤسسات الصناعية والتجارية وللمستهلك العادي تتجاوز تكلفة إنتاج الكهرباء ذاتها، حيث تُقدر الخسارة الناشئة عن هذه الأعطال بدولار واحد لكل كيلو وات/ساعة مقابل (٧) سنتات لتوليد (١) كيلو وات/ساعة من الكهرباء، مما يعنى أن تكلفة استيراد الكهرباء قد تكون أقل من تكلفة إنتاجها محلياً.

(جـ) التوفير في تكاليف تجهيز وصيانة محطات الطاقة الاحتياطية. ذلك أن الاختلاف بين البلدان المعنية بالمشروع في الأوقات الاستثنائية لوصول حجم الحاجة والطلب على الكهرباء إلى الحد الأقصى يتيح للطرف الأقل حاجة تأمين الحاجة القصوى للطرف الآخر خلال هذه الأوقات بتكلفة أدنى من تكلفة تشغيل المحطات الاحتياطية، والأخيرة أعلى تكلفة في تشغيلها مقارنة بالمحطات العادية الكبيرة.

أما طبيعة المشروع "الاقتصادية الخالصة" فتعنى محدودية أو حتى غياب مخاطره السياسية والأمنية على عكس مشروع مياه السلام. فمشروع الربط الكهربائي محكوم في التحليل الأخير باعتبارات السوق، وبافتراض - عند اكتمال المشروع - انسحاب طرف منه (تركيا مثلا) سيكون لدى البلدان الأخرى (العربية) فرصة اللجوء إلى خيارات وبدائل أخرى لسيد احتياجاتها من الكهرباء بتكلفة قد لا تزيد كثيراً عما تدفعه في إطار المشروع، كما أن البلد المنسحب المتمتع بفائض سيتمكن على الأرجح من تصديره إلى بلدان

أخرى بأسعار "معقولة" لا تقل عما يحصل عليه في نطاق المشروع، ولن تكون الخيارات بمثل هذه السهولة واليسر – وتحديداً من وجهة نظر البلدان ذات العجز – في حالة تعلق الأمر بتعاون إقليمي في مجال المياه يضم تركيا (دولة الفائض المائي الوحيد في المنطقة).

ثالثاً: التعاون الصناعي بين مصر وتركيا

يشكل هذا التعاون بنداً مهماً من بنود اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والتي طُرح في إطارها العديد من المشروعات الصناعية المشتركة نُفذ بعضها وما يزال بعضها الآخر قيد البحث. وعلى سبيل المثال تضمن بروتوكول الدورة الرابعة للجنة المشتركة المنعقدة بالقاهرة في الفترة ١٠-١١ فبراير ١٩٨٨:(٣٩)

"الموافقة على إنشاء شركة استثمارية قابضة مصرية – تركية لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية المشتركة، ودعم التعاون والتكامل بين الصناعات المصرية والتركية خصوصاً الصناعات الإلكترونية والصناعات الهندسية والمشروعات المغذية لصناعة السيارات ومعدات صناعة الأسمنت وسكر البنجر وإنتاج السلع الرأسمالية الخاصة بالصناعات الثقيلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مصنع للأسمنت في مصر طاقته الإنتاجية مليون طن سنوياً، وإنتاج عازلات البورسالين الكهربائية وغيرها من المعدات الكهربائية في مصر، وإقامة مشروعات مشتركة لإنتاج الإطارات واستغلال مناجم فوسفات أبوطرطور في مصر وإنتاج الأمونيا والميثانول ومنتجات الألمونيوم والحديد الإسفنجي والأسمنت".

ويُلاحظ أن التعاون الصناعي بين البلدين ما يزال دون الإمكانات الكبيرة الكامنة لديهما، وذلك بالرغم من المشروعات المشار إليها وكذا:(٤٠)

١- التعاون القائم منذ عام ١٩٩٢/٩١ بين شركتي "توفاش" TOFAS التركية و "النصر" المصرية لإنتاج – تجميع وتسويق سيارات "دوغان" و "شاهين" في السوق المصرية.

٢- قيام شركة "مصر لتجارة السيارات" منذ ١٩٩٤ بعرض وتسويق حافلات "مرسيدس" تركية الصنع في مصر. وهذا المشروع كسابقه، وبالنظر إلى اعتمادهما على الاستيراد، يفسران الارتفاع النسبي في أهمية السيارات والحافلات وقطع غيارها ضمن الواردات المصرية من تركيا في الأعوام القليلة الماضية، حيث بلغت نسبتها (١٧,٦٢%) من إجمالي هذه الواردات عام ١٩٩٢ على النحو المبين بجدول [١-٤].

٣- مشروعات صناعية أخرى مشتركة صغيرة النطاق قائمة منذ سنوات بين البلدين، كالتعاون بين شركة "كفر الزيات للمبيدات والكيماويات" وإحدى المؤسسات الصناعية التركية في مجال تدريب مهندسي الأولى على إنتاج سادس كلوريد البنزين، ومصنع لمؤسسة Yazar Pampa التركية "بالقاهرة" لتجميع وإنتاج مضخات الري، وقيام شركة Molino التركية بتحديث بعض المطاحن التابعة للهيئة العامة للمطاحن في مصر.

التعاون المصري - التركي في مجال التصنيع العسكري

رغم أن هذا التعاون غير قابل للمقارنة من حيث حجمه بالتعاون العسكري والاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، إلا أنه أقدم زمنيا - في ضوء البيانات المعلنة المتاحة - من توصل الأخيرتين في فبراير ١٩٩٦ إلى اتفاقهما العسكري والاستراتيجي الأول. ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي:

١- أن التعاون المصري - التركي في هذا المجال تبلور في ١٩٩١/٤/٢٤ باتفاق البلدين على شراء مصر (٤٦) طائرة F.16 منتجة في مصانع شركة "الصناعات الجوية التركية" قيمتها (١,٣) مليار دولار، ويتم تمويلها عن طريق القروض العسكرية الأمريكية لمصر، ويتم إنتاجها في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ بإضافة ثلاثة خطوط إنتاج جديدة إلى الخطين المستخدمين في مصانع هذه الشركة مما يوفر (٢٥٠) فرصة عمل جديدة في الأخيرة التي أنتجت (٦٥) طائرة من هذا الطراز حتى ذلك العام للقوات الجوية التركية من مجموع (١٦٠) طائرة اتفق على إنتاجها بموجب عقد أبرم عام ١٩٨٤ بين هذه الشركة وشركة "جنرال دينامكس" الأمريكية على أساس وصول نسبة المنتج التركي في هذه الطائرات إلى (٧٠%) بينما النسبة الباقية المشتملة على المحركات والمعدات الإلكترونية أمريكية المنشأ.

ورغم حدوث بعض المشكلات في تسليم هذه الطـائرات لمصـر فـي الموعد المحدد، وكونها أقل كفاءة من نفس الطـراز الـذي تحصـل عليـه إسرائيل مباشرة من الولايات المتحدة، إلا أن هذه الصفقة ذات أهمية خاصـة لكونها أول صفقة تبرمها تركيا لتصدير هذه الطائرات، كمـا أنـها - قبـل إعلان الاتفاق العسكري والاستراتيجي بيـن تركيـا وإسـرائيل - أشـارت احتمالات لدعم التعاون العسكري بين تركيا ومصر فـي مجـالات أخـرى وكذلك لتحول تركيا إلى دولة مصدرة للسلاح إلى دول عربية أخرى وخاصة دول الخليج التي وافقت ثلاث منها (السعودية والكويت والإمارات العربيـة) في يوليو ١٩٩١ على تقديم (٣,٥) مليار دولار لدعم مشروع إنتـاج هـذه الطائرات في تركيا[٤١].

٢- إن إبرام هذه الصفقة تبعه تبادل بعض الزيارات بين كبار المسئولين العسكريين فى البلدين، ومن ذلك زيارة رئيس الأركان العامة التركى لمصـر فى الفترة ١٥-١٨ ديسمبر ١٩٩٧ وتم خلالها الاتفاق على "بذل كافة الجهود لدعم التعاون العسكرى بين البلدين فى كافة المجالات وخاصة فـى مجـال تبادل الخبرات العسكرية"[٤٢].

٣- أن احتمالات حدوث تطور ملموس لهذا التعـاون فـى المسـتقبل المنظور تبدو "متواضعة" بالنظر إلى موقف مصر المتسم أساسا "بـالحذر" و "الترقب" إزاء تطورات التعاون/ التحالف التركى - الإسرائيلى واحتمـالات توسيعه بضم بلدان أخرى (عربية) إليه. رغم ذلك، يُتوقع استمرار حـرص مصر على هذا التعاون وتطويره فى "حدود معينة"، وذلـك باعتبـار هـذا التعاون أحد وسائل وقنوات الاتصال وتبادل الرأى مع تركيـا بشـأن هـذا التحالف ومخاطره على المنطقة العربية عموماً، كما أن هـذا التعـاون قـد يعكس رغبة مصر فى إقامة نوع من "العلاقات المتوازنة" نسبياً مع كل مـن تركيا واليونان وفى اقناع تركيا بأن التحركات المصريـة باتجـاه التعـاون العسكرى "المحدود" مع اليونان ليست وسيلة "للضغط" أو التأثير على الموقف التركى بشأن هذا التحالف[٤٣].

رابعاً: العلاقات المصرية – التركية فى مجالات اقتصادية أخرى

تتمثل المجالات الأساسية الأخرى لهذه العلاقات فى الاستثمارات والإنشاءات والسياحة.

١ – الاستثمارات الخاصة

بالرغم من عدم توفر بيانات محددة عن الاستثمارات التركية فى مصر، إلا أنه – فى ضوء البيانات المتاحة والواردة بجدول [٣] عن الاستثمارات المصرية فى تركيا – يمكن القول أن التعاون بين البلدين فى هذا المجال محدود. ففى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢ لم تتجاوز قيمة الاستثمارات المصرية فى تركيا (١,٣) مليون دولار بنسبة (٠,٠١٤%) من إجمالى الاستثمارات الأجنبية و (٠,٢٤٤%) من إجمالى الاستثمارات العربية فى تركيا.

وفى عام ١٩٩٥ بلغ حجم هذه الاستثمارات المصرية (١,٦) مليون دولار موزعة على أربعة مشروعات فردية معظمها فى العقارات، بينما بلغ حجم الاستثمارات التركية فى مصر (٤,٦) مليون دولار عبارة عن مساهمات فى ثلاث شركات[٤٤].

ولا يتسق هذا مع تزايد الاهتمام من جانب حكومتى ورجال أعمال البلدين بتشجيع وتطوير الاستثمارات والمشروعات المشتركة. ومن مؤشرات هذا الاهتمام:

١– نص بروتوكول الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية التركية – المصرية المشتركة المنعقدة "بالقاهرة" فى ١٠–١١ فبراير ١٩٨٨ على "الموافقة على إنشاء شركة استثمارية قابضة مصرية – تركية لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية المشتركة"[٤٥].

٢– اتفاق رئيسى وزراء البلدين خلال مباحثاتهما فى "أنقرة" فى ١٩٩٤/٧/١٨ على اعطاء فرصة كبيرة فى المرحلة القادمة لرجال الأعمال لتنفيذ المشروعات الاستثمارية فى البلدين. ونوقش أيضا فى تلك المباحثات

مشروع اتفاقية بين البلدين لتشجيع الاستثمار وتوفير التيسيرات اللازمة لدفع المشروعات المشتركة في هذا المجال[٤٦].

٣- إبرام اتفاقيات ثنائية بين البلدين خلال زيارة رئيسة الحكومة التركية "تانسو تشيللر" لمصر في نوفمبر ١٩٩٤ للتعاون بينهما في مجالات منع الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات والانشاء والتعمير لتمهيد الطريق أمام القطاع الخاص بكلا البلدين للقيام بالمشروعات. وكان بصحبة "تشيللر" في تلك الزيارة (٧٢) من كبار رجال الأعمال الأتراك الذين ناقشوا مع أقرانهم المصريين خطوات دفع المشروعات المشتركة في كل من البلدين[٤٧].

٤- بحث الجانبين خلال زيارة وزير الخارجية التركي لمصر ومباحثاته مع رئيس الوزراء المصري في ١٩٩٨/٣/٢٢ تطور تنفيذ اتفاقيات حماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي، كما اتفقا على تفعيل دور مجلس رجال الأعمال في البلدين[٤٨].

٥- تزايد الاتصالات بين رجال الأعمال في البلدين، لا سيما في إطار المجلس الذي يجمعهم ويهتم البلدان بتنشيط دوره ليصبح آلية فعالة لزيادة التبادل التجاري والتعاون الاستثماري بين البلدين. وكان بحث سبل دعم هذا التعاون محل اهتمام الدورة الرابعة للمجلس المنعقدة باستانبول في ٦-٨ يوليو ١٩٩٧[٤٩]، ودورته الخامسة "بالقاهرة" وافتتحها في ١٩٩٧/٥/٦ وزير التجارة المصري بكلمة ذكر فيها أنه بالرغم من تزايد حجم التجارة بين البلدين مازال حجم الاستثمار التركي في مصر محدوداً والمشروعات المشتركة قليلة، وأكد أهمية تنشيط التعاون بين البلدين في التجارة والاستثمار والتصدير لدول أخرى.. وفي نفس الدورة الأخيرة للمجلس وجه سفير تركيا بمصر الدعوة إلى رجال الأعمال الأتراك للاستثمار في مصر "كدولة مستقرة سياسيا واقتصاديا"، وأوضح رئيس الجانب التركي في المجلس أن رجال الأعمال الأتراك يحتاجون إلى معرفة السوق المصرية وإمكانات التعاون مع رجال الأعمال المصريين وأن المجلس وسيلة فعالة لتحقيق ذلك[٥٠].

٢- الإنشاءات والمقاولات

يتصف التعاون بين مصر وتركيا في هذا المجال بالمحدودية لاقتصاره علـــى نشاطات محدودة لشركات الإنشاءات والمقاولات التركية فى مصر. ففـــى يونيـــو ١٩٨٨ بلغت قيمة تعاقدات إحدى هذه الشركات فى مصر (١٦) مليون دولار بنسبة (٠,٠٩٥%) من مجموع تعاقدات هذه الشركات فى الدول العربية وعددهـــا (٢٩٦) شركة وقدرها (١٦,٨٩٧) مليار دولار، وبنسبة (٠,٠٩٣%) من إجمالى تعـــاقدات هذه الشركات فى دول العالم وعددها (٣١٥) شـــركة وقدرهـــا (١٧,٢٧٦) مليـــار دولار، وذلك على النحو المبين بجدول (٤-١).

ولا ينفى محدودية هذا التعاون ما يظهره جدول (٤-٢) من ارتفاع ملحوظ فى حصة مصر إلى (١٦%) من اجمالى عقود الصادرات التقنية التركية إلى الدول العربية فى الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠. فإضافة إلى خلو بيانات هذا الجـــدول مـــن أى إشارة إلى قيمة هذه الصادرات، يتسع نطاق الأخيرة بما يتجاوز خدمات الانشـــاءات والمقاولات، حيث يغطى الصادرات ذات الصلة بالتركيبات والانشاءات وتراخيـــص العمل والخدمات الاستشارية والفنية والاستثمار المباشر والسلع الرأسمالية.

وقد يشهد المستقبل تطوراً أكبر فى التعـــاون بيـــن البلديـــن فـــى مجـــال الانشاءادت، مع احتمال امتداد هذا التعاون إلى دول أخرى كالجمهوريات الآســـيوية الإسلامية والدول الأفريقية وبعض الدول العربية، وذلك فى حالة بلـــورة الأفكـــار المطروحة من الجانبين فى هذا الخصوص فى شكل مشروعات محددة. ويُلاحظ فى هذا السياق مايلى:

١- أن مجلس الأعمال المشترك ناقش فى دورته الرابعة "باستانبول" فـــى ٦-٨ يوليو ١٩٩٧ إمكانات التعاون بين البلدين فى مجـــالات المقـــاولات والســـياحة والتنسيق بين شركات البلدين فى تنفيذ بعض أعمال المقاولات فـــى دول أخـــرى، وعُقدت إبان هذه الدورة ندوة خاصة بالتعاون بين البلدين فى قطاع التشييد والبنـــاء. بيد أنه لم يُقدم أى مشروع محدد من الجانب التركى أو المصرى للتعاون فى هـــذا المجال أو فى مجال السياحة لدراسته تمهيداً لمناقشته فى الدورة الخامسة للمجلـــس "بالقاهرة" فى مايو ١٩٩٨، وبالتالى فإن ما طُرح من مناقشات اقتصر على "التعبير عن وجهات النظر بشأن إمكانات التعاون وتبادل الآراء"[٥١]. وربمـــا يبـــدو ذلـــك

متعارضاً مع ما ذكرته مصادر مصرية فى ١٩٩٧/٧/١٤ بشأن توصل الجانبين فى ختام الدورة الرابعة للمجلس إلى اتفاق على تأسيس شركة مشتركة للمقاولات للعمل فى دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول البحر الأسود والدول العربية والدول الأفريقية(٥٢).

٢- أن البدء فى تنفيذ الحكم الذاتى الفلسطينى واكبته توقعات "إيجابية" بوجود فرص كبيرة لتعاون مصر وتركيا فى مجال تعمير منطقة الحكم الذاتى والذى قُدرت كلفته خلال اجتماعات خبراء التشغيل العرب "بالقاهرة" فى ١٩٩٤/٥/٩ بحوالى (١١,٦) مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠ لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة لتنمية وتعمير الضفة الغربية وغزة فى قطاعات الانشاء والبنية الأساسية والمياه والزراعة والصناعة والطاقة(٥٣). جدير بالذكر أنه قبل يوم واحد من مباحثات الرئيسين "مبارك" و "دميريل" بالقاهرة فى ١٩٩٤/٥/٧، أشارت مصادر مصرية إلى أن من موضوعات هذه المباحثات "بحث تطور عملية السلام فى الشرق الأوسط على ضوء توقيع اتفاق تنفيذ إعلان المبادئ الفلسطينى – الإسرائيلى، وبحث التعاون بين البلدين فى المشاركة فى تعمير الأراضى المحتلة وتنميتها بعد البدء فى تنفيذ الحكم الذاتى"(٥٤). وفى ١٩٩٤/١١/٧، ذكرت "تشيللر" قبيل مغادرتها مصر "أن فرص وإمكانات التعاون الثنائى ستزيد خلال الفترة القادمة خاصة فى مجال البناء والتعمير"، وأكدت "اتفاق حكومتى مصر وتركيا على أهمية الإسهام فى إعادة بناء غزة"(٥٥).

ولاتعنى الملاحظة الأخيرة استبعاد احتمال المنافسة بين البلدين فى منطقة الحكم الذاتى فى مجال البناء والتعمير، حيث يتحرك كل منهما على حدة للحصول على نصيب من عقود مشروعات التعمير فى المنطقة. فإضافة إلى عدم توافر بيانات عن مشروعات مشتركة نفذتها أو تنفذها شركات البلدين فى المنطقة، يمكن الاشارة إلى تحركات تركية "منفردة" فى هذا الخصوص وتقابلها تحركات مصرية مماثلة. وكان من الملفت للنظر فى هذا الخصوص تصريحات "تشيللر" إبان زيارتها غزة فى ١٩٩٤/١١/٥، حيث أبدت استعداد تركيا للمساهمة فى المشروعات الاستثمارية بمنطقة الحكم الذاتى وخاصة فيما يتعلق بالإسكان والميناء والمطار(٥٦). ومن الوارد أيضا أن تكون تركيا قد قامت بتحركات أخرى على نفس الطريق عبر

اتصالاتها بالجانب الفلسطيني، لاسيما إبان زيارة الرئيس "عرفات" لتركيا فى فبراير ١٩٩٧ وزيارته اللاحقة لها فى ١٩٩٨/٧/٣١ ومباحثاته مع مسئوليها (دميريل – يلماز – أجاويد) وتركزت الأخيرة طبقا للبيانات الرسمية المعلنة على "عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية ومستقبل العلاقات بين تركيا والفلسطينيين والقضايا الاقليمية"[٥٧]، وزيارة وزير الخارجية التركى "إسماعيل جيم" بصحبة وفد من رجال الأعمال الأتراك لمنطقة الحكم الذاتى فى ١٩٩٨/٧/٨[٥٨]، فضلاً عن زيارة "مسعود يلماز" للمنطقة والقدس الشرقية فى ١٩٩٨/٩/٨ رغم الإعلان الرسمى عن اقتصار مباحثاته مع "عرفات" على "العقبات الإسرائيلية أمام المضى فى المسيرة السلمية والجهود التركية الممكن بذلها لإقناع الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ الاتفاقات الموقعة وافتتاح مركز ثقافى لتركيا فى القدس الشرقية"[٥٩].

٣- السياحة

للسياحة أهمية كبيرة نسبياً كمصدر للإيرادات لكل من مصر وتركيا. ورغم امتلاك مصر أكبر وأهم "مخزون عالمى من الآثار"، إلا أن صناعة السياحة التركية أكثر ازدهارا" وأعلى مرتبة مقارنة بمصر ضمن حركة السياحة العالمية. فكما يتبين من جدول (٥-١)، احتلت تركيا عام ١٩٩٧ المرتبة (١٩) ضمن أكثر دول العالم جذباً للسياح مقارنة بالمرتبة (٣٥) لمصر؛ وفى نفس العام حققت تركيا عائدات سياحية اقتربت من ضعف مثيلتها فى مصر لتستغل المرتبة (١٧) مقابل المرتبة (٢٦) لمصر ضمن أكبر الدول تحقيقاً لهذه العائدات فى العالم.

وتتصف العلاقات بين البلدين فى مجال السياحة بالسمات التالية:

١- اختلال الحركة السياحية بين البلدين لصالح تركيا بمعدل يصل إلى ١٠ : ١، طبقاً لتقدير وزارة السياحة المصرية فى يونيو ١٩٩٧[٦٠].

٢- احتلال مصر مكانة "متوسطة" ضمن حركة السياحة العربية إلى تركيا، ومكانة "متواضعة" ضمن حركة السياحة العالمية إلى الأخيرة. ففى الأشهر الخمسة الأولى لفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١ بلغت النسبة الأولى (٤,٥%) والثانية (٠,٤٩%)، وذلك على النحو المبين بجدول (٥-٢).

٣- تزايد اهتمام البلدين مؤخراً بدعم التعاون السياحى عبر قناتين أساسيتين. الأولى تتمثل فى اللجنة السياحية المشتركة التى تم فى ختام انعقاد دورتها الخامسة "باستانبول" فى ٢٥-٢٦ يونيو ١٩٩٧ توقيع بروتوكول لتنشيط الحركة السياحية بين البلدين والقيام بأنشطة تسويقية مشتركة لتشجيع السياحة من الدول الأخرى إلى البلدين(٦١).

أما القناة الثانية فتتمثل فى مجلس الأعمال المصرى – التركى الذى ناقش سبل دعم التعاون السياحى بين البلدين فى دورته الرابعة "باستانبول" فى يوليو ١٩٩٧، دون أن يقدم الجانبان أى مشروع محدد لهذا التعاون بغرض دراسته تمهيداً لمناقشته فى الدورة الخامسة، وإن كانا قد اتفقا على أن يكون هذا التعاون من موضوعات الأخيرة(٦٢). واتضح خلال الدورة الرابعة صعوبة الحصول على التمويل بالنسبة للشركات التركية للتعاون فى مجال الانشاءات السياحية والفنادق(٦٣). وجاءت أعمال الدورة الخامسة للمجلس "بالقاهرة" فى مايو ١٩٩٨ كامتداد لسابقتها بشأن التعاون السياحى، واقتصر الأمر على الدعوة إلى أهمية هذا التعاون(٦٤).

٤- امتداد التعاون السياحى بين البلدين إلى تعاونهما مع إسرائيل فى هذا المجال. ففى ١٩٩٤/٥/٦، وقبيل زيارته "للقاهرة"، أشاد الرئيس "دميريل" بأهمية التعاون بين مصر وتركيا فى مجال السياحة وبالاتفاقية المبرمة فى هذا المجال بين البلدين وإسرائيل(٦٥).

خامساً: العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية فى الإطار الإسلامى

تتم هذه العلاقات بالأساس فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى، وأضيفت إليها مؤخراً مجموعة "الثمانى للتنمية".

منظمة المؤتمر الإسلامى

تتمتع مصر وتركيا بأهمية معينة فى نطاق هذه المنظمة لكونهما من أكبر البلدان الإسلامية، وترأس تركيا منذ عام ١٩٨٤ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى

والتجارى بين الدول الإسلامية، وتستضيف "أنقرة" المركــز الإســلامى للأبحــاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية[٦٦]، كما أن تركيا ومصر عضوان نشطان فى البنك الإسلامى للتنمية التابع للمنظمة ومن الدول المؤسسة للبنك.

جدير بالذكر أن تركيا شاركت عام ١٩٧٥ فى رأس مال هذا البنك بحصــة مقدارها (١٠) ملايين دينار إسلامى لتصبح بذلك من الدول المؤسسة وعددها (٢٢) دولة، وزادت عام ١٩٨١ من حصة مساهمتها لتصل إلى (٦٣,١) مليون دينار فــى مواكبة زيادة إجمالى رأس المال إلى مليارى دينار، وزادتـــها عــام ١٩٨٥ إلــى (١٦٠) مليون دينار لتصبح بذلك خامس أكبر دولة فى رأس مــال البنــك بنســبة (٨,١٦%) مما منحها الحق فى العضوية الدائمة بمجلس الإدارة التنفيــذى للبنــك. وتُعد تركيا من أكثر الدول الأعضاء استفادة من القروض والتسهيلات المقدمة مــن البنك، حيث نالت قروض وإئتمانـــات قدرهــا (١١١٦,٤) مليــون دولار بنســبة (١٢,٥%) من إجمالى القروض فى الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠[٦٧].

مجموعة الثماني للتنمية

تضم هذه المجموعة مصر وتركيا وإيران وباكســتان وماليزيــا واندونيســيا وبنجلاديش ونيجيريا، وانعقدت قمتها الأولى "باستانبول" فى ١٩٩٧/٦/١٥ والثانيــة "بدكا" فى ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٨، وتتولى مصر رئاسة اللجنة التجارية باعتبارهــا المنسق التجارى للمجموعة، فيما ترأس تركيا لجنة الصناعة وتتولى مهمة المنســق العام للمجموعة حيث يقع "باستانبول" مقر أمانتها العامة.

وسبقت قمة "استنابول" عدة اجتماعات للمجموعة شـــاركت فيــها مصــر والدول الأخرى الأعضاء: اجتماع لجنة خبراء المجموعة "بأنقرة" فى ١٩٩٦/١١/٩ وافتتحه رئيس الوزراء التركى "اربكان"، واجتماع وزراء خارجيتها "باستانبول" فى يناير ١٩٩٧، واجتماع خبرائها الثانى "بأنطاليـــا" فــى ١٣-١٤ مــارس ١٩٩٧، واجتماع لجانها الفنية "بأنقرة" فى ٢-٣ مايو ١٩٩٧، واجتماع مجموعـــة خــبراء قطاع التجارة بالقاهرة فى ٤-٥ يونيو ١٩٩٧.

ونتيجة لاحتجاجه على الغزو التركى لشمال العراق، رفض الرئيس "مبارك" دعوة نظيره التركى فى ١٩٩٧/٦/١١ للمشاركة فى قمة "استانبول"، وأرسل عوضاً عنه رئيس الوزراء "الجنزورى" لرئاسة وفد مصر بهذه القمة[٦٨].

ويُلاحظ فى هذا السياق ما يلى:

١- أن "اربكان" كان صاحب مبادرة تأسيس هذه المجموعة باسم "مجموعة الثمانى الإسلامية"، وراعى فى اختيار بلدانها أن تكون من أكبر البلدان الإسلامية بمعيارى السكان والاقتصاد. وكان من أبرز عناصر تصور "أربكان" للمجموعة وأهدافها طبقاً لما ورد فى كلمته الافتتاحية لاجتماع لجنة خبرائها "بأنقرة" فى ١٩٩٦/١١/٩ ما يلى:[٦٩]

(أ) أن الدول الإسلامية الثمانى يمكنها تكوين مجموعة على غرار مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، لا سيما وأنها تمثل أكبر حجم من عدد السكان المسلمين فى العالم، وكل دولة منها متقدمة فى مجال من المجالات وذات ثقل إقليمي: "مصر دولة رائدة فى أفريقيا والعالم العربى، وتركيا فى آسيا الوسطى، وماليزيا و إندونيسيا فى آسيا، ونيجيريا فى أفريقيا، وإيران دولة لديها إمكانيات كبيرة".

(ب) أن إنشاء هذه المجموعة لا يعنى أن كل دولة من دولها سوف تتخلى عن التنظيم الإقليمى الذى تنتمى إليه.

(جـ) أن من أهداف إنشاء هذه المجموعة توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والإعلامية بين دولها بهدف مواجهة التكتلات العالمية الحالية، والاهتمام بوجه خاص بزيادة حجم التبادل التجارى بين هذه الدول نظراً لضعفه البالغ مقارنة" بحجم تجارتها الخارجية، وتبادل الخبرات والمعلومات بين هذه الدول، مع التشديد على "أن الهدف من قيام المجموعة هو التعاون وليس المواجهة، والعدالة وليست المعايير المزدوجة، والتنمية وليس الفقر والتخلف".

وفى ١٩٩٧/٦/١٤ أكد "أربكان" لدى افتتاحه اجتماع وزراء خارجية دول المجموعة تمهيداً لانعقاد قمتها الأولى: "أن مجموعة الدول الثمانى الإسلامية ليست بديلاً عن منظمة المؤتمر الإسلامى"[٧٠].

٢- أن أهم ما ورد فى "إعلان استانبول" الصادر فى ختـــام قمتـــها الأولـــى "باستانبول" فى ١٩٩٧/٦/١٥ تمثل فى:(٧١)

(أ) إعلان تأسيس المجموعة رسمياً وإقرار ميثاقها باسم "مجموعة الثمــــانى للتنمية" D 8 ، وهدفها الرئيسى "التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مبـــادئ السلام والحوار والتعاون والعدالة والمساوة والديمقراطية، وتدعيم التعاون بين دولها فى كافة المجالات الاقتصادية المتعلقة بالتبادل التجـــارى والصناعـــة والزراعـــة والطاقة والبيئة وتنمية الموارد البشرية والاتصالات والمعلومات والتمويل والبنـــوك والخصخصة والتنمية والعلم والتكنولوجيا والسياحة وغيرها، وكذا فى المجـــالات السياسية والتشاور فى المحافل الدولية". والمجموعة من حيـــث طبيعتـــها "منتـــدى عالمى عضويته مفتوحة أمام الدول النامية الأخرى التى تشـــارك دول المجموعـــة الأهداف والمبادئ والقيم المشتركة".

(ب) البدء فى تنفيذ ستة مشروعات كبرى لدعم التعاون الاقتصادى بيـــن دول المجموعة من بين (٥٥) مشروعاً تقدمت بها هذه الدول. ومن هـــذه المشـــروعات الستة، مشروع مصرى خاص بإنشاء "الشركة الدولية للتســـويق" بغـــرض زيـــادة التجارة فيما بين هذه الدول وبينها وبين العالم الخارجى، ومشروع تركى خـــاص بإنتاج طائرات زراعية.

(جـ) تشجيع تأسيس مجالس أعمال مشتركة مـــن خـــلال غـــرف التجـــارة والصناعة والأجهزة المعنية فى الدول الأعضاء.

(د) اختيار "أستانبول" مقراً للأمانة العامة للمنظمة، والاتفاق على عقد قمتـــها الثانية فى بنجلاديش فى نوفمبر ١٩٩٨.

٣- أن الرئيس "مبارك" فى كلمة وجهها إلى قمة "استانبول" أوضح "أن حرص مصر على الاستجابة بشكل إيجابى للمبادرة التركية الخاصـــة بإنشـــاء مجموعـــة الثمانى جاء انطلاقاً من اهتمامها المتزايد بالإسهام بفاعلية فى بلورة هذه المبـــادرة ووضعها على الطريق الصحيح بما لها - أى للمجموعة - من سمات تميزها عـــن سائر تجمعات العالم النامى وتراث مشترك يربط بين دولها الثمانى"، وأشار إلـــى "آفاق التعاون الواسعة أمام دول المجموعة فـــى مجـــالات الصناعـــة والزراعـــة

والسياحة والتجارة والمال، وأن المجموعة مؤهلة لأن تكون بداية لتعاون مستقبلي أشمل لإيجاد تجمع اقتصادي أكبر قادر على استشراف القرن الجديد"، وأكد أيضا "أن آلية التعاون بين دول المجموعة لا تتعارض مع أى ترتيبات اقليمية وثنائية أخرى تشارك فيها هذه الدول"، مشيراً فى هذا الخصوص إلى "جهود مصر لاقامة منطقة تجارة حرة عربية، وتنفيذ اتفاق الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وتنمية علاقات التعاون الاقتصادي مع أمريكا، واتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي".

أما الرئيس "دميريل" فذكر "أن هذه المجموعة تستهدف التعاون الاقتصادي المثمر بين الدول الأعضاء، وأنها جسر للمستقبل من أجل السلام والتنمية لأنهما عاملان لا ينفصلان"، وأكد "أن المجموعة ليست موجهة ضد أحد، وأنها بدأت بعدد محدود من الدول لتحقيق ديناميكية أكبر، إلا أن الباب مفتوح لتوسيع العضوية"[٧٢].

٤- أن التحديد الجديد لطبيعة المجموعة "مجموعة الثماني للتنمية" بعيدا عن صفتها أو تسميتها الإسلامية الأولى "مجموعة الثمانى الإسلامية" عبر فى جانب كبير منه عن الصراع القائم آنذاك (يونيو ١٩٩٧) بين رئيس الحكومة "أربكان" والمؤسسة العسكرية فى تركيا، حيث رأت هذه المؤسسة والقوى العلمانية التركية الأخرى أن هذا التحديد مطلوب حتى لا تبدو المجموعة فى صيغتها الأولى "خيارا إسلاميا" يتعارض – وكذا عضوية تركيا فى منظمة المؤتمر الإسلامي – مع "الخيار الغربي" لتركيا المتمثل فى الاندماج اقتصادياً وسياسياً فى الاتحاد الأوروبي.

وعبر هذا التحديد أيضاً عن حرص تركيا على توسيع المجموعة مستقبلا لتشمل بلداناً أخرى، ولاسيما الجمهوريات الآسيوية "التركية". ويرى الباحث فى هذا الخصوص وجود صلة ما بين تصريحين لوزير خارجية تركيا "إسماعيل جيم" فى ١٩٩٧/٨/٢ وتصريح نائب رئيس حكومتها "بولنت أجاويد" فى ١٩٩٧/٧/٢[٧٣]. ذلك أن التصريح الأول "إن تركيا ستواصل عضويتها فى مجموعة الثمانى، ولكن يجب توسيعها لتشمل الجمهوريات التركية"[٧٤]، جاء كرد على التصريح الثانى "إن تركيا قد تفكر فى إلغاء مجموعة الثمانى فى حالة تأكدها من عدم جديتها وعدم احتياجها إليها. وإذا قررت الحكومة التركية الاستمرار فى المجموعة، فستدعو الجمهوريات التركية للمشاركة فيها".[٧٥]

٥- أن الملاحظة السابقة تثير مسألتين مهمتين كان لتركيا ومصر مواقف بشأنهما اتصفت بقدر كبير من التماثل. المسألة الأولى تتعلق باستمرار المجموعة بعد استقالة "اربكان" فى ١٩٩٧/٦/١٨، والثانية ترتبط بتوسيع عضوية المجموعة مستقبلاً. عبر عن مواقف البلدين إزاء المسألة الأولى:

(أ) تأكيد وزير خارجية مصر "عمرو موسى" فى ١٩٩٧/٦/١٨ "أن مجموعة الثمانى ستستمر فى عملها بعد تخلى أربكان وحزب الرفاه عن الحكم، لأنه أصبح واضحاً أن المجموعة ليست مجرد مبادرة للحكومة التركية ولا تتعلق بشخص رئيس الوزراء، حيث تم الاتفاق فى قمة استانبول على عقد القمة القادمة للمجموعة فى بنجلاديش فى نوفمبر ١٩٩٨ وإنشاء أمانة عامة للمجموعة، مما يعنى أن اجتماعات الخبراء وكبار المسئولين ستتواصل فى إطار مجموعات عمل قطاعية لتنفيذ المشروعات الستة التى تقررت فى القمة الأولى وبحث المشروعات الـ (٥٥) التى تقدمت بها الدول الأعضاء؛ كما أن مشاركة الدول الثمانى فى القمة الأولى بوفود على أعلى مستوى، أى رؤساء الدول والحكومات، دليل على الأهمية التى أولتها الدول المشاركة لفكرة تأسيس المجموعة"[٧٦].

(ب) تأكيدات المسئولين الأتراك قبل وبعد استقالة "أربكان" حرص بلادهم على استمرار المجموعة، ومن ذلك تأكيد "سادات شاليك" مستشار رئيس الوزراء "أربكان" للشئون الاقتصادية فى ١٩٩٧/٦/٦ "أن تركيا عازمة على الاستمرار فى عضوية مجموعة الثمانى سواء ظل حزب الرفاه بزعامة أربكان فى السلطة أو خرج منها، وأن قرار المشاركة فى المجموعة قرار دولة وليس قرار فرد"[٧٧]، وتأكيد "أيهن كامل" المنسق العام للمجموعة فى ١٩٩٧/١١/٢٢ " أن الشكوك التى أحاطت بمستقبل المجموعة خاصة بعد استقالة حكومة أربكان وتعيين حكومة تركية جديدة برئاسة يلماز قد تبددت تماماً بعد تأكيد الحكومة الجديدة التزامها بمواصلة العمل فى المجموعة ودفع التعاون فيها إلى الأمام، خصوصاً وأنه ليست هناك عقبات تقف أمام تنمية التعاون بين دول المجموعة التى تجمعها قواسم ومصالح مشتركة تفوق ما بينها من تباين فى وجهات النظر تجاه بعض القضايا".

وكان "كامل" قد صرح بذلك أبان زيارته لمصر التى جاءت فى إطار جولة شملت دول المجموعة للاطلاع على ما تم إنجازه من المشروعات الستة التى

تشرف عليها هذه الدول والخطوات الجارى اتخاذها لاستكمال الدراسات الخاصة بهذه المشروعات. وأجرى المسئول التركى مباحثات مع المسئولين المصريين بشأن ما تم إنجازه فى مشروع شركة التسويق الدولية بين دول المجموعة الذى تشرف عليه مصر باعتبارها المنسق التجارى للمجموعة، وأوضح فى ختام هذه المباحثات "أنه تم الاتفاق مع المسئولين المصريين على اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز التبادل التجارى بين دول المجموعة، خاصة وأن الدراسات الخاصة بمشروع هذه الشركة ستستغرق وقتاً طويلاً. ومن هذه الخطوات تذليل وتسهيل إجراءات التبادل التجارى وإنشاء مركز للمعلومات يتضمن كافة المعلومات الخاصة بصادرات وواردات كل دولة، مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى دول المجموعة"[٧٨].

أما المسألة الثانية، وحتى قبل حسمها بموجب نص إعلان استانبول على "أن المجموعة منتدى عالمى عضويته مفتوحة أمام الدول النامية الأخرى.."، فقد عبر عن موقف مصر تجاهها رئيس حكومتها "الجنزورى" فى ١٤/٦/١٩٩٧ بقوله "إن مصر لا تعارض انضمام أى دولة إلى المجموعة، وأن القمة ستحدد الموقف النهائى لهذه القضية"[٧٩]. وعقب القمة الأولى للمجموعة، صرح "عمرو موسى": "أن البيان الختامى لقمة استانبول فتح الباب أمام انضمام دول أخرى للمجموعة"[٨٠]. جدير بالذكر فى هذا السياق أن الدول المتوقع مستقبلاً انضمامها للمجموعة قد تشمل أيضاً بعض البلدان العربية، إضافة إلى الجمهوريات الآسيوية الإسلامية التى تحبذ تركيا ضمها للمجموعة، حيث فسرت أوساط غربية تأكيد وزير الدولة التركى السابق "عبدالله جول" فى يناير ١٩٩٧ "أن مجموعة الثمانى ليست موجهة ضد أوروبا، وأن دولاً أخرى ستنضم إليها فى المستقبل"، بأنه بمثابة "رد على انتقادات الأقطار العربية بعدم اشتمال المجموعة سوى على دولة عربية واحدة"[٨١].

٦- أن مصر تبدو مهتمة بدرجة كبيرة بتفعيل مجموعة الثمانى للتنمية، وخصوصاً فى القطاع التجارى الذى تتولى مهمة تنسيقه، ومن مؤشرات ذلك:

(أ) استضافة "القاهرة" فى ٤-٥ يونيو ١٩٩٧ اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالقطاع التجارى، وتم خلاله الاتفاق على التركيز على المشروع المصرى بإنشاء الشركة الدولية للتسويق من بين خمسة مشروعات تقدمت بها دول المجموعة الأخرى[٨٢]. وتهتم مصر منذ إقرار هذا المشروع فى قمة "استانبول" باتخاذ

الإجراءات اللازمة لتنفيذه، حيث بدأ اتحاد الغرف التجارية في مصر في ١٩٩٧/٧/٢٧ فيتلقى طلبات رجال الأعمال الذين سيشاركون في إقامة هذه الشركة وستكون "القاهرة" مقرها الرئيسي ولها فروع في بقية الدول(٨٣).

(ب) مشاركة وفد مصري برئاسة السفير "سيد قاسم المصري" مساعد وزير الخارجية للعلاقات الدولية وضم ممثلين من وزارتي الخارجية والتجارة والهيئة العربية للتصنيع في اجتماع الدورة الخامسة للجنة مفوضي المجموعة في "استانبول" في ٢٢-٢٤ أبريل ١٩٩٨ وتم فيه مناقشة دراسة ما قبل الجدوى لمشروع الشركة الدولية للتسويق التي قدمتها مصر، والاتفاق على تعديل مشروع تركيا المزمع تنفيذه بين دول المجموعة لتصنيع طائرة زراعية لتصبح طائرة متعددة الاستخدامات مثل مراقبة الحدود والسواحل والاخلاء الطبي/ الاسعاف الطائر ومقاومة الحرائق وخدمات البترول وإعداد النموذج الأول للطائرة للطيران الاختباري في يناير ١٩٩٩ لتصبح جاهزة للعمل في موعد أقصاه مارس ١٩٩٩، وستشارك الهيئة العربية للتصنيع في تصنيع بعض أجزاء هذه الطائرة مع هيئات أخرى تركية وإيرانية وماليزية. وتم أيضاً في هذا الاجتماع مناقشة التقارير التي أعدتها اللجان القطاعية المنبثقة عن المجموعة والمسئولة عن مختلف مجالات التعاون بين دولها، وكذلك مناقشة الأعداد للقمة القادمة للمجموعة على أن تعقد اللجنة اجتماعا آخر قبل القمة بشهر في "دكا" للإعداد النهائي لها(٨٤).

وفي ١٩٩٨/٦/٩ و ١٩٩٨/٨/٢٤ أشار "قاسم" إلى مشاركة مصر في القمة الثانية للمجموعة "بدكا" في ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٨ ويسبقها اجتماع وزراء الخارجية في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨، واشتمال جدول أعمال القمة على مناقشة مستقبل المجموعة ووضع الهياكل الدائمة للتنسيق بين دولها وتقويم ما تم انجازه منذ انعقاد قمة "استانبول" وتحديد أولويات التعاون بين هذه الدول(٨٥).

سادساً: مصر وتركيا والترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية"

بالرغم من مشاركة مصر وتركيا باعتبارهما من أكبر دول "الشرق الأوسط" في المفاوضات متعددة الأطراف – قبل تجمدها منذ مجئ الليكود إلى السلطة في

إسرائيل فى يونيو ١٩٩٦ – والهادفة فى شقها الاقتصادي – ضمن آليات أخرى – إلى بناء ترتيبات اقتصادية اقليمية جديدة فى المنطقة، إلا أن ثمة خلافات كبيرة بين طبيعة مواقف البلدين إزاء تلك الترتيبات.

ويُقصد بذلك أنه على خلاف موقف مصر – وكذا دول عربية أخرى مؤثرة رغم مقاطعتها لهذه المفاوضات كسوريا – والقائم على أساس الربط بين هذه الترتيبات وبين ما يتحقق من تقدم سياسى على صعيد المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والعرب على مختلف المسارات، أو بالأحرى اعتبار "السلام الحقيقى أساساً لعلاقات التعاون الإقليمي فى الشرق الأوسط"، يقوم الموقف التركى حتى قبل بدء عملية السلام فى مؤتمر مدريد على أساس أن "علاقات التعاون الاقتصادي الإقليمى كفيلة بخلق المناخ الملائم لتحقيق السلام".

وبعبارة أخرى فإن موقف مصر فى هذا الخصوص يتسم "بالتريث" على خلاف موقف تركيا المتصف بقدر كبير من التعجل والاندفاع باتجاه بناء تلك الترتيبات والمشاركة فيها قبل تحقيق السلام بمعناه الحقيقى. وينبع هذا الاندفاع بالأساس من عدة عوامل ترتبط بتقدير تركيا لمصالحها وبطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية ولا سيما بكل من إسرائيل وأمريكا. ومن هذه العوامل(٨٦):

١- رغبة تركيا فى استغلال ما لديها من عناصر قوة، ولا سيما المياه، فى تدعيم دورها الإقليمى، فضلاً عن توقعها الحصول على مزايا اقتصادية من المشاركة فى هذه الترتيبات فى مجالات أخرى كالتجارة والتمويل بما يفيدها فى مواجهة مشكلاتها الاقتصادية.

٢- العلاقات القوية والخاصة بين تركيا وأمريكا، والأخيرة وإسرائيل تشكلان القوة الرئيسية الدافعة والداعمة لهذه الترتيبات.

٣- تأثير ونفوذ رجال الأعمال الأتراك وما يرونه من "فرص اقتصادية" يجب استغلالها لدى المشاركة بفاعلية فى تلك الترتيبات.

٤- تقدير تركيا، رغم الجمود الحالى فى عملية السلام والمفاوضات متعددة الأطراف ومحدودية نتائج المؤتمرات الاقتصادية "الشرق أوسطية" المنعقدة حتى الآن وعدم الاتفاق على موعد ومكان انعقاد المؤتمر القادم، أن تلك الترتيبات "آتية

لا محالة"؛ وبالتالى فإن مصالحها تفرض عليها المشاركة فى صياغتها منذ البداية لتضمن لنفسها دوراً فاعلاً فى إطارها بما يحقق مصالحها ويعزز مكانتها ودورها الإقليمى.

٥- تقدير تركيا أهمية تحركها النشط - على الأصعدة الأمنية والاقتصادية - فى "الشرق الأوسط" فى تحقيق أهداف مهمة لها، ومنها توظيف هذا التعاون كأداة لاكتساب تأييد أمريكا واللوبي الصهيوني فى الأخيرة - وكذلك الجماعات اليهودية المؤثرة فى دول غربية أخرى كبريطانيا - لموقفها سواء بصدد خلافاتها العديدة مع اليونان أو بصدد إحجام الاتحاد الأوروبي عن قبول ضمها إلى عضويته الكاملة نتيجة هذه الخلافات وعوامل أخرى.

ومن بين عدة مؤشرات معبرة عن الموقف التركى إزاء الترتيبات "الشرق أوسطية"، يمكن الإشارة إلى:[٨٧]

١- مشروع "مياه السلام" وموقف تركيا إزاء مسألة مشاركة إسرائيل فيه، حيث كان لدى القيادة التركية عند طرحها المشروع عام ١٩٨٧ رغبة فى هذه المشاركة عن طريق مد أنبوبه الغربى إلى الضفة الغربية، ولكنها تخلت عن ذلك نتيجة معارضة البلدان العربية المعنية. بيد أن هذه القيادة (أوزال) فى مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية - وخلالها - عادت مجدداً إلى طرح مسألة المشاركة الإسرائيلية فى المشروع "كضرورة لتحقيق ودعم السلام فى الشرق الأوسط"، وجرت لهذا الغرض اتصالات بين "أوزال" و "شيمون بيريز" فى "امستردام" فى ١٩٩١/٤/٨ وفى "غوجيك" بتركيا فى ١٩٩١/٨/١١. واستعاضت تركيا عن "قمة مياه شرق أوسطية" كانت ستعقد "باستانبول" فى نوفمبر ١٩٩١ وتأجلت لاحقاً إلى مارس -- أبريل ١٩٩١ بمشاركة دول المنطقة بما فيها إسرائيل وبعض الدول الأسيوية والأوروبية وأمريكا بالمفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه التى انعقد اجتماعها الأول فى "فيينا" فى مايو ١٩٩٢ بمشاركة (٣٨) دولة ومنظمة من المنطقة وخارجها - وهى نفس الدول التى كانت تركيا تستهدف مشاركتها فى تلك القمة عدا سوريا ولبنان والعراق.

ويتمثل موقف تركيا الراهن إزاء المشروع فى عدم طرحه مجدداً اعتماداً على جهودها وحدها على أساس أن أطرافاً أخرى كإسرائيل وأمريكا كفيلة بأداء هذه

المهمة. ومن ذلك الإشارة – ضمنياً – إلى هذا المشروع من جانب إسرائيل في الدورة الثانية للجنة المياه في "واشنطن" في سبتمبر ١٩٩٢ وفي اجتماعات لجنتي المياه والتجارة الإقليمية إبان انعقاد قمة "الدار البيضاء" الاقتصادية عام ١٩٩٤. وفي مؤتمر "مياه العالم : تمويل مشروعات المستقبل" المنعقد "باستانبول" في ٢٩-٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ بمبادرة من الحكومة التركية وصحيفة أمريكية "انترناشيونال هيرالد تريبيون" وبمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبية وإسرائيل والأردن وبعض الدول الإسلامية والأمريكية اللاتينية وقاطعته مصر وسوريا وبلدان عربية أخرى، أصبحت فكرة "بيع المياه" التي طرحها "أوزال" لأول مرة عام ١٩٨٧ في إطار مشروع "مياه السلام" مشروعاً قيد البحث والتمويل وموضع اهتمام ودعم دوائر دولية وإقليمية تؤيده لأسباب اقتصادية واستراتيجية. وأشار بعض المحللين السياسيين العرب في معرض تقويمهم لهذا المؤتمر إلى "أن الحاجة لعبور خطوط المياه من تركيا إلى إسرائيل عبر الأراضي السورية – في إطار الأنبوب الغربي لمشروع مياه السلام – لن تكون مانعاً نهائياً من تنفيذ المشروع. فربما فكروا في مد الأنبوب عبر البحر، وربما فضلوا الانتظار حتى تتغير الأوضاع الحالية. وقد لوحوا لسوريا في المؤتمر بحافز يتمثل في زيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليه من أنهار تركيا الداخلية مقابل تمرير المياه إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج".(٨٨)

٢- المؤشر الثاني المعبر عن موقف تركيا إزاء الترتيبات الاقتصادية الإقليمية يرتبط بمشاركتها الفعالة نسبياً في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات المياه والبيئة والتعاون الاقتصادي، وكذلك مشاركتها في "القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التي افتتحت في "الدار البيضاء" في ١٩٩٤/١٠/٣٠ بغرض وضع إطار للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وفي "القمم" والمؤتمرات الاقتصادية اللاحقة في "عمان" عام ١٩٩٥ و "القاهرة" عام ١٩٩٦ و "الدوحة" عام ١٩٩٧، والأخيرة قاطعتها مصر وأكثرية البلدان العربية بسبب مواصلة إسرائيل سياستها المعرقلة للسلام.

ويُلاحظ أن إحدى الآليات التي حددتها قمة "الدار البيضاء" لتحقيق التعاون الإقليمي، وهي إنشاء "بنك تنمية الشرق الأوسط " كمؤسسة مالية متعددة الأطراف

تتكفل بتمويل مشروعات التنمية ودعم التعاون الفنى بين دول المنطقة، تكاد تتفق إلى حد كبير مع اقتراح الرئيس "أوزال" قبل انعقاد مؤتمر "مدريد" وتحديداً فى ١٩٩١/٢/٦ و ١٩٩١/٤/٢٤ بشأن "إقامة مصرف أو صندوق للتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، يتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية واسهامات الدول الصناعية الغنية، كاليابان وألمانيا من أجل تمويل المشروعات الحيوية فى المنطقة، وبخاصة مشروع مياه السلام ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية وغيرها".(٨٩)

وكان السفير "ديفيد دانفورد" رئيس فريق العمل الانتقالى "لبنك تنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قد أوضح فى ١٩٩٧/١٢/٢ أن تعثر عملية السلام أثر بشكل غير مباشر على مشروعات التعاون الإقليمى، وأن تحسن هذه العملية سيساعد كثيراً فى بدء افتتاح البنك وقيامه بنشاطه ونجاحه، وتوقع أن يتم فى نهاية ١٩٩٨ افتتاح البنك الذى أعلن عن تأسيسه أثناء قمة "عمان" الاقتصادية عام ١٩٩٥ ويبلغ رأس ماله الأسمى (٥) مليارات دولار ورأس المال المدفوع (١,٢٥) مليارا ويضم فريق عمله الانتقالى أعضاء من مصر وست دول أخرى (إسرائيل وأمريكا وهولندا وإيطاليا وكندا واليابان)، وكشف عن أن هناك تسع حكومات صادقت بالفعل على اتفاقية البنك وهى الأردن وأمريكا وقبرص واليونان وإيطاليا وهولندا واليابان وروسيا والنمسا ولم توقع على الاتفاقية مصر وتركيا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والجزائر والمغرب وتونس و كندا وكوريا ومالطا، وأضاف أنه سيرسل لكافة أعضاء البنك تقريراً عن اللوائح المالية والفنية وسيجرى مفاوضات مع أعضاء بالكونجرس الأمريكى بشأن التمويل ومفاوضات أخرى مع الحكومة المصرية بشأن توفير المقر الرئيسى للبنك فى القاهرة.(٩٠)

٣- المؤشر الثالث يتعلق "باندفاع" تركيا مؤخراً إلى تطوير علاقاتها فى مجالات عديدة من بينها المجالات الاقتصادية مع إسرائيل، إذ أن الأخيرة وأمريكا تمثلان القوة الأساسية الدافعة نحو بناء ما يُسمى "بالشرق الأوسط الجديد". وباتت هذه العلاقات مع إسرائيل تغطى مجالات عديدة كالتجارة والاستثمارات والعمالة والسياحة، فضلاً عن المشروعات المائية المقترحة كمشروع "مياه السلام" ومشروع آخر لنقل حوالى (١٨٠) مليون متر مكعب سنوياً من مياه أحد أنهار تركيا

(مانوجات) إلى إسرائيل واسهام الأخيرة فى مشروع جنـــوب شـــرق الأنـــاضول (جاب) على الفرات ودجلة.

خاتمة

"العلاقات الاقتصادية المصرية ـ التركية : التعاون والتنافس واحتمالات وأطر التطور"

فى ختام هذه الدراسة، وإضافة إلى ما ذُكر فى مقدمتـــها بشـــأن السـمات المميزة للعلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا، يمكن التشديد على أهميـــة أمــور معينة منها:

١- أن دلالة تنوع مجالات هذه العلاقات وتطوراتـــها الجاريـــة والمحتملـــة لاتقتصر على وجود مصالح مشتركة بين البلدين تدفع باتجاه هذا التطور والذى قـد ينقل هذه العلاقات مستقبلاً إلى نطاق المشاركة فى مشروعات مشـــتركة فـــى دول أخرى يعتبر كلا البلدين الآخر "بوابة للتعامل" معها، أى الدول العربية والأفريقيـــة والجمهوريات الإسلامية الآسيوية. ذلك أن هذا التنوع أو التطور لا ينفى وجــود أو إمكانية التنافس بين البلدين فى مجالات التجارة- تحديداً التصدير إلى الدول العربية – والإنشاءات والاستثمار والسياحة وغيرها. هذا التنافس لم يظهر فحســـب بعـد حرب الخليج الثانية بشأن المشاركة فى مشروعات تعمير الخليج، ولكنه ظهر قبـل ذلك لدى "انزعاج" تركيا من إنشاء مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩ لما كان يعنيه من منافسة مصرية محتملة لتركيا فى السوق العراقيـــة وخصوصـا فـــى مجـال الإنشاءات(٩١).

وبعبارة أخرى فإن اهتمام البلدين بالتنسيق والتعاون الاقتصادى فيما بينهما، لاينفى وجود منافسة بينهما طبقاً لتقدير كل طرف لمصالحه الاقتصادية. ويصبــح من "المنطقى" و "المقبول" فى هذا السياق أن يواكب تحرك البلدين بشكل مشترك فى أسواق معينة سعى كليهما للتحرك بشكل منفرد فى هذه الأســـواق لتحقيـــق هـــذه

المصالح. وفى هذا الخصوص، وبالرغم من ضعف حجم العلاقات الاقتصادية بين مصر والجمهوريات الآسيوية مقارنة بعلاقات الأخيرة بتركيا، يبدو أن السياسة المصرية "محقة" فى تعاملها مع هذه الجمهوريات عبر المسالك الثنائية فى المقام الأول دون اغلاق الطريق أمام احتمال التعامل معها عبر "البوابة التركية".

٢- أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا مرشحة مستقبلاً للتطور فى مجالات عديدة، لا سيما فى حالة تنفيذ مشروعات كبرى سواء كانت ثنائية كتصدير الغاز الطبيعى المصرى إلى تركيا أو متعددة الأطراف كمشروع الربط الكهربائى بين تركيا ودول المشرق العربى. وسيساعد هذا التطور على احتلال مصر مكانة أعلى من مكانتها الحالية (المتواضعة نسبيا) بين الدول العربية الأكبر فى حجم المعاملات الاقتصادية مع تركيا.

٣- أن تركيا أكثر مبادرة من مصر فى مجال طرح مشروعات التعاون الاقتصادى على الصعيدين الثنائى والمتعدد الأطراف. ولا يُقصد هنا بالأخيرة مشروعات "شرق أوسطية" كمشروع "مياه السلام" و "بنك تنمية الشرق الأوسط"، وإنما مشروعات تركية – عربية كمشروع الربط الكهربائى أو مشروعات تركية – عربية – إسلامية كمجموعة الثمانى للتنمية.

٤- أن الملاحظة السابقة قد تعنى أن تركيا أكثر فاعلية فى سياستها الخارجية وحرصاً على مصالحها ودعم مكانتها وتأثيرها السياسى والاقتصادى بالمقارنة بمصر، ولكن استجابة مصر على نحو إيجابى لهذه المبادرات التركية من النوع الثانى تحديداً تعكس تمتع صانعى السياسة فيها بقدر ملحوظ من "حسن التقدير" – وإن كانت الظروف القائمة على الصعيد العربى و "محدودية" فاعلية التعامل المصرى معها تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة. فهذه الاستجابة لا تنبع فحسب من تقدير مصر لإمكانية الاستفادة من هذه المشروعات فى تحقيق مصالح معينة لمصر الحريصة فى سياستها الخارجية على تعدد دوائر اهتمامها وتحركها، وإنما قد تنبع أيضاً من تقديرها أهمية هذه المشروعات فى بناء وتطوير نمط "تعاونى" للعلاقات العربية – التركية عموماً ليكون معادلاً أو موازناً للعلاقات والترتيبات "الشرق أوسطية" الجارى الإعداد لها – رغم عدم انفصال مصر وأكثرية البلدان العربية الأخرى عنها – و "كابحا" للعلاقات التركية – الإسرائيلية الآخذة فى التطور، لا سيما وأن إسرائيل ستظل لأمد غير منظور "الخصم الرئيسى" للأمن القومى المصرى والعربى حتى فى حالة التوصل إلى اتفاقات سلام وبناء ترتيبات "شرق أوسطية".

هذا الهدف المصرى والعربى عموماً يبدو للوهلة الأولى ممكن التحقيق فى الأجل القصير أو المتوسط لوجود عدة ظروف "موضوعية" وعوامل مساعدة على بلوغه، ومنها:

(أ) وجود مصالح اقتصادية عديدة لتركيا مع مصر والدول العربية عموماً تفوق مصالحها وعلاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل. وفى هذا السياق، ذكر السفير "فتحى الشاذلى" مساعد وزير الخارجية فى أبريل ١٩٩٨ فى ندوة "العلاقات العربية – التركية الحاضر والمستقبل" التى نظمها فى "لندن" مركز الدراسات العربية[٩٢]:

"إن مصر ترحب برغبة تركيا فى لعب دور أكبر فى منطقة الشرق الأوسط إذا كانت هذه الرغبة حقيقية، وتركيا يمكن أن تكون وسيطاً بين العرب ودول آسيا الوسطى، والعلاقات الاقتصادية مع العرب يمكن أن تفيد تركيا أكثر من علاقاتها مع إسرائيل، والعرب والأتراك مرتبطون منذ قرون بوشائج وصلات وطيدة. ورغم التطور السريع فى العلاقات التركية – الإسرائيلية، فإن عدد السياح السوريين على سبيل المثال يفوق عدد السياح الإسرائيليين لتركيا، كما أن تركيا يمكن أن تستفيد أكثر من العرب بعد فشل إسرائيل فى اختراق السوق العربية".

(ب) وجود إمكانات كبيرة لبناء وتطوير علاقات اقتصادية أوثق بين تركيا والدول العربية عموماً بمعزل عن الترتيبات "الشرق أوسطية" وآلياتها "كبنك تنمية الشرق الأوسط" التى لم تبدأ نشاطها أو تظهر أى فاعلية حتى الآن. ومن ذلك نجاح الطرفين العربى والتركى فى تمويل مشروع الربط الكهربائى وتغطية جزء من تكلفته عبر الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى. ومن الممكن أيضاً الاسهام فى تمويل المشروعات العربية – التركية عبر صناديق التنمية القطرية العربية والبنك الإسلامى للتنمية وغيرها.

رغم ذلك، ثمة صعوبات تعترض تحقيق هذا الهدف لا تعود فحسب إلى استمرار مشكلات قائمة فى العلاقات التركية – العربية كمشكلة مياه الفرات، وإنما أيضاً السياسة التركية نفسها وتقديرها "لمحدودية" و "عدم فاعلية" ردود الفعل العربية إزاء بعض تحركاتها. وبخصوص هذه الناحية الأخيرة يُلاحظ ما يلى:

(أ) أن تركيا تدرك على الأرجح أهمية العاملين سالفى الذكر المساعدين على تطوير علاقات اقتصادية أقوى مع العرب بمعزل عن الترتيبات "الشرق أوسطية" وتتحقق لها فى إطارها – كما هو الحال فى الإطار الحالى لهذه العلاقات – مصالح أكبر من تلك الممكن تحقيقها من علاقاتها مع إسرائيل. رغم ذلك تتبنى تركيا، وستطورها على الأرجح مستقبلاً، سياسة متصفة "بالاندفاع" باتجاه توثيق علاقاتها المتنوعة مع إسرائيل ومشاركة الأخيرة – ولو بدور الشريك الأصغر –

فى بناء الترتيبات "الشرق أوسطية". ووصف هذا الدور "بالإصغر" ينبغ من حقيقة أن إسرائيل – وبتأييد أمريكى مباشر – سوف تشكل عصب ومحور تلك الترتيبات سواء أخذت شكل مشروعات ثلاثية أو رباعية أو شكل مشروعات إقليمية أوسع نطاقا، بما سيعنيه ذلك من احتمال مواجهة تركيا لمنافسة قوية من جانب إسرائيل فى إطار تلك الترتيبات باستثناء ما يتعلق منها بالمياه.

(ب) أن تبنى ومواصلة تركيا هذه السياسة بشقيها أمر لا يعود فحسب إلى تقديرها مصالح معينة يمكنها تحقيقها بفضل هذه السياسة، ولكنه يعود أيضاً إلى قناعتها بقدرتها على أن تجمع فى آن واحد بين مزايا ومصالح متحققة من علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية وبين مزايا أخرى متحققة أو متوقعة من علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا ودورها "المتوقع" فى الترتيبات الشرق أوسطية" وبين تحركات أخرى لسياستها مناوئة للمصالح والأمن العربي كالتحالف العسكري والإستراتيجي مع إسرائيل ومواصلة دورها متعدد الجوانب فى شمال العراق (الغازى والوسيط والحامى للأكراد) وعدم قبول إبرام اتفاقية ثلاثية لتقسيم المياه مع العراق وسوريا بشأن الفرات. ويتمثل العامل الرئيسى الذى يساعد تركيا فى هذا الخصوص فى قدرتها على مواصلة وتطوير هذه السياسة بالاستفادة من استمرار الانقسامات العربية منذ أزمة الخليج الثانية وأثر هذه الأزمة فى تدعيم اختلال التوازن بين البلدان العربية ودول الجوار.

ملاحق الدراسة

الجدول	الموضوع
[١-١]	تطور التبادل التجارى بين مصر وتركيا منذ عام ١٩٨٠ وحتى يناير- يونيو ١٩٩٧.
[١-٢]	التجارة بين مصر وتركيا ونسبتها إلى إجمالى تجارة تركيا مع الدول العربية ودول العالم منذ عام ١٩٨٠ وحتى يناير - يونيو ١٩٩٧.
[١-٣]	قيمة الصادرات المصرية إلى تركيا ونسبتها إلى إجمالى الصادرات المصرية بالمقارنة بتركيا فى الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤.
[١-٤]	الصادرات التركية إلى مصر حسب مجموعات السلع عام ١٩٩٢.
[١-٥]	الصادرات المصرية إلى تركيا حسب مجموعات السلع عام ١٩٩٢.
[١-٦]	التوزيع السلعى للتجارة بين مصر وتركيا عام ١٩٩٦ والنصف الأول من عام ١٩٩٧.
[٢]	إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية فى دول مشروع الربط الكهربائى بين تركيا ودول المشرق العربى.
[٣]	الاستثمارات المصرية فى تركيا فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢.
[٤-١]	قيمة تعاقدات شركات الإنشاءات والمقاولات التركية فى مصر فى ١٩٨٣-١٩٨٨.
[٤-٢]	نصيب مصر من الصادرات التقنية التركية فى الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠.
[٥-١]	السياحة فى مصر وتركيا ووضعهما ضمن حركة السياحة العالمية عام ١٩٩٧.
[٥-٢]	حركة السياحة المصرية إلى تركيا فى الفترة يناير - مايو ١٩٨٩-١٩٩١.

جدول [١-١]

تطور التبادل التجارى بين مصر وتركيا منذ عام ١٩٨٠ وحتى يناير – يونيو ١٩٩٧

(القيمة بملايين الدولارات)

الأعوام	صادرات مصر إلى تركيا	واردات مصر من تركيا	حجم التبادل التجارى بين البلدين	الميزان التجارى بالنسبة لمصر	معدل تغطية الصادرات للواردات بالنسبة لمصر
١٩٨٠	٢٤,٤٠	٢٠,٣٠	٤٤,٣٤	+ ٣,٧٤	%١٨٨,٤
١٩٨١	٢,٧٩	٧٢,١٤	٧٤,٩٣	- ٦٩,٣٥	%٣,٩
١٩٨٢	٠,٧٨	١٤٥,٠٣	١٤٥,٨١	- ١٤٤,٢٥	%٠,٥
١٩٨٣	٢٥,٠١	٧٠,٢٠	٩٥,٢١	- ٤٥,١٩	%٣٥,٦
١٩٨٤	٤,٤٣	١٤٠,٧٨	١٤٥,٢١	- ١٣٦,٣٥	%٣,١
١٩٨٥	٦,٨٩	١٤٠,٩٩	١٤٧,٨٨	- ١٣٤,١٠	%٤,٩
١٩٨٦	١٦,٩٨	١٤٥,١٧	١٦٢,١٥	- ١٢٨.١٩	%١١,٧
١٩٨٧	١٢,٦٤	١٣٨,٧٧	١٥١,٤١	- ١٢٦,١٣	%٩,١
١٩٨٨	١٢,٣٠	١٨٤,٦٠	١٩٦,٩٠	- ١٧٢,٣٠	%٦,٧
١٩٨٩	١٢,٠٢	١٣٦,٨٣	١٤٨,٨٥	- ١٢٤,٨١	%٨.٨
١٩٩٠	٣٦,٨٣	١٦٠,١٠	١٩٦,٩٣	- ١٢٣,٢٧	%٢٣,٠
١٩٩١	٣٧,٠٠	١٦٩,٠٠	٢٠٦,٠٠	- ١٣٢,٠٠	%٢١,٩
١٩٩٢	٤٨,٠٠	١٧٣,٠٠	٢٢١,٠٠	- ١٢٥,٠٠	%٢٧,٧
١٩٩٣	٥٩,٠٠	١٩١,٠٠	٢٥٠,٠٠	- ١٣٢,٠٠	%٣٠,٩
١٩٩٤	١٢٤,٠٠	١٩٥,٠٠	٣١٩,٠٠	- ٧١,٠٠	%٦٣,٦
١٩٩٥	٢١١,٠٠	٢٤٦,٠٠	٤٥٧,٠٠	- ٣٥,٠٠	%٨٥,٨
١٩٩٦	٢٧٠,٨٠	٣١٤,٤٠	٥٨٥,٢٠	- ٤٣,٦٠	%٨٦,١
يناير-يونيو ١٩٩٧	١٤٢,٩٧	١٢٧,٦٦	٢٧٠,٦٣	+ ١٥,٣١	%١١١,٩

المصدر

- بيانات الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، مصدرها:

- سليم ايلكين، "العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية فى الماضى القريب والتوقعات المستقبلية"، فى: د. أكمل الدين إحسان أوغلى (إشراف)، العلاقات العربية- التركية من منظور تركى (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامى، الجزء الثانى، ١٩٩٣، جدول [١]، ص٣٤٠؛ جدول [٣]، ص٣٤٢.

- بيانات الفترة ١٩٩١-١٩٩٤، مصدرها:

Turkey 1991-1992 Almanac, edited by: Ilnur Cevik (Ankara: Turkish Daily News Publications, 1993), PP. 429-430.
IS BANK, Economic Indicators of Turkey 1992-1994 (Ankara: Turkey IS Bankasi, 1995), P. 11.

- بيانات ١٩٩٥، مصدرها:

The Economist Intelligence Unit, EIU, Country Profile, Turkey 1996-97 (London: EIU, December 31.1996), P. 50.

- بيانات الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ ويناير - يونيو ١٩٩٧، مصدرها:

محمود مراد، "مصر وتركيا فى الميزان التجارى"، الأهرام - ملحق الجمعة (القاهرة، ١/٥/١٩٩٨)، ص٥.

جدول [١-٢]

التجارة بين مصر وتركيا ونسبتها إلى إجمالى تجارة تركيا مع الدول العربية ودول العالم منذ عام ١٩٨٠ وحتى يناير – يونيو ١٩٩٧

(القيمة بملايين الدولارات للصادرات FOB والواردات CIF)

الأعوام	صادرات تركيا إلى مصر			واردات تركيا من مصر		
	القيمة	الدول العربية	دول العالم	القيمة	الدول العربية	دول العالم
١٩٨٠	٢٠,٣٠	%٣,٦١	%٠,٦٩	٢٤.٠٤	%٠,٩٩	%٠,٣٠
١٩٨١	٧٢,١٤	%٤,٢٤	%١,٥٣	٢,٧٩	%٠,٠٩	%٠,٠٣
١٩٨٢	١٤٥,٠٣	%٧,٦٨	%٢,٥٢	٠,٧٨	%٠,٠٢	%٠,٠١
١٩٨٣	٧٠,٢٠	%٤,٦٩	%١,٢٢	٢٥,٠١	%١,٠٤	%٠,٢٧
١٩٨٤	١٤٠,٧٨	%٦,٦٠	%١,٩٧	٤,٤٣	%٠,١٩	%٠,٠٤
١٩٨٥	١٤٠,٩٩	%٦,٦٤	%١,٧٧	٦,٨٩	%٠,٢٩	%٠,٠٦
١٩٨٦	١٤٥,١٧	%٧,٥٧	%١,٩٥	١٦,٩٨	%٠.٩٤	%٠,١٥
١٩٨٧	١٣٨,٧٧	%٥,٦٣	%١,٣٦	١٢,٦٤	%٠,٦١	%٠,٠٩
١٩٨٨	١٨٤,٦٠	%٦,٨٢	%١,٥٨	١٢,٣٠	%٠,٥٨	%٠,٠٨
١٩٨٩	١٣٦,٨٣	%٦,٦٧	%١,١٨	١٢,٠٢	%٠,٤٨	%٠,٠٨
١٩٩٠	١٦٠,١٠	%٩,٢٢	%١,٢٣	٣٦,٨٣	%١,١٩	%٠,١٦
١٩٩١	١٦٩,٠٠	–	%١,٢٤	٣٧,٠٠	–	%٠,١٧
١٩٩٢	١٧٣,٠٠	%٨,٠٣	%١,١٦	٤٨,٠٠	%١,٦٨	%٠.٢١
١٩٩٣	١٩١,٠٠	%٨,٣٢	%١,٢٢	٥٩,٠٠	%٢,٣٥	%٠,٢٠
١٩٩٤	١٩٥,٠٠	%٧,٥٥	%١,٠٦	١٢٤,٠٠	%٥,٠٣	%٠,٥٣
١٩٩٥	٢٤٦,٠٠	–	%١,١٤	٢١١,٠٠	–	%٠,٥٩
١٩٩٦	٣١٤,٤٠	–	%١,٣٤	٢٧٠,٨٠	–	%٠,٦٤
يناير – يونيو ١٩٩٧	١٢٧,٦٦	–	–	١٤٢,٩٧	–	–

(–) غير متاح.

المصدر:

تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على بيانات أوردتها نفس مصادر جدول [١-١].

جدول [١-٣]

قيمة الصادرات المصرية إلى تركيا ونسبتها إلى إجمالى الصادرات المصرية بالمقارنة بتركيا فى الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤

(القيمة بملايين الدولارات والنسبة إلى الإجمالى)

الأعـوام	الصادرات المصرية			الصادرات التركية إلى مصر كنسبة من إجمالى الصادرات التركية
	إجمالى	إلى تركيا	النسبة	
١٩٨٣	٣٩٦٠	٢٥,٠١	%٠,٦٣	%١,٢٢
١٩٨٤	٣٩٢٨	٤,٤٣	%٠,١١	%١,٩٧
١٩٨٥	٣٥٧٦	٦,٨٩	%٠,١٩	%١,٧٧
١٩٨٦	٢٢٦٤	١٦,٩٨	%٠,٧٥	%١,٩٥
١٩٨٧	٣٢٧٤	١٢,٦٤	%٠,٣٩	%١,٣٦
١٩٨٨	٣٦٩٧	١٢,٣٠	%٠,٤٦	%١,٥٨
١٩٨٩	٣١٤٥	١٢,٠٢	%٠,٣٨	%١,١٨
١٩٩٠	٢٥٦٩	٣٦,٨٣	%١,٤٣	%١,٢٣
١٩٩١	٣٦٦٥	٣٧,٠٠	%١,٠١	%١,٢٤
١٩٩٢	٣١٢٣	٤٨,٠٠	%١,٥٤	%١,١٦
١٩٩٣	٣٠٨٧	٥٩,٠٠	%١,٩١	%١,٢٢
١٩٩٤*	(٢٧٠٠)	١٢٤,٠٠	(%٤,٥٩)	%١,١٤

(*) البيان الخاص بإجمالى الصادرات المصرية عام ١٩٩٤ يغطى الفترة ينـــاير – سـبتمبر، والنسبة هى نسبة الصادرات المصرية إلى تركيا عام ١٩٩٤ إلى هذا الإجمالى.

المصدر

– البيانات الخاصة بإجمالى قيمة الصادرات المصريـــة فــى الفــترة ١٩٨٣-١٩٨٩ والفــترة ١٩٩٠-١٩٩٤، مصدرها على التوالى:

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النشـــرة الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، العدد [١٦]، المجلد الثانى، أبريل ١٩٩٤، جـــدول [٣]، ص٢. نفس النشرة، العدد ٢٨، المجلد الثالث، أبريل ١٩٩٥، جدول [٣]، ص٢.

– البيانات الأخرى مأخوذة من نفس مصادر جدول [١-١].

جدول (١-٤)

الصادرات التركية إلى مصر حسب مجموعات السلع عام ١٩٩٢ (النسبة إلى الإجمالى)

مجموعات السلع	النسبة %
١- سلع غذائية وزراعية، منها:	%٢٤,٤٤
- عدس	%١٨,٨١
- بندق	%٣,١٩
- ياميش وفواكه مجففة	%١,٢٧
- أخرى (سامولينا - بذور زيتية - معلبات غذائية - توابل - تبغ)	%١,١٧
٢- معادن ومنتجات مناجم، منها:	%٣,٨٩
- سلفات صوديوم	%١,٧٦
- باريوم وماغنسيوم	%١,٦٤
- أخرى (رخام - كربون أسود - شحوم وزيوت)	%٠,٤٩
٣- سلع صناعية وآلات ومعدات، منها:	%٦٤,٤١
- سيارات وحافلات وقطع غيارها	%١٧,٦٢
- غزل وخيوط صناعية ومنسوجات مصنعة منها وملابس جاهزة	%١٣,٩٨
- إطارات سيارات ومنتجات أخرى من المطاط	%٨,٨٠
- زجاج مسطح ومنتجات أخرى من الزجاج	%٦,٩٩
- حديد تسليح ومنتجات أخرى من الحديد	%٥,٥٩
- مواد ومركبات كيمائية عضوية وأخرى غير عضوية للصباغة والطلا	%٢,٨٩
- مواتير ومولدات ومحولات ومضخات وآلات	%٢,٤٥
- صابون ومستحضرات تنظيف	%٢,٠٩
- أسياخ وأسلاك ومنتجات أخرى من النحاس	%٠,٨٩
- أجهزة قياس ومعدات دقيقة	%٠,٦٣
- أخرى (منتجات ألمونيوم - سيراميك - أجهزة كهربائية منزلية)	%٢,٤٨
٤- أخرى (وغير مبين)	%٧,٢٦
الإجمـــالــــى	%١٠٠,٠٠

المصدر:

د. جلال معوض، "واقع وآفاق العلاقات المصرية - التركيـــة"، فـــى: د. عبدالمنعـــم المشـــاط (محرر)، الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط (القاهرة: مركز البحوث والدراســـات السياســـية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥)، جدول [٤-٤]، ص٣٦٩.

جدول [١-٥]

الصادرات المصرية إلى تركيا حسب مجموعات السلع عام ١٩٩٢

(النسبة إلى الإجمالى)

مجموعات السلع	النسبة %
١- سلع زراعية:	%٨,١٥
- أرز	%٣,٠٣
- قطن خام طويل التيلة	%٤,٩٩
- بذور عباد الشمس	%٠,٠٣
٢- نفط ومعادن:	%٤٩,٩٥
- نفط خام ومنتجات نفطية	%٤٣,٣٩
- معادن (فحم كوك - ألمونيوم خام وألواح - زنك)	%٦,٥٦
٣- سلع صناعية:	%٢٥,٩٣
- مصنوعات قطنية (غزل قطن - خيوط للحياكة - أقمشة ومنسوجات وملابس جاهزة)	%٢٣,٣١
-منتجات أخرى (شفرات حلاقة - منتجات ورقية - نفتالين - أدوية شموع - جلود مدبوغة ومجهزة)	%٢,٦٢
٤- أخرى (وغير مبين)	%١٥,٩٧
الإجمالى	%١٠٠,٠٠

المصدر

د. جلال معوض، المصدر السابق، جدول [٤-٣]، ص٣٦٨.

جدول [١-٦]

التوزيع السلعى للتجارة بين مصر وتركيا عام ١٩٩٦ والنصف الأول من عام ١٩٩٧

السلـــــع	الصادرات المصرية إلى تركيا – نسبة إلى الإجمالى ١٩٩٦	الصادرات المصرية إلى تركيا – نسبة إلى الإجمالى يناير – يونيو ١٩٩٧	الواردات المصرية من تركيا
النفط الخام	%٧٠,١٦	%٧٨,٧٦	تتمثل أهم هذه الواردات
الأرز	%٩,٠٠	–	فىالعدس والحمص وقطع غيار
القطن الخام	%٤,٠٠	%٥,٧٧	السيارات والزجاج والآلات.
غزل القطن والخيوط القطنية*	%٤,٠٠	%٢,٥٠	ويتوقع أن يؤدى تطبيق قرار السماح باستيراد مصر الملابس
الفحم	%٢,٦٠	–	الجاهزة إلى زيادة الواردات
ألومنيوم (خام وألواح)	%٢,٥٠	%٣,١٣	المصرية من تركيا التىتقدمت
المولاس	%١,٥٠	–	كثيراً فى صناعة الملابس
رمال صناعة الزجاج والكوارتز	%١,٥٠	–	الجاهزة بكميات ضخمة وبتكلفة إنتاجية محدودة مما يجعلها ذات
المنتجات الزجاجية	%١,٣٠	–	أسعار رخيصة تنافسية
أخرى (وغير مبين)	%٣,٤٤	%٩,٨٤	
الإجمـــــالـــى	%١٠٠,٠٠	%١٠٠,٠٠	

(*) يعكس انخفاض نسبة هذه الصادرات عدم استفادة مصر من مذكرة التفاهم الموقعة فى ١٩٩٥/١٢/١٦ والخاصة بتحديد حصة للصادرات المصرية إلى تركيا من غزل القطن والمنسوجات وقدرها (٤٨٥٠) طن غزل وألف طن أقمشة.

المصدر:

ممدوح الولى، "التبادل التجارى بين مصر وتركيا"، الأهرام (القاهرة، ١٩٩٧/١٢/٥)، ص٦.

محمود مراد، "مصر وتركيا فى الميزان التجارى"، الأهرام – ملحق الجمعة (١٩٩٨/٥/١)، ص٥.

جدول [٢]

إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية فى دول مشروع الربط الكهربائى بين تركيا والمشرق العربى

(ما بين الأقواس معــــدلات التغير قياسا إلى العام السابق)

الدولة	الفترة	الوحدة	الإنتــاج (١)	الاستهلاك (٢)	(١)– (٢)	ملاحظات
١– تركيا	١٩٨٨	مليــون كيلــو وات/ساعة	٤٨,٠٤٩ (+ ٨,٣%)	– (+٧,٨%)	–	زادت صادرات تركيا من الطاقة الكهربائية بين
	١٩٨٩	مليــون كيلــو وات/ساعة	٥٢,٠٤٣ (+٨,٣%)	– (+٦,٩%)	–	عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ من (٠,١) مليون طن من
	١٩٩٠	مليــون كيلــو وات/ساعة	٥٧,٥٤٢ (+١٠,٦%)	– (+٦,٣%)	–	مكافئات النفط إلى (٠,٢) مليونا. وفى عام ١٩٩٥
	يناير – أبريل ٩٠	مليــون كيلــو وات/ساعة	١٧,٨٩٧	–	–	بلغت نسبة الطاقة الكهربائية من إجمالى
	يناير – أبريل ٩١	مليــون كيلــو وات/ساعة	١٨,٧٧٤ (+٤,٩%)	– (–٠,٢%)	–	استهلاك الطاقة (٦,٤%) مقابل (٤٤,٩%) للنفط و
	١٩٩٢	مليــون كيلــو وات/ساعة	٦٧,٣٤٢	–	–	(٨,٢%) للغاز الطبيعى و(٢٨,٧%) للفحم و
	١٩٩٣	مليــون كيلــو وات/ساعة	٧٣,٧٣٤ (+٩,٥%)	–	–	(١٣,٦%) للمصادر الأخرى.
	١٩٩٤	مليــون كيلــو وات/ساعة	٧٨,٢٦١ (+ ٦,١%)	–	–	
	١٩٩٥	مليون طن من مكافئات النفط	٧.٩	٥,٩	٢,٠ +	
٢– مصر	١٩٨٨	مليــون كيلــو وات/ساعة	٣٩,٠٠٠	–	–	توزع إجمالى استهلاك الطاقة عام ١٩٩٢ بواقع
	١٩٩٠	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	–	٥٧,٠٠٠	–	(٩%) للكهرباء و (٦٥%) للغاز و (٢٤%) للنفط و(٢%)
	١٩٩١	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	–	٥٥,٦٠٠	–	للفحم الحجرى. وفى الفترة يناير ٩١ – يناير

الدولة	الفترة	الوحدة	الإنتـــاج (١)	الاستهلاك (٢)	(١)- (٢)	ملاحظات
	١٩٩٢	ألف برميل مكـافئ نفط يوميا	–	٥٦,٠٠٠	–	٩٧ زاد إنتاج الكـهرباء بنسبة (٦,٢٢%)، وزاد اســـتهلاكها بنســـبة (٦,٢٠%) وفائضـــها بنسبة (٦,٣٠%).
	١٩٩٣	ألف برميل مكـافئ نفط يوميا	–	٥٦,٠٠٠	–	
	١٩٩٤	ألف برميل مكـافئ نفط يوميا	–	٦٠,٠٠٠	–	
[illegible]	يناير ١٩٩٥	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٣٧٢	٣,٠٩٣	١,٢٧٩ +	وبلغـت نسبة هـــذا الفائض إلـــى إجمـــالى الإنتاج (١١,٦%) فـــى أبريـــل ٩٧ مقـــابل (١٤,٢%) فى مـــارس ١٩٩٧ و (١٧,٥%) فى يناير ٩٧ ومثلها فى ينـــــــاير ١٩٩٦ و (٢٩,٢٥%) فى ينـــاير ١٩٩٥
	مارس ١٩٩٥	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٢٠٣	٣,٦٠٩	٠,٥٩٤ +	
	يونيو ١٩٩٥	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٤٥١	٣,٥٧٣	٠,٨٧٨ +	
	ديسمبر ١٩٩٥	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٦٦٦	٣,٨٩٧	٠,٧٦٩ +	
	يناير ١٩٩٦	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٧١١	٣,٨٨٦	٠,٨٢٥ +	
	مارس ١٩٩٦	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٥١٢	٣,٩٤٧	٠,٥٦٥ +	
	يونيو ١٩٩٦	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٥٧١	٤,٢٢٢	٠,٣٤٩ +	
	ديسمبر ١٩٩٦	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٨١٠	٤,١٢٢	٠,٦٨٨ +	
	يناير ١٩٩٧	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٥,٠٠٤	٤,١٢٧	٠,٨٧٧ +	
	مارس ١٩٩٧	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٨٢٢	٤,١٣٧	٠,٦٨٥ +	
	أبريل ١٩٩٧	ألــف ميجـــا وات/ساعة	٤,٦٠٥	٤,٠٧٢	٠,٥٣٣ +	
٣- الأردن	١٩٨٨	مليـــون كيلـــو وات/ساعة	٣,٢٦٣	–	–	الكهرباء (١%) والنفـط (٩٤%) والغـــاز (٥%) من إجمالى الاســـتهلاك عام ١٩٨٨

الدولة	الفترة	الوحدة	الإنتاج (١)	الاستهلاك (٢)	(١)- (٢)	ملاحظات
٤- سوريا	١٩٨٨	مليون كيلو وات/ساعة	٩,٠٨٠	-	-	الكهرباء (١٢%) و النفط (٧٣%) والغاز (١٥%) من إجمالى الاستهلاك عام ١٩٨٨، و (٤%) و (٨٦%) و (١٠%) على التوالى عام ١٩٩٢. وزاد استهلاك الكهرباء فى سوريا بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٤ بنسبة (١٠٨,٩٥%)
	١٩٩٠	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٦,٧	-	
	١٩٩١	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٨,٠	-	
	١٩٩٢	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	١٣,٨	-	
	١٩٩٣	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	١٣,٨	-	
	١٩٩٤	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	١٤,٠	-	
٥- العراق	١٩٨٨	مليون كيلو وات/ساعة	٢٥,٠٠٥	-	-	الكهرباء (٢,٣%) من إجمالى الاستهلاك مقابل (٩٣,٢%) للنفط و (٤,٥%) للغاز عام ١٩٩١، والنسب الثلاث عام ١٩٩٢ بلغت (٣%) و (٩١%) و (٦%) على التوالى. ونسبة زيادة استهلاك الكهرباء (٦٠,٢١%) فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤.
	١٩٩٠	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٢٨,٠٤	-	
	١٩٩١	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	١٥,٧	-	
	١٩٩٢	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٣٧,٦	-	
	١٩٩٣	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٤١,٤	-	
	١٩٩٤	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٤٥,٥	-	
٦- لبنان	١٩٩٠	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٦,٥	-	انخفض استهلاك الكهرباء بنسبة (١٢,٣١%) فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤.
	١٩٩١	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٢,٨	-	
	١٩٩٢	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٦,٥	-	
	١٩٩٣	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٥,٧	-	
لبنان	١٩٩٤	ألف برميل مكافئ نفط يوميا	-	٥,٧	-	

المصدر:

بيانات تركيا فى الفترة ١٩٨٨-١٩٩١، مصدرها:

Turkey 1991-1992 Almanac, P. 307; P. 310.

- بيانات تركيا عن الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤، مصدرها:

IS BANK, Economic Indicators of Turkey 1992-1994, OP. Cit., P. 7.

- بيانات تركيا عام ١٩٩٥، مصدرها:

EIU, Country Profile, Turkey 1996-97, Reference Table 12, P. 46; P. 23.

- بيانات البلدان العربية عام ١٩٨٨، مصدرها:

- د. طارق المجذوب، "اشكالية المياه وآثارها على العلاقات العربية – التركية الراهنة...."، بحث مقدم إلى ندوة العرب والأتراك: حوار مستقبلى، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٣)، جدول [٥]، ص٢٥.

- بيانات استهلاك الكهرباء فى البلدان العربية، مصدرها:

التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر ١٩٩٥، ملحق ٩/٤، ص٢٦٣.

- بيانات استهلاك الطاقة فى البلدان العربية فى ١٩٩١و ١٩٩٢، مصدرها على التوالى:

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٢، ملحق ١٢/٤، ص٢٦١؛ ملحق ١٣/٤، ص٢٦٢؛ ملحق ١٥/٤، ص٢٦٤.

عادل إبراهيم، "العرب على خريطة الطاقة العالمية"، الأهرام (١٩٩٤/٥/٨)، ص١٧.

- بيانات مصر فى ١٩٩٥-١٩٩٧، مصدرها:

رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النشرة الاقتصادية الشهرية لجمهورية مصر العربية (المجلد ٣، العدد ٢٧، مارس ١٩٩٥)، ص٤٤ (المجلد ٣، العدد ٢٨، أبريل ١٩٩٥)، ص٤٤ (المجل ٤، العدد ٤٢، يونيو ١٩٩٦)، ص٤٤ (المجلد ٤، العدد ٤٥، سبتمبر ١٩٩٦)، ص٤٤ (المجلد ٥، العدد ٥٠، فبراير ١٩٩٧)، ص٤٤ (المجلد ٥، العدد ٥٢، أبريل ١٩٩٧)، ص٤٤؛ (المجلد ٥، العدد ٥٤، يونيو ١٩٩٧)، ص٤.

جدول [٣]

الاستثمارات المصرية فى تركيا فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢

(القيمة بملايين الدولارات)

العام	الاستثمارات المصرية	إجمالى الاستثمارات الأجنبية	مجموع الاستثمارات العربية	نسبة الاستثمارات المصرية إلى	
	-١-	-٢-	-٣-	-٢-	-٣-
١٩٨٥	٠,١٥	٢٣٤,٤٦	٨٨,١٨	%٠,٠٦٤	%٠,١٧٠
١٩٨٦	٠,١٥	٣٦٣,٩٤	٨٤,٢١	%٠,٠٤١	%٠,١٧٨
١٩٨٧	٠,١٥	٥٣٦,٤٩	٢٤,٢٢	%٠,٠٢٨	%٠,٦١٩
١٩٨٨	٠,٠٥	٨٢٤,٤٧	٣٣,٧٤	%٠,٠٠٦	%٠,١٤٨
١٩٨٩	٠٠	١٤٧٠,٥٠	٦١,٤٠	٠٠	٠٠
١٩٩٠	٠,٢٠	١٧٨٤,٣٠	٤٤.٨٠	%٠,٠١١	%٠,٤٤٦
١٩٩١	٠,١٠	١٩٠٩,٤٠	٩٠,٥٠	%٠,٠٠٥	%٠,١١٠
١٩٩٢	٠,٥٠	١٨١٩,٩٠	١٠٦,٥٠	%٠,٠٢٧	%٠,٤٦٩
المجموع	١,٣٠	٨٩٤٣,٤٦	٥٣٣,٥٥	%٠,٠١٤	%٠,٢٤٤

(٠٠) غير موجود.

المصدر:

- بيانات الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨، مصدرها:

Turkey 1989 Almanac, P. 268.

- بيانات الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، مصدرها:

Turkey 1991-1992 Almanac, P. 316; P. 433.

جدول [٤-١]

قيمة تعاقدات شركات الإنشاءات والمقاولات التركية

في مصر ١٩٨٣-١٩٨٨*

(القيمة بملايين الدولارات)

العام	قيمة التعاقدات في			نسبة التعاقدات في مصر إلى	
	مصر	الدول العربية	دول العالم	الدول العربية	دول العالم
١٩٨٣	١٦	١٣٩٣٨	١٤٠٢٨	%٠,١١٥	%٠,١١٤
١٩٨٤	١٦	١٤٥٧٢	١٤٧٦٣	%٠,١١٠	%٠,١٠٨
١٩٨٥	١٦	١٥٣٠٨	١٥٤٩٩	%٠,١٠٤	%٠,١٠٣
١٩٨٦	١٦	١٦٧٤١	١٦٩٣٢	%٠,٠٩٥	%٠,٠٩٤
١٩٨٧	١٦	١٦٧٤١	١٦٩٣٢	%٠,٠٩٥	%٠,٠٩٤
يونيو ١٩٨٨	١٦	١٦٨٩٧	١٧٢٧٦	%٠,٠٩٥	%٠,٠٩٣

(*) في يونيو ١٩٨٨ بلغ مجموع هذه الشركات (٣٩٨) شركة في دول العالم و (٢٩٨) شركة في الدول العربية، ومن الأخيرة شركة واحدة في مصر مقابل (١٢٤) شركة في السعودية و (١١٣) في ليبيا و (٣٧) في العراق و (١٣) في الأردن و (٦) في الكويت و (٢) في الإمارات وواحدة في كل من البحرين والجزائر.

المصدر:

Oktay Orhon, “Turkish contracting services abroad” ,in : Erol Manisali, ed., Dimensions (Istanbul: The Middle East Business And Banking Magazine Publications, 1989), Table 2, P. 91; Table 1, P. 89.

جدول [٤-٢]

نصيب مصر من الصادرات التقنية التركية فى الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠*

(النسبة إلى إجمالى هذه الصادرات إلى الدول العربية)

الـــــدولـــة	عـــدد العـقـــود	نسبة إلى الإجمالى
مصر	٨	%١٦
العراق	٨	%١٦
الأردن	٢	%٤
الإمارات العربية	٢	%٤
سوريا	١	%٢
ليبيا	١	%٢
المغرب	١	%٢
الكويت	١	%٢
السعودية	١	%٢
دول أخرى	٢٥	%٥٠
الإجمـــالـــى	٥٠	%١٠٠

(*) تشمل الصادرات ذات الصلة بالتركيبات والإنشاءات وتراخيـص العمـل والخدمـات الاستشارية والفنية والاستثمار المباشر والسلع الرأسمالية.

المصدر:

سليم ايلكين، "العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية.."، مصدر سابق، جدول [٥]، ص٣٤٤.

جدول [٥-١]

السياحة فى مصر وتركيا ووضعهما ضمن حركة السياحة العالمية عام ١٩٩٧

اقتصـــــاديـــات السيـــاحـــــة	مصـــــر	تـــركيـــا
١- عدد السياح القادمين إلى الدولة	٣,٦٥٧,٠٠٠	٩,٠٤٠,٠٠٠
- ترتيب الدولة ضمن أكبر الدول مقصداً للسياح فى العالم	[٣٥]	[١٩]
- نسبة مصر إلى تركيا	%٤٠,٤٥	
٢- عائدات السياحة بالمليار دولار	٣,٨٤٧	٧,٠٠٠
- ترتيب الدولة ضمن أكـــبر الـــدول تحقيقـــاً للإيـــرادات السياحية	[٢٦]	[١٧]
- نسبة مصر إلى تركيا %	%٥٤,٩٦	
٣- الإنفاق على السياحة الخارجية بالمليار دولار	١,٣١٧	١,٢٦٥
- ترتيب الدولة ضمن أكبر الدول إنفاقـــاً علـــى الســـياحة الخارجية	[٣٨]	[٣٩]
- نسبة مصر إلى تركيا %	%١٠٤,١١	

المصدر:

تقرير منظمة السياحة العالمية عن "حركة السياحة العالمية عام ١٩٩٧"، نقلاً عن: مصطفى النجار، "سياحة وسفر.. نحن الآن فى المركز ٣٥"، الأهرام، (١٨/٦/١٩٩٨)، ص٢٥.

جدول [٥-٢]

حركة السياحة المصرية إلى تركيا فى الفترة يناير – مايو ١٩٨٩-١٩٩١

السياح القادمون إلى تركيا من	يناير – مايو			
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	٨٩-١٩٩١
١- دول العالم	١,٣١٣,٣٤٧	١,٤٦٠,٤٣٦	١,٤٧٥,٦٥١	٢,٢٤٩,٤٣٤
٢- الدول العربية*	٩٥,٦٠١	٨٨,٧٠٥	٦٣,٠٩٥	٢٤٧,٤٠١
٣- مصر	٥,٥٢٣	٣,٨٣٩	١,٧٧٨	١١,١٤٠
– نسبة إلى دول العالم	%٠,٤٢	%٠,٢٦	%٠,١٢	%٠,٤٩
– نسبة إلى الدول العربية	%٥,٧٨	%٤,٣٣	%٢,٨٢	%٤,٥٠

(*) فى الفترة يناير – مايو ١٩٨٩-١٩٩١ جاء السوريون فى مقدمة السياح العرب فى تركيا بنسبة (٤٢,٩%)، وتلاهم الليبيون (١١%) والتونسيون (٥,٩%) والجزائريون (٥,٩%) والأردنيون (٥,٨%) والسعوديون (٥%) والمصريون (٤,٥%) واللبنانيون (٤.٤%) والعراقيون (٤,١%) والسودانيون (٢,٩%) والمغاربة (١,٦%) والكويتيون (١,٦%)، وبلغت النسبة (٠,٣%) لسائحى الإمارات العربية و (٠,١١%) للقطريين و (٠,٠٨%) للعمانيين.

المصدر:

Turkey 1991-1992 Almanac, OP. Cit., PP. 328-329.

هوامش الدراسة

(١) د. جلال عبدالله معوض، "واقع وآفاق العلاقات المصرية – التركية"، في: د. عبدالمنعم المشاط (محرر)، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٣٦-٣٣٧.

(٢) محمود مراد، "مصر وتركيا في الميزان التجاري"، صحيفة الأهرام – ملحق الجمعة (القاهرة، ١٩٩٨/٥/١)، ص٥.

(٣) د. جلال معوض، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية – قيد النشر)، جدول [١-٤]، ص٥٨.

(٤) نفس المصدر، جدول [١-٥]، ص٥٩.

(٥) نفس المصدر، جدول [١-٤]، ص٥٨؛ جدول [١-٥]، ص٥٩.

(٦) د. جلال معوض، "واقع وآفاق العلاقات المصرية – التركية"، مصدر سابق، جدول [١-٢]، ص٣٥٨-٢٥٩.

(٧) جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النشرة الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، العدد [٥٥]، المجلد الخامس، يوليو ١٩٩٧، جدول [٣]، ص٢.

(٨) Inter Media, Executive's Handbook Turkey Almanac 1997 (Istanbul: Inter Media Ulularararasi Iletisim AS, December 1996), P. 24.

(٩) د. جلال معوض، "واقع وآفاق العلاقات المصرية – التركية"، مصدر سابق، ص٣٣٩-٣٤١.

(١٠) الأهرام (١٩٩٧/٣/٢٤)، ص١٥.

(١١) الأهرام (١٩٩٧/٧/١٥)، ص١٤.

(١٢) الأهرام (١٩٩٨/٣/٢٤)، ص٥.

(١٣) الأهرام (١٩٩٨/٣/٢٢)، ص١.

(١٤) الأهرام (١٩٩٤/٥/٧)، ص٥.

(١٥) الأهرام (١٩٩٦/١٠/٤)، ص١.

(١٦) محمود مراد، "مصر وتركيا في الميزان التجاري"، مصدر سابق، ص٥.

(١٧) الأهرام (١٩٩٨/٥/٧)، ص١٤.

(١٨) محمود مراد، مصدر سابق، ص٥.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

د. جلال معوض، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، مصدر سابق.

(٢٠) الأهرام (١٩٩٨/٦/٢٩)، ص١٥.

(٢١) الأهرام (١٩٩٤/١١/٨)، ص١٧. وأنظر أيضا:

د. جلال معوض، "واقع وآفاق العلاقات المصرية – التركية"، مصدر سابق، ص٣٤٥-٣٤٦.

(٢٢) **الأهــــرام** (١٩٩٦/١١/١٥)، ص٩؛ و (١٩٩٧/٥/١٠)، ص١؛ و(١٩٩٧/٥/١٢)، ص٩؛ و (١٩٩٧/٨/٢٥)، ص١. وأنظر أيضا:
د. جلال معوض، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، مصدر ســـابق، جـدول [٨]، ص٨٣.
(٢٣) **الأهرام** (١٩٩٧/١٢/٢)، ص٢٧.
(٢٤) **الأهرام** (١٩٩٨/٧/١)، ص٣٤؛ و (١٩٩٨/٦/٢٧)، ص١٤.
(٢٥) **د. جلال معوض، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية**، مصـــدر ســـابق، ص٣٧.
وأنظر أيضا بخصوص الناحية الثانية:
Economist Intelligence unit, EIU, Country Report, Turkey, 1st quarter 1997, P. 27.
(٢٦) **الأهرام** (١٩٩٨/٦/٢٣)، ص١٢.
(٢٧) **د. جلال معوض،العلاقات الاقتصادية العربية–التركية**،مصدر سابق، ص٣٥–٣٧.
(٢٨) **الأهرام** (١٩٩٨/٧/١)، ص٣٤.
(٢٩) **الأهرام** (١٩٩٨/١/٢٢)، ص١.
(٣٠) **الأهرام** (١٩٩٧/١٢/١٠)، ص٢٨.
(٣١) **الأهرام** (١٩٩٨/٦/٢٣)، ص١٢.
(٣٢) News pot, **Turkish Digest** (Ankara, April 6, 1989), P. 5.
(٣٣) **الأهرام** (١٩٩٨/٦/٢٣)، ص١٢.
(٣٤) **الأهرام** (١٩٩٨/٧/١)، ص٣٤.
(٣٥) **الأهرام** (١٩٩٧/٧/٢)، ص٢٥.
(٣٦) **Turkey 1988,** edited by: Teoman Fehim (Ankara: General Directorate of Press and Information, GDPI, 1988), P. 249.
(٣٧) **EIU, Country Report, Turkey, 1st quarter 1997,** P. 31.
(٣٨) **د. طارق المجذوب، "اشكالية المياه وآثارها على العلاقات العربية – التركية الراهنة: التعاون العربى – التركى فى مشاريع البنية التحتية – المياه والقوة الكهرومائية**، بحث مقدم إلى ندوة "العرب الأتراك: حوار مستقبلى"، نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـــة (بيروت: ١٥–١٨ نوفمبر ١٩٩٣)، ص١١.
(٣٩) **المكتب التجارى بسفارة جمهورية مصر العربية بأنقرة، التقرير السنوى لعام ١٩٨٧ عن اقتصاديات تركيا والعلاقات الثنائية بين مصر وتركيا** (أنقـــرة)، ســـبتمبر ١٩٨٨، ص٢٤.
(٤٠) **د. جلال معوض، "واقع وآفاق العلاقـــات المصريـــة – التركيـــة"**، مصـــدر ســـابق، ص٣٤١–٣٤٢.
(٤١) **نفس المصدر**، ص٣٤٢–٣٤٣.
(٤٢) الأهرام (١٩٩٧/١٢/١٧)، ص١٢؛ و (١٩٩٧/١٢/٢٠)، ص٩.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل عن موقف مصر إزاء التحالف التركى – الإسرائيلى، ومحاذير التعاون العربى عموماً مع اليونان فى المجالات السياسية والعسكرية كوسيلة للتأثير فى السياسة التركية، أنظر:

د. **جلال معوض، صنع القرار فى تركيا والعلاقات العربية – التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى: أغسطس ١٩٩٨)، ص ٢٤٣-٢٤٤؛ ص٣٠٤-٣٠٥.

(٤٤) **ممدوح ولى، "التبادل التجارى بين مصر وتركيا لا يزال محدوداً"، الأهرام** (١٩٩٧/١٢/٥)، ص٦.

(٤٥) **د. جلال معوض، "واقع وآفاق العلاقات المصرية – التركية"**، مصدر سابق، ص٣٤٤.

(٤٦) **الأهرام** (١٩٩٤/٧/١٩)، ص١٠.

(٤٧) **الأهرام** (١٩٩٤/١١/٤)، ص١؛ (١٩٩٤/١١/٨)، ص١.

(٤٨) الأهرام (١٩٩٨/٣/٢٣)، ص١.

(٤٩) **محمود مراد، "مصر وتركيا فى الميزان التجارى"**، مصدر سابق، ص٥.

(٥٠) **الأهرام** (١٩٩٨/٥/٧)، ص١٤.

(٥١) **محمود** مراد، مصدر سابق، ص٥.

(٥٢) **الأهرام** (١٩٩٧/٧/١٥)، ص١٤.

(٥٣) **الأهرام** (١٩٩٤/٥/١٠)، ص٦.

(٥٤) **الأهرام** (١٩٩٤/٥/٦)، ص١.

(٥٥) **الأهرام** (١٩٩٤/١١/٨)، ص١.

(٥٦) **الأهرام** (١٩٩٤/١١/٦)، ص١.

(٥٧) **الأهرام** (١٩٩٨/٨/١)، ص٩.

(٥٨) **الأهرام** (١٩٩٨/٧/٤)، ص٤.

(٥٩) **الأهرام** (١٩٩٨/٩/٩)، ص٨.

(٦٠) **الأهرام** (١٩٩٧/٦/٢٧)، ص١٢.

(٦١) نفس المصدر والصفحة.

(٦٢) **محمود مراد، "مصر وتركيا فى الميزان التجارى"**، مصدر سابق، ص٥.

(٦٣) **ممدوح الولى، "التبادل التجارى بين مصر وتركيا...."**، مصدر سابق، ص٦.

(٦٤) **الأهرام** (١٩٩٨/٥/٧)، ص١٤.

(٦٥) **الأهرام** (١٩٩٤/٥/٧)، ص٥.

(٦٦) **د. جلال معوض، "السياسة التركية والوطن العربى فى الثمانينات"، مجلة شؤون عربية** (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٦٢، يونيو ١٩٩٠)، ص١٤٥.

(٦٧) **سليم ايلكين، "العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية فى الماضى القريب والتوقعات المستقبلية"**، فى: د. أكمل الدين إحسان أوغلى (إشراف)، العلاقات العربية – التركية من منظور تركى (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامى، الجزء الثانى، ١٩٩٣)، ص٣٣١-٣٣٤.

(٦٨) **الأهرام** (١٩٩٧/٦/١٣)، ص١.

(٦٩) الأهرام (١٠/١١/١٩٩٦)، ص٤.
(٧٠) الأهرام (١٥/٦/١٩٩٧)، ص١.
(٧١) الأهرام (١٦/٦/١٩٩٧)، ص٧.
(٧٢) نفس المصدر، ص١؛ ص٧.
(٧٣) د. جلال معوض، العلاقات الاقتصادية العربية-التركية،مصدر سابق،ص١٠-١١.
(٧٤) الأهرام (٣/٨/١٩٩٧)، ص٥.
(٧٥) الأهرام (٣/٧/١٩٩٧)، ص٥.
(٧٦) الأهرام (١٩/٦/١٩٩٧)، ص٥.
(٧٧) الأهرام (٧/٦/١٩٩٧)، ص١.
(٧٨) الأهرام (٢٣/١١/١٩٩٧)، ص١٥.
(٧٩) الأهرام (١٥/٦/١٩٩٧)، ص١.
(٨٠) الأهرام (١٨/٦/١٩٩٧)، ص٥.
(٨١) EIU, Country Report, Turkey, 1st quarter 1997, P. 16.
(٨٢) الأهرام (٥/٦/١٩٩٧)، ص١٥.
(٨٣) الحياة (لندن، ٢٨/٧/١٩٩٧)، ص٩.
(٨٤) الأهرام (٢٨/٤/١٩٩٨)، ص١٥؛ و (١٠/٦/١٩٩٨)، ص٤.
(٨٥) الأهرام (١٠/٦/١٩٩٨)، ص٤؛ و (٢٥/٨/١٩٩٨)، ص١٤.
(٨٦) د. جلال معوض، صنع القرار فى تركيا والعلاقات العربية – التركية، مصدر سابق، ص١٤٢؛ ص١٤٧؛ ص٢٩٤.
(٨٧) نفس المصدر، ص١٤٢-١٤٧.
(٨٨) نفس المصدر، ص٢١٤. والاقتباس الأخير مصدره: عبد العظيم حماد، "بوصلة المياه"، الأهرام، (٢٠/١٠/١٩٩٧)، ص٤.
(٨٩) د. جلال معوض، صنع القرار فى تركيا...."، ص١٤٥.
(٩٠) الأهرام (٣/١٢/١٩٩٧)، ص٢٨.
(٩١) د. جلال معوض، "واقع وآفاق العلاقات المصرية – التركية"، مصدر سابق، ص٣٢٦.
(٩٢) الأهرام (٤/٤/١٩٩٨)، ص٩.

الفصل الخامس

"العلاقات الثقافية بين مصر وتركيا"

أ/ وجدي كيديك

إن الوقوف عن كثب من العلاقات الثقافية بين تركيا ومصر يستوجب منا التعرف على الماضي والتراث المشترك بينهما كي ما نستشرف عمق الروابط والأواصر المتجذرة بين شعبي هذين البلدين.

من هنا ينبغي إلقاء نظرة ولو سريعة إلى بداية اللقاء والتقارب والتعايش والتمازج بين الأتراك والمصريين، وربما يقول قائل أن هذه البداية معروفة، حيث الانطباع السائد هو أن هذا التعايش التاريخي بين الشعبين التركي والمصري يعود إلى أيام الإمبراطورية العثمانية وبالذات عهد محمد علي باشا الكبير.

إن هذا التعايش أو التواصل أو التاريخ المشترك بين البلدين يرجع أصلاً إلى أوائل القرن التاسع الميلادي، وتحديداً عصر الخلافة العباسية.

المعروف أن الخلافة العباسية كانت تستقدم آلاف الأتراك كل عام من آسيا الوسطى ليستقروا في كافة أرجاء الخلافة الإسلامية ومن ضمنها مصر، حيث وصل عدد الجنود الأتراك أيام الخليفة العباسي "المعتصم بالله" (٣٥) ألف في بغداد وحدها. وبالتالي فإن أوائل الأتراك الذين جاءوا إلى مصر أيام الخلافة العباسية كانوا من آسيا الوسطى، جلبوا منها إلى مصر ليخدموا كجنود.

ولمزيد من التوضيح أن التمازج الحقيقي بين الشعبين قد بدأ بعد تعيين أحمد بن طولون والياً للخلافة العباسية في مصر يوم ٢٢ رمضان ٢٥٤ هجرية (١٥ سبتمبر ٨٦٨ ميلادية) ووالد أحمد هو طولون تركي من بخارى أوزبكستان الحالية في آسيا الوسطى، كان أرسل إلى بغداد ليخدم في قصر الخلافة. وقد حظي بإعجاب الخليفة المأمون، ومن ثم أصبح والياً لمدينة سامراء شمالي بغداد. وابنه أحمد ولد في سامراء عام ٨٣٦ ميلادية، وأصبح والياً لمصر وهو في الـ ٣٢ من العمر.

وفي مصر عكف "أحمد" على إنشاء جيش خاص من الأتراك استقدمهم من أرض أجداده في آسيا الوسطى، وبعد أن خدموا الجندية سمح لهم أحمد

بالاستقرار والتزوج مع المصريات ومنح لهم أراضي زراعية، ثم استقدم مجموعة أخرى لنفس الغرض وهكذا.

والآن عندما نقول بأن الأتراك قدموا إلى تركيا الحالية على شكل موجات كبيرة بعد عام ١٠٧١ ميلادية، فإننا نرى أن ظهور الأتراك في مصر يأتي قبل ظهورهم في تركيا اليوم قرابة ٢٠٠ سنة.

واستمر الحكم الطولوني في مصر حتى عام ٩٠٥ ميلادية عن طريق ولاة أتراك تم تعيينهم من قبل الخليفة العباسي، كما أعقبه عهد تركي آخر عُرف بالأخشيديين في الفترة ما بين ٩٣٥ ـ ٩٦٩م.

وشهدت مصر استمرار قدوم الأتراك إليها بصفة مماليك وبأعداد متزايدة في الفترات المقبلة خلال حكم الأيوبيين والفاطميين.

وتوسع نفوذ المماليك في مصر مع مر العصور حتى تمكنوا عام ١٢٥٠ من تأسيس دولتهم، ويطلق المؤرخون العرب عليها اسم "دولة الأتراك" أو "ملك الأتراك".

والجدير بالإشارة هنا أن الأتراك أقاموا خلال تاريخهم الطويل ما يقارب ٢٠ دولة، حملت أكثرها أسماءً تدل على الوصف الجغرافي أو القبلي لها، ولم تحمل أية منها الوصف القومي التركي رسمياً فيما عدا هذه الدولة التي قامت على يد المماليك في مصر، وكذلك الجمهورية التركية الحالية التي أعلنت العام ١٩٢٣ وبعبارة أخرى أن أول دولة بمسمى تركي كانت في مصر وليست في تركيا.

اعتاد المماليك الأتراك الاستقرار على ضفاف النيل من القاهرة التي تمركزوا فيها، وبالتالي عرفوا بالمماليك البحريين.

في نهاية القرن الثالث بلغ قلق السلطان المملوكي "قلاوون" ذروته من المشاكل التي سببها له المماليك البحريون. وعليه قرر استقدام المماليك من أصل شركسي، واستوطنهم في العاصمة ليحصل على التوازن في القوى والنفوذ بين المماليك.

وتمركز المماليك الجدد من أصل شركسي في منطقة برج القاهرة وأطلق عليهم اسم المماليك البرجيين، وبما أن الجيش كان معظمه من الأتراك، فاضطر المماليك الشركسيون ممن انخرطوا في سلك الجيش على تعلم التركية فضلاً عن أن الشركسيين هؤلاء كانوا قد جلبوا من منطقة القوقاز وهم يتحدثون لهجات متباينة من اللغة الشركسية، بحيث يتعذر عليهم التخاطب فيما بينهم إلا عن طريق لغة مشتركة وهي التركية.

وكان السلاطين الشراكسة خلال عهد المماليك البرجيين (١٣٨٢ ـ ١٥١٧م) يفضلون تسميتهم (بالمماليك الأتراك الشراكسة) كما نرى حالياً في مصر أن العديد من الناس يعتبر كلمة "الشركسي" مرادفاً لكلمة "التركي".

العهد العثماني

منذ أن أصبحت مصر جزءاً من الدولة العثمانية في عام ١٥١٧م استمر التمازج السكاني سواء عن طريق التزوج أو عن طريق الهجرة. ولكن هذا التمازج كان أقل كثافة من سابقه. لأن العثمانيين لم يجلبوا الجنود من أواسط آسيا، وأيضاً فإن الذين جاءوا إلى مصر لم يكونوا بالضرورة من أصل تركي حيث كانوا ينتسبون إلى مختلف أقاليم الدولة العثمانية المترامية الأطراف والتي كانت لا تقتصر على الأتراك وحدهم، وإنما كانت مؤلفة من أقوام عديدة مثل العرب والصرب والبلغار واليونان والأرمن.. إلخ، وبعبارة أخرى فإن هؤلاء العثمانيون جنوداً منهم أم موظفين كان من الممكن أن يكون واحداً من هذه الأقوام جرى إما تعيينه من قبل السلطة المركزية للخدمة في مصر أو جاء بمحض إرادته للعمل فيها، وهنا وجه الاختلاف بين العهد العثماني وما قبله بالنسبة للتواجد التركي في مصر، فما قبل العهد العثماني كان الأتراك القادمون إلى مصر من أوساط آسيا والقفقاس، من أصل تركي بحت، وبالتالي كان التمازج الحقيقي بين الشعبين التركي والمصري قد تحقق

أكثر وبصورة أشمل في العهد ما قبل العثماني، وبصورة أقـــل فـــي العـــهد العثماني.

سمعت وأسمع من الكثيرين يقولون أن ثلث سكان مصر ممن يحملـــون في عروقهم دماء تركية بدرجة معينة، توارثوها من أســــلافهم. وإزاء هـــذه الملاحظة نستطيع أن نتصور أن حوالي ٢٠ مليون شخص من مجمـــوع ٦٠ مليون مصري، ربما تجري في عروقهم دماء تركية بنسبة معينـــــة ولديـــهم صلة قربى مع الأسر في تركيا.

وبما أن صلة القربى لا تكون أحادية أي من جانب واحد فقط، يصبـــــح من الطبيعي أن نعتبر أيضاً أن ما يقارب ٢٠ مليون تركي يعيشون في تركيا لهم صلة قربى مع المصريين. إذن بوسعنا الآن القول أنه لا توجد هناك فـــي العالم أية دولة غير مصر فيها ٢٠ مليون نسمة لها صلة قربى مع الأتـــراك، وأنه بالمثل لا توجد في العالم أية دولة غير تركيا فيها ٢٠ مليون نسمة لـــها صلة قربى مع المصريين.

والآن إزاء كل هذه الحقائق التاريخية والواقع الفعلي، لنا أن نتصور إلى أي مدى تبلغه الأواصر الوثيقة والقوية بين الشعبين التركي والمصري.

ولما كان الشعبان التركي والمصري يتمتعان بمثل هذا التاريخ والـــتراث المشترك الذي يبلغ من العمر (١١٣٠) عاماً، فإنه من الطبيعي وجود تـــأثير متبادل وقوي بينهما في مجال العادات والتقاليد واللغة والفنون بأنواعها مـــن موسيقى وعمارة إلخ، وإجمالاً ثروة هائلة من العـــرى والروابـــط الثقافيـــة والتراثية.

في مجال فنون العمارة على سبيل المثال، فإن عراقة العمارة المملوكيـــة ترجع أساساً إلى مدى النجاح في تحقيق التناسق بين الذوق الآسيوي الـــتركي والمصري.

إذ نجد في مجمع السلطان حسن في القاهرة والمؤلـــــف مـــن مســـجد ومدرسة، نفس تلك الملامح الموجودة في مدرسة "ريجستان" بسمرقند.

هناك المئات من الأبنية الباقية ليومنا في القاهرة والتي ترجع المملوكي ما قبل العثماني، هي شواهد لا تدع مجالاً للشك على مدى المعمارية التركية (من آسيا الوسطى) والمصرية.

واستمر هذا التداخل خلال العهد العثماني أيضاً. وارتقى الموظفون المصريون إلى مناصب رفيعة في سلم الإدارة العثمانية. إذ اعتلى منهم منصب رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) وغيره من المناصب الوزارية، بحيث أسهموا بشكل فعال في تنظيم أمور السلطنة باستانبول وأخذوا بعض المعالم المصرية عليها. فمثلاً هناك قصر والدة إسماعيل الخديوي، الذي يستخدم حالياً مقراً للقنصلية المصرية العامة في استانبول، وأيضاً قصر الخديوي عباس حلمي الثاني الذي كان مقر إقامته الصيفية، وكذلك القصر المطل على البحر للأمير سعيد حليم باشا، وكلها نماذج على الذوق المصري الأصيل الذي وضع لمساته على التراث الثقافي العثماني.

وبالمقابل أضفى الموظفون العثمانيون بحكم عملهم في مصر ما كانوا يحملونه من سمات ثقافية واجتماعية وفنية، على التراث المصري، وكلها جديرة بأن تفحص وتمحص وتدرس في خلال الأطروحات والدراسات الأكاديمية والجامعية.

ووجه آخر من أوجه التداخل والتأثير المتبادل في العلاقات الثقافية التركية المصرية، نراه في سيل المخطوطات والوثائق الموجودة في دار الأرشيفات بكلا البلدين حول الماضي المشترك لشعبيهما.

ويبلغ عدد المخطوطات المدونة باللغة التركية والمحفوظة في أرشيف واحد في القاهرة، وهو دار الكتب المصرية، حوالي عشرة آلاف نسخة، أما بالنسبة للكتب المطبوعة باللغة التركية والمحفوظة في الأرشيفات المصرية فيزيد عددها عن الألف.

وبالنسبة لعدد المخطوطات والوثائق الخاصة بمصر في الأرشيفات التركية، فتعد بالملايين.

وأول ترجمة لروائع الأدب الكلاسيكي العربي إلى التركية نشرت في القاهرة وليست في استانبول.

وتم طبع الكثير من هذه التراجم في مطبعة بولاق بالقاهرة، وفوق ذلك فإن أول صحيفة باللغة التركية كانت قد نشرت عام ١٨٢٨م في القاهرة وليست في استانبول تحت اسم "الوقائع المصرية".

هذه بعض الأمثلة فقط لتوضيح ما تعنيه مصر بالنسبة لتركيا والعكس بالعكس في مجال العلاقات الثقافية.

وهناك عامل آخر جدير بالذكر أسهم في تزوج الشعبين التركي والمصري منذ الأجيال السابقة ففي بداية أيام حكم محمد علي باشا الكبير عمت الشباب المصري عادة اختيار العروس من الأقاليم الناطقة بالتركية من الدولة العثمانية. والسبب أن محمد علي باشا الكبير لم يكن يجيد لغة أخرى غير التركية، ومن ثم فإن معرفة اللغة التركية صارت وسيلة هامة لجذب اهتمام الباشا الكبير، وبالتالي التقرب إليه ونيل رضاه، وهكذا نلاحظ أن الكثيرين في مصر يقولون بأن جدته أو جدة جده تركية.

ولا يسعنا الولوج في أدق تفاصيل العرى والقرابة والصلة والمصاهرة التي عاشتها الروابط التركية ــ المصرية ثقافياً واجتماعياً في صفحات قلائل، إذ أنها تستدعي وتستوجب جهوداً مضنية من الأكاديميين والمتخصصين للغوص دراسة وتدقيقاً في غور هذا العمق التاريخي بروح موضوعية بعيدة عن التشنج.

نظرة إلى العلاقات الراهنة والمستقبلية

بين تركيا ومصر

كي ما نستطيع أن نضع العلاقات التركية ــ المصرية حاضراً ومستقبلاً في إطارها الصحيح علينا أن نضع النقاط فوق الحروف في بعض الأمور المثيرة للجدل.

أولاً: نرى أن هناك تفسير خاطئ حول أدبيات العثمانيين يؤثر سلباً في العلاقات على الأقل فيما يدور في أذهان البعض في مصر، إذ نرى بعض الكتاب يشيرون إلى العهد العثماني كفترة مظلمة في تاريخ مصر، ويلومون الأتراك بسببها.

بداية نقول لو كان هذا الكلام سببه الأتراك، فلماذا تركيا الآن ليست مظلمة أكثر من الدول العربية التي أمست اليوم غير تابعة للدولة العثمانية، وتحكم من قبل زعمائها منذ أكثر من سبعين عاماً؟

ثانياً: أن هؤلاء الكتاب لا يأخذون بعين الاعتبار تكوين الدولة العثمانية والتي لم تكن قاصرة على الأتراك وحدهم، إذ كان العرب وخاصة المصريون جزءاً لا يتجزأ من هذه الدولة، وبالتالي فإن المصريين وكذلك غيرهم من الشعوب التي شكلت الدولة العثمانية، يجب أن يتحملوا مثلهم مثل الأتراك مسئولية الأخطاء التي ارتكبت خلال العهد العثماني، ويكفي هنا الذكر أن رئيس الوزراء العثماني (الصدر الأعظم) كان في عام ١٩١٣ مصرياً وهو الأمير "سعيد حليم باشا" وكان قد سبق له أن خدم ثلاث مرات كرئيساً للوزراء في الدولة العثمانية.

ثالثاً: أعتقد أن محاسن ومساوئ الدولة العثمانية يجب أن تتقاسمها بالتساوي العناصر التي كانت ضمن تركيبة تلك الدولة، لأنه ليس من العدل أن نلوم فقط الجزء التركي من تلك التركيبة ونحمله مغبة كل الأخطاء.

الاحتلال البريطاني

وعندما احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ كان طبيعياً أن تلجأ إلى الإساءة بالإدارة العثمانية والتقليل من شأنها، لكي تتذرع باحتلالها لمصر، ولتعميق هذه الفكرة دأب البريطانيون على رسم صورة الاحتلال البريطاني كمنقذ وصورة الإدارة العثمانية كاستعمار لمصر في المناهج الدراسية.

ثورة يوليو عام ١٩٥٢

والثورة الناصرية التي جاءت ضد الملك الحفيد المباشر لآخر والي عثماني في مصر، مثلها مثل كافة الثورات في العالم، جاءت لتدين النظام السابق وتلقي عليها مسئولية كل ما عاناه الشعب المصري وكان نصيب العنصر التركي من المجتمع المصري، من التبعة هذه كبيراً، لدرجة نستطيع القول بأن صورة التركي تأثرت سلباً في مخيلة المصريين كافة وإن كانت بدرجات متفاوتة، نتيجة الحملة الإعلامية الرسمية التي دامت لأكثر من عقدين.

كذلك كانت كل من تركيا ومصر خلال الحرب الباردة في معسكرين متضادين، فخلالها أصبحت تركيا عضواً في الحلف الأطلسي، بينما كانت مصر في المعسكر السوفييتي، وبالتالي لم يكن متوقعاً من السلطات المصرية بذل جهد لتعزيز صورة تركيا في الرأي العام المصري، والآن أصبحت فترة الحرب الباردة خبراً كان.

تلك هي بعض الأمور المثيرة للجدل والتي من الممكن حسمها بالتوجه والتعامل الموضوعيين، ولكن هنالك عوامل إيجابية تبقى قائمة بل وسوف تتعزز بتناولها والمضي بها قدماً، وأكثر هذه العوامل حيوية وأهمية يأتي التاريخ والتراث المشترك.

ماضي البلدين غدا اليوم تاريخاً يستحيل تغييره لهذا الاتجاه أو ذلك سلباً أو إيجاباً هذا التاريخ في مكانه إن شئنا أم أبينا. هو ماضينا المشترك فتجاهل

الصفحات المضيئة منه وإلقاء الضوء فقط على العوامل السلبية في كل مناسبة سوف لن يخدمان أياً من الجانبين.

وعليه أعتقد أن مستقبل العلاقات ينبغي أن يُبنى على كافة الأسس البناءة من هذا التاريخ المشترك، ومن هنا يتحتم على تركيا ومصر الانطلاق من هذه الرؤية الحقيقية للاتجاه نحو العلاقات المستقبلية بينهما.

العلاقات الثقافية

لو كنا نتحدث عن أي بلدين بالحجم العادي من دول المنطقة لكنا نستطيع أن نصف العلاقات الثقافية بين تركيا ومصر بأنها مرضية، لكننا لو ألقينا نظرة لهذا الزخم التاريخي الغني، نرى أن المرء يتوق ويتطلع إلى إنجاز المزيد لمواكبة هذا الثراء في العلاقات الثقافية بين تركيا ومصر.

وأهم مهمة تستحق العناية والاهتمام من المسئولين في كلا البلدين، هي دراسة المخطوطات والوثائق المحفوظة في دار الأرشيفات التركية والمصرية، والتي ترتبط بالتاريخ المشترك لهما، وإذا ما تحقق ذلك، فيقيني أن تاريخ العهد العثماني وبما فيه المصري أيضاً سيعاد تدوينه.

وبإيجاز أن العلاقات الثقافية بين تركيا ومصر بمختلف مناحيها من فنون وتراث والمظاهر الاجتماعية، تستحق المزيد من الدراسة ثم التطوير في الوقت الراهن لتغدو درباً مضيئاً ومشوقاً نحو المستقبل.

بدايات مشجعة

من البدايات المشجعة في مجال تنمية وتعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين، تأتي الزيارات المتبادلة للبعثات الفنية والفرق الموسيقية للمشاركة في المهرجانات المقامة في كل من تركيا ومصر.

وأيضاً التعاون المثمر الذي دشن مؤخراً بين وزارتي الثقافة التركية والمصرية، إذ أهدت وزارة الثقافة التركية أعداداً كبيرة من إصداراتها القيمة إلى المؤسسات المصرية المختصة.

وأهم من كل ذلك الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في القاهرة خلال شهر نوفمبر ١٩٩٨ بين السفير التركي آنذاك السيد "يشار يقيش" ومساعد وزير الخارجية المصرية السفير "فتحي الشاذلي" لفتح مركز ثقافي تركي في القاهرة ومركز ثقافي مصري في استانبول، وتمهيداً لذلك قامت السفارة التركية اعتباراً من شهر أكتوبر ١٩٩٨ بتنظيم دورات لتعليم اللغة التركية للراغبين من المصريين، في مبنى متاخم لمنزل السفير التركي بالجيزة.

وعلينا هنا أن نشيد بدور الجامعات المصرية التي تقوم بتدريس اللغة والأدب التركي في بعض أقسامها، وكذلك بالمساعي الحثيثة لمركز بحوث العالم التركي في هذا المجال.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

١- دراسة لسعادة السفير التركي يشار يقيش ألقاها يـــوم ٩ ديســمبر ١٩٩٧ في ندوة الروتاري القاهرة في فندق هيلتون النيل.

٢- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لمؤلفه الحسن ابن عـــم ابـــن حبيب من إصدارات وزارة الثقافة المصرية ــ القاهرة ١٩٧٦.

٣- درة الأسلاك في دولة الأتراك ــ دار الكتـــب المصريـــة الرقـــم المسجل ٦١٧٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Alan, James W., A Short Account of Early Muslim Architecture, The American University in Cairo Press, 1989, p. 331.

2) A Short Story of Islamic States, Publication of IRCICA, a subsidiary organ of Islamic Conference Organization, Ankara, 1994, p. 32.

3) Brockelmann, Carl, History of the Islamic Peoples, London 1982, p. 131.

الفصل الختامي

المبحث الأول:"الحلقة النقاشية الأولى: مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الآسيوي"

أ.د. نازلي معوض أحمد　　أ.د. حســـن حنفـــي

أ. فهمـــي هويـــدي　　السفير/ محمد وفاء حجازي

المبحث الثاني:"الحلقة النقاشية الثانية: مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الأفريقي"

أ.د. عبد الملك عـــوده　　أ.حلمـــي شعـــراوي

أ. محمد فائـــــق

المبحث الأول

الحلقة النقاشية الأولى

"مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الآسيوي"

أولاً: مداخلة الأستاذ الدكتور/ حسن حنفي

بسم الله الرحمن الرحيم، الأخت العزيزة الأستاذة الدكتورة/ نازلي معوض، رئيسة الجلسة، الأخوة الزملاء المشاركين في الندوة، الأخ فهمي هويدي والأخ السفير محمد وفاء حجازي، الأخوة والأخوات، في حقيقة الأمر فقد بدأنا ندرك أهمية تركيا السياسة وهذه المقولة ليس فيها حزن ولا زعل ولكن هي مصالح وربما يأتي الدور على إيران، وخاصة وأنها لديها ترسانة من السلاح يستطيع أن يقف إذا ما رفع الحصار عن العراق وتكونت جبهة شمالية فالمعركة قادمة قادمة. وبالتالي اسمحوا لي أن أبين، باعتباري أحد المشتغلين بموضوع الفكر العربي المعاصر ودور مصر والحركات الإصلاحية، وهذا شيء ليس غريب فكرة مصر ودول الجوار منذ وعينا في تاريخ الحركة الوطنية في الأربعينيات بكل فصائلها، الإخوان، أنا تعلمت من الإخوان في الأربعينيات، الدوائر الثلاث، حسن البنا تكلم عن مصر والعروبة والإسلام، وتعلمت أن مصر مركز لدوائر ثلاث الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الإسلامية قبل الضباط الأحرار وقبل ٥٢ وبالتالي أعاد عبد الناصر أن مصر مركز الدوائر الثلاث، مالك بن بني في ١٩٥٥ تكلم عن فكرة الآسيوية الأفريقية، باندونج.. إلخ.

اسمحوا لي أن أتكلم في إيران وتركيا خاصة لأن الزميلين العزيزين سيخصصان الأخ فهمي هويدي لإيران والأخ وفاء حجازي لتركيا لكن اسمحوا لي أن أعطي البانوراما العامة، وطبعاً لا توجد سياسة بلا تاريخ وبلا جغرافيا، القضية أن بالفعل نظراً لقربنا من الغرب الذي يفكر جيداً أن دول

الجوار إما في الجنوب أي أفريقيا أو في الشرق في آسيا وفي الشمال تركيا ولماذا استبعدنا الغرب وأطلقنا عليه مقولة جديدة مع أنه أيضاً من دول الجوار، لا أقل ولا أكثر، لكن يبدو تميز الغرب في وعينا نظراً للقرن الماضي والاستعمار.. إلخ، وكان الغرب يعتبر نفسه العالم كله مع أنه لا يزيد عن أنه دولة من دول الجوار، سواء الجوار في الشمال أو شمال الغرب وأمريكا أيضاً هي دولة من دول الجوار الأطلنطي والغرب البعيد.. إلخ. لكن مصر كمركز ودول الجوار في الشمال تركيا وفي الجنوب أفريقيا وفي الشرق كل المحيط الآسيوي البري وفي الغرب الولايات المتحدة عبر الأطلنطي. في الحقيقة تجعل مصر كما وعينا في الحركة الوطنية المصرية مركز المحاور الثلاث أو الأربع. تشعر مصر بدول الجوار عندما تكون قوية عندما تكون لها رسالة عندما يكون لها دور عندما تشعر أنها مركز وحولها الأطراف هكذا قدرها منذ رمسيس وأحمس وحتى محمد علي وعبد الناصر.. إلخ. وعرفنا ذلك أثناء حركة التحرر العربي أثناء الوحدة العربية والاشتراكية العربية وفي مواجهة القومية التورانية في البداية لكن على أي حال يقل إحساسنا بدول الجوار عندما تصبح الدولة ضعيفة لكن حتى الآن بالرغم من باندونج وبالرغم من اكتشاف آسيا وبالرغم من اكتشاف تركيا أثناء دولة الخلافة إلا أنها ما زالت في وعينا السياسي أقل أهمية، ليس بنفس الأهمية التي لأوربا وأمريكا وهما أيضاً من دول الجوار وربما للخلافة أو لأسباب سياسية بيننا وبين تركيا وإيران، لكن على أي حال الكل جوار لمصر.

اسمحوا لي أيضاً أن أعطي مقدمة في مفهوم الجوار، هل هو جوار جغرافي؟ جوار تاريخي؟ جوار ثقافي؟ جوار سياسي؟ أم أن كل ذلك في نفس الوقت وأن الوعي السياسي هو القادر أن يحول الجغرافيا والتاريخ والثقافة والمصالح العامة إلى رؤية سياسية؟ بطبيعة الحال هو جوار جغرافي، تركيا على حدود سوريا، إيران على حدود العراق.. إلخ، لكنه أيضاً جوار تاريخي لا توجد منطقة متحدة في الثقافة والتاريخ منذ أقدم العصور حتى هذه الأيام مثل المنطقة العربية ودول الجوار. حتى آسيا الوسطى كلها الذي يذهب إلى سمرقند وبخارة وطشقند وفرغانا.. إلخ وهي دول جوار إلى دول جوار على

أية حال يشعر أيضاً مدى حضور المصري هناك ليس فقط من خلال الأزهر الشريف ولكن حيث اللغة العربيـة ومركـز الإسـلام والديـن ويتـبركون بالمصريين ويريدون أن يأخذوا العلم والثقافة منهم وكذلك أندونيسيا وماليزيـا والفلبين حتى الصين والهند الصينية، والآن بعد إلغـاء المسـافات وثـورة الاتصالات لم يعد الجوار فقط هو الجوار الجغرافي بالحدود المشتركة ولكنـه أصبح الجوار التاريخي الذي يتجاوز الجغرافيا.. إلخ، وقد تكون هنـاك دول جوار جغرافية وبيننا وبينها صراع شديد مثل إسرائيل أو خلاف سياسي بين نظم مثل السودان ولكن هناك دول ليس بيننا وبينها جوار جغرافـي حرفـي ولكن بيننا وبينها اتحاد ثقافي ومصلحي مثل الصين ومثـل اليابـان ومثـل ماليزيا في مجموعة الخمسة عشر.. إلخ. على أية حـال الجـوار وجـوار الجوار وكما يقال أن النبي أيضاً وصى عن سابع جار، أي أن الجار يمكـن أن يكون جار الجار هو أيضاً جار.. إلخ. نستطيع أن نقول إذا سأحاول فـي ما تبقى لي من وقت أن أبين كيف أستطيع أن أعمق بالنسبة للمستقبل مفـهوم الجوار جغرافياً وتاريخياً كما حاولت أن أبين وأعمقه أيضاً ثقافيـاً وأعمقـه سياسياً وحتى نستطيع مما لدينا من حصيلة من الماضي والحاضر أنّ ربمـا نستطيع أن نقيم سيناريوهات بالنسبة إلى المستقبل.

في حقيقة الأمر الذي يتعمق في الثقافة العربية يجد حضور آسيا وتركيـا وإيران في آسيا مثل حضور اليونان والرومان بل أن فتوحات آسيا في البداية قد اكتملت أيام عثمان فتوح الأندلس تمت سنة ٩٠ هجرية وبالتـالي انتشـر الإسلام في جناحه الشرقي وكان سابقاً لانتشار الإسلام في جناحـه الغربـي باستثناء فتح مصر الذي تم أيام عمر بن الخطاب وبالتالي العلماء المسـلمون القدامى عرفوا أن مصدر الثقافة ليس فقط اليونان والرومان وهي معـارف متأخرة بعد عصر الترجمة في العصر الثاني ولكن من فـارس هكـذا هـو التعبير في التراث القديم ومن الهند وكتب البيروني أفضل ما كتب عن الـهند حتى الآن وعاش ٣٠ سنة في الهند يعني هو واضع علم الاستشراق ومـن أجل فهم الهند وبسكويه من أجل فهم فارس.. إلخ. ولأنه قيدت عدة أحـاديث عن فضل الآسيويين وفضل فارس كما تعلمون إذا كانت الإمامة في قريـش فالعلم في فارس. على أي حال هذه الأحاديث في فضائل الشعوب الأخ فهمي

يفتينا في ذلك هل هي أحاديث صحيحة، ضعيفة، متواترة، أحادية؟ لكن هكذا كان الحال في التاريخ القديم واستمر الأمر حتى التاريخ الحديث. الهند لم تعرف ولا فارس إمبراطورية موحدة كما عرفت من خلال الإسلام لغات متعددة ثقافات متعددة، شعوب وطوائف ونحل كل ذلك اكتشاف لآسيا حتى الثورة المصرية الأخيرة فكان عبد الناصر من كبار مسلحي ومؤيدي مجاهدي خلق ضد الشاه وضد حلف طهران ٦٥ وكانت مصر مع تأميم البترول أيام مصدق في ٥٤ ثم بعد ذلك مصر وراء الاتفاقية بين العراق وإيران ٦٥ وضعاً لحد مشكلة الأكراد. على أي حال، علاقتنا بإيران في التاريخ الثورة المصرية في الجمهورية الأولى كانت ذات وعي سياسي واضح في الجمهورية الثانية بدأت تضعف لم يعد الأمر مجرد استراتيجية سياسية ولكن وكل ذلك معروف تحولت إلى صفقة أتوبيسات مشبوهة كانت تسير في شوارع مصر.. إلخ، هذا في الجمهورية الثانية.

على أي حال أريد أن أبين هل هناك عوائق بالنسبة للمستقبل تمنع من أن نعيد هذا التأصيل الجغرافي التاريخي بدول الجوار نأخذ الأسماء مثلاً. ساد خلاف فارس إيران.. إلخ. فارس هو اللفظ القديم الموروث من تاريخنا القديم، إيران لفظ حديث، ما الخلاف؟ تسمية الخليج فارسي؟ عربي؟.. إلخ على أي حال لا هو فارسي ولا عربي، هو أمريكي من حيث المضمون. لكن على أي حال في المخطوطات القديمة اسمه خليج فارس. ليس هذا حباً في فارس ولا كراهية في العرب لكن هناك بحر العرب وبحر عمان في المخطوطات القديمة الذي نسميه الآن المحيط الهندي ولا أحد يعترض. كيف أن الهند أخذت منا اسم المحيط الهندي وهو في الكتب القديمة اسمه بحر عمان أو بحر العرب؟ إذاً القضية ليست في الأسماء. هل الجزر الثلاث، يعني نضيع إيران بكل إمكانياتها البشرية والمادية والاستثمارية والحربية من أجل الجزر؟ وتضيع فلسطين من أجل الجزر؟ يعني أين التناقضات الثانوية والتناقضات الفرعية لا يعني ذلك أن الجزر غير مهمة فهي مدخل للخليج لكن على أي حال وهذا رأي خاتمي هناك إمكانية لأن تكون جزر مشتركة. ثم في باب المندب الجزر قاربت أن تذهب أيضاً وكل دول القرن الأفريقي. وكل الدول على منابع النيل تهدد مصر من الجنوب في المياه وهو روح

الحياة وعصب الحياة في مصر. هل تهديد إيران للعراق والخوف على العراق مما دفع بالعراق إلى إعلان الحرب والدخول في حرب لا مبرر لها بعد عام من الثورة. لكن العراق الآن، وحدة العراق وحصار العراق كل ذلك يأتي من الغرب ولا يأتي من إيران، ربما الحجة تصدير الثورة من إيران إلى المنطقة العربية، وأي ثورة لم تحاول أن تصدر نفسها. الثورة الفرنسية حاولت أن تصدر نفسها إلى أمريكا وإلى ألمانيا. الثورة البلشفية صدرت نفسها إلى كل أواسط آسيا والثورة المصرية في ٥٢، عبد الناصر كان له أنصار في كل مكان في العالم العربي في ليبيا واليمن. تصدير الثورة المصرية كان شيئاً شائعاً.. إلخ. وبالتالي لا أظن أن هناك فترات في الثورة الإسلامية في إيران.. إلخ لكن القيادة الآن في إيران لا أظن لديها قضية تصدير الثورة. عمل العنف في كل مرة تكون هناك قنبلة في مصر يقولوا، احتمال أن تكون السودان أو إيران؟ أي دول الجوار. لماذا لا يكون للعنف أسبابه الداخلية؟ نوع من الإحباط عند بعض الشباب لا يجد له منفذاً للتعبير الحر من الداخل ونقص الحوار من الداخل وما أسهل إذا قامت مظاهرة في جامعة القاهرة لسبب داخلي نقول من أعمال المندسين في الخارج وكأن الناس لا تثور ولا تغضب ولا تأخذ بحقها إلا إذا كان هناك أولوية العامل الخارجي على العامل الداخلي وبالتالي العنف لا أظن أن إيران مسئولة عنه أو السودان.. إلخ، ولكن سببه داخلي ولا ننسى أن لإيران فضل كبير على جنوب لبنان في تسليح حزب الله وأن المقاومة في جنوب لبنان وهي يعني درة الكرامة العربية الآن وهي التي أصغر دولة لأصغر شعب وأقلهم تسليحاً هو الوحيد الصامد للمقاومة في جنوب لبنان. خاتمي لابد أن نفهمه جيداً، مثقف، ووزير ثقافة سابق يعرف العربية،يحب العرب ويقرأ العرب ويريد أن ينقل الثورة الإسلامية في إيران من عصر الخوميني وعصر رفسنجاني إلى فترة ثالثة صحيح يدافع عن الإرادة الوطنية المستقلة لإيران صحيح لكنه ضد الحضور الأمريكي في الخليج مستعد أن يتعاون مع مصر لأقصى درجة. مستعد أن يكون جبهة شاملة وربما العزل من وراء ستار بينه وبين مصر.. إلخ، لكن تتجاذب مصر تيارات هل تلتحم بالشرق ودول الجوار؟ ماذا عن أمريكا وعلاقات مصر بأمريكا؟

هناك توازن في السياسة المصرية لا نريد أن نحدد الحليف، الصديق، العدو، من بين دول الجوار التقليدية على أي حال إذا كانت هناك أحلاف قد تمت بين إسرائيل وتركيا فلماذا لا ندخل من جديد ونحاول أن نسترد تركيا ولا نفقد إيران وبالتالي يمكن تعميق المفهوم وإزالة العوائق الحالية في علاقة مصر بإيران ربما كلمة أخيرة فيما يتعلق بتركيا في النهاية وكل الذين يعرفون تاريخ مصر إلى عهد قريب تركيا ومصر دولة الخلافة ارتباط الأحزاب الوطنية بها حتى فتحي رضوان قبل أن يتوفى كان بالنسبة له تركيا رصيداً للحركة الوطنية. لا يحدث شيئاً في تركيا إلا وله نظير في مصر ولا يحدث شيئاً في مصر إلا وله نظير في تركيا كما هو الحال في حزب مصر الفتاة على نمط تركيا الفتاة. ولا ننسى أن النزعة المعادية لتركيا هي نزعة ربما عرفت في العالم العربي خاصة في الشام ولكن لو ذهبت إلى شمال أفريقيا في تونس والجزائر الأتراك لم يصلوا حتى المغرب لكن في الجزائر قامت تركيا بدور ضخم في الدفاع عن شمال أفريقيا حتى الجزائر ضد الاستعمار الغربي وكذلك قامت بحماية الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفييتي حتى أثناء الثورة البلشفية لم تنتهي حتى بدأ الفساد فيها وبدأ الاستعمار يتربص بها (الرجل المريض) ولما قامت الثورة الكمالية في ٢٣ بدأت مصر أيضاً تنهج النهج التركي: علي عبد الرازق، خالد محمد خالد وبداية العلمانية تقليد للأتراك. سلامة موسى شبل، شميل فرح أنطون..إلخ. ومن ثم ثقافياً وسياسياً وتاريخياً مصر لها رنين وصدى في تركيا كما لها في إيران إلخ.. وعبد الناصر كان ينتقد السياسات التركية ولكن ليس الشعب التركي ولا التاريخ التركي. كان ينقد سياسة الأحلاف التركية والتابعية لأمريكا والتابعية لحلف شمال الأطلنطي لكن في النهاية مآسينا من مآسيهم أيضاً.

عندما أتى أربكان بدا هناك نوع من الحيوية في العلاقات المصرية التركية وبدأت فكرة دول الجوار وزيارة أربكان لمصر وليبيا. جددت إمكانية تحييد تركيا بالنسبة لإسرائيل. أغضب الجيش بطبيعة الحال. لكن كان يمكن من خلال التيارات التقليدية في تركيا أن ننفتح على تركيا أكثر. صحيح أن هناك مشكلة بين سوريا وتركيا بدأت في الحل وبدأت تركيا تظهر كإحدى

الإمكانيات لدول الجوار بطبيعة الحال قضية الأكراد قضية رئيسية. لكن الأكراد من حقهم أن يكون لهم حكم ذاتي في إطار من النظام العربي سواء في العراق أم في إيران أم في تركيا أم في سوريا لكن التركيز على العراق هذا البلد الضعيف لأنه هو البلد المطعون لكن لا أحد يتكلم عن أكراد إيران ولا على أكراد إيران ولا على أكراد سوريا.. إلخ. على أي حال مشكلة سياسية تحل في إطار من النظام العربي العام لكن الإسلام يعطيهم الحق في أن يكون لهم نوع من الكيان الذاتي في إطار من الأمة العامة، وعندما رفضت أوربا بأن تقبل تركيا كأحد دول الوحدة الأوربية لم نستثمر ذلك كثيراً وولد ذلك عند الأتراك نوع من النفور من الغرب لم نستثمره نحن كعرب ولم نفتح ذراعينا ونقل لهم في النهاية نحن تاريخ واحد وثقافة واحدة وشعب واحد تركنا الفرص كثيراً إلخ. فليت في يوم من الأيام في المستقبل تكون تركيا عضواً مراقباً في الجامعة العربية أقول إذن أن تركيا ماضيها مع العرب، حاضرها مع العرب، مستقبلها مع العرب ومع مصر.

الخاتمة التي أريدها هي الآتي: مصر عبر التاريخ (ليس هذا شوفونية مصرية) هي دولة كبرى تقوم بلعبة الأمم وليس الولايات المتحدة وليس إسرائيل التي تريد وراثة مصر لكن الشرط بالنسبة للمستقبل هو الخيال السياسي في الحقيقة أن ما يضايق الإنسان أحياناً في الجمهورية الثالثة هو أن ليست قضية مصر هو الغذاء والإسكان والتليفونات والكباري الحاجات الرئيسية الـــ Basic Needs للمواطن هذه لا تعطي خيالاً سياسياً لكن الخيال السياسي ضروري وليس لمجرد حل المشاكل اليومية ومنذ تاريخ مصر أحمس ورمسيس وصلاح الدين ومحمد علي وعبد الناصر كل هؤلاء الذين حكموا مصر كان لديهم خيال سياسي واسع عن دور مصر في المنطقة والإنسان يشعر بدور مصر وبحضور مصر إذا خرج عن نطاق أزمة المواصلات والإسكان وأزمة الغذاء وكل المشاكل الحياتية اليومية في مصر فلماذا تكون ذراع إسرائيل الطويلة حدود إسرائيل في رأي الخيال الإسرائيلي حتى الصين ليس الحد الجغرافي وإسرائيل مع الصين تقوم بإعادة صيانة السلاح الجوي الصيني وكذلك مع آسيا الوسطى إسرائيل لها أيادي مفتوحة في آسيا الوسطى ويستثمرون وجود بعض اليهود في آسيا يعني كان زمان

في منطقة بلخ في إيران كان هناك تجمع ضخم ومفكرون يهود واليهود الإيرانيون لهم دور ولهم تاريخ ونحن لدينا الإسلام ولدينا العروبة ولدينا الحضور عبر مئات السنين في آسيا ولا نستثمره كفاية وبالتالي ترث إسرائيل حدود مصر الحيوية ومجال مصر الحيوي الطبيعي.

ومن ثم تستطيع مصر أن يكون لها خيال سياسي تستطيع أن تسترد مركزها كمحور لدول الجوار جغرافياً وتاريخياً وثقافياً وسياسياً مصر هي المركز تركيا في شمالها قوة لها في الجناح الشرقي هناك فارس والهند وإندونيسيا وماليزيا وفي جناحها الغربي هناك بطبيعة الحال الغرب والولايات المتحدة في جناحها الجنوبي هناك أفريقيا لكن هذا يتطلب بالفعل مشروع جديد يقوم على خيال سياسي خصب لا حل لمشاكل مصر الداخلية اليومية الحياتية الاقتصادية إلا بأن تقوم مصر بلعب دورها الخارجي وهذا هو المعنى النهائي لدول الجوار وشكراً.

ثانياً: مداخلة الأستاذ/ فهمي هويدي

بسم الله الرحمن الرحيم، حسبما فهمت من التقديم فمهمتي أن أتحدث عن موضوع العلاقات المصرية الإيرانية. الحديث عن هذا المستقبل أو المستقبل على هذا الصعيد يستدعي أن نقوم برحلة سريعة نطوف فيها بالتحولات المهمة الحاصلة في إيران وفي المنطقة ثم انعكاسات هذه التحولات الحاصلة أو المفترضة على العلاقات المصرية ـ الإيرانية.

في إيران يعلم الجميع أن هناك تحول سياسي مهم إذا جاز لي أن أختزل المشهد الإيراني الآن فقد أقول أنه يعيش تطور مثير على المستوى الحاضري وتوتر غير قليل على المستوى السياسي وتأزم كبير على المستوى الاقتصادي.

على المستوى الحاضري ربما أو الأكيد أن الجميع يعرفون حجم التحولات الحاصلة خصوصاً ما يسمى بالشفافية السياسية والتعددية والحريات

السياسية أظنها قطعت شوط لافت للنظر في ظل رئاسة السيد محمد خـــاتمي وهذا يكرس صورة أو يرسم صورة جديدة لوجه إيران في الخارج أظن أنها أكثر إيجابية من حيث أنها أكثر انفتاحاً وأكثر قبولاً لكثير من القيم السياســية الحضارية التي لم يعد يختلف عليها أحد، هذا التطـــور المـــهم أو التحـــول السياسي المهم على مستوى التعددية.. إلخ. لم أو لا يحدث بالمجـــان ولكنـــه يحدث في ظل معاناة سياسية شديدة، يتخللها صراع قوي بين مؤسسة تقليدية مستقرة منذ قامت الثورة وبين توجه جديد يحاول نحته أو تصميمه أو شـــق طريقه الرئيس محمد خاتمي. ويكاد هذا التوجه يرسم صورة فيها قدر مـــن التناقض، إنه مثلاً رئاسة الجمهورية لها اتجاه أكثر انفتاحاً وأكـــثر ليبراليـــة بشكل أو بآخر بينما بقية مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية تتجه أكثر إلى المحافظة والتشدد وهذا يفرز العديد من مشاهد الشد والجذب والصدام التـــي تشهدها إيران الآن وفي عهد السيد خاتمي بعد انتخابـــات الرئاســـة جـــرت انتخابات مجلس الخبراء والتي نجحت فيها المؤسسة التقليديـــة أن تفـــرز أو تضع بصمات قوية على هذا المجلس الذي يشكل المصفاة التي يفـــترض أن تمر بها مختلف القنوات خصوصاً المرشحين على مستوى مجلس الشـــورى ولكن في العام القادم يشهد انتخابات يمكن أن تشكل تحول وهي الانتخابـــات البلدية. رئيس البلدية هناك موقع مهم يكاد يكون في مرتبـــة رئيـــس وزراء الإقليم. الانتخابات البلدية هي الانتخابات التي لا يستطيع مجلس الخـبراء ولا تستطيع المؤسسة التقليدية أن تتدخل فيها لأن المرشحين ينتخبون مباشرة من الشعب ولا يمرون بمصفاة مادة الخبراء وبالتالي في مواجهة اختبـــار مـــهم لميزان القوة. وربما نلاحظ ان التوتر مستمر بين الجانبين الشد والجذب بيـن التيارين هنسميه اصطلاحاً المحافظ والليبرالي وربما لاحظنـــا فـــي الفـــترة الأخيرة عملية الاشتباك مع مجموعة السياح الأمريكان الذين زاروا إيـــران فوصل التوتر إلى حد وقوع بعض حوادث قتل وخطـــف واختفـــاء بعـــض الشخصيات السياسية في داخل طهران أيضاً. فمشروع الرئيس خـــاتمي الآن يلقى قبول واسع لدى شرائح عريضة في المجتمع الإيراني ولكنـــه يلاقـــي صعوبات وتحديات قوية من المؤسسة التقليدية وهي ليســـت فقـــط مجلـــس الشورى ومجلس القضاء أو مرفق القضاء ولكـــن أيضـــاً فـــي المؤسســـات

العلمانية في قم وفي مشهد وبعض المناطق الأخرى لا زالت تقاوم بشدة التيار الذي يدفعه الرئيس خاتمي.

من سوء حظ الرئيس خاتمي أن الظروف الاقتصادية ضاغطة بشدة عليه وانخفاض أسعار البترول بيضرب بشدة مشروعه الاقتصادي بمعنى صحيح أن الناس يسعدهم كثيراً أن يعيشوا أجواء أكثر حرية والأجواء فيها أكثر إنعاشاً لكن في نهاية المطاف الناس تريد أن تعيش في أجواء اقتصادية مرتاحة. وتعرفون طبعاً أن الحرب التي استمرت مع إيران لمدة ٨ سنوات أثرت بشدة على الاقتصاد وكان فيه طموحات مرحلة إعادة البناء التي سعى إليها الرئيس (رافسنجاني) وجاء الرئيس خاتمي بمشروع أخشى ما أخشاه أن يتآكل مشروع الرئيس خاتمي بفعل الضغوط الاقتصادية المترتبة على الانخفاض الشديد في أسعار النفط. فمشروعه الاقتصادي أو بمعنى أصح الأوضاع الاقتصادية تهدد مشروعه وبالتالي هو هذا العام وفي خواتيم هذا العام وبدايات عام جديد بيدخل اقتصادياً في مأزق لا أعرف كيف يحله ولكن قرأنا قبل فترة أنه قدم ميزانية تقشفية وليس باستمرار أن تكون كل الناس مستعدة لتحمل التقشف وبالمناسبة الشعب الإيراني من الشعوب المحبة كثير للحياة ويختلف عن شعوبنا العربية التي عاشت في ظروف الفقر لكن في قدر تاريخي من الرخاء يجعل الضغوط الاقتصادية تؤذي الناس كثيراً وتجعل قبول المشروع السياسي يتم على مضض شديد. فالأزمة الاقتصادية تهدده، التوتر السياسي هناك مستمر وفي الفترة الأخيرة العنف الذي ظهر في طهران عبر قتل أحد المعارضين هو وزوجته في شقته واختفاء آخر ثالث ثم عملية المصادرات الحاصلة للصحف الموالية له. وهناك الحياة أكثر مرونة. الصحيفة تصادر اليوم بعد ثلاث أيام تحصل على ترخيص آخر باسم آخر فيصادر الترخيص الثاني فيطلع ترخيص ثالث يعني الحركة فيها شد وجذب مستمر.

هذا على الصعيد الإيراني الداخلي. على الصعيد الإيراني الخارجي أنا أظن أن إيران نجحت في أن تقيم قدر من الجسور المستقرة والمريحة إلى حد كبير مع دول المنطقة خصوصاً دول الخليج وبوجه أخص المملكة

العربية السعودية، العلاقات الإيرانية السعودية علاقات تقوى بشكل مستمر وفي حماس شديد من جانب السعودية لتقوية العلاقات وأيضاً من جانب الكويت وتطورت من جانب البحرين، يعني منطقة الخليج في قدر من الارتياح إلى حد ما. لم تحل مشكلة الجزر وهي مشكلة معقدة ليست كما بسطها الدكتور/ حسن حنفي لأنها ليست جزر مهجورة الثلاث جزر في إحداها نفط وهناك معركة حولها وليس من السهل أن تحل المشكلة ولكن أظن في ظروف ذوبان الجليد وبعض الثقة لا أقول حل المشكلة ولكن أقول توفير أجواء هادئة للتعايش مع وجود المشكلة وأظن أن الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي قال ذات مرة أن مشكلة الجزر ينبغي ألا تكون عائقاً يحول دون إقامة علاقات صحية بين الخليج وبين إيران وبالتالي هناك حالة من الاسترخاء المعقولة بين إيران ومنطقة الخليج وإيران قلقة طبعاً من الذي حدث في وسط آسيا يعني إيران كانت أكثر استقراراً أو أكثر شعوراً بالأمن في وجود الاتحاد السوفييتي كان هناك دولة واحدة تشكل قطباً ثانياً يمكن أن يكبح التمدد الأمريكي أو الضغوط الأمريكية الآن انفرط العقد، دولة متهالكة في الظهر الدولة الواحدة حزام وسط آسيا يتحول إلى ست سبع دول، إسرائيل متغلغلة بشدة، الأمريكان حينما وجدوا هذه المنطقة تريد معونات هم الذين قدموا إسرائيل منذ أن استقلت آسيا الوسطى، خطوط الطيران مستمرة بين آسيا الوسطى وتل أبيب وأذربيجان في باكو خط طيران يومي بين باكو وتل أبيب.

إحنا في وقت من الأوقات ظللنا ننشغل بمن الذي سيهيمن على وسط آسيا؟ هل من يسمى بالأصولية الإيرانية أم تركيا العلمانية؟ فطلع طرف ثالث وإسرائيل بسطت نفوذها وخبراتها الزراعية التي تدعيها ومهيمنة إلى حد كبير وأزبكستان وهي أكبر منتج للقطن الآن بالكامل إنتاجها تحت الهيمنة الإسرائيلية وبالتالي الوجود الإسرائيلي في آسيا يقلق إيران طبعاً لا يوجد شك، ولكني أعتقد ما يقلق إيران أكثر الحلف التركي الإسرائيلي إلى حد كبير لأن هذا الحلف لا يؤمن إسرائيل فقط ولكنه يسمح لإسرائيل ببساطة أن تتحرك في سماء المنطقة ذراعها تمتد إلى سوريا فضلاً عن العراق ثم إيران. علاقات إيران العربية تتجه إلى التحسن ولم تعد هناك دولة أو على

وجه الدقة هناك دولتين علاقتهما مع إيران لم ترقى إلى مستوى السفارة، الجزائر العلاقات مقطوعة، مع مصر العلاقات على مستوى قائم بأعمال وليست على مستوى السفارة، فيما عدا هذا نجحت إيران أن تقيم علاقات جيدة بدرجات متفاوتة مع دول المغرب العربي ودول المشرق ومعروف طبعاً عمق أو حجم العلاقة بين إيران وسوريا ودورها في لبنان.

ومن متابعة العلاقات الإيرانية الأمريكية والأوربية نستطيع أن نتصور أنها تمر بدرجة جيدة من التقدم ومع الولايات المتحدة في مرحلة ما نسميه بفض الاشتباك الذي قد تمهد لما هو أفضل وإن كان هذا الجزء، العلاقات مع أمريكا، هي جزء من موضوعات الصراع بين القوة المحافظة والقوة الليبرالية.

بالنسبة لمصر، الحقيقة هناك مؤشرات مهمة تدفع العلاقات المصرية الإيرانية في طريق التفاعل الإيجابي، أحد هذه المؤشرات طبعاً الدور الإسرائيلي في المنطقة، تعثر مسيرة السلام، الطموحات الإسرائيلية في الفترة الأخيرة الحديثة، فكرة الكومنولث الإسرائيلي (إسرائيل، الأردن، فلسطين)، مصر لا تستطيع أن تقف متفرجة أمام هذا وبالتالي من المنطقي أن تفكر بحشد قواها وتجميع أوراقها السياسية بحيث تستطيع أن تواجه هذا الموقف أيضاً برغم صحف اليوم تعطينا صورة مبشرة كثيراً في العلاقات المصرية التركية ولكن أرجو أن تكون هذه الصور حقيقية ولكن أعتقد أن العلاقات التركية الإسرائيلية أعمق بكثير وأكثر تعقيداً مما يمكن تجاوزه هذه الزيارة التي حصلت، موقف ذكي من السياسة المصرية أن تحاول كسب تركيا ولكن في نفس الوقت العلاقات التركية الإسرائيلية علاقات شديدة التعقيد وشديدة العمق وشديدة التأثير والخطر حتى على مصر ذاتها. طبعاً أظن أن الذين يتابعون الوضع في تركيا يستطيعون أن يدركوا كيف أصبحت تركيا الآن مركزاً مهماً ليس فقط للطيران الإسرائيلي أو الجيش الإسرائيلي ولا التسليح ولكن للتجسس على الدول العربية ولتجنيد العملاء، ومصر داخلة من الدائرة التي تعمل ضدها إسرائيل عبر تركيا وبعض العمال المصريين الذين لا تتاح لهم الفرصة أن يسافروا إلى إسرائيل مباشر يذهبون إلى تركيا ومن هناك

إلى إسرائيل وبالتالي تركيا في وضع يستدعي من الفكر السياسي المصري درجة عالية من اليقظة والانتباه وبالتالي أنا أعتقد ما هو حاصل بين تركيا وإسرائيل يمكن أن يشكل عنصراً يساهم في التقارب بين مصر وإيران من ناحية أخرى أظن على صعيد العلاقات بين مصر وإيران نستطيع أن نقول حتى ما يسمى بعمليات التوتر والإرهاب التي حدثت هدأت إلى حد كبير، التي كانت تشيع قدر من التوتر بين البلدين ربما من المصادفات أن وزير الخارجية المصري ووزير خارجية إيران كانوا الإثنان زملاء في الأمم المتحدة وربطت بين الإثنين علاقات حميمه، كانو مندوبين لبلديهما هناك وبالتالي هناك علاقة شخصية إيجابية بين وزيري الخارجية في البلدين فتحت خط في حدود علمي يسمح بوجود مشاورات أسبوعية مستمرة بين البلدين. وعندما طرحت القيادة الإيرانية فكرة حوار الحضارات وقوبل الاقتراح في الأمم المتحدة بالتأييد وعقدت أول حلقة من حلقات الحوار في روما قبل أسبوعين بمفترض أن الحضارة المصرية والفارسية في مواجهة أو مع الحضارتين اليونانية والرومانية وهذا الحوار عقد في روما قبل أن يسافر المبعوث الإيراني ليشارك في المؤتمر كان موجود في القاهرة ليجري مشاورات مع المسئولين في وزارة الخارجية المصرية للتنسيق وتبادل الرأي ونستطيع أن نلاحظ بنفس القدر كيف أن حركة رجال الأعمال في البلدين الآن نشطة بشكل لافت للنظر وطبعاً الموجودين يعرفون أن رجال الأعمال من أهم الأحزاب الموجودة بالبلد النشطة ومن شأن هذا أن ييسر أو يلين الخطوط المفتوحة بين البلدين وهناك تعاون بدأ بين أشخاص وتحولات إلى مؤسسات الآن في حاجات المنتجات الزراعية والأدوية وأشياء كثيرة بدأت وأظن مصر ستشترك في المعرض الصناعي القادم في بداية العام القادم في يناير أو فبراير في طهران. إيران كانت موجودة في مهرجان السينما لأول مرة ولست واثقاً تماماً أنها ستشارك في معرض الكتاب، لكن ما أريد أن أقوله أنه هناك خطوط تفتح الآن على نحو أكثر إيجابية في مجالات متعددة وبالمناسبة ربما لاحظتم أنه في الأسبوع الماضي أو الذي سبقه كان فيه وفد من رؤساء تحرير الصحف الإيرانية هنا في القاهرة وقبله كانت القناة الفضائية الإيرانية موجودة بالقاهرة. هناك خطوط كثيرة تفتح وتمد وتسمح

بالتفاؤل بتطوير هذه العلاقات على نحو أكثر إيجابية في المستقبل الكبير القادم. أنا أستطيع أن أقول أن كثير من القنوات فتحت ولكن لا يزال العلاقات المصرية الإيرانية تحتاج لمبادرات من الجانب المصري لأني أظن أن المبادرات التي قدمت من الجانب الإيراني كانت كثيرة وكافية بشكل يوفر الأضواء الخضراء التي تسمح بتطوير العلاقات على نحو يمكن من الارتقاء بها وتبادلها على مستوى السفراء.

واعتقد أن الأمر لم يعد هل تعود العلاقات أم لا تعود؟ ولكن بالدقة متى ستعود؟ هل ستعود في أول العام أو في منتصف العام لكنها المؤشرات التي أراها تسمح بالتفاؤل بتطوير هذه العلاقات على نحو أفضل خصوصاً في العام القادم.

القضية الفلسطينية تحتاج إعلان الدولة الفلسطينية، الاحتشاد العربي والإسلامي بالغ الأهمية وأنا أخشى أن أقول أن التوجه الفلسطيني الأخير نحو ما يمكن أن يسمى بأمركة الحل، حل القضية، إن هذا يكون حافزاً لمزيد من الاحتشاد العربي ولمزيد من تعزيز الأوراق لأن سنة ٩٩ سنة مواجهة غير بسيطة في المنطقة تتسع فيها الاحتمالات لكل ما نستطيع أن نتخيله وخصوصاً كما تعرفون طبعاً الآن الراعي الحقيقي للسلام هو الحكومة الأمريكية والمخابرات المركزية وخرجت مرجعية الأمم المتحدة وخرجت الأمة العربية ومرجعية دول الجوار.. إلخ، الآن هنا في مصر تحدي أو موقف للتحدي ليس بسيطاً يفرض عليها أن تتهيأ في وضع أكثر لياقة وأكثر عافية من الناحية السياسية وأعتقد أن العلاقات الإيجابية مع إيران يمكن أن تشكل أحد عناصر العافية للموقف المصري لمواجهة احتمالات المستقبل. شكراً.

ثالثاً: مداخلة السيد السفير/ محمد وفاء حجازي

شكراً دكتورة نازلي وشكراً على هذا التقديم الذي أرجو أن أستحقه فعلاً، في الواقع فإن مهمتي كبيرة جداً وتحتاج وقتاً طويـــلاً ولكـــن أخـــذاً بمبـــدأ الانضباط في الندوات سأحاول على قدر الإمكان أن أختصر.

يشاء القدر أن نجتمع اليوم في أعقاب زيارة قام بـــها الرئيـــس حســـني مبارك إلى تركيا وهذا في حد ذاته يوضح الأهمية القصوى التي تعلقها مصر على تركيا وهذه الزيارة ليست الزيارة الأولى ولا الثانية ولا الثالثة ولكنـــها تأتي في سلسلة زيارات يمكن تكشفت في المرحلة الأخيرة نظراً للتوتر الـذي حدث في المنطقة في العلاقات بين تركيا وسوريا وهذا ينقلني إلـــى نقطـة مهمة، لماذا تتهم تركيا مصر؟ هنا ممكن أن نصل إلى ألف سبب ولكن أهـــم هذه الأسباب أن تركيا إحدى دول الإقليم القوية والهامة والتي تحتل موقعـــاً هاماً واستراتيجياً بالنسبة للإقليم وبالنسبة للعالم أجمع، ثانياً: هنـــاك تـــاريخ طويل يجمع بين تركيا ومصر. وهذا التاريخ تعرض لكثير من الاهتزازات وكان هناك تقارب ثم حالة لامبالاة ثم عاد التقارب مرة أخرى.. إلخ، ثالثـــاً: أن تركيا أقوى الدول العسكرية الموجودة بالمنطقة. إذن لابد أن تكون تركيا كدولة وكمركز ثقل إقليمي محل اهتمام مصر.

أعتقد أن مصير الإقليم الذي نعيش فيه يرتبط بثلاثة محـــاور أساســـية، أولاً: المحور العربي ومدى قدرة مصر على قيادة العالم العربـــي وحركـــة القومية العربية، المحور الآخر هو إيران كما تفضل الأخ فـــهمي هويـــدي وشرح أهمية إيران وأيضاً تركيا باعتبار أنها مركز ثقل في الحقيقة. بإشـــارة سريعة أود الإشارة إلى التحولات التي مرت بـــها تركيـــا وانعكـــاس هـــذه التحولات على العلاقات التركية ـــ المصرية والتركية ـــ العربية. أول تحول هو قيام الدولة بعد الإمبراطورية العثمانية التي اســـتمرت ٦ قـــرون وهـــذا الانتقال جعل هناك حالة انتقال من النقيض إلى النقيـــض فـــي التوجـــهات السياسية التركية بعد أن كانت الدولة العثمانية هي واجهة العـــالم الإســـلامي وهي الخندق الذي يواجه العالم المسيحي والحضارة المسيحية. كمـــا كـــانت

جسر الاتصال بين الغرب والشرق، ثم جاء كمال أتاتورك ليعلن موقفاً جديداً لتركيا وهي أن تركيا قطعة من أوربا وأن تركيا تتبنى عدداً من المبادئ التي تجعلها تنفصل إلى حد ما عن النطاق الإسلامي الآسيوي وتنتمي بالفكرة والعقيدة والسياسة الاستراتيجية إلى العالم الغربي. وظل هذا الفكر يحكم السياسة التركية على المدى الطويل يعني منذ قيام الجمهورية إلى وقت قريب جداً وهو بالذات منتصف السبعينيات. مهم جداً أن نشير في هذا السياق إلى ما أحدثه هذا التحول داخل تركيا نفسها وهو قضية الهوية التركية، يعني بدأت مشكلة الهوية التركية من هذا التحول من الدولة العثمانية إلى الجمهورية التركية لما حملته من مبادئ، منها العلمانية والقومية التركية، ومنها الانتماء إلى أوربا، ومنها الأخذ بأسباب الحضارة الأوربية مثل الديمقراطية.. إلخ. من هذه المبادئ التي أرساها كمال أتاتورك.

هذه الأزمة قامت ومازالت قائمة في تركيا وهي: هل تركيا جزء من أوربا فعلاً؟ أم هي جزء من النطاق الإسلامي الآسيوي العربي الذي كان تحت في وقت من الأوقات تحت نظام الخلافة العثمانية. وهذا الاعتقاد أو هذا الازدواج في التفكير موجود داخل المجتمع التركي وفي أعماق المجتمع التركي وفي كثير من المواقف السياسية لتركيا حتى اليوم. أنا عشت في تركيا ولمست هذا في داخل كل الدوائر الثقافية، أن قضية الهوية لم تحسم بعد، ولو أن هناك حقيقة ثابتة أنا لمستها،إن المجتمع التركي بحكم التقاليد وبحكم العقيدة وبحكم الانتماء الروحي هو في الحقيقة جزء من النطاق الإسلامي العربي وجزء من النطاق الإسلامي الآسيوي. إلا أن هذا الانتماء للغرب أو الانتماء نحو الغرب أو الإلحاح على هذا الانتماء الذي بدر من تركيا إبان الحكم الأتاتوركي ثم في بعض المراحل التي تلت ذلك، لم يلقى صدى مقبول من دول أوربا نفسها بالعكس، تعاملت مع تركيا بكثير من الحذر فلم تقبل تركيا في حلف الأطلنطي إلا بعد إلحاح شديد ومحاولات عديدة للانتماء للحلف وبعد أن تبين أن هناك فجوة في الحزام الذي كان يضعه الغرب لحصار الاتحاد السوفييتي وقالوا أن تركيا يمكن أن تسد هذه الفجوة. هنا فقط قبل الغرب أن تنضم تركيا إلى حلف الأطلنطي، ومن ثم فإن رغبة تركيا في الانتماء إلى أوربا لا تقابلها رغبة على نفس المستوى من

الدول الأوربية، ومازالت أوربا حتى الآن ـ ولعلنا نلمس هذا في عملية محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي أو ما يسمى "المجتمع الأوربي" ـ مازال هناك تردد شديد من دول المجتمع الأوربي لقبول تركيا. هناك حاجز حضاري مازال قائم وهناك إرث تاريخي مازال يذكر كثير من الدوائر الغربية بما كان بين الغرب وتركيا من محن ودماء ومعارك ومواجهات كثيرة جداً. تبين هذا بشكل محدد في الأزمة القبرصية سنة ٧٤. حين تعرضت الجالية التركية في قبرص لمحاولة عملية مجزرة قامت بها الجالية اليونانية. في ذلك الوقت رئيس الوزراء التركي كان "إيجفيت" أرسل قوات تركية لحماية الجالية التركية هناك. رد الفعل الغربي الفوري وفي نفس الوقت الحاسم وفي نفس الوقت الغضب كان جماعياً، جميع دول الغرب الأوربي بلا استثناء بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت قطع المساعدات عن تركيا واتهام تركيا وإدانتها بهذا التصرف وتحميلها مسئولية استمرار القوات التركية في قبرص.

هذا الموقف جاء في وقت كانت تركيا علاقتها مع الدول العربية ومع المجتمع الإسلامي تكاد تكون معدومة أو كانت في حال انحسار شديد جداً وكان كل الرهان التركي على أوربا من الناحية الاقتصادية، من الناحية السياسية، من الناحية العسكرية، من الناحية الأمنية. وهنا أيضاً أود أن أركز على هذه النقطة، لأن انتماء تركيا إلى حلف الأطلسي كان يقصد به بالنسبة لتركيا حماية تركيا من التهديد الذي كان يمثله الخطر السوفييتي على الأمن القومي السوفييتي. فعندما حدث هذا الموقف في قبرص كان رد فعله عنيف. وفجأة وجدت تركيا نفسها في موقف أحادي أو في اتصال أحادي مع أوربا وهنا حدث نوع من المراجعة الداخلية في تركيا، هل يستمر هذا الموقف على ما هو عليه؟ وكيف يمكن الخروج منه؟ فانتهى الأمر أنه من الواجب إعادة النظر في علاقات تركيا للنطاق الآسيوي الإسلامي العربي ومحاولة إحياء هذه العلاقات كنوع من الموازنة لعلاقات تركيا مع أوربا وفعلاً لو نلاحظ أنه في أعقاب سنة ٧٥ بدأ يحدث نوع من التقارب بين تركيا والدول العربية. وبدأت تركيا ـ حتى أنها قدمت طلب للانضمام للمؤتمر الإسلامي ـ تنشط هذه العلاقات في المجال الاقتصادي وفي المجال السياسي كذلك، وظلت

تتطور وتوجت هذه العلاقات فعلاً بصورة أفضل كثيراً جداً مما كانت عليه. أنا أذكر في هذه المناسبة التجارة التركية مع مجمل دول النطاق الإسلامي كانت تقل كثير عن ١٢% من التجارة الخارجية التركية ولكن في سنوات الثمانينيات وبالذات ابتداء من سنة ٨٢ و٨٣ و٨٤ وصلت العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا والدول العربية إلى ٤٠% من مجمل التجارة الخارجية لتركيا، كما انفتحت أبواب العمالة بالنسبة للأتراك وأصبح هناك علاقات كثيرة مع الدول العربية وكان لها شكل سياسي متحسن جداً مع مصر، شكل اقتصادي متحسن جداً مع دول الخليج والدول العربية بشكل عام.

أنا أذكر هذا الحدث من أجل أن نرى أن هناك تحول حدث في الموقف التركي من الارتماء كلية في أحضان الغرب إلى محاولة الموازنة، وليس معنى هذا أن تركيا استغنت عن الغرب أو أن علاقاتها مع الدول العربية يعوضها عن علاقتها مع أوربا أو رغبتها في استمرار العلاقة مع أوربا. كان استمرار علاقة تركيا مع أوربا حتمياً حيث كانت أوربا أو حلف الأطلنطي على وجه التحديد يوفر نوع من الحماية والحصانة لتركيا في مواجهة التهديد السوفييتي الذي كان قائماً حتى بداية التسعينيات. أيضاً هناك تحول مهم حدث وهو الانهيار الذي حدث للاتحاد السوفييتي والانهيار الذي حدث للمجموعة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، في الواقع هذا كان له تأثير ضخم جداً على تركيا. لقد سقط التهديد الذي كان يؤرق تركيا يومياً من جانب الاتحاد السوفييتي، لقد تخفف الأمن القومي التركي من هذا التهديد بشكل حاسم وجدي وانفتح أمام تركيا عالم جديد وهو خروج جمهوريات مستقلة ذات أصول تركية مثل أزبكستان وقازاقستان وتركمنستان، كل هذه الدول التي كان يعيش بها مجتمع ينتمي إلى تركيا ويتحدثون باللغة التركية. صحيح اللغة التركية القديمة، ولكن حتى الآن هذه اللغة متداولة وتفتح أمام تركيا عالم جديد، وجدت تركيا فيه نفسها أنها الأقوى، لأن هذه الجمهوريات بعد انفراطها وبعد خروجها من المظلة السوفييتية لم تكن بالقوة ولا بالحجم ولا بالتأثير الذي كان لتركيا.

وبدأت تتولد لدى الأتراك رؤية جديدة عن الوضع الإقليمي وهذه الرؤية كانت تقوم على أساس أنه توجد ثلاث دوائر يمكن لتركيا أن تلعب فيها دوراً هاماً. أول دائرة هي دائرة الدول التركية أو ذات الأصول التركية لنكون أكثر تحديداً، التي كانت جمهوريات في يوم من الأيام داخل الاتحاد السوفييتي. الدائرة الأخرى هي الدول المطلة على البحر الأسود، وبالتالي بعد موقف الدفاع الدائم الذي كانت تتخذه ضد الدفاع السوفييتي، أصبحت لها طموحات إقليمية يمكن لها أن تلعب بها دور رئيسي ويمكن أن تكون هي مركز الثقل في هذا الإقليم. طبعاً من ضمن الأمور الخطيرة والمؤثرة علينا بالسلب، هو التحول الذي طرأ على السياسة التركية في إنشاء علاقات مع إسرائيل، والتي أخذت تتنامى بشكل سريع، ويمكن أن أقول بشكل صاروخي، لأنها بدأت في التسعينيات وانتهى بما يشبه التحالف الاستراتيجي بين تركيا وبين إسرائيل. وطبعاً هذا الموضوع أصاب بالأرق كل الدول العربية لكن علينا أن نبحث عن الأسباب.

ما هي الأسباب التي أدت بأن تركيا تقيم هذه العلاقة وتنشئ هذا التحالف بينها وبين إسرائيل وتدير ظهرها للعلاقات العربية أو العلاقات العربية الإسلامية في النطاق الآسيوي؟ أنا أعتقد ــ وهذا على صعيد الاستنتاج ــ أن هناك أسباب كثيرة جداً. إن الذي أجرى التحول في السياسات التركية نحو تقارب عربي كان قيادات سياسية اختفت من المسرح السياسي الآن، وعلينا أن نضع في الاعتبار نقطة هامة، وهو أن المؤسسة الحاسمة في التوجه السياسي التركي هي المؤسسة العسكرية. المؤسسة العسكرية ظلها على الحياة السياسية هناك ظل واضح جداً وتأثيرها واضح ودورها حاسم. أنا في اعتقادي أن اختفاء التيارات العسكرية والسياسية التي كانت تؤمن بجدوى العلاقة بين تركيا والدول العربية اختفت من على المسرح وظهرت قيادات جديدة. ثانياً أنه كما قلت لحضرتكم، اتساع الدور الإقليمي الذي تتطلع تركيا أن تلعبه جعلها أيضاً تعيد النظر في مجمل السياسات وتبحث كيف يمكنها أن تحظى بهذا الدور، وكيف يمكنها أن تدعم هذا الدور. وأنا في إعتقادي أيضاً، وهذا على صعيد الاستنتاج وليس المعلومات، أنها وجدت في انضمامها إلى الحلف الأمريكي الإسرائيلي قد يساعدها على أن تحظى بهذا الدور وأن

يكون في الدعم الأمريكي الإسرائيلي الذي أصبح ـ للأسف الشديد ـ يتحكم إلى حد بعيد في مقدرات منطقتنا. وجود هذا الحلف إلى جانب تركيا ما من شك يدعم دورها الإقليمي المنتظر. أيضاً، هناك سلبيات الموقف العربي. الموقف العربي المشتت، الممزق، غير المتحد في موقف، والذي أثبت وهنه في إطار الأزمات التي توالت على المنطقة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، جعل القيادة التركية أميل إلى أن تتعامل مع الحلف الأمريكي الإسرائيلي، وأنها تتعاون مع هذا الحلف لأن هذا يعطيها فرصاً أوسع لتعظيم دورها الإقليمي.

أيضاً، هناك أسباب تبدو جانبية، وهي أن اعتقاد القيادات العسكرية أن العلاقات بينها وبين إسرائيل سيمكنها من تحديث الجيش التركي، وهذه من المسائل المهمة جداً للقيادات التركية العسكرية، دائماً عملية تطوير التسليح وتقوية القوة العسكرية.. إلخ مسائل كانت تحظى ـ ومازالت ـ لدى القيادات التركية بأهمية خاصة جداً، فهذا من بين الأسباب التي جعلت تركيا تميل إلى التحالف مع إسرائيل وإلى إيجاد علاقة قوية مع إسرائيل، بحيث تستند على هذه العلاقة في تعظيم دورها الإقليمي. ثم جاءت أخيراً الأزمة التي نشأت وبشكل حاد بين تركيا وسوريا حول ما يسمى بأن سوريا تعطي حماية لحزب العمال الكردستاني وأيضاً لعبد الله أوجلان، وجعلت من هذه القضية وصعدتها بشكل حاد على غير المتوقع. كانت أحد الأمور التي زادت من توتر الأمور في المنطقة لأن ـ والحمد لله ـ نحن نعيش في هذا التوتر وقد تعودنا عليه. إنما هي مسائل تزيد من حدة التوتر في هذه المنطقة.

آتي هنا للدور المصري، وهو قيام مصر بالوساطة بين تركيا وسوريا، وما من شك أن المبادرة كانت فيه جيدة جداً وممتازة استطاعت أن تنزع الفتيل. ولكن حتى الآن لم يستطع أن يعيد العلاقات العربية التركية إلى ما كانت عليه، وهذه النقطة مهمة إذا كنا قد استطعنا أن ننزع الفتيل فيجب أن نبني على هذا الموقف ولا نتركه إلى أن يتعرض مرة أخرى لحالة من التوتر لنقوم بنفس المساعي. هنا قد يسأل الكثيرون: ماذا نستطيع أن نفعل؟

وهنا يحضرني ما أثاره الأخ فهمي هويدي أن التأثير الإسرائيلي على تركيا هو الأقوى وجذبها هو الأكبر.. إلخ، أنا قد أختلف معه في هذا، هناك أدوات لم تستخدم، نحن كلنا، أي قيادة تركيا لو وضعت خريطة للعلاقات بينها وبين الدول العربية وبينها وبين إسرائيل ستجد أن المكاسب التي أحرزتها تركيا من خلال علاقتها المتحسنة مع الدول العربية جمة وعديدة. نحن تكلمنا عن جانب واحد وهو الجانب الاقتصادي. الجانب الاقتصادي، أريد أن أقول أن الـ Volume الخاص بالتعامل التجاري بين تركيا والمنطقة العربية تجاوز ١٠ مليار دولار. إسرائيل لا تستطيع أن تعطي تركيا هذا الكم ولا هذا الحجم ولا تستطيع أن تفيدها وتفيد مصانعها وتفيد اقتصادها بنفس القدر الذي يمكن أن تستفيد تركيا من الاقتصاد العربي. أصبح هناك علاقات حميمة بين تركيا ومعظم الدول العربية. أيضاً السوق العربية أصبحت سوقاً للعمالة التركية تعوضها عن العمالة الأوربية التي أصبحت سوقاً طاردة للعمالة التركية. كان الأتراك لهم عمال في ألمانيا فقدوا ٢ مليون الآن اختصروا إلى مليون. في دول الشمال حوالي مليون، ما تستوعبه السوق العربية من العمالة التركية هي خير عوض لتركيا لسوق العمالة الطاردة الأوربية التي كان موجوداً بها قدر كبير من العمالة.

طيب، أيضاً هناك شيء أهم من هذا، وهو أن لنا في داخل المجتمع التركي لوبي عربي إسلامي، هناك قيادات إسلامية في تركيا وقيادات تؤمن بصحة وجود العلاقة بين تركيا وبين البلاد العربية، ولم نستفد أو نستثمر هذه العلاقات والصلات. وأنا أحب لو سمحتم لي ــ أن أتكلم عن تجربتي الشخصية أثناء وجودي في تركيا، يعني مثلاً كان هناك قيادات سياسية وقيادات فكرية، كان لها مصالح أو ميل شديد إلى توفيق تركيا مع العرب. أذكر من ذلك الرئيس "كنعان إيفرين" نفسه الذي كان رئيس تركيا في وقت من الأوقات، كان هذا الرجل يؤمن بجدوى العلاقات مع العالم العربي ولذلك التحول الذي جرى في عهده كان تحولاً فعلاً بناءً وخلاقاً وأتاح فرص عديدة لتوثيق العلاقات بين تركيا وكثير من الدول العربية وخاصة مصر، وأنا أذكر في هذا الصدد أن أول زيارة يقوم بها رئيس مصري بعد ٧٠ سنة كانت

الزيارة التي قام بها الرئيس مبارك سنة ٨٥ وحصل بالعكس من ذلك الحين، تبادل الزيارات.

هناك شخصيات ترى جدوى هذه العلاقة نظراً للعلاقات الثقافية القديمة الموجودة والتاريخية التي كانت بالعالم العربي وتركيا، وفي ضوء هذا أنشئ في تركيا معهد اسمه "معهد الدراسات العربية التركية" مركزه اسطنبول، وهذا المعهد وظيفته البحوث العربية التركية التي تساعد على تنمية الصلات الثقافية وإحياء العلاقات التاريخية ما بين تركيا والعالم العربي. نحن عندنا أدوات وأوراق كثيرة لم تستخدم، وجسور كثيرة لم تستخدم. أنا أذكر أيضاً العلاقات التجارية بين مصر وتركيا، كانت العلاقات التجارية بين مصر وتركيا في أوائل الثمانينيات لم تكن تتعدى ٧٠ مليون، اليوم العلاقات المصرية التركية في النطاق التجاري والاقتصادي تتجاوز ٧٥٠ مليون ومنتظر أن تصل هذا العام إلى مليار.

هذه كلها مصالح ولغة المصالح هي اللغة الأكثر تأثيراً في الفكر السياسي والأكثر تأثيراً للقرار السياسي، إذا كانت هناك مصالح لتركيا مع إسرائيل كما سبق أن تكلمت، فيما يتعلق بدورها الإقليمي وفيما يتعلق بتحديثها لأدواتها العسكرية، فإننا يمكن أن نعوضها عن هذا بأشياء كثيرة، ولكن علينا أن نعمل وأن نحاول بكافة الوسائل أن نجتذب هذا الموقف التركي والقيادة التركية إلى جانب الموقف العربي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال موقف أنا أعتقد أنه ضروري وحاسم. نحن حتى الآن ـــ مع الأسف الشديد ـــ علاقتنا مع تركيا علاقات ثنائية، أو بمعنى أصح، أن كل دولة عربية تحتفظ بعلاقات ثنائية جيدة مع تركيا ولكن لو أن الأتراك شعروا بأن للعرب هناك موقف واحد وأن الخطاب العربي لتركيا خطاب واحد وأن الموقف القومي العربي يعامل تركيا من هذا المنظور، سيكون لذلك حساب كبير جداً في تقدير القيادة التركية وسيكون له تأثير واضح على قرارها، وأعتقد أنه سيرجح كفة الميزان التي تجعل تركيا تتعامل مع العرب أكثر مما تتعامل مع إسرائيل، خاصة وأن المستقبل عندنا وليس مع إسرائيل. أن تنفتح تركيا على كل الأسواق العربية بدءاً من المغرب وحتى البحرين، غير أن تنفتح على

إسرائيل ومهما كان لإسرائيل من دلال على أمريكا، فإنه لن يكون لإسـرائيل نفس الوزن ونفس الثقل مثل العلاقة المباشرة بين تركيا والعالم العربي علـى اتساعه والسوق العربية على اتساعها.

إذن أنا أعتقد أنه علينا أولاً أن نستثمر ما تم حتى الآن من جهد القيـادة المصرية وهو نزع فتيل الأزمة بين سوريا وتركيا، ولكن لا يجب أن نـترك ذلك عند هذا الحد، وليس كل يوم سيقوم الرئيس مبارك بزيارة تركيا أو يأتي الرئيس "ديميريل" لزيارتنا هنا. هناك جسور كثيرة جداً، ثقافية، اقتصاديـة، سياحية، جسور عديدة وممكنة جداً، استثمارها بشكل بناء وخلاق في نسـج علاقة دائمة ومتواصلة وإلحاح دائم على الأتراك بأنهم يكونوا إلى جوارنـا. هناك الكثير من المسلمين وهم قيادات إسلامية هناك. الذين تخرجـوا مـن الأزهر والذين تعلموا في الأزهر. هناك كثير من المثقفين الذيـن يحـاولون إحياء العلاقات المصرية التركية والعلاقات العربيـة التركيـة، وعلينـا أن نستخدم هذه الجسور.

الأمر الآخر، علينا أن نتكلم بلسان عربي واحد ومتين ولا نتكلم فرادى. أنا أتصور أن يكون لدى المتلقي التركي صورة واضحة عـن مـا يجـري التعبير عنه، ليس هو التعبير عن مصر فقط، ولكنه التعبـير عـن موقـف مصري فقط ولكنه التعبير عن موقف عربي جامع. أنا أرى الأخت الدكتورة نازلي معوض تحاول أن تلفت نظري إلى أني أتوقف عند هذا الحد وبالتـالي هي تمسك مقص وستقص الحديث هنا فأستأذنكم إذا كان هنـاك أي أسـئلة يسعدني الرد عليها. ولكم جزيل الشكر على حسن استماعكم.

المبحث الثاني

الحلقة النقاشية الثانية

"مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الأفريقي"

أولاً: مداخلة الأستاذ/ محمد فائق

الموضوع الذي أحب أن أنبه عليه هو أنه إذا كنا نتحدث عن قضية الأمن. فصحيح أن العلاقات تطورت مع إسرائيل وأصبح فيه علاقات.. وكذا ولكن لابد أن نضع في اعتبارنا أن طالما هناك دول تتبنى سياسة الأمن المطلق مجاورة لنا. فمعنى هذا هو تهديد مطلق باستمرار. الصراع العربي الإسرائيلي سيستمر وقطعاً سيأخذ أشكال مختلفة عن الأول يعني نحن كان هدفنا زمان في أفريقيا أننا نطارد أي نفوذ إسرائيلي في أفريقيا، الوضع اليوم يختلف بطبيعة الحال لكن لابد على الأقل أن نتتبع هذا النشاط وسأعطي مثلاً على وجه التحديد أن إسرائيل تتواجد في أفريقيا. نجد عندنا خريطة الواحد ينظر لها يرى التواجد الإسرائيلي فين؟ وكان دائماً تجد التركيز كله في المناطق الخاصة بحوض نهر النيل والدول المحيطة بالبلاد العربية وبفكرة الحصار. بالنسبة للتواجد في بلاد حوض النيل وعلى وجه التحديد أوغندا بالذات نجد إسرائيل تهتم جداً أن ترسل خبراء في الزراعة والري وتحاول دائماً تجرجرهم أن تكون الزراعة على الري. في حين العملية الاقتصادية تحبذ فكرة أن يكون التوسع على الأمطار باعتبار أنها منطقة بها أمطار غزيرة جداً والموضوع يكون اقتصادياً أكثر لو توسع بهذا الشكل. نحن كنا نواجه هذه العملية وكنا نرسل خبراء أيضاً وكنا نحاول أن نثبت بطلان هذه الأفكار. إذن الموضوع محتاج إلى متابعة باستمرار. وهذا مثل من الأمثلة الكثير جداً وأيضاً ستكون هناك أنشطة كثيرة جداً لتخريب العلاقات وتخريب العلاقات الاقتصادية. إذا كان هناك مشاريع مشتركة.. إلخ.

إذن موضوع جديد أيضاً أن إسرائيل تحاول اليوم أن تظهر بأنها الخبير الأول في مقاومة النشاط الإسلامي المتطرف وطبعاً السياسة السودانية أعطت فرصة كبيرة لإسرائيل في أنها تتقدم في هذا المجال وبالفعل هناك مثل هذه العلاقة موجودة في أوغندا بالذات وفي عدد من البلاد المحيطة بالسودان على أساس أن إسرائيل أصبحت الخبير الأول في هذا المجال. أعود فأقول الكلمة التي قالها الأخ وفاء حجازي لو فيه سياسة عربية مشتركة تحل لنا مشاكل كثيرة جداً. تحل لنا كل شيء. إذا كانت هناك سياسة عربية موحدة تجاه أفريقيا. طبعاً كانت حلت لنا مشاكل كثير جداً خصوصاً وأن الأموال التي صرفت في أفريقيا في خلال الفترة النفطية في خلال السبعينيات كانت كبيرة جداً ولكنها كانت توجه توجيهاً لا يبني مصالح مشتركة ولكن كان يوجه معظمه في مشاريع أوربية مشتركة مع البنك الدولي أو مع الاتحاد الأوربي والدولة المعنية. نحن كنا نمول هذه المشروعات وكأننا ندعم العلاقات الأوربية الأفريقية.

يمكن الآن لا يوجد غير مصر التي لديها سياسة عربية متكاملة. كان أيضاً هناك للجزائر سياسة أفريقية متكاملة. وبعد الظروف التي حصلت تراجعت العملية. اليوم ليبيا دخلت في المجال. نتمنى لها التوفيق ونحن لسنا ضد أبداً أن تقوم سياسة ليبية أفريقية. ولكن المهم أن تكون سياسة منبثقة من توجه عربي بطبيعة الحال.

فترة الاستعمار خلقت نوع من العلاقة الاقتصادية تتعمق الآن طولية بين أوربا وبين أفريقيا أو بين الدول التي كانت مستعمرة وبين الدول الأفريقية كانت دائماً مهمة مصر من الناحية الاستراتيجية أنها دائماً تفتح مجال آخر جديد علاوة على هذه السياسة التي بنيت على أساس استغلالي وعلى أساس هيمنة فكانت مصر تعزز دائماً فكرة وجود طريق آخر وهو طريقة التعامل مع الدول العربية. مع دول تكون هي أوسع من مجرد الاحتكارات الغربية. من خلال منظمة الوحدة الأفريقية يمكن أن ننمي هذا الاتجاه. خاصة وأن بعد التطورات الجديدة. أفريقيا أخذت اهتماماً أقل بكثير جداً مما سبق لأن معظم المعونات التي كانت أوربا تعطيها تذهب اليوم لأوربا الشرقية، وبالتالي لم

يعد هناك الخطوط الحمراء التي تمنع خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة من أفريقيا فأصبح هناك مجال للحركة في أفريقيا في رأيي أوسع بكثير جداً مما سبق وبالتالي يجب استغلاله لإيجاد سياسة أفريقية حقيقية تحاول أن تنمي التعاون في مجالات الاقتصاد كما كنا نركز اليوم على حركة التحرر يكون تركيزنا على قضية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وبناء علاقات اقتصادية حقيقية يساعد في ذلك وجود عدد من الدول التي نما اقتصادها وأصبحت اليوم قادرة مثل جنوب أفريقيا مثل نيجيريا بعد أن تحل مشاكلها وأيضاً دول قادمة وشكراً يا سيادة الرئيس.

ثانياً: مداخلة الأستاذ/ حلمي شعراوي

شكراً أستاذنا الدكتور عودة ويسعدني أن أكون بجانبه اليوم ودائماً ونشكر الدكتورة نازلي والمركز على اهتمامه المتصاعد بالقضايا الأفريقية ونأمل أن يتصل هذا الجهد. أنا وفق تنبيه الدكتور عودة مقيد بأن ندفع بسرعة بعض الأفكار وأن نترك للنقاش بقدر الإمكان أن يوضح هذا ولذا أرجو أن ننجح في هذا. أنا سأنطلق من مسألة أساسية استقرت في هذا المؤتمر في المحاضرة الأخيرة من ناحية إلى آخر تعقيبات في الندوة السابقة وهو أن الأوضاع الداخلية الوطنية المحلية هي التي تفرض أيضاً السياسة الخارجية. وهي حقيقة رددت بأشكال مختلفة ولها أهمية بالغة في هذا وأنا لن أتناول فكرة إلى أي حد الأوضاع الداخلية في مصر تحدد السياسات طبيعي أجزاء كثير من هذا الموضوع مفهومة لكن سأتصور المسألة الأفريقية في هذا الإطار العام وأترك للنقاش وللجماعة الثقافية أن تظل تفكر بهذا الموضوع وهو إلى أي حد الطبقة السياسية والطبقة الحاكمة والطبقة الاقتصادية إلى أي حد التوجه شمالاً أو التوجه جنوباً؟

من يلاحظ في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات يرى اطراد في تفكيرنا وبالتالي في سلوكنا الاجتماعي، سلوكنا الاقتصادي وسلوكنا

الاستهلاكي التوجه إلى أوربا، التوجه إلى المتوسطية.. إلخ هذا التوجه العلم جعل كل الحركة بالتالي تخضع للاتجاه شمالاً ونترك إمكانيات أن يكون لنا معنى حقيقي في السياسة الدولية والعربية.. إلخ. كان يكون لنا معنى أكثر في التوجه أكثر جنوباً" إلى السياسة الجنوبية حتى الحضارة العربية الإسلامية رغم أنه كان أمامها أوربا وفتحت أوربا والأندلس وشرق أوربا. العرب كانوا موجودين حتى موسكو نفسها. أنا أقصد هذا للاختصار الشديد لأن هذا أثر في توجه الرأسمالية المصرية إذا وجدت رأسمالية مصرية لها خصائصها. كذلك اتجهت للاستيراد والتصدير وبالتالي هذه العملية تكون مع أوربا أكثر فانكسرت البنية التي تمت عن طريق شركة النصر وعن طريق أعمال كثير في اتجاه أفريقيا لم تتم. فهي نقطة جديرة طبعاً هذا تحليلاته دائماً سهلة وهي الرأسمالية المصرية في حالة تبعية كاملة للرأسمال العالمي وأمريكي وأوربي.. إلخ. وبالتالي ليس لها خطة ولا يمكن أن يكون لها خطة بهذا الوضع ولكن بما أننا نتكلم عن مستقبل ونأمل أن شيء آخر يحدث. أعتقد أن هذا أساسي وأن الدبلوماسية نفسها المصرية تعاون في هذا أعتقد أنها حصل.

الدبلوماسية المصرية حتى وهي تنشط العلاقة السياسية مع أفريقيا في الفترة الأخيرة. جعلته كأنه تنشيط لصالح رجال الأعمال فقط. مبروك عليهم لكن نقدر أن نشعر أننا لا نخدم على رجال أعمال غير مرتبطين بالفكرة وبالمشروع الوطني لهذه العلاقة بين مصر وأفريقيا، هذا إشكال سوف يأتي كثيراً. ولكن نرى تجربة لما يهتم أحد الرأسماليين أو اثنين على الأقل من الرأسماليين المصريين لهم في أوغندا استثمارات أكثر مما لهم تقريباً في مصر إن عجبتهم المسألة وساروا فيها باستثماراتهم هناك.. إلخ إذن هناك إمكانية وسنأتي لأمثلة أخرى على أهمية هذا والأستاذ فايق أشار لدول كيف يمكن أن نعمل معها علاقة بلد مثل نيجيريا لنا فيها أساس كبير جداً سياسي واجتماعي وثقافي وحتى رأسمالي وحتى نيجيريا بعد بيافرا عرضت كل مشروعات إعادة بناء نيجيريا على الرأسمالية المصرية، على عثمان أحمد عثمان وغيره من المقاولين للأسف هذا كان في السبعينيات وكان موضوع البترول والأموال العربية بدأ فعزف عن أن يذهب ويرى حتى ماهية هذه

المشروعات. لكن أنا حضرت بنفسي كيف كانت طلباتهم محددة الطرح إلى خمسة مليارات دولار.. إلخ.

أنا لا أطيل في ذلك بقدر فكرة الاتجاه جنوباً تحتاج عناية بالجماعة الثقافية المصرية بشكل حقيقي وسآتي إلى النقطة التالية. النقطة التالية مرتبطة بالأولى وهو إذا كنا نقول البنية الداخلية وعلاقتها بالسياسة الخارجية فأيضاً سأسميها الأيديولوجية تعمداً لإثارة المشاعر التي ضد الأدلجة هي نسميها الـ Super structure البنية الفوقية البنية الفكرية العقلية الثقافية. سموها ما تريدون أن تسموها لكن. في ندوة قريبة مع جماعة الأهرام، الأستاذ فايق قال ملاحظة أساسية في التاريخ كنا نوثق لفترة يوليو وأفريقيا فقال كيف أن كلمة "الجماعة الأفريقية" لما تطلق في اجتماع أفريقي كان طول الستينيات وحتى جزء من السبعينيات كانت تجمع مواضيع كثيرة والجامعة الأفريقية نسميها الجامعة مثل الجامعة الإسلامية مشروع جمال الأفغاني أو المشروع التركي أو العثماني.. إلخ نقول الجامعة الأفريقية بتاريخها. إطلاق هذه الروح وأن الحركة الثقافية والدبلوماسية والسياسية تعمل عليها بشكل أو بآخر جايز الشكل يختلف أكيد الآن أكيد تعيد لنا لأن أفريقيا بأهميتها في فكرة دول جوار واعتبارات الجوار. تحاول أن تأتي بها من الشرق يطلع الغرب أهم تحاول أن تأتي بالجنوب يظهر وادي النيل تذهب جنوب أفريقيا أهم من السودان الآن بالنسبة لأي تعامل. لا يجوز.

هناك صيغة في أفريقيا اسمها حركة الجامعة الأفريقية. الذي تحرك فيها الأوغنديين أخيراً وعمل مؤتمر كبير وحضره الأستاذ فايق. لم يحضر من مصر عدد كثير للأسف ولا نظمت سياسياً.. إلخ. لكن أرى أن يلم المسألة روح. مثل الموقف العربي. إذا لم تلم بفكرة القومية العربية التي أصبحت كلمة شريرة بهذا الشكل أو الجامعة العربية سوف تلم المغربية لها شكل والشام له شكل والخليج له شكل ووادي النيل له شكل ولا توجد فكرة واحدة تلم ممكن أذهب اتحد مع الإمارات وأخلص وتكون أقوى حاجة في المنطقة العربية إذا أحببتوا لكن هل هذا الاعتبار الذي يعمل قوة سياسة ذات مستقبل؟ أنا أقول مثل هذا لأهمية هذه المسألة في نقاش كثير يمكن مرتبطة بها النقطة

الثالثة ونقولها بالمرة والتي هي التعاون مع العالم الخارجي. معيـــار العـــالم الخارجي في السياسة العربية والسياسة المصرية العربية. مصر لها ثقل كثير في فكرة وضع علاقتها الدولية أو علاقات خارجية معينة. إذا كتلة ثالثة يعني نحن في فترة تحرر وطني كان الجزء الحقيقي في الستينيات هو أن نحن لنـا علاقة وثيقة جداً بالاتحاد السوفييتي واتهمنا بأننا معبر الشيوعية. هذا الهامش هو ما نختلف عليه في التفكير. هذه نقطة مهمة جـداً. إننـا ونحـن نعمـل للتحرير بنينا اسم مصر حتى في علاقة وثيقة مع السوفييت يعني لا داعـــي لأنكر أشياء كانت في هذا الواقع.

ما المعنى هذا في السبعينيات؟ انظر للتدهور للفكرة فـــي السـبعينيات عندما اتعمل التعاون العربي الأفريقي والتضامن العربي الأفريقي. كنا نحـن أساسه وتراثنا هو أساسه بالتأكيد التراث العملي المصري والتراث الجزائري إلى حد كبير والمغربي والليبي كان هناك تراث عربي للتحرر الوطني لكـن استثمر بشكل مختلف. أتى الأوربيون أخذوا ٣٠، ٤٠ مليار لشركات أوربيـة وعملوا بها أشكال سميت تعاون عربي أفريقي وهي ليســت كذلـك. هـذا موضوع أساسي بالنسبة للمستقبل ماذا لو تحركنا أو حركنا موضوع التعاون؟ أنا لا أعرف الخارجية المصرية مع احترامنا لمدركاتها العالية مــاذا يعنـي ترك موضوع التعاون الأفريقي وأجهزته معطلة بهذا الشكل والبحــث عـن أشكال جديدة للتحرك بنشاط وهمة يشكروا لها يعني.

لكن أنا عندي إطار مذكرة المعهد الثقافي العربــي الأفريقــي ولجــان التضامن العربي اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية واللجنة السياسية لا تجتمع ومصر تقدر بسهولة تعيد عقد هذه الاجتماعات كانت كامب ديفيد فترة. كامب ديفيد كان سبباً أساسياً في تعطيل المسالة. لكن العرب والأفارقــة تجــاوزوا الحساسية هذه وما في القلب في القلب بالنسبة لهذه الاتفاقات لكن العلاقات لم يعد لها أساس. أقول أن من مرحلة التحرر مرحلة التعاون العربي الأفريقــي للأسف استخدمت بهذا الشكل. للمرة الثالثة أقول هـــذا لمــاذا؟ مــن أجــل المستقبل.

العلاقة المصرية الفرنسية مثالا يعني نحن سنذهب للمؤتمر الأفريقي الفرنسي. أنا أسجل حقيقة التصريحات الذكية التي أرجو أن تكون مقصود الدبلوماسية المصرية. في الإشارات إلى أن مشاكل الأمن الأفريقي تحل من داخل أفريقيا وعن طريق أفريقيا وبآلية أفريقية. إذا الوعي المتسرب في هذه الجمل وليس صريح ولا قوى لأن الاحتفاء بحضورنا احتفاء عالمي غير مناسب لكرامتنا يعني كنا في الاجتماع الأخير السفير الأوغندي قال ملاحظة في منتهى الذكاء والحساسية قال إن مصر لما يأتي وزير أو مسئول مصري يذهب لأفريقيا أو إشارة ما أو حادث ما له علاقة بأفريقيا. تحتفي به الصحافة المصرية مرات احتفاء كأنه حادث غريب يعني إذا كانت علاقتك طبيعية وأنت أخ كريم فلما المشكلة أن رئيس الوزراء ذاهب أو وزير الخارجية يلف في أفريقيا مثلا هو كل يوم في الإمارات. ما سبب أنه ذاهب لأفريقيا حفلة مهولة للدعاية والإعلام والدبلوماسية المصرية.

فأنا أقصد نحن نبني نفسنا وعملنا هذا بأفريقيا ولنا خطتنا وعلاقتنا بالنسبة للأمن بمنطقة البحيرات التي هي المسألة الخطيرة جدا والقرن الأفريقي.. إلخ. لو نلاحظ أننا نتكلم عن حجمنا ونفوذنا أن لا نقدر أن ندخل هذه القضايا بشكل حقيقي. لا منطقة البحيرات عملنا بها دور معقول ولا القرن الأفريقي ولا الصومال التي هي جزء من جسمنا يعني الصومال نعرفهم بالواحد. لا صحيح يعني فبهذا القدر من الغياب تضاعف بهذا القدر من الإعلامية حول مسائل مظهرية وهي مسائل مضمونها المعلن جيد في الدبلوماسية المصرية. أنا أقصد أننا مررنا بدعاية هائلة حول موضوع الفرنسي الأفريقي.

فرنسا أسوأ قوة إمبريالية بالمناسبة سياستها وطريقتها وأساليبها ونفوذها على المجتمعات الأفريقية مع احترامنا للثقافة الفرنسية وأصدقاؤها كثيرون. لكن أنا أقصد أنهم يريدون منطقة البحيرات لأن هذه المنطقة من أغنى ثلاث مناطق في العالم منهم منطقة البحيرات والكونغو في تقارير أمريكية أخيرة. والخطر أن هذا كيف يسير في المستقبل القريب إلى سنة ٢٠٠٠.

هل أنا أقدم مصر والعالم العربي وأفريقيا إلى الاتحاد الأوربي بهذا الشكل لماذا لا أعمل مجموعة الخمس عشر أو مجموعة الثمانية ومجموعة عدم الانحياز مجموعة الانكتاد الجروب ٧٧ توجد مجموعات لنا في حركة مستقلة حقيقية فلماذا آتي بالاتحاد الأوربي وأربطه بأفريقيا عن طريق مصر. أنا سأحاول أن أقفز على الجزء قبل الأخير من الإطار العام إلى بعض الخصوصيات في المعالجة لأن عايز اتجاه البحوث واتجاه التفكير واتجاه الإعلام والدبلوماسي يعالج بعض الثوابت في المنطلق التفكيري والبحثي والدبلوماسي بالتالي. يعني مثلاً أنا لاحظت في أكثر المسائل أقربها حساسية ثبت ما عند الإعلام أن أريتريا وأفورقي قاعدة لإسرائيل مثلاً. يعني كيف أريد أن أبني علاقات. الرجل هناك كل يوم والثاني وعامل العلاقة مع إسرائيل بشكل مكثف جداً لأسبابه الداخلية ليواجه أثيوبيا على الأقل.. إلخ. كل هذا وأقرأ في المصور الأخير المقابلة مع سياسي الأسبوع الأخير هذا يعني الصحفي استفزازي بطريقة يمثل التراكم المصري الإعلامي الساذج عن موضوعاتنا عن العالم الخارجي ألا يستنطق أسياسي أنك صهيوني وإسرائيلي وقل لنا ما هي حكايتك بالضبط؟ ليس هكذا،، ما هذا التراث الغريب المستمر هذا. يعني الرجل عمل علاقات ونحن نوازن أريتريا مع أثيوبيا وطبيعي نكون متحفظين في السياسة لكن لازم أعمل تفكير آخر. جديد شوية. أنا لا أعرف هل هذا عجزنا كمثقفين. فالرجل رد على الصحفي المصري يقول له يعني أنتم على طريق علاقتكم بإسرائيل وتأتي تحاكمني على إسرائيل؟ أو ما هي الفكرة ما أريتريا عملت كل هذه العلاقات؟

إذا أثرنا الاعتبار الكنيسة المصرية ذات نفوذ كبير في أثيوبيا وجاءت أريتريا خرجت من الكنيسة الأثيوبية وأعلنت انضمام الكنيسة الأريترية إلى الكنيسة المصرية أخيراً. بالمناسبة للذين يسبون في أسياسي أفوركي. لا يوجد أحد اهتم بحدث مهول من هذا النوع يعني بالنسبة للعلاقات وطالما نستعمل الاعتبار الديني أنا في رأي أن المشكلة الأزهر والكنيسة واعتماد العلاقات على اعتبارات دينية مشكلة في دول الجوار وغير الجوار وكل فترة لها مشاكلها وأرجو أن هذا يعاد النظر فيه لأن عامل ثوابت أخرى بالنسبة لجنوب السودان وجعلت الحكومة السودانية يتناول الموضوع بشكل معين

ويقول أيوه وفترات الحكم المختلفة في السودان التي تريد أن تنشر العروبة والإسلام في الجنوب والجنوب كفره إلى آخره. يعني اعتبار لم نكسب منه كثيراً يعني قياس العلاقة مع أثيوبيا وأريتريا أو في غرب أفريقيا على أساس الإسلام ليس صحيحاً لأننا لم نستفيد.

القوة الإسلامية في غرب أفريقيا هي أكثر القوة رجعية في العلاقات المحلية والوطنية والداخلية والخارجية وفي نيجيريا والسنغال ومجموعة دول الساحل فمن أين جاءت فكرة من بعض المدرسين سوف أكسب كثير بهذا الحجم أرجو أن إعادة النظر في هذا.

نقطتي الأخيرة هي أن فكرة التحالفات. هي أننا سنقيم أكبر تحالفاتنا على أي أساس من المصالح النهاردة جنوب أفريقيا استقلت وتمثل قوة كبيرة ولكن الظروف كلها أدت إلى خروجه من دائرة النفوذ الأوربي المسيطر على النظام العنصري الهائل الذي وجد في جنوب أفريقيا إذ النظام الحاكم لجنوب أفريقيا له مصالح عديدة ورغبة في تنويع المصالح وهو مبدأ عام جدير بالاحترام والتقدير النهاردة جنوب أفريقيا خطها الخليج آسيا وجنوب شرق آسيا تقريباً. فهذا خط مع أن هذا لظروف ما علاقته بمصر لا أعرف ما الحساسية التي حدثت في فترة ما جعلت مصر لا ترحب بالعلاقة مع جنوب أفريقيا بشكل حقيقي مع أن الجهاز الحاكم في جنوب أفريقيا كله أيضاً من أولادنا ومن أولاد الزمالك هنا والدقي ولا أعرف لماذا لم نقدر نقترب اقتراباً حقيقياً من كتلة اجتماعية اقتصادية بهذا الشكل ذات نفوذ لم أرى رجال السياحة من كيب تاون أو جوهانسبرج أرى فرقة من رجال السياحة من شرق آسيا لجنوب أفريقيا ينسقوا مع وكالات سياحة.

والسياحة هي أكثر مجال للتبعية الثقافية والاقتصادية وغيرها. لكن نحن يمكننا مع جنوب أفريقيا ونيجيريا وعدد من الدول نعمل محاور في مناطق متنوعة. إذا وضعنا ثقلنا وعملنا بهمة غير مجرد الإعلام الدبلوماسي إذا صح التعبير إلى تكوين اقتصاد اجتماعي حقيقي ثقافي لا يوجد مثقف اليوم مرة أربع أساتذة حاولت أن أجعلهم يحضروا لجنة بحث علمي أو ثقافي في السنغال باستثناء الدكتورة إجلال لكن لا أحد من المثقفين المصريين من

العاملين النشطين يرضى أن يتجه هذا الاتجاه إلى أفريقيا أرجو أن يكون هذا في اعتبارنا لأن هذا يلزمه خطط طويلة المـــدى لا ينفـــع فيـــها الشوشـــرة الإعلامية ولا رجال الاستيراد والتصدير بمفردهم جنوب أفريقيا تجارتها مـــع منطقة كوميسا إذا اعتبرنا منطقة كوميسا تتطور من ٢ مليار إلى سنة ٢٠٠٠ تقديراتها إلى ٤ مليار احنا تجارتنا في أفريقيا كلها ٢٠٠ مليون إلـــــى ٢٥٠ مليون أعتبر هذا جزء من الوعي بالحالة وإذا انتقلنا بالوعي إلى الواقع آمـــل أن يجد آذان سامعة هنا وهنالك وشكراً جزيلاً.

قائمة المشاركين*

الاسم	الصفة
١- د. إبراهيم نصر الدين	أستاذ العلوم السياسية ــ وكيل معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة
٢- د. إجلال رأفت	أستاذ بقسم العلوم السياسية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة
٣- د. أحمد الرشيدي	أستاذ العلوم السياسيةــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة
٤- السفير/ أحمد طه	سفير سابق بوزارة الخارجية المصرية
٥- لواء د. أحمد عبد الحليم	خبير بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط
٦- أ. أحمد يوسف القرعي	مدير تحرير مجلة السياسة الدولية
٧- د. السباعي محمد السباعي	أستاذ الدراسات الشرقية ــ كلية الآداب ــ جامعة القاهرة
٨- أ. السيد يس	مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ مؤسسة الأهرام
٩- د. جلال معوض	أستاذ بقسم العلوم السياسية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة
١٠- د. حسن حنفي	أستاذ متفرغ ــ قسم الفلسفة ــ كلية الآداب ــ جامعة القاهرة
١١- أ. حلمي شعراوي	مدير مركز البحوث العربية
١٢- لواء/ طه المجدوب	مستشار جريدة الأهرام للشئون الاستراتيجية
١٣- د. عبد الملك عودة	أستاذ متفرغ ــ قسم العلوم السياسية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة
١٤- د. عراقي الشربيني	أستاذ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ــ جامعة القاهرة

* الأسماء مرتبة أبجديا

١٥- د. عليّ الدين هلال	عميد كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية ـــ رئيـــس مجلـــس إدارة مركـــز البحـــوث والدراســـات السياســـية ـــ كليـــة الاقتصـــاد ـــ جامعة القاهرة
١٦- د. علي سليمان	وكيل أول وزارة التعاون الدولي
١٧- د. فاروق إسماعيل	رئيس جامعة القاهرة
١٨- أ. فهمي هويدي	كاتب ومفكر إسلامي بجريدة الأهرام
١٩- د. محمد السعيد إدريس	باحث في الشئون السياسية
٢٠- د. محمد السيد سليم	مدير مركز الدراســـات الآســـيوية ـــ كليـــة الاقتصاد ـــ جامعة القاهرة
٢١- د. محمد حرب	رئيس مركز بحوث العالم التركي ـــ القاهرة
٢٢- د. محمد سعد أبو عامود	أستاذ العلوم السياسية المساعد ـــ كلية التجارة وإدارة الأعمال ـــ جامعة حلوان
٢٣- أ. محمد فائق	الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
٢٤- السفير/ محمد وفاء حجازي	مساعد وزير الخارجية (سابقا)
٢٥- د. مدحت حماد	أستاذ بقسم اللغات الشـــرقية ـــ كليـــة الآداب ـــ جامعة سوهاج
٢٦- د. نازلي معوض أحمد	مدير مركز البحوث والدراســـات السياســـية ـــ كلية الاقتصاد والعوم السياسية ـــ جامعـــة القاهرة
٢٧- د. نيفين مسعد	أستاذ بقسم العلوم السياسية ـــ كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية ـــ جامعة القاهرة
٢٨- د. هيثم الكيلاني	رئيس تحرير مجلة شئون عربية ـــ الأمانـــة العامة لجامعة الدول العربية
٢٩- أ. وجدي كيديك	المستشار الإعلامي للسفارة التركية بالقاهرة
٣٠- أ. يوسف الشريف	كاتب صحفي بمجلة روز اليوسف

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص، لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى. كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس ادارة المركز:

د. علىّ الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مدير المركز:

د. نازلى معوض أحمد أستاذ العلوم السياسية بالكلية

أعضاء مجلس الإدارة

«وفقا للترتيب الأبجدى»

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف	(المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. علىّ الدين هلال	(محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. على عبدالقادر	(تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د. علىّ الدين هلال	(محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د. علىّ الدين هلال	(تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أمانى قنديل	(محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم	
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د. نادية محمود مصطفى	
٨	الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د. نيفين عبدالمنعم مسعد	
٩	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبدالفتاح	
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم	
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى اسرائيل	د. علىّ الدين هلال	(محرر)
١٢	الإدارة المصرية لأزمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى	(محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د. السيد عبدالمطلب غانم	(محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د. عبدالمنعم سعيد	(محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد	(محرر)
١٦	العلاقات المصرية – السودانية	د. أسامة الغزالى حرب	(محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشيرى	
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية	د. رجاء سليم	
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية ١٩٩٢	د. هناء خير الدين	
		د. أحمد يوسف أحمد	(محرران)
٢٠	الايديولوجية والتنمية فى افريقيا	د. حمدى عبدالرحمن	
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. نيفين عبدالمنعم مسعد	(محرر)
٢٢	البحث الامبريقى فى العلوم السياسية	د. ودودة بدران	(محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د. علىّ الدين هلال	(محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د. أحمد يوسف أحمد	(محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د. عبدالمنعم سعيد	(محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف	(المحرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د. حسن نافعة	
٢٧	سياسة التعليم الجامعي في مصر	د. أماني قنديل	(محرر)
٢٨	الوطن العربي في عالم متغير	د. نازلي معوض	(محرر)
٢٩	التوظف الحكومي في مصر	د. السيد عبدالمطلب غانم	(محرر)
٣٠	الدور السياسي للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د. ماجدة علي صالح ربيع	
٣١	الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج	د. أحمد الرشيدي	(محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين	
٣٣	اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران	(محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر	د. أحمد ثابت	
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوربية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د. ودودة بدران	(محرر)
٣٦	تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران	(محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د. مصطفى علوى	(محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د. مصطفى كامل السيد	(محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د. أحمد عبدالونيس شتا	(محرر)
٤٠	قضايا نظرية في السياسة المقارنة	د. عبدالغفار رشاد	(محرر)
٤١	الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د. هالة سعودي	(محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية في الوطن العربي	د. نيفين عبدالمنعم مسعد	(محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د. مصطفى علوى	(محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ. جميل مطر وآخرون	
٤٥	الكويت من الامارة إلى الدولة	د. أحمد الرشيدي	(محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية	د. بهجت قرني د. عليّ الدين هلال	(محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم في المنظمات العامة	د. أحمد رشيد	
٤٨	العلاقات العربية - الافريقية	د. اجلال رأفت	(محرر)
٤٩	المفاوضات العربية - الاسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط	د. مصطفى علوى	(محرر)
٥٠	النظام العالمي الجديد	د. محمد السيد سليم	(محرر)
٥١	ماذا يعني خريج علوم سياسية	د. علي الصاوي	
٥٢	التحول الديمقراطي في المغرب	د. أحمد ثابت	

م	عنوان الكتاب	المؤلف	(المحرر)
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د. عطية حسين أفندى	
٥٤	الجماعة الأوربية: ألمانيا ومصر	د. ودودة بدران	(محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى	د. جلال عبدالله معوض	
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحــولات الراهـــنة فى النظام الدولى	د. حسن نافعة	(محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د. علىّ الدين هلال د. نيفين عبدالمنعم مسعد	(مشرف) (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربى:دراسة فى الإدراك والسياسات	د. عبدالمنعم المشاط	(محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د. محمد صفى الدين خربوش	(محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د. كمال المنوفى، د. حسنين توفيق	(محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د. كمال المنوفى	(محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامى فى عالم متغير	د. محمد السيد سليم	(محرر)
٦٣	الدور الاقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د. عبدالمنعم المشاط	(محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية	د. علا أبو زيد	(محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د. حسن نافعة	
٦٦	الحركات الاسلامية فى عالم متغير	د. علا أبو زيد	(محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح	د. محمد صفى الدين خربوش	(محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د. السيد عبدالمطلب غانم	(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د. نيفين عبدالمنعم مسعد	(محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربى	د. على الصاوى	(محرر)
٧١	التحليل السياسى الامبريقى: طــرق البحـث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين	
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د. أحمد الرشيدى	
٧٣	الانتخابات الاسرائيلية «الكنيست الرابعة عشرة ١٩٩٦» ومستقبل التسوية	د. عبدالعليم محمد	
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب المصرى	د. عزة وهبى د. ودودة بدران	(محرران)

م	عنوان الكتاب	المؤلف	(المحرر)
٧٥	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.علي الدين هلال	
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدي	
٧٧	المؤسسة التشريعية في الوطن العربي	د.أحمد الرشيدي	(محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدي	(محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة	د.نادية محمود مصطفى	(محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدي	(محرر)
٨١	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(ط٢)	د.علي الدين هلال	
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينيات	د.نازلي معوض أحمد	(محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي	د.نادية محمود مصطفى د.سيف الدين عبد الفتاح	(محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطي محمد	
٨٥	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(ط٣)	د.علي الدين هلال	
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلي معوض أحمد	(محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية-التركية	د.جلال عبد الله معوض	

رقم الإيداع بدار الكتب
٩٩ / ١٧٢٧٢
الترقيم الدولي .I.S.B.N
3 384 223 977
الطابع: كاما برس
ت.: ٣١٢٧٥٣٤